كتاب

التهذيب الوسيط في النحو

تصنيف

سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح سليمان قداره

دار عمار

بيروت - عمان

دار الجيل

بيروت

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن تراث اليمن الفكري والحضاري لم يحظ بما يستحقه من عناية واهتمام بسبب العزلة التي عاشها عن العالم الخارجي سنين طويلة.

بيد أن هذا البلد يعيش اليوم بداية عصر جديد يتّسم ببعثه من سباته بعد أن بقي ردحاً من الزمن يرزح تحت نير الجهل والمرض والفقر.

ولا شك أنه يشهد الآن نهضة علمية واسعة تتمثل في كثرة المدارس على اختلاف أنواعها وتشجيع طلاب العلم وإرسال البعثات العلمية إلى مختلف الجامعات العربية والعالمية وإنشاء المعاهد العليا والكليات والتي تقف على رأسها جامعة صنعاء.

ويبذل المسؤولون هناك جهوداً مستمرة لربط حاضر هذا البلد بماضيه العريق. ولا يمكن أن تعطي هذه الجهود ثمارها دون العناية بالتراث الفكري والأدبي والاهتمام بما يستحقه من البحث والتحقيق والجمع والتدوين في جميع العصور وعلى اختلاف الاتجاهات والمذاهب. ولم يُدرس من هذا التراث في شتى العلوم إلا ما كتب عن تراجم الرجال كطبقات الفقهاء، أو كتب الأمثال، أو سير الحكام وتاريخهم. أما الكنوز اللغوية والفقهية والنحوية وغيرها من

نتاج علماء هذا البلد في مختلف العصور فلا تزال مخطوطات تزخر بها المكتبات المختلفة وبخاصة مكتبة الجامع الغربي في صنعاء. وقد بذلت بعض الجهود المتواضعة في الآونة الأخيرة لتحقيق بعض النصوص في مختلف العلوم قام بها بعض العلماء والأدباء من اليمن وخارجه. إلا أن هذه الجهود لا تعد شيئاً إذا ما قيست بهذا التراث الضخم. فعلماء اليمن والعلماء العرب والمسلمون مطالبون الآن بنفض الغبار عن هذا التراث الذي يحتاج إلى إحياء ودراسة. وعلى المسؤولين في هذا البلد أن يمهّدوا الطريق أمام الباحثين والدارسين وأن يزيلوا من أمامهم كل ما يعترضهم من عوائق.

وخلال البحث في كتب التراجم فإننا نجد أنها ذكرت عدداً كبيراً من علماء اليمن في شتى العلوم، وقد وضع كثير منهم المؤلفات المختلفة في علوم العربية. وأثناء قراءتي في كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وقع نظري على واحد من هذه المؤلفات، وهو كتاب: التهذيب الوسيط، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني الذي عاش في القرن السابع الهجري؛ فاخترته كي أقوم بتحقيقه لأضيف للمكتبة اليمانية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام كتاباً قيماً في علم النحو. وقد حصلت على مصوّرة (ميكروفيلم) لهذا الكتاب من المتحف البريطاني في لندن حيث توجد النسخة المخطوطة الوحيدة هناك. والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم.

مقدمة التحقيق

ابن يعيش الصنعاني، حياته وآثاره:

هو سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني النحوي، كان من أكابر علماء اليمن[1]. وهو صاحب مؤلفات كثيرة، وأكثر نبوغه في علوم العربية. ولم تذكر المصادر التي ترجمت له والتي بين أيدينا السنة التي ولد فيها. أما سنة وفاته فقد ذكر الأستاذ عبدالله الحبشي أنها سنة ٦٨٠ هـ نقلاً عن كتاب: طبقات الزيدية؛ أما بروكلمان فلم يحددها واكتفى بأن قال: إنه توفي قبل سنة ٧٠٩. كما أن هذه المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته وأسرته وشيوخه

(١) انظر ترجمته في:

أ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٣٠١/٥.

ب - مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبدالله الحبشي ص ٣٧٣.

جـ - طبقات الزيدية للقاسم بن إبراهيم اليماني. مخطوط في إحدى مكتبات اليمن. توجد منه نسخة مصوّرة بدار الكتب المصرية تحت رقم ب ٢٩٠٩٩.

د - طبقات الزيدية لأحمد بن يحيى الصعدي. مخطوط في إحدى مكتبات اليمن. توجد منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ب ٢٩١٣٧.

هـ - مطلع البدور لأحمد بن صالح بن محمد المعروف بابن أبي الرجال المتوفى سنة ١١٩٠ هـ توجد منه في جامعة أم القرى جزءان من نسخة مصوّرة عن نسخة مخطوطة موجودة في مكتبة امبروزيانا بميلانو بإيطاليا، الجزء الأول تحت رقم ١٣٠ ب، والثاني تحت رقم ١٣١ ب. ولم أجد ترجمة للمؤلف في هذين الجزئين، والكتاب له أجزاء أخرى.

و - المستطاب في طبقات علماء الزيدية الأطياب، ويسمّى أيضاً طبقات الزيدية الصغرى. وهو ليحيى ابن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ مخطوط في إحدى المكتبات الخاصة بصنعاء. توجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

وتلاميذه، سوى ما ذكره بروكلمان من أن له ولداً اسمه علي، له: الدر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان، وهي قصيدة في الألغاز النحوية. ومعظم المصادر التي ترجمت له لا تزال مخطوطة في مكتبات اليمن. وقد حاولت جهدي الحصول على مصوّرات من هذه المخطوطات فلم أستطع، وحتى دار الكتب المصرية التي تقتني بعضاً من هذه المصوّرات لم تتح لي الفرصة للاطلاع عليها لأسباب قد تكون غير مقنعة.

أما آثاره فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له المؤلفات التالية:

١ ـ كتاب التهذيب الوسيط، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٢ ـ تفسير القرآن ـ غير كامل، ذكره بروكلمان. توجد منه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم ثان ١١٣ ـ ١١٤.

٣ ـ شرح المفصل للزمخشري، ذكره عبدالله الحبشي في مصادر الفكر، وقد يكون هذا وهماً منه؛ فلم يذكره بروكلمان ولا غيره في شروح المفصل.

٤ ـ كتاب المحيط، وهو في النحو. ذكره المؤلف في مقدمة كتاب التهذيب، وفي بعض أبوابه.

٥ ـ الياقوتة في النحو. ذكره عبدالله الحبشي في مصادر الفكر.

٦ ـ المنتهى والبيان للحيران في إعراب القرآن. توجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني تحت رقم ٣٨٦٢. وقد حصلت على مصوّرة منها، وسوف أقوم بتحقيقه في القريب العاجل إن شاء الله.

كتاب التهذيب:

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أنه ألفه بناء على رغبة بعض مَنْ يُعدّ سؤاله ويُتلقّى بالقبول مقاله عندما طلب منه أن يؤلف له كتاباً جامعاً لفوائد علم النحو مشتملاً على فصوله وذكر شواهده؛ فأجابه لما طلبه، وألف هذا الكتاب وسمّاه: التهذيب الوسيط المجرد عن الإفراط والتفريط. وقد جعله كتابين. الأول: كتاب الأصول، والثاني: كتاب الفروع. وجعل كلاً منهما أبواباً؛ فقد اشتمل الكتاب الأول على تسعة وأربعين باباً، والثاني على واحد وعشرين

باباً، وقد شملت هذه الأبواب معظم أبواب النحو وكثيراً من أبواب الصرف وقد جعل في صدر كل باب أسئلة ينقضي الباب بانقضاء أجوبتها واعتمد في الغالب أن يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب وحده الذي ينعكس ويطّرد؛ فيجوز فيه كلٌّ وكلٌّ نحو: أن يسأل ما حقيقة الكلام؟ فيقول هو المسموع المفيد، لجواز قولنا: كل كلام مسموع مفيد، وكلُّ مسموعٍ مفيدٍ كلام.

والمؤلف في ترتيبه لكتابه قد احتذى حذو علي بن سليمان الحيدرة اليماني المتوفى سنة ٥٩٩ هـ في كتابه: كشف المشكل. ولا شك أن المؤلف قد اطلع على هذا الكتاب وأفاد منه، يشهد بذلك التشابه الواضح بين الكتابين في التبويب وفي كثير من الشواهد والأمثلة.

وقد اعتمد المؤلف في الاستشهاد الآيات القرآنية، وهي كثيرة جداً. وكثيراً ما كان يتعرض للقراءات وبخاصة تلك التي لها علاقة بمسائل النحو، ولكنه لم يهتم بذكر أصحاب تلك القراءات. واستشهد بالحديث الشريف ولكن كان ذلك قليلاً، فكل ما استشهد به لا يزيد على خمسة أحاديث. ويبدو أنه كان يسير على نهج القدماء في ذلك. وذكر قولين لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفيما يتعلق بالأمثال فلم يورد إلا أربعة فقط.

أمّا استشهاده بالشعر فكثير؛ فقد بلغ ما استشهد به ما يقرب من مئة وتسعين شاهداً. ومعظمه من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام. وكان يذكر البيت كاملاً، وأحياناً كان يكتفي بذكر الشطر الذي يضم الشاهد. ولم يُعن بنسبة الأبيات إلى أصحابها، فلم يفعل ذلك إلا قليلاً، بل إنّه نسب بعضها إلى غير أصحابها كما فعل في قول الطرمّاح:

يبدو وتضمره البلاد كأنه ... سيف على علم يسلّ ويغمد

فقد نسبه للخنساء. وكثير من الأبيات التي استشهد بها مذكورة في كتب اللغويين والنحاة، لذا لم يكن من الصعب نسبتها إلى قائليها. وقد بقي ما يقرب من خمسة عشر بيتاً دون نسبة، ولم أستطع العثور على أصحابها فيما اطلعت عليه من مراجع.

وصف المخطوط ومنهج التحقيق :

اعتمدت في التحقيق النسخة المخطوطة الوحيدة الموجودة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم (ثان ٩٢٩ رقم ١) ضمن مجموع يضم إلى جانب كتاب التهذيب متنَ ملحة الإعراب للحريري، ودرر البيان في تقويم اللسان لعلي بن محمد بن يعيش، وهو ابن المؤلف - وهي عبارة عن قصيدة في الألغاز النحوية، وكتاباً في المشهور من قراءة قالون عن نافع لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أسعد.

والكتاب يبتدئ بالورقة الأولى من المجموع، وهي ورقة العنوان، وينتهي بالورقة ١١٩. وهو عبارة عن ٢٣٥ صفحة، مسطرتها ما بين سبعة عشر إلى عشرين سطراً.

ولا توجد للكتاب نسخ أخرى غير هذه النسخة. وهي مكتوبة بخط نسخ جيد واضح؛ ولكنه لا يخلو مع ذلك من الأخطاء، سواء كان ذلك في الكتابة أو في شكل الكلمات أو في تنقيطها، ووقع كثير منها في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية. وقد صوّبتها دون الإشارة إلى ذلك في الهوامش. وعوّلت في ضبط الكلمات وتصحيحها على المصادر النحوية واللغوية وبخاصة كتاب سيبويه وخزانة الأدب وكشف المشكل للحيدرة ولسان العرب والقاموس المحيط.

كُتب في الصفحة اليسرى من الورقة الأولى بخط كبير عنوان الكتاب وهو: كتاب التهذيب الوسيط المجرد عن الإفراط والتفريط، تصنيف الفقيه الأجل سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني رحمه الله. وقد اشتملت هذه الصفحة على أسماء غير واضحة لمن تملكوا هذا الكتاب وبعض الأختام المطموسة. ولم يتبيّن في هذه الصفحة ولا في غيرها اسم الناسخ وتاريخ النسخ. واشتملت الصفحة الأولى من الورقة الثانية على مقدمة الكتاب، والتي شرح فيها المؤلف سبب تأليفه لكتابه. أما الصفحة الأخيرة من المخطوط فقد

كتب في نهايتها: تم الكتاب بحمد الله ومنّه وعونه ولطفه وتأييده والحمد لله وحده وصلواته على رسوله سيدنا محمد النبي وعلى آله الأكرمين وسلامه ورحمته وبركاته وتحياته.

أما عملي في التحقيق فإنه يتلخص بالقواعد التالية:

١ ـ التزمت بالمحافظة على صورة النص كما وَرد عن المؤلف. ولم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم، أو تصحيح آية قرآنية أو بيت من الشعر أو خطأ نحوي، أو زيادة كلمة للسياق بعد حصرها بين قوسين معقوفين. وأما الكلمات غير الواضحة فتركت مكانها فارغاً، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

٢ ـ حصرت الآيات القرآنية بين قوسين متميّزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية.

٣ ـ أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري ومسند الإمام أحمد وسنن الترمذي.

٤ ـ اعتمدت في تخريج الشواهد المصادر النحوية المتقدمة ككتاب سيبويه والمقتضب والجمل والخصائص والإنصاف وسرّ الصناعة واللمع وغيرها، وكذلك كتب المحققين مثل شرح المفصل لابن يعيش وكتب ابن هشام وشرح الأشموني وكشف المشكل للحيدرة. أضف إلى ذلك كتب المختارات الشعرية والدواوين وشروح الشواهد وبخاصة خزانة الأدب.

٥ ـ رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم وبخاصة لسان العرب والقاموس المحيط والصحاح ومعجم البلدان، وذلك من أجل شرح معنى الكلمات الصعبة والتعريف ببعض الأماكن.

٦ ـ عنيت بالرجوع إلى كتب التفاسير كمعاني القرآن للفراء، والكشاف للزمخشري، وإعراب القرآن للنحاس، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان.

٧ ـ جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من أصولها في مصنفات أصحابها أو في كتب النحو مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح الكافية للرضي وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الأشموني ومغني اللبيب والمساعد لابن عقيل وحاشية الصبان.

٨ ـ ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب بشكل موجز، واستبعدت مَنْ اشتهر منهم كسيبويه والخليل وبعض الشعراء كامرئ القيس والفرزدق والأخطل وجرير وغيرهم.

٩ ـ ضبطت النص بالشكل وبخاصة الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأمثال والأبيات الشعرية.

١٠ ـ ألحقت بالكتاب فهارس عامة للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والأشعار والأعلام واللغة والأماكن والمراجع.

وفي نهاية هذه المقدمة أحمد الله الذي وفقني بعون منه على إخراج هذا الكتاب إلى النور، وأدعوه أن يعينني على مواصلة الجهد في خدمة العربية وآثارها القيمة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المحقق

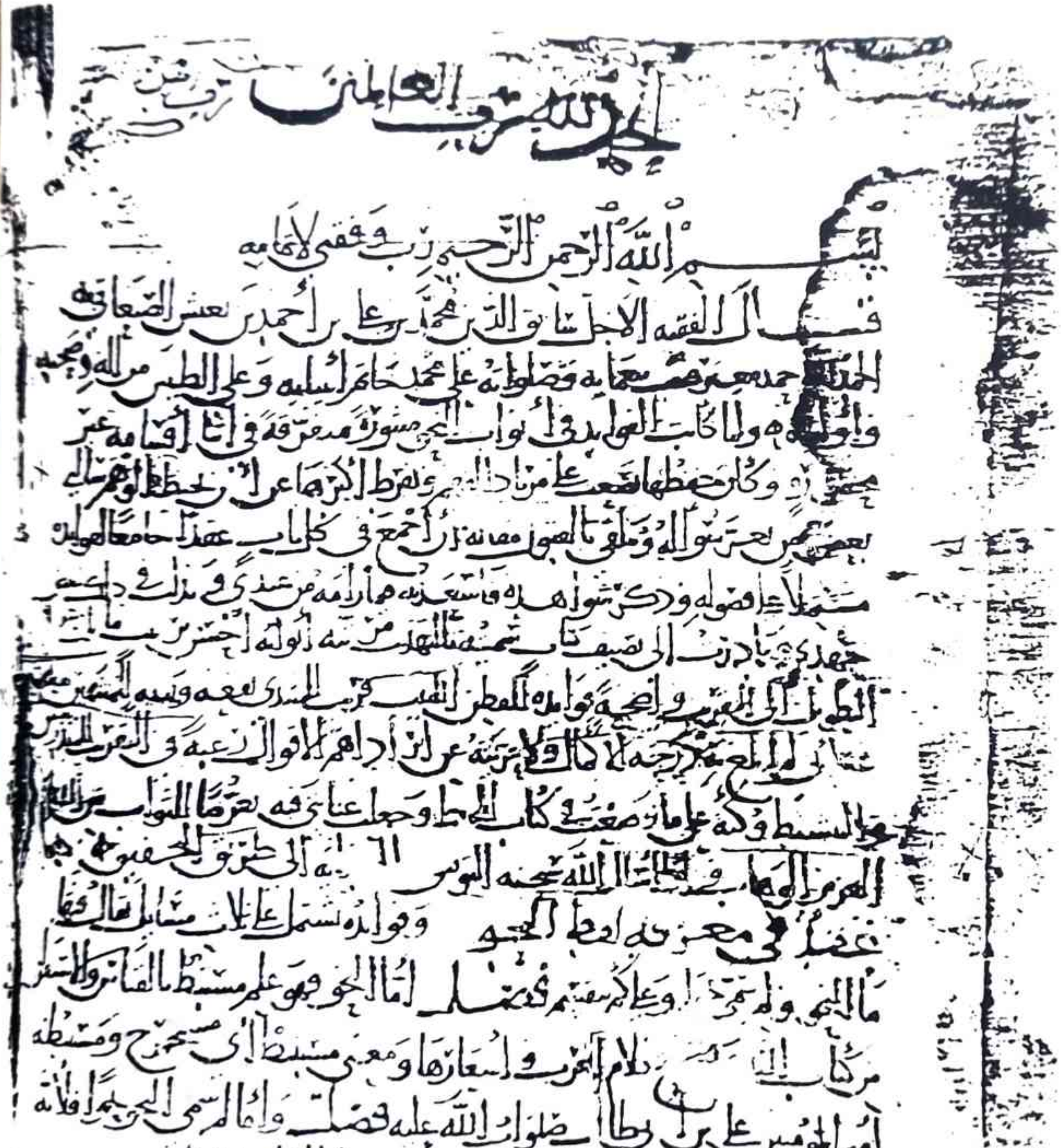
الدكتور فخر صالح قداره

عمّان في يوم الجمعة ٦ محرم ١٤٠٩ هـ

١٩ آب ١٩٨٨ م



صفحة العنوان


الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفقني لاتمامه

الصفحة الاولى من المخطوطة

والعصرين وما شاكل ذلك حركت النون لالتقاء الساكنين وهما النون وما قبلها الألف لو
~~حذف ما قبل النون لاختلت الأسماء لأنه لم يوجد في الواو ومن قولك الزيدون~~
لقي الزيدون وذلك ممتنع فعلى ذلك وإن كان الساكنان من كلمتين حذف الأول منهما
لفظا لا خطا فقلت في القوم وعلى الرجل الساكنان هاهنا الألف في فا وعصا واللام
في القوم والرجل وقد حذفت الألف في اللفظ وكذلك ما جرى هذا المجرى فإن
كان حذف الأول يخل بحركته وذلك في مثل قولك قم اليوم ولم يخرج الرجل وما شاكل
ذلك الساكنان هاهنا الميم واللام في قم اليوم والجيم في لم يخرج واللام في الرجل فلو حذف
الأول منهما لاختل وزن الكلام فلا بد من تحريكه. واعلم أن كل ما قابل الفاء والعين
واللام في وزن الأسماء والأفعال جميعا فهو أصل وما لم يقابلها فهو زائد على الإطلاق
فإذا قلت ضرب فوزنه فعل أصول وإذا قلت دحرج فهو مثله أصول لأنه على وزن فعلل
وكذلك في الأسماء جعفر وما شاكل ذلك وإذا قلت انطلق فوزنه انفعل فالألف
والنون زائدتان لأنهما قابلا الأمثلة وكذلك إذا قلت استخرج أو مستخرج فالوزن استفعل
أو مستفعل فالألف والسين والميم والتاء زوائد لأنهن قابلن مثلهن في الوزن وعلى هذا قياس سائر
الأسماء والأفعال فافهم ذلك موفقا إن شاء الله تعالى.

تم الكتاب بحمد الله ومنه وعونه ولطفه وتأييده

والحمد لله وحده. وصلواته على سيدنا ومولانا محمد النبي وعلى آله الكرام وسلامه ورحمته وبركاته

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم. ربّ وفقني لإتمامه.

قال الفقيهُ الأجلُّ سابقُ الدين محمدُ بنُ علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني: الحمدُ لله حمدَ مُعترفٍ بنعمائه، وصلواتُه على محمد خاتم أنبيائه، وعلى الطيبين من آله وصحبه وأوليائه.

ولما كانت الفوائدُ في أبواب النحو منثورةً متفرقةً في أثناء أقسامه غيرَ محصورة، وكان حفظها يصعبُ على مرتاد الفهم، ويفرط أكبرُها عن أن يحيطها الوهم، سألني بعضُ مَنْ يُعدّ سؤالُه، ويُتلقّى بالقبول مقالُه أنْ أجمعَ في كل باب عقداً جامعاً لفوائده مشتملاً على فصوله وذكر شواهده، فأسْعَدْتُه فيما رامه من عندي، وبذلتُ في ذلك بعضَ جهدي، وبادرت إلى تصنيف كتاب سمّيته بالتهذيب، مرتبة أبوابُه أحسنَ ترتيب، مائل عن التطويل إلى التقريب، واضحة فوائدُه للفَطِن اللبيب، قريب للمبتدئ نفعه....[1] عنائي لم أبلغ به درجة الإكمال، ولا عرّيته عن إيراد أهم الأقوال، رغبة في التقريب للمتدربين....[2] على ما وضعت في كتاب المحيط، وجعلت عنايتي فيه تعرضاً للثواب من الله العزيز الوهّاب. وأسأل الله سبحانه التوفيق والهداية إلى طريق التحقيق.

---

(١) ثلاث كلمات غير واضحة.

(٢) كلمتان حروفها غير واضحة.

عقد في معرفة لفظ النحو

وفوائدُهُ تشتملُ على ثلاث مسائل يُقالُ فيهـا: ما النحـوُ؟ ولِمَ سمّي نحواً؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا النحوُ فهو علمٌ مستنبطٌ بالقياس والاستقراء من كتاب الله وفصيح كلام العرب وأشعارها. ومعنى مستنبط، أيْ: مستخرج. ومُسْتَنْبِطُهُ أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالبٍ صلواتُ الله عليه[1].

فصل: وأما لِمَ سمّي النحو نحواً؟ فلأنه مقصود، لأن النحو في اللغة القصد[2]، يدل عليه قول الشاعر:

لـقـد نحـاكَ إلـهُ الخلقِ يـا عمـرُ بـخـطةٍ عن مـداهـا يـقصرُ الشرُ[3]

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على خمسة أقسام، وهو نحو

(١) وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وزعم آخرون أنّ اول مى وضع النحو نصر بن عاصم. والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود الدؤلي وهذا يسند إلى علي رضي الله عنه، فلعليّ فضلُ الهداية إلى الأساس ولأبي الأسود فضل القيام بوضعه على ضوء هدى عليّ. انظر نشأة النحو ص ١٨.

(٢) لقد آثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود لّما عرض عليه ما وضعه فأقرّه وهي: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت. انظر نشأة النحو ص ٢٤.

(٣) لم أجده فيما لديّ من مصادر.

بمعنى «القصد» في مثل قولهم: نحوتُ البيتَ الحرامَ، أيْ: قصدته. ونحوٌ بمعنى «دون» في مثل قولك: سرت فرسخاً أو نحوه، أيْ: دونه. ونحوٌ بمعنى «مثل» في العبارات في مثل قولهم: الاسمُ ما دخله الألفُ واللامُ نحو: الرجل والغلام، والمعنى: مثل الرجل والغلام، وما شاكل ذلك. ونحوٌ بمعنى «عند» نحو قولك: زيد نحو عمرو، أيْ: عنده[1]. ونحوٌ وهو هذا العلم الذي اختص بتسميته هذا الفن دونَ سائرِ الفنون.

(١) ونحو بمعنى مقدار، نحو قولك: له عندي نحو ألف دينار، أي: مقدار ألف دينار.

عقد باب الكلام

وهو يشتملُ على ثلاثِ مسائل، يُقالُ فيها: ما حقيقةُ الكلامِ؟ ولِمَ سُمِّي الكلامُ كلاماً؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا حقيقةُ الكلامِ فهو المسموعُ المفيدُ[1]. وشرطنا أنْ يكونَ مسموعاً مفيداً، احترازاً مما سُمع ولم يُفدْ كصدى الجبالِ وصريف العجال، ومما أفادَ ولمْ يُسمعْ كالغمز والرمش والإشارة بالعيون وما أشبههما، كما قالَ الشاعرُ:

حــواجبنــا تقضي الحــوائــج بيننــا وأعيــانـنــا منــا ونحــن صموت[2]

فصــل: وأما لِمَ سُمِّي الكـلامُ كلامـاً؟ فلأنـه يكلِمُ القلوبَ، بمعنى: يجرحها. قال الله تعالى: ﴿وكلّم اللّهُ موسى تكليماً﴾[3]، أي: جَـرَّح قلبه بالموعظة الحسنة تجريحاً. والذي يدلُّ على أنّ الكلمةَ في اللغة هي الجُرحُ قولُ الشاعر:

وكَـلْمُ الـسـيـفِ نـدمـله فـيــبرا وكَلْمُ الـدهـر مـا جَـرَحَ اللســانُ[4]

---

(١) أي: اللفظ المفيد. والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً. والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. وأقلّ ما يتألف الكلام: من اسمين، ومن فعل واسم، نحو: زيد قائم، وقام زيد. انظر أوضح المسالك ٩/١.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) لم أعثر على قائله.

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على ثلاثـة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. وهذه قسمة صحيحة يـدل على صحتهـا السماعُ والقياسُ والإجماع. فالسماعُ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه فيما رُوي عنه بالإسناد الصحيح أنّه قال لأبي الأسود الدُّؤلي: يا أبا الأسود انحُ لهم نحواً، واقسِم لهم الكلامَ ثلاثةَ أشياء: اسماً، وفعلاً، وحرفاً جاء لمعنى. والقياسُ أنّ هذه الثلاثة عباراتٌ، والعباراتُ على حسب المعبّر عنه. والمعبَّرُ عنه لا يخلو أنْ يكون ذاتاً أوْ حدثاً أو واسطةً بين الذات والحدث. فالأسماءُ عبارةٌ عن الذوات، والأفعالُ عبارةٌ عن الأحداث، والحروفُ عبارةٌ عن الـوسائط[1]. والإجمـاعُ هو مـا أجمعَ عليـه أهـلُ العلم من المتكلمـين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم، أجمعوا على أنّ الكلامَ كلَّه ثـلاثةُ أشياء: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

(١) فلو سقطت الذات لبقي الفعل بغير فاعل، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يخبر عنها بشيء. ولو سقط الحرف لبقيت الأفعال الضعيفة لا تصل إلى الأسماء. انظر كشف المشكل ١٦٨/١.

عقد باب الاسم

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائـل يُقالُ فيهـا: ما الاسمُ؟ ولِمَ سُمّي الاسمُ اسماً؟ وكمْ علاماتُه؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما الاسمُ؟ فهو ما دلَّ على معنى في نفسه[١]، شخصاً كان أو غيرَ شخص، مذكّراً كان أو مؤنّثاً، فالشخص مثلُ رجلٍ وجبـلٍ، وغيرُ الشخص مثلُ علمٍ وقُدرة، والمذكّرُ مثلُ زيدٍ وعمرو، والمؤنّثُ مثلُ هندٍ وجُمْلٍ.

فصل: وأمّا لِمَ سُمّي الاسمُ اسماً؟ فلأنه سَمَّى بمسمّاه فأوْضَحَهُ وكَشَفَ معناه. ومعنى: سمّى بمسمّاه: أنه علمٌ للذاتَ الواقعَ عليهـا بهذا اللفظ عـلى مذهب الكوفيين. والبصريون يقولون: لأنه رفع الذاتَ إلى مرتبـة الفاعـلِ والوجود[٢].

فصل: وأمّا كمْ علاماتُه؟ فعلاماتُه ثلاثون علامة. تلتمسُ من أوّله وآخره، وجملته ومعناه. فالتي من أوّله سبعُ علامات، وهي: **الألفُ واللامُ**[٣]،

---

(١) قال ابن الأنباري: «وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً. ومنهم من قال: لا حدّ له، ولهذا لم يحدّه سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم: رجل وفرس». انظر أسرار العربية ص ٩، وانظر سيبويه ١٢/١، والمفصل ص ٦.

(٢) انظر الإنصاف ٦/١، وابن يعيش ٢٢/١.

(٣) غير الموصولة كالرجل والغلام. فأمّا الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق:

مـا أنت بـالحكم الـترضى حكـومتـه ... ولا الأصـيـل ولا ذي الـرأي والجـدل

وحروفُ الجر، وحروفُ النداء، وحروفُ النصب، و«لولا» للامتناع[١]، و«أمّا» للتفصيل، وواوُ الحال[٢]. ومنْ آخره عشرُ علامات، وهي: ياءُ النَّسب، وتاءُ التـأنيث[٣]، وألفُ المقصور، وهمـزةُ الممدود للمؤنث، وتنـوينُ التمكين[٤] في المعربات، وتنوينُ التنكير في المبنيات وفيما لا ينصرفُ إذا كان معرفةً ثم نُكِّر مثل: صهْ وصهٍ، وإيهْ وإيهٍ، وسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وحروفُ التثنية والجمع[٥] وهي: الواوُ والألفُ والياءُ والنون، فهذه التي من آخره. والتي من جملته خمسٌ، وهي: التكسيرُ والتصغيرُ والإضمارُ مثلُ: أنا، وأنت، وما شاكل ذلك، والإبهامُ مثل: ذا وذان، وتا وتان، وأولاء، والنقصانُ مثل: الذي والتي، وما أشبه ذلك. والتي من معناه ثمان، وهي: كونُه فاعلاً أو مفعولاً أو مخبراً عنه أو منعوتاً أوْ مذكراً أو مؤنثاً أوْ معرّفاً أوْ منكراً. فهذه جميعُ علامات الأسماء.

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على أربعة أقسامٍ: ظاهرٍ ومضمرٍ ومبهمٍ ومشكل.

---

(١) احترازاً من «لولا» التي تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله كقوله تعالى: ﴿لولا تستغفرون الله﴾ النمل: ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب﴾ المنـافقون: ١٠ . وكذلك من التي تكون للتوبيخ فتختص بالماضي كقوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾ النور: ١٣ . انظر مغني اللبيب ص ٣٦١.

(٢) وتسمّى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذْ، ولا يريدون أنها بمعناها، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذْ» كذلك، ولم يقدروها بإذا لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية. انظر مغني اللبيب ص ٤٧١.

(٣) وهي المبدلة في الوقف هاء نحو مسلمة وقائمة.

(٤) ويسمّى أيضاً تنوين الصرف، وهو الذي يلحق أغلب الأسماء المعربة المنصرفة، معرفة كانت أو نكرة كزيد ورجل. وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية.

(٥) أيْ: الجمع السالم للمذكر والمؤنث.

عقد باب الاسم الظاهر

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما الظاهرُ؟ ولِمَ سُمّي الظاهرُ ظاهراً؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما الظاهرُ؟ فهو كلُّ اسم معربٍ دلَّ لفظُه على مجرد ذاته، وبإعرابه على صريح معناه، وسواءٌ كان الإعـرابُ ظاهـراً أو مقدّراً لعلّة. فالظاهرُ في مثل زيدٍ وعمرو، والمقدّرُ في مثل موسى وعيسى.

فصل: وأمّا لِمَ سُمّي الظاهرُ ظاهراً؟ فلِظُهورِهِ بالإعراب وتجلّيه واستغنائه بنفسه عمّا يفسّره من غيره[(١)].

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على قسمين: قسمة إعراب، وقسمة معنى. فأمّا قسمةُ الإعراب فسنذكرها في باب المعرب إنْ شاء الله. وأمّا قسمةُ المعنى فهي تنقسمُ إلى اثنين وعشرين نوعاً، وهي: مفردٌ منصرفٌ مثلُ زيدٍ وعمرو، ومثنى مثل الزَّيْدَيْن والعَمْرَيْن، ومجموعٌ مثلُ الزَّيْدِين والعَمْرِين وجبالٍ وحجارةٍ، ومذكّرٌ مثلُ زيدٍ وعمرو، ومؤنّثٌ مثل هندٍ وجُمْلٍ، ومعرّفٌ مثلُ الرجلِ والغلام، ومنكّرٌ مثلُ رجل وفرس، وثلاثيٌ مثلُ زيدٍ وعمرو وبكر، ورباعيٌ مثلُ جعفرٍ ودرهم، وخماسيٌ مثلُ سفرجلٍ وقُذَعْمِل[(٢)]، وسداسيٌ مثلُ

---

(١) خلافاً للمضمر والمبهم والناقص.

(٢) القذعمل: القصير الضخم من الإبل مفرده قد عملة.

١- ينقسم
٢- لفظه
٣- تعالى

مستخـرج ومُسْتَدرج، وسبـاعيٌ مثلُ استخـراجٍ واستدراجٍ واحـرنطام[١] واحرنجام[٢]. وجامدٌ مثل رجلٍ وفرس، ومشتقٌّ مثل عالمٍ وقائم، ومقصورٌ مثل موسى وعيسى، ومنقوصٌ مثـلُ قاضي وغـازي، وممدودٌ مثـلُ حمراءَ وبيضـاءَ، وصحيحٌ مثلُ رجلٍ وفرس، ومعتلٌّ مثلُ فتى ورحا، ومركّبٌ مثلُ خمسةَ عشرَ وستةَ عشرَ، ومضاعفٌ مثلُ برّ ودرّ، وغيرُ منصرفٍ مثـلُ إبراهيمَ وإسـماعيلَ وفاطمة، وما شاكل ذلك. - والله أعلم

(١) لم أجد معنى لهذه الكلمة. لعله "احرنطام" بمعنى الغضب والتكبر

(٢) الإحرنجام: الازدحام. اللسان (حرجم).

عقد باب الاسم المضمر

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما المضمرُ؟ ولِمَ سُمّي المضمرُ مضمراً؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما المضمرُ؟ فهو ما اختلفتْ صِيَغُه، وكُني به عن ظاهرٍ قَدْ عُرِف.

فصل: وأمّا لِمَ سُمِّي المضمرُ مضمراً؟ فلوجهين، أحدهما: أنه يُضمرُ فيه الإعرابُ ولا يظهر. والثاني: أنّ لفظَه يدلُّ على ذاتٍ مخفاةٍ لفظِ التسميةِ على السامع؛ لأنّ الإضمارَ في لغة العرب هو الإخفاء، يدلُّ عليه قولُ الخنساء:

يـبـدو وتـضـمِـرُه الـبـلادُ كـأنّـه سيفٌ عـلى علمٍ يُسـلُّ ويُـغْـمَـدُ[1]

فصل: وأما على كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على ثلاثة أنواع: ضمائر رفع، وضمائر نصب، وضمائر جر. فضمائرُ الرفعِ على وجهين: منفصلة ومتصلة[2]. فالمنفصلةُ أربعة عشرَ اسماً، تُستعمل للمفرد والمثنى والمجموع

(١) هذا البيت للطرمّاح بن حكيم وليس للخنساء كما ذكر المؤلف، وهو في وصف الثور. والرّواية المشهورة: على شرف، بدلاً من: على علم. انظر ديوان الطرماح ص ١٤٦. والبيت في الحيوان ٤٦٥/٣ والشعر والشعراء ٥٩٠، وكشف المشكل ٤٤٨/٢ وديوان المعاني ١٣١/٢. والأساس(ضمر).

(٢) الضمير المنفصل هو ما يبتدأ به، ويقع بعد «إلا»، والضمير المتصل هو ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد «إلا». وأما قول الشاعر:

وما نبالي إذا ماكنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاّكِ ديّار

فضرورة.

والمذكّر والمؤنّث والحاضر والغائب. وهذا تمثيلُها وبالله التوفيق: أنت أنتما أنتم، هو هما هم، أنتِ أنتما أنتنّ، هي هما هنّ، أنا نحن. فهذه جميعُ الضمائر المرفوعة المنفصلة، أينما وُجدت فهي مرفوعة الموضعِ بحق الابتداء، والظاهر بعدها مرفوعٌ بحق الخبر، إلا أن تكون فاصلةً بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة[١]، أو تأكيداً لفظياً[٢]، فإنها تخرج عن كونها مبتدأ.

فصل: والمتّصلة أربعة عشرَ اسماً. وسُمِّيت متّصلةً لأنها متّصلةٌ بالفعل، وتُستعملُ أيضاً للمفرد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث والحاضر والغائب. وهذا تمثيلُها وبالله التوفيق، وهي: علمتَ علمتما علمتُم، علمَ علما علموا، علمتِ علمتما علمتنّ، علمتْ هي علمتَا علمْنَ، علمتُ علمنا[٣]. فهذه جميعُ الضمائر المرفوعة المتصلة بالفعل، لا توجدُ قطّ إلا مرفوعةَ الموضعِ بحقّ الفاعل، والظاهرُ بعدها منصوبٌ بحق المفعول[٤].

فصل: وضمائرُ النصبِ على وجهين: منفصلة ومتصلة. فالمنفصلةُ أربعةَ عشرَ اسماً. تستعملُ أيضاً للمفرد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث والحاضر والغائب. وهذا تمثيلُها: إيّاكَ إيّاكما إيّاكم، إيّاه إيّاهما إيّاهُم، إيّاكِ إيّاكما إيّاكنّ، إيّاها إيّاهما إيّاهنّ، إيّايَ إيّانا[٥]. فهذه جميعُ ضمائر النصب المنفصلة، لا يوجدُ منصوبٌ مضمرٌ منفصلٌ إلا وهو أحدُ هذه الأسماء، أينما وُجدتْ فهي منصوبةُ

---

(١) نحو: زيد هو الفاضلُ، وزيد هو أفضلُ منك. وكان محمدٌ هو الظريفَ.

(٢) نحو: قمتَ أنتَ، وأكرمتك أنتَ، ومررت بك أنتَ.

(٣) مثّل المؤلف للتاء والألف والواو والنون، ولم يمثّل لياء المخاطبة نحو: قومي.

(٤) وذلك إذا كان الفعل متعدياً.

(٥) المختار أن الضمير نفس «إيّا»، وأن اللواحق لها حروف تكلّم وخطاب وغيبة، وهذا مذهب سيبويه. وذهب الخليل إلى أن اللواحق ضمائر، و«إيّا» ضمير مضاف إليها، واختار هذا ابن مالك، وهو رأي ضعيف لأنه لم تعهد إضافة الضمائر. وأما قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب» فشاذ. انظر أوضح المسالك ٥٦/١.

الموضع بحق المفعول، ولا يعملُ فيها إلا ما بعدها كقوله تعالى: ﴿إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نَستعين﴾[١]، إلا في ثلاثةِ مواضع فقد يجوزُ أن يعملَ فيها ما قبلها. وذلك إذا كانت معطوفةً مثل: رأيتُ زيداً وإيّاك. أو مستثناةً مثل: ما رأيتُ إلا إيّاك، أو مع «ظننت» وأخواتها وما يجري مجراها من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة مثل: ظننت زيداً إيّاك، وما شاكل ذلك[٢].

فصل: والضمائرُ المتصلةُ المنصوبةُ أربعةَ عشرَ اسماً أيضاً، وسُمّيتْ متصلةً لأنها متصلةٌ بالفعل، وهي تُستعملُ في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والحاضر والغائب، وهذا تمثيلها: علّمكَ علّمكما علّمكمْ، علّمه علّمهما علّمهم، علّمكِ علمكما علّمكنّ، علّمها علّمهما علّمهنّ، علّمني علّمنا[٣]. فهذه جميعُ الضمائر المتصلة المنصوبة، لا يُوجد مضمرٌ منصوبٌ متصلٌ إلا وهو أحدُ هذه، أينما وُجدت فهي منصوبةُ الموضع بحق المفعول، والظاهرُ بعدها مرفوعٌ بحق الفاعل، يُقال فيها: علّمك زيد، وعلّمكما محمد، وعلّمهم عبدالله، هكذا تُجريها إلى آخرها[٤].

فصل: وضمائرُ الجرّ متصلةٌ لا غير. وهي أربعةَ عشرَ اسماً، وهي تتصل بالاسم والحرف، وهذا تمثيلها: عملُكَ لك، عملكُما لكما، وعملكُم لكم، عملُه له، عملُهما لهما، عملُهم لهم، عملُكِ لكِ، عملكُما لكما، عملكنّ، لكنّ،

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) ومثال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك: أخبرت زيداً إياك ناجحاً.

(٣) في أساسها ثلاثة ضمائر وهي: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب. وهي مشتركة بين النصب والجر. فإن اتصلّت بأفعال أو ما يشبهها فهي في محل نصب، وإن اتصلت بأسماء أو بحروف جرّ فهي في محل جرّ.

(٤) ولا يكون الفاعل إلا متأخراً عنها إذا كان ظاهراً.

١- مثال
٢- على وجهين
٣- تقول

عملُها لها، عملُهما لهما، عملُهنّ لهنّ، عملي لي، عملُنا لنا. فهذه جميع الضمائر المتصلة المجرورة، لا يوجد مضمرٌ مجرورٌ إلا وهو أحد هذه، أينما وُجدت فهي مجرورةُ الموضع بحقّ الإضافة وبحرف الجر. فهذه جميعُ المضمرات المرفوعة والمنصوبة والمجرورة، وهي سبعون مضمراً، كلُّها معارفُ لا تتنكّرُ، مبنياتٌ لا تعربُ[1].

(١) وذلك لشبهها بالحروف.

عقد باب الاسم المبهم

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المبهمُ؟ ولِمَ سُمّي المبهمُ مبهماً؟ وعلى كَمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما المبهمُ؟ فهو كل اسم أُشير به إلى ذاتٍ معروفةٍ ونُبّه به عنها.

فصل: وأمّا لِمَ سُمِّي المبهمُ مبهماً؟ فلأنه شابَه الظاهرَ والمضمر، ولم يتمحّض إلى أحدهما، فسمِّي مبهماً بينهما، فشابَه الظاهرَ من قِبَل وجهين، وهما: كونُه يُصغَّر ويُنعت ويُنعتُ به كالظاهر، لأنك تقول: ذا وذيّا، كما تقول: درهم ودُريهم، وتقول: مررت بهذا الرجل، وبزيد هذا، فتنعته وتنعت به، وتصغّره كالظاهر. وشابَـه المضمرَ من وجهـين، وهما: أنـه معرفـةٌ لا يتنكّرُ، مبنيٌّ لا يعرب[١].

فصل: وأمّا عـلى كمْ ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ عـلى خمسة أقسـام: ذا وذان[٢]، وتا وتان[٣]، وأولاء[٤]. وهذه أصلُ المبهمات. وقد يُزاد عليها «ها»

(١) فلمّا شابه الظاهر من قبل وجهين وشابه المضمر من قبل وجهين أيضاً لم يكن واحد منهما أحقّ به من الآخر فوقع بينهما، فقيل: مبهم. واشتقّت له هذه التسمية من قولهم: فرس بهيم، وهو الذي ليس فيه علامة تخالف سائر لونه. انظر كشف المشكل ١٩١/١.

(٢) للواحد المذكر وتثنيته.

(٣) للواحد المؤنث وتثنيته.

(٤) لجمع المذكر والمؤنث، ممدوداً عند الحجازيين، مقصوراً عند تميم. والمدّ أولى.

الإشارة من أولها، فتقول: هذا وهذان، وهاتا وهاتان، وهؤلاء، ومن آخرها كاف الخطاب، فتقول: ذاك وذانك، وتيك وتانك، وأولئك. ولا يجوزُ تَيناك ولا ذَيناك، ولا ذَيْك ولا تَيْك بفتح الذال والتاء. ويجوزُ الجمعُ بين هاء الإشارة وكاف الخطاب[1]، فتقول: هاذاك وهاذانك، وهاتيك وهاتانك، وهؤلائك.

ويجوزُ أن تدخلَ لامُ البعد على المفرد مذكّراً كان أو مؤنّثاً، بشرط أن يكونَ معه كافُ الخطاب نحو: تلك وذلك. ومتى دخل اللامُ امتنع دخولُ هاءِ الإشارة، لأنّ هاءَ الإشارة علامةٌ للقرب، واللام علامةٌ للبُعد في الخطاب، ولا يجتمعُ في الكلمة الواحدة علامتان متناقضتان. فهذه المبهمات، كلُّها معارفُ لا تتنكّر، مبنياتٌ لا تُعربُ. وإنّما بُنيت لأنّها شابهت الحروف[2] من وجهين، أحدهما: أنها مختلفاتُ الصيغِ[3] كما أنّ الحروفَ مختلفاتُ الصيغ، فأغنى اختلافُ صيغها عن إعرابها. والثاني: أنها مفتقرةٌ إلى ظاهر يفسِّرها من بعدها، كما أن الحروفَ مفتقرةٌ إلى شيء تتصل به وتتم به فائدتها، لأنّ كلَّ واحد منهما لا يستقلُّ بنفسه؛ فلهذا بُنيا. وشَرَطْنا أن يفسّره ما بعده احترازاً من المضمر الذي يفسِّره ما قبله.

---

(١) وإذا اجتمعا لا يصح مجيء اللام معهما، فلا تقول: هذالِك.

(٢) وقيل: بُنيت لأنها وقعت موقع مبنيّ وهو فعل الأمر، فـ«هذا» وشبهه وقع موقع «أشرْ» أو «نبّه».

(٣) وذلك أنها جاءت على ألفاظ مختلفة، شيء للمفرد، وشيء للمثنى، وشيء للمؤنث، وشيء للمذكر، وشيء للمجموع، وشيء للمرفوع، وشيء للمنصوب والمجرور.

عقد باب الاسم المشكل

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل، يُقال فيها: ما المشكلُ؟ ولِمَ سُمّي المشكلُ مشكلاً؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما المشكلُ؟ فهو كلُّ اسمٍ لم يتمحّضْ إلى ظاهر ولا إلى مضمر ولا إلى مبهم.

فصل: وأمّا لِمَ سُمِّي المشكلُ مشكلاً؟ فلأنه لّما لم يُعربْ لم يُشبه الظاهرَ، ولّما لم يكن معرفةً محضةً لم يشبه المضمرَ، ولّما لم يكن يُنعتُ ولا ينعتُ به لم يشبه المبهم، فسمِّي مشكلاً من هذه الثلاثة، وهو اسمٌ مبنيّ.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ؟ **فهو** ينقسمُ على قسمين: **أصلٌ، ومحمولٌ** على الأصل. فالأصلُ ينقسمُ على خمسة أقسام، وهي: **الاستفهاميّاتُ** والناقصاتُ والشرطيّاتُ والظرفيّاتُ المبنيّاتُ وما التعجبية.

فصل: والمحمولُ على الأصل ينقسمُ على أربعة أقسام، وهي: المعدولاتُ وأسماءُ الأفعال والأسماءُ المركّباتُ مع الأصوات وسائرُ المركّبات.

فصل: فالاستفهاميّاتُ المبنيّةُ المشكلةُ تسعةُ أسماءٍ، وهي: مَنْ وما وكمْ

وكيفَ وأيّ وأيّان وأنّى وأينَ ومتى[1]. فهذه كلّها مبنيةٌ لتضمنها ألف الاستفهام إلا أيّاً وحدها فإنها معربةٌ من غير أخواتها.

فصل: والناقصاتُ عشرةُ أسماءٍ، وهي: الذي والتي وما ومَنْ وأيّ[2] والألف واللام[3] في اسم الفاعل واسم المفعول نحو: الضارب والمضروب، وماذا[4] في قوله تعالى: ﴿**يسألونك ماذا ينفقون**﴾[5]، أيْ: ما الذي ينفقون؟ وذو في لغة طيء نحو قول الشاعر:

فإنّ البئرَ بئرُ أبي وجدّي ... وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ[6]

---

(١) مَنْ وما وكمْ وكيفَ وأيّ: أسماء. وأيّان وأنّى وأينَ ومتى: ظروف.

(٢) خالف في موصوليّتها ثعلب ويردّه قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك ... فسلّم على أيّهم أفضل

(٣) ما ذكره المؤلف من أن الألف واللام اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والدليل على اسميّتها عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء وكذلك استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: جاء الكريم، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. وأيضاً إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منعُ اسم الفاعل حينئذٍ معها أحقَّ منها بدونها. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٥٦.

(٤) اسم الموصول هو «ذا». وشرط موصوليتها أن لا تكون ملغاة وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: ماذا صنعت؟ وأن يتقدّمها استفهام بـ «ما» باتفاق أو بـ «مَنْ» على الأصح كقول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطل؟

وقول الآخر:

ألا إنّ قلبي لدى الظاعنينا ... حزينٌ فمنْ ذا يعزّي الحزينا

انظر أوضح المسالك ١/٩٨.

(٥) البقرة: ٢١٥.

(٦) هذا البيت لسنان بن الفحل الطائي، وهو شاعر إسلامي في الدولة المروانية. ويروى: فإنّ الماء ماء أبي وجدي، وهو في أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٥٩١، والإنصاف ١/٣٨٤، ومجمع الأمثال ١/٦٨، وابن يعيش ٣/١٤٧، والملخص ١/١٩٠، والخزانة ٦/٣٤، وكشف المشكل ٢/١٧٣، والهمع ١/٨٤. وطيّ البئر: بناؤها بالحجارة.

أيْ: التي حفرت والتي طويت[1]. والأُلى[2] في بعض اللغات نحو قول الشاعر:

أليسوا بالأُلى قسطوا جميعاً ... على النعمان وابْتَدَرُوا السِّطاعا[3]

فهذه كلها مبنيةٌ لأنها أشْبهت الحروفَ من قِبَل أنها مفتقرةٌ إلى صلة من غيرها، كما أنّ الحروفَ تفتقرُ إلى شيء تتصلُ به وتتمُّ به فائدتها. وكلّها تحتاجُ إلى صلة[4] وعائد، إلا «أنْ» و«ما» المصدريتين فإنهما تحتاجان إلى صلة بغير عائد من المضمَرات، لأنهما تقدران بالمصدر، والمصدرُ لا يحتملُ الضمير.

فصل: وجميعُ الأسماء الشرطيّة المبنيّة المشكلة [أربعة، وهي]: مَنْ وما وأيّ ومهما[5]. ويلحقُ بها من الظروف سبعةٌ بشرط أن يُضمّ إلى أكثرها «ما»، وهي: أينما ومتى ما وإذْما وإذا ما وحيثما وأنّى مفردة بغير «ما» وكيفما على بعض الأقوال[6]. فهذه كلها مبنيةٌ لتضمنها حرف الشرط وهي «إنْ»، إلا «أيّاً» كما تقدّم فإنها معربة.

فصل: وجميعُ المبنيّ المشكل من الظرفيّات سبعةَ عشرَ اسماً، وهي: إذْ

---

(١) وزعم ابن عصفور أن «ذو» خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بـ «ذات»، وأن البئر في البيت ذكّرت على معنى القليب. انظر الخزانة ٦/٣٤.

(٢) وهو اسم جمع، ويكتب بغير واو بعد الهمزة بخلاف «أولى» اسم إشارة، فإنه يكتب بواو بعد الهمزة وهو يستعمل لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً.

(٣) هذا البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم، انظر ديوانه ٣٦، واللسان (سطع)، والرواية فيها: قسطوا قديماً، ويروى: قسطوا وجاروا. والسِّطاع: خشبة تنصب وسط الخباء والرواق. وقيل: هي عمود البيت كما في هذا البيت، وذلك أنهم دخلوا على النعمان قبّته. وجمع السِّطاع: أسطعة وسُطُع.

(٤) لأنها مبهمة لا تدل على شيء معين، فلا بدّ لها من شيء يزيل إبهامها.

(٥) مهما عند الأكثرين اسم، وقال السهيليّ: إنْ عاد عليها الضمير فهي اسم نحو قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به﴾ الأعراف: ١٣٢، وإلا فهي حرف كقول زهير:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ... وإنْ خالها تخفى على الناس تعلم

انظر المساعد ٣/١٣٦.

(٦) نقل عن سيبويه أنها ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف. انظر مغني اللبيب ٢٧٢

وإذا وأين ومتى ولَدُنْ ولدى وقط وعَوْض وثَمَّ وهنا وأيّان وأنّى والآن وأمس - إذا كان معيّناً، وحيث على كل حال، وقبل وبعد - إذا قطعا عن الإضافة[1]، وما شابههما من الظروف المقطوعة عن الإضافة. فهذه كلُّها أسماء مبنيّات لأنها شابهت الحروفَ من قِبَل أنها لا تستقلّ بأنفسها وتفتقرُ إلى غيرها كالحروف. إلاّ أنّ الآن وأمس بُنيا لتضمنها الألف واللام[2].

فصـل: و«ما» التعجبيـة مبنيةٌ لأنها مشبهـةٌ لـ«ما» الاستفهاميـة. والاستفهاميّةُ مبنيّة.

فصل: والمعدولاتُ ما أتى على وزن فَعالِ، وهو على أربعة أصناف: معدولٌ من مؤنّث كحذامِ وقَطامِ وما شـابهها[3]؛ هـذا معدول من حـاذمةٍ وقاطمة. ومعدول من فعل أمرٍ مثل نزالِ ودراكِ وتراكِ وما شاكل ذلك؛ هذا معدول من: أدرِكْ وانْزِلْ واترِكْ. ومعدولٌ من صفةٍ نحو: خباثِ ولَكاعِ وفَجارِ وما شاكل ذلك؛ هذا معدول من الصفة[4]. ومعدولٌ من مصـدر نحو قـول الشاعر:

---

(١) لفظاً لا معنى، فيبنيان على الضمّ.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «الآن» مبنيّ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: آن يئين، أيْ: حان، وبقي الفعل على فتحته. وذهب البصريون إلى أنه مبنيّ لأنه شابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ فكذلك ما أشبهه. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنه لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف، فبني لذلك. أمّا المبرّد فذهب إلى أن علّة بنائه مخالفة سائر أخواته من الأسماء وخروجه إلى غير بابه، حيث وقع أول أحواله بالألف واللام. وما ذكره المؤلف من علّة بنائه هو مذهب الفارسي، فيكون قد حذف منه الألف واللام وضمّن معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان. انظر الإنصاف ٥٢٠/٢.

(٣) ومنه: رَقاشِ وسَجاحِ - اسم للكذّابة التي ادّعت النبوّة، وكَسـابِ - اسم لكلبة، وسَكـابِ - اسم لفرس. وللعرب في هذه الأسماء ثلاث لغات. إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً. والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً. والثالثة: لجمهور بني تميم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنع من الصرف.

(٤) ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء. أمّا قول الحطيئة:

أطـوّف مـا أطـوّف ثـم آوي   إلى بـيـت قـعـيـدتـه لـكـاعِ

فضرورة شاذة. وقيل: يحتمل أنّ التقدير: قعيدته يُقال لها: يا لكاع.

إنـا اقتـسمْنـا خُـطَّتَيْنـا بينـنـا ... فـحملْتُ بـرَّةَ واحتـملْتَ فَجَـارِ[1]

وأصلُه: فحملتُ البرّ وحملتَ الفجر، فلما عدله بناه على الكسر في قوله: واحتملتَ فجارِ. وكذلك قول الآخر:

فـقلتُ امكثـي حتى يَسـارِ لعلّنـا ... نحـجُّ معاً قـالتْ: أعـامـاً وقـابلَهْ؟[2]

قوله: يسار، معدولٌ من اليُسْر، فلما عدَله بناه على الكسر. وإنما شرطنا أن يكونَ المعدول المبنيُّ على وزن «فعالِ» احترازاً من المعدول العلم مثل عُمر وزُفَر، والمعدولُ المعدود نحو: أُحاد وثُلاث ورُباع ومَثْنى ومَثْلث، وما شاكل ذلك.

فصل: وجميعُ أسماء الأفعال المبنيّة ثمانيةُ أسماء، وهي: صهْ ومَهْ وإيه وأفٍّ وهيهاتَ. فهذه الخمسةُ يجوزُ أن يُعبَّر بها عن معرفة فلا تنوَّن، ويجوز أن يُعبَّر بها عن نكرة فتنوَّن تنوينَ التنكير[3]. وهلّم وحيّ وحيّهلا، وهذه الثلاثة

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ص ١٠٥، والكتاب ٢٧٤/٣، والخزانة والجمل ٢٢٩، والكامل ٣٨٢/١، والمبهج ص ٢٨، والخصائص ١٩٨/٢، والحلل ٣٧، وكشف المشكل ١٨٤/٢ وشرح المفصل ٣٨/١ واللسان (بدر، فجر). والأمالي الشجرية ١١٣/٢. والبيت من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمر ابن خويلد.

(٢) نُسب هذا البيت لحميد بن ثور، غير أنه ورد في ديوان حميد (ص ١١٧) برواية تختلف وهي:

فـقلت امكـثـي حتى يـسـارِ لـو أننـا ... نحجّ فـقـالـت لي: أعـامَ وقـابـلُ؟

وهو في الكتاب ٢٧٤/٣، وابن يعيش ٥٥/٤، والهمع ٢٩/١ والجمل ٢٢٩، والحلل ٣١٠، وكشف المشكل ١٨٣/٢، والأمالي الشجرية ١١٣/٢، واللسان (يسر). وشرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢. وقد كانت امرأة الشاعر سألته أن يتركها حتى تمضي إلى الحج، فقال لها: انتظري حتى يصير لي يسار وانفق عليك، ولعلّنا نحج معاً، فقالت له: أعاماً وقابله؟ أيْ: أأمكث عاماً ومثله لنحج معاً؟ تريد أن الاستعداد للحج والذهاب إلى مكة والرجوع منها يكون في بعض سنتين.

(٣) وهو اللاحق لبعض المبنيّات للدلالة على التنكير. تقول: إيهِ، إذا استزدت مخاطبك من حديث معيّن. فإذا أردت استزادةً من حديث ما نوّنته.

لا يجوزُ أن تنوّن لأنها لا يُعبّر بها إلا عن فعل الأمر. وفي الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيّهلا بعمر»[1].

فصل: والمركباتُ وهي من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، ويلحقُ بها مثلُ تأبّطَ شرّاً وبرق نحره[2]، ومعدي كرب ورامَ هُرمز[3]، وكذلك قولهم: شَذَرَ مَذَر وشغَر بَغَر[4]، وحَيْصَ بَيْصَ[5]، وفوضى فضا[6]، وما شاكل ذلك.

فصل: وأسماءُ الأصوات المركّبة مثلُ سيبويْهِ ونفطويْهِ وعمرويْهِ وخالويْهِ ودرستوَيْهِ، وما شاكل ذلك. فهذه كلّها مبنيّةٌ للزوم الصوتِ وهو: وَيْه.

---

(١) يقال: إن هذا أثر يروى عن ابن مسعود. ومعناه: إذا ذكر الصالحون فعجّلوا بذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر ابن يعيش ٥٤/٤، والأشموني ٤٩٠/٢، والصبان ٢٠٥/٣.

(٢) هذان مركبان تركيباً إسنادياً، وحكمها الحكاية، ويعربان بحركات مقدّرة على آخرهما، فيكونان من المعربات التقديرية، لا من المبنيّات.

(٣) وهذان مركبان تركيباً مزجياً. فحكم الأول أن يفتح آخره إلا إنْ كان ياء فيسكّن. وحكم الثاني أن يعرب بالضمة في حالة الرفع، وبالفتحة في حالتي النصب والجرّ، إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. ورام هرمز: مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. وهي مركبة من «رام» ومعناها بالفارسية المراد والمقصود، و«هرمز» أحد الأكاسرة. انظر معجم البلدان ١٧/٣.

(٤) يقال: ذهب القومُ شَذَرَ مَذَرَ وشَغَر بَغَر، أيْ: في كل وجه، ولا يُقال ذلك في الإقبال. انظر اللسان (شذر، شغر).

(٥) يقال: وقع القوم في حَيْصَ بَيْصَ، أيْ: في شدّة يصعب التخلص منها. ويقال: حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ بِيصَ، وحَيْصٍ بَيْصٍ. انظر اللسان (حيص).

(٦) يقال: متاعهم بينهم فوضى فضا، أي: مختلط مشترك. اللسان (فضا).

عقد باب الفعل

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل، يقال [فيها]: ما حقيقةُ الفعلِ؟ ولِمَ سمِّي الفعلُ فعلاً؟ وكم علاماتُه؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ الفعل؟ فهو ما دلّ على فاعل وزمان معيّن. وهذه حقيقةٌ جامعةٌ صحيحة، لأنّه يجوزُ فيها العكسُ والطرد؛ تقول: كلُّ فعل يدلُّ على فاعل وزمان معيّن، وكلما دلّ على فاعل وزمان معيّن فهو فعل. فأما قولُهم: الفعل ما تصرّف ولحقه الضمير، وقولهم: ما دلّ على حدث وزمان ومكان وفاعل ومفعول، فليس بحقيقة جامعة؛ لأنّ من الأفعال ما لا يتصرّف كنعمَ وبئسَ، وما شاكلها؛ ومنها ما لا يدلّ على مفعول، كالأفعال اللازمة مثل شرُف وظرُف، ومنها ما لا يدلّ على حدثٍ مثل كان وأخواتها؛ ومنها ما لا يدلّ على مكان كأفعال الباري سبحانه، فلم يبقَ إلا أنّ الفعلَ ما دلّ على فاعل وزمان معيّن؛ لأنه لا بدَّ لكلِ فعلٍ من فاعل إمّا مظهراً أو مضمراً، ولا بدَّ له من زمان يقعُ فيه.

فصل: وأمّا لِمَ سُمِّي الفعلُ فعلاً؟ فلأنّه لفظٌ تُوزَنُ به جميعُ الأفعال[1] ويُعبَّر به عنها، كما رُوي عن الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله[2].

---

(١) قوله هذا فيه شيء من الاتساع، لأن الأسماء توزن كالأفعال. كشف المشكل ١/١٩٨.

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن

فصل: وأمّا كم علاماتُـه؟ **فهي** عشرون علامـةً، تلتمسُ من أوله وآخره، وجملته ومعناه. فالتي من أوله إحدى عشرة علامة، وهي: قدْ ولوْ من دلائل الماضي، والسينُ وسوفَ من [دلائل] المستقبل، وحروفُ الجزم مثل: لم يقم، وحروفُ النصب مثل: لنْ يقومَ، وهلاّ للتحضيض والتوبيخ مـع الماضي والمستقبل مثل قولك: هلاّ أطعْتَ الله يا زيدُ، وهلاّ تقومُ يا عمروُ[1]، وحروفُ المضارعة الأربعة[2].

فصل: والتي من آخره ثلاث، وهي: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة. فالثقيلة مثل قولك: ليقومَنّ وليقعدَنّ، والخفيفةُ مثل: يقومَنْ ويقعدَنْ. واتصال الضمير المرفوع به مثل: قمت وقاما وقاموا.

فصل: والتي من جملته خمس، وهي: كونُه أمراً أو نهياً أو ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً.

فصل: والتي من معناه واحدةٌ، وهي كونه خبراً، ولا يُخبر عنه. فإذا قلت: قامَ زيدٌ، أخبرت عن زيد بالفعل، ولا يجوزُ أن تُخبر عن الفعل بزيد.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ قسمين: قسمة لفظيّة، وقسمة معنويّة.

= علمائها، ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. توفي سنة ٤٦٩ هـ. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو، شرح المقدمة المحسبة. انظر بغية الوعاة ١٧/٢، وإنباه الرواة ٩٥/٢.

(١) وإنْ جاء الاسم بعد «هلاّ» فعلى تقدير الفعل، فتقول: هلاّ زيداً، أيْ: هلاّ تقصد أو تقابل أو ما أشبه ذلك.

(٢) وهي: الياء، والتاء، والنون، والهمزة.

فصل: فاللفظيةُ تنقسمُ على ثلاثة أقسام: ماضٍ ومستقبل وحال. وهذه قسمةٌ صحيحة لعقل وسماع. فالعقلُ أنّ الأفعالَ أحداثٌ، والأحداثُ لا تقعُ إلا في زمان، والزمانُ لا يخلو أن يكونَ ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً. فما وقع من الأفعال في الزمان الماضي فهو ماضٍ، وما كان يقعُ في الزمان المستقبل فهو مستقبلٌ، وما كان يقعُ في الحال فهو حال. والدليل على صحة هذه القسمة قول الله تعالى: ﴿له ما بين أيْدينا وما خَلْفَنا وما بينَ ذلك﴾[1]. هذه الآيةُ عبارةٌ عن المستقبل والماضي والحال[2]. وأما السماعُ فهو ما سُمِعَ عن النحويين وسائرِ أهل العلمِ في أنّ الأفعالَ ثلاثةٌ، ولم يخالفْ إلا بعضُ الكوفيين[3].

فصل: وإذا صحّت هذه القسمةُ، فالماضي ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام: ماضٍ في اللفظ والمعنى، وهو ما حَسُنَ وقوعه في أمس[4]، نحو: قام أمس، وذهب أمس؛ وماضٍ في اللفظ دون المعنى، وهو الماضي إذا دخل عليه شيء من أدوات الشرط نحو: إنْ قمتَ قمتُ، فهذا وإنْ كانَ لفظُه لفظَ الماضي فهو مستقبلٌ في المعنى لأنّ الشرط يطلبُ الاستقبال. وماضٍ في المعنى دون اللفظ وهو الفعلُ المضارع إذا دخل عليه شيء من أدوات الجزم، فهو مثلُ قولك: لم يقمْ زيدٌ أمس، فهذا وإنْ كان لفظه لفظَ الاستقبالِ فهو بمعنى المضيّ.

فصل: والمستقبلُ أيضاً على ثلاثة أقسام: مستقبل في اللفظ والمعنى

---

(١) مريم: ٦٤.

(٢) فقوله: ﴿ما بين أيدينا﴾ أيْ: من أمر الدنيا، فهي عبارة عن الماضي. وقوله: ﴿وما خلفنا﴾ أيْ: من أمر الآخرة، فهي عبارة عن المستقبل. وقوله: ﴿وما بين ذلك﴾ أيْ: ما بين النفختين، وبينهما أربعون سنة، فهي عبارة عن الحال. انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٧٠.

(٣) أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إنْ كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثالث. ابن يعيش ٤/٧.

(٤) انظر جمل الزجاجي ٧.

وهو ضدُّ المسألةِ الأولى في الماضي[1] نحو: سيقومُ، وسوفَ ندرسُ. ومستقبلٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو أصلُ المسألة الوسطى في الماضي نحو: إنْ قمتَ قمتُ. ومستقبلٌ في اللفظ دونَ المعنى وهو أصلُ المسألة الأخرى في الماضي نحو: لم يقمْ. ولا قسمةَ للحالِ لأنّه دائمٌ لا ينتقلُ عن كونه حالاً في لفظه ومعناه.

فصل: وأمّا القسمةُ المعنويّةُ فهي على ثلاثةَ عشرَ نوعاً. النوعُ الأولُ متعدٍ، والثاني لازمٌ، والثالثُ غيرُ متصرّف، والرابعُ صحيحٌ، والخامسُ معتـلٌّ، والسادسُ مضاعف، والسابعُ ثلاثيّ، والثامنُ رباعيّ، والتاسعُ خماسيّ، والعاشرُ سداسيّ، والحادي عشرَ معربٌ، والثاني عشرَ مبنيّ، والثالث عشرَ مهموزٌ. ولكلٍّ واحدٍ من هذه الأبواب بابٌ نستقصي شرحه فيه إنْ شاء الله تعالى.

(١) وهو ما حسن وقوعه في غد.

عقد باب الفعل المتعدّي

وفوائده تشتملُ على ثلاث مسائل يُقالُ فيها: ما حقيقةُ المتعدّي؟ ولِمَ سمِّي متعدّياً؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ المتعدّي؟ فهو ما دلّ على مصدر وفاعل ومفعول به[1]. وإنما قلنا: مفعول به، احترازاً من المفعول له، وهو المفعولُ من أجله، والمفعول معه وهو المنصوب بواو مع، والمفعول فيه وهو الظرفان من الزمان والمكان، والمفعول المطلق وهو المصدر. لأنّ هذه المفعولات كلّها ينصبُها الفعلُ سواءً كان متعدّياً أو لازماً، فلم يبقَ إلا أنّ المتعدّي ما تعدّى إلى مفعول به نحو: ضرب زيدٌ عمراً.

فصل: وأمّا لِمَ سمِّي متعدّياً؟ فلأنّه طلب غير ما هو أصلٌ له وهو المفعولُ به الحقيقيّ، لأنّ الأصلَ الفعلُ والفاعلُ، والمفعولُ فضلة.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الفعلُ المتعدّي؟ فهو ينقسمُ على سبعةِ

---

(١) وقد عرّفه ابن عصفور بقوله: «هو ما يصلح أن يُبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأيّ شيء وقع». انظر المقرب ١١٤/١. هذا ويشترط في اسم المفعول الذي يبنى من الفعل المتعدّي أن يكون تاماً أيْ: أن يكون مستغنياً في تأدية المعنى عن جار ومجرور. وذكر ابن هشام علامة أخرى للفعل المتعدّي وهي: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر. وذلك كضرب، تقول: زيدٌ ضربَه عمرو، فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو زيد. انظر أوضح المسالك ٢٩/٢.

أقسام: قسم يتعدّى إلى مفعول بحرف جرّ لا يجوز حذفه مثل قولك: مررت بزيد. وقسم ثانٍ يتعدّى بحرف جرّ يجوز حذفُه نحو قولك: كِلْت زيداً وكِلْت لزيد، ووَزَنْتُ زيداً وَوَزَنْتُ لزيد؛ قال الله تعالى: ﴿إذا كالوهم أوْ وَزَنُوهم يُخْسِرون﴾[1]، والتقدير كالوا لهم أو وزنوا لهم[2]. وقسم ثالث يتعدّى إلى مفعول مفرد لا يجوزُ حذفه، وهو ملتمس من الخمس الحواس، وهي: اللمسُ والذوقُ والسمعُ والبصرُ والشمُّ، مثالُها جميعاً: ضرب زيدٌ عمراً، وأكل زيدٌ خبزاً، وسمع زيدُ كلاماً، ونظر زيدٌ بدراً، وشمّ زيدٌ مسكاً؛ هذه الخمسةُ لا يجوزُ حذفُها. وقسم رابع يتعدّى إلى مفعولين الثاني بحرف جر يجوز حذفه نحو: اخترت زيداً الرجال، أيْ: من الرجال، وأمرت زيداً الخيرَ، أيْ: بالخير، واستغفرت الله ذنباً، أي: من ذنب؛ قال الله تعالى: ﴿واختارَ موسى قومَه سبعين رجلاً﴾[3]. أيْ: اختار من قومه سبعين رجلاً؛ قال الشاعرُ:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ به ... فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ[4]

أيْ: أمرتك بالخير، وقال آخر:

أستغْفِرُ اللّهَ ذنباً كنتُ فاعِلَه[5]

---

(١) المطففين: ٣.

(٢) ومن هذا القسم: شكر، ونصح. تقول: شكرته، وشكرت له. ونصحته، ونصحت له. قال تعالى: ﴿واشكروا نعمة الله﴾ النحل: ١٤. وقال تعالى: ﴿أن اشكرْ لي ولوالديك﴾ لقمان: ١٤.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) ينسب هذا البيت لعمرو بن معديكرب، أنظر شعره ٤٧، وقيل هو لخفاف بن ندبة، وقيل للعباس بن مرداس. ونسب في الكامل (٣٦/١) لأعشى طرود، واسمه إياس بن عامر. وقيل هو لزرعة بن السائب. وهو في الكتاب ٣٧/١، والخزانة ٣٣٩/١، والمقتضب ٣٦/٢، والجمل ٢٨، والأصول ١٧٨/١، ومغني اللبيب ٤١٤، والإفصاح ١٢٧، وكشف المشكل ٤٠٥/١، والحلل ٣٤، والمحتسب ٥١/١، وابن يعيش ٤٤/٢ والأمالي الشجرية ٣٦٥/١. والنشب: المال والعقار، وربما أطلق على الأشياء الثابتة كالدور والضياع.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: ربّ العباد إليه الوجه والعملُ. ولم يعرف قائله. والرواية المشهورة: لست محصيه، بدلاً من: كنت فاعله. والبيت في الكتاب ٣٧/١، والخزانة ١١١/٣ والمقتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٢٤٧/٣، والأصول ١٧٨/١ وابن يعيش ٦٣/٧، واللسان (غفر)، وأوضح المسالك ٣٦٢/٢.

أي: من ذنب. وقسم خامس يتعدّى إلى مفعولين مفردين يجوز الاختصار لهما جميعاً والاقتصارُ على أحدهما دونَ الآخر، وهو مثلُ قولك: أَعْطى زيدٌ عمراً درهماً، وكسا زيدٌ عمراً جبة، وما شاكل ذلك[1]؛ وإنْ شئت قلت: أَعْطى زيد عمراً، ولم تذكر الدرهم، وإنْ شئت قلت: أَعْطى زيدٌ، ولم تذكر المفعولين؛ قال الله تعالى: ﴿فأمّا مَنْ أَعْطى واتقى﴾[2]، فحذف المفعولين جميعاً لدلالة المعنى. وقسم سادس يتعدّى إلى مفعولين لا يجوزُ الاقتصار على أحدهما[3]، وهو ظننت وأخواتها[4]، وهذا الحديث عليها وبالله التوفيق.

---

(١) وهي الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبراً.

(٢) الليل: ٥.

(٣) أيْ: لا يجوز الإبقاء على أحدهما وحذف الآخر بدون دليل.

(٤) وذلك لأن المفعولين هنا أصلها مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز الإتيان بمبتدأ دون خبر أو بخبر دون مبتدأ قبل دخول الفعل الناسخ، فكذلك الحال بعد دخوله. وأما حذف أحدهما اختصاراً، أيْ: لدليل، فهو جائز عند الجمهور، خلافاً لابن ملكون. قال عنترة:

ولقد نزلت فلا تظنّي غيرَه ... منّي بمنزلة المحبّ المكرم

أيْ: فلا تظنّي غيره حاصلاً، أو واقعاً. فحذف المفعول الثاني لدلالة الكلام عليه. انظر المقرب ١/١١٧، وأوضح المسالك ٢/٧٠.

عقد باب الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقالُ فيها: كم الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين؟ ولِمَ تعدّتْ إلى مفعولين؟ وما أحكامُ الجميعِ؟

فصل: أمّا كم هي؟ فالمحصورُ منها أربعةَ عشرَ فعلاً، وهي: ظننتُ[1]، وخِلْتُ، وحسِبْتُ، ورأيتُ ـ بمعنى: علمتُ، وجعلتُ ـ بمعنى: صيّرت، وعلمتُ بالقلب، ووجدتُ إذا لم تكنْ حزناً[2]، ولا من وجدان الضالّة[3]، وتحققتُ، وتيّقنْتُ، وغادرتُ، وتركتُ، وزعمْتُ ـ بمعنى: ظننت، ورددت ـ بمعنى: صيّرتُ، واتخذتُ[4]. وهذا مثالها جميعاً: ظننت زيداً عالماً، وخِلْتُ بكراً شاخصاً، وحسبتُ عبدالله منطلقاً، ورأيت أخاك كريماً، وجعلتُ الحقَّ مذهباً، وعلمتُ البعث آتياً، ووجدتُ القرآن شافياً، وتحققت القولَ صحيحاً، وتيّقنت الله قادراً.

---

(١) إذا لم تكن بمعنى: اتهمت، نحو: سُرق المتاع فظنَنْتُ الخادم.

(٢) نحو: وجد محمد على أخيه، أيْ: حزن.

(٣) نحو: فقدت الكتاب فوجدته في البيت.

(٤) حَصْرُ المؤلف هذه الأفعال بأربعة عشر فعلاً فيه نظر، فلم يذكر: ألفى، ودرى، وتعلّمْ ـ بمعنى اعلم، وحجا، وعدّ، وهبْ ـ بمعنى ظُن، وتخِذ، وصيّر، ووهبَ ـ التي بمعنى صيّر. هذا وقد ذكر ثلاثة أفعال ليست منها وإنما هي ترد بمعناها وهي: تيّقن، وتحقّق، وغادر. وتقسم هذه الأفعال بجملتها إلى قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التصيير. فأفعال القلوب هي: وجد، وألفى، ودرى، وتعلّمْ ـ بمعنى اعلم، وجعل ـ بمعنى اعتقد، وحجا ـ بمعنى ظن، وعدّ ـ بمعنى ظن، وزعم، وهبْ ـ بمعنى ظُنّ، ورأى، وعلم، وظنّ، وحسب، وخال. وأما أفعال التصيير فهي: جعل، وردّ، وترك، واتخذ، وتخذ، وصيّر، ووهب.

وتركتُ المنزل خالياً، وغادرتُ الربعَ قفراً، وزعمتُ الكتابَ جامعاً، ورددت السفيهَ عاقلاً، واتخذتُ عمراً خليلاً.

فصل: وأمّا لِمَ تعدّتْ إلى مفعولين؟ فلأنّها داخلةٌ في الأصل على المبتدأ والخبر، ولا بدَّ للمبتدأ من خبر. فالمفعولُ الأول بمنزلة المبتدأ، والثاني بمنزلة الخبر، بدليل أنّه يجوز فيه ما جازَ في خبرِ المبتدأ[1]. ولهذا نُصبا جميعاً لتتمَّ الفائدةُ بالمفعول الثاني.

فصل: وأمّا أحكامُها فهي في ثلاثِ مسائل: واجب وجائز وممتنع.

فصل: فالواجبُ نصبُ المفعولين جميعاً مع تأخرهما بهذه الأفعال[2]، وما اشتقَّ منها من ماضٍ ومستقبلٍ وحالٍ واسمِ فاعلٍ واسم مفعولٍ واسم مصدر[3].

فصل: والجائزُ أن يتقدَّمَ أحدُهما على الفعل، فيجوزُ رفعُهما ونصبُهما جميعاً نحو: زيدٌ ظننت عالمٌ، وزيداً ظننت عالماً، والنصبُ أجود. فإنْ تقدّما جميعاً حسن الرفعُ وجازَ النصبُ على ضعف نحو: زيدٌ عالم ظننت، وزيداً عالماً ظننت[4]. ويجوزُ في المفعول الثاني ما جازَ في خبرِ المبتدأ من حرف وظرف

(١) فيجوز أن يأتي مفرداً نحو: وجدت العلم مفيداً، ويجوز أن يأتي جملة نحو: علمت الأمانة تنفع صاحبها، ويجوز أن يأتي شبه جملة نحو: رأيت البرَّ في إكرام الوالدين. وكذلك يجوز حذفه لدليل.

(٢) وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاء العامل المتقدم واستدلّوا بقول الشاعر:

كذاك أدّبت حتى صار من خلقي ... أنّي وجدت مِلاكُ الشيمة الأدبُ

وقد أوّله البصريون عدة تأويلات، منها: أن الفعل قد علّق بلام الابتداء المقدرة والأصل: لملاك، ومنها أن يكون المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن. انظر أوضح المسالك ٦٨/٢.

(٣) أي: مصدر.

(٤) وهذا يسمّى الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره. وإلغاء العامل المتأخر أقوى من إعماله لضعفه بالتأخر.

وجملة وفعل، مثال ذلك: ظننت زيداً في الدار، أوْ أمامك، أوْ أبوه قائم، أو قام، أو يقوم؛ هذه مفعولة في هذه المواضع.

فصل: والممتنعُ أن تنصبَ هذه الأفعالُ المفعولين جميعاً إذا وليها أحدُ ستة أشياء[1]، وهي: آلات الاستفهام، وإنّ وأنّ مشدّدتين ومخففتين، ولامُ الابتداء، و«ما» التي للنفي، و«إنْ» خفيفة بمعناها أيضاً[2]. مثال الاستفهام قولُه تعالى: ﴿لنعلمَ أيّ الحزبين﴾[3]، ومثالُ إنّ وأنّ قولُه تعالى: ﴿واللَّهُ يعلمُ إنّك لرسولُه﴾[4] و﴿ألم ترَ أنّ اللَّهَ﴾[5]، ومثال «ما» التي للنفي: ظننت ما زيد بقائم. ومثالُ لام الابتداء: ظننت لزيدٌ قائم، و«إنْ» التي للنفي: ظننت إنْ زيدٌ إلا ذاهبٌ. فهذه الستة متى وَليتْ هذه الأفعال كفّتها عن التعدّي إلى مفعولٍ واحد وهو الجملة التي تقع بعد الفعل.

فصل: والقسمُ السابعُ من الأفعال المتعدّية نوعٌ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، وهو «ظننت» وأخواتها إذا زيد في أولها ألفُ النقل نحو: أظْنَنْتُ زيداً عمراً عالماً، وأعْلَمْتُ محمداً بكراً قادماً، وسائرُها على هذا القياس[6]. والحديث عليها كالحديث الأول في «ظننت» وأخواتها.

---

(١) وهذا يسمّى التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صدر الكلام بعده. ولا يكون الإلغاء والتعليق إلا في أفعال القلوب.

(٢) ويشترط بعضهم أن تكون «إنْ» النافية في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر. ومثل «إنْ» النافية «لا» ولم يذكرها المؤلف، نحو: علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو. كذلك لم يذكر المؤلف لام جواب القسم كقول لبيد بن ربيعة:

ولقد علمت لتأتينّ منيّتي ... إنّ المنايا لا تطيش سهامها

(٣) الكهف: ١٢.

(٤) المنافقون: ١.

(٥) ابراهيم: ١٩.

(٦) يفهم من كلامه أنه بالإمكان زيادة ألف النقل على أي فعل من أفعال «ظنّ» وأخواتها فيتعدّى إلى ثلاثة مفعولين. والمشهور أن الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وهي: أعْلم ـ المنقولة بالهمزة =

فصل: واعلمْ أنّ الفعلَ المتعدّي إذا كانَ يتعدّى إلى مفعول تعدّى اسمُ فاعله واسمُ مفعوله واسمُ مصدره[1] إلى مفعول واحد. وإن كان يتعدّى إلى اثنين تعدّت هذه الأشياء إلى اثنين. وإنْ كان يتعدّى إلى ثلاثة تعدّت هذه إلى ثلاثة. وإن كان يتعدّى إلى مفعولَيْن، الثاني بحرف جرّ تعدّت هـذه إلى مفعولين الثاني بحرف جرّ. وإنْ كان يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ بحرف جرّ تعدّت هذه إلى مفعولٍ واحد بحرف جرّ.

فصل: ولا يتعدّى اسمُ الفاعل واسمُ المفعول إلا بشرط أنْ يكونا مستقبلين أو مقدّريْن بالحال؛ لأنهما ضارَعا الفعلَ المستقبل فعملا عملَه كما ضارعهما فأعرب، ولا مضارعة بينهما وبين الماضي، فلهذا لا يعملان إذا كانا بمعنى المضيّ[2].

فصل: ونقولُ في اسم الفاعل إذا تعدّى إلى مفعول: هـذا ضاربٌ زيداً. وفي اسم المفعول: هذا المضروبُ، ومفعولُه مضمرٌ فيه لأنه مرفوعٌ يقومُ مقامَ الفاعل. ونقولُ في اسم الفاعل الذي يتعدّى إلى مفعولين: هذا الظانّ زيداً عالماً. وفي اسم المفعول: هذا المظنون عالماً. ونقول في اسم الفاعل الذي يتعدّى إلى اثنين الثاني بحرف جرّ: هذا المختارُ زيداً من الرجال. وفي اسم المفعول: هذا المختارُ من الرجال. ونقول في اسم الفاعل الـذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين: هذا المُعْلِمُ زيداً عمراً قادماً. وفي اسم المفعول: هذا المُعْلَمُ زيداً

= من «علم» المتعدّية لاثنين، وأرى ـ المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين، وما ضمّن معناها من: أنبأ، ونبّأ، وأخبر، وخبّر، وحدّث. انظر أوضح المسالك ٢/٨٠ وشرح شذور الذهب ٣٧٦، والمقرب ١/١٢٢، وابن يعيش ٧/٦٦.

(١) يبدو لي أن المؤلف يقصد المصدر وليس اسم المصدر، فإمّا أن يكون سهواً منه أو زيادة من الناسخ. فمثال المصدر قولك: ظنُّك محمداً ناجحاً غيرُ صحيح.

(٢) وهناك شرط آخر وهو اعتمادهما على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف. هذا فيما يتعلق باسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا مجردين من «أل»، أمّا إذا كانا صلة لـ «أل» عملا بدون شروط.

قادماً. ونقول في اسم الفاعل واسم المفعول واسم المصدر[1] الذي يتعدّى إلى مفعول واحد بحرف جر: هذا المارُّ بزيد، والممرورُ به، وأعجبني مرُّك بزيد. ونقولُ في المصدر الذي يتعدّى إلى مفعول واحد: أعجبني ضربُك زيداً، وفي المصدر الذي يتعدّى إلى اثنين: أعجبني ظنُّك زيداً عالماً. ونقولُ في المصدر الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين: أعجبني إعلامُك زيداً عمراً قادماً. ونقول في المصدر الذي يتعدّى إلى مفعولين الثاني بحرف جرّ: أعجبني اختيارُك زيداً من الرجال.

هذه جملةُ ما يتعدّى من الأسماء، ويلحقُ بها الصفةُ المشبهة باسم الفاعل[2] نحو: مررت بالحَسَنِ الوجه. والأصل في هذه الصفة أنّ ما وقع بعد «الحَسَنِ» من مجرور فهو مُشْبِهٌ مجرور الإضافة[3]، وما وقعَ من مرفوع فهو مشبّهٌ بالفاعل[4]، وما وقع من منصوبٍ معرفةٍ فهو مُشبَّهٌ بالمفعول[5]. وما وقع من منصوب نكرة فهو منصوب على التمييز[6]. وإنما جازَ إضافة «الحَسَن» إلى المجرور بعده وفيه الألف واللام لأنهما يقدَّران بالانفصال، وإلا فهما في الأصل يمنعان الإضافة، ولا يُضاف «الحَسَنُ» وما شاكله إلا إلى ما فيه الألف واللام[7] فقط نحو: الحسن الوجهِ، وما شاكله.

---

(١) أيْ: المصدر، بدليل المثال الذي أتى به وهو: أعجبني مرُّك بزيد.

(٢) أيْ: اسم الفاعل المتعدّي لواحد. ووجه الشبه بينهما أنها تدل على حدث ومَنْ قام به، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل. وتتميّز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرّ فاعلها بإضافتها إليه، أمّا اسم الفاعل فلا يحسن فيه ذلك. انظر الصبان ٣/٢، وكشف المشكل ٤٢٣/١.

(٣) لأن إضافته يقدّر فيها الانفصال.

(٤) لأنه ليس معه فعل صريح.

(٥) لأنه في المعنى فاعل.

(٦) ويجوز في النكرة أن تنصب على التشبيه بالمفعول به.

(٧) أو إلى مضافٍ إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالرجل الحَسَنِ وجهِ الأبِ. أو إلى مضاف لضمير ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهِ أبيه.

فصل: واعلمْ أنّ اسمَ المفعول لا بدَّ أن يُضمر فيه مفعولُه[1] إذا كان يتعدّى إلى اثنين أو إلى ثلاثة، إلاّ أنْ يكونَ المفعولُ من سببه فإنه يجوزُ أن يكون ظاهراً نحو قولك: هذا المعطى أخوه درهماً.

فهذه جملة ما يتعدّى من الأفعال والأسماء التي شابهت الأفعال. وسنزيد هذا إيضاحاً في سائر الأبواب إنْ شاء الله تعالى.

(١) أي: نائب الفاعل، لأنه في المعنى مفعول.

عقد باب الفعل اللازم

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقالُ فيها: ما حقيقـةُ اللازم؟ ولِمَ سمِّي لازماً؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ اللازم؟ فهو كلُّ ما كانَ غيرَ واقعٍ على مفعول به، وإنما قلنا: مفعولٌ به، احترازاً من المفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، وهو المصدر، فإنّ هذه ينصبُها الفعلُ سواءً كانَ متعدّياً أو لازماً.

فصل: وأمّا لِمَ سُمِّي لازماً؟ فلأنه لزِمَ فاعِلَه ولم يطلبْ سِواه[1].

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الفعلُ اللازمُ؟ فهو ينقسمُ على قسمين: قسم لازم لا يتعدّى البتّةَ إلى مفعول به[2]، وهو ينقسمُ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسم طِباعيّ، وقسم خَلْقيّ، وقسم لَوْنيّ[3].

فصل: فالقسمُ الطِباعيّ مثلُ: شَرُفَ وَظَرُفَ وكَرُم، وما شاكل ذلك.

---

(١) ويسمّى قاصراً لقصوره على الفاعل.

(٢) لا بنفسه ولا بواسطة غيره.

(٣) جعل الحيدرة اليماني القسم الأول والثاني قسماً واحداً، وأضاف أفعال العاهات نحو: صمّ وعرج وشلّ. انظر كشف المشكل ٣٨٦/١.

فصل: والخَلْقيّ مثل: طالَ وقَصُر ودقَّ وعَرُض، وما شاكل ذلك.

فصل: والقسمُ اللَّوْنيّ مثلُ: احمرَّ واخضرَّ واصفرَّ واسودَّ، وما شاكل ذلك.

فصل: وقسمٌ لازمٌ يجوزُ أن يتعدّى بغيره مثل: قامَ وسارَ وقالَ، وما شاكل ذلك. فهذه الأفعالُ يجوزُ أن يُعدِّيها ثلاثة أشياء، أولُها: الحرف، حرف الجر، مثاله: قامَ زيدٌ لعمرو، وسارَ به، ومالَ به. والثاني: همزةٌ تدخلُ عليه من أوّله، وهي تسمَّى همزةُ النقل نحو: أقامَ زيدٌ عمراً، وأسارَه، وأمالَه، وما شاكل ذلك. والثالث: تضعيفُ العين؛ ومعنى تضعيفها: تشديدها بحرفٍ ثانٍ، من الضِعْف لا مِنَ الضُعْف؛ ومثالُ ذلك: قوَّمَ زيدٌ عمراً، وسيَّره، وميَّله، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى في المتعدّي بحرف الجر: ﴿**وإذا مرّوا بهم يتغامزون**﴾[1]. وقال تعالى في المتعدّي بهمزة النقل: ﴿**الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتابَ ولمْ يجعلْ له عِوجاً قيّماً**﴾[2]. وقال تعالى في المتعدّي بتضعيف العين: ﴿**إنّا نحن نَزَّلْنا الذكرَ وإنّا له لحافظون**﴾[3].

---

(١) المطففين: ٣٠.

(٢) الكهف: ١، ٢.

(٣) الحجر: ٩.

عقد باب الأفعال التي لا تتصرَّف

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائلَ يُقال [فيها]: كمْ الأفعال التي لا تتصرّف؟ وما الدليلُ على أنّها أفعالٌ؟ ولِمَ لم تتصرّفْ بعد فعل[1] إنْ صحّ أنها أفعال؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا كم الأفعال التي لا تتصرّف؟ فهي ستةٌ، وهي: نِعْمَ وَبِئْسَ ولَيسَ وعسى وحبّذا وفعلُ التعجب نحو: ما أَحْسَنَ زيداً.

فصل: وأمّا ما الدليلُ على أنها أفعالٌ؟ فثلاثةُ أشياء، أحدها: أنّها تدلُّ على الزمانِ كالأفعال. فنِعْمَ وبئْسَ وحبّـذا وفعل التعجب يـدللن على الماضي، لأنهن موضوعات للمدح والذم، والمدح والذم لا يكون إلا بالمـاضي. وليس وعسى يدلاّن على النفي والترجي فيما يستقبل وإنْ كانا في الأصل بمعنى المضي. والثاني: أنّ منها ما يتصل به الضميرُ المرفوعُ كليس وعسى. ومنها ما يتصل به علامةُ التأنيث كنعم وبئس؛ لأنك تقول: نِعْمَت المرأةُ هندٌ، وبئست الجاريةُ جاريةً. والثالثُ: أنها كلَّها مبنياتٌ على الفتح كالأفعال الماضية، إلا عسى فإنّه لا يتبيّن فيه الفتح، لأنّ آخره حرفٌ عليل، والحركةُ لا تتبيّن في الحرف العليل[2].

---

(١) كذا في المخطوطة وهي كلمة مقحمة.

(٢) زعم ابن السراج أنّ «ليس» حرف بمنزلة «ما» النافية وتابعه أبو علي الفارسي وابن شقير وجماعة. انظر مغني اللبيب ٣٨٧، والمسائل الحلبيات ص ٢٢٢. وزعم الفراء أنّ «نعم» و«بئس» اسمان، وحجته=

فصل: وأمّا لِمَ لم تتصرفْ هذه الأفعالُ؟ فلأنها نُقلتْ عن بابها وعُدل بها إلى غير ما هو لها، وجُعلتْ نفسَ المعاني التي هي: المدحُ والذمُّ والترجي والنفي والتعجب، فمُنعتْ بعضَ علاماتِ الأفعالِ وهو التصرّفُ إشعاراً بما صارت إليه ونُقِلَتْ إليه.

فصل: وأمّا ما عملُ هذه الأفعال التي لا تتصرَّفُ؟ فلكلِ صنفٍ منها عمل. فنِعْمَ وبِئْسَ ترفعان من الأسماء ما عُرِّفَ بالألف واللامِ للجنس، وما أُضيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ للجنس فقط نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس أخو القومِ عمروٌ[1]. وما وقع بعد اسمها[2] من معرفة مرفوعة فهي مبتدأ وما قبلها خبر عنها، أو خبر مبتدأ محذوف. فإذا قلت: نعمَ الرجلُ زيدٌ، فتقديرُه على هذا القول: نعمَ الرجل هو زيد. وتقديرُه على القـول الأول: زيدٌ نعمَ الرجلُ. وما وقع بعد اسمها من نكرة فهي منصوبة على التمييز نحو قولك: نعم الرجلُ رجلاً، وبئْسَ الغلامُ غلاماً. ولا ترفعان قط مضمراً ولا علماً ولا مُبهماً ولا معهوداً.

فصل: وأمّا «حبّذا» فعملُها ترفعُ الفاعلَ على الدوام فقط، وفاعلها

= دخول حرف الجرّ عليها في بعض أقوال العرب. ومن ذلك قول بعضهم وقد بشّر بمولود أنثى: «والله ما هي بنعم الولد». وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: «نعم السير على بئس العير». انظر كشف المشكل ٣٩٥/١ وابن يعيش ١٢٨/٧، وأوضح المسالك ٢٣/١. وبالنسبة لـ«عسى» فهي حرف مطلقاً عند ابن السراج وثعلب. ونقل السيرافي عن سيبويه أنها حرف حين تتصل بالضمير المنصوب. انظر مغنى اللبيب ٢٠١، وأوضح المسالك ٣٣٢/١.

(١) ويجوز أن يكون مرفوعها (فاعلها) اسماً مضافاً إلى اسم مضافٍ إلى ما فيه «أل» كقول أبي طالب عمّ النبي ﷺ:

فنعم ابنُ أختِ القوم غير مكذب ... زهير حسامٌ مفرد من حمائل

كذلك يجوز أن يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز كقوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾ الكهف: ٥٠.

(٢) أي: فاعلها.

«ذا» المتّصلُ بها[١]، وهو اسمٌ مُبْهم. ولا يجوزُ أنْ يكونَ فاعلها غيرَه، ولا يجوزُ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه[٢]. ولا يجوز أن يحلّ محلَّه ظاهرٌ ولا مضمرٌ ولا علم، ولا يجوزُ أنْ يُفصلَ بينه وبين الفعل، لو قلت: حبَّ اليومَ ذا، لم يجزْ. وما أتى بعد حبذا من مرفوع فهو على الوجهين اللذين تقدّما في نعم وبئس. وما أتى من نكرةٍ منصوبة فهي على التمييز إنْ كانتْ جامدة[٣]، وعلى الحال إن كانت مشتقة[٤] وأما «ليس وعسى وفعل التعجب» فسنذكرُها في أبوابها إن شاء الله.

---

(١) هذا مذهب سيبويه. وقيل ركّبا وغلبت الفعلية لتقدّم الفعل فصارا فعلاً وما بعده فاعل. وقيل ركّبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصارا اسماً مبتدأ وما بعده خبر. ومذهب سيبويه هو الأولى انظر الصبان ٣/٤٠

(٢) لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل.

(٣) كقولك: حبذا زيدٌ رجلاً.

(٤) كقولك: حبذا عمرو راكباً.

عقد في معرفة أنواع من الأفعال

وبالله التوفيق

اعلمْ أنّ من الأفعال ما يكونُ صحيحاً، ومنها ما يكونُ معتلاً، ومنها ما يكونُ مضاعفاً، ومنها ما يكون مهموزاً. فالصحيحُ ما لم يكنْ فيه شيءٌ من حروف العلّة، وهي: الواوُ والياءُ والألف. يجمعها من كتاب الله تعالى: ﴿أوْ آوي إلى ركن شديد﴾[1]، وهو مثل: ضربَ وخرجَ ودخلَ، وما شاكل ذلك. والمعتلُّ ما كانَ في شيء منها. وهو على ثلاثة أقسام: قسم معتلّ الفاء، وهو يسمَّى أرْأَسَ[2] من ذوات المثال، مثل: وعدَ ووزنَ ووردَ، وما شاكل ذلك. وقسم معتلّ العيْنِ، وهو يُسمّى أجوفَ من ذوات الثلاثة، وهو مثل: قامَ وباعَ وسارَ، وما شاكل ذلك. وقسم معتلّ اللامِ، وهو يسمّى أعْجَزَ[3] من ذوات الأربعة، وهو مثل: رمى وغزا ودعا وسعى، وما شاكل ذلك[4].

وكل فعل اعتلّتْ فاؤه فجميع ما تصرّفَ منه معتلُّ الفاء. وكلُّ فعل اعتلّت عَيْنُه فجميعُ ما تصرَّف منه معتلُّ العينِ. وكلُّ فعلٍ اعتلّت لامُه فجميعُ ما تصرَّف منه معتلُّ اللامِ.

---

(١) هود: ٨٠.

(٢) للزوم حرف العلة رأسه.

(٣) للزوم حرف العلة عجزه.

(٤) وهناك اللفيف، وهو ما اجتمع فيه حرفا علّة. وهو لفيف مفروق نحو: وعى، ووقى. ولفيف مقرون نحو: طوى، وعوى.

فصل: والذي يتصرّف من الأفعال اسم الفاعل واسمُ المفعول واسمُ المصدر والأمرُ والنهي. ومعنى قولنا: معتلُّ العينِ والفاءِ واللامِ، أنّا نريدُ بذلك الوزن، لأنّ الأفعال والأسماء تُوزَنُ بفعل لم يختلف، ويُزاد فيه على حسب اختلافِ الحركاتِ والزيادات.

فصل: والمضاعَفُ من الأفعال كلُّ فعلٍ كان العينُ واللامُ منه حَرْفَيْن مِثْلَيْن، مثل: شدَّ ومدَّ وردَّ وجرّ، وما شاكل ذلك. ومستقبله وجميعُ ما تصرّفَ منه مضاعَفٌ مثلُه. فإنْ جُزِمَ الفعلُ المضاعَفُ المستقبلُ، أوْ كانَ أمراً أو نهياً، جازَ إظهارُ الحرفين وإدغامُهُما نحو: لم يمدُدْ، ولم يمدّ، ومُدّ وامدُدْ، ولا تمدّ ولا تمدُدْ[1]. وإن كان المستقبل غير مجزوم وجب الإدغام نحو: هو يمدُّ ويشدُّ، إلا إذا اتّصل بنون جماعة المؤنّثِ فإنّه يجب إظهارُهما معاً، وهو نحو قولك: هن مَدَدْنَ، وما شاكل ذلك. وكذلك إنْ اتّصل الفعلُ المضاعفُ الماضي بضمير الفاعل الذي هو التاء والنونُ وتاءُ التأنيث الحاضرة وجبَ إظهارُ الحرفين نحو: مددتُ ومددنا ومددْتِ يا هندُ. فإنْ اتصل بالواو وبالألف وبضمير منصوب وجبَ الإدغامُ نحو: مدّوا ومدّا ومدّك ومدّهم، وما شاكل ذلك.

والمهموز من الأفعال على ثلاثة أقسام: مهموز الأول مثل: أخذ وأمرَ وأكلَ، وجميعُ ما تصرّف من هذا الفعل مهموزُ الأول. وقسم مهموز الأوسط مثل: سألَ وجأرَ[2] ورأى؛ وجميعُ ما تصرّف من هذا الفعل مهموزُ الأوسط. وقسم مهموز الآخر مثل: شاءَ وقرأ وبدأ؛ وجميعُ ما تصرّف من هذا الفعلِ مهموزُ الآخرِ.

---

(١) فالاظهار لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم. قال تعالى: ﴿واغضض من صوتك﴾ ـ لقمان: ١٩.
وقال جرير:
فغضَّ الطرف إنك من نميرٍ ... فلا كعباً بلغت ولا كلابا

(٢) يقال: جأر الثور، أيْ: صاح. ويقال: جأر فلان إلى الله، أيْ: تضرع له بالدعاء.

عقد في أبنية الأفعال وأوزانها

وبالله التوفيق

اعلمْ أنّ أصلَ الأفعال أنْ تكون ثلاثيّةً ورباعيّةً مثل: ضربَ ودحرجَ. وأكثرُ ما تبلغُ الخماسيّ والسداسيّ بالزيادات. فالخماسيُّ مثل: انطلق واقتدى، والسداسيُّ مثل: استخرج واستدرج، وما شاكل ذلك.

فصل: وإذا كان الفعلُ الماضي ثلاثيّاً فله ثلاثةُ أوزان: فَعَل بفتح العين، وفَعِل بكسرها، وفَعُل بضمها. فما كان على وزن فَعَل بفتح العين، جازَ في مستقبله ثلاثةُ أوجهٍ: يفعُل بضم العين نحو: خرج يخرُج، ودرس يدرُس، وما شاكل ذلك. ويفعِل بكسر العين نحو: ضرب يضرِبُ، وشتم يشتِمُ، وما شاكل ذلك. ويفعَل بفتح العين نحو: ذهب يذهَبُ، وزأر يزأَرُ، وما شاكل ذلك.

فصل: ولم يُسمعْ من الأفعال مفتوحُ العين في الماضي والمستقبل جميعاً في شيء من الأفعال إلا إذا كان في الفعل حرفٌ حلقيٌّ بشرط أن يكونَ ماضي الفعل على ثلاثة أحرف مفتوح الأول، وأن يكون حرفُ الحلْقِ من الوزن عيناً أو لاماً.

فصل: وحروف الحلق ستة وهي: الهاء والهمزة والحاء والخاء والعين والغين. نقول فيها إذا كانت عينَ الفعل: ذهبَ يذهَبُ، زأَرَ الأسدُ يزأَرُ، ونحر

ينحَرُ، وشخَصَ يشخَصُ، وطَعَنَ يطعَنُ، ونَعَرَ يَنْعَر[١]. ونقول فيها إذا كانت لام الفعل: جَبَهَ يَجْبَهُ، وقرأ يقرأُ، وسَمَحَ يسمَحُ، ورشحَ يرشَحُ، وجَمَع يجمَعُ، وصَبَغَ يصبغُ، وما شاكل ذلك. وهذا غيرُ واجبٍ في هذه الأفعال، ولكنها أكثر ما سُمِعَتْ على هذا القول، وقد يجوزُ خلافُه. ولم يُسمع من الأفعال مفتوحُ العين في الماضي والمستقبل جميعاً وليس فيه حرف حلقي إلا ركَنَ يرْكَنُ في الصحيح، وبَقي[٢] يَبْقى وأبى يأْبَى من المعتل.

فصل: ولم يُسمعْ من الأفعال مكسورُ العين في الماضي والمستقبل إلا خمسةَ عشرَ فعلاً: ثلاثةٌ صحيحةٌ، واثنا عشر معتلّةُ الفاء. فالصحيحةُ: حسِبَ يحْسِبُ، ونَعِمَ ينْعِمُ، وبَئِسَ يَبْئِسُ، هذه الصحيحة. والمعتلّةُ الفاءِ مثلُ: وثِق يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ[٣]، وورِمَ يَرِمُ، ووليَ يلي، وورِثَ يَرِثُ، ووَبِقَ يَبِقُ[٤]، وومِقَ يمِقُ[٥]، ووجِمَ يَجِمُ، ووَغِرَ يَغِرُ[٦] ويَئِسَ يَيْئِسُ، ووعِرَ يَعِرُ[٧]، وورِعَ يَرِعُ.

فصل: ولم يُسمعْ من الأفعال مضمومُ العين في الماضي والمستقبل جميعاً إلا ما كانَ خاصاً للطبائع مثل: ظَرُف يظرُف، وشرُف يشرُف، وكرُم يكرُم، وما شاكل ذلك.

فهذه في معرفة أوزان الثلاثي ماضياً ومستقبلاً. فأمّا ما كانَ فوقَ

---

(١) معنى نَعَر: صاح وصوّت.

(٢) بعض العرب يقلبون الياء من الفعل الماضي ألفاً. قال الشاعر:

فليت غدا يومٌ سواه وما بقَى ... من الدهر ليلٌ يحبسُ الناس سرمدا

أنظر كشف المشكل ٢٠٧/١.

(٣) يقال: وفِقْتَ أمرك، أيْ: وجدته موافقاً. انظر اللسان (وفق).

(٤) وبِقَ الرجل، أيْ: هلك.

(٥) يقال: ومِقَ فلان فلاناً، أيْ: أحبّه.

(٦) يقال: وغر صدره، أيْ: امتلأ حقداً.

(٧) يقال: هذا الجبل وعِرٌ، أيْ: يصعب تسلّقه.

الثلاثيّ فلا يكونُ مستقبلُه إلا مكسوراً ما قبل الآخر سواءً كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، مثل: دحرَجَ يُدحْرِجُ، وانطلق ينطلِقُ، واستخرج يستخرِجُ، وما شاكل ذلك، إلا نوعين مما فوق الثلاثي فإنّهما أتيا بفتح العين من المستقبل وهما: فِعلُ المفاعلة نحو: تقاتَلَ يَتَقاتَلُ، وفِعلٌ من أفعال الألوان نحو: اخضرَّ يخضرُّ، على هذا اللفظ.

وأمّا المعربُ والمبني من الأفعال فسنذكرها في أبواب الإعراب والبناء إن شاء الله تعالى.

عقد باب الحرف

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل، يُقالُ فيها: ما حقيقةُ الحرف؟ وما علامتُه؟ ولِمَ سمِّي حـرفاً؟ وعـلى كم ينقسمُ في تجميله؟ وإلى كم ينقسمُ في تفصيله؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ الحرف؟ فهو ما دلَّ على معنى في غيره غيرُ مقترنٍ بزمان(١). وذلك المعنى الذي يدلُّ عليه هو المصـادرُ التي هي: النفيُ والإيجابُ والتأكيدُ والشرطُ والاستفهامُ والامتناعُ؛ لأنّ كلَّ حرف لا بدَّ أنْ يكونَ له معنى، ومعناهُ لا يكون في لفظه إلا مصدراً. لأنّك تقول «لم» معناها: النفي، من قولك: نفى ينفي نفياً. وتقول: «إنّ» معناها: التأكيد، من قولك: أكّد يؤكّد توكيداً، وعلى هذا القياس سائرُ الحروف من عامل وغير عامل.

فصل: وأمّا ما علامةُ الحرف؟ فليسَ له علامةٌ إلا تعرّيه من علامات الأسماء والأفعال.

فصل: وأمّا لِمَ سمِّي الحرفُ حرفاً؟ فلأنه مأخوذ من الحَرْف، وحرفُ الشيء طـرفُه(٢). وقيـل: لأنّه ضعيف؛ وضَعُف من حيث كـان متعـرّيـاً من

---

(١) ما ذكره المؤلف من حقيقة الحرف هو المشهور عند النحاة. وقد شرح ابن السراج حقيقته بقوله: «هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً». انظر الأصول ١/٤٠.

(٢) شَبَّهُ الحرف بالطرف من حيث كان معناه في غيره كما أن طرف الشيء معتمد على غيره.

العلامات، وكان معناه في غيره، فسُمّي حرفاً تشبيهاً بالناقة المهزولة التي تسمّى حرْفاً[1]. والدليلُ على أنّ الناقة المهزولة تسمّى حرفاً قولُ الشاعر وهو طرفة بن العبد، في بعض الروايات:

وحـــرفٍ كـألـــواحِ الإران نســأتـهـــا   على لاحبٍ كـأنــه ظهرُ بُــرْجُــدِ[2]

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ في تجميله؟ فهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: حروفٌ عاملةٌ على كل حال، وحروفٌ غيرُ عاملةٍ على كل حـال، وحروفٌ تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى.

فصل: وأمّا إلى كم ينقسمُ الحرف في تفصيله؟ فهو ينقسم إلى مئة وواحد وخمسين حرفاً. فالعاملُ منها أربعون حرفاً، تسعةَ عشرَ حرفاً تعملُ الجرَّ في الأسماء، لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيّات، وهي: مِنْ وإلى وفي وربّ وواوها وفاؤها[3] واللام الزائدة والباء الزائدة[4]، وهذه الثمانية كلّها محضة[5].

---

(١) عند ابن منظور أن الناقة المهزولة لا تسمّى حرفاً. بل هي النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار. شبّهت بحرف السيف في مضائها ودقتها. وقد استشهد ببيت لذي الرمة وهو:

جُمـالـيّـةٌ حـرفٌ سـنـادٌ يـشـلّهـا   وظـيـفٌ أزجُّ الخـطو ريّـانُ سَـهْـوَقُ

فلو كان معنى الحرف المهزول لم يصفها بأنها جمالية سناد. انظر اللسان (حرف).

(٢) انظر ديوان طرفة ص ١٠ والرواية فيه: أمونٍ كألواحِ. وهي الرواية المشهورة، وهو في جمهرة أشعار العرب ٤٢٤/٢، والشعر والشعراء ١٣٢، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ١٤١، واللسان (نصأ) وفيه: نصأتها، بدلاً من: نسأتها، وكشف المشكل ٢١٠/١ وروايته كرواية المؤلف. الأمون: هي التي يؤمن عثارها. والإران: تابوت كانوا يحملون فيه ساداتهم. ونسأتها: ضربتها بالمنسأة وهي العصا. اللاحب: الطريق المنقاد. والبرجد: كساء مخطط.

(٣) الجر بالواو والفاء مذهب الكوفيين والمبرد، وأمّا الجمهور فالجرّ عندهم برُبَّ محذوفة بعدهما. انظر مغني اللبيب ٢١٣، ٤٧٣.

(٤) ليس المقصود هنا بالزائدة التي يكون لما بعدها إعرابان: لفظي ومحلّي، كقولك: أكرم بزيد، وإنما المقصود التي لا تكون حروفاً أصلية في الكلمة. وخصّ اللام والباء لأن البقية تكتب منفصلة عن الكلمة فلا يقع اللبس فيها.

(٥) أيْ: لا تكون إلا حروف جرّ.

وعَنْ وعلى ومع[1] وكافُ التشبيه وواوُ القسم وتاؤه وحتى - بمعنى «إلى» نحو قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾[2] ومُذ ومنذُ على بعض الأقوال، وحاشا وخلا. فهذه أحد عشر حرفاً. منها ما يكون مرة اسماً وهي: مذ ومنذ إذا رفعت ما بعدهما[3]، وعلى [وعن][4] وكاف التشبيه[5] ومع. ومنها ما يكون مرة فعلاً وهي: علا في بعض أحوالها أيضاً[6]، وحاشا[7] وخلا إنْ جرتْ ما بعدهما كانا حرفي جرّ، وإن نصبته فهما فعلان[8]. ومنها ستة أحرف تنصب الأسماء وترفع الأخبار وهي: إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ ولكنّ المشددة. كل هذه حروف، إلا أنّ المفتوحة فإنها يحكم على موضعها بالإعراب وتقدَّر بالمصدر.

ومنها عشرةُ أحرفٍ تنصب الأفعالَ المستقبلة وهي: أنْ ولنْ وكي وإذن، وهذه الأصول. ويلحق بها لامُ كيْ ولامُ الجحود وحتى بمعنى: كي، أوْ: إلى أنْ،

---

(١) هناك خلاف بين العلماء في «مع» هل تقع حرف جرّ أم لا؟ فأكثرهم على أنها ظرف.

(٢) القدر: ٥.

(٣) أو جاء بعدهما جملة، فعلية أو اسمية.

(٤) وذلك إذا دخلت عليهما «مِنْ»، عند ذلك تكون «على» بمعنى فوق وتكون «عن» بمعنى جانب. قال قطريّ بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

وقال مزاحم العقيلي:

غدتْ مِنْ عليه بعد ما تمّ ظمؤها ... تصلّ وعن قيضٍ بزَيْزاء مجهل

انظر أوضح المسالك ٢٦٧/٢.

(٥) ولا تقع اسماً عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقوله:

يَضحكْنَ عن كالبردِ المنهَمّ

وقال الأخفش والفارسي: إن ذلك يجوز في الاختيار. انظر مغني اللبيب ٢٣٩.

(٦) من ذلك قول طرفة:

وتساقى القوم كأساً مرّة ... وعلا الخيلَ دماءٌ كالشّقر

(٧) مذهب سيبويه وأكثر البصريين في «حاشا» أنها حرف دائماً بمنزلة إلاّ، لكنها تجرّ المستثنى. وذهب الجرميّ والمازني والمبرد والزجاج والأخفش إلى أنها تستعملِ كثيراً حرفاً جارًّا، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً.

(٨) لم يذكر المؤلف «عدا» وهذا مذهب سيبويه، حيث لم يحفظ فيها إلا الفعلية. انظر الكتاب ٣٤٨/٢.

والفاءُ في الجوابات السبعة[1]، والواوُ إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين، وأوْ بمعنى: إلى أنْ[2].

ومنها خمسةُ أحرفٍ تجزم الفعلَ المستقبل وهي: لمْ ولَمّا، وقد يكـرّران بألف الاستفهام وفـاء الاستئناف وواوِه، ولامُ الأمـر و«لا» في النهي و«إنْ» الشرطية. فهذه جميعُ الحروفِ العاملة.

فصل: والحروفُ التي غيرُ عاملةٍ تسعةٌ وثمانون حرفاً. منها عشـرةٌ للعطف وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأمّا وبلْ ولكنْ وأمْ ولا. وسيأتي الحديث عليها في أبوابها إنْ شاء الله تعالى.

ومِنْ جملتها اثنان وعشرون حرفاً يقعُ بعدها المبتدأ وخـبرُه في أكثر الأوقات، ولذلك كان معناها الابتداء وهي: إنما وأنما وليتما ولعلّما ولكنّما وكأنّما. هذه الستة التي كانت تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر حتى دخلت عليهـا «ما»، فكفتها «ما» عن العمل، وفيها خلاف سنذكره في بابها إن شاء الله تعالى. وإنْ وأنْ ولكنْ مخففات في مثل قوله تعالى: ﴿**إنِ الكافرون إلاّ في غُرور**﴾[3] و﴿**أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين**﴾[4] و﴿**لكنِ الـراسخون في العلم**﴾[5]، و«حتى» في مثل قولك: قام الناس حتى زيدٌ قائم. قال الفرزدق:

فيـا عجبـاً حتى كُـلَيْبٌ تسبُّني كـأنّ أباهـا نهشَـلٌ أوْ مُجاشـعُ[6]

---

(١) وهي: النفي والأمر والنهي والدعاء والعرض والتمني والاستفهام. ويضاف إليها التحضيض.

(٢) النصب بأن مضمرة بعد هذه الحروف، وليست بها نفسها.

(٣) الملك: ٢٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يهجو في هذا البيت كليب بن يربوع رهط جرير، انظر ديوانه ٤١٩/١، وفيه: فيا عجبي. وهو في الكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٤١/٢، والخزانة ٤٠٤/٥، والجمل ٦٦، والأصول ٤٢٥/١، والموشح ١٦١، والحلل ٨٣، وابن يعيش ١٨/٨، وكشف المشكل ٢١٨/١، ومغني اللبيب ١٧٣، والقرطبي ٣٥/٣. ويروى: ويا عجبا، فواعجبا، فيكون إمّا منادى مضاف على لغة من يقول: يا غلامان، وإمّا أنه أراد=

وواوُ الاستئنافِ كقولك: قدِمَ الناسُ وزيدٌ غيرُ قادم. قال الله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾(١)، وفاء الاستئناف في مثل قوله تعالى: ﴿بل سوَّلَتْ لكم أنفسكُمْ أمراً فصبرٌ جميلٌ﴾(٢)، وما ولا في مثل قوله تعالى: ﴿وما أمرنا إلا واحدةٌ كلمح البصر﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يحزنون﴾(٤)، وهل وألف الاستفهام في مثل قوله تعالى: ﴿هل هن ممسكات رحمته﴾(٥)، ﴿أأنتم تزرعونَهُ أمْ نحن الزارعون﴾(٦) ، وواوُ الحال في مثلِ قولِه تعالى: ﴿لا تقتلُوا الصيدَ وأنتم حُـرم﴾(٧) ، وفي مثل قولك: جاء زيد وهو يضحك، أيْ: ضاحكاً، ولامُ الابتداء في مثل قوله تعالى: ﴿وإنّا لنحنُ الصافون﴾(٨) ، وأمّا للتفصيل في مثل قولك: أمّا زيدٌ فقائمٌ وأمّا عمروٌ فذاهب، ولا بدّ من الفاء في جوابها(٩). وأمَا مخففة للاستفتاح في أوّلِ الكلام(١٠)، وأكثر ما تكونُ في لغة أهل نجد نحو قولهم: أمَا زيد قائم. ولولا بمعنى الامتناع نحو قولهم: «لولا عليّ لهلك عمر»(١١). قال تعالى: ﴿لولا رجالٌ مؤمنون﴾(١٢) . وألا مخففة بمعنى الإخبار في مثل قوله تعالى: ﴿ألا لعنةُ الله على

= فيا عجباه. وأمّا على رواية: فيا عجباً، فواضح، فإما أن يكون منادى، وإما أن يكون مصدراً والمنادى محذوف.

(١) الأنعام: ٣.

(٢) يوسف: ٨٣.

(٣) القمر: ٥٠.

(٤) البقرة: ٣٨.

(٥) الزمر: ٣٨.

(٦) الواقعة: ٦٤.

(٧) المائدة: ٩٥.

(٨) الصافات: ١٦٥.

(٩) لأنها أيضاً حرف شرط.

(١٠) وتكثر قبل القسم كقول أبي صخر الهذلي:

أمَا والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(١١) هذا القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١٢) الفتح: ٢٥.

الظالمين﴾[1]. فهذه اثنان وعشرون حرفاً، وهي جملةُ ما يقعُ بعدها المبتدأ والخبرُ من الحروف، وليسَ بشرط لازم، بل قد يقعُ مرةً ولا يقعُ أخرى.

ومن جملتها ستةُ أحرف موضوعة للجواب وهي: نَعَمْ وبلى وأجلْ وإنّ مكسورة بمعنى نَعَمْ، وجَيْرِ بمعنى نَعَمْ، وإيْ مكسورة مخفّفة. فنَعَمْ تقعُ جواباً لسؤال موجب نحو أنْ يقولَ القائلُ: هل جاء زيدٌ؟ فتقولُ: نَعَمْ. وبَلَى تقع لسؤالٍ منفيٍّ نحو أنْ يقولَ القائلُ: ألمْ يأتِ زيدٌ؟ فتقولُ: بلى. قال الله تعالى: ﴿ألستُ بربّكم قالوا بلى﴾[2]، فلو قالوا: نعم، لكان كفراً. وأجَلْ و«إنّ» تقعان جواباً لسؤال موجب أيضاً نحو أنْ يقولَ القائلُ: أتريدُ الخروجَ يا زيد؟ فتقولُ: أجلْ، أيْ: نعم. قال الشاعرُ:

قالوا غدرتَ فقلتُ إنّ وربّما　　　نالَ العُلى وشفَى الغليلَ الغادرُ[3]

ومثالُ جَيْرِ أنْ تقول: ناشدتُك الله يا زيدُ لتقُومَنّ، فتقولُ: جَيْرِ لأقومَنَّ، وأمّا «إيْ» فأكثرُ ما تقعُ جواباً مع اسم الربّ في مثل قوله تعالى: ﴿ويستنبئونك أحقٌّ هو قلْ إيْ وربّي إنّهُ لحقٌّ﴾[4].

ومن جملتها أربعةُ أحرفٍ للمضارعة، وقد ذُكرت.

ومن جملتها أربعةُ أحرفٍ موضوعة للتحضيض والتوبيخ مع الماضي والمستقبلُ وهي: هلّا وهي الأصل. ولوْما ولوْلا وألا مخفّفة بمعناها. تقول فيها: هلاّ تقومُ يا زيدُ، وهلاّ قمتَ يا زيدُ، ولولا تقومُ ولولا قمتَ، ولوْما تقومُ ولوْما قمتَ، وألا تقومُ وألا قمتَ. قال الله تعالى [في لولا]: ﴿لولا أخّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ﴾[5] و﴿لولا يأْتونَ عليهم بسلطانٍ بيّن﴾[6]. وقال تعالى في لوْما:

---

(١) هود: ١٨.

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل، وهو في أمالي ابن الشجري ١/٣٠٨، وابن يعيش ٣/١٣٠.

(٤) يونس: ٥٣.

(٥) المنافقون: ١٠.

(٦) الكهف: ١٥.

﴿لوْما تأتينا بالملائكة﴾[1]. وقال تعالى في ألا: ﴿ألا تُقاتلون قوما﴾[2].

ومن جملتها أربعةُ أحرفٍ علاماتٌ للإعراب وهي: الواوُ والألفُ والياءُ والنون، وقد ذُكرتْ.

ومن جملتها ثلاثةُ أحرفٍ علاماتٌ للتأنيث وهي: التاءُ في مثل قائمةٍ وقاعدة، وقامت وقعدتْ، والهمزةُ في مثل حمراءَ وصفراء. والألفُ المقصورة في مثل حُبلى وسَكْرى.

ومن جملتها سبعةُ أحرفٍ تقعُ زائدةً متّصلةً ومنفصلةً وهي: التاءُ في ثلاثة أحرف وهي: ثُمَّتَ ورُبَّتَ ولاتَ[3]، قال الله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[4]، وفي الأسماء مثل عَنْكبوت ورَحَمُوت، وجمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وفي الأفعال نحو: تفاعلَ وافتعلَ. و«لا» في مثل قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بيوم القيامة﴾[5]، والمعنى: أقسِمُ. وكذلك ﴿لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب﴾[6]. والمعنى: ليعلم. و«ما» في مثل قوله تعالى: ﴿فبما نَقْضِهِمْ ميثاقهم﴾[7] و﴿فبما رحمةٍ من الله﴾[8]؛ والمعنى: بنقضهم وبرحمة. والواوُ في مثلِ قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها﴾[9]، والمعنى: فتحت. وكذلك: ﴿ولقدْ آتينا موسى وهارونَ الفرقانَ وضياءً﴾[10]، والمعنى: ضياء، والواو زائدة في الآيتين. والنونُ في مثلِ: ضَيْفَنٍ ورَعْشَنٍ وخَلْبَنٍ[12]، والميمُ في

(١) الحجر: ٧.

(٢) التوبة: ١٣.

(٣) هناك أقوال في حقيقة «لات». وما ذكره المؤلف هو رأي الجمهور. انظر مغني اللبيب ٣٣٤.

(٤) ص: ٣.

(٥) القيامة: ١.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) النساء: ١٥٥.

(٨) آل عمران: ١٥٩.

(٩) الزمر: ٧١.

(١٠) الأنبياء: ٤٨.

(١١) ضيفن: الطفيلي، ورعشن: المرتعش، وخلبن: المرأة الخرقاء.

مثل: زُرْقُمٍ وحُلْكُمٍ[١]. واللامُ في مثل عَبْدَلٍ وفَحْجَلٍ[٢]. هذه أصلُ ما زيدَ من الحروف للصلة. وبقيت حروفٌ زيدتْ لغير الصلة سنذكرها إنْ شاء الله تعالى.

ومِنْ جملتها: حرفان لتخليص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال، وهما: السينُ وسوفَ.

ومن جملتها حرفان من دلائل الماضي وهما: قدْ ولوْ.

ومِنْ جملتها حرفان للفصل والإشارة وهما: الهاء والألف في مثل قولك: يا أيها الرجل. ومعنى الفصل: أنهما فصلا «أيّ» عن الإضافة إلى الرجل، وأُشيرَ بهما إليه.

ومن جملتها حرفان، أحدهما: معناه الخطاب، والثاني: معناهُ البعد في الخطاب، وهما: الكافُ واللامُ في مثلِ ذلك وتلك.

ومن جملتها هاءُ الإشارة في أوّل الاسم المبْهم مثل هذا وهاتا.

ومِنْ جملتها نونا التوكيد: الثقيلة والخفيفة.

ومن جملتها ألفان للقطع والوصل. فألفُ القطع في مثل: أكرمَ وأعطى. وألفُ الوصل في الأسماء والأفعال مثل: اسم وابن واضربْ واقطعْ، وما شاكل ذلك.

ومن جملتها لامٌ معناه الإخبار في مثل قوله تعالى: ﴿ولقد أرْسلْنا رسلَنا﴾[٣]، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿لئنْ لمْ تنتَهِ﴾[٤].

ومن جملتها نونُ التنوين في مثل زيدٍ، لأنّ هذا التنوين بمنزلة [النون] الساكنة.

---

(١) الزُرقم: الرجل الأزرق. والحُلكم: الرجل الأسود.

(٢) عبدل: عبد. وفَحْجل: فَحْج، أيْ: مشية الأفحج، وهو الذي في رجليه اعوجاج.

(٣) الحديد: ٢٥.

(٤) مريم: ٤٦.

ومن جملتها حرفُ التعريف وهو اللام[1] في مثل قولك: الرجلُ والغلامُ.

ومن جملتها حرفٌ يُفصلُ به بينَ النونين في فعلِ جماعةِ المؤنث المؤكَّدِ نحو: اضرِبْنانِّ زيداً.

ومن جملتها حرفٌ موضوعٌ للردْعِ والزجرِ[2] يتضمَّنُ القسَم ظاهراً أو مقدَّراً، نحو قوله تعالى: ﴿كلّا لَئِنْ لم يَنْتَهِ﴾[3].

ومن جملتها حرفان، ياءان، أحدهما: علامةٌ للنَّسب، وهي الياءُ المشدَّدة المكسور ما قبلها في مثل قولك: زيديّ ومكيّ ونجديّ، والأُخرى: علامةٌ للتصغير وهي الياءُ الساكنة المفتوحُ ما قبلها في مثل دُرَيْهم.

ومن جملتها حرفُ الاستثناء وهو «إلّا» في مثل قولك: جاء الناس إلّا زيداً.

ومن جملتها حرفان للنُّدبة في آخر الاسم المندوب وهما: الألفُ والهاءُ في مثل قولك: وازيداه، واعمراه.

ومن جملتها حرفان، أحدهما: للسكْتِ في مثل قوله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليهْ * هلك عنّي سُلْطانيهْ﴾[4]. والثاني: حرفٌ يُوقَفُ عليه مع حرف فعل الأمر الذي اعتلَّتْ فاؤه ولامُه وبقي على حرفٍ واحد كقولك: يا زيدُ كلامَك عِهْ، ويا عمرُ ثوبَك شِهْ.

ومن جملتها ثلاثةُ أحرفٍ تُسمَّى حروفَ الإشباعِ وهي: الواوُ المتولّدة

---

(١) وذلك وفاقاً للخليل وسيبويه.

(٢) يرى بعضهم أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها. وهذا المعنى هو أن تكون بمعنى حقاً، وهذا رأي الكسائي، أو أن تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، وهذا رأي ابي حاتم السجستاني، أو أن تكون حرف جواب بمنزلة نعم، وهذا رأي الفراء. انظر مغني اللبيب ٢٥٠.

(٣) العلق: ١٥.

(٤) الحاقة: ٢٨، ٢٩.

من الضمة إذا أُشْبعتْ نحو قوله تعـالى: ﴿أنُلزِمُكُموهـا﴾[1]، وقولـه تعالى: ﴿وأموالٌ اقترفتُموها﴾[2]. والألفُ المتولّدة من الفتحة إذا أُشبِعَتْ نحو قوله تعالى: ﴿وأضلونا السبيلا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظُّنـونا﴾[4]. والياء المتولّدةُ من الكسرة إذا أُشْبعت نحو قول الشاعر:

تنفي يـداهـا الحصى في كـلِّ هـاجـرةٍ نفيَ الـدراهيمِ تنقـادُ الصيـارِيفِ[5]

فصل: فهذه جملةُ الحروفِ التي هي عاملةٌ قد ذكرناها لكَ مفصّلةً. وسنشرحُ ما كان يحتملُ منها شرحاً في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعملْ هذه الحروفُ لأنّ منها ما يدخلُ على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرةً وعلى الحروف مـرة، فبطل عملُهـا لأجل الاشـتراك، كحروف العطف وحروف الابتداء وما شاكلها جميعاً. ومنها ما هو ينزّلُ منزلةَ الجزء من الكلمة كالألف واللام والسين وسوف وهاء الإشارة وياء التصغير وياء النِّسب وحروف المضارعة، وما شاكل ذلك. فهذه لم تعملْ لأنّها بمنزلة بعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمةِ لا يعملُ في بعض.

---

(١) هود: ٢٨.

(٢) التوبة: ٢٤.

(٣) الأحزاب: ٦٧.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(٥) هذا البيت للفرزدق وليس في ديوانه المطبوع في بيروت. لكنه وجد منفرداً في ديوانه الذي نشره الصاوي (١٣٥٤ هـ) صفحة ٥٧٠. وقد كتب في المخطوطة بشكل مضطرب، حيث قدّمت «الحصى» على «يداها»، و«الصياريف» على «الدراهيم»، ولا شك أن هذا خطأ من الناسخ. وهو في الكتاب ٢٨/١ وفيه: نفي الدنانير، والكامل ٢١٠/١ والخصائص ٣١٥/٣، والموشح ١٥١، والإنصاف ٢٧/١، وأسرار العربية ٤٥، والخزانة ٤٢٦/٤، والمقتضب ٢٥٦/٢، والأصول ١٢/٣، وكشف المشكل ٥٣٢/٢، والممتع ٢٠٥/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٧، وابن الشجري ١٤٢/١، واللسان (نقد)، والمحتسب ٦٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، قال ابن جني: «أراد الصيارف فأشبع الكسرة فتولدت عنها ياء. فأما الدراهيم فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهام، وقد نطقت به العرب».

فصل: والحروفُ التي تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى اثنان وعشرون حرفاً. تسعةٌ منها للنداء وهي: يا زيدُ، أيا زيدُ، هيا زيدُ، آزيدُ ـ بهمزةٍ ممدودة، أزيدُ ـ بهمزةٍ مقصورةٍ، أيْ[1] زيدُ، وازيداه. فهذه تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المنادى المضاف[2] أو على النكرة المفردة[3]، ولا تعمل مرةً أخرى إذا دخلت على المعرفة المفردة[4] والذي حُمل عليها كالمعرّف بالقصد والإقبال[5].

وما ولا ومذْ ومنذُ وإنْ وأنْ مخففتين ولّما وأمّا والـلام الزائـدة والفاء والواو وأوْ وحتى وإذنْ. وهذا مثالها جميعاً.

فصل: أمّا «ما» فهي تعملُ مرةً على لغةِ الحجاز[6]، وعملُهـا رفعُ الأسماء ونصبُ الأخبار. ولا تعملُ مرة على لغة بني تميم.

وأمّا «لا» فهي تعمل مـرةً إذا دخلت على النكـرة المفردة والمضـاف والمثنى[7]، وتعمل الجزم إذا كانت في الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى النهي. ولا تعمل مرةً إذا دخلت على المعرفة[8] أوْ كانت للعطف[9].

---

(١) وكذلك آيْ زيدُ ـ بهمزة ممدودة، فيكون المجموع ثمانية وليس تسعة كما ذكر المؤلف.

(٢) نحو: يا عبدَالله، وكذلك على المنادى الشبيه بالمضاف نحو: يا راكباً السيارة تمهلْ.

(٣) وهي النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلاً خذْ بيدي.

(٤) أيْ: العلم، نحو: يا محمدُ.

(٥) وهي النكرة المقصودة نحو: يا رجلُ اتّق الله. ومعنى الإقبال: أيْ إقبالُ المتكلم عليه وإلقاؤه الكلام نحوه.

(٦) وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ ـ يوسف: ٣١. ولإعمالهم إياها أربعة شروط: ألا يقترن اسمها بإنْ الزائدة، وأن لا ينتقض نفي خبرها بإلا، وأن لا يتقدم الخبر، وأن لا يتقدم معمول اسمها على خبرها. انظر أوضح المسالك ١/٢٧٤.

(٧) نحو: لا أحدَ في الدار، ولا طالبَ علمٍ مذموم، ولا رجلين في البيت، وعملها عمل إنّ وهي التي تسمّى «لا» النافية للجنس.

(٨) ويجب عند غير المبرد تكرارها نحو: لا محمدٌ في الدار ولا بكرٌ.

(٩) نحو: مكرمٌ أخاك لا بطل.

وأما مُذْ ومنذُ فهما يعملان إذا جررتَ ما بعدهما، ولا يعملان إذا رفعتَ ما بعدهما[١]، بل يكونان ظرفين.

وأمّا «إنْ» المكسورة المخففة فهي تعملُ الجـزمَ مرةً إذا كـانتْ بمعنى الشرط، ولا تعملُ مرة إذا كانت بمعنى النفي نحو قوله تعالى: **﴿إنِ الكافرون إلاّ في غُرور﴾**[٢] .

وأما «أنْ» المفتوحة فهي تعمل مرة النصب في الأفعال المستقبلة، ولا تعمل مرة إذا كانت زائدة أو بمعنى أيْ[٣] نحو قوله تعالى: **﴿فلما أن جاء البشير﴾**[٤] ، و**﴿أنِ امْشُوا واصبِروا﴾**[٥] ؛ والمعنى: فلمّا جاء البشيرُ، وأيْ: امشوا واصبروا.

وأمّا «لّما» فهي تعملُ مرةً الجزمَ إذا دخلت على الفعل المضارع، ولا تعملُ مرةً إذا دخلت على الفعل الماضي، بل تكون ظرفاً[٦] نحو قوله تعالى: **﴿وأنه لمّا قامَ عبدُ الله يدْعوه﴾**[٧].

وأما «إمّا» فهي تعمل مرة الجزم إذا كانت بمعنى الشرط[٨]، ولا تعمل مرة إذا كانت بمعنى العطف نحو قولك: جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ[٩].

وأمّا اللام الزائدة فهي تعملُ مرةً الجرَّ في الأسماء والجزمَ والنصبَ في

---

(١) وكذلك إذا جاء بعدهما جملة اسمية أو فعلية.

(٢) الملك: ٢٠.

(٣) فتكون تفسيرية.

(٤) يوسف: ٩٦.

(٥) ص: ٦.

(٦) بمعنى حين عند ابن السراج والفارسي وابن جني، وبمعنى إذْ عند ابن مالك. انظر مغني اللبيب ٣٦٩.

(٧) الجن: ١٩.

(٨) فتكون مكونة من إنْ الشرطية وما الزائدة.

(٩) العاطفة هي «إمّا» الثانية. وقيل: إنها غير عاطفة كالأولى، ونقل هذا القول عن ابن عصفور ويونس والفارسي وابن كيسان. انظر مغني اللبيب ٨٤.

الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى الأمر أو بمعنى كيْ أو للجحود[1]. ولا تعملُ مرةً إذا كانت مفتوحةً للتأكيد[2] أو الإخبار[3] أو الابتداء[4].

وأمّا «رُبَّ» فهي تعملُ مرةً الجرَّ إذا لم تتصل بها «ما»، ولا تعمل مرةً إذا اتصلت بها «ما»، بل يبطلُ عملُها[5] وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿ربما يُوَدُّ الذين كفروا﴾[6] .

وأمّا الفاءُ فهي تعملُ مرةً النصبَ[7] في الأفعال المستقبلة إذا كانت في جواب الأمر والنهي والعرض والاستفهام والتمني والنفي، والجر في الأسماء إذا كانت بمعنى رب[8] . ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف أو الاستئناف أو لسائر الجوابات[9] .

فأمّا الواوُ فهي تعملُ مـرةً الجرَّ في الأسـماء إذا كانت بمعنى رُبَّ أو القسَم، والنصبُ في الأفعال إذا كانتْ بمعنى الصرفِ والنهي عن الجمع بين الفعلين نحو قول الشاعر:

لا تَـنْـهَ عـن خُـلُقٍ وتـأتيَ مـثـلَهُ عـارٌ عليـكَ إذا فـعلتَ عظيـمُ[10]

---

(١) القول الراجح أن النصب ليس بها وإنما بأنْ مضمرة بعدها.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربّك﴾ ـ الضحى: ٥. قال ابن الحاجب: «اللام في لسوف لام تأكيد وليست لا الابتداء». أمالي ابن الحاجب ١٣٢.

(٣) وهي الزائدة الداخلة في خبر المبتدأ.

(٤) وهي الداخلة على المبتدأ كقوله تعالى: ﴿لأنتم أشدُّ رهبة﴾ ـ الحشر: ١٣. ومنها الداخلة على خبر إنّ كقوله تعالى: ﴿إنّ ربي لسميع الدعاء﴾ ـ ابراهيم: ٣٩.

(٥) وقد يبقى العمل قليلاً كقول الشاعر: ـ ربّما ضربةٍ بسيفٍ صقيل ـ

(٦) الحجر: ٢.

(٧) النصب بها مذهب بعض الكوفيين. وأمّا مذهب الجمهور فالنصب بأنْ مضمرة بعدها.

(٨) عند الجمهور ليس الجر بها وإنما بربّ محذوفة بعدها. وما ذكره المؤلف هو رأي الكوفيين.

(٩) كالواقعة في جواب الشرط نحو: منْ يعملْ خيراً فسوف يُجزَ به.

(١٠) اختلف الناس في قائل هذا البيت، فقوم يروونه للأخطل، وقوم يروونه للمتوكل الليثي، وقوم يروونه لأبي الأسود الدؤلي، وهي أثبت الروايات. وهو في الكتاب ٤٢/٣ ونسبه سيبويه للأخطل، والمقتضب ١٦/٢، والجمل ١٨٧، والحلل ٢٦١، واللمع ١٨٩، ومغني اللبيب ٤٧٢، وابن يعيش ٢٤/٧، وشواهد الإيضاح ٢٥٢، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨، وكشف المشكل ٥٤٥/١ ونسبه لسابق البربري.

ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف والاستئناف.

وأمّا «أوْ» فهي تعمل مرةً النصبَ في الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى: إلى أنْ، نحو قولك: لألزَمَنَّك أو تعطيَني حقّي، والمعنى: إلى أنْ تُعطيَني حقّي[1]. ولا تعمل مرة إذا كانت للعطف.

وأمّا «حتى» فهي تعملُ مرة الجرَّ في الأسماء إذا كانت بمعنى إلى[2]، والنصبَ في الأفعال المستقبلة[3] إذا كانت بمعنى كي[4] أو إلى أنْ. ولا تعملُ مرةً إذا كانت للعطف أوْ لابتداء الغاية[5].

وأمّا «إذنْ» فهي تعملُ مرةً النصبَ في الأفعال المستقبلة إذا كانت في ابتداء الكلام ولم يتقدّمها عاملٌ ولم يفصلها فاصلٌ وكانت جواباً للمخاطب ولم يكنِ الفعلُ يصلحُ للحال. ولا تعمل مرة إذا دخلت على الماضي أو فصلت[6] أو تقدّم عليها شيء أو كان الفعلُ بعدها يصلحُ للحال.

---

(١) وكذلك إذا كانت بمعنى: إلاّ أنْ، كقولك: لأقتلنّ الكافر أو يسلمَ. والنصب بها هو مذهب الكوفيين، أمّا عند الجمهور فالنصب بأنْ مضمرة وجوباً بعدها.

(٢) كقوله تعالى: ﴿سلام هي حتى مطلعِ الفجر﴾ ـ القدر: ٥.

(٣) النصب بها مذهب الكوفيين، وأمّا الجمهور فالنصب عندهم بأنْ مضمرة بعدها.

(٤) أيْ: التي يكون معناها التعليل نحو: أسلمْ حتى تدخلَ الجنة.

(٥) فالتي للعطف كقولك: أكرمت الحاضرين حتى الأطفالَ. والتي لابتداء الغاية كقولك: قام الرجال حتى زيد قام والعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه. انظر المغني ١٧٣.

(٦) إلاّ إذا كان الفاصل قسماً أو «لا» النافية فإنها تعمل كقول الشاعر:

إذنْ واللهِ نرميَهُم بحربٍ ... يُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

عقد باب الإعراب

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الإعرابُ؟ وكم علاماتُه؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما الإعرابُ؟ فهو البيانُ، تقولُ العربُ: أعْرَبَ الرجلُ عن حاجته، أيْ: بيَّنَ وأوْضَحَ. قال الله تعالى: ﴿بلسانٍ عربيّ مُبين﴾[1]. وقيل: الإعراب هو التغييرُ، تقول العرب: عرِبَتْ مَعِدةُ الرجل إذا تغيَّرت. وقيل: الإعراب التحسينُ والتحبُّب من قول الله تعالى: ﴿عُرُباً أتراباً﴾[2]، أيْ: متحبّبات إلى بعولتهن[3].

فصل: وأمّا كم علاماتُه؟ فله تسعُ علاماتٍ منها ثلاثُ حركات، وهي: الضمةُ مع عامل الرفع، والفتحةُ مع عامل النصب، والكسرةُ مع عامل الجر. وإنما ذكرنا العاملَ احترازاً من المبنيّات على الضمّ كقبلُ وبعدُ[4]، وعلى الفتح مثل: أينَ وكيفَ، وعلى الكسر مثل: حذام وقطامِ.

---

(١) الشعراء: ١٩٥.

(٢) الواقعة: ٣٧.

(٣) الذي ذكره المؤلف هو معنى الإعراب لغة، ولم يذكر معناه إصطلاحاً. قال ابن عصفور: «الإعراب اصطلاحاً تغيّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى». المقرب ٤٧/١.

(٤) تبنى قبل وبعد على الضم إذ نُوي معنى المضاف إليه دون لفظه كقوله تعالى: ﴿لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ﴾ ـ الروم: ٤.

ومنها: أربعة أحرف وهي: الواوُ في الجمع المسلم والسّتةُ الأسماء المعتلّة المضافة، والألفُ في التثنية، والياءُ في التثنيـة والجمع والسـتـة الأسماء المعتلّة المضافة، والنونُ في فعل الاثنين والجميع والمؤنث[1].

ومن جملتها حذفٌ وسكون.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الإعراب؟ فهو ينقسمُ على أربعة أقسام: على الرفع والنصب والجرّ والجزم. فالرفعُ ما جلَبَه عاملُ الرفع ومخرجُه بضمّك فاك. وإنما قلنا: ما جَلَبَهُ عاملُ الرفع، احترازاً من المبنيّات على الضم كقبلُ وبعدُ. وهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: رفعٌ في اللفظ والمعنى، وهو في المعربات المتمكّنات مثل: جاءَ زيدٌ، وقـامَ محمدٌ. ورفـعٌ في اللفظ دونَ المعنى وهو في المبنيـات على الضم كالمنادى المفرد وقبلُ وبعدُ وحيثُ وقطُّ ونحنُ، وما شاكل ذلك. ورفعٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو في المقدَّرات والمبنيات إذا وليها عاملُ الرفع مثل: موسى وعيسى وثوبي وغلامِي وحـذامِ وقطامِ[2]، وما شاكل ذلك.

فصل: وللرفع أربعُ علامات: الضمةُ في الواحد والجمعُ المكسّر وفي جمع المؤنث السالم مثل: هذا زيد، و[هؤلاء] رجال ومسلمات. والألفُ في الاثنين من مذكر ومؤنث، نحو: هذان الزيدان، و[هاتان] الهندان. والواو في الجمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وفي السّتة الأسماء المعتلّة المضافة. فجمعُ المذكر السالم نحو: الزيدون والعمرون، والذي حمل عليه من الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأنك تقول: جاءني عشرونَ وأربعون وتسعون، فترفعُه بـالواو،

(١) وهي الأفعال الخمسة.

(٢) للعرب في حذامِ وقطامِ وكل علم مؤنّث على وزن فَعالِ ثلاث لغات: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز. وإعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم. والبناء على الكسر إنْ كان مختوماً براء أوْ المنع من الصرف إنْ كان غير مختوم بها، وهي لغة جمهور بني تميم. انظر شرح شذور الذهب ٩٥.

وسواءً كان لمذكر أو مؤنّث، وهو مكسَّرٌ في الأصل، ويلحقُ بها: كُرُون وعُزُون وقُلُون[1]، وما شاكل ذلك. والنونُ في فعل الاثنين والجميع والمؤنّث نحو: يقومانِ وتقومانِ ويقومونَ وتقومونَ وتقومين يا امرأة.

فصل: والنصبُ ما جَلَبَهُ عاملُ النصب لفظاً كان أوْ تقديراً، ومخرجُه بفتحك فاك. وقلنا: ما جَلبه عامل النصب، احترازاً من المبنيّات على الفتح كأيْنَ وكيفَ.

وهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: نصبٌ في اللفظ والمعنى وهو في الصحيح من المعربات المفردات نحو: رأيتُ زيداً وعمراً. ونصبٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو في المبنيّات إذا جرت منصوبةً نحو: رأيتُ حذامِ وهؤلاء، وفي جمع المؤنث السالم في حال نصبه نحو: رأيتُ مسلماتٍ. ونصبٌ في اللفظ دونَ المعنى وهو فيما لا ينصرفُ في حال جرِّه نحو: مررتُ بابراهيمَ، وفي المبنيّاتِ على الفتح نحو: أينَ وكيفَ وخمسةَ عشرَ، وما شاكل ذلك.

فصل: وللنصب خمسُ علاماتٍ: الفتحةُ في الواحد الصحيح والجمع المكسّر نحو: رأيتُ زيداً ورجالاً، والياءُ في الاثنين وفي الجمع المسلم وما حُمِل عليه نحو: رأيت الزيدَيْن والزيدِين وعشرين وكُرين وقُلين، والألفُ في الستّة الأسماء المعتلّة المضافة نحو: رأيتُ أباك وأخاك وفاك وحَماك وهَناك وذا مال، والكسرة في الجمع المؤنث السالم نحو، رأيتُ مسلماتٍ، وحذفُ النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو: لنْ تقوما ولنْ يقوموا ولنْ تقومي يا امرأة.

فصل: والجرُّ ما جَلَبه عاملُ الجرِّ لفظاً أوْ تقديراً. ومخرجهُ من

---

(١) كُرُون: جمع كُرة. وعُزُون: جمع عِزة، وهي الجماعة والفرقة من الناس. وقُلون: جمع قُلة، وهي الخشبة الصغيرة التي تنصب ليلعب بها الصبيان.

تلقاء...[1]. وإنما قلنا: ما جلبه عامل الجرّ، احترازاً من المبنيّات على الكسر مثل: حذامِ وقطامِ. وهو مقسَّمٌ على ثلاثة أقسام: جرٌّ في اللفظ والمعنى، وهو مثل: مررتُ بزيد ورجال. وجرٌّ في المعنى دون اللفظ وهو فيما لا ينصرفُ في حال جرِّه نحو: مررتُ بابراهيمَ، وفي المبنيّات والمقدّرات نحو: مررت بهذا وبموسى، وما شاكل ذلك. وجرٌّ في اللفظ دونَ المعنى وهو في المبنيّات على الكسر نحو: حذامِ وأمسِ[2] وهؤلاء، وما شاكل ذلك.

فصل: وله ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ في المفرد الصحيح والجمع المكسّر لمذكر كانَ أو مؤنث، وفي جمع المؤنث السالم نحو: مررت بزيد ورجالٍ وجوارٍ ومسلماتٍ، وما شاكل ذلك. والياءُ في الاثنين والجمع المذكر السالم وما حُمل عليه، وفي الستّة الأسماء المعتلّة المضافة نحو: مررت بالزيدَيْن والزيدِين وعشرين وكُرين وقُلين وأبيك وأخيك وفيك وحميك وهنيك وذي مال. والفتحة في جميع ما لا ينصرفُ نحو: مررتُ بابراهيمَ وأحمدَ وفاطمةَ وعثمانَ، وما شاكل ذلك.

فصل: والجزمُ ما جلَبه عاملُ الجزم لفظاً كانَ أو تقديراً. وقلنا: ما جلبه عامل الجزم، احترازاً من المبنيّات على الوقف مثل: اضربْ واقطعْ وهلْ وبلْ، وما شاكل ذلك.

وهو ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام: جزمٌ في اللفظ والمعنى، وهو في الصحيح الآخِرِ من الأفعال المستقبلة نحو: لم يضربْ ولم يخرجْ، وما شاكل ذلك. وجزمٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو في الأفعال المستقبلة المعتلّة الآخِرِ المجزومة نحو: لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ؛ لأنّ هذه الأفعال مجزومةٌ بحرف الجزم، وعلامةُ الجزم

(١) كلمتان لم تتضح حروفهما.

(٢) اذا أردت به معيّناً. وهو اليومُ الذي قبل يومك. وبناؤه على الكسر مطلقاً لغة أهل الحجاز.

حذفُ الحرف العليل. وجزمٌ في اللفظ دونَ المعنى، وهو في المبنيّات على الوقف نحو: اضربْ واقطعْ.

فصل: وللجزم علامتان: السكـونُ في الأفعال المستقبلة الصحيحـة الأخِر نحو: لم يضربْ، وحذفُ الحرف العليل من الأفعال المستقبلة المعتلة اللام نحو: لم يغزُ، وحذفُ النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو: لم يقوما ولم تقوما ولم يقوموا ولم تقومي، وما شاكل ذلك.

عقد باب المعرب

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال [فيها]: ما المعربُ؟ وعلى كم ينقسمُ في تجميله؟ وإلى كم ينقسمُ في تفصيله؟

فصل: أمّا المعرب فهو شيئان، أسماءٌ متمكّنةٌ(١) مثلُ زيـدٍ وعمرٍو وهندٍ وجُمْلٍ، وما شاكل ذلك.

فصل: وأفعالٌ مضارعةٌ(٢) مثلُ: يقومُ ويخرجُ، وما شاكل ذلك.

فصل: فالأسماء المتمكّنة المعربةُ تنقسمُ على عشرةِ أنـواعٍ. النوعُ الأولُ: يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجرُّ والتنوينُ على حسب العوامِل المختلفة، وهو كلّ اسمٍ مفرد متمكّنٍ صحيحٍ متصرِّف نحو: زيدٍ وعمرو ورجل وفرس، وما شاكل ذلك.

والنوعُ الثاني منها: هو كلُّ اسم يدخله الرفعُ والنصبُ والجرُّ ولا يدخله التنوينُ، وهذا هو النوعُ الأول إذا أضيف أو دخل عليه الألفُ واللامُ نحو: هذا الرجلُ وفرسُ زيدٍ، وما شاكل ذلك.

---

(١) هي الأسماء التي تستحق الاعراب بحكم الاسمية.

(٢) الفعل المضارع معرب ما لم تتصل به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة. فإنه في الحالة الأولى يبنى على الفتح وفي الثانية يبنى على السكون.

والنوعُ الثالث منها: هو كلُّ اسم يدخله النصبُ والرفعُ ولا يدخله الجرُّ ولا التنوين وهو جميعُ ما لا ينصرفُ في حال انفصاله عن الألف واللام والإضافة نحو: إبراهيمَ وأحمدَ وعثمانَ وفاطمةَ وحبلى وعمرَ ومساجدَ، وما شاكل ذلك.

والنوعُ الرابعُ منها: هو كلّ اسم يدخله الرفعُ والجرُّ والتنوينُ ولا يدخله لفظ النصب وهو جمعُ المؤنّث السالم نحو: المسلماتِ والمؤمناتِ وهنداتٍ وزينبات، وما شاكل ذلك.

والنوعُ الخامسُ منها: كلّ اسمٍ يدخله النصبُ والتنوينُ ولا يدخله لفظُ الرفع ولا الجرّ وهو جميعُ الأسماء المنقوصة العامة، وهي التي في آخرها ياءٌ ساكنة قبلها كسرةٌ نحو: قاضي وغازي وداعي ورامي، وما شاكل كل ذلك.

والنوعُ السادسُ منها: هو كلُّ اسم يدخله التنوين وحدَه إشعاراً بصرفه كما تقدّم، ولا يدخله رفعٌ ولا نصب ولا جرّ، وهو جميعُ المقصورات المتصرفة نحو: فتى ورحى وعصا ومولى وملهى ومغزى، وما شاكل ذلك.

والنوعُ السابعُ منها: كلُّ اسم ظاهر لا يدخله رفعٌ ولا نصب ولا جرّ ولا تنوين، يكونُ معرباً بالتقدير دونَ التنوين والحركات، وهو المقصورُ الذي لا ينصرفُ نحو: حُبلى وسكرى ودنيا وأخرى وموسى وعيسى، وما شاكل ذلك.

والنوعُ الثامنُ منها: ستّةُ أسماء معتلّة مضافة، علامةُ رفعها بالواو وعلامة نصبها بالألف وعلامة جرّها بالياء. تقولُ فيها مرفوعة: هذا أبوك، ومنصوبة: رأيت أباك، ومجرورة: مررت بأبيك، وعلى هذا قياسُها.

والنوعُ التاسعُ منها: هو كلُّ اسم تكون علامةُ الرفع فيه الألف، وعلامةُ النصب والجرّ فيه الياء، وهو الاسمُ المثنّى سواءً كان لمذكر أو لمؤنث نحو: هذان الزيدان، ورأيت الزيدَيْن، وهاتان الهندان ورأيت الهندَيْن.

والنوع العاشرُ منها: هو كلّ اسم تكون علامةُ الرفع فيه الواوُ وعلامةُ

النصب والجرّ فيه الياءُ وهو الجمعُ المذكّر السالم وما لحق به من الأعداد من عشرين إلى تسعين، ويلحقُ بذلك كُرون وقُلُون وعُزُون، وما شاكل ذلك.

فصل: والأفعالُ المضارعة المعربة تنقسمُ على أربعة أنـواع. النوعُ الأول منها: يدخله كلُّ إعراب الأفعال وهو الرفعُ والنصبُ والجزم، وهو كلّ فعل معربٍ صحيح الآخر مثل:يضربُ ويذهبَ، وما شاكل ذلك. والنوعُ الثاني منها: يدخله النصبُ والجزم ولا يدخله رفعٌ وهو كلّ فعل مضارع معتلٍ الآخِر بالواو، [ومثاله]: هو يغزو ويرمي. والنوعُ الثالث منها: يدخله الجزمُ وحده ولا يدخله رفعٌ ولا نصب، وهو كل فعل معتلٍ الآخِر بالألف، ومثاله: هو يرضى ويخشى، ولن يرضى ولن يخشى، فلا يتبيّن فيه رفـعٌ ولا نصب، ثم تقولُ: لم يرضَ ولم يخشَ، فيتبيّنُ فيه الجزمُ بحذف الألف. والنوعُ الرابع منها: تكون علامة رفعه بالنون، وعلامةُ نصبه وجزمه حذفُها، وهو فعلُ الاثنين والجميع والمؤنث، ومثالُه في الرفع: هما يقومان، ويقومون، وتقومين يا امرأة. ومثاله في النصب: لن يقوما ولن يقوموا ولن تقومي يا امرأة. ومثاله في الجزم: لم يقوما [ولم يقوموا] ولم تقومي يا امرأة.

فصل: وأمّا على كل ينقسمُ المعربُ في تجميله؟ فهو ينقسمُ على أربعةِ أقسام: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزوم.

فصل: وأمّا إلى كم ينقسمُ المعربُ في تفصيله؟ فهو ينقسمُ إلى تسعة وثلاثين نوعاً. عشرةُ أنواع مرفوعةٌ، وعشرون نوعاً منصوبةٌ، وأربعةُ أنـواع مجرورةٌ، وخمسةُ أنواع مجزومة. وسنفرد لكلّ نوعٍ من هذه الأنواع باباً في هذا الكتابِ إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب البناء

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يقالُ [فيها]: ما حقيقةُ البناء؟ وكم علاماتُه؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ البناء؟ فهو لزومُ الكلمة[1] المبنيّة حدّاً واحداً. وذلك الحدُّ الذي لزمته هو: الوقف[2] في المبنيّات على الوقف مثل: مَنْ وكمْ واضربْ واقطعْ وهلْ وبلْ، وما شاكل ذلك، والحركةُ في المبنيّات على الحركة. نحو: أينَ وكيفَ وحذامِ وقطامِ وقبلُ وبعدُ وضربَ وانـطلقَ وأنَّ وأنّ، وما شاكل ذلك. وسُمّي بناءً لأنه لا يزولُ ولا ينتقلُ ولا تغيِّرُه العواملُ تشبيهاً ببناء الدار.

فصل: وأمّا كم علاماتُ البناء؟ فله أربعُ علامات. منها: الضمةُ في المبنيّات على الضم كقبلُ وبعدُ وحسْبُ وعَوْضُ وقَطُّ ونحنُ، وما شاكل ذلك. ومنها: الفتحةُ في المبنيّات على الفتح نحو: أينَ وكيفَ وخمسةَ عشرَ وضربَ وانطلقَ وإنّ وأنّ، وما شاكل ذلك. ومنها: الكسرةُ في المبنيّات على الكسر نحو حذامِ وقطامِ وهؤلاء وباءِ الجرّ ولامِه. ومنها: الوقفُ في المبنيّات على الوقف نحو: مَنْ ولَمْ واضربْ واقطعْ وهلْ وبلْ، وما شاكل ذلك.

---

(١) الأَوْلى أن يقول: لزوم آخر الكلمة.

(٢) أي: السكون.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ البناء؟ فهو ينقسمُ على وجهين: بناءٌ في اللفظ والمعنى، وهو في كافّة الحروف وفيما بُني من الأفعال وفيما شابه الحروف من الأسماء[١] أو تضمّنها[٢] أو وقع موقعَ ما لا إعراب له[٣]. وبناءٌ في اللفظ دونَ المعنى، وهو في جميع المقصورات وفي جميع المنقوصات العامة في حال الرفع والجر نحو[٤] قاضي وغازي ورامي وفي جميع ما أضيف إلى ياء النفس نحو: ثوبي وغلامي وصاحبي[٥]، وما شاكل ذلك.

---

(١) كتاء «قمت» فإنها شبيهة بواو العطف لأنّ كلا منهما موضوع على حرف واحد.

(٢) كاسم الشرط «متى» فإنه قد تضمّن معنى «إنْ» الشرطية.

(٣) مثل هيهات. فقد وقعت موقع «بعُد»، وهو فعل ماضٍ لا إعراب له.

(٤) في المخطوطة: و، ولا يستقيم المعنى بها.

(٥) هناك خلاف في الاسم المضاف إلى ياء النفس، هل هو معرب أم مبني؟ والصحيح أنه معرب بعلامات مقدرة على ما قبل الياء.

عقد باب المبني

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يقال فيها[1]: ما حقيقةُ المبنيّ؟ وعلى كم ينقسمُ في تجميله؟ وإلى كم ينقسمُ في تفصيله؟

فصل: أمّا ما حقيقةُ المبنيّ؟ فهو ما لزم حالـةً واحدة، ولم تختلف حركاتُ آخره، سواءً كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ المبنيّ في تجميله؟ **فهو** ينقسمُ على أربعة أقسام. القسمُ الأول: أسماءٌ غيرُ متمكنة كالمضمرات والمبهـمات والناقصـات والشرطيّات، وما شاكل ذلك. والثاني: **أفعالٌ** غيرُ مضارعة كالأفعال الماضية نحو: قام وقعد، وفعل الأمر ما لم يدخل عليه اللامُ نحـو: اضربْ واذهبْ. والثالثُ: أفعالٌ مضارعة إذا اتصل بها[2] إحدى نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة نحو: هل تضربنَّ وهل تضربَنْ، ونون جماعة المؤنث نحو: هل تضرِبْنَ يا نساء، وما شاكل ذلك. والرابع: كافةُ الحروف.

فصل: وأمّا إلى كم ينقسمُ المبنيّ في تفصيله؟ فالأسماءُ تنقسمُ على ثلاثةَ عشرَ نـوعاً، وهي: المضمـراتُ والمبهماتُ والنـاقصاتُ والاستفهـامياتُ

---

(١) في المخطوطة: فيه.

(٢) ويجب أن يكون الاتصال مباشراً وإلا أعرب تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿فإمّا ترَيِنّ﴾ ـ مريم: ٢٦.

والشرطيّـاتُ و«ما» التعجّبيـة والظرفيّـات والمبنيّات التي هي غـير متمكنـة، والمعدولات والمركّبات وأسماءُ الأفعال والأسماءُ التي مع الأصوات والمناديات المفـردات المعرّفـات. ويلحق بها المقصـودات من النكرات، والمقـطوعةُ عن الإضافة. فهذه جميع ما بُني من الأسماء. ومنها ما بُني لمشابهته الحرف، ومنها ما بُني لتضمّنه الحرف، ومنها ما بُني لوقوعه موقعَ مبنيّ، ومنها ما بُني لقطعه عن الإضافة.

فالذي بُني من الأسماء لمشابهته الحرفَ أربعةُ أصنافٍ وهي: المضمراتُ والمبهماتُ والناقصاتُ والظرفيّاتُ المبنيّاتُ التي هي غير متمكّنة.

فأمّا المضمراتُ فإنّها شابهت الحروفَ من ثـلاثة أوجـه، أحدُهـا: أنّ المضمرات مفتقرةٌ إلى ظاهر يفسّرها وتتمّ به فائدتُها. فالمضمراتُ على هذا لا تستقلّ بأنفسها كالحروف. والثاني: أنّ المضمرات مختلفات الصيـغ[1] كما أنّ الحروف مختلفاتُ الصيغ. ومعنى اختلاف صيَغها: أنّ منها ما بُني على الحركة، ومنها ما بُني على الوقف كالحروف. والثالث: أنّ المضمرات بسيطةٌ ومركّبةٌ كما أنّ الحروفَ بسيطةٌ ومركّبة.

والمبهماتُ شابهت الحروف أيضاً من قِبَل أنّها مفتقرةٌ إلى ظاهر يفسّرها من بعدها كافتقار الحروف إلى غيرها، إلا أن تفسيرَ المضمر من قَبْله وتفسير المبهم من بعده. وقيل: إنّ المبهمَ مبنيٌّ لتضمّنه معنى الإشارة، والأول أوضح.

والناقصاتُ شابهت الحروفَ من قِبَل أنها مفتقرةٌ إلى صلة وغير مستقلّة بأنفسها كالحروف.

والظرفيّاتُ المبنيّات شابهت الحروفَ من قِبَل أنها مفتقرةٌ إلى الإضافة وغير مستقلّة بأنفسها كالحروف.

---

(١) في المخطوطة: للصيغ.

فصل: والذي بُني من الأسماء لتضمّنه الحرفَ أربعةُ أصناف وهي: الاستفهاميّات والشرطيّاتُ والمركّبات ونوعٌ من المعدولات.

فالاستفهاميّاتُ تضمّنت حرفَ الاستفهام وهو الألف. والشرطياتُ تضمّنت «إنْ» الشرطية؛ لأنك إذا قلت: مَنْ يقمْ أقمْ، فالمعنى: إنْ أحد يقمْ أقمْ معه. والمركّبات تضمّنت حرفَ العطف، فإذا قلت: عندي خمسة عشرَ، فالمعنى: خمسة وعشرة، وعلى هذا القياس سائرُ المركبات. ونوعٌ من المعدولات تضمّنت تاء التأنيث، فبُني لتضمّنها، وهو مثلُ: حذامِ وقطامِ، أصله: حاذمة وقاطمة، فلما عُدِلَ وتضمّن الهاء بُني.

فصل: والذي بُني لوقوعه موقعَ ما لا إعراب له أربعةُ أصناف وهي: أسماءُ الأفعال والمنادى المفرد والذي حُمل عليه كالمعرّف بالقصد والإقبال من النكرات، ونوعٌ من المعدولات.

فأمّا أسماءُ الأفعال مثل: صهْ ومهْ وإيهِ وهيهاتَ وأفٍّ وهلّم على حسب لغاتها[1]، فإنما بُنيت لوقوعها موقعَ فعل الأمر وهو مبنيّ. فإذا قلت: صهْ، فالمعنى: اسكتْ. وإذا قلت: مَهْ، فالمعنى: اصمتْ، وقيل: تحدّث. وإذا قلت: إيهِ، فالمعنى: زِدْ. وإذا قلتَ: هيهاتَ، فالمعنى: ابعدْ، على بعض الأقوال[2]، وعلى هذا القياس جميع أسماء الأفعال.

وأمّا المنادى المفرد المعرفة والذي حُمل عليه وهو المعرّف بالقصد والاقبال فإنّما بُنيا لوقوعهما موقعَ المضمر وهو مبنيٌّ في الأصل؛ لأنّك إذا قلت:

(١) عند البصريين مركبة من حرف التنبيه مع «لمّ» محذوفة من «ها» ألفها. وعند الكوفيين مركبة من «هل» مع «أمّ» محذوفة همزتها. والحجازيون يجرونها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث. أمّا بنو تميم فإنهم يقولون: هلّما وهلّموا وهلّمي. انظر المفصل ١٥٢.

(٢) معنى هيهات: بَعُد، فهي بنيت لتضمنها معنى الفعل الماضي وهو مبني. أما تضمنها معنى فعل الأمر «ابعدْ» الذي ذكره المؤلف فلم أجد من قاله فيما اطلعت عليه من مصادر.

يا زيدُ ويا رجلُ، فالمعنى أنت أنادي، أوْ إياك أنادي، على حسب الخلاف[1].
وسواء كان الاسمان، أعني: المعرفة المفردة والمقصودة من النكرات، مفردين أو مثنيين أو مجموعين أو مذكرين أو مؤنثين فإنهما مبنيان.

وأما النوعُ الذي بُني من المعدولات لوقوعه موقع ما لا إعراب له فهو المعدولُ من فعل الأمر نحو: دراكِ ونزالِ وبدارِ وخراجِ، وما شاكل ذلك، أصلُه: ادركْ وانزلْ وبادرْ واخرجْ، فلمّا عُدِلَ عن هذا الفعل المبنيّ بُني كبنائه.

فصل: والذي بُني من الأسماء لقطعه عن الإضافة صنفان: صنفٌ من الظروف، وصنفٌ من الأسماء التي لَيْست بظروف. فالذي من الظروف نحو: قبل وبعد وأمام وقدام وخلف وقط ويمين وعَوْض، وما شاكل ذلك. أصلُ هذه الأسماء أن تُستعمل مضافة، فإذا قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضم، وسنفرد لها باباً إنْ شاء الله.

والذي بُني من الأسماء التي ليست بظروف اسمان لم يسمعْ لهما ثالث وهما: غيرُ وحَسْبُ. أصلُهما الإعراب، فإذا قُطعا عن الإضافة بُنيا. فهذه جميعُ علل الأسماء المبنيّة قد ذكرتها هاهنا منفصلةً، وبالله التوفيق.

(١) ذهب الكسائي إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية. ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع، بل يعني أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى، فلا بد فيه من الإعراب. انظر شرح الكافية للرضي ١٣٢/١.

عقد باب الأسماء المبنيّات على الضم

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماءُ المبنيةُ على الضم؟ ولِمَ خُصّت بحركة الضم دونَ سائرِ الحركات؟

فصل: أمّا كمْ الأسماءُ المبنيّة على الضم فهي على أربعة أصناف. أحدُها: المنادى المعرفة المفردُ المنفصلُ عن الإضافة وهو الأعلامُ نحو قولك: يا زيدُ ويا عمروُ. قال الله تعالى: ﴿**يا داودُ إنا جعلناك خليفةً في الأرض**﴾[1]. ويلحق بذلك المنادى المعرّف بالقصد والإقبال من النكرات نحو قولـك: يا رجلُ أقبلْ. قال الله تعالى: ﴿**يا جبالُ أوبي معه والطير**﴾[2].

والثاني من المبنيّات على الضم: كلُّ ما قُطع عن الإضافة وتضمَّنها[3]، وهو على وجهين: ظروفٌ، وأسماءٌ غيرُ ظروف. فالظروف مثل قبل وبعد وأوّل وقدام وعوْض، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى في قبل وبعد: ﴿**لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ**﴾[4]. وقال الشاعرُ في أوّل:

لـعـمـرك مـا أدْري وإني لأوْجَـلُ عـلى أيِّـنـا تـأتي المـنـيّـة أوّلُ[5]

---

(١) ص: ٢٦.

(٢) سبأ: ١٠.

(٣) أي: نُوي معنى المضاف إليه دون لفظه. والمقصود بذلك ملاحظة المعنى من غير نظر إلى لفظ معيّن يدل عليه، بل يعبّر عنه بأي لفظ كان.

(٤) الروم: ٤.

(٥) هذا البيت لمعن بن أوس وهو مطلع قصيدة يستعطف صديقاً له. وهو في المقتضب ٢٤٦/٣، والخزانة=

أصله: أوّل الدهر، فلما قطعه عن الإضافة بناه على الضم. وقال آخر في قدام:

لـعَـن الإلـهُ تَـعِـلّةَ بـنَ مجـاشـع   لَـعْـنـاً يُـصـبّ عـلـيـه مـنْ قـدّامُ[1]

أصله: من قدامه، فلما قطعه عن الإضافة بناه على الضم[2]. وقال آخر في عَوْض:

رضـيـعـيْ لِـبـانِ ثـديَ أمّ تحـالـفـا   بـأسحَمَ داجٍ عَـوْضُ لا نـتـفـرّقُ[3]

أصله: عوضنا، أي: دهرنا لا نتفرق. فلما قطعه عن الإضافة بناه على الضم[4]. وعَوْض في لغة العرب بمعنى الدهر[5]. هذه الظروف التي قطعت عن الإضافة.

وأمّا الأسماءُ المبنيّةُ على الضم التي ليست بظروف فهي[6] مثلُ غير[7]

= ٥٠٥/٦، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والكامل ٤٩٣/١، وابن يعيش ٨٧/٤، والمساعد ٣٥١/٢، والاقتضاب ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٣/٢، وحماسة أبي تمام ٥٦٤/١. والشاهد فيه بناء «أول» على الضم لحذف المضاف إليه ونيّة معناه.

(١) هذا البيت منسوب لرجل من بني تميم كما في الكامل ٥٦/١، وهو في الهمع ٢١٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢٦٤/٢، وكشف المشكل ٢٤٢/١، وأوضح المسالك ١٦٠/٣. ويروى: يشنّ عليه من قدام، وهي الرواية المشهورة، ويروى أيضاً: تعلّة بن مسافر.

(٢) أيْ: حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوي معناه.

(٣) هذا البيت للأعشى، أنظر ديوانه ١٣٠، وهو في الجمل ٧٥، والإنصاف ٤٠١/١، والمغني ٢٠٠، وابن يعيش ١٠٨/٤، والحلل ١٠٤، والملخص ٥٤٠/١، وكشف المشكل ٣٤٣/١، والخصائص ٢٦٥/١، وفيه: تقاسما، بدلاً من: تحالفا. والخزانة ١٣٨/٧، ١٤٠ واللسان (عوض). ويروى: تقاسما، بدلاً من: تحالفا وعوْض: ظرف، أيْ: لا نتفرق أبداً. وقيل: هو بمعنى القَسَم، يحلف بالدهر والزمان. ونقل عن ابن الكلبي أنه كان صنماً لبكر بن وائل. وأمّا قوله: اسحم داج، فقيل في معناها عدة أقوال، منها: الليل، أو الرحم، أو الدم، أو حلمة الثدي. يقول: هو والندى رضعا من ثدي واحد.

(٤) ويجوز فيه أيضاً الفتح والكسر. الإنصاف ٤٠٢/١.

(٥) قال ابن هشام: «ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً، إلا أنه مختص بالنفي، وهو معرب إنْ أضيف كقولهم: «لا أفعله عوضَ العائضين»، مبني إنْ لم يضف، وبناؤه إمّا على الضم كقبلُ، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأين». المغني ٢٠٠.

(٦) في المخطوطة: وهي.

(٧) غير اسم ملازم للإضافة في المعنى. وإذا وقع بعد «ليس» وعُلم المضاف إليه جاز ذكره، وجاز حذفه لفظاً فيضمّ بغير تنوين. وقد وقع الخلاف في هذه الضمة، فهي عند المبرد ضمة بناء، وعند الأخفش ضمة إعراب. فعلى الوجه الأول يكون في محل رفع اسم ليس أو في محل نصب خبرها. وعلى الوجه الثاني يكون اسم ليس ويكون الخبر محذوفاً. انظر مغني اللبيب ٢٠٩ وأوضح المسالك ٢٦٨/٢.

وحَسْب، ولم يسمعُ لهما ثالثٌ، تقولُ في غير: عندي خمسونَ ديناراً لا غيرُ[١]، بالضم، وأصله: لا غيرها، فلما قطعه عن الإضافة بناه على الضمّ. وتقولُ في حَسْب: افعلْ هذا الأمرَ وحسبُ، أيْ: وهو حسبك[٢]، فلما قطعه عن الإضافة بناه على الضمّ بدليل أنه لم يُنوّنْ وهو منصرفٌ.

والثالثُ من المبنيّات على الضمّ نوعٌ من المضمر وهو مثلُ نحنُ وتاءُ ضمير المتكلم نحو: قمتُ، وسواءً كان المتكلّم مثنى أو مجموعاً نحو: قمتما وقمتم، ويلحقُ بذلك تاءُ أنتُما وأنتُم وأنتُنَّ. وضميرُ الغائب المذكّر المفعول نحو: ضربَهُ وضربَهُما وضربَهُم. وكافُ التثنية والجمع والمؤنث المثنى والمجموع نحو: علّمكُما وعلّمكُم وعلّمكُنَّ، وما شاكل ذلك. هذه جميعُ ما بُني من المضمرات على الضم.

والرابعُ من الأسماء المبنيّة على الضم ثلاثةُ ظروف تضمّنت شيئين فبُنيت على الضمّ لتضمّنها تضمّناً قويّاً وهي: حيثُ، بُنيت على الضم لتضمّنها حرفَيْ جرٍّ وهما: فِي، فِي، لأنك إذا قلت: زيدٌ حيثُ عمرو، فالمعنى: في مكان فيه عمرو. وقطُّ ومنذُ تضمّنا مِنْ وإلى؛ لأنك إذا قلت: ما رأيته قطُّ، ولا رأيته منذُ اليومُ[٣]، فالمعنى: ما رأيته من أوّل عمري إلى آخره، هكذا يقدّران جميعاً.

فصل: وأمّا لِمَ خُصّت هذه الأسماءُ المبنيّة على الضم بحركة الضمّ دونَ سائر الحركات؟ فليُعَدَلَ بشيء منها إلى حركةٍ ليست له بحركة إعراب كالمنادى المعرفةِ المفردِ وما لحق به من النكرات المقصودات وكالظروف المقطوعات عن الإضافة؛ ولأنّ شيئاً منها تضمَّن تضمُّناً قويّاً، فأُعْطِيَ حركةً

(١) قال ابن هشام: «وقولهم: لا غير، لحن». المغني ٢٠٠.

(٢) فتكون بمنزلة «لا غير» في المعنى. وفي هذا الاستعمال تبنى على الضم وتقع صفة للنكرة كقولك: رأيت رجلاً حسبُ، أو حالاً من المعرفة كقولك: رأيت زيداً حسبُ، أو مبتدأ كقولك: قرأت ثلاثة كتب فحسبُ.

(٣) ولا تكون منذ ظرفاً إلا إذا جاء بعدها اسم مرفوع أو جملة. أمّا إذا جاء بعدها اسم مجرور فهي حرف جر.

قويّةً وهي الضمّة، وهي مثلُ نحنُ، لأنّه متضمّنٌ التثنية والجمعَ، وحيثُ وقطُّ ومنذُ، لأنها متضمّنةٌ حرفيْ جرّ كما تقدّم، ولأن يُفرقَ في شيء منها بين ملتبسين كسائر المضمرات، لأنّها لو بُنيت على الفتح أو على الكسر لأشْبهَ المذكّر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والحاضرُ بالغائب، والغائبُ بالحاضر فتدبّر ذلك فهو لطيفٌ.

عقد في المبنيّات على الفتح

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماءُ المبنيّةُ على الفتح؟ ولِمَ خُصّت بحركة الفتح دون سائرِ الحركات؟

فصل: أمّا كم الأسماءُ المبنيّة على الفتح؟ فهي أربعةُ أصناف. الصنفُ الأول منها: جميعُ المركّبات، من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، قال الله تعالى: ﴿**عليها تسعةَ عشـرَ**﴾[1]. ويلحقُ بذلـك قولهم: أصـابت بني فلانَ حَيْصَ بَيْصَ[2] من أسماء الدواهي. وقولهم: تفرقوا شَغَرَ بَغَرَ[3]، ومُزّق[4] ثوبُه شَذَرَ مَذَرَ[5]، وكذلك رام هرمز وحضرموت ومعدي كرب، وما شاكل ذلك من سائر المركبات. ويلحق بهذا الصنف النكراتُ المفرداتُ المبنيّاتُ مع «لا» نحو قولك: لا رجلَ في الدار. قال الله تعالى: ﴿**فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحجّ**﴾[6]، وما شاكل ذلك.

والصنفُ الثاني من المبنيات على الفتح ظروفٌ مفرداتٌ غيرُ متمكّنات

---

(١) المدثر: ٣٠.

(٢) أيْ: شدة يصعب التخلص منها. وهذا التركيب ليس بظرف ولا حال. وفي مجمع الأمثال للميداني (١٢٧/١): «تركتهم في حَيْصَ بَيْصَ وحِيص بِيص»، يضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له. منه.

(٣) أيْ: في كل وجه، وهما اسمان جعلا اسماً واحداً وبنيا على الفتح.

(٤) في المخطوطة: ومَر، وهو تحريف.

(٥) أيْ: في كل اتجاه.

(٦) البقرة: ١٩٧.

ونوعٌ من الاستفهاميـات. فالـظروفُ ثلاثـةٌ لا غيرُ، وهي: أينَ وثمَّ والآنَ، والاستفهاميَّات: كيفَ وأيّانَ، فقط.

والصنفُ الثالث من المبنيات على الفتح نوعٌ من المضمرات وهي: تاء المخاطب المفرد منفصلة ومتّصلة نحو: أنتَ ضربتَ يا زيدُ، وكافُ الضمير المفرد المذكر نحو: علّمَك، وهاء الضمير المفرد المؤنث نحو: ضربَها.

والصنفُ الرابع من المبنيّات على الفتح نوعٌ من أسماءِ الأفعال نحو: هلُمَّ وحيَّ وإيه وأفّ وهيهات، على خلاف في أفّ وإيه وهيهات[1].

فصل: وأمّا لِمَ خُصَّتْ هذه الأسماء بحركة الفتح دون سائر الحركات؟ فليس إلا طلباً للتخفيف.

(١) بالنسبة لـ«هيهات» تفتح وتكسر، فالفتح لغة الحجازيين وهم يقفونَ عليها بالهاء. والكسر لغة تميم وأسد، وهم يقفون عليها بالتاء. انظر الصبان ١٩٩/٣. أما «أف» فذكر ابن منظور أن فيها عشرة أوجه منها: أفَّ وأفِّ وأفُّ وأفّاً وأفٍّ وأفٌّ. أنظر اللسان (أفف). وأمّا «إيه» فلم يذكر أحد بناءها على الفتح، ولم يجوّز ذلك ابن يعيش، قال: «إذ لو فتحت لالتبس بإيها التي للكف». شرح المفصل ٣١/٤.

عقد في المبنيات على الكسر

وفوائد هذا الباب تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماءُ المبنيّةُ على الكسر؟ ولِمَ خُصَّتْ بحركة الكسر دونَ سائر الحركات؟

فصل: أمّا كم الأسماءُ المبنيّة على الكسر؟ فهي ستةُ أصناف: الصنفُ الأول منها: هو كلّ اسم رُكِّب معه صوتٌ مثل سيبويه وعمرويه ونِفْطويه وخالويه ودرستويه. هذه كلها يجوز أنْ تكونَ معارفَ فلا تنوّنُ لأنها لا تنصرفُ لعلّتين، وهما: التعريفُ والعجمة، أو التعريفُ والتركيب[1]. ويجوز أن تنكّر فتنوّن تنوينَ التنكير، وحركتُها الكسرُ على كل حالٍ، على أصل التقاء الساكنين. تقولُ فيها على الصيغتين: هذا سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وعلى هذا القياسُ سائرُها[2].

والصنفُ الثاني من المبنيّات على الكسر: جميعُ ما كان من المعدولات على وَزْن فعالِ[3] نحو: حذامِ وقطامِ.

---

(١) أيْ: التركيب المزجي.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الأسماء هو مذهب سيبويه والجمهور. قال سيبويه: «وعمرويهِ عندهم بمنزلة حضرموت، في أنه ضُمّ الآخر إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منوّن. وفي النكرة تقول: هذا عمرويهٍ آخر، ورأيت عمرويهٍ آخر». الكتاب ٣٠٢/٣. وزعم أبو عمر الجرميّ أنه يجوز في هذه الأسماء الإعراب، إعراب ما لا ينصرف. أنظر شرح شذور الذهب ٨٩.

(٣) وهو علم على مؤنث. وبناؤها على الكسر لغة الحجازيين. وكذلك ما كان على فعالِ وهو سبّ للمؤنث نحو: خباث ولكاع، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء.

والصنفُ الثالث من المبنيّات على الكسر: نوعٌ من الظروف، وهي: أمس[١]، بُني لتضمّنه الألف واللام، ما لم يُضَفْ أو تدخلْ عليه الألفُ واللام أو ينكّر بالتنوين أو يجري مجرى ما لا ينصرفُ[٢]. ومن جملة الظروف [المبنية] على الكسر: حينئذٍ وساعتئذٍ ويومئذٍ، وما شاكل ذلك.

والصنف الرابعُ من المبنيّ من الأسماء على الكسر: نوعٌ من أسماء الأفعال نحو: صهِ[٣] ومهِ وإيهِ وأفٍّ وهيهاتِ على حَسَب اختلاف اللغات.

والصنفُ الخامس من المبنيات على الكسر: نوعٌ من المضمرات نحو: ضربَكِ يا هندُ، وتاءُ التأنيث منفصلة ومتّصلة نحو: أنتِ ضربتِ، وهاءُ المذكر إذا وليَها كسرةٌ أو ياءٌ نحو: فيه وبهِ، وما شاكل ذلك.

والصنفُ السادسُ من المبنيات على الكسر جمع المبهم نحو: هؤلاءِ. فهذه جميعُ ما بُني من الأسماء على الكسر[٤].

فصل: وأمّا لِمَ خُصَّت هذه الأسماءُ بحركة الكسر دون سائر الحركات؟ فليس إلا على أصل التقاء الساكنين، كالميم والألف في حذامِ، والسينِ والميمِ في أمسِ، وللفرق بين المذكر والمؤنث في المضمرات نحو: أنتِ ضربتِ، ولأجل الجوار مع هاء المذكر نحو: فيهِ وبهِ، ومعنى الجوار: أنّ الهاءَ جاورت الكسرةَ أو الياءَ فكُسِرَت.

(١) وبناؤها على الكسر لغة الحجازيين.

(٢) وكذلك إذا كُسّر، فإنه في هذه الحالات يعرب بإجماع. وإجراؤه مجرى ما لا ينصرف لغة بعض بني تميم.

(٣) قال ابن منظور: «ويقال صَهِ، بالكسر». اللسان (صهصه).

(٤) لم يذكر المؤلف من المبنيات على الكسر أسماء الأفعال التي على وزن فَعالِ نحو: نزالِ وتراكِ.

عقد في باب الأسماء المبنيات على الوقف

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: كم الأسماء المبنيّة على الوقف؟ ولِمَ لَمْ تُبْنَ على الحركة كسائر المبنيّات من الأسماء؟

أمّا كم هي؟ فهي صنفان: صنفٌ مبنيّ على الوقف وآخره حرفٌ صحيح، وصنفٌ مبنيٌّ على الوقف وآخرُه حرفٌ عليل.

فصل: فالذي بُني على الوقف وآخرُه حرفٌ صحيح عشرةُ أسماء وهي: مَنْ وكَمْ وأنْ الخفيفة المصدريّة[1] وإذْ ولدنْ[2] وصهْ ومَهْ وإيهْ إذا لم ينوّنْ تنوينَ التنكير على حَسَب اللغات فيها، وقطْ مخففة بمعنى: حسب، في مثلِ قول الشاعر:

امــتــلأ الحــوضُ وقــالَ: قــطْني مَهْــلاً رويــداً قــدْ مــلأتُ بَــطْني[3]

أيْ: حسْبُك، وموضعُه الرفعُ، خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هذا حسبي. وقدْ مخفّفة بمعنى حسْب أيضاً في مثل قول الشاعر:

قَدْكَ اتّئبْ أرْبَيْتَ في الغُلَوَاءِ[4]

(١) باعتبار أنها تؤول هي وما دخلت عليه بمصدر.

(٢) وهي ظرف يدل على بدء الغاية الزمانية أو المكانية. وهي عند قيس معربة تشبيهاً بعند.

(٣) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل، وقد ورد في بعض الروايات «سيلا» بدلاً من «مهلاً». وهو في الإنصاف ١/١٣٠، والخصائص ١/٢٣، والأمالي الشجرية ٢/١٤٠، والإفصاح ٢٧٢، والكامل ١/٣٦٩ وفيه: قد ختّق الحوض، ومجالس ثعلب ١/١٥٨، وكشف المشكل ١/٢٥٢، واللسان (قطط).

(٤) صدر بيت لأبي تمام وعجزه: كم تعذلون وأنتم سُجَرائي. وهو مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن حسان =

معناه: حسبك، وهو خبرُ مبتدأ أيضاً، تقديرُه: هذا حسبك.

فصل: وأمّا الصنفُ الذي بُني على الوقف وآخره حرفٌ عليلٌ فهو[1] اثنا عشر اسماً وهي: الذي والتي وهذي[2] وهاتا وهذا وإذا ومتى والأولى[3] وما ولدى بمعنى لدنْ، وأنّى بمعنى أيْنَ، فوضى فضاً من المركبات نحو قول الشاعر:

طعــامُهـم فَـوضى فضــاً في رحــالهـم ... ولا يُحْسِـنـون السِرَّ إلا تـنــاديــا[4]

هذان الصنفان جملةُ ما بُني من الأسماء على الوقف.

فصل: وأمّا لِمَ لم تُبْنَ على الحركة كسائر الأسماء؟ فلأنّه لم يعرضْ لها عارضٌ يوجبُ بناءَها على الحركة، فلزمت[5] أصل البناء وهو الوقف.

= الضبّي، أنظر ديوانه ٢٠/١، وكشف المشكل ٢٥٢/١. ومعنى اتئبْ: استح، وأربيت: زدت، وسُجَراء: جمع سجير، وهو الصديق.

(١) في المخطوطة: فهي.

(٢) وكذلك: هتي.

(٣) عند بني تميم، لأنه عند الحجازيين ممدود، فيقولون: أولاء، والمدّ أكثر من القصر.

(٤) ينسب هذا البيت للمعذَّل البكري، وهو شاعر إسلامي عاش في زمن بني أميّة. انظر حماسة أبي تمام ٣٧٩/٢، وكشف المشكل ٢٥٣/١، واللسان، وقد ورد مرتين، الأولى في (فوض) ورواه: ولا يحسُبُون السّوء إلا تناديا. والثانية في (فضا) ورواه: ولا يحسنون الشرّ إلا تناديا، وقد نسبه هنا للمعذّل البكري، وأمّا في الأولى فلم ينسبه لأحد. والبيت أيضاً في الزهرة ٢٨٣/٢ ونوادر أبي زيد ٢١٨.

(٥) في المخطوطة: لزمت.

عقد باب المبنيات من الأفعال

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: كم المبنيُّ من الأفعال؟ وعلى كم ينقسمُ؟

فصل: أمّا كم المبنيّاتُ من الأفعال؟ فثلاثةُ أصناف، الصنفُ الأول منها: جميعُ الأفعال الماضية نحو: قامَ وقعدَ وضربَ وخرجَ، وهي مبنيّـة على الحركة لأنها ضارعت المضارعَ بأقلّ المضارعة[١] فأعطيت أخفَّ الحركاتِ وهي الفتحُ.

الصنفُ الثاني: جميعُ أفعال الأمر التي هي غيرُ مضارعةٍ نحو: قمْ واقعدْ واضربْ واخرجْ، وهي مبنيّةٌ على الوقف لأنها لم تضارعْ[٢] فلزمتْ أصلَ البناء وهو الوقف[٣].

الصنف الثالثُ: ما اتّصل به نونا التـأكيد الثقيلة والخفيفـة[٤]، ونونُ

---

(١) فهي تقع موقعه في الشرط والجزاء، والصفة والصلة، والحال، والخبر. فهي إذن قد ضـارعته أشـد المضارعة وليس كما ذكر المؤلف. انظر كشف المشكل ٢٥٤/١.

(٢) أيْ: لم تضارع الاسم ولا الفعل المضارع.

(٣) مذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة.

(٤) بحيث يكون اتصالاً مباشراً، وإلا كان الفعل معرباً إعراباً تقديرياً نحو قوله تعالى: ﴿لتبلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم﴾ ـ آل عمران: ١٨٦. فنون التوكيد لم تتصل بالفعل مباشرة للفصل بواو الجماعة. ولذلك أعرب إعراباً تقديرياً. لأن علامة الرفع وهي النون محذوفة مقدرة الثبوت. وكذلك كل ما كان رفعه بالنون إذا أكد بنون التوكيد لم يبن لعدم تركيبه معها. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً وذهبت طائفة إلى الإعراب مطلقاً. انظر الصبان ٦٢/١.

جماعة المؤنّث من الأفعال المضارعة نحو: هل تقومَنّ؟ بالتشديد، وهل تقومَنْ؟ بالتخفيف، وتقمْنَ يا نساء. فما اتصل به نونا التأكيد بُني ما قبلهما على الفتح إنْ كان الفعلُ لمفرد مذكّرٍ نحو: هل تقومَنّ يا زيد؟، وعلى الكسر إنْ كان الفعلُ لمفردٍ مؤنّث نحو: هل تقومِنَّ يا هندُ؟، وعلى الضم إن كان الفعل لجماعة المذكّر نحو: هل تقومُنَّ يا رجالُ؟ وما اتّصل به نونُ جماعة المؤنث بُني ما قبل النون على الوقف[١]. فإنْ أكّدت فعل جماعة المؤنث وجبَ أنْ تأتيَ بألف قبل نون التأكيد[٢] نحو قولك: اضربْنان يا نساءُ، وما شاكل ذلك. فإنْ كان في آخر الفعل الماضي ألفٌ أو اتصل بضمير الفاعل الذي هو التاءُ والنون، أو بتاء التأنيث للمخاطب بُني على الوقف نحو: سعى ودعا[٣]. وضربْت، وضربْنا، وضربْن، وضربْتِ يا هندُ، وما شاكل ذلك. فإنْ اتّصل الفعـلُ الماضي بـواو الضمير ضُم ما قبل الواو لأنّ الواوَ تطالب ما قبلها أنْ يكون مضموماً، أو بألف الضمير الفاعل بُني ما قبل الألف على الفتح لأنّ الألف تـطالبُ ما قبلها أن يكونَ مفتوحاً، نحو: قُامُوا وقامَا، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ المبنيُّ من الأفعال؟ فعلى قسمين: قسمٌ مبنيّ في اللفظ والمعنى، وهو جميعُ الأفعال الماضية وأفعال الأمر التي هي غيرُ مضارعة، وقسمٌ مبنيّ في اللفظ دونَ المعنى، وهو ما اتصل به إحدى النونات الثلاث وهي: نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة، ونونُ جماعة المؤنث كما تقدم، فافهم ذلك.

واعلم أنّ المبنيَّ من الحروف على قسمين: قسمٌ مبنيّ على الحركة، وقسمٌ مبنيٌّ على الوقف. فالذي بُني على الحركة ثلاثةُ أصناف، وهي: كلُّ حرفٍ بسيطٍ

(١) ذهب ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي. الصبان ٦٢/١.

(٢) حتى لا تتوالى ثلاث نونات.

(٣) ليس هذان الفعلان مبنيان على السكون كما ذهب إليه المؤلف، وإنما هما مبنيان على الفتح المقدّر.

يُبتدأ به نحو: لام الجر وبائه وكاف التشبيه، وما شاكل ذلك. وكلُّ حرف في آخره حرفٌ مشدّد من حرفين نحو: إنّ وثمّ وربَّ، وما شاكل ذلك. وكلُّ حرف مركب من ثلاثة أحرف[1] فصاعداً مثل: ليتَ وسوف، وما شاكل ذلك.

والقسمُ الذي بُني على الوقف كلّ حرف مركب من حرفين غير مشدّد الآخر مثل: مِنْ وهلْ وقدْ، وما شاكل ذلك. ويلحق بذلك كل ما كان في آخره حرفٌ عليل سواءً قلّت حروفه أو كَثرتْ نحو: ما وإلى وحتى، وما شاكل ذلك.

فصل في عدد المرفوعات: وهي عشرةٌ. وهي: الفاعل والمفعول الذي يقوم مقامَه[2] والمبتدأ وخبره واسم كان وما حُمل عليها وخبر إنّ واسم ما[3] وخبر لا[4] وتابع المرفوعات والفعل المضارع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

وأصلُ هذه المرفوعات الفاعل. وسنفردُ لكلّ واحدٍ من هذه العشرة باباً إنْ شاء الله.

---

(١) هناك حروف مركبة من ثلاثة أحرف ولم تبن على الحركة وإنما بنيت على السكون نحو: نَعَمْ وأجلْ وإذنْ.

(٢) أيْ: نائب الفاعل.

(٣) العاملة عمل ليس على لغة الحجازيين.

(٤) النافية للجنس.

عقد باب الفاعل والمفعول به

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الفاعل؟ وما المفعول به؟ وعلى كم ينقسمان؟ وما أحكامُهما؟

فصل: أمّا ما الفاعلُ؟ فهو كل اسم ارتفع بإسناد الفعل إليه، سواءٌ كان الفعل موجباً أو منفياً ممن يُمكن أن يكونَ فاعلاً في المعنى أو لا يمكنُ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، ولم يضربْ زيدٌ عمراً، وسقطَ الحائطُ، وما شاكل ذلك[1].

وأمّا المفعول فهو كل اسم أو مقدّر بالاسم[2] من الحروف والظروف انتصبَ بوقوع الفعل عليه سواءً كان الفعلُ مقدّماً أو مؤخراً أو موجباً أوْ منفياً كما تقدَّم في الفاعل.

فصل: وأمّا على كم ينقسمان؟ فالفاعل ينقسمُ على ثلاثة أقسام: فاعلٌ في اللفظ والمعنى نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، وما شاكله. وفاعلٌ في اللفظ

---

(١) لم يختلف ما قاله المؤلف في حدّ الفاعل عما قاله ابن جني حيث قال: «اعلم أن الفاعل ـ عند أهل العربية ـ كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء». انظر اللمع ٧٩. وقد حدّه ابن هشام بحدّ يبدو لي أكثر شمولاً ودقة مما قاله ابن جني والمؤلف، فقد قال: «الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدّم، أصليّ المحلّ والصيغة». انظر أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٢) نحو: علمت أنك مسافر، أيْ: علمت سفرك.

دونَ المعنى، وهو كلُّ ما نُفي معه الفعلُ نحو: لم يضربْ زيدٌ عمراً. وفاعلٌ في المعنى دونَ اللفظ، وهو جميعُ المبنيّات والذي في حكمها إذا جرتْ فاعلةً كالمضمرات والمبهمات والناقصات[١]، وما شاكل ذلك. والذي في حكم المبنيّات المقصورات والمنقوصات[٢] وما أضيف إلى ياء النفْس. فهذه إذا جرت فاعلةً كانت فاعلةً في المعنى دونَ اللفظ لأنها لا يتبيّن فيها الإعرابُ[٣].

والمفعولُ ينقسمُ أيضاً على ثلاثة أقسام: مفعولٌ في اللفظ والمعنى مثل: ضربَ زيد عمراً، ومفعولٌ في اللفظ دونَ المعنى، وهو ما نُفي مع الفعل الواقع عليه نحو: ما ضربتُ زيداً، وما شاكل ذلك. ومفعولٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو جميعُ المبنيات والذي في حكمها إذا جرتْ مفعولةً كما تقدّم في الفاعل. ومن جملة المفعول الذي هو في المعنى دونَ اللفظ المفعولُ الذي يقوم مقام الفاعل كما تقدّم نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فهذا لفظُه لفظُ الفاعِل لأنّه مرفوعٌ وهو في المعنى مفعول، لأنّ الفعلَ واقعٌ عليه.

فصل: وأمّا أحكامُها فهي في ثلاث مسائل: الأولى في معرفة تقديمها وتأخيرها. والثانيةُ في معرفة حكم الفعل معها. والثالثةُ في معرفة الفرق بينها.

فصل: أمّا في معرفة تقديمها وتأخيرها فالفاعلُ ينقسمُ على ثلاثة أقسام: فاعلٌ يجب تقديمُه على مذهب سيبويه ولا يجوز تأخيرُه، وهو: اسم الاستفهام والشرط نحو قولك: مَنْ قام؟ ومَنْ يقمْ أقمْ، وما شاكل ذلك. عند سيبويه وأصحابه أنّ «مَنْ» فاعل متقدّم لأنّ الشرط والاستفهام لهما صدرُ الكتاب[٤]، وعند الخليل بن أحمد أن «مَنْ» مبتدأ وما بعده خبرٌ عنه. وفاعل

(١) المبهمات: أسماء الإشارة، والناقصات: الأسماء الموصولة.

(٢) المقصورات مثل: عيسى وموسى وسلمى. والمنقوصات مثل: سامي وناجي وهادي.

(٣) ويلحق بذلك ما جرّ بحرف الجر الزائد نحو قولك: ما جاءني من أحد.

(٤) قد يكون المؤلف بنى كلامه هذا قياساً على «كم» فقد قال سيبويه: «وكم رجلاً أتاك؟ أقوى من كم أتاك رجلاً؟ وكم ههنا فاعلة». الكتاب ١٥٩/٢.

يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه، وهو الفاعلُ إذا اتصل به ضمير مفعوله نحو قولك: ضرب زيداً غلامُه. قال الله تعالى: ﴿يومَ لا ينفعُ نفساً إيمانُها﴾[1]، فأخرّ الفاعلَ لّما كان فيه ضميرٌ يعودُ على المفعول وهو: نفسٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿وإذِ ابتلى ابراهيمَ ربُّه﴾[2]. فلو قلت: ضربَ غلامُه زيداً، بنصب زيد لم يجز[3]. فأمّا قول الشاعر:

جــزى ربُّــه عني عــديَّ بنَ حــاتــمٍ   جَـزاءَ الكلاب العـاويات وقـدْ فعلْ[4]

فعند سيبويه أنّه لا يجوز، وعند غيره أنّ الهاء في ربّه تعودُ إلى مصدر محذوف تقديره: جزى الجزاءَ ربُّه، وليست الهاء عائدةً إلى المفعول. وفاعلٌ يجبُ توسطه بين الفعل والمفعول ولا يجوزُ تقديمُه ولا تـأخيرُه وهـو الذي لا يتبـيّن فيه الإعرابُ بشرط أن يكونَ المفعولُ مثلَه لا يتبيّن فيه كالمقصورات نحو: ضربَ موسى عيسى، والمبهمات نحو: ضربَ هذا هذا، والناقصات نحو: ضربَ الذي في الدار الذي في المسجد، وما شاكل ذلك. الأول في هذا فاعلٌ والثاني مفعول. وإنما وجبَ توسط الفاعل هاهنا للفرق بين الفاعل والمفعول بالرتبة.

والمفعولُ أيضاً ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: مفعولٌ يجبُ تقديمُه ولا يجـوزُ تأخيرُه، وهو اسمُ الاستفهام والشرط على مذهب سيبويه كما تقدّم في الفاعل نحو: مَنْ ضربت؟ ومَنْ تضربْ أضربْ[5]. ومفعول يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمه،

---

(١) الأنعام: ١٥٨.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) لأن الضمير في «غلامه»، يعود على متأخر في اللفظ والرتبة.

(٤) اختلف في قائل هذا البيت، فقيل: لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: للنابغة، وقيل: لعبدالله بن همارق، وهو في ديوان أبي الأسود ١٢٤. والبيت في الخصائص ١٤١/١، والخزانة ٢٧٧/١، وابن يعيش ٧٦/١، والجمل ١١٩، والموشح ٨٥، وكشف المشكل ٢٩٩/١، والحلل ١٥٦، وضرائر الشعر ٢٠٩، وأمالي ابن الشجري ١٠٢/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢. والشاهد فيه قوله: جزى ربـه، حيث قُدّم الفـاعل المتصل بضمير يعود على المفعول به. وهذا حجة للأخفش وجماعة من المتأخرين في جوازه، والجمهور يمنعون ذلك ويؤولونه كما ذكر المؤلف، أو أنه ضرورة، أو شاذ، أو الضمير لغير عديّ. انظر الصبان ٥٩/٢.

(٥) وهناك مسألة أخرى يجب فيها تقديم المفعول به وهي أن يقع عامله بعد فاء الجزاء، وذلك في جواب =

وهو الذي لا يتبيّن فيه الإعراب إذا كان فاعلُه مثلَه كما تقدم في الفاعل كالمقصورات والمبهمات والناقصات، وما أشبه ذلك.

ومفعولٌ يجب توسُّطه بين الفعل والفاعل ولا يجوزُ تقديمُه ولا تأخيرُه، وهو المضمرُ المنصوبُ المتّصل بالفعل نحو: ضربك زيدٌ[1]، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا في معرفة حكم الفعل مع الفاعل فحكمُه أن يكونَ فارغاً لا ضميرَ فيه إذا تقدّم، سواءً كان الفاعلُ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. تقول: قام زيدٌ، وقامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، وما شاكل ذلك. فإنْ تأخّر الفعلُ كان فيه ضميرٌ يعودُ إلى ما قبله يستتر في الواحد ويظهر في التثنية والجمع. تقول: زيدٌ قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا. فأمّا قولُ الله تعالى: ﴿**فعَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم**﴾[2]، فكثيرٌ بدلٌ من الواو في: عموا وصمّوا، تقديره: فعميَ كثيرٌ منهم[3]. وقولُه تعالى: ﴿**وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا**﴾[4]، الذين: أيضاً بدلٌ من الواو في «أسرّوا»، وتقديره: وأسرّ النجوى الذين ظلموا[5]. وقيل: إنّ «الذين» في موضع جر تابع للناس في أول السورة[6]، والتقدير: اقترب للناس

= «أمّا» الظاهرة أو المقدرة، وليس له منصوب غيره مقدّم عليها. ويشترط ألا يفصل بين «أمّا» والفاء بشيء آخر. فمثال «أمّا» الظاهرة قوله تعالى: ﴿**فأمّا اليتيم فلا تقهرْ**﴾ - الضحى: ٩. ومثال «أمّا» المقدرة قوله تعالى: ﴿**وربّك فكبّر**﴾ - المدثر: ٣. بخلاف قولك: أمّا اليوم فاضرب زيداً، فإنه لا يجب تقديم المفعول، لوجود الفاصل بين «أمّا» والفاء. أنظر الصبان ٢/٥٥، والتصريح ١/٢٨٥.

(١) لأنه لو قدّم الفاعل في هذه المسألة لانفصل الضمير، مع إمكانية اتصاله.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي: أولئك كثير منهم، أو ذلك كثير منهم. أنظر معاني القرآن للفراء ١/٣١٦، والكشاف ١/٦٦٣.

(٤) الأنبياء: ٣.

(٥) أو هو مبتدأ خبره «أسرّوا النجوى» قدّم عليه. أو هو منصوب المحلّ على الذم، أو يكون كلاماً مستأنفاً بالرفع، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف. انظر الكشاف ٣/١٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٦٤.

(٦) فيكون نعتاً، وهذا قول الفراء. معاني القرآن ١/٣١٧.

الذين ظلموا[١]. وكذلك قول الشاعر:

قَسَطُوا قومي وساروا سيرةً كلفوا من رامَها جهدَ الطلب[٢]

قومي: بدل من الواو في «قسطوا»، وتقديره أيضاً: قسط قومي، وقد يجوز أن تكون الواو في جميع هذه المواضع حرفَ علامةٍ للجمع غير فاعلة، والذي بعدها هو الفاعل[٣]. فإن كان الفعل لمؤنث حقيقي لزمت فعلَه تاءُ التأنيث نحو: ضربتْ هندٌ زيداً[٤]، فإنْ كان المؤنث غير حقيقي جاز إثبات التاء وحذفها نحو: جرحت الخشبةُ زيداً، وجَرَحَ الخشبةُ زيداً.

فصل: وأمّا في معرفة الفرق بين الفاعل والمفعول، فيفرق بينهما بخمسة أشياء. الأول: بالإعراب، يظهر فيهما جميعاً أوْ في أحدهما دونَ الآخر نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، وضرب زيدٌ الذي عندك. الثاني: بالرتبة، إنْ كانا مقصورين أو مبهمين أو ناقصين. الأول من هذه هو الفاعل كما تقدّم. والثالث: بتاء[٥] التأنيث، إذا لم يتبيّن فيهما الإعراب جميعاً أيضاً ولا في أحدهما نحو: ضربت المثنى الحبلى، التاء تدل على أن الفاعل مؤنث، وهو الحبلى. والرابع: بالمعنى إذا لم يتبيّن منهما الإعراب أيضاً نحو: أكلَ موسى هِنْدبا، المعنى يدل على أنّ موسى هو الفاعلُ. والخامسُ: بالتوابع الأربعِ وهي: العطفُ والنعتُ والتأكيدُ والبدلُ، بشرط أنْ لا يتبيّن فيهما الإعرابُ ولا في أحدهما أيضاً، فما

---

(١) وذكر النحاس قولاً آخر اعتبره أحسن ما قيل في هذه المسألة وهو أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا. والدليل على صحة هذا الجواب كما يقول النحاس أن بعده ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾، فهذا الذي قالوه، والمعنى: هل هذا إلا بشر مثلكم. إعراب القرآن ٣/٦٤.

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٣) وهذا الرأي الذي ذكره المؤلف في هذه المسألة هو الصحيح، فكما أن التاء في قولك: قامتْ، حرف دال على التأنيث، كذلك الواو في هذه المسألة حرف دال على الجمع، والألف حرف دال على التثنية.

(٤) وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث، حقيقي أو مجازي.

(٥) في المخطوطة: تاء.

ظهر في تابعه الرفعُ فهو الفاعلُ، وما ظهر في تابعه النصبُ فهـو مفعول، تقولُ: ضرب موسى وزيدٌ عيسى وعمراً، وضرب موسى الظريفُ عيسى الكريمَ، وضرب موسى أخوك يحيى أباك، وضرب موسى نفسُه يحيى عينَه. هذه أصلُ ما يُعرف به الفرقُ بين الفاعل والمفعول عند الالتباس، فافهم ذلك.

عقد باب ما لم يسمّ فاعله

وفوائده تشتمل على أربع مسائل يقال فيها: لِمَ جاز حذفُ الفاعل؟ وما يجوزُ أن يقومَ مقامَه عند حذفه؟ وما لا يجوز؟ وكيف يُصاغ الفعلُ الذي لم يسمَّ فاعلُه؟ وما يجوزُ أن يُصاغ من الأفعال؟ وما لا يجوز؟

فصل: أمّا لِمَ جاز حذفُ الفاعل؟ فلأحد خمسة أشياء: إمّا لتعظيمه وجلالته نحو قوله تعالى: ﴿**إذا زُلزلت الأرضُ زِلزالها**﴾[١]. وإمّا لهيبته نحو قولك: قُتل اللصُّ، فالقاتلُ هو السلطان، لكنْ حذفته لهيبته. وإمّا للجهل به، نحو قولك: ضُربَ زيد، إذا لم تعلمْ من ضربه. وإمّا للاختصار والإيجاز والإبهام على السامع نحو قولك: قُتل زيد، وقد عرفتَ من قتله لكنْ أبهمت على السامع واختصرت[٢].

فصل: وأمّا ما يجوزُ أن يقومَ مقامَ الفاعل وما لا يجوزُ، فيجوزُ أن

---

(١) الزلزلة: ١.

(٢) وهناك أغراض أخرى يحذف الفاعل لأجلها، منها: تحقيره، كقولك: قُتل حمزة. ومنها تصحيح النظم كقولِ الشاعر:

علقتها عرضاً، وعُلّقت رجلاً غيري، وعُلّق أخرى ذلك الرجل

ومنها: أنْ لا يتعلق غرض بذكره نحو قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم**﴾ ـ المجادلة: ١١. ومنها: الخوف منه ـ خشية ضرره، أو الخوف عليه ـ خشية أن يناله مكروه. ومنها: السجع في العبارة كقولهم: «منْ طابت سريرتُه حُمدتْ سيرتُه» فلو قيل: حمد الناس سيرتَه، لاختلّت السجعة.

يقومَ مقام الفاعل عند حذفه المفعولُ الحقيقيّ نحو: ضُرب زيدٌ. فإنْ كان الفعل يتعدّى إلى اثنين أوْ إلى ثلاثة، أوْ إلى اثنين الثاني منها بحرف جر أقمت الأول من المفعولين الذي هو الحقيقي نحو: أُعطي زيدٌ درهماً، وظُنّ زيدٌ عالماً[1]، وأُعْلِمَ محمدٌ بكراً قادماً، واختير زيدٌ من الرجال. فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين وكانا غير عاقلين أقمت أيّهما شئت، نحو قولك: كُسِيت الكعبةُ ثوباً، ويجوز: كُسِيَ ثوبٌ الكعبة. وإن كان أحدهما غير عاقل أقمت العاقلَ لا غير، فقلت: أُعطي زيدٌ درهماً، ولا يجوزُ عكسه[2].

فإن عدم المفعول[3] الحقيقيّ جاز أن تقيم الجار والمجرور[4] فتقول: سِيرَ بزيد، ويجوز أن تقيم الظرفين من الزمان والمكان بشرط أن يكونا محدودين معدودين، فتقول: سير بزيد يومان، وسير بزيد فرسخان. ويجوز أن تقيم المصدر بشرط أن يكون منعوتاً أو مؤنثاً معدوداً، فتقول: سِيرَ بزيد سيرٌ شديد، وضُرِبَ بزيد ضربتان[5].

---

(١) في هذه العبارة الفعل يتعدّى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فيقام المفعول الأول مقام الفاعل: لأن أصل هذين المفعولين مبتدأ وخبر، فوجب أن تقيم ما أصله المبتدأ لأجل المضارعة التي بينه وبين الفاعل، ولا مضارعة بينه وبين الخبر. فالمبتدأ لا يكون إلا اسماً ولا يكون جملة وكذلك الفاعل، أمّا الخبر فيكون اسماً وجملة. انظر كشف المشكل ٣٠٧/١. وقد أجاز ابن عصفور في هذه المسألة إقامة المفعول الثاني، إلا أنه قال: إنّ الاختيار إقامة الأول. انظر المقرب ٨١/١.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف من عدم إنابة الثاني في باب المفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبر هو خلاف اتفاق النحاة. قال ابن مالك.

وباتفاق قد ينوب الثان مِن ... باب كسا فيما التباسه أمِنْ

والعبارة التي مثّل بها المؤلف وهي: أعطي زيد درهماً، قد أمن اللبس فيها. أمّا إن وقع لبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: أعطي زيداً عمرو، بل لا بدّ من إنابة الأول، لأن كل واحد منهما يصلح لأن يكون آخذاً. انظر الصبان ٦٨/٢. وقد أجاز ابن عصفور إنابة أيهما شئت مطلقاً. المقرب ٨١/١.

(٣) في المخطوطة: الفعل. وهو خطأ من الناسخ.

(٤) إنابة الجار والمجرور بمجموعها هو مذهب ابن مالك كما في التسهيل. انظر المساعد ٣٩٧/١. ومذهب ابن هشام المجرور وحده. انظر أوضح المسالك ١٣٨/٢. ويشترط في حرف الجر أن لا يلتزم طريقة واحدة في الاستعمال كحروف القسم وربّ.

(٥) مقتضى هذه المسألة أن القابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص. والاختصاص=

فإنْ اجتمع الجار والمجرور والظرفان والمصدر جاز لك أن تقيم أيها شئت[1]. فما أقمته منها لم يجزْ تقديمه على الفعل، وما لم تقمه جاز تقديمه.

وما عدا هذه فلا يجوز أن تُقام مقامَ الفاعل كالحال والتمييز[2] والتعجب واسم كان والمفعول من أجله والمفعول معه. هذه كلها وما شاكلها لا يجوز أن تقام مقام الفاعل عند حذفه.

فصل: وأمّا كيف يُصاغ الفعلُ الذي لم يسمَّ فاعله؟ فلا يخلو إمّا أن يكون ماضياً أو مستقبلاً. فإنْ كان ماضياً ضممتَ أوّله وكسرت ما قبل آخره سواء كان ثلاثياً أو غير ثلاثي نحو: ضُرِب زيد، ودُحرِجَ الحجر[3]. فإنْ كان معتل العين كسرتَ أوّله وجعلت حرفَ العلّة ياءً سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء نحو: قِيل وبِيع وسِير.

فصل: فـ«قيل» وما شاكله من ذوات الواو أصله قُوِلَ، بكسر الواو وضم القاف، فحذفت ضمة القاف ونقلتَ إليها كسرةَ الواو فبقيت الواو ساكنةً وقد انكسرَ ما قبلها فقُلِبَتْ ياءً فقلتَ: قِيلَ؛ لأنّ كل واو سكنتْ وانكسر ما قبلها يجبُ أن تُقلب ياء[4]. وعلى هذا قياسُ كل فعل معتل العين بالواو إذا صيغ لما لم يسمَّ فاعله.

= يكون بالوصف أو الإضافة أو العدد. والظرف المتصرف هو الذي لا يلازم النصب على الظرفية، بل يتنقل بين حالات الإعراب المختلفة كيوم وشهر وساعة. والمصدر المتصرف هو الذي لا يلازم النصب على المصدرية كضَرْب وأكْل.

(١) وهذا هو الراجح. وقال ابن عصفور: «إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره» المقرب ٨١/١. وقيل: المجرور أولى. ونقل عن أبي حيان أن إنابة ظرف المكان أولى. انظر الصبان ٦٨/٢.

(٢) ونقل عن الكسائي أنه أجاز إنابة التمييز. الصبّان ٧٠/٢.

(٣) وإن كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره نحو: انطُلِق. وإن كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه نحو: تُعلّم.

(٤) ومثال ذلك ميزان، أصلها مِوْزان.

و«بيع» أصله «بُيِعَ» بضم الباء وكسر الياء، فحذفْتُ حركةَ الياء ونقلْتَ إليها حركة الياء، لأنّ الحرفَ الصحيح أولى بالحركة من الحرف العليل، فبقيتْ ساكنةً على حالها فقلتَ: بِيع. وعلى هذا قياس كل فعل معتل العين بالياء إذا صيغ لما لم يسمَّ فاعله[1].

وإنْ كان الفعلُ الذي لم يسمَّ فاعله مستقبلاً ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً أو ثلاثياً أو غير ثلاثي نحو: ضُرب يُضرب، وقُرمِط[2] الكتابُ يُقرمَط، ورُمي يُرمى، ودُعي يُدعَى، وما شاكل ذلك.

ولا يجوز أن يُصاغ لما لم يسمَّ فاعله أفعالُ الطباع نحو: ظَرُف وشرُف، وما شاكل ذلك[3]، ولا «كان» وأخواتها وما حُمل عليها[4]، ولا الأفعال التي لا تتصرّف، ولا الأفعال التي يُنصب معها الاسم على التمييز نحو: طبتُ به نفساً، وضقتُ به ذرعاً، وتصبّب بدنُه عرقاً، وما شاكل ذلك، ولا الأفعال اللازمة التي لا مفعولَ لها، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله.

---

(١) هذا الذي ذكره المؤلف بالنسبة للفعل الأجوف، وهو كسر حرف الأول، أفصح اللغات. وهناك لغة أخرى وهي إشمام الكسر شيئاً من الضم. وهي لغة فصيحة أيضاً. وقد قرىء بهاتين اللغتين في قوله تعالى: ﴿وغيض الماء﴾ - هود: ٤٤. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/٢. وهناك لغة ثالثة وهي إخلاص ضم أوله فتقلب الألف واواً، فتقول: قُول، وبُوع، وهي قليلة وتعزى لفقعس ودبير، وهما من فصحاء بني أسد.

(٢) قُرمط الكتاب: تدانت حروفه.

(٣) لأنها أفعال غير متعدية لا بنفسها ولا بغيرها.

(٤) قال ابن عصفور: «والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور، فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر، إذ لا يتصوّر بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف» المقرب ٧٩/١.

عقد باب المبتدأ والخبر

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما المبتدأ؟ وما شرائطُه؟ وما الخبرُ؟ وما شرائطه؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا ما المبتدأ؟ فهو كل اسم[1] ابتدأتْ به متعرّياً من العوامل اللفظية[2] وأخبرْتَ عنه بخبر تصحُّ به الفائدة[3].

وأمّا ما شرائطه؟ فله ثلاثُ شرائط: إحداها[4]: أن يكون مرفوعاً لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيات. والثانيةُ: أنْ يكونَ معرفةً أو مقارباً للمعرفة من النكرات. والثالثةُ: أن يكونَ مخبراً عنه على ما تقدم.

(١) أو كان بمنزلة الاسم نحو قوله تعالى: ﴿**وأنْ تصوموا خير لكم**﴾ ـ البقرة: ١٨٤.

(٢) أو ما كان بمنزلة ما تعرّى من العوامل اللفظية، وهو ما جرّ بحرف جرّ زائد نحو قوله تعالى: ﴿**هل من خالقٍ غير الله**﴾ ـ فاطر: ٣.

(٣) هذا وقد يكون المبتدأ وصفاً رافعاً لاسم يسدّ مسدّ الخبر في حصول الفائدة. فيكون المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر. وهذا الوصف قد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة. ولا بدّ من اعتماد هذا الوصف على نفي أو استفهام كقول الشاعر:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نووا ظعناً ... إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وكقول الآخر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، ووافقهم ابن مالك حيث يقول:

وقسْ، وكاستفهامٍ النفي، وقد ... يجوز نحو: «فائز أولو الرّشد»

إلا أنه يفهم من عبارته في التسهيل أن ذلك قبيح وأن المستحسن أن يسبق بنفي أو استفهام. انظر المساعد ١/٢٠٧.

(٤) في المخطوطة: أحدها.

وأمّا الخبرُ فهو كلُّ ما صحّت به فائدةُ المبتدأ من اسم مفرد وحرف[1] وظرف وفعل وجملة[2].

وأمّا ما شرائطُ الخبر؟ فله ثلاثُ شرائط: إحداها[3]: أن يكون مرفوعاً[4] لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيات كما تقدّم في المبتدأ. والثانية أن يكون نكرةً أو مقارباً للنكرة. والثالثةُ أن يكونَ حديثاً عن غيره تحصلُ به الفائدة.

فصل: وأمّا أحكامُ المبتدأ والخبر فهي في أربع مسائل: الأولى: في معرفة تقديمها وتأخيرها. والثانية: في معرفة ما يجوز أن يكونَ خبراً للمبتدأ. والثالثةُ: في معرفة ما يقرّبُ به النكرة من المعرفة إذا ابتدئ بها. والرابعة: في معرفة ما يجوز حذفُه من المبتدأ والخبر.

فصل: أمّا في تقديمها وتأخيرها، فالمبتدأُ ينقسم في التقديم والتأخير ثلاثةَ أقسام: مبتدأ يجب تقديمُه ولا يجوزُ تأخيره، وهو الاستفهام والشرط[5] نحو قولك: مَنْ عندك؟ وما في بيتك؟ ومَنْ يقمْ أقمْ، وما تفعلْ أفعلْ[6]. ومبتدأ يجب تأخيره ولا يجوزُ تقديمه، وهو المبتدأ إذا كان خبره اسم فاعل نحو قولك: القائم زيد، والخارج عبدالله. وإنما وجب تأخير المبتدأ هاهنا لأنه لو تقدم لأشبه الخبر النعت في قولك: زيد القائم، وعبدالله الخارج[7]. ومبتدأ يجوز

(١) أيْ: الجار والمجرور.

(٢) أيْ: الجملة الفعلية والاسمية.

(٣) في المخطوطة: أحدها.

(٤) هذا إذا كان مفرداً، وأما إذا كان جملة فيكون في محل رفع.

(٥) لأنّ لهما صدر الكلام.

(٦) وأيضاً المبتدأ المقترن خبره بإلاّ نحو قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسولٌ﴾ آل عمران: ١٤٤. وكذلك المبتدأ الذي يخشى التباسه بالفاعل نحو قولك: زيد قام.

(٧) وكذلك إذا كان الخبر لازم الصدرية نحو قولك: أين زيدٌ؟ أو عاد ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر كقوله تعالى: ﴿أم على قلوب أقفالها﴾ ـ محمد: ٢٤. أو اقترن بإلا نحو قولك: ما لنا إلا اتباعُ الحق. فكل هذه الحالات يكون فيها المبتدأ واجب التأخير.

تقديمُه وتأخيره، وهو المبتدأ إذا كان خبرُه مفرداً نكرةً أو حرفاً أو ظرفاً أو جملة ابتدائية نحو قولك: زيد قائم، وقائم زيد، وزيد في الدار، وفي الدار زيد، وزيد أمامك، وأمامك زيد، وزيدٌ أبوه منطلق، وأبوه منطلق زيد، وما شاكل ذلك.

والخبرُ ينقسمُ أيضاً على ثلاثة أقسام: خبر يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره وهو الاستفهام نحو قولك: أين بيتُك؟ وكيف حالُك؟ وما شاكل ذلك. وخبر يجب تأخيرُه ولا يجوز تقديمُه وهو الفعل[١]، نحو قولك: زيد قام. وإنما وجب تأخير الخبر لأنه لو تقدّم لعادَ الاسمُ فاعلاً ولم يكن مبتدأ في قولك: قام زيد. وخبرٌ يجوز تقديمُه وتأخيره وهو المفردُ النكرةُ والحرفُ والظرفُ والجملة الابتدائية كما تقدم في المسألة الأولى، فاستخرج القياس منها.

فصل: وأمّا في معرفة ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، فيجوزُ أن يكون خبراً للمبتدأ الخمسةُ التي تقدم ذكرُها وهي: الاسمُ المفرد والحروفُ، حروف الجر خاصة وحروف النفي إذا قُدّرت بغير، والظروف، والجمل الابتدائية والفعلية. إلا أن ظروف الزمان لا تكون خبراً إلا عن الأحداث لا غير، نحو قولك: القتال يوم الجمعة، والخروج يوم السبت، ولا يجوز أن تكون خبراً عن الأشخاص[٢]، فأمّا قولهم: الليلة الهلالُ، على أنّ الهلال مبتدأ والليلة في موضع رفع خبر عنه، فذلك لا يجوز لأنّ الليلةَ ظرفُ زمان والهلال شخصٌ، وهو لا يخبر عن الأشخاص بظروف الزمان كما تقدم، وإنما الهلالُ مرفوعٌ على حذف المضاف، ذلك المضافُ حدثٌ وهو مبتدأ، والليلة في موضع الرفع خبر عنه، تقديره: حدوثُ الهلال كائنٌ الليلة.

وأمّا ظروف المكان فيجوز أن تكون خبراً عن الأشخاص والأحداث لتمكّنها، تقول: زيدٌ أمامك، والقتالُ خلفك. وكذلك لا يجوز أن يُخبر عن

---

(١) أيْ: الجملة الفعلية.

(٢) إلا أن تحصل فائدة، فإنه يجوز، وذلك كأنْ يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: نحن في شهر كذا.

الشخص بالحدث ولا عن الحدث بالشخص. فأمّا قولُ الله تعالى: ﴿ولكنّ البرَّ مَنْ آمَن بالله﴾[1] فأخبر بـ«مَنْ» وهي عبارةٌ عن الشخص عن البرّ وهو حدث، ففيه تقديرٌ، وهو أنّ «مَنْ» على حذف المضاف، ذلك المضاف حدثٌ [وهو] خبرٌ عن البرّ تقديره: ولكن البرَّ برُّ من آمَن بالله[2]. وقوله تعالى: ﴿إنّه عملٌ غيرُ صالح﴾[3] فعملٌ، حذف المضاف، ذلك المضاف شخصٌ، وهو خبرُ عن الهاء لأنّها عبارةٌ عن الشخص، تقديره: إنه ذو عمل[4].

فصل: وأمّا في معرفة ما تقربُ به النكرةُ من المعرفة إذا ابتدئ بها، فلا يُبتدأ بالنكرة حتى تقربَ بستة أشياء: بوصف نحو قولك: رجلٌ كريمٌ خيرٌ من رجل بخيل؛ قال الله تعالى: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك﴾[5]. أو بعطف نحو قولك: رجلٌ ورجلٌ قائمان[6]. أو بنفي[7] نحو قولك: ما أحدٌ في الدار. أو باستفهام نحو قولك: هل أحدٌ عندك؟ أو بتقدّم الخبر[8] نحو قولك: عليك ثوبٌ، وتحتَك كرسيٌ. أو بأنْ يكون المبتدأ دعاءً للإنسان أو عليه[9] نحو

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) قال الزمخشري: «على تأويل حذف المضاف، أيْ: برّ مَنْ آمن، أو يتأول البرّ بمعنى ذي البرّ». الكشاف ٢١٨/١.

(٣) هود: ٤٦.

(٤) وقيل: إن الضمير في (إنّه) لنداء نوح، أيْ: إنّ نداءك هذا عمل غير صالح. انظر الكشاف ٣٩٩/٢. والوجه الذي ذكره المؤلف أقوى. والله أعلم.

(٥) البقرة: ٢٢١. وعند ابن الحاجب ليست الصفة في هذه الآية هي المصححة للابتداء بالنكرة، وإنما صحّ الابتداء بالنكرة في مثل هذه الآية لما حصل من معنى العموم المفضي بها إلى معنى التعريف. انظر أمالي ابن الحاجب ٣٦٨، والإيضاح ١٨٤/١.

(٦) يفهم من كلام ابن مالك في التسهيل أنه لا بد أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، وهذا هو الصواب، لأن حرف العطف مشرك فهو يصيّر المتعاطفين كالشيء الواحد. فيكون المثال الذي أتى به المؤلف غير صحيح. انظر المساعد ٢١٨/١، والصبان ٢٠٥/١.

(٧) أو ما يشبه النفي وهو التالي لـ «لولا».

(٨) بشرط أن يكون مختصاً، ظرفاً أو مجروراً، كالمثالين اللذين مثّل بهما المؤلف.

(٩) ويلحق به ما يراد به التعجب نحو قولك: عجبٌ لزيد.

قوله تعالى: ﴿سلام على نوح في العالمين﴾[1] و﴿ويل للمطففين﴾[2]. أو يكون المبتدأ جواباً مفيداً لسائل نحو أن يقول القائل: مَنْ عندك؟ فتقولُ: رجل، فـ «رجلٌ» مبتدأ وخبره محذوف، كأنك تريد: رجلٌ عندي. لا يجوز أن يُبتدأ بشيء من النكرات حتى تقرب بأحد هذه الستة[3].

فصل: وأمّا في معرفة ما يجوز حذفُه من المبتدأ والخبر، فيجوز حذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه نحو قولك: باب الكلام، والتقديرُ: هذا باب الكلام، وكذلك قولُه تعالى: ﴿آلر كتابٌ أُحكمت آياتُه﴾[4]، والتقدير: هذا كتاب. وكذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تعلموا آباءَهم فإخوانُكم﴾[5] ، والتقدير: فهُم إخوانُكم، وذلك في القرآن كثير[6] .

ويجوز حذفُ الخبر لدلالة المبتدأ عليه نحو قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروف﴾[7]، تقديره: طاعةٌ أمثلُ ما يقولون[8]. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فمَن

---

(١) الصافات: ٧٩.

(٢) المطففين: ١.

(٣) وهناك حالات أخرى لم يذكرها المؤلف يجوز فيها الابتداء بالنكرة، منها: النكرة الواقعة بعد إذا الفجائية نحو قولك: خرجت فإذا رجل بالباب. ومنها: النكرة الواقعة في أول الجملة الحالية كقول الشاعر:

سرينـا ونجـم قـد أضـاء فمـذ بـدا　　　محيّـاك أخـفـى ضـوؤه كـل شـارق

ومنها: أن تقع بعد لام الابتداء نحو قولك: لرجل قائم. انظر الصبّان ٢٠٦/١.

(٤) هود: ١.

(٥) الأحزاب: ٥.

(٦) ذكر المؤلف حذفبر المبتدأ جوازاً، ولم يذكر حذفه وجوباً. فمن الحالات التي يحذف فيها وجوباً: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع نحو قولك: الحمد لله الحميدُ. أو بمصدر جيء به بدلاً من الفعل نحو قولك: سمعٌ وطاعة.

(٧) محمد: ٢١.

(٨) ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أيْ: أمرنا طاعة وقول معروف. هذا الجواب والجواب الذي ذكره المؤلف أجاب بهما سيبويه عن هذه الآية. وقال غيره: التقدير: منّا طاعة. انظر الكتاب ١٤١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٤.

لم يجدْ فصيامُ ثلاثةِ أيام﴾[1]، تقديره: فعليه صيامُ ثلاثة أيام، الخبر في موضع الجار والمجرور وهو: عليه. ومثلُ هذا في القرآن كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿ففديَةٌ من صيام﴾[2]، ﴿فنصفُ ما فرضتم﴾[3]، وما شاكل ذلك، والتقدير: فعليه فديةٌ.

ويجوز حذف الخبر بعد «لولا» في مثل قولهم: لولا علي لهلك عمر، والتقدير: لولا عليٌ موجود لهلك عمرُ[4].

ويجوز حذف بعض الخبر والضمير العائد نحو قولك: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه، فحذف منه، وهو من تمام الخبر[5].

ويجوز أن يسدّ الحالُ مسدّ الخبر لما فيه من الفائدة بشرط أن يكون المبتدأ مصدراً نحو قولك: ضربي زيداً مبطوحاً، وأكلي السويق ملتوتاً[6].

ويجوز أن تكون «أنْ» المصدرية مبتدأ[7]، ثم تحذف وينزل الفعل المستقبل الذي هو صلتها منزلتها نحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾[8] . المبتدأ «أنْ» وهي محذوفة، وتقديره: ومن آياته أن يريكم.

---

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) حذف الخبر بعد «لولا» واجب، وليس جائزاً كما ذكر المؤلف. لأن جواب «لولا» سدّ مسدّه. ومذهب الجمهور أن الخبر يجب حذفه بعد «لولا» سواء كان كوناً عامّاً أو خاصاً. انظر أوضح المسالك ٢٢٠/١.

(٥) لم يذكر المؤلف حذف الخبر وجوباً. فمن الحالات التي يجب حذفه فيها: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم نحو قولك: لعمرُك لأفعلنّ. وأن يكون المبتدأ معطوفاً على اسم بواو هي نصّ في المعية نحو قولك: كل رجل وضيعته.

(٦) أو أن يكون مضافاً للمصدر المذكور نحو قولك: أكثر أكلي السويق ملتوتاً.

(٧) أيْ: المصدر المؤول من «أنْ» المصدرية والفعل يكون في محل رفع مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خير لكم﴾ البقرة: ١٨٤، والتقدير: صيامكم خير لكم.

(٨) الروم: ٢٤.

وكذلك قولهم: «تسمعُ بالرجـل خيرٌ من أن تـراه»[1]، وتقديـره: أنْ تسمعَ بالرجل خيرٌ من أن تراه.

ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ منزّلاً منزلة المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتُهم﴾[2]، أي: بمنزلة الأمهات، وقولُهم: الشافعيُّ أبـو حنيفة فقهـاً، أيْ: بمنزلته في الفقه. فافهم ذلك تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) وفي مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه. يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويقال: إنّ أول مَنْ قاله المنذر بن ماء السماء. ويُروى برفع «تسمع» ونصبه. فالرفع على حذف أنْ وعملها، والنصب على حذفها مع بقاء عملها.

(٢) الأحزاب: ٦.

عقد باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الأفعال التي ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار؟ وما معانيها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمّا كم هي؟ فثلاثة عشرَ فعلاً وهي: كان، وهي أُمّ الباب وأصله؛ لأن كلَّ شيء داخلٌ تحت الكون[1]، ولا أختَ لها. وأصبح وأمسى، وهما أختان للزومهما طرفي النهار. وظلَّ وأضحى، وهما أختان للزومهما وسط النهار. وصارَ وبات، وهما أختان لاعتلال أعينهما. و«ليس» مفردة لأنّها موضوعةٌ للنفي. وما زال وما دامَ وما بَرِح وما انفك وما فتئَ أخواتٌ للزوم «ما» أوّلهن. فهذه الأفعال كلّها وما اشتقّ منها من ماضٍ ومستقبل وأمر ونهي ترفع الأسماء وتنصبُ الأخبار لفظاً وتقديراً، إلا «ليس» و«ما دام» فإنهما لا يعملان إلا بهذه الصيغة[2].

فصل: وأمّا ما معانيها؟ فمعنى كانَ وأصبحَ وأمسى وظلَّ وباتَ وأضحى: تعيينُ زمان الخبر. ومعنى «صار»: انقلابُ الخبر من حال إلى حال.

---

(١) وأيضاً لأنها تختص بأمور لا تكون لأخواتها.

(٢) بالنسبة لـ «ليس» فإنها لا تتصرف باتفاق. أمّا «ما دام» فإنها لا تتصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين. وأمّا «زال وبرح وانفك وفتئ» فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر. والبقية تتصرف تصرّفاً تامّاً.

ومعنى «ليس»: نفيُ الخبر. ومعنى ما زال وما دام وما برح وما انفكّ وما فتئ: دوامُ الخبر.

فصل: وأمّا ما أحكامُ هذه الأفعال؟ فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر لفظاً وتقديراً إذا كانت ناقصةً عن رتبة الأفعال ودخلت على المبتدأ والخبر. ونقصانها عن رتبة الأفعال بثلاثة أوجه: أحدها: أنّ الأفعال تدلُّ على الأحداث وهي جميعُها لا تدلُّ على حدث. والثاني: أنّ مرفوعَ الأفعال غيرُ منصوبها في مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، و«كان» وأخواتها مرفوعُها هو منصوبها في المعنى في قولك: كان زيدٌ قائماً. والثالث: أنّ الأفعال لا بدَّ لها من فاعل، إمّا مظهراً وإمّا مضمراً، و«كان» وهي أمُّ الباب قد تقعُ زائدةً لا اسمَ لها ولا خبر، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**كيف نكلِّمُ مَنْ كان في المَهْد صبيّاً**﴾[1]، فـ «صبيّاً» منصوبٌ على الحال، و«كان» زائدةٌ. وكذلك قول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بَكْرٍ تَسامى ... على كانَ المسوَّمةِ العرابِ[2]

فإنْ كانت هذه الأفعال تامّةً رجعت إلى بابها فكانت فعلاً حقيقيّاً يدلُّ على الحدث وزمان الحدث، وكان المرفوعُ بعدها فاعلاً لها وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ**﴾[3]، ﴿**إلا أنْ تكونَ تجارةٌ**﴾[4]، وكذلك قول الشاعر:

---

(١) مريم: ٢٩.

(٢) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في سر الصناعة ٢٩٨/١، وأسرار العربية ١٣٦، وضرائر الشعر ٧٨، وابن يعيش ٩٨/٧، واللمع ٨٩، والإفصاح ٣٥٤، والخزانة ٢٠٧/٩، وكشف المشكل ٣٢٧/١، واللسان (كون). سراة: جمع سري وهو الشريف. المسوّمة: هي الخيل التي وضعت عليها علامة. والعراب: الخيل العربية. والشاهد: زيادة كان، وقد زيدت بين الجار والمجرور، وهذا شاذ.

(٣) البقرة: ٢٨٠.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

إذا كانَ الشتاءُ فأدفئوني فإنّ الشيخَ يهدِمُه الشتاءُ[1]

وكذلك قولُ الآخر:

بني أسَدٍ هل تعلمون بلاءَنا إذا كان يومٌ ذو كواكب أشْنَعا[2]

هي في جميع هذه المواضع تامّة تقدّر بـ «حدث» أو حصل أو وقع». و«أشنع» في قوله: إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا، منصوب على الحال، ويوم: فاعل لـ «كان».

فصل: وأمّا الجائز، فيجوز في خبر كان ما جاز في خبر المبتدأ إلا الفعل الماضي فلا يجوزُ أن يكونَ خبراً لـ: ما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام، ولا لصار ولا لليس. لو قلت: ما زال زيد عَلِمَ، أو صارَ زيد عَلم، أو ليس زيدٌ عَلِمَ، لم يجزْ.

ويجوز أن يتقدَّمَ خبر كان وأصبح وأمسى وظل وبات وأضحى وصار على أسمائها وعليها. تقول: كان قائماً زيد، وقائماً كان زيد، وكذلك سائرها.

ويجوز أن يتقدم خبر ما زال وما دام[3] وما برح وما انفك وما فتئ وليس على أسمائها. تقول: [ما زال] عالماً زيد، وليس ذاهباً عمرو. **فأمّا عليها** فلا يجوز، لو قلت: عالماً ليس زيد، لم يجزْ، وكريماً ما دام عمرو، لم يجز أيضاً.

ويجوز أن يُضمرَ في «كان» ضميرُ الشأن والقصة، ويكون اسمُها بشرط

(١) هذا البيت للربيع بن ضَبُع الفزاري. وهو في أسرار العربية ١٣٥، والجمل ٤٩، والاقتضاب ٣٦٩، واللمع ٨٨، والملخص ٢٢٢/١، وكشف المشكل ٣٣٥/١، والحلل ٥٧، وأمالي المرتضى ٢٥٥/١، والشاهد: مجيء «كان» تامة، ومعناها: حضر أو قدم.

(٢) هذا البيت لعمرو بن شأس الأسدي، انظر شعره ص ٣٦. وهو في الكتاب ٤٧/١ وقد رواه سيبويه برفع «يوما». قال: «أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم. وسمعت بعض العرب يقول أشنعا، ويرفع ما قبله كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا». والبيت في الخزانة ٥٢١/٨. ومعنى قوله: يوماً ذا كواكب: أيْ: يوم شديد كأنه أظلم بما فيه من الشدائد حتى رئيت كواكب السماء.

(٣) منع ابن معطي توسط خبر ما دام، ولم يقل به غيره. انظر الصبان ٢٣٢/١.

أن يكونَ بعدها جملةٌ من مبتدأ وخبر، ومن فعل وفاعل، وتكون الجملة في موضع نصب خبرها، وذلك في مثل قولك: كان زيدٌ قائم، والتقدير: كان الأمرُ والشأنُ زيدٌ قائمٌ. قال الشاعر:

إذا مِتُّ كـان النـاسُ نِصْفـان شـامتٌ ... عـليّ ومثنٍ بـالـذي كنتُ أصنـعُ[1]

تقديره: كان الأمرُ والشأن، فاسمُ «كان» ضمير الشأن والقصة المضمر المحذوف، والناس: مبتدأ، ونصفان: خبره، وشامت: بدل من «نصفان»، والمبتدأ والخبر في موضع النصب خبرُ كان.

فصل: وأمّا الممتنع، فيمتنعُ أن يُستثنى خبر ما لزم أوّله «ما»[2]، لو قلت: ما زال زيد إلا عالماً، لم يجزْ؛ لأنك إذا قلت: ما زالَ زيدٌ، أوجبت أنه لم يزلْ إلى هذا الوقت، فإذا قلت: إلا عالماً، فكأنك نفيت عنه، فكنت نافياً موجباً في ساعة واحدة، وذلك محال.

فإنْ كانت هذه الأفعال تامّة حقيقيّة جازَ أنْ تُستثنى أخبارُها، ويعودُ الخبرُ حالاً، وذلك في مثل قول الشاعر:

حَـراجيـجُ مـا تنفـك إلا مُنـاخـةً ... عـلى الخسفِ أو نَرْمي بها بلداً قَفْرا[3]

---

(١) قائل هذا البيت العجير السلولي، وهو من شعراء الدولة الأموية. ويروى «نصفين» بدلاً من «نصفان»، كما يروى أيضاً «صنفان» بدلاً من «نصفان». وقد رواه الفراء في معاني القرآن ١٩٢/١: بالذي كنت أفعل. والبيت في الكتاب ٧١/١، والجمل ٥٠، واللمع ٨٩ وابن يعيش ٧٧/١، والنوادر ١٥٦، وكشف المشكل ٣٢٤/١، والإفصاح ٢٨١، والحلل ٦٤، والأمالي الشجرية ٣٣٩/٢. وقد بيّن المؤلف الشاهد. ومن نصب «نصفان» جعل الناس اسم كان و«نصفين» خبرها، ولا شاهد حينئذٍ.

(٢) وهي: ما زال وما برح وما انفك وما فتئ . فهذه معناها الإيجاب من حيث المعنى، فلا تتصل أداة الاستثناء بخبرها لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، وخبر المبتدأ ليس بفضلة. انظر الرضي على الكافية ٢٩٥/٢.

(٣) هذا البيت لذي الرمة، انظر ديوانه ص ٢٤٠. وهو في الكتاب ٤٨/٣ وضرائر الشعر ٧٥، والمحتسب ٣٢٩/١، وابن الشجري ١٢٤/٢، والإنصاف ١٥٦/١، والموشح ٢٨٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، والمغني ١٠٢، والإفصاح ٢١٩، والرضي ٢٩٦/٢، والخزانة ٢٤٧/٩، ٢٤٨. وحراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة الطويلة الضامرة، والخسف: الجوع. وقد غلّط بعضهم ذا الرمة في قوله: ما تنفك إلا مناخة، لأن «إلا» تجعل الخبر موجباً. وقد رُدّ على ذلك بأن «تنفك» تامة لا خبر لها كما ذكر المؤلف.

ما تنفك: هاهنا تامة حقيقيّة بمعنى: ما توجد[١]، ومناخة: على الحال، كأنه قال ما توجد إلا على هذه الحال.

ويمتنع أن يليَ «كان» ما انتصب بغيرها[٢]. لو قلت: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لم يجزْ، أو طعامَك كان آكلاً زيدٌ. والمعنى: أنه لا يلي «كان» إلا اسمُها وخبرُها فقط.

فصل: وقد حُمل على «كان» وأخواتها ستةُ أفعال تُسمّى أفعالَ المقاربة[٣] وهي: عسى[٤] وكادَ وكَرَب[٥] وطفِقَ وجَعَلَ وأخَذَ[٦]. هذه كلها معناها المقاربة إلا «عسى» فمعناها الترجي. وهي كلّها ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار بثلاث شرائط، الشريطة الأولى منها: أن تكون ماضية أو بمعنى الحال لا غير، نحو: كاد زيدٌ يقومُ أمس، ويكاد يقومُ الآن. فإنْ كانت مستقبلة صريحة أو أمراً أو نهياً لم تعمل شيئاً قط. فأمّا «عسى» فهي تعمل على لفظها لا غير، لأنها لا تتصرف.

والشريطة الثانية: أنْ تكون أخبارُ هذه الأفعال كلها أفعالاً مستقبلة فقط. تقول: عسى زيدٌ أن يقوم، وكاد زيدٌ يقوم، وطفق زيدٌ يدرس، وأخذ زيدٌ

---

(١) وقيل: هي ناقصة، خبرها: على الخسف، أيْ: معه، ومناخة حال. وفيه ضعف من جهة أن العامل قبل إلا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه. انظر الرضي ٢/٢٩٦.

(٢) ويجوز إنْ كان ظرفاً أو مجروراً، وهذا مذهب جمهور البصريين، فإنْ لم يكن أحدهما فلا يجوز. أمّا الكوفيون فيجيزون ذلك مطلقاً. وفصّل ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه إنْ تقدّم الخبر معه نحو قولك: كان طعامك آكلاً زيدٌ، ومنعوه إنْ تقدّم وحده نحو قولك: كان طعامك زيدٌ آكلاً. انظر المقرب ١/٩٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٨.

(٣) أطلاق أفعال المقاربة عليها على سبيل التغليب لأن بعضها يدل على قرب الخبر وبعضها يدل على رجائه وبعضها يدل على الشروع فيه، فهي أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

(٤) وكذلك حرى واخلولق. وربما لم يذكرهما المؤلف لأن الأول لم يذكره من النحاة إلا ابن مالك، ولأن الثاني قليل الاستعمال.

(٥) وأوشك أيضاً.

(٦) ومنها: أنشأ وعَلِقَ وهبّ وهلهل.

يحدثنا، وجعلَ يحدّث، وكَرَب يقومُ. فالأفعال المستقبلة في موضع النصب أخباراً لها. فأمّا «عسى» فلا بُدَّ من «أنْ» المصدريّة في خبرها[1]، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ[2]

ولا يجوز أن تدخلَ «أنْ» على شيء من أخبار سائرها إلا في «كاد» لضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

قدْ كادَ من طول البلى أنْ يَمْصَحَا[3]

والشريطة الثالثة: أن تكون هذه الأفعال بمعنى المقاربة، وإلا لم تعملْ هذا العمل بل ترجع إلى بابها، ترفعُ الفاعلَ وتنصبُ المفعول إلا «عسى» فلا تنتقلُ عن هذه الحال[4].

ويجوزُ أن يليَ هذه ضميرُ الشأن والقصة، ويكون حكمُه معها كحكمه مع «كان» وأخواتها.

---

(١) ليس كما ذكر المؤلف بل الغالب اقتران خبرها بأنْ. قال الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله، إنه ... له كل يوم في خليقته أمر

ومثل «عسى» أوشك. أمّا الواجب اقتران خبرها فهي حرى واخلولق.

(٢) هذا البيت لهُدْبة بن خشرم العذري، قاله وهو مسجون في المدينة من أجل قتيل قتله. وهو في الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب ٧٠/٣، والجمل ٢٠٠، وضرائر الشعر ١٥٣، واللمع ٢٠٤، والكامل ١٦٣/١، وشواهد الإيضاح ٩٧، وابن يعيش ١١٧/٧، والمقرب ٩٨/١، والمغني ٢٠٣، وكشف المشكل ٣٣٧/١، والحلل ٢٧١. والشاهد تجرد خبر «عسى» من «أنْ»، وهذا قليل، وليس للضرورة الشعرية كما ذكر المؤلف.

(٣) هذا الرجز لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٧٢. وهو في الكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ٧٥/٣، وضرائر الشعر ٦١، وأدب الكاتب ٤١٩، وابن يعيش ١٢١/٧، والإنصاف ٥٦٦/٢، والمقرب ٩٨/١، والاقتضاب ٣٩٦، والحلل ٢٧٤، وشواهد الإيضاح ٩٩، والملخص ٤٤٢/١، وكشف المشكل ٢٠٢/٢، والخزانة ٣٤٧/٩، ٣٤٨، واللسان (مصح). وهذا الرجز في وصف منزل بلي حتى كاد لا يتبيّن له أثر. والشاهد اقتران خبر «كاد» بأنْ، وهذا قليل، وليس ضرورة كما ذكر المؤلف. ومثل «كاد» كرب.

(٤) وهناك شريطة رابعة لم يذكرها المؤلف وهي أن الفاعل في أخبارها يكون ضميراً يعود على الاسم، ولا يجوز أن يكون اسماً ظاهراً.

عقد باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: كم الحروف التي تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبار؟ ولِمَ عملتْ عملَ الأفعال وهي حروفٌ؟ وما معانيها؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا كم هي؟ فهي ستـةٌ، وهي: إنّ وأنّ وليتَ ولعلَّ ولكنّ وكأنّ. وقد تُحمل عليها «لا»[1]، وسنفرد لها باباً وحدها.

فصل: وأمّا لِمَ عملتْ عملَ الأفعال وهي حروفٌ؟ فلأنّ بينها وبين الأفعال مشابهةً من ثلاثة أوجه: أحدها: أنها ثلاثيّةٌ ورباعيّةٌ كالأفعال الماضية. والثانية: أنها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية. والثالثة: أنها يتّصلُ بها الضميرُ المنصوبُ ونونُ الوقاية كالأفعال إلا «لعلّ» فلا تتصل بها نون الوقاية.

فصل: وأمّا ما معانيها؟ فمعنى إنّ وأنّ: التأكيد، إلا «أنّ» المفتوحة اسمٌ تقدّرُ بالمصدر. ومعنى ليت: التمني[2]. ومعنى لعلّ: الترجي[3]. ومعنى كأنّ:

---

(١) أيْ: «لا» النافية للجنس.

(٢) وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر.

(٣) ونقل عن الأخفش أنها ترد للتعليل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لعلّه يتذكر﴾ ـ طه: ٤٤. وعن الكوفيين أنها تأتي للاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعلّه يزّكى﴾ ـ عبس: ٣. انظر المساعد ٣٠٦/١، والصبّان ٢٧١/١، والرضي ٣٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٢٩/١.

التشبيه[١]. ومعنى لكنّ: الاستدراك بعد الجحد[٢].

فصل: وأمّا ما أحكامُ هذه الحروف؟ فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ هذه الحروف تنصبُ الأسماء وترفعُ الأخبار لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيّات، إلا أن تتصل بها «ما» الكافة فتكفّها عن العمل، ويرفع ما بعدها على الابتداء والخبر، إلا ليتَ ولعلَّ وكأنَّ[٣]، فبعضهم يجيز إلغاءها وإعمالها إذا اتصلت بها «ما»، وذلك في مثل قول الشاعر:

قالت ألا ليتَما هذا الحمامَ لنا ... إلى حمامتنا أوْ نصفه فقدِ[٤]

يروى برفع الحمام ونصبه[٥]. فمن نصب أعمل ليت، وجعل «هذا» اسماً لها، والحمام نعت له[٦]، وهو في موضع النصب. ومَنْ رفع ألغاها لّما كفتها «ما» وجعل «هذا» في موضع الرفع مبتدأ، والحمام نعت له أيضاً. فإنْ كانت «ما» ناقصةً[٧] واتصلت بشيء من هذه الحروف كانت في موضع النصب اسماً لها وكتبتْ منفصلةً عنها نحو قوله تعالى: ﴿إنّ ما تُوعدونَ لواقع﴾[٨]، ﴿إنّ ما صَنَعُوا كيدُ ساحرٍ﴾[٩].

---

(١) وعلى رأي الكوفيين والزجاجي أنها تأتي للتحقيق. أنظر المساعد ٣٠٥/١.

(٢) ومعنى الاستدراك: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه.

(٣) مذهب سيبويه والجمهور أنّ هذه الحروف إذا اتّصلت بها «ما» الزائدة يجب إهمالها ما عدا «ليت» لبقاء اختصاصها بالأسماء. وذهب الزجاج وابن السراج إلى جواز إعمالها قياساً، ووافقهم ابن مالك في ذلك، قال: «وعدم سماعه في كأنما ولعلّما ولكنّما، والقياس سائغ». انظر التسهيل ٦٥.

(٤) هذا البيت للنابغة الذبياني في زرقاء اليمامة. انظر ديوانه ٣٥. وهو في الكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأمالي الشجرية ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٧٩/٢، وابن يعيش ٥٨/٨، والمقرب ١١٠/١، والمغني ٨٩، والأصول ٢٣٣/١، ومجمع الأمثال ٢٢٢/١، وكشف المشكل ٥٤٢/١، وكتاب المعاني الكبير ٢٩٩/١، والخزانة ٢٥١/١٠، ٢٥٣.

(٥) ويروى أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعاً. الأصول ٢٣٣/١.

(٦) أو بدل.

(٧) أيْ: اسم موصول.

(٨) المرسلات: ٧.

(٩) طه: ٦٩. ويحتمل أن تكون «ما» في هذه الآية مصدرية، فعلى هذا الوجه يكون التقدير: إنّ صنعهم، ويكون التقدير على الوجه الآخر: إن الذي صنعوه.

والجائزُ يشتملُ على ثلاث مسائل، منها: أنه يجوز في خبرها وأخواتها ما جازَ في خبر المبتدأ من مفرد وحرف وظرف وجملة ابتدائية وفعلية. وإنما جازَ هذا فيها لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وكذلك «كان» وأخواتها، و«ما» و«لا» العاملتان. هذه كلها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فيجوز في أخبارها ما جازَ في خبر المبتدأ. ومنها: أنّه يجوز أن يتّصل بأنّ وأخواتها ضميرُ الشأن والقصة، ويكون حكمه معها مثل حكمه مع «كان» وأخواتها إلا أنّه يكون فيها بارزاً نحو قوله تعالى: ﴿إنه لا يفلحُ الظالمون﴾[1]، ولا يجوز إضمارُه فيها إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

إنّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباء[2]

والتقدير: إنه. ومنها: أنّه يجوز الإتباع بالتوابع الأربعة رفعاً ونصباً على اسم إنّ ولكنّ بالإجماع قبل الخبر وبعده[3]. فالنصب على اللفظ، والرفع على الموضع، لأنّ اسمها في الأصل مبتدأ، والمبتدأ مرفوع. فإنْ أتْبَعْتَ بالرفع قبلَ الخبر أفردْتَ الخبر فقلتَ: إنّ زيداً وعمروٌ قائم، ولا يجوز قائمان. قال الشاعر:

فمنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُه ... فإني وقيّارٌ بها لغريبُ[4]

---

(١) الأنعام: ٢١.

(٢) ينسب هذا البيت للأخطل وليس في ديوانه. وهو في المقرب ١٠٩/١، والأمالي الشجرية، ٢٩٥/١، والمغني ٥٦، وضرائر الشعر ١٧٨، والجمل ٢١٥، والحلل ٢٨٧، وابن يعيش ١١٥/٣، ورصف المباني ١١٩، وكشف المشكل ٣٦٢/١. وقوله: الجآذر، هي أولاد البقر، مفردها جؤذر.

(٣) بالنسبة لقول المؤلف: الإتباع بالتوابع الأربعة، المقصود فيها النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق، والذين أجازوا ذلك هم الجرمي والزجاج والفراء، وقاس الرضي البدل. أما عند غيرهم فالمقصود عطف النسق. وهذا هو الرأي الراجح. وقول المؤلف: رفعاً ونصباً، أما النصب فإنه يجوز قبل الخبر وبعده. وأمّا الرفع فلا يجوز إلا بعد الخبر، ولا يخالف في ذلك إلا الكسائي. قال ابن مالك: «يجوز رفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء». انظر التسهيل ٦٦، والصبّان ٢٨٤/١، والرضي ٣٥٥/٢.

(٤) هذا البيت لضابىء بن الحارث البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقيّار: اسم جمله أو فرسه. والبيت في الكتاب ٧٥/١، والكامل ٢٦٤/١، وسر الصناعة ٣٧٢/١، والأصمعيات ١٨٤، وابن يعيش ٦٨/٨، والقرطبي ٣٧٤/١، والأصول ٢٥٧/١، والمغني ٦١٨، وكشف المشكل ٣٥٤/١، والإنصاف ٩٤/١، والشعر والشعراء ٣٥١. والشاهد عطف «قيّار»=

ولم يقلْ : لغريبان. وإنما امتنع ذلك لأنّ أحد الاسمين منصوب بإنّ، والثاني مرفوعٌ على معنى الابتداء، والخبر الواحد لا يعمل فيه عاملان، وهما: إنّ والمبتدأ. فأمّا «أنّ» المفتوحة و«ليت» و«كأنّ» فلا يجوز الاتباع معها قبل الخبر إلا بالنصب على اللفظ فقط؛ لأن هذه الأربع قد غيّرت معنى الابتداء فبطل الاتباع على مواضع أسمائها بالرفع[1]. فإن عطفت بعد الخبر بالرفع كان جائزاً على المضمر في الخبر. فإذا قلت: ليت زيداً قائم وعمرو، فتقديره: قائم هو وعمرو، وكذلك سائر الأربع[2]. ومنها: أنه يجوز أن تدخلَ لامُ التأكيد على خبر «إنّ» وحدها، وفيما كان من جملة الخبر بشرط أن يكونَ الخبرُ متأخراً بعد الاسم نحو قولك: إنّ زيداً لقائم[3]. ويجوز دخولها[4] على الخبر وعلى ما كان من جملته جميعاً نحو قولك: إنّ زيداً لقائمٌ لفي الدار، سواء تقدمت الفضلةُ أو تأخرت بعد الخبر[5]. ويجوز دخولُ اللام على اسم «إنّ» أيضاً إنْ تأخر بعد الخبر[6] وكان الخبر حرفاً أو ظرفاً نحو قولك: إنّ في الدار لزيداً، وإنّ أمامَكَ

= بالرفع على اسم إنّ قبل مجيء الخبر، وهذا جائز على رأي الكسائي. والمانعون خرجوه على التقديم والتأخير، فيجب أن يكون «الغريب» خبر إنّ، وقيّار: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إنّ عليه.

(١) هناك من العلماء من جعل «أنّ» المفتوحة كإنّ المكسورة في جواز العطف على اسمها بالرفع بعد مجيء الخبر، ومن هؤلاء ابن مالك، وذلك إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدّمها عِلْمٌ أو معناه نحو قوله تعالى: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ ـ التوبة: ٣؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة «إنّ» المكسورة. وبالنسبة لـ «كأن وليت» ومعهما «لعلّ» فلا يجوز العطف معها قبل الخبر وبعده إلا بالنصب. وأجاز الفراء الرفع معها، تقدّم الخبر أو تأخر، وذلك بشرط خفاء إعراب الاسم. انظر الصبّان ٢٨٧/١، والرضي ٣٥٣/٢.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف جائز عند الفراء، أمّا عند غيره فلا يجوز، وإنما يتعين النصب، فتقول في مثال المؤلف: ليت زيداً قائمٌ وعمراً.

(٣) ويشترط أن يكون الخبر مثبتاً وغير ماضٍ. أما معمول الخبر والذي ذكره المؤلف بقوله: وفيما كان من جملة الخبر، فيشترط تقدّمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو قولك: إنّ زيداً لعمراً ضارب. انظر أوضح المسالك ٣٤٤/١.

(٤) في المخطوطة: دخوله.

(٥) دخول اللام على الخبر ومعموله قليل، وقد أجازه المبرد، ومنعه الزجاج، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح. انظر التصريح ٢٢٣/١.

(٦) أو بعد معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إنّ في الدار لزيداً واقفاً.

لعمراً. قال الله تعالى: ﴿إنّ في ذلك لعبرةً﴾[1]. ومنها: أنه يجوزُ تقديمُ خبر «إنّ» على اسمها بالحرف والظرف خاصةً لاتساع العرب في الحروف والظروف. ومنها: أنه يجوزُ إعمال إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ مخففات[2]، وهنّ بمعنى المشددات نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نفس لما عليها حافظ﴾[3]، تقرأ برفع «كل» ونصبه، فمن نصب أعمل «إنْ» وهي مخففةٌ من الثقيلة، ومن رفع ألغاها لأجل تخفيفها[4]. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿وإنْ كلاً لَما لَيُوفّيَنّهم ربُّك أعمالَهُمْ﴾[5]، إلا أنّ «أنّ» المفتوحة إذا خففت وأعملت لم يكن اسمها إلا مضمراً فيها[6]، نحو قوله تعالى: ﴿أوَ لا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً﴾[7]، والتقدير: أو لا يرون أنه. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿ونعلمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنا﴾[8]، والتقدير: ونعلم[9] أنك قد صدقتنا. وعلى هذا قياس «كأنّ» و«لكنّ»[10].

(١) آل عمران: ١٣. هذا ويجوز دخول لام الابتداء بعد «إنّ» على ضمير الفصل نحو قوله تعالى: ﴿إنّ هذا لهو القصص الحق﴾ آل عمران: ٦٢.

(٢) كلام المؤلف في هذه المسألة يحتاج إلى تمحيص. فبالنسبة لـ«إنّ» إذا خففت جاز إعمالها وإلغاؤها، والأكثر الإهمال. وبالنسبة لـ «أنّ» و«كأنّ» إذا خففتا وجب بقاء عملها. أمّا «لكنّ» إذا خففت وجب إلغاؤها، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً.

(٣) الطارق: ٤.

(٤) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب التفاسير والقراءات من قرأ هذه الآية بنصب «كل». وإنما قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة «لمّا» بتشديد الميم، فتكون «لمّا» بمعنى إلا، أيْ: ما كل نفس إلا عليها حافظ. وقرأ الباقون بتخفيف «لما»، فعلى هذه القراءة تكون «إنْ» مخففة مهملة، واللام هي الفارقة بين «إنْ» المخففة والنافية، و«ما» زائدة، أمّا على القراءة الأولى فتكون «إنْ» نافية. فعلى كلا القراءتين «إنْ» غير عاملة سواء كانت مخففة أو نافية. انظر القرطبي ٣/٢٠، والكشاف ٧٣٤/٤.

(٥) هود: ١١١. أيْ: بتخفيف «إنْ» و«لَمَا» في قراءة نافع وابن كثير. فتكون «إنْ» مخففة من الثقيلة، و«كلاًّ» اسمها، واللام هي اللام الفارقة، و«ما» زائدة، أو بمعنى الذي، و«ليوفينّهم» جملة في موضع خبر «إنْ» أو صلة لما إن جعلناها موصولة. أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٧/١، وأمالي ابن الحاجب ٤٤.

(٦) وكذلك يجب أن يكون خبرها جملة.

(٧) طه: ٨٩.

(٨) المائدة: ١١٣.

(٩) في المخطوطة: ليعلم.

(١٠) بالنسبة لـ«كأنّ» يجب بقاء عملها ولكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها أمّا «لكنّ» فتهمل وجوباً.

فصل: والممتنع ضد الواجب. يمتنعُ أن يتقدَّمَ اسمُ «إنّ» وأخواتها عليها أو على شيء من أخواتها، لأنها لا تتصرفُ في نفسها فتتصرف في معمولها.

ويمتنع أن تدخل اللام على شيء من أخوات «إنّ» لأنهنّ قد غيّرن معنى الابتداء، واللام في الأصل لام التأكيد في الابتداء. ويمتنع أن يُفصلَ بينها وبين معمولها بشيء غير اسمها ولا خبرها.

و«إنّ» مكسورة في خمسة مواضع[1]: في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾[2]. وإذا كانت في خبرها اللام نحو قوله تعالى: ﴿**والله يعلمُ إنك لرسوله**﴾[3]. وإذا كانت جواباً للأقسام نحو قوله تعالى: ﴿**والعصر* إنَّ الإنسانَ لفي خسر**﴾[4]. وبعد القول نحو قوله تعالى: ﴿**قلْ: إني أخافُ إنْ عصيتُ ربّي**﴾[5]. وإذا كانت صلة للناقص[6]، نحو قوله تعالى: ﴿**وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعصبة**﴾[7].

فإنْ خُفِّفت «إنّ» المكسورة كان لها أربعةُ مواضع: تكون شرطية، وتكونُ نافيةً بشرط أن يكون بعدها إلا[8] نحو قوله تعالى: ﴿**إنِ الكافرون إلاّ في**

(١) وهناك مواضع أخرى لم يذكرها المؤلف، منها: أن تقع حالاً نحو: خطب محمد وإنه أجاد. أو صفة نحو: مررت برجل إنه فاضل. أو خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنه كريم. ويلاحظ أن المؤلف لم يذكر المواضع التي تفتح فيها الهمزة.

(٢) القدر: ١.

(٣) المنافقون: ١. وهذه هي لام الابتداء الواقعة بعد عامل علّق عن العمل.

(٤) العصر: ١، ٢.

(٥) الأنعام: ١٥.

(٦) أي: للاسم الموصول. ويجب أن تكون تالية له لا يفصل بينها فاصل.

(٧) القصص: ٧٦.

(٨) قول المؤلف: بشرط أن يكون بعد إلاّ، مردود بقوله تعالى: ﴿**إنْ عندكم من سلطان بهذا**﴾ يونس: ٦٨. وكذلك قوله تعالى: ﴿**قل إنْ أدري أقريب ما توعدون**﴾ الجن: ٢٥. انظر مغني اللبيب ٣٤.

غرور﴾[١]، وزائدة نحو قولك: ما إنْ قام زيد[٢]، ومخففة من الثقيلة ملغاة ومعملة وقد تقدّم تمثيلها.

وإنْ خُفِّفت «أنّ» المفتوحة أيضاً كان لها أربعة مواضع: تكون ناصبةً للفعل المستقبل، وزائدة[٣] نحو قوله تعالى: ﴿فلمّا أنْ جاء البشير﴾[٤]، والتقدير: فلمّا جاء البشير، وبمعنى: أيْ[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿وانطلق الملأُ منهم أنِ امشوا واصبروا﴾[٦]، والمعنى: أيْ امشوا، ومخفّفة من الثقيلة ملغاة ومعملة[٧]، وقد تقدّم تمثيلُها.

مسألة من باب «إنّ» قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[٨]. أصحُّ ما قيل في هذا أنّ «هذان» منصوب اسم «إنّ»، وعلامة النصب فيه الألف على لغة قوم من العرب، وقيل: هم بنو سليم[٩]، وعلى هذا المعنى أنشد شاعرُهم:

طـاروا عـلاهُـنّ فَـطِرْ عَـلاهـا   واشـدُدْ بحبـلا حَقَبٍ حَـقْواهـا[١٠]

---

(١) الملك: ١٠.

(٢) وأكثر ما تزاد بعد «ما» النافية.

(٣) وأكثر ما يكون ذلك بعد «لّما» التوقيتية.

(٤) يوسف: ٩٦.

(٥) أيْ: تكون تفسيريّة. وقد أنكر الكوفيون ذلك المعنى لها، ووافقهم ابن هشام. انظر مغني اللبيب ٤٧.

(٦) ص: ٦.

(٧) إذا خففت «أنّ» لا تلغى، وإنما يجب بقاء عملها. وزعم الكوفيون أنها لا تعمل شيئاً. انظر المغني ٤٧.

(٨) طه: ٦٣. قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف «إن» وقرأ الباقون بتشديدها.

(٩) وقيل: هي لغة بلحارث بن كعب. ولا تكون علامة النصب الألف كما ذكر المؤلف، وإلا كانت الألف أيضاً علامة للرفع والجر، وإنما هو منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وكذلك بضمة مقدرة في حالة الرفع وبكسرة مقدرة في حالة الجرّ.

(١٠) نُسب هذا الرجز لبعض أهل اليمن كما في نوادر أبي زيد ٥٨. وانظر الخصائص ٢٦٩/٢ ولم يذكر إلا الأول، والرواية فيه: فشلْ علاها. وذكر ابن منظور الأول منهما في مادة (طير) برواية: طاروا علاهُنّ فشلْ عَلاها. وفي مادة (علا) ذكر هذا الرجز:

أيّ قَـلوص راكـب تـراهـا   فـاشـدُدْ بِمَـثـني حَـقَـبٍ حَـقـواهـا
نـاديـةً ونـاديـاً أبـاهـا   طـاروا عَـلاهُـن فَـطِرْ عَـلاهـا

وفي سر الصناعة ٧٠٥/٢ ذكر البيت الثاني برواية: واشددْ بمثني حقب حقواها. انظر ملحقات ديوان=

إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا قـد بَلَغـا في المجـد منتـهـاهـا[1]

= رؤبة ١٦٨، وابن يعيش ١٢٩/٣. علاها: عليها. الحقب: حبل يشدّ به الرحلُ إلى بطن البعير. والحقو: الخصر.

(١) ينسب هذا الرجز لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ص ١٦٨، وينسب أيضاً لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي وهو في ديوانه ص ٢٢٧، ونسب في الإفصاح لرجل من بلحارث (ص ٣٧٦). وهو في المقرب ٤٧/٢ وابن يعيش ٥٣/١، وسر الصناعة ٧٠٥/٢، ومغني اللبيب ٥٨ والإنصاف ١٨/١، والخزانة ١٠٥/٤. وظاهر كلام المؤلف أن هذا الرجز والرجز الذي قبله لقائل واحد، وكذلك كلام ابن جني في سرّ الصناعة والرواية المشهورة لهذا الرجز: قد بلغا في المجد غايتاها.

عقد باب «ما» التي للنفي

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيهـا: كم مواضـع ما؟ ومـا عملُها؟ وما أحكامها؟

فصل: أمّا كم مواضعُ ما؟ فلها تسعةُ مواضع، تكون اسماً في سبعة منها، وحرفاً في موضعين.

أما مواضع الأسماء فأولها: الناقصةُ الخبريّة التي بمعنى الذي، نحو قولك: رأيت ما عندك، أيْ: رأيت الذي عندك. وهي عبارةٌ عن ما لا يعقل. والثانية: الناقصةُ المصدريّة التي تقدّرُ بالمصدر نحو قـولك: أعجبني مـا صنعت، أيْ: صنعك. والثالثة: الاستفهاميّة نحو قولك: ما عندَك؟ وما اسمُك؟ وهي عبارةٌ عن ما لا يعقل أيضاً. فإنْ دخل عليها حرفُ جرّ حُذفَتْ ألفها فرقاً بينها وبين الناقصة الخبرية. قـال الله تعالى: ﴿يـا أيّها النبيُّ لِمَ تُحـرّمُ ما أحـلّ الله لك﴾[1]، وقال: ﴿فيمَ أنت من ذكراها﴾[2] وقال: ﴿عمَّ يتساءلـون﴾[3]. فحذف الألف منها في هذه المواضـع ليفرق بينهـا وبين الخـبرية. والـرابعةُ: الشرطيّة[4] نحو قولك: ما تفعلْ أفعلْ، وهي أيضاً عبارةٌ عن ما لا يعقـل.

---

(١) التحريم: ١.

(٢) النازعات: ٤٣.

(٣) النبأ: ١.

(٤) وهي نوعان: غير زمانية نحو قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ البقرة: ١٩٧. وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برّي وابن ملك نحو قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ التوبة: ٧. انظر مغني اللبيب ٣٩٨.

والخامسةُ: التعجبيّة نحو قولك: ما أحسنَ زيداً، وهي اسم تام بمنزلة الاستفهامية وموضعُها من الإعراب الرفع مبتدأ، وأحسنَ: خبرُها[1]. والسادسة: الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿خالدين فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿كلّما أرادوا أنْ يخرجوا منها من غمّ أعيدوا فيها﴾[3]، وما شاكل ذلك. وهذه الظرفية لا تكونُ إلا وقبلها فعل أو معنى فعل يعمل فيها النصب[4]. والسابعة: التي بمعنى النكرة الموصوفة نحو قولك: سمعت ما معجباً لك. فـ«ما» بمعنى النكرة، ومعجباً لك: نعت لتلك النكرة التي تضمّنها «ما»، وتقديره: سمعت كلاماً معجباً لك، وكذلك ما جرى هذا المجرى. وقد قيل في قوله تعالى: ﴿إنّ الله نعمّا يعظكم به﴾[5]: إنّ «ما» في قوله: نعمّا، بمعنى النكرة الموصوفة، وموضعها من الإعراب النصب تمييزاً، ويعظكم: في موضع النصب، نعتاً لما، وتقديره: نِعْمَ شيئاً واعظاً لكم به، والله أعلم. وقد قيل: إنها ناقصة خبريّة بمعنى: الذي، وموضعها من الإعراب الرفع اسم[6] نِعْمَ. هذه جملة المواضع التي تكون فيها اسماً.

وأمّا حيثُ تكون حرفاً ففي موضعين: زائدة ونافية. فالزائدة في مثل قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لنتَ لهم﴾[7]، ﴿فبما نقْضِهِمْ

---

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في «ما» التعجبية هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش فجوزه وجوّز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً. انظر المغني ٣٩٢.

(٢) هود: ١٠٧.

(٣) الحج: ٢٢.

(٤) ذكر المؤلف أن «ما» تكود مصدريّة، وذكر أيضاً أنها تكون ظرفية، والحقيقة أنها قسم واحد يعبّر عنه بكونها مصدريّة. والمصدريّة نوعان: زمانية، وغير زمانية. ولكون المصدريّة بنوعيها تؤول هي وما بعدها بمصدر اعتبرها المؤلف من أوجه «ما» الاسمية، وإلا فهي من أوجه الحرفية، لأنها حرف مصدري.

(٥) النساء: ٥٨.

(٦) أي: فاعلها. ولا أدري إن كان أحد من النحاة يطلق على فاعل «نعم» اسمها، كما أطلق سيبويه على اسم كان فاعلها، أم إن هذا كان سهواً من المؤلف.

(٧) آل عمران: ١٥٩.

ميثاقهم﴾[1]، وكذلك: ﴿إنّ الله لا يستحيي أنْ يضربَ مثلاً ما بعوضةً﴾[2]. والزائدة في القرآن وفي أشعار العرب موجودة[3] في مواضع كثيرة[4].

والنافية حرفٌ يُعمله أهل الحجاز[5]، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر تشبيهاً بـ«ليس» لأنهما يقعان جميعاً للنفي. وبنو تميم يلغونها لأنها تدخلُ على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرة، فبطل عملُها لأجل الاشتراك، ويرفعون ما وَقعَ بعدها على الابتداء والخبر.

فصل: وأمّا ما عملُ ما؟ فعملها رفعُ الأسماء ونصبُ الأخبار بشرطين وهما: أنْ يليَها اسمها[6]، ويليَ الاسم الخبرُ على الترتيب[7] في مثل وقولك: ما زيدٌ قائماً. هذا مذهب الحجازيين، وهذا أفصح لقوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[8]، و﴿ما هنّ أُمّهاتهم﴾[9]. ومذهبُ التميمين أقيسُ، لأنّ كلّ ما دخل على الأسماء مرةً وعلى الأفعال مرةً بطل عمله.

فإنْ تقدّم خبر «ما» على اسمها[10] أو استثني الخبر[11] أو فصل بينها وبين اسمها بشيء من الحروف[12] بطل عملها.

---

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) في المخطوطة: موجود.

(٤) والزائدة نوعان: كافة وغير كافة. وقد مثّل المؤلف لغير الكافة وأمّا الكافة نحو قوله تعالى: ﴿إنّما الله إله واحد﴾ النساء: ١٧٠. وقوله تعالى: ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ الأنفال: ٦.

(٥) والتهاميون والنجديون. قاله ابن هشام. أنظر المغني ٣٩٩.

(٦) أيْ: أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

(٧) أيْ: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ولا معمول الخبر إنْ لم يكن شبه جملة.

(٨) يوسف: ٣١.

(٩) المجادلة: ٢.

(١٠) نحو قولك: ما مسيء مَنْ أعتب.

(١١) كقوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ آل عمران: ١٤٤.

(١٢) نحو قولك: ما إنْ زيد قائمٌ.

فصل: وأمّا أحكامُها فثلاثةٌ: واجبٌ وجائزٌ وممتنع. فالـواجبُ رفعُ اسمها ونصبُ خبرها بمجموع الشرطين المتقدمين على مذهب الحجازيين. والجائزُ العطف على خبرها بالرفع والنصب[1]. الرفع على الموضع لأن خبرها في الأصل خبر المبتدأ وهو مرفوع، والنصب على اللفظ. فتقول: ما زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعد وقاعداً. فإنْ قدّمت قاعداً امتنع النصب، لو قلت: ولا قاعداً عمرو، لم يجزْ[2]. فإن كان بعد قاعد ضمير يعود إلى اسم «ما» جاز النصب وذلك في مثل قولك: ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه[3]. فإنْ جئتَ بحرف الجر في الخبر فقلتَ: ما زيدٌ بقائمٍ، جازَ الرفعُ والنصب والجر. فالرفعُ على موضع التميميّة، والنصبُ على موضع الحجازيّة، والجرُّ على اللفظ[4].

ويجوز في خبر «ما» ما جاز في خبر المبتدأ إلا الفعل الماضي، لو قلت: ما زيدٌ قام، لم يجز.

والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنع أن تعملَ «ما» إذا تقدّم خبرُها على اسمها[5]، أو فُصل بينها وبين اسمها أو بين اسمها وبين خبرها. ويمتنع أن تعمل ما إذا استثني خبرها[6]، فأمّا قولُ الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذَّباً[7]

---

(١) بشرط أن لا يكون العطف بحرف موجب، وإلا وجب الرفع، كقولك: ما زيد قائماً بل قاعد. ولا يجوز النصب عطفاً على خبر «ما» لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب، والأرجح النصب. انظر الصبّان ١/٢٥٠.

(٢) لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

(٣) ويجوز أن تقول: ولا قاعدٌ أبوه، على أنها مبتدأ مؤخر وخبر مقدم.

(٤) فتقول: ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ أبوه، ولا قاعداً أبوه، ولا قاعدٍ أبوه. وإذا قلت: ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو، يتعيّن الرفع، لأنه أجنبيّ. انظر المساعد ١/٢٩١.

(٥) وذكر ابن مالك في التسهيل أنها قد تعمل متوسطاً خبرها. وحكى الجرميّ أن ذلك لغيّة. وحكي: ما مسيئاً مَنْ أعتب. ويرى ابن عصفور أن ذلك جائز إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً. انظر التسهيل ٥٧، والمساعد ١/٢٨٠، والمقرب ١/١٠٢.

(٦) وروي عن يونس أنه يجيز ذلك، وذهب إلى ذلك الشلوبين. انظر المساعد ١/٢٨١.

(٧) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وفي بعض المصادر. أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله. وهو في الخزانة =

فليس «منجنونا» و«معذّباً» بخبرين لـ «ما»، وإنما هما منصوبان بأحد وجهين: أحدهما: أن يكونا منصوبين بنزع الخافض وهو كاف التشبيه، وتقديره: وما الدهرُ إلا كالمنجنون بأهله، وما صاحبُ الحاجات إلا كالمعذّب، والكافُ في موضع الرفع خبر المبتدأ. والثاني: أن يكون «منجنوناً»، و«معذباً» اسمان وقعا موقع المصدر، ذلك المصدر صدرَ من فعل محذوف، ذلك الفعل خبر المبتدأ، وتقديره: وما الدهرُ إلا يجنّ جنوناً وما صاحب الحاجات إلا يُعذَّبُ عذاباً. فوقَع منجنون ومعذّب موقع جنون وعذاب. وكذلك قولهم: ما زيدٌ إلا أكلاً وشرباً، أكلاً وشرباً: مصدران صدرا من فعل محذوف تقديره: ما زيدٌ إلا يأكلُ أكلاً ويشربُ شرباً. فافهم ذلك تصبْ إنْ شاء الله تعالى.

= ٤/١٣٠، ومغني اللبيب ١٠٢، والمقرب ١/١٠٣، وابن يعيش ٨/٧٥، والمحتسب ١/٣٢٨، وضرائر الشعر ٧٥. ومعنى البيت: أن الزمان كالدولاب ليس له صاحب ولا يدوم على حالة واحدة. وصاحب الحاجات يعاني في سبيل الحصول عليها العذاب. وظاهر هذا البيت أن «ما» العاملة عمل ليس قد عملت وقد استثني خبرها بإلا، وهذا حجة لمن لم يشترط هذا الشرط وهو يونس.

عقد باب «لا» التي للنفي

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: ما عملُ «لا»؟ ولِمَ عملتْ؟ وكم مواضعها؟ وما أحكامُها؟

[فصل]: أمّا ما عملُ «لا»؟ فنصبُ الأسماء ورفعُ الأخبار حملاً على «إنّ»[(١)]، إلا أنّ «لا» لا تعملُ إلا في النكرات دون المعارف، فتنصب[(٢)] النكرة المفردة[(٣)] بغير تنوين نحو: لا رجلَ عندك[(٤)]. وتنصب المضاف والمثنى[(٥)]، تقول: لا غلامَ سفرٍ أفضلُ منك، ولا غلامين عندك. ولا تعملُ إلا بمجموع ثلاث شرائط: إحداها: أنْ لا يُفصل بينها وبين اسمها. والثانية: أنْ لا يكون المنصوب بعدها معمولاً لغيرها نحو قولك: لا مرحباً، فـ«مرحباً» مصدرٌ صدر من فعل محذوف وليس اسماً لها. والثالثة: أنْ لا يكون اسمها إلا نكرة مفردة

(١) لمشابهتها إياها في التوكيد. فإن «لا» لتأكيد النفي، و«إنّ» لتأكيد الإثبات.

(٢) أيْ: بناؤها، وتكون في محل نصب.

(٣) النكرة المفردة هي التي ليست مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٤) لم يذكر المؤلف بقية النكرات المفردة وهي جمع التكسير وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم والمثنى. فالأول يبنى على الفتح كالمفرد نحو قولك: لا رجالَ في الدار. والثاني يبنى على الفتح أو على الكسر نحو قولك: لا مؤمناتِ مخذولات. والثالث والرابع يبنيان على الياء نحو قولك: لا رجلين حاضران، ولا مؤمنين مهزومون.

(٥) يفهم من كلام المؤلف أن اسم «لا» إذا كان مثنًى فإنه يكون معرباً منصوباً، ولم يقل بهذا إلا المبرد. انظر الأشموني ١/١٥٠.

أو مضافاً إلى نكرة أو مثنى نكرة[1] كما تقدّم في أول الباب[2].

فصل: وأمّا لِمَ عملت لا؟ فحملاً على «إنّ» لأنها نقيضُها؛ لأن «إنّ» أصلٌ في الايجاب و«لا» أصلٌ في النفي، والعربُ تحمل النقيض على النقيض.

فصل: وأمّا كم مواضع «لا»؟ فثمانيةٌ، كلُّها حروفٌ. وهي في خمسة مواضع غيرُ عاملةٍ، وهي عاملةٌ في ثلاثةِ مواضع.

أما الخمسةُ المواضع التي هي غيرُ عاملةٍ فيها فأولها: العاطفة[3]، نحو قولك: جاء زيد لا عمرو. والثانية: النافية مع حرف العطف، نحو قولك: ما جاء زيد ولا عمرو. والثالثة: التي بمعنى غير، نحو قوله تعالى: ﴿**يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيةٍ ولا غربيةٍ**﴾[4]، معناه: غيرُ شرقيّة وغير غربية. والرابعةُ: التي بمعنى لَمْ، إذا دخلت على الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿**فلا صدّقَ ولا صلّى**﴾[5]، معناه: لم يصدّق ولم يصلِّ. والخامسة: الزائدة، وهي في مثل قوله تعالى: ﴿**ولا تستـوي الحسنةُ ولا السيئـةُ**﴾[6]، ﴿**وما يستوي الأحياءُ ولا الأمواتُ**﴾[7].

فصل: وأمّا الثلاثةُ المواضع التي «لا» فيها عاملة فأوّلها: الناهية التي تجزم الفعلَ المستقبل، نحو قولك: لا تقمْ. والثانية: التي ترفعُ الأسماء وتنصب الأخبار تشبيهاً بليس لكونهما يقعان للنفي جميعاً، وذلك في مثل قول الشاعر:

(١) لو قال بدلاً من ذلك الشبيه بالمضاف لكان أصوب، لأن مثنى النكرة داخل تحت النكرة المفردة، وكذلك جمع النكرة. وإلا لماذا ذكر مثنى النكرة ولم يذكر جمعها. وملخص هذه المسألة أن اسم «لا» يكون مفرداً، أيْ: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وهذا يشمل المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم والمثنى، وهو في هذه الحالة يكون مبنياً. ويكون مضافاً وشبيهاً بالمضاف، فحينئذٍ يكون معرباً.

(٢) وهناك شرطان لم يذكرهما المؤلف، وهما: أن يكون خبرها نكرة، وأن لا يدخل عليها جار.

(٣) ويشترط أن يتقدمها إثبات، وأن لا تقترن بعاطف. انظر مغني اللبيب ٣١٨.

(٤) النور: ٣٥.

(٥) القيامة: ٣١.

(٦) فصلت: ٣٤.

(٧) فاطر: ٢٢.

ذكرتُها بعدَ أعوامٍ مَضَيْنَ لنا   لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا[1]

فالدارُ اسم «لا» وهي بمعنى ليس، و«جيراناً» خبرها. وكذلك قول الآخر:

من صدّ عن نيرانها   فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[2]

وهي أيضاً بمعنى ليس.

فصل: وأمّا أحكامُ «لا» النافية العاملة في الأسماء فهي في: واجب وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ نصبُ النكرة المفردة[3] المستغرقة للجنس بغير تنوين مع «لا» ورفع خبرها، لفظاً وتقديراً عند الأكثر، نحو قول الله تعالى: ﴿**فاعلمْ أنه لا إلهَ إلا الله**﴾[4]، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿**فلا رفَثَ ولا فسوقَ ولا جِدالَ في الحج**﴾[5]، وما شاكل ذلك، فذكر تعالى هذه النكرات بغير تنوين، فأمّا قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاهُ الله خيراً   يدلُّ على محصِّلَةٍ تبيت[6]

(١) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في كشف المشكل ٣٦٦/١، وكتاب الجمل المنسوب للخليل ٤٨، والبحر المحيط ٨٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٩٧، والرواية فيه: أنكرتها بعد أعوام مضين لها. والشاهد أنه أعمل «لا» عمل ليس مع أن اسمها معرفة، وهذا نادر، لأنه يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين. وإعمال «لا» عمل «ليس» هو لغة أهل الحجاز أمّا بنو تميم فيهملونها.

(٢) هذا البيت لسعد بن مالك القيسي يعرّض فيه بالحارث بن عبّاد حين اعتزل حرب بكر وتغلب. وهو في الكتاب ٥٨/١، والجمل ٢٣٨، والمقتضب ٣٦٠/٤، وحماسة أبي تمام ٢٦٦/١، والحلل ٣٢٥، والأصول ٩٦/١، والإنصاف ٣٦٧/١، والأمالي الشجرية ٢٢٤/٢، وابن يعيش ١٠٨/١، ورصف المباني ١٦٦، والمغني ٣١٥، والملخص ٤٩٨/١، والخزانة ٤٦٧/١، واللسان (برح). والشاهد إعمال «لا» عمل ليس، و«براح» اسمها وخبرها محذوف، أيْ: لا براح لنا.

(٣) أيْ: بناؤها، وتكون في محل نصب.

(٤) محمد ﷺ: ١٩.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) هذا البيت لعمرو بن قِعاس المرادي. وهو في الكتاب ٣٠٨/٢، والخزانة ٥١/٣، ومغني اللبيب ٩٧، وكشف المشكل ٣٦٧/١، والأصول ٣٩٨/١، والملخص ٥٠٩/١، ونوادر أبي زيد ٥٦، والرضي ٢٦٢/١، وابن يعيش ١٠١/٢، والخزانة ٥١/٣، ٥٣.

فليس «رجلاً» اسم لا، وإنما هو مفعول لفعل محذوف تقديره: ألا ترونني رجلاً[١]. وقيل: إنه نوّنه ضرورة في الشعر[٢].

فصل: وأمّا الجائزُ فإعمالُ «لا» وإلغاؤها. فإنْ أُعملت «لا» جاز في خبرها ما جاز في خبر المبتدأ.

ويجوز الإتباع على لفظ اسمها بالنصب[٣]، وعلى الموضع بالرفع لأنها في الأصل داخلةٌ على المبتدأ، فإن نعتّ اسمها باسم نكرة مفردة جاز نصبُه بتنوينٍ[٤] وغير تنوين[٥]. تقول: ألا رجلَ ظريفَ عندك، وظريفاً[٦]. فإن جئت بنعت ثانٍ وجب التنوين، تقول: لا رجلَ ظريفَ عاقلاً عندك. فإن رفعت النعت وجب التنوين على كل حال، تقول: لا رجلَ ظريفٌ عندك. فإنْ كرّرتَ «لا» وقلتَ: لا رجلَ ولا امرأة عندك جاز خمسة أوجه: نصب الاسمين جميعاً بغير تنوين[٧] على إعمال «لا»، ورفعهما جميعاً بتنوين على إلغائها[٨]، ونصب الأول بغير تنوين ورفع الثاني بالتنوين عطفاً على الموضع[٩]، ونصبه

(١) وهذا قول الخليل كما نقله عنه سيبويه.

(٢) وهو قول يونس بن حبيب انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٣) إذا كان نكرة مبنية.

(٤) مراعاة لمحل اسمها.

(٥) أيْ: بناؤه على الفتح إن كان مفرداً، وذلك على اعتبار أنهما ركبا كخمسة عشر قبل مجيء لا.

(٦) ويجوز رفعه مراعاة لمحل «لا» مع اسمها، لأنها في محل رفع بالابتداء، أو مراعاة لمحل اسمها وحده، لأن أصله مبتدأ.

(٧) أيْ: فتحهما، وهذا هو الأصل فيكون لكل منهما خبر، ويكون الكلام جملتين، أو يكون بعدهما خبر واحد يصلح لهما، ويكون الكلام جملة واحدة.

(٨) ويجوز إعمالهما عمل «ليس»، فيكون لهما خبران أو خبر واحد. ويجوز إعمال الأولى وإلغاء الثانية أو بالعكس، وفي هذه الحالة لا بدّ لكل منهما من خبر. أمّا في حالة الإلغاء فيكون ما بعد الأولى مبتدأ، وتكون «لا» الثانية زائدة لتوكيد النفي وما بعدها معطوف على المبتدأ.

(٩) فتقول في المثال المذكور: لا رجلَ ولا امرأةٌ عندك. أما فتح الأول فواضح. وأما رفع الثاني فعلى الابتداء إذا اعتبرت «لا» ملغاة، أو على أنه اسمها إذا اعتُبِرت عاملة عمل ليس، ويكون الكلام في الحالتين من عطف الجمل. ويجوز أن يكون ما بعد الثانية معطوفاً على محل اسم «لا» الأولى باعتبار الأصل، و«لا» الثانية زائدة.

أيضاً بالتنوين عطفاً على لفظ النصب[1]. واعتبر هذه المسائل في قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله[2].

ويجوز أن تدخلَ ألفُ الاستفهام على «لا» فيعود معناها التمني أو التحضيض[3]. فالتمني في مثل قولك: ألا ماءَ بارداً فنشربهُ، ألا ثوبَ خزّ فنلبسَهُ، وما شاكل ذلك. والتحضيض في مثل قوله تعالى: ﴿ألا تقاتلون قوماً﴾[4].

وأمّا الممتنع فهو ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن تعملَ «لا» في المعارف أبداً. فأمّا قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ في المَطيّ ولا فتى مثل أبي علي[5]

فهيثم على حذف المضاف، ذلك المضافُ نكرةٌ وهو اسم «لا» في الأصل، تقديرُه: لا مثلَ هيثم الليلة، فحذف «مثل» وأقام «هيثم» مقامه. وإنما لم يجزْ أنْ يكون هيثم اسم «لا» لأنه معرفة لكونه علماً.

ويمتنعُ أن يتقدّمَ معمول «لا» عليها أو يُفصل بينها وبينَه أو يتقدّم خبرُها على اسمها، فافهم ذلك.

---

(١) فتقول: لا رجلَ ولا امرأةً عندك. فيكون ما بعد الثانية معرباً منصوباً معطوفاً على محل اسم «لا» الأولى، وتكون الثانية زائدة. هذا وقد ذكر المؤلف أربعة أوجه ولم يذكر الوجه الخامس وهو رفع الأول بالتنوين وفتح الثاني. أما رفع الأول فعلى الابتداء و«لا» ملغاة، أو على إعمالها عمل «ليس» فيكون اسمها. وأما فتح الثاني فعلى إعمال «لا» الثانية عمل إنّ ويكون اسمها مبنيّاً على الفتح.

(٢) أي: في كل تركيب تكررت فيه «لا» وسبق الثانية عطف، وكان كل من الاسمين نكرة.

(٣) والتوبيخ أيضاً كقول الشاعر:

ألا إرعواء لمن ولّت شبيبته فيرأب ما أثأت يدُ الغفلات

وقد يبقى الحرفان على معنييها، فتكون الهمزة للاستفهام و«لا» للنفي.

(٤) التوبة: ١٣.

(٥) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٢/١، وشواهد الإيضاح ١٠٥، وكشف المشكل ٣٦٨/١، وابن يعيش ١٠٣/٢، والملخص ٥٠٧/١، والخزانة ٣٢٣/١. والموجود في كتب النحو واللغة البيت الأول، والرواية فيها: لا هيثم الليلة للمطيّ. وهيثم: اسم رجل حسن الحداء للإبل.

عقد باب النعت

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: ما النعتُ؟ ولِمَ جاء النعتُ؟ وعلى كم تنقسمُ الأسماءُ في النعت؟ وما أحكامُ النعت؟

فصل: أمّا ما النعتُ؟ فهو وصفُ المنعوت بثلاثة أشياء: إمّا بفعله أو بفعل سببه، نحو قولك: مررت برجلٍ كريمٍ، وكريمٍ أبوه، وضاربٍ، وضاربٍ أبوه. وإمّا بحليته أو بحلية سببه نحو قولك: مررت برجلٍ طويلٍ، وطويلٍ أبوه، وقصيرٍ، وقصيرٍ أبوه، وما شاكل ذلك. وإمّا بنسبته أو بنسبة سببه إلى القبيلة والبلد والمذهب والجنس والصنعة، نحو قولك: مررت برجلٍ قُـرَشِيٍّ، وقرشيٍّ أبوه، ومكّي ومكّي أبوه، وزيديّ وزيديّ أبوه، وحبشيٍّ وحبشيٍّ أبوه، وعطّارٍ وعطّارٍ أبوه، وما شاكل ذلك. وسببُ المنعوت هو الاسم الذي يكون فيه ضمير يعود إليه.

فصل: وأمّا لِمَ جاء النعتُ؟ فلثلاثة أوجهٍ: إمّا لتخصيص نكرة أو إزالة شكٍّ عارض في معرفة أو لبيان مَدْح أو ذم. فتخصيص النكرة في مثل قولك: مررت برجلٍ طويل، خصصت الرجل بالطول، وهو نكرة من سائر النكرات، وكذلك ما يجري مجراه. وإزالة الشك العارض في المعرفة مثل قولك: مررت بزيدٍ العطار، فزيدٌ في بني آدم كثيرٌ، وقد أزلت الشكَّ الذي فيه بأن وصفته بالعطر، وكذلك ما يجري مجراه. والمدح والذمُّ في مثل قولك: مررت

بالرجل الكريم العاقل، وبالرجل البخيل الأحمق[١]. فأمّا نعوت الباري سبحانه فليس هي موضوعة إلا للمدح والثناء لا غير، لأنّه ليس فيه شكٌّ فيُزال، ولا هو نكرة فتُخصَّص.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ الأسماءُ في النعت؟ **فهي** تنقسمُ على أربعة أقسام: قسمٌ يُنعت ويُنعت به وهي المبهمات[٢]، ولا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام بشرط أن يكونَ جامداً نحو قولك: مررت بهذا الرجل[٣]، ولا ينعت بها إلا الأعلام نحو: مررت بزيدٍ هذا. وإنما نُعتت المبهماتُ ليزولَ الشكُّ الذي فيها، ونُعِتَ بها لأنّ فيها معنى الاشتقاق.

وقسمٌ لا ينعت ولا ينعت به وهو جميع المضمرات[٤]. وإنما لم يجزْ نعتُها لأنه[٥] ليس فيها شك فيُزال، ولم ينعتْ بها لأنّها جامدةٌ غير مشتقةٍ ولا واقعة موقعَ المشتق.

وقسمٌ يُنعت ولا ينعت به وهو الأعلام[٦]، فنعتت ليزول ما فيها من الشك كما تقدم، ولم ينعت بها لأنها جامدة.

وقسمٌ يُنعت به ولا يُنعت وهو جميع المشتقات[٧]. وإنما لم تنعت

---

(١) وقد يكون النعت للترحم نحو قولك: اللهم أنا عبدك المسكين. أو للتوكيد كقوله تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ الحاقة: ١٣.

(٢) أيْ: أسماء الإشارة، وهذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: اسم الإشارة لا ينعت به ولا ينعت، وتابعهم السهيلي، ونُقل ذلك عن الزجاج. ويُخرّج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان. انظر المساعد ٤١٩/٢.

(٣) «الرجل» عند ابن مالك في هذا المثال عطف بيان، لأنه جامد محض. وهذا مذهب الزجاج وابن جني والسهيلي وابن السيد. وجوّز ابن عصفور الوجهين، أيْ: عطف البيان والنعت. انظر المساعد ٤١٩/٢.

(٤) وكذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و«كم» الخبرية وكل اسم غير متمكن، وهو الذي يلزم موضعاً واحداً من الإعراب كما التعجبية. انظر المقرب ٢٢٣/١.

(٥) في المخطوطة: لأن.

(٦) وكذلك الأسماء التي ليست مشتقة ولا في حكمها كرجلٍ وامرأة.

(٧) وكذلك الاسم الذي لا يستعمل إلا تابعاً نحو: بَسَن، من قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ.

المشتقات لأنها مشابهة للأفعال، والأفعال لا تُنعت، ومشابهتها للأفعال من قِبَل أنها محتملةٌ للضمائر كالأفعال.

فصل: وأمّا أحكامُ النعت فهي في: واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ النعتَ يَتبعُ المنعوتَ في عشرة أشياء: في رفعه ونصبه وجرّه وتعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه[1]. ومعنى هذا أن الاسم إذا كان مرفوعاً فنعتُه مرفوعٌ، وعلى هذا قياس هذه العشرة.

ويجب أن يكون النعتُ مشتقاً أو واقعاً موقع المشتق. فالمشتقُ ما كان جارياً على الفعل وهو اسمُ الفاعل نحو: مررت بزيد الضارب، واسمُ المفعول نحو: مررت بزيد المضروب، والصفاتُ المشبّهات لاسم الفاعل واسم المفعول نحو: مررتُ بالرجل الأسود والأبيض والطويل والكريم والبخيل، وما شاكل ذلك. والنعتُ الذي هو واقع موقع المشتق نحو قولك: مررت برجل ذي مال، فـ «ذي» نعتٌ لرجل وهو جامدٌ ولكنه واقع موقع صاحب، وصاحبٌ مشتق. وكذلك قولهم: مررت برجل أبي عشرة أولاد، وجُبٍّ ثمانين قامةً[2]. هذه وما شاكلها نعوتٌ واقعةٌ موقعَ المشتقات. فإذا قلت: مررت برجلٍ أبي عشرةِ أولاد، فتقديره، برجلٍ كثيرِ الأولاد، وإذا قلت: مررتُ بجُبٍّ ثمانين قامةً، فتقديرُه: بجُبٍّ طويلةٍ، وكذلك ما شاكل ذلك[3].

فصل: وأمّا الجائزُ فيجوزُ أن يُنعت اسم «إنّ» واسم «لا» وخبر «ما» والمنادى المعرفة المفردة وما أُضيف إليه المصدرُ العامل وما أُضيف إليه اسمُ الفاعل العامل أيضاً وكلّ ما كان حرفُ الجر معه زائداً والاسم المتعجَّبُ منه

---

(١) وهذا هو النعت الحقيقي. أمّا النعت السببي فإنه يتبع متبوعه في رفعه ونصبه وجرّه وتعريفه وتنكيره.

(٢) قال الأعشى:

لئن كنت في جُبّ ثمانين قامة ... ورقّيت أسباب السماء بسلّم

(٣) نحو: مررت برجل أسدٍ، فأسد في معنى شجاع.

على صيغة «أفْعِلْ به» نحو: أكرِم بزيد، هذه كلُّها يجوز أن تنعتها على ألفاظها بمثل إعرابها. ويجوز أن تنعتها على مواضعها بمثل إعرابها الذي كانت عليه في الأصل. تقول فيها جميعاً على الصفتين: إنّ زيداً الكريمَ والكريمُ، ولا رجلَ ظريفاً وظريفٌ، وما هذا رجلاً عاقلاً وعاقلٌ، ويا زيدُ الظريفُ والظريفَ، وأعجبني ضربُ زيدٍ الظريفِ والظريفُ عمراً، وهذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ والعاقلَ، وكفى بالله الخالقِ والخالقُ، وما لي من صاحبٍ منصفٍ ومنصفٌ، وحبّذا من رجلٍ كريمٍ وكريماً، وهل من رجلٍ عالمٍ وعالمٌ، وأكرِمْ بزيدٍ الظريفِ والظريفُ والظريفَ، يجوز في نعت هذا الاسم الجر على اللفظ والنصب على أنه مفعول[١] متعجب منه، والرفع على معنى أنه فاعل[٢].

ويجوز أن يُنعت المذكر بلفظ المؤنث إذا كان من سببه نحو قولك: مررت برجلٍ كريمةٍ أمُّه، وإنما جازَ لأن[٣] الضمير في أمّه عائد إلى الرجل، فجاز لأجل السبب.

ويجوزُ أيضاً أن يُنعتَ المؤنث بلفظ المذكر إذا كان من سببه نحو قولك: مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبوها. قال الله تعالى: ﴿ربَّنا أخرِجْنا من هذه القرية الظالم أهلُها﴾[٤]. فالظالمُ: نعتٌ للقرية لّما كان من سببها، لأنّ الضمير في أهلها عائدٌ إلى القرية.

ويجوزُ إذا تتابَعتِ النعوتُ أن تقطعَها وترفعَ بإضمار مبتدأ وتنصبَ بإضمار فعل محذوف فتقول: مررتُ بالرجل الظريفِ العاقلِ الكريمَ والكريمُ، والتقديرُ: هو الكريم، أو أعني الكريمَ. قال الشاعر:

---

(١) المفعول هو المنعوت، أيْ: بزيد، في مثال المؤلف. وهذا على مذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، فإنهم يقولون الباء للتعدية، فهي حرف أصلي، وهي ومجرورها في محل نصب على المفعولية. انظر أوضح المسالك ٣/٢٥٥.

(٢) لأن الباء حرف جر زائد، وهو مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً، لأنه فاعل.

(٣) في المخطوطة: لأجل.

(٤) النساء: ٧٥.

لا يَبْعُدن قومي الذينَ هُمُ سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكلّ معترَك والطيّبون معاقِدَ الأزْرِ[1]

فنصبَ «النازلين» لأنه مفعولٌ لفعل محذوف، كأنّه، قال: أمدحُ النازلين ، أو أعني النازلين. ورفع «الطيّبون» لأنّه خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: وهُمُ الطيّبون. و«معاقد» في قوله: والطيّبون معاقد الأزر، منصوبٌ على معنى الظرف، كأنه قال: الطيّبون موضعَ معاقد الأزر، وقيل: إنه مفعول للطيّبين[2].

ويجوزُ أن تُعْطفُ النعوتُ بعضُها على بعض، تقولُ: مررت بالرجلِ العاقلِ والظريفِ والكريم، وما شاكل ذلك.

ويجوزُ أن تُنعتَ النكراتُ بالحروف والظروف والأفعال والجمل، ولا يجوزُ أن تُنعتَ بها المعارفُ أبداً.

ويجوزُ أن يُحذفَ المنعوتُ ويُقام النعتُ مقامه نحو قولك: مررت بالظريف، وأنت تريد: بالرجل الظريف. قال الله تعالى: ﴿وحملناه على ذاتِ ألواحٍ ودسُر﴾[3]. والمعنى: على سفينة ذاتِ ألواحٍ ودسر. قال الشاعر:

جاءتْ به مُعْتَجراً ببُرده سفواءُ تَرْدي بنسيجٍ وَحْدِه[4]

والمعنى: بغلة سفواء.

---

(١) هذان البيتان لِخِرْنق بنت هفان من بني قيس، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، من قصيدة في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيّد بني أسد. وهما في الكتاب ٢٠٢/١، والأصول ٤٠/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢، ومعاني القرآن ١٠٥/١، والجمل ١٥، والحلل ١٥، وكشف المشكل ٦١٨/١. والجُزْر: جمع جزور، وهي الناقة التي تتخذ للنحر. والعداة: جمع عادٍ وهو العدوّ بعينه. لا يبعدن: لا يهلكن. والآفة: العلّة والمرض. والمعترك: موضع الازدحام في الحرب. وقوله: والطيّبون معاقد الأزر: كناية عن العفة وأن أزرهم لا تحلّ لفاحشة. يروى برفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار «هم»، ونصبهما بإضمار أمدح. ويروى برفع الأول ونصب الثاني، ونصب الأول ورفع الثاني.

(٢) ليس مفعولاً وإنما مشبه بالمفعول به، لأن «الطيّبون» صفة مشبهة.

(٣) القمر: ١٣.

(٤) نسب ابن منظور هذا البيت لدكين من قصيدة يمدح فيها عمرو بن هبيرة الفزاري أمير العراق، وكان راكباً على بغلة حسناء. ولم أجده في مصدر آخر، كما لم أجد توضيح اسم القائل. والاعتجار: ليّ=

فصل: والممتنع ضدُّ الواجب. ويمتنعُ أن يتقدَّم النعتُ على المنعوت، ولهذا إذا تقدَّم نعتُ النكرة عليها انتصب على الحال[1]. ويمتنعُ أن يُفصل بين النعت والمنعوت[2]. ويمتنع نعتُ الأفعال والحروف. ويمتنع نعتُ الأسماء التي هي غير متمكنة. ويمتنع ضد العشرة التي ذكرناها في الواجب، فافهم ذلك.

= الثوب على الرأس من غير إدارة تحت الحنك. والسفواء: الخفيفة الناصيةِ، وهو يستحب في البغال ويكره في الخيل. انظر اللسان (عجر). وقوله: تردي، أيْ: تعدو. وقوله: نسيج وحده، أيْ: رجل محمود لا نظير له.

(١) كقول الشاعر:

لميّة موحشاً طلل يلوح كأنه خِلل

(٢) يجوز بجمل الاعتراض نحو قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ الواقعة: ٧٦. وفي غير ذلك لا يجوز إلا في ضرورة. انظر المقرب ١/٢٢٨.

عقد باب التأكيد

فوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: ما التأكيد؟ ولِمَ جاء التأكيدُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا ما التأكيد؟ فهو تقريرُ المعنى في النفس. وأمّا لِمَ جاء؟ فلإزالة الشك والتبعيض؛ لأنك إذا قلت: حاربَ الملكُ بني فلان، احتمل أن يكونَ حاربَ بعضُ جنده لا الملكُ نفسه، فإذا قلتَ: حاربَ الملكُ نفسُه بني فلان، زال الشك لأجل التأكيد وهو: نفسه. وإذا قلت: جاءت قريش، احتمل المعنى أن يكون جاء بعضُهم، فإذا قلتَ: جاءت قريش أجمعون، زال التبعيضُ لأجل التأكيد، وهو: أجمعون.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ التأكيد؟ فهو ينقسمُ على قسمين: تأكيد لفظي[1]، وتأكيد معنوي. فالتأكيد اللفظي: هو[2] إعادةُ الكلمة[3] نحو قوله تعالى: ﴿**كلا إذا دُكّت الأرضُ دكّاً دكّاً**﴾[4]، فالثاني تأكيد للأول[5]. وتأكيدُ

---

(١) وسمّي لفظياً لأنه يقرّر أمر المتبوع بلفظه.

(٢) في المخطوطة: هي.

(٣) إعادتها بعينها كقولك: جاء زيد، أو بمرادفها نحو: أجلْ جَيْرِ. أو ببعض تغيير فيها كقوله تعالى: ﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويداً﴾ الطارق: ١٧.

(٤) الفجر: ٢١.

(٥) اختلف النحاة في التكرار في هذه الآية، هل هو من باب التوكيد اللفظي أم لا؟ فابن عصفور اعتبر التكرار من باب التوكيد اللفظي، ولم يتعرض للتكرار في الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وجاء =

اللفظ يجوز في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف[1]، وقال الشاعر:

دع الحربَ دعها يا ابن هندٍ   فإنّها لها رَجُلٌ ثبتُ الجَنانِ جلاجِلُ[2]

فـ«دع» الثاني: تأكيد للأول. وقال الآخر:

إذا التيّازُ ذو العضلات قالوا   إليكَ إليكَ ضاقَ بها ذراعا[3]

«إليك» الثاني: تأكيد للأول. وكل هذا تأكيد اللفظ.

وأمّا تأكيد المعنى فهو ما جاء بأدوات التأكيد. وأدوات التأكيد ستةُ أسماء، معارفُ كلها، وهي: نفس وعين وكل وأجمع وأكتع وأبصع[4]. تقول: جاءني زيدٌ نفسه، ورأيتُ عبدالله عينَه، ورأيتُ إخوتَك كلَّهم، ومررتُ بالقوم أجمعين أكتعين أبصعين. فأمّا كلّ وأجمع فلا يؤكّد بهما إلا ما يتبعض خاصة. ولا

ربك والملك صفاً صفاً﴾. وكذلك الرضي، إلا أنه قال: إن التكرار في الآية الثانية ليس توكيداً لفظياً لأن الثاني غير الأول معنى، والمعنى: صفوف مختلفة. وابن هشام ناقض نفسه، ففي شرح شذور الذهب اعتبر التكرار هنا للتوكيد، وفي شرح قطر الندى لم يعتبر ذلك توكيداً. والظاهر أن التكرار في هاتين الآيتين ليس للتوكيد، لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿دكاً دكاً﴾: دكاً بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثوراً. وأن معنى ﴿صفاً صفاً﴾: أنه تنزل الملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف، محدقين بالجن والإنس. انظر المقرب ٢٣٨/١، وشرح الكافية ٣٣٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٢٨، وشرح قطر الندى ٢٨٩، والكشاف ٧٥١/٤، والبحر المحيط ٤٧١/٨.

(١) وفي الجمل. والأكثر اقترانها بحرف العطف، وهو «ثم» خاصة، قال تعالى: ﴿كلا سوف تعلمون• ثم كلا سوف تعلمون﴾ - التكاثر: ٣، ٤. والعطف في مثل هذا صوري لا حقيقي، لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرّح به علماء المعاني؛ ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعيّة ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد. انظر الصبان ٧٥/٣.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله فيما اطلعت عليه من مصادر. الجَنان: القلب. والجلاجل: النشيط.

(٣) هذا البيت للقطامي من جملة أبيات يصف فيها بكرة أحسن القيام عليها حتى قويت، وصعب على التياز - وهو الرجل القوي، أن يركبها. والبيت في ديوانه ص ٥٠، والمقرب ١٣٦/١، وكشف المشكل ١٥٠/٢، ومعاني القرآن ٢٥٦/١، وإيضاح الشعر ٥٢٨، واللسان (تيز). والرواية المشهورة: قلنا، بدلاً من: قالوا.

(٤) وزاد الكوفيون والبغداديون أبتع. ومن ألفاظ التوكيد أيضاً كلا وكلتا، وجميع وعامة، إلا أن التوكيد بهاتين قليل. فمن التوكيد بجميع قول امرأة:

فداك حيُّ خولانْ   جميعهم وهمدانْ

يجوز أن يؤكَّد بهما ما لا يتبعض، لو قلت: جاءني زيدٌ كلُّه أوْ أجمع، لم يجزْ. فإن قلتَ: اشتريتُ زيداً كلَّه، جاز لأنك قد تشتري بعضَه دونَ بعض. ولا يجوزُ أن تؤكّد بأكتع وأبصع إلا بعد أجمع. تقول: جاءني القومُ كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون. ولو قلت: جاءني القومُ كلّهم أكتعون أبصعون، لم يجز[1].

فصل: وأمّا أحكام التأكيد فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أن التأكيد يتبعُ المؤكّد في تسعة أشياء: في رفعه ونصبه وجرّه وتعريفه وتأنيثه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه. ومعنى هذا أنّ الاسم المؤكَّد إذا كان مرفوعاً فتأكيده مرفوعٌ، أو منصوباً فتأكيده منصوب، أو مجروراً فتأكيده مجرور، وعلى هذا قياس الباقي.

فصل: والجائز أنْ تتتابع أدواتُ التأكيد بغير حرف عطف، تقول: جاءني القوم كلُّهم أنفسُهم أعينُهم أجمعون أكتعون أبصعون، ويجوز أن تؤكّد بما تصرّف من أجمع وأكتع وأبصع من لفظ تأنيث وتثنية وجمع. تقول: جاءني الهندات جُمَع، غير منوّن لأنه لا ينصرف[2]، واشتريت هنداً جمعاء كتعاء بصعاء، ورأيت الهندين جَمْعاوين[3] كتعاوين بصْعاوين. وكل ما تصرف من أجمع وأكتع وأبصع لا ينصرف لأنّ فيه العدل والتأنيث أو العدل والتعريف[4].

ويجوز أن تكونَ نفس وعين وكل تأكيداً وغيرَ تأكيد.

---

(١) هذا ويجري العرب مجرى كلّ في التوكيد ما أفاد معناه من الزرع والضرع، والظهر والبطن، والسهل والجبل، وقضهم بقضيضهم. وكذلك أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين. تقول: ضربت زيداً الظهرَ والبطنَ، وجاء القوم قضّهم بقضيضهم، ومررت بالقوم ثلاثتِهم. انظر المقرب ٢٤١/١، والمساعد ٣٩٣/٢.

(٢) المانع من صرفه التعريف والعدل عن فَعالى إلى فُعَل.

(٣) وافق المؤلف الكوفيين والأخفش في جواز تثنية جمعاء. أمّا عند جمهور البصريين فلا يجوز عندهم تثنية «أجمع» ولا «جمعاء» استغناء بكلا وكلتا. انظر شرح التصريح ١٢٤/٢.

(٤) الظاهر أن «جمعاء» وتوابعه مُنعت من الصرف لأجل ألف التأنيث الممدودة. وأما «جُمَع» وتوابعه فمنعت من الصرف للعلمية والعدل.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن يتقدَّم التأكيدُ على الاسم المؤكَّد. ويمتنع أن يقومُ التأكيد مقامَ المؤكَّد. ويمتنع أن يُعطف بعضُه على بعض. لو قلت: جاءني زيدٌ عينُه ونفسُه، لم يجزْ. ويمتنعُ أن تؤكَّد النكرات[1]. لو قلت: أكلت رغيفاً كله، لم يجز. ويمتنع ضد التسع المسائل التي ذكرت في الواجب، فافهم ذلك.

واعلم أن «كلا» و«كلتا» إنْ أكَّدت بهما وجبَ أن تضيفهما إلى مضمر وتعربَهُما في حالة الرفع بالألف، وفي حالة النصب والجرّ بالياء كسائر المثنيات، تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما. وإنْ لم تؤكد بهما كانا اسمين مقصورين وأضفتهما إلى ظاهر، تقول: كلا الرجلين قام، ولا يجوز: قاما[2]. فأما[3] قول الله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتتْ أُكُلَها﴾[4]، ولم يقل: آتتا. فأمّا قولهم: جاء القومُ قضُّهم بقضيضهم، ففيه قولان: أحدهما: «قضُّهم بقضيضهم» جملةٌ واقعةٌ موقع الحال، كأنه قال: جاءوا مجتمعين[5]. والثاني: أنه تأكيد، كأنه قال: جاءوا كلُّهم[6].

---

(١) وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة إن حصلت فائدة، وذلك بأن يكون المؤكَّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو قولك: صمت أسبوعاً كلّه.

(٢) أي: يراعي لفظ كلا وكلتا في الإفراد، وقد أجاز ابن هشام مراعاة معناهما، وأنشد قول الشاعر:

كلاهما حين جدّ السير بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

إلا أنه قليل. انظر مغني اللبيب ٢٦٩.

(٣) هكذا في المخطوطة، ولا يستقيم الكلام بها، وقد يكون صوابها: وكذلك.

(٤) الكهف: ٣٣.

(٥) قال أبو علي: «كأنه قال: أتوني منقضين». المسائل العضديات ٢٠٧.

(٦) وإليه ذهب ابن عصفور. المقرب ٢٤١/١.

عقد باب البدل

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: ما البدلُ؟ وما معناهُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا ما البدلُ؟ فهو إعلامُ السامع بمجموعي الاسمين[1] زيادةً في البيان من غير أنْ يُنوى حذف أحدهما[2]، خلافاً لما يقوله أبو العباس المبرّد، لأنه يقولُ: حقيقةُ البدل إعلامُ السامع بمجموعي الاسمين[3] مع حذف المبدل منه[4]. والأوّلُ أوضح.

فصل: وأمّا ما معنى البدلُ؟ فمعناه البيان؛ لأنك إذا قلت: جاء أخوك، لمْ يعلم السامعُ أيّ أخوتك جاء، فإذا قلت: جاء أخوك زيدٌ، تبيّن لك أن الجائيَ هو زيدٌ، وهو بدلٌ من الأخ، وعلى هذا قياسُ باقي مسائل البدل في أنّ معناه البيان.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ البدلُ؟ فعلى أربعة أقسام: أوّلُها: بدلُ

---

(١) في المخطوطة: الاسم.

(٢) قال ابن عصفور: «البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منها الطرح معنى لا لفظاً». المقرب ١/٢٤٢.

(٣) في المخطوطة: الاسم.

(٤) قال المبرد: «اعلم أن البدل في جمع العربية يحلّ محل المبدل منه». المقتضب ٤/٢١١. وقال في مكان آخر: «فالمبدل منه مثبت في الكلام، فالبدل لا يبطل المبدل منه». المقتضب ٤/٣٩٩.

الكلّ من الكلّ، ومنهم من يقولُ بدلُ الشيء من الشيء نحو قولك: جاءني الزيدون إخوتُك. قال الله تعالى: ﴿اهدنا الصراطَ المستقيمَ * صراطَ الذين أنعمت عليهم﴾[١]. وقال الشاعر:

لحا الله قَيساً قَيْسَ عيلان إنها ... أضاعتْ ثغورَ المسلمين وولّتِ[٢]

قيس الثاني: بدلٌ من الأول. والثاني: بدلُ البعض من الكلّ نحو قولك: ضربتُ زيداً رأسَه، ولقيت أصحابَك أكثرهم. قال الله تعالى: ﴿ولله على الناسِ حجُّ البيتِ مَن استطاعَ إليه سبيلا﴾[٣]. فـ «مَنْ» في موضع جرّ بدلٌ من الناس. وكذلك قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والنصارى والصابئين مَنْ آمن بالله﴾[٤]، فـ «مَنْ» في موضع النصب بدل من الذين ومن المعطوف عليه. وقال الشاعر:

وكنتُ كذي رِجْلين: رجلٍ صحيحةٍ ... ورجلٍ رمى فيها الزّمانُ فَشَلَّتِ[٥]

فـ «رجل» الأولى[٦] بدل من رجلين. وهذه الأبدال كلّها بدلُ البعض من الكل. والثالث: بدلُ الاشتمال، وأكثرُ ما يكونُ في المصادر وما يجري مجراها. وسمّي بدل الاشتمال لأن المعنى يشتملُ على البدل والمُبْدَل منه جميعاً،

---

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص، قاله يوم راهط. وهو في حماسة أبي تمام ٢/٢٠٠، وكشف المشكل ١٨/٢. وقوله: لحا الله قيساً، أيْ: قبحها ولعنها. وقيس عيلان: هو قيس بن مضر، واسمه إلياس بن مضر بن نزار.

(٣) آل عمران: ٩٧.

(٤) البقرة: ٦٢.

(٥) هذا البيت لكثيّر عزة، انظر ديوانه ص ٩٩. وقيل: إن هذا الشعر ليس لكثيّر وإنما هو لأميّة بن الأسكر وإنما كثير أنشده عنه. وهو في الكتاب ٤٣٣/١، والجمل ٢٤، والمقتضب ٢٩٠/٤، وابن يعيش ٦٨/٣، والملخص ٥٥٣/١، والموشح ٢٤٣، ومغني اللبيب ٦١٤، وكشف المشكل ٢٨/٢، ومعاني القرآن ٢٤٦/٣، والخزانة ٢١١/٥. ويروى بجرّ «رجل» ورفعها. أمّا الجرّ فعلى البدل كما ذكر المؤلف، وأمّا الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف. ومعنى البيت: أنها عاهدته ألا تتحول عليه فثبت على العهد ولم تثبت.

(٦) في المخطوطة: الأخرى.

وذلك في مثل قولك: نفعني عبدُالله علمُه، وأعجبني زيدٌ كرمُه، والتقديرُ: نفعني علمُ عبدالله، وأعجبني كرمُ زيدٍ. قالَ الله تعالى: ﴿يَسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾[1] فقتال: بدلٌ من الشهر، وهو بدلُ الاشتمال، تقديره: يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرام. وكذلك قوله تعالى: ﴿وهو الذي أحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ﴾[2]، فخلق: بدل من «كل»، وهو بدلُ الاشتمال، وتقديره: أحسنَ خَلْقَ كلّ شيء. وكذلك قوله تعالى: ﴿أأمنتُمْ مَنْ في السماءِ أنْ يخسِفَ بكمُ الأرضَ﴾[3]، فأنْ[4]: في موضع نصب بدل من «مَنْ»، وهو أيضاً بدل الاشتمال، وتقديره: أمنتم خسف مَنْ في السماء. قال الشاعر:

فـما كـانَ قيْسٌ هُلْكُـهُ هُـلْكَ واحـدٍ ولـكنّـه بُـنْـيـانُ قـومٍ تَهـدَّمـا[5]

فهلكه: بدلٌ من قيس، وهو بدلُ الاشتمال، وتقديره: فما كان هُلْكُ قيس. والرابع: بدلُ الغلط نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمرٍو، كأنك أردت: مررت بعمرو، فغلطت بزيد وأبدلتَ عمراً منه. هذا شاذ ضعيف، لا يُقاس عليه ولا يُلتفتُ إليه[6].

فصل: وأمّا أحكامُ البدل فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ البدلَ يتبعُ المبدلَ منه في تسعة أشياء: في رفعه نحو: جاءني زيدٌ أخوك، ونصبه

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) السجدة: ٧.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) أيْ: المصدر المؤول من «أنْ» والفعل «يخسف».

(٥) هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب يرثي بها قيس بن عاصم المنقري، وعبدة هذا شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم. وهو في الكتاب ١٥٦/١، والأصول ٥١/٢، والجمل ٤٤، وابن يعيش ٦٥/٣، والحلل ٤٣، والإفصاح ٢٨٦، وحماسة أبي تمام ٣٨٧/١، والقرطبي ٤٤/٣، وكشف المشكل ٢١/٢.

(٦) وزاد بعضهم على هذه الأربعة بدل النسيان، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد وليس كذلك. وبدل بداء أو إضراب، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه، ومنه قوله ﷺ: «إن الرجل ليصلّي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر». انظر المقرب ٢٤٣/١.

نحو: رأيتُ زيداً أخاك. وجرّه نحو: مررت بعمرو أبيك. وجزمه نحو: مَنْ يأتني يكرِمْني أكرمْه، فـ«يكرمني»[1] بدل من «يأتني». وتأنيثه نحو: رأيت هنداً أختَك. وتذكيره نحو ما تقدم تمثيله من المذكرات. وإفراده نحو ما تقدم من تمثيل المفردات. وتثنيته نحو: جاءني الزيدان أخواك. وجمعه نحو: رأيتُ الزيدين إخوتَك، فالثاني في هذه كلّها بدلٌ من الأول.

فصل: والجائزُ يشتملُ على إحدى عشرةَ مسألة. منها: بدلُ الظاهر من الظاهر، وقد تقدّم تمثيلُه. ومنها: بدلُ المضمر من المضمر، وهو قليل، في مثل قولك: رأيته إياه، فإيّاه: بدلٌ من الها في رأيته[2]. ومنها: بدلُ المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النارِ﴾[3]. ومنها: بدلُ النكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وشَرَوْه بثمنٍ بخسٍ دراهمَ﴾[4]، فدراهم: نكرة، وهو بدلٌ من ثمن. ومنها بدلُ المعرفة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله﴾[5]. ومنها بدلُ النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿لنسفَعنّ بالناصيةِ ناصيةٍ﴾[6]. ومنها: أنّه يجوزُ بدل المضمر من الظاهر وهو قليلٌ نحو قولك: رأيت زيداً إياه، فإيّاه: بدلٌ من زيد[7]. ومنها: أنّه يجوز بدلُ الظاهر من المضمر[8] نحو قولك: رأيتُه زيداً، فزيد بدلٌ

---

(١) في المخطوطة: ويكرمني.

(٢) هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون وابن مالك فيجعلونه من باب التوكيد. قال ابن مالك: «وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً». التسهيل ١٧٢.

(٣) البروج: ٤.

(٤) يوسف: ٢٠.

(٥) الشورى: ٥٢.

(٦) العلق: ١٥.

(٧) لم يجوّز ذلك ابن مالك. قال ابن عقيل: «والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيداً إياه، لم يسمع في كلام العرب، نثره ونظمه، ولو استعمل كان توكيداً». المساعد ٤٣٠/٢. ونقل عن أبي حيّان ترجيح المنع. الصبّان ١٣٠/٣.

(٨) عند الجميع إن كان الضمير لغائب. وإن كان لمتكلم أو مخاطب يشترط أن يكون بدل بعض أو بدل اشتمال أو بدل كل مفيد للإحاطة. انظر أوضح المسالك ٤٠٥/٣.

من الها. قال الله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمَر الله به أنْ يُوصل﴾[1]، فأنْ: تقدر بالظاهر وهي في موضع الجر بدلٌ من الها في «به»، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطانُ أنْ أذكرَه﴾[2]، فأنْ أيضاً: في موضع نصب بدل من الها في «أنسانيه». وقال الشاعر:

علی حالةٍ لو أنّ في القوم حاتماً على جوده ما جادَ بالماءِ حاتم[3]

فحاتم: مجرورٌ بدلٌ من الهاء في جوده. ومنها: أنه يجوز بدل الفعل من الفعل، ماضياً كان أو مستقبلاً نحو قولك: مَنْ يأتني يكرمْني أكرمْه، ومَن خرجَ لقيَ زيداً فلهُ درهمٌ. ومنها: أنه يجوزُ بدلُ الحرف من الحرف في الجوابات خاصة في مثل قول الشاعر:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطةِ من ذهلِ بنِ شيبانا

ثم قال في البيت الثاني:

إذنْ لقام بنصري مَعْشَرٌ خشن[4]

فأبدل «إذنْ» من «لم» كأنه يريد: لو كنت من مازنٍ إذن لقام بنصري. ومنها: أنه يجوزُ أن يُبدل من اسم «إنّ»، واسم «لا»، وخبر «ما»، وفاعل المصدر المضاف إليه، ومفعول اسم الفاعل المضاف إليه أيضاً، والمجرور بعد هل وكفى

---

(١) البقرة: ٢٧.

(٢) الكهف: ٦٣.

(٣) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٢٩٧/٢ والرواية فيه:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنّت به نفس حاتمِ

وفي بعض الروايات: لضنّ بالماء حاتم. وهو في الكامل ١٩٤/١، واللمع ١٤٥، وابن يعيش ٦٩/٣، والإفصاح ٣٣٩، وكشف المشكل ٢٦/٢، والبصريات ٩١٥، والمساعد ٤٣٣/٢.

(٤) وصدره: عند الحفيظة إنْ ذو لوثة لانا

هذان البيتان لقريط بن أنيف من بلعنبر. والبيتان في الخزانة ٤٤١/٦، ومغني اللبيب ٣٠، وابن يعيش ٧٢/١، وكشف المشكل ٢٩/٢، وحماسة أبي تمام ٥٧/١، والحفيظة: الغضب. واللوثة: الضعف. قال ابن هشام في المغني: «فقوله: إذن لقام بنصري، بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب».

وبعد النفي والمتعجب منه على صيغة «أفعِلْ به»، على اللفظ وعلى الموضع[١]. فإن أبْدَلْتَ من المنادى المفرد مضافاً لم يكن البدل إلا منصوباً[٢] على الموضع نحو قولك: يا زيدُ أخا عمرو[٣].

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن يتقدّمَ البدلُ على المبدل منه. ويمتنعُ أن يُبدل اسمٌ من فعل أو فعلٌ من اسم أو مرفوعٌ من منصوب أو منصوبٌ من مرفوع، وكذلك في المجرور، ومفردٌ من مجموع أو مجموعٌ من مفرد، وكذلك المثنى. ويمتنعُ أن يُبدلَ من ضمائر المتكلم والمخاطب نحو: أنا ونحن، وما شاكل ذلك، سواءٌ كانت الضمائر متّصلةً أو منفصلةً إلا ياء النفس فقد أجاز بعضهم أن يُبدل منها[٤]، فافهم ذلك.

---

(١) وهذه أمثلتها على التوالي: إن زيداً أخاك وأخوك عاقل، ولا أحدَ رجلاً ورجلٌ فيها، وما هذا أحداً رجلاً ورجلٌ، وعجبت من قيام زيد أخيك وأخوك، وهذا ضارب زيدٍ أخيك وأخاك، وهل من أحدٍ رجلٍ ورجلٌ في الدار؟ وكفي بزيدٍ أخيك وأخوك، وما من أحدٍ رجلٍ ورجلٌ عندك، وأكرِمْ بعليٍّ أخيك وأخوك.

(٢) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا: فإن أبدلت من المنادى المفرد لم يكن البدل إلا مضافاً منصوباً. ويلاحظ ما فيها من خلل.

(٣) فلزم نصب البدل لأنه يعطى ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً. وهو هنا مضاف، والمضاف والشبيه بالمضاف ينصبان فنصبة على اللفظ وليس على الموضع كما ذكر المؤلف.

(٤) إلا إن كان بدل بعض أو اشتمال أو كلٍّ مفيد للإحاطة فإنه جائز عند البصريين. أما الكوفيون فإنهم يجوّزون ذلك بدون شروط، وقد احتجوا بقول الشاعر:

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني ... حميداً قد تذرّيت السناما

انظر المساعد ٢/٤٣٢، والتصريح ٢/١٦٠.

عقد باب العطف

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما العطفُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وكم أدواته؟ وما معانيها؟ وما أحكامُ العطف؟

فصل: أمّا ما العطفُ؟ فهو ردُّ آخر الكلام على أوّله حتى يصيرَ إعرابُ الثاني كإعراب الأول لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيات.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ العطف؟ فعلى قسمين: عطف نَسَقٍ وعطفُ بيان[1]. فعطفُ النسق ما أتى بحروف العطف، وسيأتي ذكرها. وعطف البيان ما أتى بغير حرف، وهو متلمّسٌ من ستة أشياء: أحدها: تبيّن الكنى بالأسماء والأسماء بالكنى نحو قولك: جاءني محمدٌ أبو عبدالله، وجاءني أبو عبدالله محمدٌ؛ فالثاني من الاسمين عطفُ بيانٍ على الأول. والثاني: بذكر مفرد بعد مثنى أو مجموع بشرط أن يكون المفرد علماً مبيّناً للأول نحو قولك: يا أخويْنا زيداً وعمراً، ومررت بأخوتِك زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ؛ فزيدٌ وما بعده عطفُ بيان على ما قبله. والثالث: بابنٍ بعد العلم أو بالعلم بعد ابن نحو قولك:

(١) سمّي بياناً لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنه عطف على نفسه. وهو يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة. أما توضيح متبوعه إن كان معرفة فمتفق عليه عند البصريين والكوفيين، وأمّا تخصيصه إن كان نكرة فمنعه جمهور البصريين لأنهم يخصون عطف البيان بالمعارف، وأجازه الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري وابن مالك، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ ـ ابراهيم: ١٦، فصديد: عطف بيان على ماء، وكلاهما نكرة، وأوجب غيرهم في ذلك البدلية. انظر أوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمساعد ٤٢٤/٢، والتصريح ١٣١/٢، والصبان ٨٦/٣.

جاءني زيدُ بنُ عمرو، فابنُ: عطفُ بيان على زيد؛ وتقول: جاءني ابنُ عمرو زيدٌ، فزيدٌ عطفُ بيان على ابن. والرابع: بتكرير الاسم نحو قولك: يا زيدُ زيدَ عمرو، ويا تَيْمُ تيمَ عديّ؛ فالثاني عطفُ بيان على الأول. والخامسُ: المعرّف بالألف واللام بعد «أيّها» وبعد الاسم المبهم نحو قولك: يا أيّها الرجلُ، فالرجلُ عطفُ بيان على «أيّها»، فكذلك: رأيتُ هذا الرجلَ، فالرجل: عطفُ بيان على «هذا». والسادس بـ «مِنْ» من حروف الجرّ وحدها لأنها لبيان الجنس نحو قولك: جاءني الرجلُ من هَمْدان[1]. قال الله تعالى: ﴿لم يكنِ الذينَ كفروا من أهلِ الكتاب والمشركين﴾[2]، فمن أهل الكتاب: في موضع الرفع، عطفُ بيانٍ على «الذين». فكذلك قولُ الشاعر:

جعلتْ لها عودَيْن من نَشَمٍ ... وآخرَ من ثُمَامَهْ[3]

فقوله: من نشم، في موضع النصب، عطف بيان على عودين. هذه المواضع جملةُ ما يُستعمل من عطف البيان.

فصل: وأمّا كم أدوات العطف؟ فهي عشْرةٌ، وهي: الواوُ والفاءُ وثم وحتى[4]، وهذه الأربعُ أخواتٌ لأنهنّ يُدخِلْنَ الثانيَ فيما دخل فيه الأول من المعنى والإعراب وتُوجبُ العطفَ والمعطوف. وأوْ وأمّا، وهما أختان، لأنّ معناهما

---

(١) قبيلة من اليمن.

(٢) البيّنة: ١.

(٣) هذا البيت لعبيد بن الأبرص من كلمة له يخاطب بها حجراً أبا امرئ القيس ويستعطفه لبني أسد، وذلك أن حجراً كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها فأمر بقتلهم بالعصي فلذلك سموا عبيد العصا. انظر ديوانه ١٣٨. وهو في الاقتضاب ٣١٤، وشواهد الإيضاح ٦٣٣، والمعاني الكبير ١/٣٥٩، ومجمع الأمثال ١/٢٥٥. الثمام: نبت ضعيف. والنشم: شجر صلب. والمعنى: قرنت الحمامة هذا بهذا فسقط البيض فانكسر. وقبله في الديوان:

برمت بنو أسد كما ... برمت ببيضتها الحمامهْ

(٤) العطف بحتى قليل، والكوفيون ينكرونه.

الشك. ولا وبلْ ولكنْ أخواتٌ ؛ لأنهن يُدخِلْن الثاني فيما دخل فيه الأوّلُ من الإعراب دونَ المعنى. و«أمْ» مفردة وحدَها لا أختَ لها لأنها للاستفهام.

فصل: وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فمعنى الواو: الجمعُ بين الشيئين من غير ترتيب مرةً في مثل قوله تعالى: ﴿**اسجدي واركعي**﴾[1]، فذكر السجود قبل الركوع لّما كانت الواوُ لا تدلُّ على ترتيب، ومرةً ترتّبُ وذلك في [مثل] قوله تعالى: ﴿**إنّ الله اصطفى آدمَ ونوحاً وآلَ إبراهيمَ وآل عمرانَ على العالمين**﴾[2]، فرتّب هاهنا.

ومعنى الفاء: التعقيب والترتيب من غير مهله[3]. ومعنى «ثم» التعقيب[4] والترتيب[5] والمهلة. ومعنى «حتى» التعظيم والتحقير[6] وعطف قليل على كثير[7]. فالتعظيم في مثل قولك: مات الناس حتى الأنبياءُ عليهم السلام.

---

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) آل عمران: ٣٣.

(٣) ونقل عن الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً. واحتج بقوله تعالى: ﴿**وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون**﴾ ـ الأعراف: ٣. وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها. وقال الجرميّ: إنّ الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع والأمطار. انظر مغني اللبيب ٢١٤، وأوضح المسالك ٣/٣٦١. وتفيد الفاء أيضاً السببيّة، وذلك غالبٌ في العاطفة جملة أو صفة. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿**فوكزه موسى فقضى عليه**﴾ القصص: ١٥. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿**لآكلون من شجر من زقوم * فمالئون منها البطون * فشاربون عليه من الحميم**﴾ الواقعة: ٥٢، ٥٣، ٥٤. انظر المغني ٢١٦.

(٤) لم أجد أحداً ذكر أن «ثم» تفيد التعقيب. بل تفيد الجمع أو التشريك، ولا أدري إن كان ذلك سهواً من المؤلف أم من الناسخ.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «ثم» لا تفيد الترتيب واحتجوا بقول الشاعر:

إنّ مَنْ سادَ ثم سادَ أبوه ... ثم قد سادَ قبل ذلك جدّه

ولا حجة لهم في ذلك لوجهين: الأول: أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد، والجدّ بسيادة الوالد. والثاني: أن تكون سيادة الجدّ قبل الوالد، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم السيادة، فيخبر على نحو ما علم لا على الأصل. انظر رصف المباني ص ٢٥٠.

(٦) معنى «حتى» الغاية. فتفيد التعظيم إذا كان ما بعدها عظيماً وما قبلها حقيراً. وتفيد التحقير إذا كان ما بعدها حقيراً وما قبلها عظيماً.

(٧) أو عطف بعض على كل نحو. أكلت السمكة حتى رأسَها.

والتحقير في مثل قولك: حجّ الناس حتى العجائزُ، وما شاكل ذلك. ولا يُعطف بها إلا قليل[1] على كثير. لو قلتَ: جاء زيدٌ حتى الناس، لم يجزْ.

و«أوْ» معناها الشك والإبهام والإباحة والتخيير[2]. فالشك والإبهام في مثل قولك: جاء زيدٌ أوْ عمرو، وقد عرفتَ مَنْ جاء، لكن أبْهمتَ على السامع. والتحقير[3] في مثل قولك: خذ السلعةَ أو الدنانيرَ. والإباحة[4] في مثل قولك: تعلّم فقهاً أو نحواً. وكذلك «إمّا» معناها مثل معنى أوْ إلا أنها لا يعطف بها إلا مكسورة مكررة[5] وهي مبنية على الشك[6] من أول الكلام في [مثل] قولك: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو.

و«بل» معناها الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني. ولا يعطف بها إلا بعد نفي[7] في مثل قولك: ما جاء زيد بل عمرو.

و«لا» معناها الإيجاب للأول والإضراب عن الثاني، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب في مثل قولك: جاء زيد لا عمرو.

و«لكن» معناها الاستدراك بعد الجحد، وهي أيضاً تضرب عن الأول وتوجب للثاني، ولا يعطف بها إلا بعد نفي مثل «بل» في مثل: ما جاء زيد

---

(١) في المخطوطة: قليلاً.

(٢) وهناك معان أخرى ذكرها ابن هشام، منها: الجمع المطلق، نقله عن الكوفيين والأخفش والجرمي. ومنها: الإضراب، نقله عن سيبويه. ومنها: التقسيم، نقله عن ابن مالك. ومنها: التقريب، نقله عن الحريري. ومنها التبعيض، نقله عن ابن الشجري عن بعض الكوفيين. ثم قال ابن هشام: قد تخرج إلى معنى بلْ، وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها. انظر مغني اللبيب ص ٨٨، ٨٩، ٩٠.

(٣) وهي الواقعة بعد الطلب، وقيل ما يمتنع فيه الجمع كمثال المؤلف، فإنه لا يجوز الجمع بين أخذ السلعة، والدنانير.

(٤) وهي الواقعة بعد الطلب،وقبل ما يجوز فيه الجمع. ففي مثال المؤلف يجوز أن تتعلم فقهاً أو نحواً مع جواز أن تتعلم الاثنين.

(٥) فتكون العاطفة هي الثانية.

(٦) ولها معان أخرى كالإبهام والإباحة والتخيير والتفصيل. انظر: مغني اللبيب ٨٥.

(٧) وهذا مذهب الكوفيين، أما غيرهم فإنه يجوّز: قام زيدٌ بل عمرو.

لكنْ عمرو، فإنْ لم يكن قبلها نفيٌ وجب أن تأتيَ بعدها بكلامٍ تام[1]، تقول: جاء زيد لكنْ عمروٌ قعدَ عنا.

و«أم» معناها الاستفهام وما يجري مجراه[2]. ومنهم من يدخل «ليس» في جملة حروف العطف[3]، وليس بأصل.

فصل: وأمّا أحكامُ العطف فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ العطفَ تابعٌ للمعطوف في تسعة أشياء: في رفعه مثل: جاء زيدٌ وعمرو. ونصبه مثل: رأيت زيداً وعمراً. وجرّه مثل: مررت بزيدٍ وعمرو. وجزمه في مثل قولك: مَنْ يأتني ويكرمْني أكرمْه. قال الله تعالى: ﴿يُضاعفْ لهُ العذابُ يوم القيامة ويخلدْ﴾[4]، فجزم «يخلد» عطفاً على «يضاعف». وفي اسميّته نحو ما تقدّم تمثيله من الأسماء. وفعليّته نحو ما تقدم من تمثيل الأفعال. وحرفيّته نحو: خفت[5] من زيد ومن عمرو. وفي ماضيه نحو: جاء زيد وقعدَ عمرو. ومستقبله نحو قولك: يخرجُ[6] زيد وينطلقُ عمرو.

وأمّا الجائزُ، فيجوز عطفُ الظاهر على المضمر، والمضمر على الظاهر، والمفرد على المثنّى والمجموع، والمثنى والمجموع على المفرد، والمعرفة على النكرة، والنكرة على المعرفة. ويجوزُ أن يُعطفَ فعلُ الحال على اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿أوَ لَمْ يَرَوْا إلى الطير فَوْقَهم صافاتٍ ويَقْبِضْنَ ما

---

(١) فتكون حينئذٍ حرف ابتداء. وأجاز الكوفيون: قام زيد لكن عمرو، على العطف. وليس بمسموع كما يقول ابن هشام. انظر المغني ٣٨٥.

(٢) وهي إمّا أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ المنافقون: ٦. وإمّا أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ «أم» التعيين نحو قولك: أزيدٌ في الدار أمْ عمرو؟ وهي تسمّى المعادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني. انظر المغني ٦١، ورصف المباني ١٧٨، والمقرب ٢٣١/١.

(٣) حكى النحاس عن الكوفيين ذلك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين، وهي كـ «لا» في العطف، فيقولون: قام زيد ليس عمرو. انظر المساعد ٤٤٣/٢.

(٤) الفرقان: ٦٩.

(٥) في المخطوطة: جئت، وهو تحريف.

(٦) في المخطوطة: يستخرج.

يُمْسِكُهُنَّ﴾[1]، فعطف «يقبضن» على صافات [أي]: وقابضات. ويجوزُ أن يُعطفَ اسمُ الفاعل على فعل الحال أيضاً نحو قوله:

بــاتَ يُعَشِّيهــا بعَضْبٍ بــاتـرِ   يَـقْـصــدُ في أَسْوُقِهَا وجــائـرِ[2]

فعطف «وجائرٍ» على موضع «يقصد» لأنه في موضع الجر نعت لعضب، تقديره: قاصد وجائر، ويجوزُ أن يُعطف الفعلُ الماضي على الفعل المضارع إذا دخلت عليه «لَمْ»[3] نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يجعلْ كيدَهُمْ في تضليل * وأرسلَ﴾[4].

ويجوز في اسم «إنّ» واسم «لا» وخبر «ما» وما أضيف إليه المصدر وما أضيف إليه اسم الفاعل العامل والمجرور بعد النفي وبعد هل وبعد كفى وعلى المتعجب منه على صيغة «أفعلْ به». هذه كلّها يجوز العطف على ألفاظها بمثل إعرابها، وعلى مواضعها بمثل إعرابها الأصلي، تقول: إن زيداً وعمراً وعمروٌ. وكذلك: لا رجلَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ. وما زيدٌ قائماً ولا قاعداً ولا قاعدٌ. وأعجبني ضرب زيدٍ وعمروٍ وعمروٌ. وهذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً. وما لهم من وليٍ ولا شفيعٍ ولا شفيعٌ. وهل من رجلٍ وامرأةٍ وامرأةٌ. وكفى بـالله ورسولِهِ ورسولُه. وأكرمْ بزيدٍ وعمروٍ وعمروٌ وعمراً[5].

---

(١) الملك: ١٩.

(٢) لم ينسب هذا الرجز لأحد. وهو في الأمالي الشجرية ١٦٧/٢، والمساعد ٤٧٧/٢، وإيضاح الشعر ٤٦٥، ومعاني القرآن ٢١٣/١، والخزانة ١٤٠/٥، ١٤٢ واللسان (عشا). الضمير في «يعشيها» للإبل، أيْ: يذبحها للضيوف. والعضب الباتر: السيف القاطع، أيْ: أقام لها السيف مقام العشاء. وأسوق: جمع ساق. ويجوز: أسؤق، بهمز.

(٣) لأن «لم» تقلب المضارع إلى ماضٍ، فيتفق الفعلان في الزمان.

(٤) الفيل: ٢، ٣.

(٥) أمّا الجرّ فالعطف على اللفظ، وأمّا الرفع فالعطف على المحلّ، وأمّا النصب فالعطف على محل «بزيد» على رأي الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف لأن الباء عندهم أصلية، وهي ومجرورها في محل نصب مفعول به. انظر أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

فصل: والممتنع ضد الواجب كعطف الاسم على الفعل إلا اسم الفاعل على فعل الحال. وكعطف الفعل على الاسم إلا فعل الحال على اسم الفاعل أيضاً، وقد تقدَّم هذين في الجائز. ويمتنع أن يُعربَ العطفُ بغير إعراب المعطوف عليه إلا المواضع التي يجوز العطفُ على لفظها وعلى مواضعها. ويمتنعُ تقديمُ العطف على المعطوف عليه إلا في ضرورة الشعر، فإنه يجوز بشرط أن يعتمد على كلام قبل ذكر العطف[١]، وذلك في مثل قول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ[٢]

فرحمة: معطوف على «السلام» وهو متقدّم وقد اعتمد بقوله: عليك، وتقديره: عليك السلامُ ورحمةُ الله. ويمتنعُ أن يُعطف على المضمر المجرور بغير إعادة حرف الجر[٣]؛ لو قلت: مررت به وزيدٍ لم يجز حتى تقول: وبزيد. فأمّا قراءة حمزة: ﴿واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[٤] بجر الأرحام، فالواو للقسم[٥] مع الجرّ وليست للعطف، فإن نصبتَ فهي عاطفةٌ على الموضع[٦]، فتقول: مررت به وزيداً. ويمتنعُ الجمعُ بين حروف العطف. لو قلت: جاء زيد فثمّ عمرو، أو: وثمّ عمرو، لم يجزْ. ويمتنع أن يفصل بين حرف العطف والمعطوف بشيء غير القسم[٧]، فإنه يجوز أن تقول: ضربت زيداً ثم واللهِ عمراً، فافهم ذلك تصبْ إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) وأنْ يكون حرف العطف الواو خاصة، وأن لا يكون المعطوف مخفوضاً، وأن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً، أو إلى أنْ يليَ عاملاً غير متصرف. انظر المقرب ٢٣٤/١.

(٢) هذا البيت للأحوص، واسمه عبدالله بن محمد الأوسيّ، ولقّب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينه. انظر ديوانه ١٨٥. وهو في الأصول ٣٢٦/١، والخصائص ٣٨٦/٢، والبصريات ٦٣٦، والأمالي الشجرية ١٨٠/١، والمغني ٤٦٧، والخزانة ٣٩٩/١، والجمل ١٤٨، والحلل ١٨٩، وكشف المشكل ٥٢٢/١. ذات عرق: موضع بالحجاز. ونخلة: كناية عن المرأة.

(٣) لا يلزم عند الكوفيين والأخفش ويونس إعادته. وقد استدلوا بالآية التي أوردها المؤلف.

(٤) النساء: ١.

(٥) قال النحاس: «وهذا خطأ من المعنى والإعراب». إعراب القرآن ٤٣١/١.

(٦) أوْ على لفظ الجلالة، أيْ: واتقوا الله والأرحام. قاله الزمخشري في الكشاف ٤٦٢/١.

(٧) ويجوز الفصل بالظرف أو المجرور، وشرَطَ ابن عصفور أن لا يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو: قام زيد لا واللهِ عمرو. ولا يجوز: قام زيد وواللهِ عمرو. المقرّب ٢٣٤/١.

انقضْت المرفوعات. وهذا ابتداؤنا في المنصوبات وبالله التوفيق.

فصل: اعلمْ أنّ جميعَ المنصوبات عشرون منصوباً، أوّلها: المفعولُ المطلق، وهو المصدر. والثاني: المفعولُ به، وقد تقدم ذكرُه في باب الفاعل والمفعول. والثالث: المفعول فيه، وهو الظرفان من الزمان والمكان. والرابع: المفعولُ له، وهو المفعول من أجله. والخامس: المفعول معه، وهو المنصوب بواو «مع». وهذه الخمسةُ أصولُ المنصوبات لأنها مفعولةٌ كلّها.

فصل: ويلحقُ بها خبرُ «كان» وما حُمل عليها، واسمُ «إنّ»، واسمُ «لا»، وخبرُ «ما»، وقد تقدّم الحديث على هذه في أبوابها، والمنادى النكرةُ والمنادى المضافُ والاستثناءُ الموجبُ والاستثناء المنقطعُ والاستثناء المقدّمُ، والتعجّبُ والحالُ والتمييزُ والإغراءُ والفعلُ المضارعُ إذا دخلَ عليه شيءٌ من أدواتِ النصب، والتابعُ لهذه المنصوبات. هذه جملة ما يُنصبُ في الكلام. وقد تقدّم الحديثُ على المفعول وعلى اسم «إنّ» وخبر «كان» وأخواتها وما حُمل عليها، وعلى اسم «لا»، وعلى خبر «ما»، وعلى التابع. ونحن نذكرُ الباقي أبواباً هاهنا إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب المفعول المطلق

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على خمس مسائل يُقال فيها: ما المفعولُ المطلق؟ ولِمَ سمِّي مطلقاً؟ ولِمَ جيءَ به؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا ما المفعولُ المطلق؟ فهو المصدرُ[1]، نحو: ضرب ضرباً، وأكل أكلاً. وأمّا لِمَ سمِّي مطلقاً؟ فلأنّ العبارةَ تنطلقُ عليه بغير واسطة من حروف الجر، بخلاف المفعولات الأربعة فإنّ العبارة لا تنطلقُ عليها إلا بحرف جر. ألا ترى أنك تقولُ: مفعولٌ به ومفعولٌ فيه ومفعولٌ له ومفعولٌ معه. فلا بدّ من حروف الجر في العبارة، وليس كذلك المصدر.

فصل: وأمّا لِمَ جيء بالمصدر؟ فجيء به تأكيداً لفعله وبياناً لنوعه في مثل: ضربَ ضرباً وقامَ قياماً وخرج خروجاً، وعدداً لمراته نحو: ضربَ ضربتين وضَرَباتٍ، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ المصدرُ؟ فعلى ثلاثة أقسام: مصدرٌ صدر من اللفظ والمعنى، وهو كلّ مصدر منصوب ذُكر معه فعلُه أو كان في حكم المذكور، نحو: ضرب ضرباً وأكل أكلاً، والذي في حكم المذكور نحو قوله

---

(١) وما يجري مجراه، كاسم المصدر، نحو العطاء في معنى الإعطاء، وكبعض الصفات نحو: عائذاً بك، وكبعض أسماء الأعيان نحو: ترباً وجندلا، على خلاف في ذلك بين النحاة. انظر المساعد ١/٤٧٩، ٤٨٠.

تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرّقابِ﴾[1]، فضرب: مصدرٌ من فعل محذوف[2]، وكذلك قولهم: أهلاً وسهلاً ومرحباً[3] وسَقْياً ورعْياً، وما شاكل ذلك. هذه كلّها منصوبةٌ على أنّها مصادرُ صدرت من أفعال محذوفة[4]. ومصدرٌ صدر من المعنى دونَ اللفظ، وهو في مثل قولك: شنئت زيداً بُغْضاً، وبغضته كراهيةً. فبغضاً: مصدرٌ من معنى: شنئت، وكراهية: مصدرٌ من معنى: أبغضته. قال الله تعالى: ﴿يومئذٍ تحدث أخبارها﴾[5]، قيل: أخبارها منصوبٌ على أنّه مصدرٌ من معنى: تحدّث، كأنه قال: يومئذٍ تخبرُ أخبارُها. وقال الشاعر:

إذا انتــدى واحْتبى بــالسيف دانَ لــه | غلُبُّ الرقابِ خضـوعَ الجُرْبِ للطالي[6]

قيل: خضوع، منصوبٌ على أنّه مصدر من معنى: دانَ، كأنه قال: خضع له غلُبُّ الرقاب خضوعاً. ومصدرٌ لم يصدرْ من لفظ ولا معنى وهو مثل قولهم: ويلَ زيد ووَيْحَه ووَيْبَه[7]، وما شاكل ذلك. قيل: هذه مصادرُ أتت منصوبةً وليس لها فعلٌ[8]، وأكثر ما أتتْ منصوبةً في البدء بشرط أن تكونَ مضافةً، فإنْ فُصلت عن الإضافة رُفعت وجُعلت مبتدأة، نحو قوله تعالى: ﴿ويلٌ لكلّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[9]. وقد يجوز تأنيثُها، قال الله تعالى: ﴿يا ويلتا أعَجَبْتُ أنْ أكونَ مثلَ هذا الغرابِ﴾[10].

---

(1) محمد: ٤.

(2) أيْ: فاضربوهم ضرب الرقاب.

(3) الصحيح أن «أهلاً وسهلاً ومرحباً» ليس من هذا الباب، وإنما هي من باب المفعول به الذي حذف فعله، والتقدير: جئت أهلاً، ووطئت سهلاً، وأصبت مرحباً. انظر الصبان ١٩٣/٣، والمساعد ٥٨٠/٢.

(٤) حذف الفعل هنا واجب لا يجوز ذكره.

(٥) الزلزلة: ٤.

(٦) لم يعرف قائله. وهو في حماسة أبي تمام ٢٨٩/٢، والزهرة ١٠٧/٢، وكشف المشكل ٤٣٣/١. والرواية في الحماسة: شوس الرجال، بدلاً من: غلُبّ الرقاب. احتبى بالسيف: اشتمل به. وانتدى: تسخّى، ودان: خضع. وغلُبّ الرقاب: الرقاب الغليظة.

(٧) ويبه: ويله.

(٨) تقدّر لها أفعال من معانيها. فيقدر في «ويله»: أحزنه الله ويله. وفي «ويحه»: رحمه الله ويحه.

(٩) الهمزة: ١.

(١٠) المائدة: ٣١.

فصل: فأمّا أحكامُ المصدر فلهُ حكمان: حكمٌ في الإعراب، وحكمٌ في العمل. فحكمُ الإعراب أنّ المصدرَ متى ذُكر معه فعلُه أوْ كان في حكم المذكور يجبُ أنْ يكون منصوباً كما تقدّم. وإنما نُصب لأنه مفعول، وهو أصلُ المفعولين وأوّلها. ومتى لم يذكر معه فعلُه ظاهراً ولا مقدّراً لم يجبْ نصبُه وجرى بتصاريف الإعراب رفعاً وجرّاً في مثل قولك: أعجبني ضربُك، وكرهت ضربَك، وعجبت من ضربِك.

فصل: فأمّا قولُهم: لبّيْك وسَعْدَيْك وحنَانَيْك وهذاذَيْك وما شاكل ذلك، فهذه مصادرُ مثناة[١] منصوبةٌ وعلامة النصب فيها الياء، والنون في جميعها محذوفةٌ للإضافة إلى الكاف. ومعنى لبّيك: إجابةٌ بعد إجابة، ومعنى سعديك: إسعادٌ بعد إسعاد، وسائرها على [هذا] القياس.

فصــل: وأمّا حكمُ عمـل المصدر، فهـو في واجبٍ وجائـز وممتنع. فالواجبُ أنّ المصدرَ إذا كان مقدّراً بأنْ والفعل[٢] يعمل عمل الفعل الذي صدر منه، إنْ لازماً فلازم، وإنْ متعدياً فمتعدٍّ، سواء كان يتعدّى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة كما تقدم في أول الكتاب. ومن الواجب نصبُ مفعول المصدر إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله أو منوّناً أو معرّفاً بالألف واللام[٣]. مثال ذلك كلّه: أعجبني ضربُك زيداً، فزيد: مفعول، والكاف هي الفاعل في المعنى. وتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، وأعجبني الضربُ زيد عمراً. فزيد:

---

(١) هذه المصادر مثنّاة لفظاً، ومعناه التكرار. وتعرب مفاعيل مطلقة لأفعال من لفظها إلا هذاذيك فيقدر له فعل من معناه، وهو: أسرع.

(٢) أوْ «ما» والفعل. فمثال الأول: عجبت من إكرامك زيداً أمسِ، ويعجبني إكرامك زيداً غداً. ومثال الثاني: يعجبني إكرامك زيداً الآن.

(٣) عمل المصدر مضافاً أكثر، وعمله منوّناً أقيس، وعمله معرّفاً بالألف واللام قليل لبعده من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه، والكوفيون يمنعون إعماله، وتبعهم في ذلك البغداديون وابن السراج من البصريين. المساعد ٢/٢٣٤.

فاعلٌ للمصدر، وعمرو: مفعول به، وعلى هذا قياس ما أتى من المصادر العاملة.

فصل: وأمّا الجائزُ فيجوزُ أن يُضافُ المصدر مرةً إلى فاعله ويكون المفعول منصوباً بعده، نحو: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، فزيد: مجرور في اللفظ بالإضافة وهو في المعنى فاعلٌ للمصدر؛ لأنّ التقدير: أعجبني أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً. ويجوز في هذه المسألة أن تتبعَ زيداً بالجرّ على اللفظ، وبالرفع على الموضع[١].

ويجوزُ أن يُضاف المصدر مرةً إلى مفعوله ويكون فاعلُه مرفوعاً بعده نحو قولك: أعجبني ضربُ عمروٍ زيد[٢]، فعمرو: مجرورٌ في اللفظ بالإضافة، وهو في المعنى منصوبٌ لأنّه مفعول، وزيدٌ هو الفاعل، والتقدير: أعجبني أنْ ضربَ زيدٌ عمراً. ويجوزُ في هذه المسألة أن تُتبعَ عمراً بالجرّ على اللفظ وبالنصب على الموضع[٣] لأنه مفعول للمصدر[٤]. ومعنى قولنا: تتبع، أيْ: تأتي بالنعت والعطف والتوكيد والبدل.

فصل: وأما الممتنع فهو ضدُّ الواجب. ويمتنعُ أنْ يتقدَّم معمول المصدر

---

(١) تقول: أعجبني ضربُ زيدٍ أخيك عمراً، وأعجبني ضربُ زيدٍ أخوك عمراً. قال لبيد بن ربيعة:

حتى تهجّر في الرواح وهاجها ... طلبَ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ

فرفع «المظلوم» وهو صفة للمعقب المجرور لفظاً بإضافة المصدر وهو «طلب» ولكنه مرفوع محلاً.

(٢) قيل: هذا قليل. وقيل: يختص بالشعر. ومن ذلك قول الشاعر:

أفنى تلادي وما جمّعت من نشب ... قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

والصحيح أنه لا يختص بالشعر لوروده في الحديث: «وحجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً». ولكنه قليل. انظر الصبان ٢/٢٨٩.

(٣) قال الشاعر:

قد كنت داينت بها حسّانا ... مخافة الإفلاس والليّانا

فعطف «الليانا» بالنصب على الإفلاس، لأنه منصوب محلاً، مجرور لفظاً.

(٤) هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين. ومذهب سيبويه أنه لا يجوز الإتباع على المحل. الصبان ٢/٢٩١.

عليه[١]، وأنْ يُفصل بينه وبين معموله، وأن يعملَ وهو محذوف[٢]، وأن يتحمّل الضمير[٣]، وأن يثنّى أو يجمعَ إذا كان عاملاً لأنه يقدّر بأنْ والفعل، والفعل لا يجوزُ تثنيته ولا جمعُه[٤]، فإنْ كان غيرَ عاملٍ وكان اسماً للأشياء جاز تثنيته وجمعه مثل: العلوم والحلوم والأشغال والأعمال، وما شاكل ذلك.

ويمتنع أنْ يحذفَ عاملُ المصدر إلا إذا كان المعنى يدلّ عليه نحو قوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبةٍ يتيماً﴾[٥]، فإطعام: مصدر، ومفعوله: يتمياً، وفاعله محذوفٌ لدلالة المعنى، والتقدير: أو إطعامُ الإنسان يتيماً، وكذلك ما شاكل ذلك.

ويمتنع أن يُبدل المصدرُ العامل[٦]. فأمّا النعتُ والتأكيدُ والعطفُ[٧] ففيه خلاف، منهم من يجيزه، ومنهم من لا يُجيزه[٨]، فافهم ذلك.

واعلم أنّ ما أضيف إلى المصدر انتصبَ انتصابه بشرط أن يكون قبلَ الفعل فعلٌ يدلّ على المصدر نحو قولك: سرتُ أحسنَ سيرٍ، وقعدتُ أفضلَ قعودٍ، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿وما قَدَرُوا الله حقَّ قدره﴾[٩]. وقال

---

(١) وقد جوّز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو: يعجبني عمراً ضربُ زيد. المساعد ٢٣٣/٢.
ويرى الرضي أنه إذا كان معموله ظرفاً أو شبهه يجوز تقدمه عليه نحو: اللهم ارزقني من عدوك البراءة. انظر شرح الكافية ١٩٥/٢.

(٢) ويرى الرضي أنه يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، ويجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه. شرح الكافية ١٩٥/٢.

(٣) عدم تحمله الضمير هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فإنهم يجعلونه كاسم الفاعل في تحمّله الضمير، وتبعهم في ذلك ابن مالك. المساعد ٢٤٤/٢.

(٤) أجاز جماعة جمعه ومنهم ابن عصفور (المقرب ١٣١/١)، ومن ذلك قول الشاعر:

وقد وعدتك موعداً لو وفت به ... مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

(٥) البلد: ١٤.

(٦) فيمتنع: يعجبني بغضُك كراهيتُك زيداً.

(٧) في المخطوطة: والبدل.

(٨) فعند هؤلاء لا يجوز: يعجبني ضربُك شديدٌ زيداً، ولا: عجبت من ضربك نفسه زيداً، ولا: عجبت من شربك وأكلك اللبن.

(٩) الأنعام: ٩١.

تعالى: ﴿فاتَّقُوا الله حقَّ تُقاتِه﴾[١]. وقال تعالى: ﴿نحنُ نقصُّ عليكَ أحسن القَصَصِ﴾[٢]، وقد تأتي مصادر مستعملةٌ بالميم في أوّلها[٣] نحو قولهم: مَضْرَب ومَخْرَج ومَأْكَل ومَطْعَم، وما شاكل ذلك. فإنْ ذُكِرَ شيءٌ من هذه منصوباً بعد الفعل فهو مصدرٌ، وما أضيف إليه انتصب كانتصابه أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ومَزَّقْناهُمْ كلَّ ممزّقٍ﴾[٤]، فكلّ: منصوبٌ بإضافته إلى المصدر. فافهم ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) يوسف: ٣.

(٣) وهو ما يعرف بالمصدر الميمي. وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، احترازاً من نحو: مشاركة ومعاونة ومقارنة، فلا تسمّى مصادر ميمية.

(٤) سبأ: ١٩.

عقد باب المفعول فيه

وهو الظرفان من الزمان والمكان. وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما الظرفُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أما ما الظرفُ؟ فهو كلُّ اسم وقع فيه الفعلُ، ولهذا سمِّي مفعولاً فيه.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الظرف؟ فهو ينقسمُ على قسمين: ظرف زمان وظرف مكان. فظرفُ الزمان هو ما كان من أسماء الزمان، وهو ينقسمُ على قسمين: معربٌ ومبنيّ. فالمعربُ مثلُ اليومِ والشهرِ والسنةِ والعامِ والحقبةِ والمدةِ والآونةِ وقبل وبعد[1]، وما شاكل ذلك من المعربات. والمبنيُّ مثل: إذْ وإذا وقطُّ ومتى وأمسِ إذا كان معيَّناً[2] والآن، وما شاكل ذلك من المبنيات.

وظرف المكان ما كان من أسماء المكان، وهو ينقسمُ على قسمين: معربٌ ومبنيّ. فالمعربُ مثل: خَلْف وأمام وتُجاه وقدّام وتحت وفوق ويمين وشمال وقبالة

(١) بالنسبة لـ«قبل وبعد» فإنهما يكونان معربين إذا صُرّح بالمضاف إليه كقولك زرتك قبل العصر، وجئتك بعدَ الظهر. أو حُذف المضاف إليه ونُوي ثبوتُ لفظه كقولك: لا تنتظر حتى العصر، زرني قبلَ، أيْ: قبل ذلك. أو حُذف المضاف إليه ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أكاد أغص بالماء الحميم

(٢) وهو الذي قبل يومك. الحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً، وبعض بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، أما جمهورهم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر يبنونه على الكسر.

ومقابل وعند وفرسخ وبريد وميل، وما شاكل ذلك من المعربات. والمبني مثل: حيثُ وثَمَّ وهُنا وأينَ وأنّى بمعنى: أين، ولدنْ ولدى بمعناها، وهما جميعاً بمعنى عند، وما شاكل ذلك من المبنيات.

وظرفُ الزمان ينقسمُ أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ظروف زمان ماضية وهي مثل: قبل وإذْ وأمس وآنف في مثل قوله تعالى: ﴿ماذا قال آنِفاً﴾[1]، فآنف[2]: ظرف زمانٍ ماضٍ يقدر بقبل[3]. وظروفُ الزمان التي بمعنى الاستقبال مثل: بعد وغد وإذا ووشيك في مثل قول الشاعر:

لتسمعنّ وشيكاً في ديارهم ... الله أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا[4]

فوشيكاً: ظرف زمان مستقبل يقدّر بقريب أو بعيد[5]. وظروف الزمان التي بمعنى الحال مثلُ: الآن واليوم والساعة.

فصل: وأمّا أحكامُ الظرف فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ نصبُ الظرف من الزمان والمكان إذا وقع فيه الفعلُ نحو قولك: خرجتُ يومَ الجمعة وقعدتُ أمامك. وسواءً كانَ الظرفُ معرباً أو مبنيّاً فإنه منصوب بوقوع الفعل فيه. وجميعُ الظروف مقدّرة بفي، لأنك إذا قلت: خرجتُ يومَ الجمعة، فالمعنى: خرجتُ في يوم الجمعة. وإذا قلت: قعدت أمامك، فالتقدير: قعدتُ في المكان المعروف، وكذلك سائر الظروف.

فصل: والجائزُ أن تُقدّر الظروفُ أخباراً لذواتِ الأخبار، وأحوالاً بعد

---

(١) محمد: ١٦.

(٢) في المخطوطة: وآنف.

(٣) ونقل ابن منظور عن ابن الأعرابي أنّ معناها في هذه الآية الساعة. اللسان (أنف). وهذا المعنى ذكره الزمخشري في الكشاف ٣٢٢/٤.

(٤) هذا البيت لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ٢١٦، وهو في شواهد الإيضاح ١٠٠، والبصريات ٥٩٩، واللسان (ثأر). وقوله: يا ثاراتِ عثمانا، أيْ: يا أهل ثاراته، ويا أيها المطالبون بدمه.

(٥) وقد قدّره ابن منظور بسريع. اللسان (وشك).

المعارف، ونعوتاً بعد النكرات، وصلاتٍ للنواقص[1]، وتُعلَّق في جميع ذلك بالمحذوف الذي نابت منابَه وتضمّنت إعرابه[2].

ويجوز أن تُضاف ظروفُ الزمان إلى الجمل الابتدائية والفعلية، ويُحكم على موضع الجملة بالجرّ نحو قولك: خرجت يومَ خرجَ زيد، وسرتُ ساعةَ أبوك سائرٌ، وما شاكل ذلك.

ويجوز أن يعملَ في الظروف ما قبلها وما بعدها إلا: أين ومتى وأيّان وأنّى، فلا يعملُ فيها إلا ما بعدها؛ لأنها لا تخلو من الشرط والاستفهام، والشرط والاستفهام لهما صدر الكلام، ولذا لا يعملُ فيها إلا جوابُها حيث كان، مقدّماً أو مؤخراً.

ويجوز أن تعملَ في الظروف الأفعالُ ومعاني الأفعال. ويجوز أن تُخبر بظروف المكان عن الأشخاص والأحداث فتقول: زيد أمامك، والقتال خلفك. وإنما جازَ فيها هذا لكثرة تمكنّها. ولا يجوزُ أن تُخبر بظروف الزمان إلا عن الأحداث لا غير، تقول: الخروجُ يومَ الجمعة[3].

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن تُخبَر بظروف الزمان عن الأشخاص. ويمتنع أن تجرَّ «عند» بشيء من حروف الجر إلا «من» وحدها.

واعلمْ أن «أمس والآن» بنيا لتضمّنهما الألف واللام[4]. فالألف واللام في الأمس لتعريف العهد، والألف واللام في الآن لتعريف الإشارة[5].

---

(١) وهذه أمثلتها على التوالي: زيدٌ أمامَك، ورأيت زيداً خلفَك، ومررت برجل شمالك، وجاء الذي بمينك.

(٢) وقد اختلف في هذا المحذوف الذي تعلّقت به، فقيل: تقديره: كان أو استقرّ. وقيل: تقديره: كائن أو مستقر. الأول مذهب البصريين، ونسب لسيبويه، وهو قول الفارسي والزمخشري. والثاني مذهب الأخفش وابن السراج، واختاره ابن مالك. انظر شرح الكافية للرضي ٩٣/١، والمساعد ٢٣٦/١.

(٣) وأمّا قولهم: اليوم خمر، والليلةَ الهلالُ، فالتقديرُ: شُرب خمر، ورُؤْية الهلال.

(٤) فتكون اللام في «الآن» زائدة.

(٥) وهذا مذهب الزجاج. الرضي ١٢٦/٢.

واعلم أن «أمس» لا ينصرف لأن فيه التعريف والعدل[١]. أمّا التعريف فلكونه من أمس معيّن، وهو الأمس الذي يلي يومك الذي أنت فيه. وهو معدول من الأمسا. وكذلك سحرُ لا ينصرفُ أيضاً إذا كان من سحر يوم معيّن، والعلّة فيه مثل العلة في أمس[٢]. وغُدْوَة وبُكْرَة وضَحْوَة إذا أردت بهنّ غُدْوَة يوم معيّن أو بُكْرَته أو ضَحْوَته، لا يَنْصَرِفْنَ لعلّتين وهما: التعريفُ والتأنيث. فإن نُكِّرت هذه الأسماء كلها انصرفتْ لزوال إحدى العلتين وهي التعريف[٣].

واعلم أنّ كلَّ ما أُضيف إلى الظرف ينتصبُ كانتصابه بشرط أن يكونَ فيه معنى الظرف، فتقول: خرجتُ نصفَ النهار وآخرَ الليل، وقعدتُ شرقيَّ الدار وغربيَّ المسجدِ، وما شاكل ذلك. فافهم ذلك تصبْ إن شاء الله.

---

(١) عدم صرفه هو لغة بعض بني تميم. أما جمهورهم فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة. انظر الكتاب ٢٨٣/٣.

(٢) وهي التعريف والعدل. ومنهم من قال: هو مبنيّ لتضمّنه معنى «أل» كأمس، ومن هؤلاء ابن الطراوة. المساعد ٤٩١/١.

(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولهم رزقهم بُكْرةً وعشياً﴾ مريم: ٦٢.

عقد باب المفعول له

وهو المفعولُ من أجله. وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المفعولُ من أجله؟ وكم شرائطُه؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا المفعولُ من أجله فهو كلّ مصدر[1] غالباً ذُكِرَ علّةً للفعل وعذراً وغرضاً للفاعل. لأنّك إذا قلت: زرتك طمعاً في معروفك، فقد جمعَ الشرائطَ، لأنّه إذا قال لك: لِمَ زرتني؟ وقلت: طمعاً في معروفك، فقولك: طمعاً، علّة للزيارة وعذرٌ وغرضٌ لك. وكذلك قولك: أحْبَبْتُك طاعةً لله، وخرجتُ رغبةً في الجهاد، وما شاكل ذلك. وقلنا: كلُّ مصدرٍ غالباً، احترازاً من الاسم الذي ليس بمصدر إذا قدِّر بالمفعول من أجله نحو قولك: جئت لزيد، التقدير: لأجل زيد. قال الله تعالى: ﴿**إنما نطعِمُكُمْ لوجهِ الله لا نريدُ منكم جزاءً ولا شكوراً**﴾[2]، قولُه: لوجه الله، في موضع نصب على أنّه مفعولٌ من أجله تقديرُه: لأجل وجه الله. واحترازاً من الاسم أيضاً، من «أنْ» التي تُقدَّر بالمصدر إذا كانت في موضع النصب مفعولاً[3] من أجله نحو قوله تعالى: ﴿**وما نَقَمُوا**

---

(١) واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون قلبيّاً، ولم يشترط بعضهم ذلك، فقد أجاز أبو علي الفارسي: جئتك ضربَ زيد، أيْ: لتضرب زيداً. وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم: أما العبيدَ فذو عبيد، ونقل ذلك عن الزجاج أيضاً إلا أنه على تقدير مضاف، أيْ: مهما تذكره لأجل تملك العبيد. وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمحذوف، أيْ: مهما تذكر العبيد. انظر الصبان ٢/١٢٣، وأوضح المسالك ٢/٢٢٥.

(٢) الإنسان: ٩.

(٣) في المخطوطة: مفعول.

منهم إلا أن **يُؤْمِنوا باللهِ﴾**[1]، فأنْ[2]: في موضع النصب مفعولٌ من أجله تقديره: لأجلِ أن يُؤمنوا بالله. وكذلك قولُه تعالى: **﴿عَبَسَ وتولّى * أنْ جاءه الأعمى﴾**[3]، تقديره: لأجل أنْ جاءه الأعمى، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا كم شرائطه؟ فلَهُ أربعُ شرائط: إحداها: أن يكونَ مصدراً قد حُذف فعلُه في الغالب كما تقدّم. الثانية: أن يكونَ ذلك المصدر متضمِّناً للام الغرض ظاهرة أو مقدّرة؛ لأنك إذا قلت: **أطعت الله خوفاً من عقابه**، فالتقديرُ: لخوفي من عقابه. والثالثةُ: أن يُستفهم عنه بـ«لِمَ» ويُجاب باللام، يقولُ القائل: لِمَ زرتني؟ فتقولُ: لطمعي في معروفك. والرابعةُ: أنْ يكون المفعولُ من أجله علّةً للفعل وعُذراً وغرضاً للفاعل كما تقدم[4].

فصل: وأمّا أحكامُ المفعول من أجله فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ نصبُ المفعول من أجله لفظاً في المعربات، وتقديراً في المبنيات مثل: أنْ المصدرية ومواضع الجار والمجرور. ومن الواجب إثباتُ لام الغرض[5] مع الاسم الذي ليس بمصدرٍ إذا كان مقدّراً بالمفعول من أجله نحو قولك: جئتك لزيد، أيْ: لأجله. ومن الواجب إثباتُ لام الأجل مع المصدر إذا كان من فعل المفعول نحو قولك: زرتُك لإيمانك بالله، لو حذفت اللام لم يجزْ لأن المعنى يختلُّ واللفظ يشكل[6].

---

(١) البروج: ٨.

(٢) أنْ وصلتها.

(٣) عبس: ١، ٢.

(٤) واشترط المتأخرون أيضاً اتّحاده بالمعلّل به وقتاً وفاعلاً. فلا يجوز: تأهبت السفرَ، ولا: جئتك محبّتك إياي. ونقل عن سيبويه والمتقدمين أنهم لا يشترطون اتحاده بالمعلل به فاعلاً. ونقل عن أبي علي الفارسي أنه لا يشترط اتحاده بالمعلل به وقتاً. انظر الرضي ١/١٩٣، والتصريح ١/٣٣٥.

(٥) أو ما في معناها، وهو «مِنْ» السببيّة نحو قوله تعالى: **﴿متصدعاً من خشية الله﴾** ـ الحشر: ٢١، والباء نحو قوله تعالى: **﴿فبظلم من الذين هادوا﴾** النساء: ١٦٠.

(٦) لأنه يلتبس بمصدر الفاعل.

فصل: والجائزُ أن تُثبتُ اللامُ مع المصدر الذي صَدر من فعل الفاعل وأن تحذفَها، تقول: زرتُك طمعاً في معروفك، ولطمعي في معروفك. قال الشاعر:

يكادُ يمسكُهُ عِرْفانَ راحته ... ركنُ الحطيمِ إذا ما جاءَ يستلمُ[1]

فعرفان: مفعول من أجله[2]. وكذلك يجوز في «أنْ» المصدرية إذا كانت مقدّرةً بالمفعول من أجله أن تُثبتَ لامَ الأجل معها وأن تحذفها، تقول: زرتُك أنْ أكرمتني، ولأنْ تكرمَني.

ويجوز تقديمُ المفعول من أجله على الفعل العامل فيه وتأخيرُه، لأنّ عاملَه متصرّف، تقول: زرتك طمعاً في معروفك، وطمعاً في معروفك زرتك.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن يتقدّم معمولُ المفعول من أجله عليه. لو قلت: زرتُك لإكرامك زيداً، فلو قدّمتَ زيداً وقلت: زرتك زيداً لإكرامك، لم يجزْ. وإنما امتنع ذلك لأنّ المفعول من أجله مصدرٌ، والمصدرُ لا يتقدّم معموله عليه لضعفه.

ويمتنع أن تحذف لامَ الأجل من الاسم الذي ليس بمصدر نحو قولك: جئتك لزيد، لو حذفتَ اللامَ وقلتَ: جئتك زيداً، لم يجزْ، لأنّ اللفظ يحتملُ والمعنى يشكل[3].

---

(١) هذا البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها علي بن الحسين. انظر ديوانه ٢/١٨٠. وهو في الخصائص ١٤٦/٣، والإفصاح ٣٥٨، والبصريات ٣٤٣، وكشف المشكل ٤٤٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢١/٤، وأمالي المرتضى ٦٧/١. عرفان: علم، والحطيم: حِجْر مكة مما يلي الميزاب، وقيل: هو جدار الكعبة. اللسان (حطم).

(٢) وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون «عرفان» فاعلاً و«ركن» مفعولاً به. وذكر أن هذا الوجه يحسن إذا كان قد أكثر لمس الركن بيده، فصار لكثرة ذلك منه أن عرفتْ راحتُه الركنَ. انظر المسائل البصريات ٣٤٤/١.

(٣) فلو قلت: جئتك زيداً، احتمل عدة معانٍ، فيحتمل أن يكون المعنى: جئتك لأجل زيد، ويحتمل أن يكون غير ذلك إذا أعرب «زيداً» بدلاً من الكاف.

ويمتنعُ حذفُ لام الأجل من المفعول من أجله إذا كان مصدراً من فعل المفعول في مثل قولك: زرتك لإيمانك بالله، لو حذفت اللام من إيمان، لم يجز. فافهم ذلك تصبْ إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب المفعول معه
وهو المنصوب بواو «مع»

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المفعول معه؟ وكم شرائطه؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا ما المفعولُ معه؟ فهو كلُّ اسم ذُكر منصوباً بعد الواو عبارة عن المصاحبة نحو قولك: جاء زيدٌ وعمراً، واستوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسة[1]، وقمتُ وزيداً؛ والتقدير: جاء زيدٌ مع عمرو، وعلى هذا القياس ما ورد عليك من هذا الباب.

فصل: وأمّا كم شرائطُ المفعول معه؟ فلَهُ ثلاثُ شرائط. إحداها: أن تُحذف «مع» وتُقامَ الواوُ مقامَها، لأنّ «مع» للمصاحبة والواو للجمع، والجمع والمصاحبة سيّان. والشريطة الثانية: أن يُنقلَ إعرابُ الاسم من الجرّ إلى النصب لأنّه بمنزلة المنصوب بنزع الخافض؛ لأنَّ المفعولَ معه في الأصل كان مجروراً بـ «مع»، فلما حذفتها نصبْتَ الاسمَ وجئتَ بالواو بعدها لتدُلَّ عليها. وقيل: إنَّ الواوَ قوَّتِ الفعل اللازمَ فنصبَ المفعول معه كما قوّته «إلا» في الاستثناء. والشريطة الثالثة: أن يكون العاملُ في المنصوب بواو «مع» فعلاً صريحاً ظاهراً فقط[2]. فإذا قلت: جاء زيد وعمراً، فقد جمع الشرائط.

(١) الطيالسة: جمع، مفرده الطيلس والطيلسان، وهو نوع من الأكسية.

(٢) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الناصب الفعل أو ما يعمل عمله من مصدر أو اسم فاعل أو=

وقد ورد المنصوب بواو «مع» في القرآن الكريم وفي أشعار العرب. فقال الله تعالى: ﴿لم يكنِ الذين كفروا من أهلِ الكتابِ والمشركينَ منفكّين﴾[1]، فقوله: والمشركين: منصوب بواو «مع»، وتقديره: لم يكن الكافرون مع المشركين. ولا يجوز أن يكون «والمشركين» عطفاً على أهل، لأنه لو كان عطفاً لكان التقدير: من أهل الكتاب ومن المشركين، وذلك لا يجوز، لأن المشركين كلهم كفار، و«مِنْ» تقتضي التبعيض فلهذا امتنع العطف[2]. وقد رُوي أيضاً في قوله [تعالى]: ﴿ فاستقم كما أُمِرْتَ ومَنْ تابَ مَعَك﴾[3] أنّ «مَنْ» في موضع نصب بواو «مع» وتقديره: فاستقم كما أمرت مع مَنْ تابَ معك[4]. وكذلك روي في قوله تعالى: ﴿ثم نقولُ للذينَ أشركوا مكانكُمْ أنتم وشركاؤكم﴾[5] على قراءة من قرأ: وشركاءَكم، بالنصب، أنّ «شركاءكم»

= مفعول. تقول: عرفت استواءَ الماء والخشبة، وأنا سائر والنيلَ، والناقةُ متروكة وفصيلَها. ولم أجد أحداً اقتصر على الفعل كما ذكر المؤلف إلا ابن عصفور حيث قال: «وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدّم عليه بوساطة الواو، وصح له العمل فيه مع توسطها بينهما لأنها حرف عطف في الأصل، فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف». المقرب ١/١٥٨. وناصبه عند الجرجاني الواو، وعند الزجاج محذوف، وعند الكوفيين الخلاف ـ وهو عامل معنوي. انظر هذه المسألة في التصريح ١/٣٤٤، والرضي ١/١٩٥، والمساعد ١/٥٤٠.

(١) البيّنة: ١.

(٢) هو عند العكبري ومكّي بن أبي طالب، وأبي جعفر النحاس والقرطبي معطوف على «أهل». ولم يذكروا وجهاً آخر. انظر: إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٩١، ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٣١، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٤٠، وإعراب القرآن ٥/٢٧١. والسبب الذي ذكره المؤلف من منع العطف يراعى لو كان العطف على «الذين»، حيث لا يجوز العطف لفظاً ومعنى. أما اللفظ فاسم الموصول في محل رفع اسم «يكن» فيعطف عليه بالرفع وليس بالنصب، وأمّا المعنى فإنه يصيِّر «المشركين» من أهل الكتاب وليسوا منهم. فقد اختلط الأمر على المؤلف فظنّ أن العطف على «أهل» يفسد المعنى فعدل إلى المفعول معه، وليس الأمر كما ظنّ، لأن العطف على «الذين» هو الذي يفسد المعنى.

(٣) هود: ١١٢.

(٤) وقد جعله الزمخشري من باب العطف. قال: «معطوف على المستتر في استقم. وإنما جاز العطف عليه ولم يؤكد بمنفصل لقيام الفاصل مقامه». الكشاف ٢/٤٣٢. أمّا العكبري فقد أجاز فيه الوجهين. إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٤٧.

(٥) يونس: ٢٨.

منصوب بواو «مع» تقديره: مكانكم أنتم مع شركائكم. والرفع في الاثنتين الأخريين جائز، وتكون الواو للعطف. وقال الشاعر:

فكنت وإياها كحرّان لم يُفِقْ   من الماء إذْ لاقاه حتى تقدّدا[1]

قولُه: وإياها، في موضع نصب بواو «مع»، تقديره: فكنت معها. وقال آخر:

أكونُ وإيَّاها بها مثلاً بعدي[2]

تقديره أيضاً: أكونُ معها. وقال النابغة[3]:

وما قلتُ حتى نال شتمُ عشيرتي   نفيلَ بنَ عمرٍو والوحيدَ وجعفرا[4]

تقديره: مع جعفر.

فصل: وأمّا أحكامُ المفعول معه فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ نصبُ هذا المفعول معه بعد الواو والفعل كما تقدّم، ولا سيّما بعد المضمر المتصل الذي هو غيرُ مؤكّد نحو قولك: قمتُ وزيداً، ذكر بعضهم أنه

---

(١) هذا البيت لكعب بن جعيل التغلبي، وهو شاعر إسلامي كان في زمن معاوية. وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢٥٥/١، والجمل ٣١٧، وكشف المشكل ٤٤٨/١، والحلل ٣٦٦. يصف نفسه عند لقاء حبيبته بأنه كالشديد العطش أمكنه الماء وهو في آخر رمق.

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وصدره: فآليت لا أنفك أحذو قصيدة. أنظر ديوان الهذليين ١٥٩/١، والرواية فيه:

فأقسمت لا أنفك أحذو قصيدة   أدعْك وإياها بها مثلاً بعدي

وفي بعض الروايات: تكون وإياها بها مثلاً بعدي. وهو في شواهد الإيضاح ١٨٠، وكشف المشكل ٤٤٨/١، والمقتصد ٦٥٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٥/١، وجمل الزجاجي ٣١٨.

(٣) هو النابغة الجعدي. واسمه: قيس بن عبدالله بن عُدس بن ربيعة الجعدي. كان يكنى أبا ليلى. وهو شاعر جاهلي، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام. وفد على النبي ﷺ فأسلم. انظر الخزانة ١٦٧/٣، والأعلام ٢٠٧/٥.

(٤) أنظر شعره ٦٨. والبيت في الشعر والشعراء ٢٨٩/١، وكشف المشكل ٤٥٢/١.

لا يجوز أن ترفع زيداً عطفاً على التاء إلا أن تؤكِّد التاء بضمير منفصل فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ[1].

فصل: والجائزُ أنّ المنصوبَ بواو «مع» إذا وقع بعد اسم ظاهر جاز أن تجعلَ الواوَ عاطفةً وبمعنى «مع»، فتقول: جاء زيدٌ وعمروٌ، على العطف، وعمراً، على تقدير «مع»، وكذلك بالنصب والجرّ[2].

فصل: والممتنع ضد الواجب. يمتنعُ أن يتقدَّم المفعولُ معه على الفعل العامل فيه، لأنّ الواوَ في الأصل للعطف، والعطف لا يتقدّمُ على المعطوف.

ويمتنعُ أنْ تعملَ في المفعول معه معاني الأفعال كالإشارة والتنبيه وما شاكل ذلك[3]. لو قلت: هذا زيدٌ وعمراً، وأنت تريدُ: مع عمرو، لم يجزْ، لأنه لا فعل صريح[4] يعمل في عمرو النصب، فافهمْ ذلك. فأمّا قولهم: كلُّ إنسان ورأيُه، فليس الواوُ في: ورأيُه، واوَ «مع» بل هي عاطفةٌ[5]، ورأيُه: مرفوعٌ معطوف على «كل»، و«كل» مبتدأ وخبره محذوفٌ وتقديره: كل إنسان ورأيه

---

(١) يفهم من كلام ابن مالك وغيره أن العطف في هذه المسألة لا يحسن، بل يترجح النصب. وكلام المؤلف نفسه يوحي بذلك لأنه قال: «ذكر بعضهم أنه لا يجوز أن ترفع زيداً عطفاً على التاء». يفهم من هذا أن هناك من أجاز العطف في هذه المسألة. فالنصب هنا يترجح على العطف، ولا يجب. قال ابن مالك:

والعطف إنْ يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسقْ

وما ذكره المؤلف من وجوب النصب في هذه المسألة هو مذهب ابن عصفور. انظر المقرب ١٥٩/١.

(٢) يترجح العطف في هذه المسألة، لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف. أوضح المسالك ٢٤٣/٢.

(٣) وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه. وقد أجاز أبو علي الفارسي أن يكون العامل في المفعول معه اسم الإشارة «هذا».

(٤) ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

(٥) ليس كما ذكر المؤلف، بل هي نص في المعيّة إلى جانب كونها للعطف. بدليل أنها لو حذفت ووضع مكانها «مع» لم يتغيّر المعنى. والذي منع كون ما بعدها مفعولاً معه في المثال الذي أتى به المؤلف ليس لأنها لا تفيد المعية، بل لأنّ ما قبلها ليس جملة مشتملة على فعل أو ما في معناه.

مقرونان، وكذلك: كلُّ إنسان وصنعتُه، والتقدير: كلُّ إنسانٍ وصنعتُه معروفان، وما شاكل ذلك(١).

وأمَّا قولُهم: ما أنتَ والخروجَ؟ بنصب «الخروج»، وما أنتَ وقصعةً من ثريد؟ وما أنتَ وزيداً؟، فليس هذه المنصوباتُ بواو «مع» وإنما هي في التحقيق مفعولةٌ لمصادر محذوفة يدلُّ عليها حرفُ العطف، وذلك المصدر مرفوعٌ عطفاً على المبتدأ قبله وتقديره: ما أنت ولزومُك الخروج؟ وما أنت ومداناتُك قصعةً؟ أو ملابستُك، وما أنت ومصاحبتُك زيداً؟ وإنما جاز حذف هذه المصادر لدلالة حرف العطف عليها، وإلا فهو لا يجوز أن يعملَ المصدرُ محذوفاً(٢). ومنهم من يسمّي هذا المنصوب مفعولَ الملابسة، ومثله قول الشاعر:

وما أنا والتلدُّدَ حولَ نجدٍ وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ(٣)

تقديره: وما أنا ولزومي التلدُّد، فنصب «التلدد» مفعولاً للمصدر المحذوف. وأمّا قولهم: وجهَك يا زيدُ والأرضَ، ورأسَك يا زيدُ والحجرَ، فليست

---

(١) حذفُ الخبر في مثل هذه المسألة واجب، لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، فقامت مقام «مع».

(٢) هناك أمور لا بدّ من ذكرها في هذه المسألة وهي: أولاً: أنّ نصب هذه الأسماء قليل ويفهم ذلك من كلام ابن مالك في التسهيل (٩٩) فقد قال: «وربّما نُصب بفعل مقدّر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو: ما أنت والسيرَ؟ وكيف أنت وقصعةً؟ وأزمان قومي والجماعة. وأنا وإياه في لحاف». وقال سيبويه: «وزعموا أن أناساً يقولون: كيف أنت وزيداً؟ وما أنت وزيداً؟ وهو قليل في كلام العرب». الكتاب ٣٠٣/١. ثانياً: أن هذه الأسماء منصوبة بأفعال محذوفة وليست بمصادر كما ذكر المؤلف، وهذا واضح في كلام ابن مالك. وقال سيبويه: «ولم يحملوا الكلام على ما وكيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد؟ وما كنت وزيداً؟». الكتاب ٣٠٣/١. ثالثاً: ذكر المؤلف في باب المفعول المطلق أن المصدر لا يعمل وهو محذوف، وهنا أجاز عمله.

(٣) هذا البيت لمسكين الدارمي، انظر ديوانه ٦٦. وهو في الكتاب ٣٠٨/١، وابن يعيش ٥٠/٢، ورصف المباني ٤٢٢، والكامل ٢٧٤/١، والخزانة ١٤٢/٣، والجمل ٣١٩، وكشف المشكل ٤٥٤/١، والحلل ٣٧١. والرواية المشهورة: فما لك والتلدّد. والتلدّد: الذهاب والمجيء حيرة. ومعنى البيت: ما لي أقيم في نجد وأتردد فيها مع جدبها، وأترك تهامة وقد امتلأت بالرجال لخصبها.

هذه الواوُ واوَ «مع» وإنما هي في اللفظ عاطفةٌ وفي المعنى نائبةٌ منابَ حرف الجرّ وهو الباءُ الزائدة، ورأسك ووجهك: منصوبان على أنهما مفعولان لفعل محذوف يدل عليه المعنى، كأنك تريد: الصق وجهَك بالأرض، واضربْ رأسَك بالحجر(١).

وقولُهم: إيّاك والكذبَ، الواوُ أيضاً في اللفظ عاطفةٌ وهي ليست بمعنى «مع» وهي في المعنى زائدةٌ، والكذب: منصوبٌ على أنّه مفعولٌ للفعل المحذوف الذي يدلُّ عليه المعنى، وإياك: لا موضعَ له من الإعراب على بعض الأقوال لأنّه وقَع موقع الفعل المحذوف، وذلـك الفعلُ المحـذوفُ فعلُ أمـرٍ مبني لا إعرابَ له. وفي الأصل أنّ ما وقعَ موقعَ المبنيّ بُنِيَ كبنائه، والتقديـرُ: احذر الكذبَ، أو تجنّبْ. وقسْ على هذه المسائل ما وردَ عليك من جنسها، وتدبّر ما شرحتُه فيها، فهو من اللطيف، موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) ويجوز نصب هذه الكلمات على المعيّة.

عقد باب النداء

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على خمس مسائل يُقال فيها: ما النداءُ؟ وكم أدواتُ النداء؟ وما المنادى؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا النداءُ فهو الدعاءُ والتصويتُ، سواءٌ تقول: ناديتُ فلاناً، أو دعوته أو صوّته.

فصل: وأمَّا كم أدواتُ النداء؟ فهي سبعةُ أحرفٍ وهي: يا وأيَا وهيَا وآ - بهمزتين وأ - بهمزة واحدة في مثل: أزيدُ، وأيْ مخففة في مثل قولك: أيْ زيدُ[1]، ووا في نداء الندبة في مثل قولك: وازيداه.

فصل: وأمّا المنادى فهو الاسمُ دونَ الفعل والحرف. فإنْ دخل حرفُ النداء على حرف أو على فعل علمتَ أنّ المنادى اسمٌ محذوف. قال الله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم﴾[2]، فأدْخَلَ حرفَ النداء على «لَيْتَ»، و«ليت» حرفُ لا يُنادى، وإنما المنادى اسمٌ محذوفٌ تقديرُه: يا قوم ليتني. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿يا ليْتها كانتِ القاضية﴾[3]، والتقدير: يا قوم ليتها، وما شاكل ذلك[4].

---

(١) وكذلك: آيْ. فتكون حروف النداء ثمانية وليست سبعة كما ذكر المؤلف.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) الحاقة: ٢٧.

(٤) وقيل: إن «يا» في مثل هذه الآية للتنبيه. قال ابن مالك: «وإنْ وليها ليت أو ربَّ أو حبذا، فهي للتنبيه لا للنداء». التسهيل ١٧٩.

وكذلك قولهم: يا قاتل الله فلاناً ما أخبثه، فأدخلوا حرفَ النداء على فعل، والفعل لا يُنادى، والمنادى اسمٌ محذوفٌ أيضاً تقديرُه: يا قوم قاتلَ الله فلاناً. قالَ بعضهم:

يـا قـاتـلَ الله وصـلَ الغـانيات لقـد ... أيْـقـنّ أنّي ممـن قـدْ زهـا الـكِـبرُ[1]

ومثلُه قولُ بعض المتأخرين:

يـا قـاتـلَ الله خـسّـاً في تمـثّـلهـا ... كـأنّـه عـلـمٌ في رأسـه نـار[2]

والتقديرُ: يا قوم قاتلَ اللّهُ خسّاً.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ المنادى؟ فهو ينقسمُ على قسمين: قسمٌ معربٌ وقسمٌ مبنيّ. فالقسمُ المعربُ صنفان، وهما: المنادى المضافُ والنكرةُ المفردةُ من الإضافة بشرط أن تكونَ النكرةُ غيرَ مقصودة[3]. وإعرابُ هذين الصنفين النصبُ. قالَ الله تعالى في المنادى المضاف: ﴿**اعملوا آلَ داودَ شكراً**﴾[4]، والتقدير: يا آلَ داود. وقال تعالى: ﴿**يا أهلَ يثربَ لا مقامَ لكم**﴾[5]. وقال الشاعرُ أيضاً في المضاف:

أيـا شجـرَ الخـابـورِ مـا لَـك مـورِقـاً ... كـأنّـك لم تحـزنْ عـلى ابْنِ طـريفِ[6]

---

(١) البيت للأخطل. انظر: شرح ديوانه ١٦٥، وفيه: إذا، بدلاً من: لقد. وأنـك، بدلاً من: أني. ومعنى البيت: أنه يتحسر على قطع الغانيات له وقد دهمه الكبر وعلا رأسه الشيب.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) وكذلك الشبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه نحو قولك: يا حسناً وجهُهُ، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، فعلى هذا يكون المعرب ثلاثة أقسام وليس قسمين كما ذكر المؤلف.

(٤) سبأ: ١٣.

(٥) الأحزاب: ١٣.

(٦) هذا البيت لليلى بنت طريف من قصيدة ترثي فيها أخاها الوليد بن طريف الشيباني. والرواية المشهورة: كأنك لم تجزع. وهو في كشف المشكل ٥٢٠/١، وهمع الهوامع ١٣٣/١، واللسان (خبر)، ومعجم البلدان ٣٣٤/٢، والخابور: نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة.

وقال تعالى في المنادى النكرة المفردة من الإضافة التي هي غيرُ مقصودةٍ: ﴿يا حسرةً على العباد﴾[١]. وقال الشاعر أيضاً في النكرة:

ألا نخلةً من ذاتِ عرقٍ   عليك ورحمةُ اللّهِ السلامُ[٢]

والصنفُ المبنيُّ من المناديات جميعُ المعارف المفردات المنفصلات من الإضافة وهي أربعةٌ سوى ما لحق بها من النكرات المقصودة، أولها: جميعُ أسماء الأعلام المعارف نحو: يا زيدُ، يا عمروُ، سواءً كان هذا الاسمُ العلمُ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً فإنّه مبنيٌّ نحو: يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون. فالمفردُ العلم مبنيٌّ على الضم وعلامةُ البناء فيه الضمة، وعلامة البناء في المثنى الألف، وعلامة البناء في المجموع الواو. قال الله تعالى: ﴿يا داودُ إنّا جعلناك خليفةً﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿يوسفُ أعرضْ عن هذا﴾[٤]، فبناه.

والصنفُ الثاني من المبنيّ من المناديات الاسمُ الذي يُتوصل به إلى نداء ما فيه الألفُ واللام وهو: أيُّ، في مثل قولك: يا أيُّها الرجل، فأيُّ: مبنيٌّ على الضم أيضاً؛ لأنه معرفة أيضاً لكونه عبارةً عن المعرفة. والذي بعده عطف بيان عليه أو نعتٌ له[٥]، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنّه لو كانَ بدلاً لكانَ يحلُّ محلَّ المبدل منه، وكان يُقال: يا الرجل، فتدخل حروفُ النداء على ما فيه الألف واللام، وذلك ممتنع.

والصنفُ الثالثُ من المبنيّ من المناديات المنادى المرخّمُ نحو قولك: يا حارِ، ويا مالِ، في حارث ومالك. والترخيمُ هو: تسهيلُ الكلام بحذف آخر حرف من الاسم. فإنْ كان قبل ذلك الحرف المحذوف حرفٌ[٦] من حروف

---

(١) يس: ٣٠.

(٢) قد مرّ هذا البيت في باب العطف.

(٣) ص: ٢٦.

(٤) يوسف: ٢٩.

(٥) مذهب سيبويه أنه نعت له. وقال ابن السّيد: الظاهر أنه عطف بيان لعدم اشتقاقه. المساعد ٢/٥٠٥.

(٦) في المخطوطة: حروف.

الاعتلال الثلاثة حذفته أيضاً من ذلك الحرف[1]. تقول في منصور: يا منصُ أقبلْ، وفي شُرْحَبيل: يا شرحَبُ أقبلْ. وفي مِثقال: يا مثقُ أقبلْ. ولا يُرخَّم من الأسماء إلا اسمٌ علمٌ بشرط أن يكونَ ذلك العلمُ رباعياً فما فوقه أو ثلاثياً مؤنثاً متحرِّك الأوسط[2] نحو: ثُبَة وعِزَة، تقول إذا رخمتها: يا ثُبَ أقبل، ويا عِزَ أقبل[3]. فإنْ كان العلمُ ثلاثياً لم يجزْ ترخيمه. لو رخَّمتَ زيداً وعمراً لم يجزْ[4]. وللعرب في المنادى المرخم مذهبان: منهم مَنْ يَبْنيه على الضمّ[5] كبناء زيد وعمرو، فتقولُ في حارث ومالك: يا حارُ ويا مالُ، كأنّه لم يحذفْ منه شيئاً. ومنهم من يترك حركة آخر الاسم المرخَّم على حالها الذي كانت عليه قبل حذف الحرف سواءً كانت ضمةً أو كسرةً أو فتحة، ويحكم على الاسم بالبناء[6]. وقد رُوي عن بعضهم أنّه قرأ ﴿يا مالِ ليقضِ علينا ربك﴾[7]، أيْ: يا مالك. وقد ورد المذهبان جميعاً في الشعر. قال الشاعر في ترك الاسم على حاله:

---

(١) يشترط في حرف العلة هذا أن يكون زائداً ساكناً مسبوقاً بحركة تجانسه.

(٢) ويشترط أيضاً فيه أن لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً، ولا مركّباً تركيباً إضافياً ولا إسنادياً. وأجاز الكوفيون ترخيم العلم المضاف. ونقل ابن مالك عن سيبويه أنه يجيز ترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً. انظر أوضح المسالك ٥٥/٤، والمساعد ٥٥٣/٢.

(٣) إذا كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً. وعن المبرد اشتراط العلمية فيما فيه الهاء. ومذهب سيبويه والجمهور الجواز. المساعد ٥٤٧/٢.

(٤) أجاز الكوفيون إلا الكسائي ترخيم العلم الثلاثي المحرك الوسط. نقل ذلك عنهم ابن مالك في التسهيل. ونقل ابن بابشاذ في شرح الجمل ذلك عنهم وعن الأخفش. أما الساكن الوسط فنقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه. وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين. انظر التسهيل ١٨٨، وشرح التصريح ١٨٥/٢، والمساعد ٥٥٢/٢.

(٥) أيْ: لا ينوى المحذوف، ويجعل الباقي كأنّه آخر الاسم في أصل الوضع. وتسمّى لغة التمام، ويُبنى الاسم على الضم. وإذا بقي آخر الاسم واو قبلها ضمّة فإنّ الواوَ تقلب ياء والضمة تقلب كسرة نحو: يا ثمودُ، تقول فيها: يا ثمِي، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة. وفي ترخيم سقاية علاوة عَلى هذه اللغة تقول: يا سقاء ويا علاء بقلب الواو والياء همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة. انظر حاشية الصبان ١٨٢/٣.

(٦) أيْ: ينوى المحذوف فلا يغيّر ما بقي، وتسمّى لغة الانتظار.

(٧) الزخرف: ٧٧. وهي قراءة أبي السرار الغنوي كما في الكشاف ٢٦٤/٤.

يــا حــارِ لا أُرْمَـيَنْ منكـمْ بـداهيــةٍ ... لم يلْقهـا سُـوقَــةٌ قـبــلي ولا مَلِكُ[1]

فقال: يا حَارِ، وأصله: يا حارِثُ، فترك الراء مكسورة على حالها. وكذلك قال الآخر:

يـا مـروَ إنّ مـطيّـتي محـبـوسـةٌ ... تـرجـو الحبـاءَ وربُّهـا لمْ ييْـأسِ[2]

فقال: يا مروَ، أصلُه: يا مروان، فترك الواو مفتوحةً على حالها في الأصل. وقال الشاعر في بناء الاسم المرخّم على الضم:

لا تــظلمــنّ سـالمــاً يــا حــارُ ... فــإنّــه لابــن كُــراع جــارُ[3]

ولا يُرخَّم قط نكرةٌ ولا مضاف[4] ولا ما فيه الألف واللام. ولا يجوز الترخيمُ إلا في النداء وفي ضرورة الشعر، فإنه يجوز للشاعر أن يرخم في غير النداء[5].

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر شرح ديوانه ص ١٨٠. وهو في اللمع ١٧٧، والأمالي الشجرية ٨٠/٢، والجمل ١٦٩، وابن يعيش ٢٢/٢، والحلل ٢٣٤، وكشف المشكل ٥٢٤/١. والخصائص ٣٣٤/٢، والهمع ١٦٤/١. حارِ: ترخيم حارث، وهو الحارث بن ورقاء الذي سلبه إبله وعبده يسارا. والداهية: الأمر الشديد. والسوقة: الرعية.

(٢) هذا البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٣٨٤/١. والرواية فيه:

مـروان إن مـطيـتي مـعـكـوسـة ... تـرجـو الحـبـاء وربّهـا لم يـيـأس

وهو في الكتاب ٢٥٧/٢، والجمل ١٧٢، واللمع ١٧٧، وابن يعيش ٢٢/٢. والموشح ١٥٤، والحلل ٢٣٩، وكشف المشكل ٥٢٦/١، والمساعد ٥٥٠/٢. مرو: ترخيم مروان، وهو مروان بن الحكم. والحباء: العطاء.

(٣) لم أعثر على قائل هذا الرجز. وهو في كشف المشكل ٥٢٥/١، ولم أجده في مصدر آخر.
حارُ: ترخيم حارث. وابن كراع: هو أبو رياش سويدُ بن كراع، مَن فرسان العرب وشعرائهم، وكراع: اسم أمّه. اللسان (كرع).

(٤) وذكر ابن مالك في التسهيل أنه قد شاع ترخيم المنادى المضاف، بحذف آخر المضاف إليه، وذكر ابن عقيل أن هذا قول الكوفيين، واحتجوا بقول الشاعر:

خـذوا حـظكـم يـا آل عـكـرمَ واذكـروا ... أواصرنـا والـرحـمُ بـالـغـيـب تـذكـرُ

فأصله: آل عكرمة، وهو مركب إضافي، فرخمه بحذف آخر المضاف. انظر التسهيل ١٩٠، والمساعد ٥٦٣/٢.

(٥) وذُكر أن لذلك شروطاً ثلاثة: الأول: الاضطرار. والثاني: أن يصلح الاسم للنداء. والثالث: أن يكون =

والصنف الرابع من المناديات المبنيّات نداءُ الندبة، وهو في مثل قولك: وازيداه، واعمْراه. ولا يُنادى المندوبُ إلا بوا[1] من أوله، ولا بد من ألف وهاء في آخره[2]، إلا أن يعطف عليه مندوباً آخر، فيجوز حذف الهاء من الأول فتقول: وازيدا [و] واعمراه، فإن لم يعطف وجب إثبات الهاء. ولا تكون الندبةُ إلا في المعارف دون النكرات، لأنّ معنى الندبة التوجعُ والتفجع، وهذان لا يقعان إلا على معروف. ويجوزُ أن يُندبَ الاسم المضاف. وقد رُوي عن بعضهم أنه قال: واأميرَ المؤمنيناه. ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال في قتل جعفر: «واجعفراه»[3]. وهذا الاسم المندوبُ أصلُه مبنيٌّ على الضم إذا كان علماً غيرَ مضافٍ حتى جئْت بالألف في آخره وهي تُطالب ما قبلها أنْ يكونَ مفتوحاً فبنيته على الفتح[4] لجوار الألف. فأما المنادى المضافُ المندوبُ فهو معربٌ على حاله.

فصل: ويلحقُ بهذه الأربعة الأصناف في البناء النكرةُ المقصودةُ نحو قولك: يا رجلُ أقبلْ. وإنّما بُني هذا الاسم المنادى لأنّه قد يقربُ من المعرفة بكونه مقصوداً. قال الله تعالى: ﴿**يا جبالُ أوِّبي معه**﴾[5]، فبناه على الضم لأنه نكرةٌ مقصودةٌ كما تقدم. وقال الشاعر:

إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث. انظر حاشية الصبّان ١٨٣/٣، وأوضح المسالك ٦٨/٤. ومن ترخيم الضرورة في غير النداء قول جرير:

ألا أضحتْ حبالكم رماما وأضحتْ منك شاسعة أماما

(١) ويجوز أن ينادى المندوب أيضاً بيا. إلا أن «وا» هي الأصل.

(٢) وقد لا تأتي بهما، فتقول: وازيدُ، وواغلامَ زيدٍ. وقد تأتي بالألف دون الهاء فتقول: وازيدا. فالإتيان بالألف والهاء، أو بالألف وحدها ليس واجباً كما ذكر المؤلف. وإذا كان آخر المندوب ألف وهاء استغني عنها. فلا يقال في عبدالله: واعبد اللهاه. ونقل عن ابن الحاجب أنه أجاز ذلك. انظر: الصبان ١٦٨/٣، والمساعد ٥٣٨/٢.

(٣) أنظر سيرة ابن هشام ٩٧/٢.

(٤) هو مبني على الضم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٥) سبأ: ١٠.

قـالت هـريـرة لمـا جئت زائـرهـا   وَيْـلي عليـكَ وويـلاً منـك يـا رجـلُ[1]

فبنى رجلاً على الضم أيضاً.

فصل: وكلُّ ما بُني من المناديات المعارفِ المقصودات فلأنّه وقع موقع مضمر، فبُني كبنائه[2]. فإذا قلت: يا زيدُ، فالتقدير: أنت أنادي، أو إيّاك أنادي. وخصّ بحركة الضم دونَ سائر الحركات ليُعْدَل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب؛ لأنّه لو بُني على الفتح لأشبهت حركته حركة ما لا ينصرف في حال جرِّه ونصبه. ولو بُني على الكسر لأشْبه المضافَ إلى ياء النَّفْس، لو قلت: يا زيدِ، فلذلك بُني على حركة الضم. وإنما أعْربَ النكرة والمضاف لأنّهما لم يقعا موقع المضمر فبنيا كبنائه لعلل أعْرضنا عن ذكرها طلباً للاختصار[3].

فصل: ونداءُ الاستغاثة لاحقٌ بهذا الباب، وهو بلامين: لامٌ مفتوحةٌ مع المستغاث به ولام[4] مكسورةٌ مع المستغاث له[5]. تقول: يا لَزيدٍ لِعمرو. قال الشاعر:

تـكـنَّـفـني الـوشـاة فـأزعـجـوني   فـيـا لَلّهَ لِـلْواشي المـطاعِ[6]

(١) هذا البيت للأعشى. انظر ديوانه ٥٧. وهو في الجمل ١٥٣، والموشح ٦٦، وابن يعيش ١/١٢٩، وكشف المشكل ١/٢٤٥، واللسان (ويل)، والمحتسب ٢/٢١٣، والخزانة ٨/٣٩٤. والرواية في هذه المصادر كلها: وويلي منك يا رجل.

(٢) قال الرضي: «وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً. وذلك لأن: يا زيدُ، بمنزلة: أدعوك، وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظاً ومعنى». شرح الكافية ١/١٣٣.

(٣) قال الرضي: «وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفراداً. ولم يبن المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفاً ولم يقع موقعها». شرح الكافية ١/١٣٣.

(٤) في المخطوطة: ولامه.

(٥) ويجب كون الحرف «يا» مذكورة.

(٦) هذا البيت لقيس بن ذريح. انظر قيس ولبنى ص ١١٨. وهو في الكتاب ٢/٢١٦، والشعر والشعراء ٢/٦٢٩، وابن يعيش ١/١٣١، وشرح عيون الإعراب ٢٧٢، وكشف المشكل ١/٥٢٧، والمقرب ١/١٨٣. وفي بعض الروايات: فيا للناس.

فإنْ عطفت على المستغاث به مستغاثاً ثانياً كسرتَ لامَ المعطوف. تقول: يا لزيد ولِعمرو لِبكر[1]. وموضع الجار والمجرور الأول في قولك: يا لَـزيد، النصبُ على أنه مفعول لفعل النـداء في المعنى لأنّه المنـادى في الحقيقة[2]. وموضع الجار والمجرور الثاني في قولك: يا لَزيد لِعمرو، النصبُ أيضاً على أنّه مفعول لفعل الاستغاثة[3]، والفعلان جميعاً محذوفان. فإذا قلت: يا لَزيد لِعمرو، فالتقديرُ: أنادي زيداً يغيث عمراً. هذا ما أدّى إليه الفكر، والله أعلم.

فصل: وأمّا أحكامُ النداء فهي تشتمل على واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ نصبُ النكرة التي هي غير مقصودةٍ والمضاف أيضاً[4]. وبناء المعرفة والمقصودة من النكرات على الضم[5] لفظاً فيما كان آخره حرفاً صحيحاً نحو قولك: يا زيدُ، يا رجلُ، وتقديراً فيما كان آخرُه حرفاً عليلاً نحو قولك: يا موسى ويا عيسى.

ومن الواجب أنك إذا أَتْبَعْتَ المنادى المفرد المعرفة بتابع مضاف[6] من نعتٍ أو عطفٍ أو بدل أو تأكيد نصبتَ ذلك التابع على الموضع لأنّ موضعَ كلِّ منادى النصبُ لفعل النداء المحذوف الذي ناب حرف النداء منابه، تقول: يا

---

(١) قال الشاعر:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ... يا لَلكهول ولِلشبان لِلعجبِ

(٢) فتكون اللام على هذا زائدة، واختار هذا القول ابن خروف. وقيل: متعلقة بيا، وهو مذهب ابن جني. وقيل: متعلقة بالفعل المقدر تعدّياً، وهذا مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور وابن الضايع. انظر المساعد ٢/٥٢٦.

(٣) فتكون اللام أيضاً زائدة. وقيل: متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث، وجزم بذلك ابن عصفور. وقيل: متعلقة بمحذوف في موضع الحال. وقيل: متعلقة بفعل النداء. المساعد ٢/٥٢٨.

(٤) والشبيه بالمضاف.

(٥) ليس على الضم فقط، فقد يبنى على الألف إن كان مثنى، أو على الواو إن كان جمع مذكر سالماً. فالصواب أن يقول: على ما يرفع به.

(٦) ويشترط في هذا المضاف أن يكون مجرداً من أل.

زيدُ صاحبَ القوم[١]، ويا زيدُ أخا عمرو، ويا زيدُ وعبدَالله، ويا زيدُ نفسَه[٢]. هذه التوابع كلها منصوبةٌ على الموضع. فإنْ كان التابعُ للمفرد المعرفة مفرداً جازَ الرفعُ والنصب على اللفظ وعلى الموضع، إلا أنّه لا يجوزُ الإتباعُ بالمفرد إلا في النعت أو في العطف فقط[٣]، تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ. قال الشاعر في الاتباع بالنصب على الموضع:

فـما كعبُ بنُ مـامـةَ وابنُ سُعـدى ... بـأكـرمَ منـك يـا عمـرَ الجـوادا[٤]

وقال آخر:

ألا يـا زيـدُ والـضـحـاكَ سـيرا ... فقـدْ جـاوَزْتمـا خَمَـرَ الـطريـقِ[٥]

وكذلك يجوز العطف على المعرّف بالقصد والإقبال بالرفع والنصب على اللفظ وعلى الموضع، وعليه يُحمل قولُ الله تعـالى: ﴿**يا جبالُ أوِّبي معه**

(١) أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع، ومنع ذلك الأشموني لأن الإضافة محضة. انظر شرح الأشموني ٢/٤٥٠.

(٢) وأجاز الفراء الرفع في التوكيد نحو: يا تميم كلهم. شرح الاشموني ٢/٤٥٠.

(٣) ما يجوز رفعه ونصبه نوعان، أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ. والثاني: ما كان مفرداً من نعت أو عطف بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروناً بأل. تقول في النعت: يا زيدُ الحسنُ. وفي عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ وبشراً. وفي التوكيد: يا تميمُ أجمعون وأجمعين. وفي المعطوف المقرون بأل. يا زيدُ والضحاكُ. فاقتصار المؤلف على النعت والعطف غير سديد. انظر أوضح المسالك ٤/٣٣.

(٤) هذا البيت لجرير. انظر ديوانه ص ١١٨. وهو في المقتضب ٤/٢٠٨، واللمع ١٧٢، والأصول ١/٤٥٠، وابن يعيش ٢/٢٩٩، ومغني اللبيب ٢٨، والحلل ١٩٧، والإفصاح ١٧٣، والجمل ١٥٤، والكامل ١/١٩٢، وكشف المشكل ١/٥٢٩، والأمالي الشجرية ١/٣٠٧، ومجمع الأمثال ١/١٨٣. عمر: هو عمر بن عبد العزيز. وكعب بن مامة: من أجواد العرب، مات عطشاً لأنه آثر وهو مسافر جماعته بالماء. وابن سعدى: هو أوس بن حارثة، من أجواد العرب، وسعدى أمه. ويروى بفتح «عمر» وضمه، ورواية الفتح حجة للكوفيين، لأن المنادى الموصوف يجوز فيه عندهم الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن.

(٥) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في اللمع ١٧٣، والجمل ١٥٣، وابن يعيش ١/١٢٩، والحلل ١٩٦، والمساعد ٢/٥١٢، وكشف المشكل ١/٢٤٥، واللسان (خمر). يروى برفع «الضحاك» ونصبه. خمر الطريق: الشجر الملتف على جانبي الطريق.

والطير﴾[1]. وهذا الحديث يعمُّ جميعَ المعارف المبنيات من مرخّم ومندوب وغيره. فإنْ عطفتَ على المنادى المضاف مفرداً معرفةً علماً لم يكنْ إلا مبنياً على الضم لأنه في الأصل منادى ثان، تقول: يا عبدَالله وزيدُ، كأنك تريد: يا عبدَالله ويا زيدُ.

فصل: والجائزُ حذفُ حرف النداء من العَلَم والمضاف[2]. قال الله تعالى: ﴿يوسفُ أعرضْ عن هذا﴾[3]، والتقدير: يا يوسفُ. وقال تعالى: ﴿اعملوا آلَ داودَ شكْراً﴾[4]، والتقدير: يا آلَ داود.

ويجوز للشاعر إذا اضطر أنْ ينوّن المبنيَّ على الضم لضرورة الشعر بالرفع عند الخليل[5] على لفظه، وبالنصب حملاً على الأصل[6]. قال الشاعر في تنوينه بالنصب:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليّ وقالتْ   يا عديّاً لقدْ وَقَتْكَ الأواقي[7]

---

(١) سبأ: ١٠. قراءة السبعة بنصب «الطير». وقرأ الأعرج برفعه. فالنصب عطف على موضع «الجبال»، أو على أنه مفعول معه. وعن أبي عمرو بن العلاء أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير. أو أنه معطوف على «فضلاً» في قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً﴾. وأما الرفع فعطف على لفظ الجبال. وقيل: هو معطوف على المضمر المرفوع في «أوبي». انظر مشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢، والقرطبي ٢٦٦/١٤.

(٢) في المخطوطة: العلم المضاف.

(٣) يوسف: ٢٩.

(٤) سبأ: ١٣.

(٥) وسيبويه.

(٦) وهو اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد. انظر الجرمي ٥٠١/٢.

(٧) هذا البيت لمهلهل، واسمه عديّ بن ربيعة التغلبي. وهو في المقتضب ٢١٤/٤، وسر الصناعة ٨٠٠/٢، والمسائل العسكرية ٢٣٣، وابن يعيش ٨/١٠، والجمل ١٥٥، ورصف المباني ١٧٧، والأمالي الشجرية ٩/٢، والحلل ٢٠١، وضرائر الشعر ٢٦، والإفصاح ٩٨، ونسبه لعديّ بن زيد. يروى برفع «عديّ» وتنوينه على مذهب الخليل وسيبويه، وبنصبه وتنوينه على مذهب أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه في ذلك.

فقال: يا عديًا. وأصله: يا عديُّ، مبنيٌّ على الضم. وإنما نوَّنه بالنصب ضرورة كما تقدّم. وقال آخرُ في تنوينه بالرفع:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها   وليسَ عليك يا مطرُ السلامُ[1]

فقال: يا مطرٌ، وأصله: يا مطرُ، بغير تنوين، وإنما نوّنه ضرورة كما تقدم.

ويجوز في النداء المضاف إلى ياء النفس خمسةُ أوجه: إثبات الياء ساكنة، ومتحركة، وقلبها ألفاً، وأن تصلها بهاء السكت، وأن تحذف الياء وتبقي الكسرة تدل عليها. مثال الجميع: يا غلامِيْ، يا غلامِيَ، يا غلاماً، يا غلاماه، يا غلامِ[2]. وإنْ ناديت ما أُضيف إلى ما أُضيف إلى ياء النفس لم يجزْ حذفُ الياء ولا قلبُها ألفاً.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجبِ. ويمتنعُ أن يدخلَ حرفُ النداء على ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله تعالى لكثرة استعماله في الدعاء. فيجوزُ أنْ تقول: يا اللّهُ اغفر لي، ولا يجوزُ في غير اسم الله تعالى. وإنما لم يجزْ لأن حرف النداء زائد، والألف واللام زائدتان، والكلمة الواحدة لا يجتمع فيها زائدان من أولها. ويجوز أن يحذف حرف النداء من اسم الله تعالى ويعوّض منه ميماً شديدة في آخر الاسم فتقول: اللهم اغفر لي، وأصله: يا الله. ولا يجوز الجمع بين حرف النداء وبين الميم إلا في ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

---

(١) هذا البيت للأحوص، واسمه عبدالله بن محمد بن عاصم، عاش أيام سليمان بن عبد الملك. انظر شعره ١٨٩. وهو في الكتاب ٢٠٢/٢، والجمل ١٥٤، والمقتضب ٢١٤/٤، والحلل ٢٠٠، وضرائر الشعر ٢٦، والملخص ٤٦٨/١، والأمالي الشجرية ٣٤١/١، والإنصاف ٣١١/١، ومغني اللبيب ٤٤٩، والخزانة ١٥٠/٢، ورصف المباني ١٧٧، والبصريات ٥٨٩، وكشف المشكل ٥٣٠/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦١، ومجالس ثعلب ٧٤/١.

(٢) وإذا كان معتلاً فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح نحو: يا فتايَ، وكذلك إذا كان وصفاً مشبهاً للفعل فإن ياءه ثابتة ويجوز فتحها وإسكانها نحو: يا ضاربي.

وما عليكِ أنْ تقولي كلّما سبّحتِ أو هلّلتِ يا اللهمَّ ما
اردُدْ علينا شيْخَنا مسلّما[١]

ويمتنعُ أن يُحذف حرفُ النداء من الاسم المبهم[٢]. لو قلت: هذا أقبل، وأنت تريد: يا هذا، لم يجزْ.

ويمتنع حذف حرف النداء من النكرات. لو قلت: رجلاً أقبل، وأنت تريد: يا رجلاً، لم يجزْ.

ويمتنعُ أيضاً حذف حرف النداء من النكرة المقصودة. لو قلت: رجلُ أقبل، لم يجزْ. فأما قولهم: أَطْرِقْ كَرَا[٣]، وافْتَدِ مخنوقُ[٤]، فهذا شاذ لا يقاس عليه. فأمّا قولهم: يا زيدُ زيدَ عمرٍو، ويا تيْمُ تيْمَ عديّ، فلا يخلو أن ترفعَ الأول أوْ تنصبَه. فإنْ رفعته فهو منادى مفردٌ مبنيٌّ على الضم، والثاني منصوب بأحد وجهين: إمّا أن يكون عطف بيان على زيد أو نعتاً له على الموضع لا على اللفظ، وإمّا أن يكون منادى مضافاً، وحرف النداء محذوف. فإذا قلت: يا زيدُ زيدَ عمرو، فالتقدير: يا زيدُ ويا زيدَ عمرو. فإنْ كان الأول منصوباً كان

---

(١) هذا الرجز مجهول القائل. وهو في المقرب ١/١٨٣، والإنصاف ١/٣٤٢، والجمل ١٦٤، والحلل ٢٢٣، ومعاني القرآن ١/٢٠٣، ورصف المباني ٣٠٦، والخزانة ٢/٢٩٦، وشرح الكافية ١/١٣٢، وكشف المشكل ١/٥٢٤، واللسان (أله). والشيخ هنا: الأب أو الزوج.

(٢) وهذا مذهب البصريين. وأجازه الكوفيون، وتبعهم ابن مالك، ومنه قوله:

ذا ارعواءٌ فليس بعد اشتعال الرأ سِ شيباً إلى الصبا من سبيلِ

وحمله البصريون على الضرورة أو الشذوذ. انظر الصبان ٣/١٣٦، والمساعد ٢/٤٨٥.

(٣) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. وتمامه: إنّ النعام في القرى. وروي في بعض المصادر:

أطرق كرا أطرق كرا إنّ النعام في القرى

ونقل البغدادي عن ابن السيد أن صوابه هكذا. وهو في مجمع الأمثال ١/٤٣١، والكامل ١/٣٧٠، والمقتضب ٤/٢٦١، والأصول ٣/٣٠، والخزانة ٢/٣٧٤، واللسان (طرق، كرا)، والمعاني الكبير ١/٢٩٤. كرا: مرخم كروان، قلبت الواو ألفاً.

(٤) من أمثال العرب. يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم هو يبخل بأن يفتدي نفسه بشيء من ماله. وهو في مجمع الأمثال ٢/٧٨، والمقتضب ٤/٢٦١، والمساعد ٢/٤٨٥، وكشف المشكل ١/٥٣١، وأوضح المسالك ٤/١٧.

منادى مضافاً، والذي بعده مقحم، أيْ: زائد[1]. فإذا قلت: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، فالتقديرُ: يا زيدَ عمرٍو. وأكثر ما روي عن العرب بنصب الأول. قال الشاعر:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عـديّ لا أبـا لـكُـمُ ... لا يُـلْقِيَـنَّـكُـمُ في سَـوْأةٍ عـمـرُ[2]

وقال آخر:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ[3]

فالأول مضافٌ والثاني مقحم، أيْ: زائدٌ كما تقدم، فافهم ذلك.

ومما لا يستعملُ إلا في النداء قولُهم للمرأة: يا خباثِ يا لكاعِ يا فجارِ، مبنيٌّ على الكسر لأنه معدول، ولا يجوز أن يُستعملَ بالكسر في غير النداء إلا في ضرورة شعر كما قال الحطيئةُ:

أطـوّفُ مـا أطـوّفُ ثـم آوي ... إلى بـيـتٍ قـعـيـدتُـه لـكـاعِ[4]

(١) وهذا مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٢٠٧/٢. أما المبرد فذهب إلى أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، فيكون الأصل: يا تيمَ عديّ تيمَ عديّ. وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور. وقال الأعلم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا. انظر: أوضح المسالك ٢٦/٤، والمساعد ٥١٨/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١.

(٢) هذا البيت لجرير من قصيدة قالها في هجاء عمر بن لجأ التيميّ. انظر ديوانه ٢١٢. وهو في الكتاب ٥٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والكامل ١٧٩/٢، والخصائص ٣٤٥/١، ومغني اللبيب ٥٩٦، والجمل ١٥٧، وابن يعيش ١٠/٢، والموشح ٢٠٤، والأصول ٣٤٣/١، والخزانة ٢٩٨/٢، والحلل ٢٠٩، والأمالي الشجرية ٨٣/٢، والرضي ١٤٦/١. السَوْأة: الفعلة القبيحة.

(٣) ينسب هذا الرجز لعبدالله بن رواحة. انظر ديوانه ١٥٢. ونسبه سيبويه لبعض ولد جرير، الكتاب ٢٠٦/٢. ونسبه المبرد لعمر بن لجأ، الكامل ١٧٩/٢. وبعده:

تطاول الليل عليك فانزلِ

وهو في الخزانة ٣٠٣/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، وابن يعيش ١٠/٢ والرضي ١٤٦/١، ومغني اللبيب ٥٩٦، والممتع ٩٥/١. اليعملات: جمع اليعملة وهي الناقة القوية. والذبل: جمع ذابل وهو الضامر.

(٤) هذا البيت للحطيئة من قصيدة يهجو فيها امرأته. انظر ديوانه ٢٨٠. وهو في المقتضب ٢٣٨/٤، والأمالي الشجرية ١٠٧/٢، والجمل ١٦٤، والرضي ١٦١/١، والبصريات ٦٣٠، والحلل ٢٢٠، والكامل ٢١٥/١، وكشف المشكل ٥٥١/٢، وأوضح المسالك ٤٥/٤. لكاع: لئيمة. والشاهد فيه: أنه استعمل «لكاع» في غير النداء للضرورة. ويجوز أن يكون التقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع، فيكون على القياس.

عقد باب الاستثناء

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما الاستثناء؟ وكم أدواتُ الاستثناء؟ وما المستثنى؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا الاستثناء فهو إخراجُ بعض من كل بـ«إلا» أو بكلمة فيها معنى إلا؛ لأن كلَّ حرفٍ من حروف الاستثناء يُقدَّر بإلا.

فصل: وأمّا كم أدواتُ الاستثناء؟ فهي ثلاث عشرة[١] وهي: إلا وغير وسوى - مقصور بكسر السين، وسُوى - مقصور بضم السين، وسَواء - ممدود بفتح السين، وما خلا وما عدا وليس وإلا أنْ يكون[٢] وحاشا[٣] ولا سيما[٤] وبله[٥] وخلا بغير ما.

(١) في المخطوطة: ثلاثة عشر

(٢) قال سيبويه: «وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأنّ «يكون» صلة لأنْ وليس فيها معنى الاستثناء، و«أنْ يكون» في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد». انظر الكتاب ٣٤٩/٢. ويجوز النصب، فتكون «كان» ناقصة. والأصل في الاستعمال: لا يكون.

(٣) مذهب سيبويه أن «حاشا» حرف جرّ فيه معنى الاستثناء. انظر الكتاب ٣٤٩/٢. وأجاز الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد والزجاج النصب بعدها. وتبعهم في ذلك ابن عصفور وابن مالك وكثير من المتأخرين. والصحيح جواز النصب بها إلا أنه قليل، والكثير الراجح الجر. انظر المقرب ١٦٦/١، والمساعد ٥٨٤/١، والصبان ١٦٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٧/١.

(٤) الذين عدّوا لا سيما من أدوات الاستثناء هم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي. وذكر ابن مالك أن ما بعدها منبه على أولويته بالحكم لا مستثنى. أنظر المساعد ٥٩٦/١.

(٥) ويقوّي ذلك استعمالها، معربة مجرورة بـ«مِنْ» وتكون بمعنى غير. انظر مغني اللبيب ١٥٦.

فصل: فأمّا «إلا» فهي أمُّ الباب وأصلُه، وهي حرفٌ غيرُ عامل. وأمّا غيرُ وسُوى وسِوى وسَواء[1] فهنَّ أسماء فيهن معنى «إلا»، ولا يكونُ ما بعدهن إلا مجروراً بالإضافة، وإعرابُهنّ إعرابُ الاسم الذي يقعُ بعد «إلا»، إنْ نصباً فنصبٌ، وإنْ رفعاً فرفع، وإنْ جرّاً فجرٌّ. فإذا قلت: جاء الناسُ سوى زيدٍ وغيرَ زيدٍ، فزيد: مجرورٌ بالإضافة، وغير وسوى وما شابهها منصوبان على أنّهما استثناءٌ من موجب، وكذلك مع المقدّم والمنقطع، إلا أنّ سُوى وسِوى المقصورين لا يتبيّن فيهما الإعرابُ لأنّهما اسمان مقصوران، وهو يتبيّن في غير وسَواء[2] الممدود المفتوح السين، وهو قليل الاستعمال[3].

وأمّا ما خلا وما عدا فهما فعلان فيهما معنى إلا. ولا يكونُ ما بعدهما إلا منصوباً، معمولٌ لهما في الأصل[4].

وأمّا «ليس» و«إلاّ أنْ يكون» فهما فعلان من الأفعال التي ترفعُ الأسماءَ وتنصبُ الأخبارَ، وفيهما أيضاً معنى إلا. وليس يقال فيما بعدهما أنه منصوبٌ على الاستثناء، بل يكون خبراً لهما. فإذا قلت: جاء القومُ ليس زيداً، فزيد: خبرُ ليس واسمها محذوف تقديره: ليس أحدُهم زيداً. وكذلك إذا قلت: جاء الناسُ إلا أنْ يكون زيداً أو لا يكونُ زيداً، فزيد: خبرها واسمُها محذوفٌ أيضاً. وقد يجوز الرفع في زيد على أنه اسمُ ليس وكان، والنصبُ فيما بعدهما أجود، وإنما عُدّا من حروف الاستثناء لما فيهما من معنى إلا لا غير.

---

(١) وسِواء أيضاً. حكى ذلك ابن الخباز وابن العلج وابن عطية. المساعد ٥٩٥/١. ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة، لأنه يوصل بها الموصول نحو: جاء الذي سواك. ولا تخرج عندهم عن هذا المعنى إلا في الشعر. وجعلها ابن مالك كغير، فلا يصح عنده أن تقع ظرفاً، وهذا قول الزجاجي. وذهب الرماني والعكبري إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً. انظر الصبان ١٦٠/٢، والمساعد ٥٩٤/١.

(٢) في المخطوطة: سَوى.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١. فهي لا تقع عنده بمعنى «غير» إلا في الضرورة. وأنشد بيتاً لرجل من الأنصار وهو قوله:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا منّا ولا من سَوائنا

(٤) تقول: أتاني القوم ما عدا زيداً، كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً. انظر الكتاب ٣٤٩/٢.

وأمّا حاشا وخلا[1] فأنت مخيّرٌ فيهما، إنْ شئت جررت ما بعدهما وجعلتهما حرفي جر، وإنْ شئتَ نصبت وجعلتهما فعلين، والجرّ أجود.

وأمّا لا سيّما فأنت مخيّر فيها أيضاً، إنْ شئت جررت ما بعدها بإضافة «سيّ» إليه و«ما» زائدة، فقلت: جاءني القومُ لا سيّما زيدٍ، والتقديرُ: جاء القوم لا سيَّ زيدٍ، أيْ: لا مِثلَ زيدٍ. وإنْ شئت رفعت ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، ويكونُ التقدير: جاءني القومُ لا سيّما هو زيدٌ، وتكون «ما» فاصلةً عن الإضافة، والجرّ أجودُ[2].

وأمّا بَلْهَ، فإن جررت ما بعدها فهي اسم يَجُرُّ بالإضافة[3]، وإنْ نصبته فهي اسم فعل ويكون المنصوبُ بعدها معمولاً لها[4]. قال الشاعرُ في النصب:

تـدع الجماجِمَ ضـاحياً هـاماتُهـا بَـلْهَ الأكـفَّ كـأنّها لم تُخْـلَقِ[5]

فَبَلْهَ: اسمُ فعل مبني على الفتح، ولا مَوْضعَ له من الإعراب لأنه وقعَ موقع فعل الأمر، وفعلُ الأمر مبنيٌّ لا إعرابَ له، والأكف: منصوبٌ ببله على أنه مفعولٌ له، والتقديرُ: دعِ الأكفَّ.

---

(١) مذهب سيبويه أن «عدا» لا تقع إلا فعلاً، وما بعدها منصوب. وأن «حاشا» حرف جر، فلا يجوز عنده النصب بعدها. وأما «خلا» فقد قال: «بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِالله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا». الكتاب ٣٤٩/٢، قال ابن عصفور: «والخفض بخلا وعدا قليل». المقرب ١٦٦/١. هذا ودخول «ما» على «حاشا» عند من أجاز فعليّتها قليل.

(٢) ويجوز أن يكون ما بعدها منصوباً على التمييز إذا كان نكرة. فتكون فتحتها على هذا الوجه فتحة بناء، لأن اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفرداً فإنه يكون مبنياً، وتكون «ما» كافة عن الإضافة.

(٣) ويكون «بله» مصدراً ليس له فعل من لفظه.

(٤) وعلى هذا الوجه يكون «بله» اسم فعل أمر له فاعل. وهو ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والاسم المنصوب بعده يكون مفعولاً به.

(٥) هذا البيت لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق. وهو في مغني اللبيب ١٥٦، وابن يعيش ٤٨/٤، والخزانة ٢١١/٦، ٢١٤، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، واللسان (بله)، وكشف المشكل ٥٠٤/١. والبيت في وصف السيوف.

فصل: وأمّا ما المستثنى؟ فهو القليل من الكثير[1]، تقـولُ: عندي عشرةٌ إلا أربعة، ولو قلت: عندي عشرةٌ إلا ستةً، لم يجزْ. ولا يُستثنى إلا اسم من اسم[2].

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ؟ فهو ينقسمُ على خمسة أضرب: مستثنى من موجب، ومستثنى منقطع، ومستثنى مقدّم، ومستثنى من منفي، ومستثنى من مفرّغ. وهذا مثالُها جميعاً على الترتيب، تقول: جاء الناسُ إلا زيداً، وما في الدار أحدٌ إلا فرساً، ما جاءَ إلا زيداً أحدٌ، ما في الدار أحد إلا زيدٌ، ما قامَ إلا عبدُالله.

فصل: وأمّا الأحكامُ فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ نصبُ المستثنى من الموجب. تقولُ في المستثنى من الموجب: جاءَ النـاسُ إلا زيداً، ورأيت الناس إلا زيداً، ومررت بهم إلا زيداً. وفي حكم المستثنى من الموجب الاستثناء من الاستثناء نحو قولك: ما لبس أحدٌ إلا القطنَ إلا زيداً. فقولك: ما لبس أحدٌ إلا القطنَ، وإنْ كان لفظه لفظَ النفي فمعناه الإيجاب. وتقولُ في المنقطع: ما جاء أحدٌ إلا فرساً، وآمنَ الناسُ إلا المردة[3]. وسمّي منقطعاً لأنّه قُطع عمّا قبله من الجنس أو الصفة. فالمنقطعُ من الجنس في مثل قوله تعالى: ﴿فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون إلا إبليس﴾[4]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ما

---

(١) النصف فما دونه، كما نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرب ١٦٦/١. وأجاز الكوفيون استثناء الأكثر، واختاره ابن خروف والشلوبين، ومنعه البصريون. ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك. المساعد ٥٧٢/١.

(٢) وأما قولهم: نشدتك الله إلا فعلت كذا. فـ«إلا» داخلة على الاسم تأويلاً، إذ المعنى. لا أسألك إلا فعلك كذا. الصبان ١٤٣/٢.

(٣) جمع مارد. والمارد من الرجال: العاتي الشديد، وأصله من مردة الجنّ والشياطين. اللسان (مرد).

(٤) الحجر: ٣٠، ٣١. وقال بعضهم: الاستثناء في هذه الآية متصل واستدلوا بقوله تعـالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾ ـ الكهف: ٥٠.

لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾[1]. والمنقطع من الصفة نحو قوله تعالى: ﴿والعصرِ * إنَّ الإنسانَ لفي خسرٍ * إلا الذين آمنوا﴾[2]، فالذين: في موضع النصب على أنه مستثنى منقطعٌ من الصفة. وتقول في المستثنى المقدّم: ما جاء إلا زيداً أحدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً أحداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ أحد. قال الشاعر:

فما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما ليَ إلا مَشْعَبِ الحقّ مَشْعَبُ[3]

وقال آخر:

فما ليَ إلا اللَّهُ لا شيءَ غيرَه ... وما لي إلا اللَّهَ غيرَك ناصرُ[4]

فصل: والجائزُ في المستثنى من المنفيّ أن تجعلَهُ بدلاً مما قبله، وأنْ تنصبَه على أصل الاستثناء؛ فتقول حينئذٍ: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما رأيتَ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا بزيدٍ. فالثاني في هذا كله بدلٌ من الأول، وإن شئت نصبتَ على أصل الاستثناء في هذه المواضع كلّها[5]. ومثلُ هذا يجوزُ

---

(١) النساء: ١٥٧. قال الزمخشري: «استثناء منقطع، لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم». الكشاف ٥٨٧/١.

(٢) العصر: ١، ٢، ٣. قال مكي بن أبي طالب: «الذين في موضع نصب على الاستثناء من الإنسان لأنه بمعنى الجماعة». مشكل إعراب القرآن ٨٤١/٢.

(٣) هذا البيت للكميت. انظر شرح الهاشميات ٥٠، ويروى:

وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وهو في المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٣٩٨/١، والإنصاف ٢٧٥، وابن يعيش ٧٩/٢، والجمل ٢٣٤، ومجالس ثعلب ٤٩/١، واللمع ١٢٤، والإفصاح ٨٥، والخزانة ٣١٤/٤، ٣١٩، وكشف المشكل ٤٩٥/١، والحلل ٣١٢، واللسان (شعب).

(٤) هذا البيت للكميت، أنظر شعر الكميت بن زيد ١٦٧/١ وفيه:

فما لي إلا الله لا ربّ غيره

وهو في الكتاب ٣٣٩/٢، والمقتضب ٤٢٤/٤، والجمل ٢٣٤.

(٥) قال تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ النساء: ٦٦. قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في (فعلوه). وقرأ ابن عامر وحْدَه (إلا قليلاً) بالنصب على أصل الاستثناء.

في المستثنى بعد الاستفهام والنهي[1]، أعني أنه يجوز البدل من المستثنى منه في جميع الإعراب، ويجوزُ النصبُ على أصل الاستثناء. تقولُ: هل قامَ أحد إلا زيد؟ ولا يقمْ أحدٌ إلا زيدٌ، وهل رأيت أحداً إلا زيداً؟ ولا تضربْ أحداً إلا زيداً، وهل مررت بأحدٍ إلا بزيد؟ ولا تمرّ بأحد إلا بزيد[2]. ويجوز في هذه كلّها البدلُ من الأول والنصبُ على أصل الاستثناء، والبدل أجود[3]. والله أعلم.

ومن الجائز أن يُحذفَ المستثنى إذا كان ناقصاً لدلالة «إلا» عليه. وقلّ ما يحذف إلا بعدها، وذلك في مثل قوله تعالى: **﴿وما منا إلا له مقامٌ معلوم﴾**[4]، والتقديرُ: إلا مَنْ له[5]. وكذلك قوله تعالى: **﴿وإنّ من أهلِ الكتاب إلا لَيُؤمِنَنَّ به قبلَ مَوْتِه﴾**[6]، والتقدير: إلا مَنْ ليؤمنن[7].

فصل: والممتنعُ ضدّ الواجب. يمتنعُ أن يُنصبَ المستثنى المفرّغ على أصل الاستثناء، بل يكون جارياً على ما قبله، إمّا فاعلاً وإمّا مبتدأ وإمّا

---

(١) لأنهما يشبهان النفي.

(٢) قال تعالى: **﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾** هود: ٨١. قرىء بالرفع والنصب. فالرفع على الإبدال من (أحد)، والنصب على الاستثناء. وقال تعالى: **﴿ومَنْ يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾** الحجر: ٥٦ أجمعت السبعة على رفع (الضالون) على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرىء (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سنة متبعة.

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من جواز النصب على الاستثناء والبدل إذا كان الاستثناء متصلاً. أمّا إذا كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: **﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾** النساء: ١٥٧. فقد أجمعت السبعة على نصب (اتباع). وبنو تميم يجيزون الإبدال ويختارون النصب.

(٤) الصافات: ١٦٤.

(٥) هذا تقدير الكوفيين، فقد حذف الموصول وأبقى الصلة. أما البصريون فالتقدير عندهم: وما منا ملك إلا له مقام. مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢١.

(٦) النساء: ١٥٩.

(٧) وهذا تقدير الفراء في معاني القرآن ١/٢٩٤. وقدّره الزمخشري: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمننَّ به، الكشاف ١/٥٨٨.

مفعولاً وإمّا مجروراً[1]. تقولُ في الفاعل: ما جاءَ إلا زيدٌ، وفي المبتدأ: هل عندك إلا زيدٌ، وفي المفعول: ما رأيتَ إلا زيداً، وفي المجرور: ما مررت إلا بزيد. وإنما سُمّي هذا المستثنى مفرّغاً لأن «إلا» فرَّغت العاملَ قبلها إليه من دون فاصل يفصلها. وقيل: لأنّ «إلا» فرَّغت الاسمَ بعدها للعامل قبلها، وفي هذا معنى الأول.

والمستثنى المفرَّغ يقعُ بعد النفي وبعد الاستفهام وبعد النهي[2]. ولا يجوز أن يُقالَ فيه: استثناءٌ، أبداً. ولا يُجابُ في شيء أبداً أنه استثناء إلا في الموجب والمقدَّم والمنقطع، وما عدا هذه فعلى حسب العوامل. فافهمْ ذلك موفّقاً إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) ذكره لهذه الأشياء ليس على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التمثيل؛ لأنه قد يرد غيرها، فقد يرد حالاً نحو قولك: ما رجع القائد إلا منتصراً. أو مفعولاً مطلقاً نحو قولك: ما ضربت اللص إلا ضرباً. أو خبراً نحو قولك: ما أنت إلا رجل. أو غير ذلك.

(٢) ولا يقع في إيجاب. وأما قوله تعالى: ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ التوبة: ٣٢، فمحمول على المعنى، أيْ: لا يريد، والله أعلم.

عقد باب التعجب

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقالُ فيها: ما التعجبُ؟ وما معناهُ؟ وكيف يصاغ الفعلُ معه؟ وما يجوزُ أن يُصاغ من الأفعال للتعجب؟ وما لا يجوزُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا ما التعجبُ؟ فهو تقريرُ المعنى في نفس المتعجِّب[1]، ولهذا لم يكن إلا على ما مضى. وأمّا ما [معنى] التعجب؟ فمعناه المدحُ والذمُّ نحو قولك: ما أحْسَنَ زيداً، وما أقْبحَ عمراً.

فصل: وأمّا كيف يُصاغ الفعلُ للتعجب؟ فله صيغتان: صيغةٌ على وزن: ما أفْعَلَ زيداً، وصيغةٌ على وزن: أفْعِلْ به. فإذا قلتَ: ما أحْسَنَ زيداً! فـ«ما» اسم تامٌ بمنزلة الاستفهام وموضعه من الإعراب الرفعُ مبتدأ[2]. و«أحسَنَ» فعلٌ[3] ماضٍ مبنيٌّ على الفتح وفاعله مضمرٌ فيه يعود إلى «ما»، وموضعه من

---

(١) قال ابن عصفور: «التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره». المقرب ٧١/١. وقد حدّه بعضهم بقوله: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب». شرح التصريح ٨٦/٢.

(٢) اتفق العلماء على أن «ما» مبتدأ. ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلّه رفع. وعليهما فالخبر محذوف وجوباً. أوضح المسالك ٢٥١/٣.

(٣) هذا مذهب البصريين والكسائي. أما الكوفيون فإنهم قالوا: اسم. ودليل البصريين بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح. أما دليل الكوفيين فعدم تصرفه، ولقولهم: ما أُحَيْسِنَهُ! والتصغير من خصائص الأسماء. انظر المساعد ١٤٧/٢، وأوضح المسالك ٢٥٢/٣.

الإعراب الرفعُ خبر المبتدأ وهو: ما. وهو لا يتصرّفُ لعلل قدمنا ذكرها في باب الأفعال التي لا تتصرّف. و«زيد» منصوبٌ مفعولٌ له في الأصل.

فصل: وإذا قلت: أَحْسِنْ بزيدٍ، فـ«أحسِنْ» فعلٌ ماضٍ أيضاً مبنيٌّ على الوقف لأنّ لفظه أشبَهَ لفظ الأمر فبُنِيَ على ما بُني عليه فعلُ الأمر، وهو فارغٌ لا ضمير فيه[١]. وهو يستعملُ للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد[٢]، تقول: يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرو، ويا زيدان أَحْسِنْ بعمرو، ويا زيدون أحسن بعمرو، ويـا هندُ أَحْسِنْ بعمـرو. ولا يُستعملُ في جميـع هذه المواضع وما شاكلها إلا بهذا اللفظ. والجارُ والمجرور في قولك: أكرمْ بزيد، في موضع الرفع على أنه فاعل[٣] من جهة، وفي موضع النصب على أنّه مفعول[٤] متعجَّبٌ منه من جهة أخرى. فعلى هذا يجوزُ الإتباعُ عليه بالرفع والنصب والجر؛ فالرفعُ على معنى الفاعل، والنصبُ على معنى المفعول، والجرّ على اللفظ. تقول: أكرمْ بزيدٍ وعمروٍ وعمراً وعمروٌ. وكذلك النعتُ والتأكيدُ والبدلُ يجوز فيها ما جاز في العطف. ولا يجوزُ أن يُصاغ للتعجب إلا على هاتين الصيغتين فقط[٥].

فصل: وأمّا ما يجوز أن يُصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوزُ، فالذي يجوز أن يُصاغ الأفعال اللازمة الثلاثيةُ الماضية نحو: حَسُنَ وجَمُل وكَرُم، تُزاد عليها الألفُ من أوّلها فتُعَدِّيها وتصيرُ على أربعة أحرف، تقول حينئذٍ: ما

---

(١) مذهب البصريين أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر. ومذهب الفراء والزجاج والزمخشري ومن تبعهم أن لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية. أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

(٢) لأنه كلام جرى مجرى المثل.

(٣) على مذهب البصريين.

(٤) على مذهب الفراء والزجاج والزمخشري ومن تبعهم.

(٥) وهناك صيغة ثالثة وهي: فَعُل.

أحْسَنَ زيداً، وما أجملَ عمراً، وما أكْرَمَ عبدالله، وما شاكل ذلك من سائر الأفعال اللازمة الثلاثية الماضية.

ولا يجوز أن يُصاغ للتعجب فعل رباعي فما فوقه. لو قلت: ما أنطلق زيداً، لم يجزْ، وكذلك سائرُ الأفعال الرباعية[١]. ولا يجوزُ أن يُصاغ أبداً للتعجب فعل متعدٍّ[٢]، لو قلت: ما أضرب زيداً لعمرو، لم يجزْ. فإن أردت ذلك صغت الفعل صيغة اللازم على نحو: ضَرُبَ زيد، فقلت: ما ضَرُبَ[٣] زيداً لعمرو.

ولا يجوز أن يُصاغ للتعجب أفعالُ الألوان. لو قلت: ما أبْيَضَه، من البَياض، لم يجزْ. وكذلك لا يجوز: ما أسْوَدَه، من السواد، ولا ما أحْمَره، من الحُمرة. وكذلك ما جرى هذا المجرى[٤]. فإنْ أردْتَ ما أبْيَضه، من البَيْض، وما أسْوَده، من السُوْدِ وما أحمره، من الحماريّة وهي الجهل، جاز التعجب. وكذلك ما أطوله، إنْ أردت به الطول الذي هو الخلق لم يجزْ التعجب فيه بهذه الصيغة، وإن أرَدْت به الطولَ الذي هو العَطيّة جازَ التعجب منه بهذه الصيغة، وكذلك ما جرى هذا المجرى من أفعال الخِلَق. وكذلك لا يجوز التعجب من أفعال العاهات[٥]، لا يجوز أن تقول: ما أعْوَرهُ، وما أعْرَجَهُ، ولا ما أرْمَدَه، وما شاكل ذلك.

---

(١) إلا ما ورد شاذاً كقولهم: ما أملأ القربةَ، وما أتقاه.

(٢) وكثير منهم لم يشترط هذا الشرط، وما ذكره المؤلف هو مذهب أبي علي الفارسي، قال: «فالفعل في قولهم: ما أفعله، يقع النقل منه عن فعل غير متعدّ، يدل على ذلك مساواة الفعل المتعدّي الفعل غير المتعدّي فيه وذلك في قولنا: ما أحسن زيداً، وما أضرب عمراً، فحسن غير متعدّ». المسائل العضديات ١٣٤.

(٣) في المخطوطة: أضرب.

(٤) والسبب في ذلك حتى لا يقع لبس بين صيغة التعجب والوصف. وهذا الذي ذكره المؤلف مذهب البصريين. وأجاز ذلك الكسائي. وقال بعض الكوفيين: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان. انظر الإنصاف ١٤٨/١، والمساعد ١٦٢/٢.

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين. وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين، فيصح على مذهبهم: ما أعوره. المساعد ١٦٢/١.

ويجوز أن تتعجب من نفسك فتقول: ما أَحْسَنَني، بنونين: نون الفعل ونون الوقاية، وإنْ شئت أَدْغَمْتَ النونَ في النون فقلت: ما أَحْسَنِّي، بنون شديدة. فإن استفهمت من حُسْنِ نفسك قلت: ما أَحْسَني؟ بنون خفيفة. فإنْ نفيْتَ حذفتَ النونَ وقلت: ما أَحْسَنْتُ. فإنْ ثنّيْتَ أو جمعتَ في التعجب وجب أن تأتيَ بالنونين جميعاً فتقول: ما أَحْسَنَنا. فإنْ ثنّيْتَ أو جمعت في الاستفهام وجب أن تُثبتَ النونين وتكون الأولى، أعني نون «أحسن»، مضمومةً، تقول حينئذٍ: ما أَحْسَنُنا؟ ولا يجوز الإدغام لأنه يشبه النفي. فإنْ ثنّيت أو جمعتَ في النفي وجبَ أن تدغمَ إحدى النونين في الأخرى فتقول: ما أَحْسنَّا، ولا يجوز الإظهار لأنه يشبه الاستفهام.

وقد رُويَ عن الكسائي أنّه يُجيز الفصل بين «ما» وبين فعل التعجب بالفعل المستقبل فيقول: ما يخرج أكرمَه، وما يكون أَحْسَنَه[١]، كأنّه رأى إمارةً فتعجّبَ منها، وهو قولٌ شاذٌ لا يقاس عليه.

وقد رُوي عن بعض العرب أنه يُجيز تصغير فعل التعجب[٢] فيقول: ما أُحَيْسِنَ زيداً! وما أُجَيْمِلَ عمراً؛ ولهذا اعتقده الفراء اسماً لجواز تصغيره عندهم[٣]، وليس هذا القول بشيء. فإن جاز تصغيره عند هؤلاء فالمرادُ بالتصغير الاسمُ لا الفعلُ؛ لأنّ التصغيرَ من خواصّ الأسماءِ فلا يجوزُ دخولُه على الأفعال. فإذا قلت: ما أُحَيْسِنَ زيداً! فالتقدير عند بعضهم: زيدٌ مليّحٌ، وعند قوم: شُوَيٌّ[٤] حسَّن زيداً، والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الرضي: «ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافاً لابن كيسان». شرح الكافية ٣٠٩/٢.

(٢) مذهب ابن كيسان كما في التسهيل. وجعل ابن مالك ذلك شاذاً. أما الكوفيون القائلون باسميّة فعل التعجب فلا يرون تصغيره شاذاً ولا خارجاً عن القياس، بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك أيضاً مع القول بفعليّته. انظر التسهيل ١٣١، والمساعد ١٥٦/٢.

(٣) وهو مذهب الكوفيين غير الكسائي وهشام. وقيل: إن التصغير في «أفعل» شاذ. ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده ولأنه لا مصدر له. أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة. وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه. شرح التصريح ٨٨/٢.

(٤) شُويّ: تصغير شيء. وذلك على اعتبار أن «ما» نكرة تامة بمعنى شيء. وأصل شُويّ: شُوَيْءٌ أبدلت الهمزة ياء ثم أدغمت مع ياء التصغير.

فصــل: والممتنعُ ضـدُّ الأحكام الـواجبة. يمتنـعُ التعجبُ بالأفعـال الرباعيّة فما فوقها وبالمتعدّية وبالألوان وأفعال الخَلق والعاهات كما تقدّم. وكلُّ ما امتنع فيه «ما أفْعَلَه» امتنع فيه «أفعلْ به»، وهو أفعلهم، وهو أفعل من فلان. ألا ترى أنّه لما امتنع «ما أحْمَره» امتنع فيه: أحمِرْ به، وهو أحمرُهُمْ، وهو أحمرُ من فلان، وكذلك ما شاكل هذا من أفعال الألوان والعاهات والخلَق. فأمّا قولُ الشاعر:

جـاريـةٌ في ثـوبهـا الـفـضـفـاض　　أبـيض مـن أخـت بـني إبـاض[1]

فقيل: إنه أراد أبيض من البَيض، لا مِن البَياض، وقيل: هو شاذٌّ ضعيف لا يقاس عليه[2]. وكذلك بيتُ طرفة:

إذا الـرجـال شَتَـوْا واشتـدَّ أكـلُهُم　　فـأنتَ أبْيَضُهُم سربـالَ طَبّـاخِ[3]

(١) ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج. انظر مجموع أشعار العرب ١٧٦ ـ الملحقات، والرواية فيه:

لـقـد أتى في رمـضـان المـاضي　　جـاريـة في درعـهـا الـفـضـفـاض
تـقـطع الحـديـث بـالإيمـاض　　أبـيض مـن أخـت بـني إبـاض

والرواية في المسائل العضديات ١٣٦:

يـا لـيـتـني مـثـلك في الـبـيـاض　　أبـيض مـن أخـت بـني إبـاض

وهو في مجمع الأمثال ٨١/١، وابن يعيش ٩٣/٦، والحلل ١٣٨، وكشف المشكل ٥١٥/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٨٩، والإنصاف ١٤٩/١، والأصول ١٠٤/١، والجمل ١٠٢، والخزانة ٢٣٠/٨، واللسان (بيض)، والقرطبي ٢٩٣/٢.

(٢) لأن اسم التفضيل والتعجب لا يبنيان من أفعال الألوان، هذا مذهب البصريين. وأجازه الكسائي وهشام. وقال بعض الكوفيين: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان، وروى الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره. المساعد ١٦٢/٢.

(٣) البيت من قصيدة يهجو بها ملك الحيرة عمرو بن هند. انظر ديوانه ١٧٣، والرواية فيه:

أمّـا المـلوك فـأنـت ألأمـهـم　　لـؤمـاً وأبـيـضـهـم سربـال طـبـاخ

وهو في الإنصاف ١٤٩/١، والمقرب ٧٣/١، والجمل ١٠٢، وابن يعيش ٩٣/٦، وكشف المشكل ٥١٧/١، والحلل ١٣٦، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، ومجمع الأمثال ٨١/١، واللسان (بيض)، والمسائل العضديات ١٣٦ وقد ورد برواية مختلفة وهي:

إن قـلتُ نصر فنصر كـان شرّ فـتى　　فـيـهـم وأبـيـضـهـم سربـال طـبـاخ

قيل: إنه أيضاً شاذ ضعيف لا يُقاس عليه[1]. فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

(١) قال ابن منظور: «فيحتمل أن لا يكون بمعنى أفعل الذي تصحبه مِنْ للمفاضلة، وإنما هو بمنزلة قولك: هو أحسنهم وجهاً وأكرمهم أباً، تريد حسنهم وجهاً وكريمهم أباً، فكأنه قال: فأنت مبيِّضهم سربالاً وكريمهم أباً، فلما أضافه انتصب ما بعده على التمييز». اللسان (بيض).

عقد باب الحال

وفوائدُه تشتمِلُ على أربعِ مسائلَ يُقالُ فيها: ما الحالُ؟ وكم شرائطُها[1]؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا الحالُ فهو هيئةُ الاسمِ الذي يعودُ إليه، الذي هو صفةٌ له في المعنى، سواء كان ذلك الاسمُ فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ؛ فالحالُ هيئةٌ له. تقول: جاء زيدٌ راكباً، ورأيت زيداً مضروباً، وهذا عبدُالله واقفاً؛ فالحالُ هيئةُ لهذه الأسماء؛ فأمّا من قال: إنّ الحال هيئةُ الفاعل والمفعول[2]، فليس بحصر جامع، لأنّ الحال قد تكون من غير الفاعل والمفعول كالمبتدأ وما شاكله.

فصل: وأمّا كم شرائطُ الحال؟ فلها خمسُ شرائط؟ إحداها[3]: أن تكونَ نكرةً أو واقعةً موقعَ النكرة. والثانية: أن تكونَ مشتقةً أو واقعةً موقعَ المشتق.

---

(١) الحال يذكر ويؤنث. ومن التأنيث قول الشاعر:

على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتماً ... على جوده ضنّت به نفس حاتم

(٢) هذا ما قاله ابن الحاجب في الكافية وتبعه الرضي في ذلك. قال ابن الحاجب: «الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيد في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً». فالعبارة الأولى تمثل مجيء الحال من الفاعل أو المفعول اللفظي. والعبارة الثانية تمثل مجيء الحال من الفاعل المعنوي، لأن «قائماً» حال من الضمير في الظرف. وقد اعترض الرضي على هذا المثال وجعل الفاعل فيه لفظياً؛ لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به. وأما العبارة الثالثة فهي تمثل مجيء الحال من المفعول المعنوي؛ لأن «زيد» خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول «هذا»، أيْ: أنبه على زيد أو أشير إليه قائماً. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ هود: ٧٢. انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) في المخطوطة: أحدها.

والثالثةُ: أن تأتيَ بعد معرفةٍ أو ما قارَب المعرفة. والرابعةُ: أن يكونَ قد تمَّ الكلامُ دونها غالباً. والخامسةُ: أن يُستفهمَ عنها بـ «كيف» ويجاب في التقدير بـ «في». فإذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، فقد جمعت الشرائط.

فصل: وإنّما شَرَطْنا أن تكون الحالُ نكرةً لأنها بمنزلة الخبر، وأصلُ الخبر أنْ يكون نكرةً والمخبر عنه معرفة لتصّحَ الفائدة(١).

والحالُ تقعُ موقعَ النكرة المشتقة مثل قولهم: ادخلوا الأول فالأول(٢)، وقولهم: رجع عودَهُ على بَدْئِه، وقولهم: كلّمته فماً لفم، وبعت السلعةَ يداً بيد. هذه كلّها منصوبةٌ على معنى الحال وليست بأحوال في لفظها، وإنما هي واقعةٌ موقعَ أحوال محذوفة، فلما نابتْ منابَها أُعطيت إعرابَها وهو النصبُ. وقولُهم: ادخلوا الأولَ فالأول(٢)، أيْ: مترتبين. فوقع «الأولَ فالأولَ»(٢) موقع مترتبين(٣). وقولُهم: رجع عودَه على بَدْئِه، والتقدير: رجعَ عائداً عودَه على بدئه، فوقع «عوده» موقع عائد، فكأن عوده مصدرٌ من معنى عائد. وقولُهم: كلّمته فماً لفم، أيْ: مشافهة، فوقع «فماً لفم» موقع مشافهة. وقولهم: بعت السلعةَ يداً بيد، أيْ: مقابضة، فوقع «يداً بيد» موقع مقابضة، ومشافهة ومقابضة مصدران في الأصل وقعا موقع الحال، وكذلك ما يجري هذا المجرى(٤).

وإنما شَرَطْنا أن تكون الحال مشتقةً لأنْ تحتمل الضميرَ، لأنّ الحال بمنزلة

---

(١) كون الحال نكرة مذهب الجمهور. وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيد الضاحك، قياساً على الخبر. أمّا الكوفيون فقد قالوا: إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو: عبدالله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ. وكلا القولين ضعيف كما يقول ابن عقيل، للفرق بين الخبر والحال، ولاحتمال غير الحالية فيما ذكره الكوفيون. انظر المساعد ١١/٢.

(٢) في المخطوطة: الأول.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما ادخلوا الأول فالأول، وجاء القوم الجماء الغفير، فالألف واللام فيهما زائدتان». المقرب ١٥١/١.

(٤) ومثل هذا قولهم: جاء القوم قضّهم بقضيضهم، وتفرقوا أيدي سبا، وأرسلها العراكَ، وطلبته جهدي، وجاء زيد وحده.

الصفة، ولا بدَّ من ضمير في الصفة يعود إلى الموصوف، والحالُ أشبهُ شيء بالصفة لأنها معتمدةٌ على الموصوف. والحالُ المشتقة من اسم الفاعل نحو قولك: جاء زيد راكباً، تقديره: راكباً هو، وكذلك اسم المفعول في مثل قولك: مررت بزيد مضروباً، تقديرُه: مضروباً هو. والحالُ التي تقعُ موقعَ المشتقِّ ما عدا هذين الاسمين مثل «ذي» التي بمعنى: صاحب، نحو قولك: مررت بزيد ذا مال، فوقع «ذا» موقع صاحب، وصاحب مشتق، وكذلك الأسماء التي وقعت موقعَ الحال هي حالٌ واقعةٌ موقع المشتق[1].

فصل: وإنما شَرَطْنا أن تقع الحالُ بعد معرفة لأنها بمنزلة الخبر والذي قبلها بمنزلة المخبر عنه، وفي الأصل أنّ المخبر عنه معرفةٌ والخبر نكرة.

فصل: وقد تقعُ الحالُ بعد النكرة المقرّبة من المعرفة بالنعت أو بالعطف أو بالاستفهام أو بالنفي وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**فيها يُفرقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ * أمراً من عندنا**﴾[2]، فأمر: منصوب على معنى الحال من أمر الأول. وإنما جاز أن يكون حالاً من أمر وهو نكرةٌ لأنه قد نعت بحكيم،

(١) ومن المسائل التي تقع فيها الحال جامدة مؤولة بالمشتق: أن تدلّ على تشبيه نحو كرّ زيدٌ أسداً، أيْ: شجاعاً. وقد تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق، وذلك إذا وُصفت نحو قوله تعالى: ﴿**قرآناً عربياً**﴾ يوسف: ٢. أو دلّت على سعر نحو: بعته مدّاً بكذا، أو عدد نحو قوله تعالى: ﴿**فتمّ ميقات ربّه أربعين ليلة**﴾ الأعراف: ١٤٢، أو طور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً. أو كانت نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً، أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً. انظر أوضح المسالك ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) الدخان: ٤، ٥. هذا الذي ذكره المؤلف من إعراب (أمرا) حالاً من (أمر) الموصوف بحكيم هو مذهب ابن مالك. وخالفه ابن هشام في ذلك؛ لأن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعضه أو كبعضه أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا. وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو أن يكون حالاً من ضمير الفاعل أو المفعول في قوله: أنزلناه، في الآية السابقة. وذكر أبو البقاء في إعرابه عدة أوجه منها: الذي ذكره المؤلف، ومنها: أن يكون مفعولاً لأجله. انظر: أوضح المسالك ٢/٣١٣، والكشاف ٤/٢٧١، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٢٩.

فتقرّب من المعرفة. وكذلك إذا قلت: جاء رجلٌ ورجلٌ مسرعين، فمسرعين: حالٌ من الرجلين وهما نكرتان، وإنما قد قربا من المعرفة بالعطف، فجاز أن تأتي الحال بعدهما. وكذلك في الاستفهام والنفي[١] يجوز أن يقربا النكرات من المعارف فتأتي الحال بعد تلك النكرات[٢].

فصل: وإنما شَرَطْنا أن يقعَ الحالُ بعد تمام الكلام لأنها فضلةٌ[٣] يستغنى عنها. وقلنا: تأتي الحالُ بعد تمام الكلام غالباً، احترازاً من الحال التي تأتي بعد المصادر التي تكونُ مبتدأة، فإنها يتمُّ بها الكلامُ نحو قولك: ضربي زيداً مبطوحاً، وأكلي الخبزَ ملتوتاً، وشربي الماءَ بارداً. فإذا قلت: ضربي زيداً مبطوحاً؛ فضربي: مبتدأ، وهو مصدر، وزيد: مفعول له، ومبطوحاً: منصوبٌ على الحال. وقد سدّت الحالُ مسدَّ الخبر لأنها أشبهُ شيء بالخبر لكونها نكرةً مشتقةً معتمدةً على صاحبها كما يعتمدُ الخبرُ على المبتدأ. وهذه الحالُ تسمّى متمّمةً لما تضمّنت الخبر الذي تتمُّ به الفائدة، وعلى هذا قياسُ ما جرى مجرى هذه المسألة[٤].

---

(١) وكذلك النهي لأنه يشبه النفي. ومثال الاستفهام قول الشاعر:

يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟

ومثال النفي: قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ ـ الحجر: ٤. ومثال النهي قول الشاعر:

لا يركننْ أحد إلى الاحجام ... يوم الوغى متخوفاً لحمام

(٢) هذا ومن المسائل التي يأتي فيها صاحب الحال نكرة: أن تتقدم الحال على صاحبها نحو: هذا قائماً رجل. أو تكون جملة مقرونة بالواو نحو قوله تعالى: ﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ ـ البقرة: ٢٥٩.

(٣) المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه. قال تعالى: ﴿ولا تمشِ في الأرض مرحاً﴾ ـ الإسراء: ٣٧. فمرحا: حال وقد وقع بعد تمام الجملة، ولكن لا يصح الاستغناء عنه.

(٤) ومثل هذه المسألة الحال التي تأتي بعد ما يضاف للمصدر، أو بعد ما هو مؤول بالمصدر؛ فمثال الأول: أكثر شربي الماء بارداً، ومثال الثاني: أخطب ما يكون الأمير قائماً. ويشترط في الحال في مثل هذه المسألة أن لا تصلح أن تكون خبراً، فلا يجوز: ضربي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية.

فصل: وإنما شَـرَطْنا أن نستفهمَ عن الحال بـ «كيف» لأن «كيفَ» سؤالٌ عن حال[1]. وشَرطنا أن يُجاب الحال بـ «في» لما كانت الحالُ مشابهةً للظروف من قبل أنها تقدَّر كتقديرها في الأصل. فإذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، فقيل لك: كيفَ جاءَ؟ فقلت: في حالة الركوب. وقد يجوزُ أن تُقدَّر بـ «على» فتقول: على هذه الحال.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ الحال؟ فهي تنقسمُ على ثلاثة أقسام: حالٌ مؤكِّدة، وحالٌ موطِّئة، وحالٌ متمِّمة. فالحالُ المؤكِّدة[2] نحو قولك: جاء زيدٌ مسرعاً، فمسرعاً: حالٌ مؤكِّدة للمجيء، وكذلك قولُه تعالى: ﴿هو الحقُّ مصدِّقاً﴾[3]، وما شاكل ذلك. والحالُ الموطِّئة كلُّ اسم نُصِب على الحال وهو جامدٌ وقد نُعِت بمشتق نحو قولك: جاءني عبدُالله رجلاً كريماً، فرجل: منصوبٌ على الحال وهو جامد، وإنما قـد وُطِّئَ بالنعت، فـأغنى اشتقاق النعت عن اشتقاق المنعوت، لأنّ النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحد. وكذلك قولُه تعـالى: ﴿وإنّ هذه أمّتُكم أمةً واحدةً﴾[4]، فأمّة: وإن كان جامداً فهو منصوبٌ على الحال، وقد أغنى اشتقاق نعته عن اشتقاقه كما تقدّم. والحال المتمِّمةُ هي الحال التي تأتي بعد المصادر التي تكونُ مبتدأة ولا خبرَ لها إلا تلك الحال نحو قولك: ضربي زيداً مبطوحاً، وأكلي الخبزَ مفتوتاً، وشربي الماءَ بارداً، وما شاكل ذلك[5].

---

(١) هذا في الحال المبيِّنة. أما الحال المؤكدة فلا تقع في جواب «كيف»، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ البقرة: ٦٠.

(٢) الحال المؤكدة إما أن تكون مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى كقوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾ النساء: ٧٩، أو معنى فقط نحو قوله تعالى: ﴿فتبسّم ضاحكاً﴾ النمل: ١٩. وإما أن تكون مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ يونس: ٩٩. وإما أن تكون مؤكدة لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين نحو: زيد أبوك عطوفاً.

(٣) فاطر: ٣١. مصدّقا: حال مؤكدة لعاملها.

(٤) المؤمنون: ٥٢. أمة: حال، والعامل فيها: هذه. وصاحب الحال: أمتكم، والعامل فيه: إنّ. فقد عمل فيها غير عامل صاحبها. وقد منع ذلك الأكثرون. انظر المساعد ٣٩/٢.

(٥) وهناك أيضاً الحال المؤسِّسة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، نحو: جاء زيد راكباً.

والحالُ تقدَّر بالانقلاب[١] ولهذا لم تجزْ على الباري سبحانه عند أكثر النحويين، وبعضهم يجيزها مجازاً لا حقيقة.

فصل: وأمّا أحكامُ الحال فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ الحالَ منصوبةٌ[٢] بالفعل أو بما فيه معنى الفعل، سواء كان الفعل ماضياً أو مستقبلاً أو متعدّياً أو لازماً فإنّه يعمل في الحال النصب. وقد يكون صاحبُ الحال مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. والذي فيه معنى الفعل هو اسمُ الفاعل واسمُ المفعول واسم[٣] المصدر والظروفُ والحروف التي تتعلق بالمحذوف[٤]. كلّ هذه يجوز أن تعملَ في الأحوال النصبَ لأنّ فيها معنى الأفعال. مثالُ عمل الفعل: جاء زيدٌ راكباً، وضربت عمراً مبطوحاً. ومثال عمل اسم الفاعل فيها: هذا الضاربُ زيداً قائماً. ومثالُ عمل اسم المفعول في الحال: هذا المضروبُ قاعداً. ومثال عمل المصدر في الحال: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً واقفاً. ومثالُ عمل الحروف والظروف المتعلِّقة في الحال: زيدٌ في الدار قائماً، وزيدٌ أمامَك واقفاً. فالعاملُ في قولك: قائماً وواقفاً، الذي تعلّق به الحرف والظرف، لأن التقدير: زيد مستقرٌّ في الدار قائماً أو واقفاً. قال الله تعالى: ﴿**فما للذين كفروا قبلك**

---

(١) أيْ: بالانتقال. وهذا في الغالب ليس على سبيل اللزوم. ومن ورود الحال غير منتقلة قوله تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفاً**﴾ ـ النساء: ٢٨ وقيل: لا تكون الحال إلا منتقلة أو شبهها. والخلاف في الحال غير المؤكدة، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿**وأن هذا صراطي مستقيماً**﴾ ـ الأنعام: ١٥٣. انظر المساعد ٨/٢.

(٢) قال ابن مالك: «وقد يجرّ بباء زائدة». التسهيل ١٠٨. قال الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيّب منتهاها

أيْ: فما رجعت خائبة. المساعد ٦/٢.

(٣) المقصود المصدر، بدليل المثال الذي أتى به المؤلف. وقد سبق أن أطلق اسم المصدر على المصدر أكثر من مرة، وقد أشرت إلى ذلك.

(٤) وكذلك اسم الإشارة، والحروف المشبهة بالفعل وهي «إنّ» وأخواتها. تقول: هذا أسامة مقبلاً. وليت زيداً مقيماً عندنا، ومن هذا قول امرىء القيس:

كأن قلوبَ الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العنابُ والحشف البالي

مُهطِعين﴾[1]، فمهطعين: حالٌ، والعامِلُ فيه الذي تعلّق بـه اللام في قـولـه: للذين. وكذلك قوله تعالى: ﴿فما لَهُم عن التذكرة معرضين﴾[2]. وكذلك قولُه تعالى: ﴿فكانَ عاقِبَتُهما أنّهما في النار خالِدَيْن﴾[3]، فخالدين: منصوبٌ على الحال، والعاملُ فيه الذي تعلّق به «في». وقال الشاعرُ:

رَجَـوْتِ سِقـاطي واعتـلالي ونَبْـوَتي ... وراءَكِ عنّي طـالقـاً وارْحَـلي غـدا[4]

فطالقاً: منصوبٌ على الحال والعاملُ فيه الذي تعلّق به الظرفُ ونابَ منابَه في قوله: وراءك عني، كأنه قال: تأخّري عني طالقاً.

فصل: وأمّا الجائزُ، فيجوزُ تقديمُ الحال وتأخيرُها على العامل إذا كان العامل فيها فعلاً أو اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول[5]. تقول: جاء زيدٌ راكبـاً، وراكباً جاء زيدٌ[6]. وتقول في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً قائماً، وهذا قائماً ضاربٌ زيداً. وتقول في اسم المفعول: هذا مضروبٌ مبطوحاً، وهذا مبـطوحاً مضروب. فإنْ كان العامل غيرَ متصرِّف لم يجزْ تقديمُ الحال عليه كالمصدر[7]،

---

(١) المعارج: ٣٦.

(٢) المدثر: ٤٩. فمعرضين: حال من الضمير في «لهم»، والعامل منها الذي تعلق به اللام في قوله: لهم. قال القرطبي: «وفي اللام معنى الفعل، فانتصاب الحال على معنى الفعل». الجامع لأحكام القرآن ٨٧/١٩.

(٣) الحشر: ١٧.

(٤) ينسب هذا البيت ليزيد بن الجهم الهلالي. وهو في حماسة أبي تمام ٣٥٤/٢، وكشف المشكل ٤٧٧/١، واللسان (سقط). السّقاط: العثرة والزلة. والنبوة: الجفوة.

(٥) منع الجرمي تقديم الحال على عاملها، وذلك لشبه الحال بالتمييز. قـال ابن عقيل: «يـرده السماع والقياس؛ إذ الحال أشبه بالظرف، والظرف لا يمتنع تقديمه». المساعد ٢٦/٢.

(٦) هذا غير جائز عند الكوفيين، لأنهم يمنعون تقديم الحال أول الكلام إذا كانت من ظاهر. المساعد ٢٦/٢.

(٧) وذلك إذا قدّر بحرف مصدري، قاله ابن مالك في التسهيل، نحو: يعجبني ركوب الفرس مُسْرجاً. فلا يجوز: يعجبني مسْرَجاً ركوب الفرس. أمّا إذا كان المصدر غير مقدّر بالحرف جاز تقديم الحال عليه نحو: قائماً ضرباً زيداً. انظر التسهيل ١١٠، والمساعد ٢٧/٢.

والحروف والظروف[1] وما أشبه ذلك، لا يجوز تقديمُ الحالِ إذا كانت عاملة فيها[2].

ومن الجائز أن يعملَ في الحال معنى الإشارة والتنبيه. فإذا قلت: هذا زيدٌ واقفاً، فواقفاً: منصوبٌ على الحال، والعاملُ في الحال أحد شيئين: إمّا ما في «ها» من معنى التنبيه، وإمّا ما في «ذا» من معنى الإشارة. فإنْ كان العاملُ ما في «ها» من معنى التنبيه جاز أن تُقدِّمَ الحال على «ذا» فتقول: ها واقفاً ذا زيد، ويكون التقدير: أنبّه على زيد واقفاً. وإنْ كان العامل ما في «ذا» من معنى الإشارة لم يجزْ تقديمُ الحال عليه، ويكون التقديرُ: أشيرُ إلى زيد واقفاً[3]. قال الله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾[4]، فشيخاً: منصوبٌ على الحال، والعاملُ فيه أحدُ المعنيين كما تقدَّم. ويجوزُ أن يعملَ في الحالِ معنى الابتداء، وذلك في مثل قولِهِ تعالى: ﴿وهو الحقُّ مصدِّقاً﴾[5]، فمصدّق: منصـوبٌ على الحـال والعامل فيه معنى الابتداء[6]. ويجوزُ أن يعملَ في الحال معنى الاستفهام وذلك

---

(١) الحروف والظروف المخبر بها، وهذا مذهب البصريين، وأجاز ذلك الأخفش والفراء مطلقاً. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: أنت قائماً في الدار. الصبّان ١٨١/٢.

(٢) وكذلك فعل التعجب نحو: ما أحسنَ زيداً مقبلاً، واسم التفضيل نحو: زيد أفصح الناس خطيباً، واسم الفعل نحو: نزالِ مسرعاً، والعامل المعنوي، وهو الذي تضمّن معنى الفعل دون حروفه نحو: هذا زيد مقبلاً. فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك.

(٣) في العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين في مثل هذه المسألة، أحدها: جواز كونه الحرف أو الاسم، أيْ: حرف التنبيه أو اسم الإشارة، وهو قول الجمهور. فإن كان الأول يجوز: ها واقفاً ذا زيد، كما ذكر المؤلف. وأمّا إن كان الثاني فيمتنع. المذهب الثاني: العامل اسم الإشارة لا حرف التنبيه، وهذا مذهب ابن أبي العافية. والمذهب الثالث: العامل ليس واحداً منهما، بل محذوف يـدل عليه الاسم المبهم، تقديره انظر إليه قائماً، وهو مذهب السهيلي، ومنع مع ذلك أيضاً تقديم الحال. فما ذكره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب الجمهور. انظر المساعد ٢٩/٢.

(٤) هود: ٧٢.

(٥) البقرة: ٩١.

(٦) قال سيبويه: «لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف». الكتاب ٨٧/٢.

في مثل قولك: كيفَ زيدٌ صانعاً؟ العاملُ في صانع ما في «كيف» من معنى الاستفهام.

ويجوز أن يتقدَّم نعتُ النكرة عليها فينتصب على الحال، لأن الحالَ أشبهُ شيء بالنعت، وذلك في مثل قولِ الشاعر:

لِمَيَّةَ موحشاً طللُ يلوح كأنه خِلَلُ[1]

كان أصلُه: لميّة طللٌ موحش، فلما تقدّم النعتُ، وهو لا يجوز تقديمُ النعت على المنعوت نُصِبَ على الحال. وقال آخر:

كأنّه خارجاً من جنب صَفْحَتِهِ سَفّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ[2]

كان الأصلُ: كأنّه سَفّود شرب خارج من جنب صفحته، فلما تقدم [خارج]، وهو نعتٌ لسفّود نُصِبَ على الحال، لأن سفّود نكرةٌ وقد تقدَّم نعتها. وقال آخر:

وتحتَ العوالي والقنا مستظلّةً ظباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذرُ[3]

(١) البيت لكثيّر عزة. أنظر الأبيات المنسوبة إليه في الديوان ٥٠٦. وهو في الكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، والمسائل العضديات ٢٣٠، والمحتسب ١١٢/٢، والإفصاح ٢١٤، والخزانة ٢١١/٣، وكشف المشكل ٤٨٠/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، والأشموني ٢٤٧/١. والخلل: جمع خلة، وهي بطانة يغشّى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه عما رماه به المنخّل اليشكري وأبناء قريع، ويبرىء نفسه من وشايتهم، ومطلعها:

يا دار ميّة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

انظر ديوانه ٣٢، والخصائص ٢٧٥/٢، والخزانة ١٨٥/٣، وكتاب المعاني ٢٢٣/١، والاقتضاب ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ١٥٦/١، والرضي ٢٠٠/١، وكشف المشكل ٤٨٠/١، واللسان (فأد). السفّود: حديدة يشوى عليها اللحم. والمفتأد: موضع الوقود. والهاء في «كأنه» عائدة إلى المدرى المراد به قرن الثور المذكور في البيت الذي قبله. والضمير في «صفحته» راجع إلى ضمران وهو اسم كلب ذكر في البيت الذي قبله أيضاً. شبّه قرن الثور النافذ في الكلب بسفّود فيه شواء.

(٣) هذا البيت لذي الرمة. انظر ديوانه ٣٣٢. وهو في الكتاب ١٢٣/٢ وفيه: في القنا، وابن يعيش ٦٤/٢، ونتائج الفكر للسهيلي ٢٣٥، وفيه: مستكنّة بدلاً من: مستظلّة، والإفصاح ٢١٤، وفيه: بالقنا، الجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية، والعوالي: الأعالي، والقنا: الرماح، وهي جمع قناة، والمقصود بها=

كان الأصل أيضاً: وتحت العوالي ظباءٌ مستظلّة، فلما تقدّم «مستظلّة» نُصب على الحال، وذلك في الشعر كثير. وكذلك إنْ كان نعتُ النكرة بالجار والمجرور وتقدّم عليها حُكِمَ على موضعها بالنصب على الحال، وذلك في مثل قولك: جاءني من همَدان رجلٌ، فمن همَدان: في موضع النصب على الحال لأنه كان نعتاً للرجل لو تأخر، فلما تقدّم انتصب على الحال، وذلك في لغة العرب كثير.

ويجوز أن يكون الحالُ في اسم الفاعل نحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، وفي اسم المفعول نحو قولك: جاء زيدٌ محمولاً، وفي المصدر الذي يقع موقع الحال نحو قولك: جاء زيدٌ سيراً شديداً، والتقديرُ: جاء زيدٌ سائراً[١]. قال الله تعالى: ﴿**والمرسلات عُرْفاً**﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿**وجاء ربُّك والمَلَك صفّاً صفّاً**﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿**ويَسْعَوْن في الأرض فساداً**﴾[٤]. كلّ هذه مصادر وقعت موقع الحال، لأن التقدير: والمرسلات عارفات، وجاء ربك والملك صافين صفاً، ويسعون في الأرض مفسدين، وما شاكل ذلك.

فصل: ويجوزُ أن يكونَ الحالُ في موضع الجملة والفعل[٥] والحرف

= هنا عيدان الهوادج. والبيت في وصف نسوة سُبين، يقول: تحت أعالي الهوادج وعيدانها نساء يشبهن الجآذر في كبر عيونهن.

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدرة، وتلك الأفعال هي الحال. وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة على المصدرية، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيد بغتة، عندهم في تأويل: بغت زيد بغتة. الصبان ١٧٣/٢، والمساعد ١٣/٢.

(٢) المرسلات: ١. قال مكي بن أبي طالب: «ومن جعل المرسلات الملائكة نصب عرفاً على تقدير حذف حرف الجر، أيْ: يرسلها الله بالعرف، أي: بالمعروف». مشكل إعراب القرآن ٧٩١/٢.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) المائدة: ٣٣. قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون مفعولاً به، أيْ: للفساد». الكشاف ٦٢٨/١.

(٥) أيْ: الجملة الاسمية والفعلية. ويشترط في الجملة أن تكون خبرية، غير مصدّرة بدليل استقبال، مرتبطة إمّا بالواو والضمير أو بالضمير فقط أو بالواو فقط. وأجاز الفراء وقوعها طلبية. وإذا وقعت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مقرون بقد حالاً وجب أن تكون مرتبطة بالواو نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ=

والظرف[1]، سواء كان الفعلُ ماضياً[2] أو مستقبلاً[3].

فصل: والممتنعُ ضدُّ الأحكام الواجبة. يمتنعُ أن تقدّم الحالُ على العامل إذا كان غيرَ متصرِّف كالمصدر. والحروف والظروف إذا تعلّقت بمحذوف يمتنع[4] أن تتقدَّم الحالُ عليها. فأمّا قولُ الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس﴾[5]، فكافة: منصوب على معنى الحال، والعاملُ فيه «أرسلنا»، وليس العامل فيه قوله: للناس؛ لأنّ صاحب الحال الناس[6]، وفيه تقديم وتأخير، والتقدير: وما أرسلناك إلا للناس كافة، والجار والمجرور متعلق بـ «أرسلنا». وكذلك قولُ الشاعر:

= تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾ - الصف: ٥. وإذا ارتبطت جملة الحال الفعلية التي فعلها مضارع بالضمير فلا يؤتى بالواو، تقول: جاء محمد يضحك، ولا يجوز: جاء محمد ويضحك. أمّا قولهم: قمت وأصك عينه، فالتقدير: قمت وأنا أصك عينه. أنظر أوضح المسالك ٢/٣٥٠، والمساعد ٢/٤٣، والأشموني ١/٢٥٦.

(١) أيْ: الجار والمجرور والظرف. فمثال الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ - القصص: ٧٩. ومثال الظرف قولك: رأيت الهلال بين السحاب. ويتعلقان بمستقر أو استقرّ محذوفين وجوباً.

(٢) مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم «قد» مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة. والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة. وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ - النساء: ٩٠، وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلّله القطر

وقال البصريون: إن «قد» في ذلك مقدرة. والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢١٣، والأشموني ١/٢٥٩، والإنصاف ١/٢٥٢.

(٣) إنْ دخل على الفعل المضارع حرف من الحروف المخلّصة للاستقبال كالسين وسوف لم يجز أن يكون حالاً. فلا تقول: امررْ بزيد سيقوم. انظر المقرب ١/١٥٤.

(٤) في المخطوطة: ويمتنع.

(٥) سبأ: ٢٨.

(٦) وقد ضعّف أبو البقاء هذا الوجه، وجعله حالاً من الضمير في «أرسلناك» إملاء ما منّ به الرحمن ٢/١٩٨. ونقل النحاس عن أبي اسحق أن المعنى: أرسلناك جامعاً للناس. فعلى هذا المعنى يكون حالاً من الضمير في «أرسلناك». إعراب القرآن ٣/٣٤٧.

لئن كـان بـرْدُ المـاءِ حـرّان صـاديـاً إليّ حـبـيـبـاً إنها لحـبـيـبُ[1]

فحران: منصوبٌ على الحال، والعاملُ: حبيباً، وليس العامل فيه: إليّ، لأن الياء هي صاحب الحال، والحرف متعلّق بحبيب. وفي البيت أيضاً تقديم وتأخير والتقدير: لئن كان بردُ الماء حبيباً إليّ حرّان صادياً إنها لحبيب. فأمّا من قال: إن حرّان حالٌ للماء، فليس بشيء، لأن الماءَ لا يكون حرّان صادياً.

ومن الممتنع أن تأتيَ الحالُ بعد نكرة كما تقدّم. فافهم ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

(١) ينسب هذا البيت لعروة بن حزام، ولكثير عزة، ولمجنون ليلى، انظر ديوانه ٥٩. وهو في الشعر والشعراء ٦٢٣، والرواية فيه: أبيض صافياً بدلاً من: حران صاديا. والأشموني ٢٤٩/١، والرواية فيه: هيمان صاديا. وكشف المشكل ٤٨٢/١.

عقد باب التمييز

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: ما التمييزُ؟ وكم شرائطُه؟ وبعد كم يكونُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أمّا ما التمييز؟ فهو التبيينُ والتفسير. لأنك إذا قلت: عندي عشرون رجلاً، بيّنت المعدود وفسّرته بكون المعدود رجالاً، لأن قولك: عشرون، يستغرق جميع المعدودات، فلما قلتَ: رجلاً، ميّزت الرجالَ من غيرهم، وسواءً أجبت فيما انتصب على التمييز تفسيراً أو تبييناً أو تمييزاً.

فصل: وأمّا كم شرائطُ التمييز؟ فلهُ ثلاثُ شرائط: أن يكون نكرةً جامدة[1]، يستفهم عنه بمهْ، ويجاب بمِنْ. فإذا قلت: عندي عشرون رجلاً، فقد جمع الشرائط.

فصل: وإنما شرطنا أن يكون التمييز نكرة لأنـه مشبّهٌ بـالخبر[2]. وأصلُ الخبر أن يكون نكرة. وأشبهَ التمييزُ الخبر من حيث كانت تتمُّ به فائدة المميّز كما تتمُّ بالخبر فائدة المخبر عنه. وشرطنا أن يكون التمييز جامداً لأنه تبيين للذوات وعبارةٌ عنها، والذوات أجناسٌ، كلُّها جامداتٌ غير مشتقات. فإن

(١) ويشترط في هذه النكرة أن تكون منصوبة فضلة.

(٢) وقد خالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بقول الشاعر:

رأيـتـك لـمـا أن عـرفت وجـوهـنـا صـددتَ وطبتَ النفسَ يـا قيس عن عـمـرِو

فالألف واللام في «النفس» زائدة عند البصريين، وهي للتعريف عند الكوفيين.

اعترض معترض فقال: ما تقولون: لله درُّه فارساً، وكفى بزيدٍ صاحباً، وحسبُك بعمرو خليلاً، وما شاكل ذلك. أليس «فارساً وصاحباً وخليلاً» كلها مشتقات وقد نُصِبَتْ على التمييز وقد شرطتم أن التمييزَ يكون جامداً؟ فالجوابُ: أنّ هذه الأسماء نعوتٌ لأشياء محذوفة، وتلك المحذوفات أسماءٌ جامداتٌ وهي التي نصبت على التمييز في التحقيق، فلما حُذِفَت نابت منابَها فأعطيت إعرابها وذلك جائزٌ في لغة العرب. فإذا قلت: لله درُّه فارساً، فالتقدير: لله درُّه رجلاً فارساً، فرجل: تمييز، وفارس: نعت له. وكذلك: كفى بزيدٍ صاحباً، التقدير: كفى بزيد رجلاً صاحباً. وكل تمييز أتى مشتقاً فهو على هذا التقدير. وشرطنا أن يُستفهم عن التمييز بمهْ لأنها أكثر آلاتِ الاستفهام استعمالاً وأليقُ في هذا الموضع سؤالاً. وشَرطنا أن يُجاب التمييز بِمِنْ لأنها لبيان الجنس، والتمييز هو التبيين كما تقدّم. فإذا قلت: عندي عشرون، حَسُنَ أن يُقال لك: مَـهْ؟ فتقول: من الرجال.

فصل: وأمّا بعد كمْ يقعُ التمييز؟ فهو يقعُ بعد اثني عشر موضعاً. بعد العدد من أحد[1] عشر إلى تسعة وتسعين، وكذلك بعد المئين والألوف في أكثر الأحوال. تقول: عندي خمسةَ عشر رجلاً، وعشرون امرأة، وخمسةٌ وعشرون درهماً. قال الله تعالى: ﴿**ذرعُها سبعونَ ذراعاً**﴾[2]، وقال تعالى: ﴿**تسعٌ وتسعون نعجةً**﴾[3]، وقال تعالى: ﴿**واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً**﴾[4]. وتقول: عندي مئتان ديناراً وألفان ثوباً. قال الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فقد ذهبَ البشاشةُ والفتاءُ[5]

(١) في المخطوطة: إحدى.

(٢) الحاقة: ٣٢.

(٣) ص: ٢٣.

(٤) الأعراف: ١٥٥.

(٥) هذا البيت للربيع بن ضَبُع الفزاري. وقبله:

إذا كان الشتاء فأدفئوني ... فإن الشيخ يهدمه الشتاء=

ويقع التمييزُ من الموزون نحو قولك: عندي رطلٌ زيتاً، ومنّان[1] حريراً، وما شاكل ذلك.

ويقع التمييز من الكيل نحو قولك: عندي مدّان برّاً، وصاعان تمراً، وما شاكل ذلك.

ويقع التمييزُ من الممسوح نحو قولك: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، وما في الثوب قدر ذراعٍ طاهراً، وما شاكل ذلك. ونريد بالممسوح ما قدّر بالذرع وما جرى مجراه.

ويقع التمييزُ بعد المقدار نحو قول الله تعالى: **﴿فمنْ يعمل مثقالَ ذرّةٍ خيراً يرَه * ومَنْ يعملْ مثقالَ ذرّةٍ شراً يرَه﴾**[2]، تقديره: فمنْ يعملْ مقدار مثقال[3].

ويقعُ التمييزُ بعد الفعل والفاعل نحو قولك: تصبّب بدَنُه عرقاً، وضِقْتُ به ذَرْعاً، وطِبْتُ به نفساً، وتفقأ زيدٌ شحماً، وما شاكل ذلك. والتمييز الذي يقعُ بعد الفعل والفاعل هو في المعنى فاعل لذلك الفعل. فإذا قلت: تصبَّب بدنه عرقاً، فالمعنى: تصبَّب عرقُ بَدَنِه، وضاقَ به ذَرْعُه، وطابَتْ به نفسُه، وتفقأ شحمُ زيد، وما شاكل ذلك[4]. وكذلك ما أتى منصوباً بعد «كفى»

= زيروى عجزه: فقد ذهب المسرة والفتاء، فقد ذهب اللذاذة والفتاء، فقد أودى المسرة والفتاء. وهو في الكتاب ٢٠٨/١، والمقرب ٣٠٦/١، والمقتضب ١٦٦/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١، والملخص ٤٢٦/١، وابن يعيش ٢١/٦، وكشف المشكل ٤٨٩/١، والاقتضاب ٣٦٩، والخزانة ٣٨٠/٧، والجمل ٢٤٢، والأصول ٣١٢/١، والهمع ٢٥٣/١ والشاهد فيه تمييز المائتين بمفرد منصوب، وهذا شاذ، والقياس إضافة المائتين إلى العام. وخص المغاربة هذا بالضرورة، وكلام سيبويه عليه، قال: «وقد جاء في الشعر بعض هذا منوّناً».

(١) منّان: تثنية منّ، وهو كيل أو ميزان، والجمع أمنان؛ فيكون مثال المؤلف غير سليم، لأن الحرير لا يكال ولا يوزن.

(٢) الزلزلة: ٧، ٨.

(٣) بعض النحاة يجعل المقدار تناولاً للعدد، وعليه جرى ابن الضائع. المساعد ٥٥/٢.

(٤) وقد يقع التمييز بعد الفعل والمفعول به نحو: غرست الأرض شجراً، فالتمييز هنا محوّل عن المفعول، والأصل: غرست شجر الأرض.

فهو تمييزٌ وإن كان مشتقاً، فهو صفةٌ لجامد محذوف، وذلك المحذوف هو التمييز كما تقدم.

ويقعُ التمييزُ بعد «نعم وبئس وحبذا». تقول: نعمَ الرجلُ رجلاً، وبئس الغلامُ غلاماً[١]، وحبذا زيدٌ رجلاً، وما شاكل ذلك.

ويقع التمييز بعد وَزْن «أفعل» نحو قولك: أنا أحسنُ منك وجهاً، وأفصحُ لساناً، وأطيبُ رائحة، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: **﴿أنا أكثرُ منك مالاً وأعزُّ نفراً﴾**[٢].

ويقعُ التمييز بعد المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ مضافاً إلى ضمير التمييز نحو قولك: لله درُّه فارساً، ولله درُّه رجلاً.

ويقعُ بعد صيغة التعجب التي على وزن «أفْعِلْ به» نحو قولك: أكْرِمْ بزيدٍ رجلاً، وأحْسِنْ بعبدالله صاحباً.

ويقع التمييزُ بعد «كم وكأيٍّ»[٣]، وأكثرُ ما يكون مجروراً بمِنْ، وهي زائدةٌ في التقدير نحو قولك: كم من رجلٍ عندك، والتقديرُ: كم رجلاً، وكذلك: كأيٍّ من عبدٍ ملكت، و«كأيٍّ» تقدَّر بكَمْ، قال الله تعالى: **﴿وكأيِّنْ من نبيٍّ قاتلَ معه رِبِّيون كثير﴾**[٤]، والتقدير: كم نبياً. وقد يأتي التمييزُ مجروراً بمِنْ

---

(١) يلاحظ في هذا المثال والذي قبله أن المؤلف جمع بين التمييز وبين فاعل «بئس» و«نعم» الظاهر، وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي. ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً، ومثل هذا قول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... ردّ التحية نطقا أو بإيماء

وقيل: إنْ أفاد معنى زائداً جاز، وإلا فلا، كقول الشاعر:

تخيّره فلم يعدل سواه ... فنعم المرء من رجل تهامي

(٢) الكهف: ٣٤.

(٣) هي اسم مركب من كاف التشبيه وأيّ المنوّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، وسيأتي الكلام عليها في باب العدد إن شاء الله.

(٤) آل عمران: ١٤٦.

بعد «حبذا» وتكون «مِنْ» زائدة نحو قولك: حبذا زيدٌ من رجلٍ(١)، والتقدير: حبّذا زيدٌ رجلاً، وما شاكل ذلك.

ويجوز أن يقعَ التمييزُ بعد التنوين(٢) والنون المعوّضة عنه(٣) نحو قولك: عندي ثوبٌ حريراً، ودينارات ذهباً، وما شاكل ذلك.

[فصل]: وأمّا أحكامُ التمييز فهي في ثلاثة: واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أن التمييز منصوبٌ ولا بدَّ له من عامل. ويجبُ أن تتمّ به الفائدة، أعني فائدةُ المميّز.

[فصل]: والجائزُ أن يكونَ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، خلافاً لمن يقول إنه لا يكون إلا مفرداً. ألا ترى أنه يجوز أن تقول: لله درّهما فارسين، ويا حبّذا الزيدان رجلين، وما شاكل ذلك. وقال الله تعالى في التمييز المجموع: ﴿نحن أكثر أموالاً وأولاداً﴾(٤)، وقال الله تعالى: ﴿وكفى بنا حاسبين﴾(٥). فدلَّ القياس والسماع على أن التمييز يجوز أن يكونَ مثنى ومجموعاً خلافاً لمن قال إنه لا يكونُ إلا مفرداً، إلا أنّ المفرد أكثرُ ما تستعمله العرب في كلامها(٦).

---

(١) ومثل هذا قول جرير:

يا حبّذا جبل الريّان من جبل ... وحبّذا ساكن الريّان من كانا

(٢) سواء كان التنوين ظاهراً نحو: عندي رطلٌ عسلاً، أو مقدّراً نحو: في الدار خمسةَ عشرَ رجلاً.

(٣) وهي نون المثنى نحو: لي منوان زيتاً، ونون جمع المذكر السالم أو شبهه نحو قوله تعالى: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا﴾ الكهف: ١٠٣، وقوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾ الأعراف: ١٤٢.

(٤) سبأ: ٣٥.

(٥) الأنبياء: ٤٧.

(٦) إنْ كان معنى التمييز مفرداً تعيّن إفراد لفظه نحو: طاب الزيدون أصلاً، وكرموا أبا، وكذلك إذا لم يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو: جاد الأذكياء وعياً. وإذا أوقع الإفراد في محذور تعين تركه فيجمع وإن كان بعد مفرد نحو: نظف زيد ثياباً، لأنك لو قلت: ثوباً، لأوهم أنه ثوب واحد. المساعد ٢/٦٤.

ويجوزُ أن تكون النكرة المنصوبة بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل تمييزاً ومشبّهاً(١) بالمفعول [به] نحو قولك: مررت بالحسن وجهاً.

ويجوز في قولك: خاتَمٌ حديداً، وثوبٌ خزاً، ثلاثةُ أوجهٍ: إمّا النصبُ على التمييز(٢)، وإمّا الرفع على النعت، وإمّا الجر بالإضافة(٣). فإذا قلت: عندي خاتَمٌ حديدٌ، فحديدٌ على هذا ـ وإنْ كان جامداً ـ نعتٌ لخاتم ولكنّه وقع موقع المشتق(٤)، وكذلك ما شاكله.

ويجوز أن يكونَ التمييزُ مضافاً، والإضافة تقدَّر بالانفصال، وذلك في مثل قول الشاعر:

والطيّبون معاقِدَ الأُزْرِ(٥)

قيل: إنّ معاقدَ وإن كان مضافاً منصوبٌ على التمييز، لأن الإضافة تقدَّر بالانفصال. وقيل: إنه منصوبٌ على حذف مضاف، ذلك المضافُ ظرف، تقديره: والطيّبون موضعَ معاقد الأزر. وقيل: إنه منصوبٌ بالصفة وهي: الطيّبون(٦). والله أعلم. وقد قيل: إنّ سربالاً في قول الشاعر:

فأنت أبيضهم سربالَ طبّاخٍ(٧)

منصوبٌ على التمييز أيضاً وإنْ كان مضافاً؛ فالإضافة تقدَّر فيه

---

(١) في المخطوطة: ومشبه.

(٢) وهذا مذهب المبرد وتبعه ابن مالك. أما سيبويه فينصبها على الحال، قال: «ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جبتك خزا». الكتاب ١١٨/٢، المساعد ٦٠/٢.

(٣) والجرّ أرجح من النصب لبعد الناصب عن الفعل، ولأن في جرّه تخفيفاً بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود. انظر: الرضي ٢١٧/١، والصبّان ١٩٧/٢.

(٤) فالتقدير: خاتمٌ صُلْبٌ. والتقدير في المثال الثاني: ثوبٌ ناعمٌ. قال سيبويه: «ومن قال مررت بصحيفة طينٍ خاتمها قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صفّةٌ خزٌّ. وهذا قبيح أجري على غير وجهه». الكتاب ١١٧/٢.

(٥) سبق في باب النعت.

(٦) على أنه مشبه بالمفعول به.

(٧) سبق في باب التعجب.

بالانفصال. وكذلك إذا قلت: عندي خمسون ألفَ دينار؛ فألف وإنْ كان مضافاً إلى الدينار منصوبٌ على التمييز، لأنّ الدينارَ في الحقيقة هو المميّز. وما أضيف إلى التمييز انتصبَ انتصابَه، كما أن ما أضيف إلى المصدر والظرف انتصب انتصابهما.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الأحكام الواجبة. يمتنعُ أن يكونَ التمييزُ معرفة. ويمتنع أن يتقدَّم التمييزُ على المميّز، لو قلت: رجلاً عندي عشرون، لم يجزْ[1]. وإنما لم يجزْ ذلك لأن التمييز تبيين للمميّز، والتبيين لا يتقدَّم على المبيَّن.

ولا يجوز تقديمُ التمييز على الفعل العامل فيه عند الأكثر[2]. فأمّا قول الشاعر:

أتهجـــر ليـــلى لـلفـــراق حبيـبـهـــا : ومـــا كـــانَ نفســـاً للفـــراق تـــطيبُ[3]

فمنهم من عدّ هذا لحناً. ومنهم من يروي: وما كان نفسي بالفراق تطيب[4]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو: طاب نفساً زيدٌ، فنقل بعضهم الإجماع على جوازه. الصبان ٢/٢٠٠.

(٢) ولو كان فعلاً متصرفاً، وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، وخلافاً للمازني والكسائي والمبرد، فإنهم يجيزون تقدّم التمييز على عامله إذا كان فعلاً صريحاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وقد وافقهم ابن مالك في ذلك. أما إذا كان العامل غير متصرف فلا يجوز تقدم التمييز عليه بالإجماع. انظر: الكتاب ٢٠٥/١، والرضي ٢٢٣/١، والمساعد ٦٦/٢، والأشموني ٢٦٥/١.

(٣) اختلف في قائله، فقيل للمخبّل السعدي، وقيل لأعشى همدان، وهو في ديوانه ٧٥، وقيل لقيس بن الملوح. وهو في الخصائص ٣٨٤/٢، والمقتضب ٣٦/٣، والإنصاف ٨٢٨، والجمل ٢٤٣، وابن يعيش ٧٤/٢، والحلل ٣٣١، وشواهد الإيضاح ١٨٨، والملخص ٣٩٧/١، وكشف المشكل ٤٩٣/١، والأصول ٢٢٤/١، والأشموني ٢٦٦/١. والرواية المشهورة: وما كان نفساً بالفراق تطيب. والشاهد قوله: نفساً، فإنه تمييز تقدم على عامله «تطيب»، وهذا ضرورة عند الجمهور، جائز عند الكسائي والمازني والمبرد.

(٤) وهذه رواية أبي إسحق الزجاج، كما في الملخص ٣٩٧/١، وشواهد الإيضاح ١٨٨.

عقد باب الاغراء[1]

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها: ما الإغراء؟ وما أدواته؟ وما أحكامه؟

فصل: أمّا ما الإغراء؟ فهو النهي[2] والإغراء[3]. ومعنى ذلك أنك تقول: الليلَ الليلَ، واللصَّ واللصَّ، فتحذره من الخروج في الليل ومن اللص. وهو تحذير لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى النهي. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ناقة الله﴾[4]، فناقة: منصوب على معنى: احذروا ناقةَ الله[5]، وهو تحذير بمعنى النهي كما تقدّم. وأما الإغراء فهو في مثل قولك: دونَك زيداً، وعليك عمراً، والمعنى: خُذْ زيداً، والزمْ عمراً. والإغراء[6] هو الأمرُ في الحقيقة.

فصل: وأمّا ما أدوات الإغراء؟ فهي حروفٌ وظروف نائبةٌ منـابَ

(١) يلاحظ أن المؤلف قد جعل باب التحذير ضمن باب الإغراء. أيْ أنه جعل البابين باباً واحداً سماه الإغراء، وهذا ما فعله ابن عصفور في المقرب ١٣٥/١. ومنهم من يجعل كلا منها باباً مستقلاً. ومَن جعلها باباً واحداً فلاستواء أحكامها.

(٢) أيْ: التحذير.

(٣) في المخطوطة: الإهراء. ولم أجد في كتب النحو هذا الاصطلاح، كما لم أجد في المعاجم أن هذه الكلمة معناها الإغراء. وقد كررها المؤلف أكثر من مرة.

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) قال الفراء: «ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير». معاني القرآن ٢٦٨/٣.

(٦) في المخطوطة: الإهراء.

الأفعال[1]. والحروف: عليك وإليك فقط. والظروف: دونك، بلا خلاف، ووراءَك وأمامَك، بخلاف. فإذا قلت: عليك زيداً، فالمعنى: الزمْ زيداً، فناب «عليك» منابَ «الزمْ»[2]. والجارُّ والمجرور لا موضعَ له من الإعراب لأنه وقع موقعَ فعل الأمر، وهو مبنيٌّ لا موضعَ له من الإعراب. وكل ما وقع موقع المبنيّ بُني كبنائه. وكذلك سائرُ آلات الإغراء لا موضع لها من الإعراب. والكافاتُ التي فيها حروفُ خطابٍ غيرُ أسماء[3]. ويجوزُ أن تقولَ: عليك بزيد، فتعدّيه بحروف الجر[4]، وتحكم على الجار والمجرور بالنصب. وأمّا «إليك» فيجوز أن تأتي بعده بمنصوب، وأن لا تأتي به وتجعل الفعل الذي ناب منابه لازماً، فتقول حينئذٍ: إليك زيداً، ويكون المعنى: خذ زيداً، أو الزم زيداً. وأكثر ما رُوي عن العرب لازماً لا منصوبَ بعده. وربّما كرّروه، قال الشاعر:

إذا التيّاز ذو العضلات قالوا: إليكَ إليكَ ضاقَ بها ذراعا[5]

كأنه قال: تأخرْ تأخرْ.

فصل: وإذا قلتَ: دونك زيداً، فالمعنى: خذ زيداً، كما تقدّم. وإذا قلتَ

(١) المقصود بذلك وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال، وهو موقوف على السماع.

(٢) وبالإضافة إلى ما ذكر المؤلف فهناك أيضاً: مكانك وعندك، كما ذكر ذلك ابن عصفور في المقرب ١/١٣٥، وذكر ابن عقيل في المساعد ٢/٦٥٤ أن الجوهري حكى الإغراء بلديك. ويقيس الكسائي على ما سُمع من هذه الظروف والمجرورات غيرها، فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور بشرط أن لا يكون على حرف واحد. المساعد ٢/٦٥٦.

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف مذهب ابن بابشاذ. أما مذهب الجمهور فهو أن هذه الكاف ضمير. وموضعه رفع على الفاعلية عند الفراء، ونصب على المفعولية عند الكسائي، وجرّ بالإضافة عند البصريين، ويرد قول الفراء أن الكاف ليست من ضمائر الرفع. ويرد قول الكسائي قولهم: عليك زيداً، بمعنى: خذ، وخذ إنما يتعدّى لواحد. والصحيح كما يقول الأشموني مذهب البصريين، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: عليّ عبدَالله زيداً، بجر عبدالله، فتبيّن أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه. انظر شرح الأشموني ٢/٤٨٧.

(٤) ومن ذلك قوله ﷺ : «عليك بذات الدين تربت يداك». في بعض الروايات. انظر النسائي (نكاح ٦٣)، وابن ماجة (نكاح ٢).

(٥) سبق في باب التوكيد.

أمامَك ووراءَك، جاز أن تأتيَ بعدهما بمنصوب وأنْ لا تأتيَ به. فإنْ أتيت به فقلت: أمامَك زيداً ووراءَك عمراً، جاز أن تقدّرَ الفعـل الذي نـاب منابَـه الظرفُ بـ «خذ» واحذرْ أو الزمْ كما تقدّم. وجاز أن تجعلَ الظرفَ نائباً منابَ فعل لازم فلا تأتي بعده بمنصوب وهو الأفصح. قال الشاعر:

رَجَـوْت سِقـاطي واعتـلالي ونَبْـوَتي وراءَكِ عنّي طـالقـاً وارْحَـلي غـدا[1]

فأما قولهم: الليلَ الليلَ، واللصَّ اللصَّ، فالاسمُ الأول نابَ منابَ فعل، والثاني منصوبٌ بذلك الفعل الذي نابَ منابَه، والتقدير: بادر الليـلَ وحاذر اللصَ. وفي نصب الأول خلاف. منهم من يقول: إنه منصوب بذلك الفعل[2]. ومنهم من يقول: إنه مبنيٌّ على الفتح، ومنهم من يقول: جيء به توطئة للاسم الثاني لما حُذف فعلُ الإغراء، وفعلُ الإغراء عاملٌ فيهما جميعاً في الأصل لأنهما بمنزلة الاسم الواحد. والله أعلم.

فأما قولهم: إيّاك الأسدَ، وإيّاكَ معصيةَ الله، فإياك: اسم مضمر، وهو والأسد مفعولان لفعل محذوف يتعدّى إلى اثنين، كأنك تريد: احذرك[3] الأسد، وكذلك احذّرك معصيةَ الله[4]. والواو زائدة في الأصل[5]، وقد حـل الكاف الذي في «احذِّرك» محل إيّاك لأنهما من ضمائر النصب جميعاً.

(١) سبق في باب الحال.

(٢) وهذا هو الصحيح.

(٣) في المخطوطة: احذر.

(٤) فعلى هذا يكون «إيّاك الأسدَ» جملة واحدة. وقد اختلف العلماء في مثل هذا التركيب، أيْ: في كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد «إيّا» من غير حرف عطف ومن غير من الجارة. فقد أجازه بعضهم على أن الكلام جملتان عطفت إحداهما على الأخرى، فكأنك قلت: باعد نفسك واتق الأسد. فعلى هذا يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه. وذهب ابن الناظم تبعاً لأبي البقاء إلى جواز مثل هذا التركيب ولكن على تقدير فعل يتعدّى بنفسه إلى مفعولين، ويكون الكلام جملة واحدة. ويكون التقدير: احذّرك الأسد. فالكلام على التقدير الأول إنشائي وعـلى التقديـر الثاني خبري. انظر: شرح التصريح ١٩٣/٢، والمساعد ٥٧٢/٢.

(٥) وذلك في نحو: إياك والأسدَ.

فصل: فأمّا قولُهم: رويدَ زيداً، ففي «رويد» أربعةُ أقوال: يجوز أن يُستعمل بمعنى الإغراء ويكون اسم فعل فينصب ما بعده ويُعدّيه ويكون مبنياً على الفتح، أعني رويد، ويقع موقع فعل الأمر. فإذا قلت: رويدَ زيداً، فالمعنى: اروِدْ زيداً[١]، فبُني لوقوعه موقعَ المبني وهو فعلُ الأمر، وبُني على الحركة لالتقاء الساكنين وهما الياءُ والدال، وخصّ بحركة الفتح تخفيفاً، هذا القول الأول. والثاني: أنه يجوز في «رويد» أن يُستعمل بمعنى المصدر العامل وذلك في مثل قولك: رويدَ زيداً، فرُويدَ: منصوب على المصدر، وزيد: مفعول للمصدر، وهو مصدر مصغّر[٢]، كأنك تريد: أَرْوِدْ إرْواداً زيداً. والقول الثالث: أنه يجوز في «رويد» أن يكون بمعنى الحال وذلك في مثل قولك: جاءوا رويداً، والتقديرُ: جاءوا مرودين[٣]، فـ«رويداً» في الأصل مصدر وقع موقعَ الحال. والقول الرابع: أنه يجوز في رويد أن يكون نعتاً لمصدر محذوف وذلك في مثل قولك: سر رويداً، والتقدير: سر سيراً رويداً[٤]. قال الله تعالى: ﴿**فمهّل الكافرين أمهلهم رويداً**﴾[٥].

واعلم أنّ سائر أسماء الأفعال فيها معنى الإغراء على حسب اختلاف معانيها.

فصل: وأمّا أحكام الإغراء فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ

---

(١) وهذا ما نص عليه سيبويه ١/٢٤٣.

(٢) وهو مصغر تصغير الترخيم؛ لأنه حذف منه الهمزة والألف الزائدتان وأوقع التصغير على أصوله. وسمّي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد. هذا وعمل المصدر المصغر خلاف إجماع النحاة. وقد أجاز ذلك الفارسي. انظر الصبان ٣/٢٠٢، والمساعد ٢/٦٤٦، وشرح قطر الندى ٢٦١.

(٣) فعلى هذا يكون حالاً من الفاعل. وقيل: هو حال من ضمير المصدر المحذوف، أيْ: جاءوه، أيْ: المجيء، رويداً. وهذا الوجه، أعني: الحال، هو مذهب سيبويه. قال: «ويقولون أيضاً: ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصف كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول: ساروا، عن ذكر السير». الكتاب ١/٢٤٤.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٤٣.

(٥) الطارق: ١٧. فيكون «رويداً» نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: أمهلهم إمهالاً رويداً. والله أعلم.

أن يُنصبَ ما وقع بعد آلات الإغراء التي تقدّم ذكرها، على أنّ ذلك المنصوب مفعولٌ للفعل الذي نابَتْ منابَه تلك الآلات. قال الله تعالى: ﴿عليكم أنفسَكم﴾[1]. ويجب أن يكونَ الإغراءُ بمعنى الأمر والنهي كما تقدّم.

فصل: وأمّا الجائزُ، فيجوز أن يُنصبَ الاسمُ على تقدير فعل الإغراء المحذوف من غير أن ينوبَ منابَ ذلك الفعل شيء، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسُقْياها﴾[2]، والمعنى: احذروا ناقةَ الله. وكذلك قوله تعالى: ﴿صبغةَ الله ومَنْ أحسنُ من الله صبغة﴾[3]، والمعنى: الزموا صبغةَ الله، على تقدير بعض الأقوال[4]، فـ«ناقة وصبغة» منصوبان على معنى الإغراء والفعل محذوف.

ويجوز أن تأتي بعد «إليك وأمامك ووراءك» بمنصوبٍ وأن لا تأتي بشيء كما تقدّم.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. ويمتنع أن يتقدّم الاسمُ المنصوب بمعنى الإغراء على العامل. لو قلت: زيداً عليك، لم يجزْ[5]. فأما قول الله تعالى:

---

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) الشمس: ١٣.

(٣) البقرة: ١٣٨.

(٤) وذكر سيبويه أنّ انتصابها على أنها مصدر مؤكد، وتبعه الزمخشري في ذلك. وبالإضافة إلى الوجه الذي ذكره المؤلف وهو نصبها على الإغراء قيل: إنها بدل من ملة إبراهيم. ونقل القرطبي عن الكسائي أنها منصوبة على تقدير: اتبعوا. انظر الكتاب ٣٨٢/١، والكشاف ١٩٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٢/١، والجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢.

(٥) لأنها لم تقو قوة الأفعال. وأجاز ذلك الكسائي، ولا حجة له في قول الراجز:

يا أيها المائح دلوي دونكا ‏ ‏ إني وجدت الناس يحمدونكا

لاحتمال أن يكون دلوي منصوباً بإضمار فعل، كأنه قال: خذ دلوي، ودونك: إغراء مستأنف. أو أنْ يكون دلوي مبتدأ. انظر المقرب ١٣٧/١، والصبان ٢٠٦/٣.

﴿كتاب الله عليكم﴾[١]، فليس «كتاب» منصوباً[٢] على الإغراء، بل على المصدر[٣].

ويمتنع أن يُغرى بالغائب[٤]، لو قلت: عليه زيداً، لم يجز، إلا أن تأتي بالباء في الاسم المغرى به فإنه يجوز أن يغرى بالغائب، لأن المعنى يحتمله، وذلك في مثل قولك: من خاف من كذا وكذا فعليه بكذا وكذا، وهذا مشهور في لغة العرب مستعمل موجود. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «فعليه بالصوم فإنه له وجاء»[٥].

ويمتنع أن يغرى بسائر الظروف مثل: عند وبعد وفوق وتحت، وما شاكل ذلك، لأنه لم يسمع عن العرب[٦].

ويمتنع أن يجمع بين الفعل المحذوف وبين ما عوض منه. لو قلت: بادر الليلَ الليلَ، لم يجزْ[٧]، وكذلك لو قلت: الزم إليك زيداً، لم يجزْ أيضاً. فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) النساء: ٢٤.

(٢) في المخطوطة: منصوب.

(٣) فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك.

(٤) فإن جاء شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه كقول بعضهم: عليه رجلاً ليسني.

(٥) نص الحديث كما رواه البخاري: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء». صحيح البخاري ٣/٧ (كتاب النكاح: ٣). ويحتمل أن لا يكون الحديث من باب الإغراء، بل تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال: فعليه الصوم هكذا خرجه ابن عصفور. انظر المقرب ١٣٦/١.

(٦) يجوز عند الكسائي الإغراء بكل ظرف ومجرور قياساً على ما سُمع عن العرب. ومذهب البصريين القصر على السماع. انظر المساعد ٦٥٦/٢، والصبان ٢٠١/٣.

(٧) لأنهم جعلوا التكرار كالبدل باللفظ بالفعل. وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر. ونقل الأشموني عن الجزولي أن ذلك يقبح ولا يمتنع. شرح الأشموني ٤٨١/٢.

عقد باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الحروف التي تنصب الأفعالَ المستقبلة؟ وما معانيها؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا كمْ هي؟ فعشرة أحرفٍ وهي: أنْ ولَنْ وكيْ وإذنْ، وهذه الأصول إلا عند الخليل بن أحمد رحمه الله فإنه يقول: إنّ الأصلَ من هذه الحروف «أنْ» وحدها، والباقي محمولٌ عليها، ولامُ كيْ ولامُ الجحود وحتى والواوُ والفاء وأوْ[1]، هذه محمولات على الأصل.

فصل: وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فلكلٍّ واحد منها معنى. وهي حروفٌ كلّها إلا «أنْ» فإنها اسم يحكم على موضعها بالإعراب، إنْ رفعاً فرفعٌ، تقول: أعجبني أنْ تقوم، والتقدير: أعجبني قيامُك. وإنْ نصباً فنصبٌ، نحو قولك: كرهتُ أنْ تقومَ، والتقديرُ: كرهتُ قيامَك. وإنْ جرّاً فجرٌّ نحو قولك: عجبتُ من أنْ تقومَ، والتقدير: عجبتُ من قيامك. ومعنى «أنْ» المصدرُ لأنّها تُقدّر به[2]. ومعنى «لنْ» النفيُ[3]. ومعنى «كيْ» الغرضُ، لأنك تقول: زرتك كي

(١) نصب المضارع بهذه الحروف هو مذهب الكوفيين. أمّا البصريون فالنصب عندهم بأنْ مضمرة بعدها.

(٢) وهي موصول حرفي، توصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كقوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾ البقرة: ١٨٤، أو ماضياً كقوله تعالى: ﴿لولا أنْ منّ الله علينا﴾ ـ القصص: ٨٢، أو أمراً كحكاية سيبويه «كتبت إليه بأنْ قمْ». انظر مغني اللبيب ٤٣.

(٣) والاستقبال. وقد تأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لابن عصفور وجماعة، والحجة في قول=

تكرمَني[١]، فتجعل غرضك الإكرام، وكذلك لامُ «كيْ» معناها الغرضُ. و«إذنْ» معناها الجواب[٢]. ولام الجحود[٣] معناها الجحود، وقيل: معناها الغـرض في الأصل، لأنها في الحقيقة لام «كي»، لأنك إذا قلت: ما كنت لأشتمك، فالتقدير: ما جعلت غرضي شتمك. و«حتى» معناها الغاية. والفاء والواو[٤] و«أوْ» معناهن الجواب. ومثال هذه الحروف كلها مستعملة أن تقول: أعجبني أنْ تقومَ يا زيدُ، ولَنْ تقومَ، وخرجت كيْ تخـرجَ، وإذنْ أكرمَـك، وجئت لتكرمَني، ومـا كنت لأشتُمَك، وسرتُ حتى تـطلعَ الشمسُ. وتقول في الـواو: لا تأكـلِ السمكَ وتشربَ اللبن. والفاء: لا تكفرْ فيعذِّبَك الله. وفي أوْ: لألزمَنَّك أو تعطيَني حقي. وكذلك سائر الجوابات[٥] إذا استعملتْ فيها الفاء والواو.

وهذه الحروف كلها تنصبُ الأفعال المستقبلة بعد أنْ تنقلها من الحال إلى الاستقبال شرطاً لازماً.

فصل: وأمّا أحكام هذه الحروف فلكلّ واحدٍ منها حكمٌ. فأوّلها «أنْ» وهي أمُّ الباب وأصلُ النواصب عند الخليل بن أحمد رحمه الله. وحكمها أن لا

= الأعشى:

لـنْ تـزالـوا كـذلـكـم ثـم لا زلـ ... ـتُ لـكـم خـالـداً خـلودَ الجـبـالِ

انظر مغني اللبيب ٣٧٤.

(١) في مثل هذا المثال يجوز أن تكون «كيْ» تعليليّة جارة والفعل بعدها منصوباً بأنْ مضمرة. ويجوز أن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جرّ مقدرة. فشرط عمل «كي» أن تكون مصدرية لا تعليليّة.

(٢) والأكثر أن تكون جواباً لـ «إنْ» أو لـ «لو» ظاهرتين أو مقدرتين. انظر مغني اللبيب ٣٠.

(٣) وهي اللام الواقعة بعد كون ماضٍ منفيّ، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليطلعكم على الغيب﴾ آل عمران: ١٧٩. وهذه اللام يكون المضارع بعدها منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً. هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها. وعلى ذلك وقع الخلاف في خبر كان. فاللام حرف جر عند البصريين، والمصدر المؤول من «أنْ» المضمرة والفعل في محل جرّ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لكان. وأمّا عند الكوفيين فهي حرف زائد للتأكيد، والجملة من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر في محل نصب خبر كان.

(٤) فاء السببيّة وواو المعيّة.

(٥) وهي النفي والأمر والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام والنهي.

تعمل حتى تنقلَ الفعلَ من الحال إلى الاستقبال ومن لفظه إلى لفظ المصدر. ولا تنصبُ إلا بشرطين: أحدهما: أنْ يكونَ ما قبلها فعلُ طمع وإشفاق، تقول: أخافُ أن تقومَ يا زيدُ، وأطمعُ أن يغفرَ الله لي. فإنْ كان ما قبلها فعلُ تيقن وتحقّق ألغيتْ وكانت مخفّفة من الثقيلة، وكان اسمها مضمراً فيها[1] وذلك في مثل قولك: تيَقنتُ أنْ تقوم، وعلمتُ أن تخرجَ. فهي غير عاملة، لأن التقدير: تيَقنتُ أنك تقومُ، وعلمتُ أنك تخرج[2]. والشرطُ الثاني: أن لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء[3]. فإنْ فصلتَ بينها وبينه بشيء بطلَ عملها. والذي يفصلها مع المستقبل السينُ وسوفَ ولا، نحو قولك: علمتُ أنْ ستذهبُ، وظننتُ أنْ سوفَ تقومُ، وأرجو أنْ لا تخرجُ. قال الله تعالى: ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مرضى﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً﴾[5]، فألغاها في الاثنين لّما فُصِلت، وهي أيضاً مخفّفة من الثقيلة واسمها فيها. فإنْ فصلتَ بينها وبين الفعل بلا وكانت غير مخفّفة من الثقيلة جاز إعمالها في المستقبل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكونَ للناس على الله حجّة﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وحسبوا أنْ لا تكون فتنةٌ فعَمُوا وصمُّوا﴾[7]، فأعملها هاهنا لأنها غير

---

(١) ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن. وعملها في غيره ضرورة، ويجب إبرازه. ويكون الخبر جملة ابتدائية أو شرطية أو مصدّرة بـ «رُبّ»، أو بفعل يقترن غالباً إنْ تصرّف ولم يكن دعاء بقدْ وحدها، أو بلو، أو بحرف تنفيس أو نفي، أو بعد نداء. انظر المساعد ١/٣٣٠، ٣/٦٠.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مرضى﴾ المزمل: ٢٠. وقول الشاعر:

علم الفرزدق أنْ سيقتلُ مربعا ... أبشر بطول سلامة يا مربع

(٣) وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً، نحو: أريد أنْ عندي تقعدَ، وأنْ في الدار تقعدَ. المساعد ٣/٦٥.

(٤) المزمل: ٢٠.

(٥) طه: ٨٩.

(٦) النساء: ١٦٥.

(٧) المائدة: ٧١. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع «تكون»، وقرأ الباقون بالنصب. فالذين رفعوا جعلوا «حسب» بمعنى: علم وتيقّن، فتكون «أنْ» مخففة من الثقيلة. والذين نصبوا جعلوا «أنْ» ناصبة للفعل، وأبقوا «حسب» على بابه من الشك وغيره، وعدم تنزلته منزلة العلم. والنصب أرجح، ويؤيده إجماع القراء على النصب في قوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة﴾ البقرة: ٢١٤، وقوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تتركوا﴾ التوبة: ١٦. انظر تفسير القرطبي ٦/٢٤٧، وشرح شذور الذهب ٢٩٤.

مخفّفة من الثقيلة. وكذلك إذا ابتدأت بها فهي عاملة على كل حال، تقول: أنْ تقومَ خيرٌ من أنْ تقعدَ. وقد رُوي بيت لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فجزمَ بأنْ فيه[1] حملاً على «إنْ» الشرطية لأنها نقيضُها، والله أعلم هل هو له أم لا؟ وهو قوله:

إذا جادتِ الدنيا عليك فجدْ بها ... على الناس طرّاً قبلَ أنْ تتفلّتِ[2]

فجزم بها «تتفلت» وكسره لأبياتِ القافية لأنها مكسورة بدليل قوله في البيت الثاني:

فلا خيرُها خيرٌ إذا هي أقبلتْ ... ولا شرُّها شرٌّ إذا هي ولّتِ

وهذا قولٌ شاذ لا يُقاس عليه، أعني الجزم بأنْ المفتوحة[3]. فهذه أحكام «أنْ».

وبعدها «لنْ». وحكمها: أنها عاملة على كل حال، ولا يفصلها شيء أبداً. ومن العرب من جزم بـ «لن» أيضاً حملاً على «لمْ» لأنهما يقعان للنفي جميعاً، وذلك في مثل قول الشاعر:

وأعلمُ أني لَنْ تصبْني مصيبةٌ من الدهر ... إلا قَدْ أصابت فتىً مثلي[4]

فجزم بها «تصبْني»، وكان الأصل فيه: تصيبُني.

وأمّا «كيْ» فحكمها أن تعمل في كل فعل مستقبل، وإنْ فصلت لم يبطل

---

(١) في المخطوطة: فيها.

(٢) لم أجده في الشعر المنسوب له. وهو في كشف المشكل ١/٥٣٧، ولم ينسبه لأحد.

(٣) وقد أجاز بعض الكوفيين ذلك، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبّة، وأنشدوا:

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا ... تعالَوْا إلى أنْ يأتنا الصيد نحطبِ

انظر شرح الأشموني ٣/٥٥٢، ومغني اللبيب ٥٣.

(٤) لم أعثر على قائله. ومثل هذا قوله:

لنْ يخبِ الآن من رجائك مَنْ ... حرّك مِنْ دونِ بابك الحلقهْ

انظر مغني اللبيب ٣٧٥، والمساعد ٣/٦٦، وشرح الأشموني ٣/٥٤٨.

عملها أبداً[1]. والذي يفصلها «ما» و«لا»[2] وذلك نحو قولك: زرتك كي لا تهجرَني، وأكرمتك كيما تكرِمَني، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿كيلا تكونَ دولةً بين الأغنياء منكم﴾[3]. وفي «كيْ» سبعُ لغاتٍ وهي: كيْ وكيلا وكيما[4] وكما[5] ولكي ولكيْلا ولكيْما فـ «ما» و«لا» فاصلتان، واللام التي في أول هذه الكلمات للجرّ في الأصل. وقيل: إنّ «كي» تقدّر بالاسم[6] وهو مجرور باللام، وموضع الجارّ والمجرور في التقدير النصبُ مفعولٌ من أجله. و«كيْ» تُقدّر بالغرض، فإذا قلت: زرتُك لكي تكرمَني، فالتقديرُ: زرتُك لغرض إكرامك لي. هذا التقدير جائز في «كي» وفي لغاتها السبع. وحكمُ لام «كي» مثل حكم «كي»، وهي لام جرّ في الأصل كما قدّمنا، ولا تكون إلا مكسورة. وكذلك لام الجحود، قيل: إنها بمعنى لام «كيْ»، وحكمها أن تعمل، ولا تفصل، ولا بدّ من نفي قبلها، وأكثر ما تأتي بعد «كان» ماضية ومستقبلة. قال الله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذِّبَهم وأنت فيهم﴾[7].

وأمّا «إذنْ» فحكمها أن تنصبَ الفعل المستقبل[8] بمجموع ست شرائط:

---

(١) ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين منع الفصل في الاختيار، وأجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو: جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجمهور. انظر شرح الأشموني ٣/٥٥٠، والمساعد ٣/٧٢.

(٢) أيْ: «ما» الزائدة، و«لا» النافية.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما ... يرجّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

و«ما» مصدرية، وتكون «كي» بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً.

(٥) زعم الفارسي أن أصل «كما» في قول لبيد العامري:

وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

«كيما»، فحذفت الياء ونصب بها. شرح الأشموني ٣/٥٥٠.

(٦) أيْ: بالمصدر المؤول.

(٧) الأنفال: ٣٣.

(٨) ذكر ابن مالك أن النصب بها غالباً، وذلك أنه قد روي عن بعض العرب أنهم لا يعملونها مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم، وهي لغة رديئة أثبتها البصريون، ولم يثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى. انظر التسهيل ٢٣٠، والصبان ٣/٢٩١، والمساعد ٣/٧٢.

أن تكون ابتداء الكلام[1] جواباً للمخاطب، ولا يفصل بينها وبين الفعل بشيء غالباً، ولا يليها حرف عطف، ولا يكون الفعل بعدها يصلح للحال[2]، ولا يكون الفعل بعدها معتمداً على الاسم قبلها[3]، ومعنى كونه معتمداً أنْ يكون خبراً. فإذا قال قائل: أريدُ أن أزوركَ قلت: إذنْ أكرمَك، فقد جمعت الشرائط. فإنْ اختلَّ شيءٌ من هذه الشرائط لم تعملْ شيئاً وذلك قولك: أنا إذنْ أكرمُك[4]، أو فإذن أكرمك، وإذنْ زيدٌ يكرمك[5]، وما شاكل ذلك. كلُّ هذه المواضع لا يجوز أن تعمل «إذنْ» فيها. وقلنا: ولم يفصلها فاصلٌ غالباً، احترازاً من النداء[6] والقسم و «لا» فإنها إذا فصلت «إذنْ» جاز إعمالها عند الأكثر وذلك في مثل قولك: إذن يا زيدُ أكرمَك، وإذنْ والله أكرمَك[7]، وإذن لا أكرمَك. وعلى هذا المعنى[8] قرىء قول الله تعالى: ﴿**وإذن لا يلبثون خلافك**﴾[9]: وإذن لا يلبثوا[10]. [وقوله تعالى]: ﴿**فإذنْ لا يؤتون الناس نقيراً**﴾[11]:

---

(١) فإن تأخرت أهملت، نحو: أكرمك إذنْ أهملت. وكذلك إذا وقعت حشواً كقول كثيِّر عزة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أُقيلُها

(٢) لأن الناصب يخلص الفعل للاستقبال.

(٣) وهذا مذهب البصريين. وأجاز هشام النصبَ في نحو: زيدٌ إذن يكرمك. وأجاز ذلك الكسائي والفراء في نحو: إنّ زيداً إذن يكرمك. انظر المساعد ٧٦/٣.

(٤) لأنها لم تقع في ابتداء الكلام.

(٥) لأنه قد فصل بينها وبين فعلها.

(٦) وقد أجاز ذلك ابن بابشاذ. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف قال الأشموني: «والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك». شرح الأشموني ٥٥٤/٣.

(٧) وكقول الشاعر:

إذن والله نرميَهم بحرب ... يُشيب الطفلَ من قبل المشيب

(٨) أيْ: معنى الإلغاء والإعمال.

(٩) الإسراء: ٧٦.

(١٠) وهي قراءة أُبيّ. الكشاف ٦٨٥/٢. قال الصبان: «وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة. فمن حيث كون «إذن» في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده. ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط». حاشية الصبان ٢٨٩/٣.

(١١) النساء: ٥٣.

فإذنْ لا يؤتوا[1]. وإلغاؤها أفصح[2].

وأما «حتى» فحكمها أن تنصب[3] الفعل المستقبلَ المحض. وهي تنصبُ بمعنى «كي» أوْ: إلى أنْ[4]. فإذا قلت: دعوت الله حتى يرحمَني، فالمعنى: كي يرحمَني، أوْ: إلى أنْ يرحمَني، وما شاكل ذلك. فإنْ كان الفعل بعدها بتأويل الماضي بطلَ عملها، وكان الفعل مرفوعاً وذلك في مثل قولك: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، وأنتَ تريد: سرت فدخلتها. وعلى هذا أنشدَ بيت امرئ القيس:

سريتُ بهم حتى تكلُّ سراتُهم ... وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ[5]

والتقدير: سريت بهم حتى كلّت سراتهم. وكذلك قولهم: وثبت حتى آخذُ بحلقه، التقدير: وثبت فأخذت بحلقه. وكذلك إنْ كان الفعل بعدها بمعنى الحال بطل عملها أيضاً، وذلك في مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي: فهم الآن لا يرجونه، وما شاكل ذلك[6] . فإن وقع بعدها فعل يصلح للحال والاستقبال جاز فيه الرفع والنصب وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وزُلزلوا حتى يقولَ

---

(١) وهي قراءة ابن مسعود. الكشاف ١/٥٢٢.

(٢) قال الرضي: «وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر. ولهذا لم يقرأ (وإذن لا يلبثوا) إلا في الشواذ لأنه غير متصدّر في الظاهر». شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٣) وهذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فإن الفعل بعدها عندهم منصوب بأنْ مضمرة وجوباً. وهي عندهم حرف جرّ.

(٤) وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم﴾ البقرة: ٢١٧. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ طه: ٩١. وهناك معنى آخر وهو أن تكون مرادفة لـ «إلاّ أنْ» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً ... حتى تجود، وما لديك قليل

انظر التسهيل ٢٣٠، والصبان ٣/٢٩٧، ومغني اللبيب ١٦٩.

(٥) انظر ديوانه ٩٣،٠وفيه: مطوت، بدلاً من: سريت. ومطيّهم، بدلاً من: سراتهم. وفي عدة مصادر جاءت «غزاتهم» بدلاً من سراتهم. والبيت في الكتاب ٣/٢٧، والمقتضب ٢/٤٠، والجمل ٦٧، ومغني اللبيب ١٧٢، والحلل ٨٦، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣، وشواهد الإيضاح ٢٢٨، ورصف المباني ٥٠، والبصريات ٦٨٦، وكشف المشكل ١/٥٣٩، وابن يعيش ٥/٧٩.

(٦) ومن ذلك قولهم: شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرُّ بطنه.

الرسول﴾،[1] وحتى يقولُ بالرفع والنصب[2]. ولا تعمل «حتى» إلا أنْ يكون ما بعدها ليس بسبب لما قبهـا[3] نحو قـولك: سرت حتى تـطلعَ الشمسُ، فالشمس تطلعُ وإنْ لم تسرْ.

فصل: فأمّا الواوُ فحكمها أنْ ينتصب الفعل بعدها بمعنى «أنْ» إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين أو الاستنكار لهما. وإذا كان في أول الكلام مصدرٌ يقدَّر بأنْ والفعل، فإنّ الواوَ تنصبُ في هذه المواضع، وهي تسمّى واو الصَرْف[4]. ومعنى الصرف: أنها اصطرفت العمل إليهـا وعملت بمعنى «أنْ»، وإلا فأصلها العطفُ ولكنْ لّما حذفت «أنْ» نابت منابها وعملتْ عملها. وقيل: معنى الصرف أنها صرفت الفعلَ الذي بعدها إلى إعراب غير إعراب الفعل الذي قبلها[5]، والله أعلم. مثال عملها إذا كانت للجمع بين الفعلين: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، فكأنه نهاه عن الجمع بين أكل هذا وشرب هذا. ولو قال: وتشربْ اللبن، بالجزم، لكان قد نهاه عن الجمع بين الفعلين جميعاً. ولو قال: وتشربُ اللبن، بالرفع، لكان قد نهاه عن الشرب في حال الأكل، وتكون الواوُ واوَ الحال، كأنه يريد: لا تأكلِ السمكَ في حال شربك اللبن. فهي لا

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) الرفع قراءة نافع، والنصب قراءة الباقين. قال النحاس: فعلى هذا القراءة بالرفع أبين وأصح معنى، أيْ: وزلزلوا حتى الرسولُ يقول، أيْ: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى. انظر تفسير القرطبي ٣٥/٣. قال ابن هشام في قراءة النصب: «فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار. فإن الله عز وجل قصّ علينا ذلك بعدما وقع»، شرح شذور الذهب ٢٩٦. وانظر مغني اللبيب ١٧٠.

(٣) ولو كان ما بعدها مسبّباً عما قبلها ارتفع الفعل بعدها.

(٤) هذه تسمية الكوفيين. وعندهم أن الفعل ينتصب بها. أما عند البصريين فإن الفعل ينتصب بأنْ مضمرة بعدها. وسمّاها ابن مالك واو الجمع. وهي عند ابن هشام واو العطف. انظر التسهيل ٢٣٢، ومغني اللبيب ٤٧٢.

(٥) قال ابن الحاجب: «معنى قولهم: واو الصرف، أن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر». أمالي ابن الحاجب ٤٤٧.

تعمل إلا إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين[1]. في هذه الثلاثة المعاني قال الشاعر:

لا تــنــهَ عـن خُـلقٍ وتـأتيَ مـثـلَه   عـارٌ عـليـك إذا فـعـلْتَ عـظيـمُ[2]

وقال آخر:

لا تقـطعنْ ذنـبَ الأفعى وتـرسلَهـا   إنْ كنتَ شهـماً فأتبعْ رأسها الـذنَبا[3]

فنصب بها في البيتين على معنى الصرف والنهي عن الجمع بين الفعلين. وأصل النصب لأنْ كما تقدّم. ومثال عملها إذا كانت للاستنكار قولك: لا آمرُ بالمعروف وأتركَه، ولا أنهى عن المنكر وأفعله. قال الشاعر:

قـتـلتُ بـعـبـدالله خـيرَ لِـداتِـه   ذؤابـاً ولم أفـرحْ بـذاك وأجـزعَـا[4]

---

(١) ويشترط أيضاً أن تسبق بنفي أو طلب. وفي هذه الحالة يكون الفعل المضارع منصوباً بعدها بأنْ مضمرة وجوباً. والمقصود بالطلب: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام. وقد مثل المؤلف للنهي والنفي. ومثال الأمر قوله:

فـقـلـت: ادعـي وأدعـوَ إنّ أنـدى   لـصـوت أن يـنـاديَ داعـيـان

ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُردُّ ولا نكذّبَ بآيات ربنا﴾ الأنعام: ٢٧، في قراءة نصب «نكذب»، وهي قراءة حمزة وحفص. ومثال الاستفهام قول الحطيئة:

ألم أك جـاركـم ويـكـونَ بـيـني   وبـيـنـكـم المـودة والإخـاء

وأما الدعاء والعرض والتحضيض فقد قاس النحويون ذلك فيها.

(٢) سبق الحديث عنه في باب الحروف.

(٣) هذا البيت لأبي أذينة اللخميّ، يحرض فيه الأسود بن المنذر على قتل أسراه من ملوك غسان. وقبله:

قـتلت عـمـراً وتستبـقي بـزيـد لـقـد   أتـيـت أمـراً يجـرّ الـويـل والحـربـا

انظر كشف المشكل ٥٤٦/١، وتاريخ اليمن ٢٠٧.

(٤) هذا البيت لدريد بن الصمّة. وفي بعض المصادر يروى الشطر الثاني:

ذؤابَ بن أسماء بن زيد بن قارب

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت مما نحن فيه. ويروى: فلم أفخر. وهو في الكتاب ٤٣/٣، وابن الشجري ٣٧٣/١، وابن يعيش ٣٤/٧، والكامل ٣٤١/٢، والأصمعيات ١١١، والشعر والشعراء ٧٥٢، وكشف المشكل ٢١٥/١، واللسان (قتل). عبدالله: هو عبدالله بن الصمة أخو دريد. وذؤاب: هو ذؤاب الأسد الذي قتل أخا دريد. والشاهد فيه: نصب «أجزع» بأن مضمرة وجوباً بعد الواو المسبوقة بنفي.

التقدير: وأنْ أجزعا. ومثال عملها إذا كان في أول الكلام مصدر أنْ تقول: لَزيارتك وتكرمَني خيرٌ من الوقوف وتهينَني. والتقدير: وأنْ تكرمني وأنْ تهينني. فالواوُ في الأصل عاطفةٌ على «أنْ» في المصدر الأول، لأن التقدير: لأنْ أزورَك وتكرمَني خيرٌ من أنْ أقفَ وتهينَني. قال الشاعر:

لَـلبسُ عـبـاءة وتـقـرَّ عـيـني ... أحبُّ إليّ من لبسِ الشفوف[1]

والتقدير: وأنْ تقرَّ، لأنّ في أول الكلام مصدراً وهو: لبس. وقال آخر:

لقد كانَ في حَـوْلٍ ثـواءٍ ثَـوَيْتُـه ... تَـقَضِّي لُبـانـاتٍ ويَسْـأمَ سـائمُ[2]

والتقدير: وأن يسأمَ، لأنّ في أول الكلام مصدراً وهو: تقضِّي، كأنّه يريدُ: أنْ تَقْضِيَ لباناتٍ وأنْ يسأم.

فصل: وأمّا «أوْ» فحكمها أنْ تنصبَ الفعلَ المستقبلَ[3] إذا قُدِّرتْ بـ«إلى أنْ» أوْ بـ«حتى» نحو قولك: لألزمنّك أو تعطيَني حقي، والتقدير:

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلبيّة زوج معاوية وأم يزيد، وكانت بدوية. وهو من جملة أبيات قالتها لمعاوية، وكانت قد كرهته لأنه تسرّى عليها فضاقت نفسها، فقال لها: أنت في ملك عظيم، وما تدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة. انظر الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والحلل ٢٦١، والجمل ١٨٨، والأصول ١٥٠/٢، والمحتسب ٣٢٦/١، وسر الصناعة ٢٧٣/١، ومغني اللبيب ٣٥٢، والاقتضاب ١١٥، وابن يعيش ٢٥/٧، والدرر ١٠/٢، والأمالي الشجرية ٢٨٠/١، وكشف المشكل ٢١٦/١. والشاهد فيه: نصب «تقرّ» بأنْ مضمرة جوازاً. والمصدر المؤول من الفعل و«أنْ» المحذوفة في محل رفع معطوف على «لبس».

(٢) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، انظر ديوانه ١٩٧. ويروى: تُقَضِّي لباناتٍ، وتُقَضَّى لباناتٌ، وتَقَضَّي لباناتٍ، وهذه الرواية الأخيرة هي التي ذكرها المؤلف. والبيت من قصيدة يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني. وهو في الكتاب ٣٨/٣، والجمل ٢٦، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ٤٨/٢، والكامل ٥٣٤/١، والأمالي الشجرية ٣٦٣/١، ومغني اللبيب ٦٥٨، والإفصاح ٣٤٠، والحلل ٣٠، وكشف المشكل ٥٤٩/١. اللبانات: الحاجات. والثواء: الإقامة. ولا يكون الفعل «يسأم» منصوباً إلا على رواية «تَقَضِّي لباناتٍ» وهي التي ذكرها المؤلف. أما على الروايتين الأخريين فيكون مرفوعاً، لأنه لا مسوّغ لنصبه.

(٣) النصب بها مذهب الكوفيين. أمّا عند البصريين فالنصب بأنْ مضمرة بعدها.

لألزمنّك إلى أنْ تعطيَني حقي[1]. فإنْ كانت «أو» بمعنى الواو ولم تعملْ، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾[2]، والتقديرُ: تقاتلونهم ويسلمون.

فصل: وأمّا الفاء[3] فحكمُها أن تنصبَ الأفعالَ في جواب سبعة أشياء وهي: الأمرُ والنهيُ والنفيُ والتمنّي والعرضُ والاستفهام والتحضيض. تقول في جواب الأمر: أكرِمْني فأكرمَك. قال الله تعالى: ﴿**إنما أمرُه إذا أراد شيئاً أنْ يقولَ له كُنْ فيكونَ**﴾[4] بالنصب على قراءة ابن عامر[5]. وتقول في جواب النهي: لا تعصِ الله فيعذِّبَك. قال الله تعالى: ﴿**لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحِتَكُمْ بعذابٍ**﴾[6]. وتقول في جواب النفي الذي بمعنى الجحد: ما أسأْتُ فأُهانَ. قال الله تعالى: ﴿**وما من حسابِكَ عليهم من شيءٍ فتطرُدَهُمْ**﴾[7]. وتقولُ في جواب التمني: ليتك عندنا فنكرمَك، قال الله تعالى

(١) ومنه قول الشاعر:

لاستسهلَنّ الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

وهناك وجه آخر لم يذكره المؤلف وهو: أن المضارع ينصب بعدها إذا قدّرت بـ«إلاّ» كقولك: لأقتلَنّ الكافرَ أو يسلمَ، وقول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

والتقدير: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. وإضمار «أنْ» في هاتين الحالتين واجب، وذلك على مذهب البصريين.

(٢) الفتح: ١٦. قال سيبويه «إنْ شئت كان على الإشراك، وإنْ شئت كان على: أو هم يسلمون». الكتاب ٤٧/٣. وانظر المفصل ٢٤٧، والبحر المحيط ٩٤/٨، وأمالي ابن الحاجب ٢.

(٣) وهي الفاء العاطفة التي تفيد السببية.

(٤) يس: ٨٢.

(٥) جعله الزمخشري عطفاً على (أن يقول)، الكشاف ٣١/٤. وقد رجح مكي بن أبي طالب هذا الرأي واستبعد ما ذكره المؤلف. قال: «ويبعد النصب فيه على جواب كنْ لأن لفظه لفظ الأمر ومعناه الإخبار على قدرة الله». مشكل إعراب القرآن ٤١٨/١. وابن عامر هو عبدالله بن عامر كان عالماً مشهوراً. أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة. توفي عام ١١٨هـ.
انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١.

(٦) طه: ٦١.

(٧) الأنعام: ٥٢.

حاكياً: ﴿يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوْزاً عظيماً﴾[1]. وتقول في جواب العرض: ألا تنزلُ عندنا فنحدِّثَك، هذا عرض وليس بأمر، وفيه معنى الاستفهام[2]. وتقول في جواب الاستفهام: أين بيتُك فأزورَك. قال الله تعالى: ﴿يا ويلتا أعَجَزْتُ أنْ أكونَ مثلَ هذا الغرابِ فأواريَ سَوْأةَ أخي﴾[3]، فنصب «فأواريَ» جواباً للاستفهام، ولا يجوز أنْ يكون عطفاً على «أكونَ» لأنّ المعنى يختل[4]. وتقول في جواب التحضيض: هلاّ تذهبُ معنا فنرفدَك، وهلاّ قمتَ فنقومَ معك. قال الله تعالى: ﴿لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾[5]، فنصب «فأصدّقَ» على معنى جواب التحضيض، والتحضيض في «لولا» لأنها بمعنى «هلاّ»[6]. وإنما نصب جواب التحضيض لأن فيه معنى الاستفهام، وأصل الجواب للاستفهام. ويجوزُ في «أكن» النصبَ على «فأصدّق»، ويجوز الرفع[7] على القطع، كأنه يريد: وأنا أكون. ويجوز الجزم

(١) النساء: ٧٣.

(٢) ومثل هذا قول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فما راءٍ كمَنْ سمعا

(٣) المائدة: ٣١.

(٤) قد اختلف العلماء في نصب الفعل المضارع «أواري»، فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام، وهو ما سار عليه المؤلف، انظر الكشاف ٦٢٦/١. ولم يرتض هذا الرأي كثير من العلماء. قال العكبري: «فأواري: معطوف على أكون، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكون مني عجز فمواراة»، إملاء ما منّ به الرحمن ٢١٤/١. وقال ابن هشام: «قلت: ليس أواري منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو: أكون. فإنْ قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام! قلت: هو غالط في ذلك». شرح شذور الذهب ٣٠٨. وأجاز النحاس الوجهين، إعراب القرآن ١٧/٢.

(٥) المنافقون: ١٠.

(٦) قال ابن هشام في نصب الفعل في هذه الآية: «فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء»، شرح شذور الذهب ٣٠٩. وقيل إن «لا» في «لولا» صلة، فيكون الكلام بمعنى التمني. القرطبي ١٣١/١٨.

(٧) وهي قراءة عبيد بن عمير. الكشاف ٥٤٤/٤.

فتقول: وأكنْ، عطفاً على موضع «فأصدّق»، لأنّ الجوابَ في الأصل مجزوم[1]، لأنّ كل جواب فيه معنى الشرط إلا جواب النفي. فهذه سبعة أجوبة كلها منصوبة مع الفاء[2].

ويجوز مع الفاء الرفعُ على القطع من الأول؛ فإنْ حذفت الفاء جزمت الجوابات كلّها[3]؛ لأنّ في الجواب معنى الشرط كما تقدّم إلا جواب النفي فإنّه لا يجوزُ جزمُه إذا حذفت الفاء. فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

انقضت المنصوبات. وهذا ابتداؤنا في ذكر المجرورات وبالله التوفيق.

---

(١) كأنه قيل: إنْ أخرتني أصدّقْ وأكنْ.

(٢) وهناك جواب آخر لم يذكره المؤلف وهو الدعاء كقولك: **اللهمَّ تبْ عليّ فأتوب**، وقول الله تعالى: ﴿ربّنا اطمسْ على أموالهم واشددْ على قلوبهم **فلا يؤمنوا حتى يروُا العذاب الأليم**﴾ يونس: ٨٨.
وقول الشاعر:

ربِّ وفّقني فلا أعدلَ عن ... سَنَنِ الساعين في خير سَنَنْ

وشرطه أن يكون بالفعل، انظر شرح شذور الذهب ٣٠٧. ولم يذكر المؤلف نصب المضارع بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح كقول الشاعر:

لولا توقّع معترٍّ فأرضيَه ... ما كنت أوثر إترابا على تربِ

فقد نصب الفعل المضارع «أرضيَه» بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل، أيْ: اسم صريح، وهو قوله: توقّع، الذي هو مصدر. وكذلك لم يذكر المؤلف نصب المضارع بعد «ثم» إذا عطفت على اسم صريح كقول الشاعر:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقلَه ... كالثور يضرب لما عافت البقرُ

(٣) اختلف في جازم الفعل حينئذٍ؛ فقيل: إن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم، وقد نسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه. وقيل: إن هذه الأجوبة السبعة نابت عن الشرط، أيْ: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، .وهو مذهب الفارسي وابن عصفور. وقيل: الجزم بشرط مقدّر دلّ على الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. وقيل: الجزم بلام مقدّرة. والمختار القول الثالث كما يقول الأشموني انظر شرح الأشموني ٥٦٨/٣.

فصلٌ في عدد المجرورات

وهي أربعةٌ: مجروراتٌ بحرف، ومجروراتٌ بإضافةٍ، ومجروراتٌ بتابع، ومجروراتٌ بالمجاورة.

فأما التابعُ فقد تقدّم الحديثُ عليه في أوّل الكتاب. وأمّا مجرورُ المجاورةِ فهو شاذٌّ قليل، وليس بموجود إلا في الشعر خاصة[1].

فصلٌ في معرفة مجرور المجاورة

اعلمْ أنَّ مجرور المجاورة له ثلاثةُ أحكام: أحدُها: أنْ لا يكونَ إلا في ضرورة الشعر، في القافية نفسها. والثاني: أنْ لا يكونَ إلا بإزاء مجرور مجاور له، ولهذا سمِّي مجرور المجاورة. والثالثُ: أنْ لا يستعملَ إلا فيما أصله النعت[2] وذلك في مثل قول امرئ القيس:

(١) وقد سمع في النثر، قال سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. فالوجهُ الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن الخرب نعتُ الجحر والجحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد». الكتاب ٤٣٦/١.

(٢) قال ابن هشام: «ما جرّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد، قيل: وباب عطف النسق». شرح شذور الذهب ٣٣٠. غير أنه ذكر في المغني (٨٩٥) نقلاً عن المحققين أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقوله:

يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجات كلّهمِ ... أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عرى الذنبِ

ولا يكون في عطف النسق لأن العاطف يمنع من التجاور.

كـأنّ ثَـبـيـراً في عـرانـين وَبْـلِهِ كبـيرُ أنـاسٍ في بِجـادٍ مُـزَمَّـلِ[1]

فجرّ مزمّلاً على الجوار لـ «بجاد»، وكان أصلُ إعرابه الرفعَ نعتاً لـ «كبير»، فقد جمع هذه الشرائط في هذا البيت. ومثله قولُ دريد بن الصمّة حيث يقول:

فـطاعنتُ عنـه الخيـلَ حتى تَنَهْنَهَتْ وحتى عـراني حـالـكُ اللونِ أسـودِ[2]

فجرَّ «أسود» على الجوار لـ «اللون»، وأصلُ إعرابه أيضاً الرفعُ نعتاً لـ «حالك». ومثلُ ذلك قولُ آخر:

كـأنّ بـنـات نـعشٍ طـالـعـاتٌ فـطارَ قـاصـدُ لـلشـام زُورِ[3]

فجرّ زوراً على الجوار للشام أيضاً. ومثلُه قولُ الآخر:

جـزى الله عني الأعْـوَرَيْنِ مَـلامـةً وفَـرْوَةَ ثَغْـرَ الثَّـوْرَةِ المُتَضـاجِمِ[4]

---

(١) أنظر ديوان امرئ القيس ٢٥ وفيه:
كـأن أبـانـاً في أفـانـين ودقـه كـبـير أنـاسٍ في بـجـاد مـزمّـلِ
والبيت في جمهرة أشعار العرب ٢٧٤/١، والإفصاح ٣١٨، والمغني ٦٦٩، والخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣. وهو عند ابن جنّي ليس من الجرّ على الجوار، وإنما التقدير: مزمّل فيه، فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. ثبير: جبل. وعرانين وبله: أوائل مطره. والبجاد: كساء مخطط. ومزّمل: ملتفّ. ومعنى البيت: أنه شبه هذا الجبل وقد انحدرت عليه السيول من شدة أول المطر، شبّهه بشيخ كبير ملتفّ بكساء مخطط.

(٢) البيت في جمهرة أشعار العرب ٦٠١/٢، وحماسة أبي تمام ٣٩٧/١، والخزانة ٩١/٥، والإفصاح ١٦٩، والبصريات ٨٨٦، والرواية فيه:
فـطاعـنـت عـنـه الـقـوم حـتى تـبـدّدوا وحـتى عـلاني حـالـكٌ لـونُ أسـودِ
فيكون على هذه الرواية قد خرج عن الإقواء، وأبى ذلك الفارسي في البصريات، قال: و«حالكُ اللونِ أسودُ» على الإقواء لا غير. أمّا المؤلف فقد جعله من باب الخفض على الجوار.

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت. بنات نعش: سبعة كواكب.

(٤) هذا البيت للأخطل، انظر شرح ديوانه ٦٧٤، وفيه: مذمة، بدلاً من: ملامة، وعبدة بدلاً من: فروة، وفيها، بدلاً من: عني. وهو في معاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢، وأمالي اليزيدي ٦٦، واللسان (ثغر). فروة: اسم رجل، ونصب الثغر على البدل منه وهو لقبه، والثغر للدابة: فرجها. والمتضاجم: المائل الفم، وهو وصف فروة، ومن حقه النصب لكنه جرّه على الجوار.

فجرّ «المتضاجِم» على الجوار لـ «الثورة»، وأصل إعرابه النصبُ نعتاً لـ«ثفر». وقيل: إنه جرّه على النعت للثورة والسبب محذوف[1]، كأنه يريد: ثفر الثورة المتضاجِمِ ثفرها، والأولُ أجودُ.

ولا يجوزُ أنْ يُستعملَ مجرور المجاورة في أول البيت ولا في وسطه. ولا يجوزُ أن يكونَ مجرور المجاورة في شيء من الإعراب غير الجرّ لأنه لحنٌ متأوّل. ولولا وردَ في شعر العرب مكرّراً ما جازَ استعمالُه أبداً، فافهم ذلك[2].

وسنفرد لحروف الجر والإضافة بابين إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) المقصود بالسبب معمول النعت المتصل به ضمير يعود على المنعوت. وهو ما يعرف بالنعت السببي.

(٢) ولذلك أنكره السيرافي وابن جنّي، وتأولا قولهم: «خربٍ» بالجرّ على أنها صفة لضبّ. فقال السيرافي: الأصل: خربٍ الحجرُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر. وقال ابن جني: الأصل: خربٍ جحرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. انظر مغني اللبيب ٨٩٦. وليس من الخفض على الجوار قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ المائدة: ٦، في قراءة من جرّ الأرجل، لأن الجر على المجاورة شاذ فلا يحمل القرآن على الشاذ وإنما هي معطوفة على «رؤوسكم» لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها. وقد غلط الأخفش وأبو عبيدة فجعلاه من باب الخفض على الجوار. انظر: الكشاف ٦١١/١. وإعراب القرآن للنحاس ٩/٢، ومغني اللبيب ٨٩٦. وشرح شذور الذهب ٣٣١.

عقد باب حروف الجر

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يُقال فيها: كم حروفُ الجرِّ؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما معانيها؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا كم هي؟ فعشرون حرفاً، وهي: مِنْ وإلى وفي ورُبَّ[1] وواو ربّ وفاؤها وكم بمعنى ربّ[2] نحو قولك: كم ثوبٍ ملكت، والمعنى: ربّ ثوبٍ ملكت. والباءُ الزائدة واللام الزائدةُ والكافُ الزائدة[3] وعنْ وعلى ومَعَ[4] وحاشا وخلا وحتى بمعنى إلى وعدا في بعض الأقوال[5]، ومُذْ ومنذُ وواو

(١) هي عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه اسم، وإلى ذلك صار ابن الطراوة. المساعد ٢/٢٨٤.

(٢) إذا جاءت «كم» بمعنى «ربّ» لا يعني أنها حرف جرّ. فلا خلاف بين العلماء في أنّ «كم»، سواء كانت خبرية أو استفهامية. ومن مجيء «كم» بمعنى «ربّ» قول الفرزدق:

كَمْ عمّةٍ لك يا جرير وخالةٍ ... فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

وذلك في رواية جر «عمة»، أيْ: ربّ عمّةٍ لك يا جرير.

(٣) أيْ: التي لا تكون حروفاً أصلية في الكلمة. ولا يقصد المؤلف هنا بالزائد الذي يكون لما بعده إعرابان: لفظي ومحليّ، كقولك: أكرمْ بزيد. وأمّا لِمَ خصّ هذه بالحروف دون غيرها بالزيادة؛ فلأنّ البقية تكتب منفصلة عن الكلمة فأمرها واضح، وأمّا هذه فتكتب متصلة بالكلمة، فربما التبس الأمر على بعضهم أحياناً في كونها حروف جرّ أو أنها حروف أصلية من بنية الكلمة.

(٤) الذي قال بحرفيتها ابو جعفر النحاس. والصحيح أنها اسم بدليل التنوين في قولك: معاً، ودخول الجار عليها في حكاية سيبويه: وذهب مِنْ مَعِهِ. انظر الكتاب ١/٤٢٠، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٥) قال ابن بعيش: «لم يحك سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها الاخفش». شرح المفصل ٢/٧٨.

القسم وتاؤه[1]. فهذه كلها تجرُّ الأسماء لفظاً وتقديراً. لفظاً في المعربات وتقديراً في المبنيّات.

فصل: وأمّا على كَمْ تنقسمُ حروفُ الجرّ؟ فهي تنقسمُ على قسمين: محضةً ومشتركة. فالمحضةُ عشرةٌ وهي: مِنْ وإلى وفي ورُبّ وواوُها وفاؤها والباءُ الزائدة واللامُ الزائدة وواو القسم وتاؤه. هذه كلها محضة. ومعنى كونها محضةً أنّها لا تكون إلا حروفاً. والعشرةُ الباقيةُ مشتركة. ومعنى كونها مشتركةً أنّ منها: ما يكون مرةً حرفاً ومرةً اسماً ومرة فعلاً. ومنها: ما يكون مرةً فعلاً ومرة اسماً. ومنها ما يكون مرةً حرفاً ومرةً فعلاً فقط. فالذي يكون مرة حرفاً ومرة اسماً. مذْ ومنذُ وعنْ. [فمذ ومنذ] إنْ جررتَ ما بعدهما فهما حرفا جرّ، وإنْ رفعت فهما اسمان ظرفيان. وأمّا «عَنْ» فهي تكون حرفاً، وتكون مرة اسماً إذا دخل عليها حرفُ جرّ نحو قولهم:

مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[2]

(١) وهناك ثلاثة حروف جر شاذة. أحدها: «متى» في لغة هذيل وهي بمعنى «مِنْ» الابتدائية، قال ابو ذؤيب الهذلي بصف سحاباً:

شربن بماء البحر ثم ترفعت　　　متى لجج خضر لهن نئيج

والثاني: «لعل» في لغة عقيل، كقوله:

لعل الله فضلكم علينا　　　بشيء إن أمكم شريم

والثالث: «كي»، وإنما تجر ثلاثة أشياء: أحدها: «ما» الاستفهامية، والثاني: «ما» المصدرية وصلتها، الثالث: «أن» المصدرية وصلتها أنظر اوضح المسالك ٣/٦ ـ ١١.

(٢) هذا عجز بيت للقطامي واسمه عمير بن شييم من بني تغلب وصدره:

فقلت للركب لّما أن علا بهم

وهو من جملة أبيات يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص. أنظر ديوانه ٢٨، والجمل ٦٠، والمقرب ١/١٩٥، وابن يعيش ٤١/٨، وضرائر الشعر ٣٠٦، وأسرار العربية ٢٥٥، والاقتضاب ٤٢٧، وأدب الكاتب ١٧٨، وكشف المشكل ٥٦٦/١، واللسان (حبا)، الحبيّا: موضع بالشام. ونظرة قبل: أيْ: أول نظرة. والشاهد: أن «عن» اسم بمعنى جانب أو جهة، بدليل دخول حرف الجرّ عليه. ومثل هذا الشاهد قول قطريّ بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة　　　من عَنْ يميني مرة وأمامي

وكافُ التشبيه هو في اللفظ حرفٌ وفي المعنى اسمٌ لأنّه يقدَّر بـ «مثل». والذي يكـون مرةً حـرفاً ومـرة اسماً ومـرة فعلاً «عـلى»[1]. فإنها إن جـررت بها فهي حرف جرّ، وإن شئت نصبت بها وجعلتها فعلاً من «علا يعلو». قال الله تعالى: ﴿ولعلا بعضُهم على بعض﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إنّ فرعونَ علا في الأرض﴾[3]. وإنْ شئت جعلتها اسماً علماً كما يقال: هذا علا بن فلان[4]. فإنْ جعلتها حرف جرّ قلبتَ ألفَها ياءً في الخط، وإنْ جعلتها اسماً أو فعلاً تركت الألف على حالها.

والذي يكونُ مرةً حرفاً ومرةً فعلاً فقط «حاشا وخلا وعـدا»[5]. إنْ جررت ما بعدهنّ فهنّ حروفُ جرّ، وإنْ نصبت فهنّ أفعالٌ وخرجن من هذا الباب[6]. وكذلك «كم» لا تكون حرفاً إلا إذا كانت بمعنى: ربّ، وإلا فهي اسمٌ استفهاميّ.

فصل: وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فمعانيها مختلفة كاختلافها. فأوّلها «من»، ولها عشرةُ معانٍ أولها: أنْ تكون بمعنى ابتداء الغاية[7] نحـو قولـك:

---

(١) مذهب ابن طاهر وابن خروف أنها لا تكون إلا اسماً. وهو أحد قولي الشلوبين، ونسبوه إلى سيبويه. والمشهور مذهب البصريين أنها حرف، إلا إنْ جُرّت بمِنْ. وما ذكره المؤلف من كونها تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً هو مذهب ابن عصفور. انظر المقرب ١٩٦/١، والمساعد ٢٦٩/٢.

(٢) المؤمنون: ١٩.

(٣) القصص: ٤.

(٤) المشهور أنها تكون اسماً إذا جرّت بمِنْ كقول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة:

غـدت مِنْ عليـه بعـدمـا تمّ ظمـؤهـا تـصـلُّ وعنْ قـيضٍ بـزيـزاء مجـهـلِ

(٥) بالنسبة لـ «حاشا» مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائماً بمنزلة «إلا» ويكون ما بعدها مجروراً. وأمّا «عدا» فسيبويه لم يحفظ فيها إلا الفعلية، فهي لا تقع عنده حرف جر. انظر الكتاب ٣٤٨/٢، ٣٤٩، ومغني اللبيب ١٨٩.

(٦) وتتعيّن فعلية «خلا وعدا» إذا سبقتا بـ «ما» المصدرية، ويكون ما بعدهما منصوباً.

(٧) مكانية كانت أو زمانية، خلافاً لمن زعم أنها لا تكون لابتداء الغاية الزمانية وهم أكثر البصريين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لمسجد أسّس على التقوى من أول يوم أحقُّ أن تقوم فيه﴾ التوبة: ١٠٨. وقول النابغة الذبياني:

خرجتُ من مكة إلى المدينة. فابتداءُ الخروج من مكةَ وانتهاؤه إلى المدينة. والثاني: أنْ تكون بمعنى بيان الجنس[1] نحو قولك: خاتمٌ من ذهب، وثوبٌ من خزّ[2]. والثالث: أنْ تكون بمعنى التبعيض[3] نحو قولك: أكلت من الخبز، وشربتُ من الماء، والمعنى: أكلتُ بعضَ هذا وشربتُ بعضَ هذا. والرابعُ: أنْ تكون بمعنى القسم في اسم الربِّ خاصة[4] نحو قولك: مِنْ ربّي أنك لخيرُ الناس، ولا يجوزُ أن يُقسمَ بها في غير اسم الربِّ تعالى. والخامس: أن تكون زائدة[5] بعد النفي والاستفهام والإيجاب[6]. مثالها بعد النفي: ما لَهُم من ولي ولا شفيع، والمعنى: ما لهم ولي، وما لهم من إله غيره، والمعنى: ما لهم إله. ومثل هذا في القرآن كثيرٌ، فقسْ عليه. ومثالها زائدةً بعد الاستفهام في قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾[7]، والتقدير: هل إله غيرُ الله، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فهلْ من مدّكر﴾[8]، والمعنى: فهلْ مدّكر. ومثل هذا في القرآن أيضاً كثيرٌ، فقس عليه. فأمّا زيادتها بعد الإيجاب فقليلٌ وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿يغفرْ لكم من ذنوبكم﴾[9]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وينزِّل من السماء من

= تخيّرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جرِّبن كلّ التجارب

ويجيب البصريون على ذلك: بأن الكلام على تقدير مضاف، أيْ: من تأسيس أول يوم، في الآية، وفي البيت: من استمرار يوم حليمة. انظر أوضح المسالك ٣/٢١، وشرح التصريح ٢/٨، والمساعد ٢/٢٤٦.

(١) أيْ: بيان أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها.

(٢) وقوله تعالى: ﴿مِنْ أساور مِنْ ذهب﴾. الكهف: ٣١.

(٣) وهو قول الفارسي والجمهور، وصححه ابن عصفور. شرح التصريح ٢/٧.

(٤) ذكر هذا المعنى ابن مالك في التسهيل ١٤٤، وذكره أيضاً ابن عصفور في المقرب ١/١٩٥.

(٥) وذلك للتنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه. وشرط زيادتها ثلاثة أمور: الأول: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بهل. والثاني: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ. انظر مغني اللبيب ٤٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٤.

(٦) عند الأخفش والكوفيين، فإنهم لا يشترطون أن يتقدم عليها نفي أو شبهه. فهم يجيزون زيادتها في الواجب، ونقل ذلك عن الكسائي وهشام. انظر مغني اللبيب ٤٢٨، والمساعد ٢/٢٥١.

(٧) فاطر: ٣.

(٨) القمر: ١٥.

(٩) الأحقاف: ٣١.

جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾[١]. قيل: إنّ «مِنْ» في قوله: مِنْ برد، زائدة[٢]، والتقدير: وينزل من السماء برداً من جبال فيها، والله أعلم. وكذلك تكون زائدة بعد الإيجاب في أشعار العرب، وذلك في مثل قول امرئ القيس:

فتوضحَ فالمقراةِ لم يَعْفُ رسمُها ... لما نسجته من جنوبٍ وشمألِ[٣]

والتقدير: لما نسجته جنوبٌ وشمأل، ومِنْ: زائدة. والسادس: أن تكون «من» بمعنى «عَنْ» في مثل قولك: حدّثني فلان من فلان، أيْ: عنه[٤]. والسابع: أنْ تكون بمعنى «على» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**ونصرناه من القوم**﴾[٥]، أيْ: على القوم. والثامن: أن تكون بمعنى الباء الزائدة وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**يحفظونه من أمر الله**﴾[٦]، أيْ: بأمر الله[٧]. والتاسع: أنْ تكونَ بمعنى لام الأجل[٨]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**مما خطيئاتهم أُغرِقُوا**﴾[٩]، والتقدير: لأجل خطيئاتهم أغرقوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق**﴾[١٠]، والمعنى: لأجل الصواعق، وكذلك قوله تعالى: ﴿**كلّما أرادوا أن يخرجوا منها مِنْ غمّ أُعيدوا**﴾[١١]، والمعنى: كلّما أرادوا أنْ يخرجوا منها لأجل الغمّ. والعاشر: أنْ تكونَ بمعنى «بعد» مثل قوله تعالى:

---

(١) النور: ٤٣.

(٢) وهذا قول الفارسي، وأجاز أن تكون «من» في قوله: مِنْ جبال، زائدة أيضاً. مغني اللبيب ٤٢٨.

(٣) أنظر ديوان امرئ القيس ٨، وفيه: لما نسجتها. والبيت في مغني اللبيب ٤٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٢٤٥/١، والموشح ٣٩، وكشف المشكل ٥٦٢/١، والكامل ٦٨/٢، والخزانة ٢٧/٩.

(٤) وقيل: إنّ من ذلك قوله تعالى: ﴿**فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله**﴾ الزمر: ٢٢. مغني اللبيب ٤٢٣.

(٥) الأنبياء: ٧٧.

(٦) الرعد: ١.

(٧) وقيل: إنّ من ذلك قوله تعالى: ﴿**ينظرون من طرفٍ خفيّ**﴾ الشورى: ٤٥. مغني اللبيب ٤٢٣.

(٨) أيْ: للتعليل.

(٩) نوح: ٢٥.

(١٠) البقرة: ١٩.

(١١) الحج: ٢٢.

﴿أطْعَمَهُمْ مِن جوع وآمنهم من خوف﴾[1]، والتقدير: الذي أطعمهم بعد جوع، وآمنهم بعد خوف. هذه جملة معاني «مِنْ»[2].

فصل: وأمّا «إلى» فلها ثلاثةُ مواضع: [الأول]: انتهاء الغاية[3] وذلك في مثل قولك: خرجت من زيد إلى عمرو، فابتداء الخروج من زيد وانتهاؤه إلى عمرو. و«حتّى» إنْ جررت بها بهذا المعنى. والثاني: أنْ تكونَ بمعنى «مع»[4]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾[5]، أيْ: مع أموالكم، وكذلك قولـه تعالى: ﴿مَنْ أنصاري إلى الله﴾[6]، أيْ: مع الله. والثالث: أن تكون بمعنى «عند»[7] وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إلى ربك يومئذٍ المستقر﴾[8]، أيْ: عند ربّك[9].

---

(١) قريش: ٤.

(٢) وهناك معانٍ أخرى لـ «مِنْ» لم يذكرها المؤلف، منها: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ التوبة: ٣٨. ومنها الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ماذا خلقوا من الأرض﴾ فاطر: ٤٠. ومنها الانتهاء، أثبته الكوفيون، وأشار إليه سيبويه، قال: «وتقول رأيته من ذلـك الموضـع»، وأنكر المغاربة ذلك، وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا، وتبعهم ابن هشام في ذلك، قال: «والظاهر عندي أنها للابتداء، لأنّ الأخذ ابتدأ من عنده وانتهى إليك». انظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمغني ٤٢٢ ـ ٤٢٥، والمساعد ٢٤٨/٢.

(٣) مكانية كانت أو زمانية. قال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ الإسراء: ١. وقال تعالى: ﴿أتمّوا الصيام إلى الليل﴾ البقرة: ١٨٧.

(٤) قاله الكوفيون وجماعة من البصريين. المغني ١٠٤.

(٥) النساء: ٢.

(٦) آل عمران: ٥٢.

(٧) قاله ابن هشام في المغني (١٠٥)، واستشهد لذلك ببيت لأبي كبير الهذلي وهو قوله:

أمْ لا سبيـلَ إلى الشـباب وذكـرهُ أشهـى إليّ مـن الرحيـق السلسلِ

(٨) القيامة: ١٢.

(٩) وهناك معانٍ أخرى لِـ «إلى» ذكرها ابن هشام في المغني (١٠٤، ١٠٥) وهي: التبيين، ومرادفة اللام، وموافقة في، والابتداء، والتوكيد.

فصل: وأمّا «في» فلها خمسة معانٍ: أحدها: أنْ تكون بمعنى الظرفية[1] وذلك في مثل قولك: زيدٌ في الدار، وهذا أَصلُ ما وُضعت له. الثاني: أن تكون بمعنى «مع» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فادخلي في عبادي وادْخلي جنّتي﴾[2]، والمعنى: فادخلي مع عبادي، وكذلك قوله تعالى: ﴿قيلَ ادخُلوا في أممٍ قد خلتْ من قبلكم﴾[3]، أي: مع أمم. الثالث: أن تكون بمعنى «على»[5]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لأصلبنّكم في جذوع النخل﴾[4]، أيْ: عليها. الرابع: أنْ تكون بمعنى «إلى»، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ألَمْ تكُ أرضُ الله واسعةً فتهاجروا فيها﴾[6]، والمعنى: فتهاجروا إليها[7]. والخامس: أن تكون بمعنى «عند»، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولبثْتَ فينا من عمرك سنينَ﴾[8]، والمعنى: ولبثتَ عندنا من عمرك. ومنهم من جوّز أن تكون «في» بمعنى «عن» وفسّر قوله تعالى: ﴿ومَنْ كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾[9]، وقال: «في» بمعنى «عن»، كأنه أراد: ومَنْ كان عن هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى، وأنا أستبعدُ ذلك لأنّه لا يليقُ بالتفسير[10].

---

(١) حقيقة كانت أو مجازاً. فالأول نحو قوله تعالى: ﴿في أدنى الأرض﴾ الروم: ٢، وقوله تعالى: ﴿في بضع سنين﴾ الروم: ٦. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة﴾ الأحزاب: ٢١.

(٢) الفجر: ٣٠.

(٣) الأعراف: ٣٨.

(٤) قاله الكوفيون وابن قتيبة. المساعد ٢/٢٦٥.

(٥) طه: ٧١.

(٦) النساء: ٩٧.

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿فردُّوا أيديهم في أفواههم﴾ إبراهيم: ٦.

(٨) الشعراء: ١٨.

(٩) الإسراء: ٧٢.

(١٠) وهناك معانٍ أخرى لِـ «في» لم يذكرها المؤلف، منها: المقايسة، وهي الداخلة على تالٍ بقصد تعظيمه وتحقير متلُوّه كقوله تعالى: ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخر إلا قليل﴾ التوبة: ٣٨. ومنها: موافقة الباء كقول زيد الخير (الخيل):

ويركب يوم الروع منا فوارس : بصيرون في طعن الأباهر والكُلى=

فصل: فأمّا «ربّ» وواوها وفاؤها[1] فمعناهنّ التقليل[2]. ولا يقعْن إلا في أوّل الكلام، ولا يعمل فيهن إلاّ ما بعدهن فقط. ولا يدخلْنَ إلا على نكرة. قال امرؤ القيس:

ألا ربَّ يـومٍ صـالـح لـك منهـا ... ولا سيّـما يـومـاً بـدارة جُلْجـلِ[3]

وقال آخرُ في الواو:

وبـلدةٍ لَـيْس بهـا أنـيسُ ... إلا الـيـعـافـيرُ وإلا الـعـيسُ[4]

التقدير: ربّ بلدة. وقال امرؤُ القيس في الفاء:

= ومنها: التعليل كقوله تعالى: ﴿لمسّكم فيما أفضتم﴾ النور: ١٤. انظر المغني ٢٢٤، والمساعد ٢/٢٦٥، وأوضح المسالك ٣/٣٩.

(١) الجرّ بالواو والفاء هو مذهب الكوفيين. أما عند البصريين فالجرّ بـ «ربّ» محذوفة بعد هذين الحرفين، ويكونان حرفي ابتداء.

(٢) اختلف العلماء في معنى «ربّ». فالأكثرون على أنها للتقليل، وهو المنسوب عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين. وقيل: هي للتكثير مطلقاً. وقيل: ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وهذا مذهب ابن هشام. وورودها للتقليل عند ابن مالك نادر. وكلام سيبويه في باب «كم» يقضي أنها للتكثير، وقد نقل ابن مالك ذلك عنه. انظر الكتاب ٢/١٦١، والتسهيل ١٤٧، والمغني ١٨٠، والمساعد ٢/٢٨٤.

(٣) انظر ديوان امرئ القيس ١٠، والرواية فيه:

ألا ربّ يـومٍ لـك مـنهـنّ صـالـحٍ ... ولا سـيّـما يـومٌ بـدارة جُـلجـلِ

وهو في المغني ١٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١/٢٤٨، والملخص ١/٤٠٦، وخزانة الأدب ٣/٤٤١. ويروى برفع «يوم» ونصبه وجرّه، ولكلٍّ وجه.

(٤) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره. وقد نسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ١٧٦) وفيه:

يـا لـيـتـني وأنـت يـا لميس ... في بـلدة لـيس بهـا أنـيسُ

ووقع في ديوان جران العود (دار الكتب صفحة ٥٢) رجز صورته هكذا:

قـد نـدع المـنـزل يـا لميس ... يـعـتس فـيـه السـبُـع الجروس

الـذئـب أو ذو لـبـدٍ هموس ... وبـلدة لـيس بهـا أنـيس

إلا الـيـعـافـير وإلا الـعـيس ... وبـقـر مـلمـع كـنـوس

وانظر الكتاب ١/٢٦٣، والمقتضب ٤/٤١٤، والإنصاف ٢٧١، والخزانة ٤/١٢١.

فمثلِكِ حُبلى قدْ طرقْت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحْولِ[1]

التقدير: ربّ مثلِكِ. وقال آخر في الفاء أيضاً:

فَحُوْرٍ قد لَهَوْتُ بهنّ عِينٍ نواعمَ في المُروط وفي الرِّياطِ[2]

التقدير: ربّ حُورٍ. وكذلك «كمْ» التي بمعنى «ربّ» لا تقع إلا في أول الكلام أيضاً، وهي للتكثير بخلاف «ربّ».

فصل: وأمّا الباءُ الزائدة فلها ثلاثة عشرَ معنى: أحدها: أن تكون بمعنى الإلصاق، وهو أصلُ ما وضعت له[3]، وهي لا تخلو من هذا المعنى أينما كانت، أعني كونها مُلْصِقَةً الفعل بالاسم[4]. قال الله تعالى: ﴿وامْسَحُوا برؤوسِكُم﴾[5]، وكذلك ما جرى هذا المجرى. والثاني: أنْ تكون بمعنى القسم[6] وذلك في مثل قولك: بالله لأفعلن. قال الله تعالى: ﴿وأقسموا بالله

---

(١) انظر ديوان امرىء القيس ١٢، والرواية فيه:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعاً فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ

وهو في المغني ١٨١، وجمهرة أشعار العرب ٢٥١/١، والموشح ٤١، وكشف المشكل ٥٦٤/١. يروى بجرّ «مثلك» ونصبه. أمّا الجرّ فعلى تقدير «ربّ» بعد الفاء، وأمّا النصب فعلى أنه مفعول به مقدّم لـ «طرقت».

(٢) هذا البيت للمتنخّل واسمه مالك بن عويمر الهذليّ. انظر ديوان الهذليين ١٩/٢ وفيه:

فحورٍ قد لهوت بهن وحدي

وهو في الإنصاف ٣٨٠/١، وابن يعيش ١١٨/٢، والمساعد ٢٩٥/٢، وكشف المشكل ٥٦٥/١، والأشموني ٢٩٩/٢، والأمالي الشجرية ١٤٣/١ ونسبه لتأبط شرّاً. الحور: جمع حوراء، وهي الشديدة بياض العين الشديدة سوادها. وعِين: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. والمروط: جمع مِرْط، وهو كساء يؤتزر به. والرِّياط: جمع رِيْطة، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة.

(٣) ولهذا اقتصر عليه سيبويه، الكتاب ٢١٧/٤.

(٤) والإلصاق إمّا حقيقيّ نحو: أمسكت بزيد، وإمّا مجازيّ نحو: مررت بزيد.

(٥) المائدة: ٦. وقيل: الباء في هذه الآية للتبعيض. رصف المباني ٢٢٤، ومغني اللبيب ١٤٣.

(٦) وهي أصل أحرفه، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لتجلسَنّ، ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلنّ. المغني ١٤٣.

جَهْدَ أيْمانِهم﴾[١]. والثالث: أن تكون بمعنى التعجب نحو قولك: أكرِمْ بزيدٍ[٢]. قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأبْصِرْ﴾[٣]. والرابعُ: أن تكونَ بمعنى التبعيض[٤] نحو قولك: خذ بحظٍ من هذا. والخامس: أن تكون بمعنى الإغراء نحو قولك: عليك بزيد[٥]. والسادسُ: أن تكونَ بمعنى المدح والتعظيم نحو قولك: كفى بزيدٍ رجلاً، وناهيك بعمرو خليلاً[٦]، وما شاكل ذلك. والسابعُ: أن تكون زائدةً بعد النفي خاصة، وبعد «كفى»[٧]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾[٨]، والمعنى: أليس الله أحكمَ الحاكمين. وكذلك قوله تعالى: ﴿أليسَ الله بكافٍ عبدَه﴾[٩]، والمعنى: أليس اللّهُ كافياً. ومثالها زائدةً بعد كفى أن تقول: كفى بزيد خليلاً، والتقديرُ: كفى زيدٌ. قال الله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾[١٠]. والثامنُ: أنْ تكون بمعنى «عن» وذلك في مثل قوله تعالى:

---

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) قال المالقي: «ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة لئلا يفسد المعنى ويخرج الكلام عن التعجب، وإنْ كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم، وفي موضع مفعول عند آخرين». رصف المباني ٢٢٢.

(٣) مريم: ٣٨.

(٤) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي وابن مالك. والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عيناً يشرب بها عبادُ الله﴾ الإنسان: ٦، وقول أبي ذؤيب الهذلي يصف سحباً:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهنّ نئيج

انظر مغني اللبيب ١٤٢، وأوضح المسالك ٣٧/٣، والمساعد ٢٦٤/٢. وكرَّر المؤلف هذا المعنى عندما ذكر أنها ترد بمعنى «مِنْ».

(٥) لم أجد أحداً ذكر هذا المعنى، والظاهر أنها في مثل قولك: عليك بزيدٍ، زائدة للتوكيد، والتقدير: عليك زيداً، أيْ: الزم زيداً.

(٦) والباء أيضاً هنا زائدة للتوكيد.

(٧) تزاد الباء في ستة مواضع: الأول: الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾، ونحو قولك: أحْسِنْ بزيد. والثاني: المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ البقرة: ١٩٥. والثالث: المبتدأ، نحو قولك: بحسبك درهم. والرابع: الخبر، نحو: ليس زيد بقائم. والخامس: الحال المنفي عاملها، ذكر ذلك ابن مالك. والسادس: التوكيد بالنفس والعين. انظر مغني اللبيب ١٤٤، ورصف المباني ٢٢٥.

(٨) التين: ٨.

(٩) الزمر: ٣٦.

(١٠) النساء: ٧٩.

﴿فاسأل به خبيراً﴾[1]، أي: عنه. والتاسع: أن تكون بمعنى «من»[2] وذلك في مثل قول الشاعر:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ … لدى لجج خُضْرٍ لهنّ نئيجُ[3]

أيْ: من ماء البحر. والعاشر: أن تكون بمعنى اللام التي للأجل[4]. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ما خلقناهما إلا بالحقّ﴾[5]. والمعنى: إلا للحقّ. أيْ: لأجل الحقّ. والحادي عشر: أن تكون بمعنى «مع»[6]، وذلك في مثل قولك: كل الخبز بالتمر، أي: مع التمر[7]. والثاني عشر: أن تكون بمعنى «على»[8] وذلك في مثل قولك: رميتُ بالقوس، أيْ: على القوس[9]. والثالث عشر: أن

(١) الفرقان: ٥٩. وتأول البصريون هذه الآية على أن الباء للسببية. وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً. قال ابن هشام: «وفيه بُعْد، لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه». المغني ١٤٢.

(٢) أثبته الأصمعيّ والفارسيّ وابن قتيبة وابن مالك، وقيل: الكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عيناً يشرب بها عبادُ الله﴾ الإنسان: ٦. انظر المساعد ٢٦٤/٢. وهذا المعنى هو نفس المعنى الرابع.

(٣) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحاباً. وهو يعبّر عمّا كان العرب يعتقدونه من أن للسحب شبه خراطيم تدنو من البحر فتأخذ من مائه ما شاءت، ثم تصعد إلى الجو سريعاً ولها دويّ، فيعذب هذا الماء، ثم ينزل مطراً، والرواية المشهورة: حتى لجج، بدلاً من: لدى لجج. انظر ديوان الهذليين ٥٢/١ وسر الصناعة ١٣٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، والخصائص ٨٥/٢، ومغني اللبيب ١٤٢، وكشف المشكل ٥٦٧/١، والاقتضاب ٤٤٧، واللسان (شرب)، وأوضح المسالك ٦/٣. لجج: جمع لُجّة وهي معظم الماء. والنئيج: الصوت. والشاهد فيه: مجيء الباء للتبعيض في قوله: شربن بماء البحر. وفي سر الصناعة اعتبر ابن جنيّ الباء زائدة. قال: «فالباء فيه زائدة، إنما معناه: شربن ماءَ البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسّف». ولكنه ذكر أن بعضهم أوقعها موقع «مِنْ» أيْ: تبعيضيّة.

(٤) أيْ: التي للتعليل.

(٥) الدخان: ٣٩.

(٦) أيْ: المصاحبة.

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾ المائدة: ٦١، أيْ: معه.

(٨) أيْ: الاستعلاء.

(٩) ومن ورودها للاستعلاء قوله تعالى: ﴿مَنْ إنْ تأمنه بقنطار﴾ آل عمران: ٧٥.

تكون بمعنى «في»[1] وذلك في مثل قولك: زيد بالكوفة، أيْ: في الكوفة. قال الله تعالى: ﴿إذْ ناداه ربُّه بالوادي المقدس طوى﴾[2]، والتقدير: في الوادي[3].

فصل: وأمّا اللامُ فلها اثنا عشرَ معنى[4]. أحدها: أن تكون بمعنى التمليك وذلك في مثل قولك: المالُ لزيد[5]. قال الله تعالى: ﴿لمَنِ الملكُ اليومَ لله الواحدِ القهّار﴾[6]. والثاني: أن تكون بمعنى الاستحقاق[7] وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿الحمدُ للّهِ ربّ العالمين﴾[8]، وكذلك قوله [تعالى]: ﴿لهم عذابٌ أليم﴾[9]، والتقدير: الحمدُ يستحقّه اللّهُ، وهم يستحقّون العذابَ. والثالث: أن تكون بمعنى العاقبة[10] وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولتنظُرْ نفسٌ ما قدّمَتْ لغَدٍ﴾[11]، والمعنى: لعاقبة غد. وقال الشاعر:

لِدُوا للموتِ وابنوا للخرابِ ... فكُلُّكُمُ يَصيرُ إلى ذهابِ[12]

---

(١) أيْ: الظرفية.

(٢) النازعات: ١٦.

(٣) وهناك معانٍ أخرى للباء لم يذكرها المؤلف، وهي: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض نحو: اشتريته بألف. والبدل، كقول بعضهم: ما يسرّني أني شهدت بدراً بالعقبة، أيْ: بدلها. والاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم. والسببية نحو قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم﴾ المائدة: ١٣. والتعدية نحو قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ البقرة: ١٧، أيْ: أذهبه. والغاية نحو قوله تعالى: ﴿وقد أحْسَنَ بي﴾ يوسف: ١٠٠، أيْ: إليّ. انظر مغني اللبيب ١٣٨ ـ ١٣٩، وأوضح المسالك ٣/٣٥.

(٤) وقد جعل لها ابن هشام في المغني (٢٧٥) اثنين وعشرين معنى.

(٥) يبدو أن المؤلف جعل التمليك والمِلْك شيئاً واحداً. فاللام في قولك: المال لزيد، للمِلك، وكذلك في الآية التي أتى بها. وأمّا التمليك فكقولك: وهبت لزيد ديناراً. وهناك أيضاً شبه المِلك ويعبّر عنه بالاختصاص نحو: السرج للدابة.

(٦) غافر: ١٦.

(٧) وهي الواقعة بين معنى وذات.

(٨) الفاتحة: ٢.

(٩) البقرة: ١٠.

(١٠) أيْ: الصيرورة. وأنكر البصريون لام العاقبة. المغني ٢٨٣.

(١١) الحشر: ١٨.

(١٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معيّن. وهو في أوضح المسالك ٣/٣٣، وكشف المشكل=

والتقديرُ: لِدوا لعاقبةِ الموتِ، وابنوا لعاقبةِ الخراب. والرابعُ: أنْ تكون بمعنى الملابسة[1] وذلك في مثل قولك: هذا سرْجٌ للدابة، وما شاكل ذلك. والخامسُ: أن تكونَ بمعنى التعدية[2] وذلك في مثل قولك: هذا القاتلُ لزيدٍ، وهذا الحافظُ للمالِ، وهذه اللامُ زائدةٌ في التقدير. والسادسُ: أنْ تكونَ بمعنى القسم في لغة قومٍ من العرب، يقولون: للّهِ لأفعلَنّ، وفيها في هذا الموضع معنى التعجب[3]، وقلّ ما تستعمل بمعنى القسم إلا في اسم الله وحدَه. والسابعُ: أن تكون بمعنى الأجل[4] وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لِمَ تقولون ما لا تفعلون﴾[5]، أيْ: لأجل أي شيء تقولون ما لا تفعلون. والثامن: أن تكون بمعنى التنزيه بعد «حاشا» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وقلْنَ حاشا للّهِ ما هذا بشرا﴾[6]. والتاسع: أن تكونَ بمعنى «إلى» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿بأنّ ربَّك أوْحى لها﴾[7]، أيْ: إليها. والعاشرُ: أن تكون بمعنى «على» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ولا تجهرُوا له بالقَوْلِ﴾[8]، أيْ: عليه. وقال الشاعر:

= ٥٦٨/١، وجمهرة أشعار العرب ١٤١/١، والرواية فيه: لدوا وابنوا بيوتاً للخرابِ. وفي ديوان أبي العتاهية (ص٤٦):

لدوا للموت وابنوا للخراب ... فكلكم يصير إلى تبابِ

(١) الظاهر أنه شبه المِلْك وهو ما يعبّر عنه بالاختصاص.

(٢) أيْ: التعدية إلى المفعول به نحو: ما أضرب زيداً لعمرو. لأن الفعل «ضرب» متعدّ في الأصل فلما بُني منه فعل التعجب صار لازماً فعدّي بالهمزة. هذا مذهب البصريين. أمّا الكوفيون فاللام عندهم ليست للتعدية لأن الفعل باقٍ على تعديته، وإنما هي مقوِّية للعامل لّما ضعف باستعماله في التعجب. انظر شرح التصريح ١٠/٢.

(٣) وقد تأتي للتعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: يا لَلماءِ ويا للعشب، إذا تعجبوا من كثرتها.

(٤) أيْ: التعليل.

(٥) الصف: ٢.

(٦) يوسف: ٣١.

(٧) الزلزلة: ٥.

(٨) الحجرات: ٢.

شققْتُ لـه بـالـرمـح جَيْبَ قميصـه   فـخـرَّ صريعـاً للـيـدين ولـلفـم[1]

أيْ: على اليديْن وعلى الفم. الحادي عشر: أنْ تكون بمعنى «قبل وبعد» في التأريخات وذلك في مثل قـولك: وكُتِبَ لعشرٍ خَلَوْن، والمعنى: بَعْـدَ عشر خلون[2]، وكُتِبَ لخمسٍ بقين، والمعنى: كُتِبَ قبلَ خمسٍ بقين. والثاني عشر: أن تكون بمعنى الاستغاثة[3] نحو قولك: يا لَزيدٍ لِعمرو، وما شاكل ذلك[4].

فصـل: وأمّا «عن» فلهـا ثلاثـة معانٍ: أحـدهـا: أن تكـونَ بمعنى المجاوزة[5] نحو قولك: بلغني عن زيد حديث. الثاني: أن تكون بمعنى «مِنْ» نحو قولك: حدثني فلان عن فلان، أي: منه. قال الله تعالى: ﴿وهو الذي يقبلُ التوبةَ عن عباده﴾[6]. الثالثُ: أنْ تكونَ بمعنى الباء[7] نحو قوله تعالى: ﴿وما ينطقُ عن الهوى﴾[8]، أيْ: بالهوى[9].

---

(١) هذا البيت لمالك الأشتر النخعي كما في كشف المشكل ٥٦٩/١. وذكر ابن هشام في المغني (٢٨٠) الشطر الثاني منه، ولم ينسبه لأحد.

(٢) ونحو قوله: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ الإسراء: ٧٨، أيْ: بعد دلوك الشمس. وذكر ابن هشام أن معنى اللام في قولك: كتب لخمسٍ بقين، عند. المغني ٢٨١.

(٣) وهي لام زائدة عند المبرد وابن خروف، بدليل صحة إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، فهي متعلقة بحرف النداء عند ابن جني، وبفعل النداء المحذوف عند الأكثرين. مغني اللبيب ٢٨٨.

(٤) وهناك معانٍ أخرى للام لم يذكرها المؤلف. منها: موافقتها لـ «في» نحو قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ الأنبياء: ٤٧. ومنها: موافقتها لِـ «مِنْ» نحو قولك: سمعت له صراخاً. ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، وهي أنواع: منها: اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله. ومنها: اللام المقحمة بين المتضايفين. ومنها: لام التقوية. ومنها لام المستغاث عند المبرد وابن خروف. انظر المغني ٢٨١ ـ ٢٨٦.

(٥) وهو أكثر معانيها، ولم يذكر البصريون سواه.

(٦) الشورى: ٢٥.

(٧) أثبته الكوفيون وابن قتيبة وابن مالك. المساعد ٢٦٧/٢.

(٨) النجم: ٣.

(٩) وهناك معانٍ أخرى لِـ «عنْ» لم يذكرها المؤلف. منها: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ البقرة: ٤٨. ومنها: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿ومَنْ يبخلْ فإنما يبخل عن نفسه﴾ محمد: ٣٨. ومنها: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وما كان استغفار ابراهيم لأبيه إلا عن=

فصل: وأما «على» فلها أربعةُ معان: أحدها: أنْ تكون بمعنى الاستعلاء نحو قولك: على زيدٍ قميص. والثاني أن تكون بمعنى «عند» نحو قوله تعالى: ﴿ولهمْ عليّ ذنْبٌ﴾[1]، أيْ: عندي. والثالث: أن تكونَ بمعنى «مِنْ»[2] نحو قوله تعالى: ﴿إذا اكتالوا على الناسِ يَسْتَوْفُون﴾[3]، أيْ: منهم. والرابع: أنْ تكون بمعنى «فوق»[4] وذلك في مثل قول الشاعر، حيث يقولُ:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تمّ خِمْسُها[5]

أيْ: غدت من فوقه. والله أعلم[6].

= موعدة﴾ التوبة: ١١٤. ومنها: مرادفة «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لتركبنّ طبقاً عن طبق﴾ الانشقاق: ١٩. انظر مغني اللبيب ١٩٦، وأوضح المسالك ٣/٤٣، والمساعد ٢/٢٦٧.

(١) الشعراء: ١٤. ومعنى «على» في هذه الآية عند ابن هشام الاستعلاء المعنوي. المغني ١٩٠.

(٢) أثبته الكوفيون وابن قتيبة. المساعد ٢/٢٧٠.

(٣) المطففين: ٢.

(٤) إذا كانت «على» بمعنى «فوق» فإنها لا تكون حرفاً وإنما تكون اسماً. والمؤلف يتحدث عنها باعتبارها حرف جرّ، فكلامه في ذلك ليس في محلّه.

(٥) هذا صدر بيت لمزاحم العقيلي وعجزه:

تصلّ وعنْ قيضٍ بزيزاء مجهل

وفي بعض الروايات: بعد ما تمّ ظمؤها. البيت في وصف قطاة. وهو في الكتاب ٤/٢٣١، والمقتضب ٣/٥٣، والمقرب ١/١٩٦، والجمل ٦١، ومغني اللبيب ١٩٤، والحلل ٧٨، وأسرار العربية ٢٥٦، والخزانة ٦/٥٣٥، والمسائل العضديات ٨٢، والكامل ٢/٩٦، وابن يعيش ١/٣٨، والمعاني الكبير ١/٣٣، والاقتضاب ٤٢٨، وكشف المشكل ١/٥٧٧. والخمس: هو ما بين الشرب إلى الشرب، وهو ورود الماء كل خمسة أيام. وغدت: صارت. وتصلّ: تصوّت. والقيض: القشر الأعلى للبيض. وزيزاء: بيداء. ومجهل: قفر.

(٦) وهناك معان أخرى لِـ«على» لم يذكرها المؤلف. منها: المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ الرعد: ٦. ومنها: المجاوزة كقول القحيف العقيلي:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمرُ الله أعجبني رضاها

ومنها: التعليل نحو قوله تعالى: ﴿ولتكبّروا الله على ما هداكُم﴾ البقرة: ١٨٥. ومنها الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ القصص: ١٥. ومنها: موافقة الباء نحو قوله تعالى: ﴿حقيق عليّ أنْ لا أقولَ﴾ الأعراف: ١٠٥. انظر مغني اللبيب ١٩٠.

و«مَعَ» معناها المصاحبة، ومنهم من يجعلها ظرفاً. والكاف الزائدة معناها التشبيه، وقد تقع زائدة إذا دخلت على كاف أخرى وعلى «مثل». قال الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1]، ولو لم تكنْ زائدة لقدّرت بمثل، ولكان التوحيدُ للمثل، وذلك كفرٌ يتعالى الله علوّاً كبيراً. وقال الشاعرُ:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ[2]

الأولى من الكافين زائدة[3].

وأما «حاشا وخلا وعدا» فمعناهنّ الاستثناء، وقد ذُكِرتْ في باب الاستثناء.

وأمّا «مُذْ ومنذُ» فمعناهما بيانُ مدة الزمان، ولا يدخلان إلا على ما مضى من ظروف الزمان أو ما كان لمعنى الحال[4]. والأحسنُ أن تكونَ «مُذْ» لما مضى، فتقول: ما رأيتُه مُذْ سنة ماضية، وتكون «منذُ» لظروف الحال، فتقول: ما رأيته منذُ يومنا هذا، ومنذُ عامنا هذا، ومنذُ ساعتنا. فإنْ رفعتَ ما بعدهما كان

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) هذا البيت لخطام المجاشعي، وهو خطام بن نصر بن رياح بن مجاشع بن دارم وقبله:

لم يبق من آيٍ بها يحلّيْنْ
غير حطام ورمادٍ كنفيْنْ
وغير ودٍّ خازلٍ أوْ ودّيْنْ

وهو في وصف ديار خلت من أهلها وبقيت آثارها لم تتغير، ومن تلك الآثار صاليات وهي الأثافي لأنها صليت بالنار حتى اسودّت. وقيل: إن قائله هميان بن قحافة. وكثير من المصادر التي ورد فيها لم تنسبه لأحد. انظر الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، ومجالس ثعلب ٣٩/١، وسر الصناعة ٢٨٢/١، والخصائص ٣٦٨/٢، والخزانة ٣١٣/٢، وضرائر الشعر ٣٠٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٣، والأصول ٤٣٨/١، والمسائل البغداديات ٣٩٨، والمنصف ١٩٢/١، والمحتسب ١٨٦/١، والاقتضاب ٤٣٠، وابن يعيش ٤٢/٨، وشواهد الإيضاح ٦١١، ومغني اللبيب ٢٣٩، والملخص ٥٢٥/١، وكشف المشكل ٥٦٠/١. وقوله: ككما يؤثفين: أيْ: على حالها التي وضعها عليه أهلها.

(٣) استحسن ابن عصفور أن تكون الكاف الأولى حرف جرّ وأن تكون الثانية اسماً بمنزلة «مثل». ضرائر الشعر ٣٠٤. هذا وقد تفيد الكاف التعليل نحو قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ البقرة: ١٩٨.

(٤) يكونان بمعنى «منْ» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إنْ كان حاضراً، وبمعنى «مِنْ» و«إلى» جميعاً إنْ كان معدوداً. أوضح المسالك ٤٨/٣.

مبتدأ وكانا اسمين ظرفين موضعهما الرفعُ خبراً لذلك المبتدأ[1]. فإذا قلت: ما رأيتُه مُذْ عامان أو مُنْذُ شهران، فالتقدير: مدةُ ما بيني وبينَ رؤيته عامان أو شهران[2]. والأحسن أيضاً أن ترفعَ ما بعد «مذْ» وتخفضَ ما بعد «منذ».

وأمّا واوُ القسم وتاؤه وباؤه فمعناهن القسم. وسنفردُ للقسم باباً عقيب بابَ الإضافة إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وأمّا أحكامُ حروف الجرّ فهي في ثلاث مسائل: الأولى في تعلّقها، والثانية في مواقِعِها، والثالثة في تعاقُبِها.

فصل: أمّا حكمُها في تعلُّقها فاعلمْ أنّ حروفَ الجرّ كلّها لا بدَّ لها من تعلّق إلا ما وقع زائداً[3]. وهي تُعلَّق بأحد ثلاثة: إمّا بمحذوف، وإمّا بموجود، وإمّا بما في حكمِ الموجود. فإذا تعلّقتْ بمحذوفٍ لم يخلُ ذلك المحذوفُ من أحد أربعة أشياء: أحدها: أنْ يكونَ خبراً لذي خبر، وذوات الأخبار المبتدأ، و«إنّ» وأخواتها، و«كان» وأخواتها، و«ما»، و«لا». مثال كونها خبراً لهذه

(١) وهذا مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين. فإذا قلت: ما لقيته منذ أو مذ يومان، فالتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وقيل: هما مبتدآن وما بعدها خبر، وإلى ذلك ذهب ابن السراج والفارسي. وقيل: الاسم المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف تقديره: مضى أو كان (التامة)، وهذا مذهب المحققين من الكوفيين، واختاره السهيلي، انظر المساعد ٣١٣/١، وأوضح المسالك ٦٠/٣، والصبان ٢٢٧/٢، والمغني ٤٤٢.

(٢) هذ وإذا دخلا على جملة فعلية ـ وهو الغالب ـ أو اسمية فهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة. وعن أبي الحسن الأخفش أنهما مرفوعان بالابتداء والخبر زمن مقدّر. انظر مغني اللبيب ٤٤٢، والمساعد ٥١٢/١.

(٣) لأن الحرف الزائد دخل في الكلام للتقوية والتوكيد ولم يدخل للربط. وكذلك «لعلّ» في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد. و«لولا» فيمن قال على قول سيبويه: إنها جارة للضمير في «لولاي، ولولاك، ولولاه» لأنها بمنزلة «لعلّ» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. و«ربّ» في نحو قولك: رب رجلٍ صالحٍ لقيت، لأن مجرورها مفعول. وكاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور. وحروف الاستثناء وهي: خلا وعدا وحاشا، إذا خفضن. انظر المغني ٥٧٦.

جميعاً أنْ تقول: زيد في الدار، وإنّ زيداً في الدار، وكان زيدٌ في الدار، وما أحدٌ في الدار، ولا رجلَ في الدار. فهي في هذه المواضع متعلّقةٌ بمحذوف لأنّها وقعت خبراً تقديره: زيدٌ كائنٌ أو مستقرٌّ في الدار. والثاني: أن يكون ذلك المحذوف صفة للنكرة نحو قولك: مررت برجل في الدار، وما شاكل ذلك الحرف يتعلّق بمحذوف لأنّه وقع نعتاً للنكرة تقديره: مررتُ برجلٍ مستقرّ، وما شاكل ذلك. والثالث: أن يكونَ ذلك المحذوف حالاً للمعرفة وذلك في مثل قولك: مررتُ بالرجل في الدار، وبزيد من الكرام، وما شاكل ذلك، وهو على ذلك التقدير. والرابع: أن يكون ذلك المحذوفُ صلةً للناقص وذلك في مثل قولك: مررتُ بالذي في الدار، ورأيتُ ما عليك، تقديره: مررتُ بالكائن أو المستقـرّ، وما شاكل ذلك. هذا جملة ما تُعلَّق به حـروف الجر من المحـذوفات[١]، وحكم الـظروف في هذه المـواضع كحكمهـا. وأقرب من هـذا أن نقول: الحـروفُ والظروفُ والأفعال والجملُ إذا وقعت بعد المبتدأ وما في حكمه كانت خبراً، وإذا وقعتْ بعد النكرة كانت نعتاً لها، وإذا وقعتْ بعد المعرفة كانت حالاً لها، وإذا وقعت بعد النواقص كانت صلاتٍ لها. فافهمْ ذلك فهو أهمُّ ما يُحفظ في هذا الباب.

فصل: وإذا تعلّقت حروفُ الجرِّ بموجود لم يخلُ ذلك الموجود من أحد خمسة أشياء: إمّا الفعل نحو قولك: مررتُ بزيد، ونزلت على عمرو، وما شاكل ذلك. وإما اسمُ الفاعل نحو قولك: هذا المارُّ بزيد، وما شاكل ذلك. وإمّا اسمُ المفعول نحو قولك: هذا المغضوبُ عليه، والممرورُ به، وما شاكل ذلك. وإمّا المصدر نحو قولك: أعجبني ضربُك لزيد، وإيمانُك بالله، وما شاكل ذلك. وإمّا الصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو قولك: خيرٌ من فلان فـلانٌ، وما شـاكل ذلك[٢].

---

(١) وقد يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَلٍ وشِبْهِهِ نحو قولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، بإضمار: أعرست.

(٢) ما ذكره المؤلف مما يتعلّق به الجار والمجرور هو فعل أو ما يشبهه. وقد يتعلق بما أوّل بما يشبهه كلفظ=

فصل: وإذا تعلّقتْ حروفُ الجرّ بما هو في حكم الموجود لم يكنْ إلا في موضعين: في الآية التي كثر استعمالها وهي: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[1]، الباءُ: متعلّقة بفعل محذوف وهو في حكم الموجود لكونه عاملاً فيها، والتقدير: ابتدئ بسم الله الرحمنِ الرحيم[2]. وقيل: إنّ الباءَ متعلّقةٌ بـ [اسم] محذوف لأنها وقعت خبراً لمبتدأ محذوف أيضاً. والتقدير: ابتدائي كائنٌ بسم الله الرحمن الرحيم. والموضع الثاني في القسم الذي حُذِف فعله وذلك نحو قولك: والله لأفعلن، التقدير: أقسمُ بالله لأفعلنّ[3]، وكذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ والطارق﴾[4]، ﴿والتين والزيتون﴾[5]، وما شاكل ذلك وقيل: إنّ حرفَ القسم أيضاً متعلّق بمحذوف خبر[6] لمبتدأ محذوفٍ كما تقدّم في: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾. فهذه أحكامُ هذه الحروفِ في تعلّقها.

فصل: وأمّا أحكامُها في مواقعها فاعلمْ أن من حروف الجرّ ما لا

= الجلالة في نحو قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾ الأنعام: ٣، فإنه مؤول بالمسمّى بهذا الاسم أو المعبود. وربّما تعلّق بما فيه رائحة الفعل نحو قولك: فلان حاتمٌ في قومه، فقد تعلّق الجار والمجرور بما في حاتم من معنى الجود. ومنهم مَنْ أجاز التعلّق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور المنع، وقال بعضهم: إن كان نائباً عن فعل حُذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا، ونسب هذا القول لأبي علي ولأبي الفتح. أما تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص فمن زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك، وهم المبرد والفارسي وابن جنيّ والجرجاني وابن برهان والشلوبين. والصحيح كما يقول ابن هشام أنها كلها دالة عليه إلا «ليس». وبالنسبة لتعلّق الجار والمجرور بالفعل الجامد فيفهم من كلام ابن هشام في المغني أن الفارسي أجاز ذلك، ومنعه ابن مالك. انظر مغني اللبيب ٥٧٠ ـ ٥٧٢، والصبان ٢/٢٣٦.

(١) الفاتحة: ١.

(٢) والتقدير عند الزمخشري: بسم الله أقرأ أو أتلو، فقد قدّر المحذوف متأخراً، وهذا أولى من تقدير المؤلف حيث جعل المحذوف متقدّماً، لأنه لو ابتدئ بالفعل في التقدير لما كان الاسم مبتدأ به فيفوت الغرض من التبرك باسم الله تعالى أوّل النطق. الكشاف ٣/١.

(٣) الباء في مثل هذا واجبة لأنه قد صرّح بالفعل.

(٤) الطارق: ١.

(٥) التين: ١.

(٦) في المخطوطة: خبراً.

يقعُ إلا على نكرة فقطْ وذلك «رُبَّ» وواوُها وفاؤُها كما تقدّم. ومنها ما لا يقعُ إلا في أوّل الكلام وهي هذه الحروفُ أيضاً، أعني «ربَّ»[1] وواوُها وفاؤُها، ولا يعملُ فيها إلا ما بعدها كما تقدّم[2]. ومنها ما لا يقعُ على مضمر قط وهي: كاف التشبيه[3] وحتّى ومذْ ومنذُ وواوُ القسم وتاؤُه ورُبَّ وواوها وفاؤها أيضاً. هذه التسعة الأحرف لا يجوز أن تدخلَ على مضمر قط.

وأمّا أحكامُها في تعاقبها فقد ذكرناه في المعاني فخذه من هناك. ومعنى التعاقُبِ أنّ من الحروف ما يقعُ موقعَ الثاني ويتضمّن معناه كما عاقبَتْ «مِنْ» «على»، وكما عاقبتْ «على» «في»، وكما عاقبتْ الباءُ الزائدةُ اللامَ الزائدة، وكما عاقبتْ «عَنْ» «مِنْ»، وقد مضى ذلك مستوفى في المعاني.

واعلمْ أن حروفَ الجرّ تسمّى حروف الصفات[4]. وقد أطلقت العلماء أن حروف الصفات تعاقِبُ بعضها بعضاً لتواخيها وكونِها جميعاً تقعُ صفاتٍ للنكرات. فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) المقصود بقوله: أول الكلام، أيْ: تصديرها. ولا يلزم تصديرها أول الكلام، قال الشاعر:

أماويّ إني رُبّ واحدِ أمّه ... وجدت فلا قتلٌ لديّ ولا أسر

فهذا البيت شاهد على عدم لزوم تصديرها أول الكلام. المساعد ٢/٢٨٨.

(٢) لأن لها الصدارة.

(٣) وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

وأمَّ أوعالٍ كها أوْ أقربا

(٤) لأنها تحدث صفة في الاسم، وهي تسمية الكوفيين، ويسمّونها أيضاً حروف الاضافة.

عقد باب الإضافة

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما الإضافةُ؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما المضاف؟ وعلى كم تنقسمُ الأسماء في الإضافة؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا ما الإضافةُ؟ فهي الإلصاقُ والاتصال[١]. يُقال: هذا مضافٌ إلى هذا، أيْ: لاصقٌ به ومتصل. ومنه سُمّي الضيفُ ضيفاً لأنّه ملصقٌ بمضيِّفه ومتّصلٌ به.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ الإضافةُ؟ فهي تنقسمُ قسمين: قسمةً مجملة وقسمةً مفصّلة. فأمّا القسمةُ المجملة فهي على ضربين: إضافة محْضة[٢]، وإضافة غيرُ محضة[٣]. فالمحضة ما قدّرت باللام، لأنّ معنى اللام التمليكُ نحو

(١) وهي لغة: الإسناد. قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريّ جديد مشطب

واصطلاحاً: نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر. أو هي: إسناد اسم إلى غيره على أن ينزّل الثاني منهما منزلة التنوين مما قبله أو ما يقوم مقامه.

(٢) أيْ: خالصة من تقدير الانفصال، وتسمّى أيضاً معنويّة لأنها أفادت أمراً معنويّاً، وهو تعريف المضاف إنْ كان المضاف إليه معرفة وتخصيصه إنْ كان نكرة، أو تخصيصه دون تعريفه إذا كان متوّغلاً في الإبهام كغير ومثل، والدليل على ذلك وصف النكرة بهما في نحو قولك: مررت برجلٍ غيرك أو مثلك.

(٣) لأنها في تقدير الانفصال، وتسمّى لفظية، لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيف أو رفع القبح. أمّا التخفيف فبحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية أو الجمع. وأمّا رفع القبح ففي نحو: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ، ففي رفع الوجه قبح خلو الصفة المشبهة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح مساواة وصف اللازم بوصف المتعدّي، وفي الجرّ تخلص منها.

قولك: مالُ زيدٍ، وفرسُ عمرو، وما شاكل ذلك. والإضافة التي هي غير محضة ما قُدِّرت بـ «مِنْ» وسائر الإضافات. وقيل: إنّ الإضافة المحضة ما قُدّرت باللام و«مِنْ» جميعاً نحو قولك: مالُ زيد، وثوبُ خزّ، وما شاكل ذلك، والتي هي غيرُ محضةٍ سائر الإضافات كإضافة الملابسة نحو قولك: سرجُ الدابة وكإضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وما شاكل ذلك. والقول الأوّل أصحّ[1]. هذه القسمة المجملةُ.

وأمّا القسمة المفصلة فاعلمْ أنّ الإضافة تنقسمُ على ستة أقسام: أوّلها: إضافةُ التمليك، وهي ما قدّرت باللام كما تقدّم نحو قولك: غلامُ زيد، والتقدير: غلامٌ لزيد[2]. والثانية: إضافةُ نوع وجنس وهي ما قدّرتْ بـ «منْ»[3] نحو قولك: ثوبُ خزّ، وخاتمُ ذهبٍ، والتقديرُ: خاتمٌ من ذهب، وثوبٌ من خزّ. والثالثةُ: إضافةُ الملابسة[4] نحو قولك: سرجُ الدابة، وبابُ الدار. والرابعة: إضافةُ تخفيف، وهي إضافة اسمُ الفاعل إلى مفعوله نحو قولك: هذا ضاربُ زيد، وسُمّيت إضافة تخفيف لأنّ التنوين حُذف من ضارب تخفيفاً. والخامسةُ:

---

(١) كلام المؤلف في هذه المسألة غير واضح وفيه شيء من الخلط. فالإضافة المحضة، أيْ: المعنوية، تقدّر بـ«في» وبـ«من» وباللام. فالمقدّرة بـ «في» ضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو قوله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ﴾ سبأ: ٢٣. والمقدّرة بـ«من» ضابطها أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه نحو: هذا خاتمُ فضةٍ، والمقدّرة باللام ما عدا ذلك نحو: ثوب زيد، وغلام عمرو. وأكثر ما تجيء على معنى اللام ثم على معنى «من» ثم على معنى «في». وأمّا الإضافة غير المحضة، أيْ: اللفظية، فضابطها أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولها ثلاث صور: الأولى: إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: ضارب زيد الآن. والثانية: إضافة اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: مضروب الغلام غداً. والثالثة: إضافة الصفة المشبهة، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو: حسن الوجهِ، وعظيم الأملِ. فقول المؤلف: والإضافة التي هي غير محضة ما قدّرت بـ «من»، ليس صحيحاً، بل هي بمعنى اللام كما صرّح به ابن جنّي والشلوبين. انظر أوضح المسالك ٨٦/٣، وشرح شذور الذهب ٣٢٦، والصّبان ٢٣٨/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢.

(٢) ذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام. وأنكر ابن درستويه كونها على معنى حرف. المساعد ٣٣٠/٢.

(٣) وذلك إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني.

(٤) سمّيت بذلك لأن المضاف يلابس المضاف إليه فتحسن نسبته إليه لأنه موضوع له دون غيره.

إضافة وصف، وذلك في مثل قولك: هذا مسجدُ الجامعِ وصلاةُ الأولى ودارُ الآخرة، وما شابه ذلك. وإنما سُمّيت إضافة وصفٍ لأنّ المضاف إليه في الأصل كان نعتاً للاسم الذي قبله. ألا ترى أنّ الجامعَ من صفة المسجد، والأولى من صفة الصلاة، والآخرة من صفة الدار. وكان التقدير: المسجد الجامع والصلاة الأولى والدار الآخرة، فلما حذف الألف واللام أضاف. ومنهم مَنْ يسمّي هذه الإضافةَ إضافةَ وصفٍ وحَذْف. فأمّا الوصفُ فقد تقدّم، وأمّا الحذفُ فنقولُ: إنّ في الكلام اسماً محذوفاً وهو الذي أُضيف إليه في مثل قولك: مسجدُ الجامع وصلاةُ الأولى، والتقديرُ إذا قلت: هذا مسجـدُ الجامـع وصلاةُ الأولى: هـذا مسجدُ المكان الجامع، وهذه صلاة الفريضة الأولى، وهذه دارُ الكرّةِ الآخرةِ، وما شاكل ذلك. وقد نابت هذه الصفات منابَ الموصوفات. ويحتجُّ على هذا القول بأنّ الشيء لا يضاف إلى صفته لأنّ الصفة والموصوفُ كالشيء الواحد. والله أعلمُ بالصواب. والإضافة السادسةُ: إضافة تشبيـه وهي إضافـةٌ للصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو قولك: مررتُ بحسنِ الوجهِ، وكـريمِ الجدّ، ومـا شاكل ذلك. وإنما سمّيت إضافة تشبيهٍ لأنّ الصفةَ مشبّهة باسم الفاعل.

فصل: وأمّا ما المضافُ؟ فهو الأسماءُ دونَ الأفعال والحروف، وكذلك المضاف إليه هو الأسماء دونَ الأفعال والحروف أيضاً غالباً، احترازاً من إضافة الظروف إلى مواضع الأفعال نحو قولـك: خرجتُ يـومَ خرجت، والتقـدير: خرجتَ يومَ خروجك، فالإضافة في التقدير إلى المصدر.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ الأسماء في الإضافة؟ فهي تنقسمُ إلى قسمين: قسمٌ يُضاف ويُضاف إليه وهو جميع الأسماء النكرات الظاهرة. تقول فيها مضافة: هذا غلامُ زيدٍ، وفرسُ أخيك. فـالغلامُ والفـرسُ نكرتـان قبل الإضافة. وتقولُ فيها مضافاً إليها: هذا غلامُ سفرٍ، وثوبُ خزّ، وما شاكل ذلك، فالمضافُ والمضافُ إليه نكرتان جميعاً. وقسم يُضافُ إليه ولا يُضاف وهو جميعُ المعارفِ وسائرِ الأسماء المبنيّاتِ كالشرطيّاتِ والاستفهاميات، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا أحكامُ الإضافة فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ جرُّ الاسم المضاف إليه بإضافة الأول[1] سواءً كان الأول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو قولك: هذا غلام زيد، ورأيتُ غلامَ زيد، ومررتُ بغلامِ زيد. ومن الواجب حذفُ التنوين من الأول[2] لأنه دليلُ الانفصال والإضافة دليلُ الاتصال، ولا تكون الكلمة متّصلةً منفصلة في حالة واحدة، ولأن التنوين زائد والإضافة في التقدير زائدةٌ لأنّها تُقدّر بحرف الجر الذي جُرّت لتضمّنه ولا يجتمعُ في الكلمة الواحدة زائدان، فتصيرُ مستغرقةً بالزوائد.

وأما الجائزُ فيجوزُ أنْ تضاف الصفةُ المشبهة باسم الفاعل التي تكونُ فيها الألف واللامُ إلى ما فيه الألف واللام فقط[3]، وذلك في مثل قولك: مررت بالحسن الوجه، والكريم الجدّ، وما شاكل ذلك. وإنما جاز ذلك لأنّ الألفَ واللامَ يُقدّران بالانفصال. ومنهم مَنْ أجاز هذا في اسم الفاعل، وهو ضعيف[4]. ويجوز في قولك: خاتمُ حديدٍ، وثوبُ خزٍّ، ثلاثةُ أشياء: أنْ يجرَّ الثاني بالإضافة، وأنْ يُنصبَ على التمييز لأنّه يقدّر بـ «مِنْ» فتقول: هذا ثوبٌ خزاً، وأنْ تجعله نعتاً للأول على قدر إعرابه، أعني إعراب الأوّل فتقول: هذا خاتمٌ حديدٌ، وثوبٌ خزٌّ، ورأيتَ خاتماً حديداً، وثوباً خزّاً، ومررت بخاتمٍ حديدٍ،

(١) اختلف العلماء في العامل في المضاف إليه، فمذهب سيبويه أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، ومذهب الزجاج أن العامل في المضاف إليه معنى اللام. وذهب السهيلي وأبو حيّان إلى أنه مجرور بالإضافة. وقيل: إنه مجرور بحرف مقدّر ناب عنه المضاف، وإليه ذهب ابن الباذش. انظر المساعد ٢/٣٢٩، وشرح التصريح ٢/٢٥.

(٢) وكذلك يجب حذف النون التي تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وجمع المذكر السالم.

(٣) أوْ إلى اسم مضافٍ إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالحسنِ وجهِ الأبِ.

(٤) المنقول عن العلماء أن المضاف إذا كان صفة والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام فيجوز الجمع بين أل والإضافة نحو: الضارب الرجلِ، والراكب الفرسِ. وكيف يكون ضعيفاً وقد ورد في شعر مَنْ يحتج بشعرهم؟ قال النابغة الذبياني:

الواهبُ المائةِ الأبكار زيّنها ... سعدان توضح في أوبارها اللِّبَدُ

وقال الفرزدق:

أبأنا بهم قتلى وما في دمائهم ... شفاء وهنّ الشافياتُ الحوائمِ

وثوبٍ خزٍّ. فالثاني في هذا كلّه نعتٌ للأوّل وهو غيرُ مشتقٍّ ولكنّه واقعٌ موقعَ المشتق، أعني الاسم الثانيَ الذي هو نعتٌ للأول. فإذا قلت: خاتمٌ حديدٌ، فكأنك تريدُ: خاتمٌ صلْبٌ أو شيء بمعنى هذا. وإذا قلت: ثوبٌ خزٌّ، فكأنك تريد: ثوبٌ ليّنٌ رطبٌ أو شيء بمعنى هذا أيضاً.

فصل: والممتنعُ ضدّ الواجب. يمتنعُ أن تجمعَ بين التنوين والإضافة كما تقدّم. ويمتنعُ أن تجمعَ بين الألف واللام والإضافة إلا في الصفة المشبهة باسم الفاعل كما تقدم. ويمتنعُ أنْ تضافَ المعارفُ كلُّها، والمبنيّاتُ من الأسماء لا تُضاف قط، علماً ولا مضمراً ولا مبهماً ولا معرّفاً بالألف واللام، ولا مبنيّاً كالشرطيات والاستفهاميّات وما شابهها في البناء إلا لَدُنْ ولدى، فقد يجوزُ إضافتهما[1] لأنهما وقعا موقع «عند». فافهم ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) قال تعالى: ﴿وعلّمناه من لدنّا علماً﴾ الكهف: ٦٥. وقال تعالى: ﴿وما كنت لديهم﴾ آل عمران: ٤٤.

عقد باب القسم

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: بمَ يكونُ القسمُ؟ وبكم يجابُ القسمُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أما بكم يكونُ القسم؟ فهو يكونُ بثلاثة أشياء: بحروف وجمل وأسماء مفردة. فالحروفُ تسعةٌ وهي: الباءُ في قولك: بالله، والووُ في قولك: واللَّهِ، والتاء في قولك: تاللَّهِ، وألفُ الاستفهام[1] في قولك: آللَّهِ، وهاءُ التنبيه[2] في وقولك: هااللَّهِ، ولامُ التعجب[3] في مثل: للَّهِ لأفعلنّ، و«مِنْ»[4] في مثل قولك: مِنْ ربي إنك لمحسنٌ. هذه جملةُ الحروف التي يُقسم بها. وأصلها الباءُ الزائدة لأنّها تدخلُ على كل مُقسم به من ظاهر ومضمر ومُبْهم وغير ذلك من سائر الأسماء[5]. وبعدها الواوُ، وهي محمولةٌ عليها، لأنّ الباءَ للإلصاق والواو للجمع، والجمع والإلصاقُ سيّان. ولا تدخلُ الواوُ على مضمر قط لأنها مشبّهة بالباء، والمشبه أضعف من المشبّه به فيجبُ أنْ ينقصَ عنه رتبةً، فأمّا على سائر الأسماء فيجوزُ دخولها[6]. وبعد الواو التاءُ وهي محمولةٌ على الواو لتواخيها في

(١) المراد الصورة، وليس معنى الاستفهام.

(٢) من أقوال المغاربة. المساعد ٣٠٧/٢.

(٣) وتختص باسم الله تعالى. ومن هذا قول أميّة بن أبي عائذ:

لله يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ ... بمشمخرٍّ به الظيّان والآسُ

(٤) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ١٤٤، وابن عصفور في المقرب ١٩٥/١.

(٥) وقد خصّت بجواز ذكر الفعل معها، واستعمالها في القسم الاستعطافي كقولك: باللهِ هلْ قام زيد؟ أيْ: أسألك باللهِ مستحلفاً. المغني ١٤٣.

(٦) وتتعلق بمحذوف دائماً.

مثل: تخمةٍ ووَخْمةٍ، وتُراث ووُراث. والتاءُ لا تدخلُ أبداً إلا على اسم الله تعالى فقط. قال الله تعالى: ﴿تاللَّهِ تفتأُ تذكرُ يوسفَ حتى تكونَ حَرَضا﴾[1]، ولو قلت: تالرحمن، لم يجزْ[2]. وإنّما لم تجزْ أن تدخل إلا على هـذا الاسم لأنّها محمولةٌ على ما حُمل على الأصل. ألا ترى أنّ الواوَ محمولةٌ على الباء وهي محمولةٌ عليها.

وأمّا ألفُ الاستفهام وهاءُ التنبيه ولامُ التعجب و«مِنْ» إذا أُقسم بهنّ فهنّ عوض عن الباء، وقلّ ما يُستعملْنَ إلا في الشعر، وهو قليـل. و«مِنْ» تختص باسم الربّ تعالى. وكافتهنّ لا يَدْخلْنَ إلا على ظاهر فقط.

فصل: وأمّا الجملُ التي يُقسم بها فهي أنْ يقولَ القائلُ: عليه عهدُ الله، وامرأتُه طالقٌ، وما لَهُ في سبيل الله، وما شاكل ذلك.

وأمّا الأسماء المفردة التي يُقسم بها فهي مثلُ قولهم: يمينُ الله وعهدُ الله وأمانةُ الله وعمرُ الله وأيمنُ الله، وما شاكل ذلك. هذه الأسماء كلّها يجوز أن تُستعمل للقسم، ويجوز أن ترفعها على أنْ تكون مبتدأةً والخبر محذوف[3]. فإذا قلت: يمينُ الله بالرفع، فيمينُ: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديرُه: يمين الله عليّ، أوْ لازمةٌ لي، وكذلك سائرُ الأسماء وما جرى مجراها. ويجوز أن تكون هذه الأسماء منصوبةً مفعولةً لفعل محذوف. فإذا قلت: يمينَ الله، فالتقديرُ: أُلزمُ نفسي يمينَ

---

(١) يوسف: ٨٥.

(٢) الأرجح أنه يجوز، ولكنه نادر كما يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٢١/٣ ويجوز أن تدخل التاء على «ربّ» مضافاً إلى ياء المتكلم أو إلى الكعبة، تقول: تربّي، وتربّ الكعبة، حكى ذلك الأخفش. وأجازه ابن عصفور، وجعل ابن عقيل دخول التاء على الربّ شاذاً ومنع ابن السراج أن تستعمل التاء مع غير الله. انظر الأصول ٤٣٠/١، والمقرب ١٩٤/١، والمساعد ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٤/٢.

(٣) فإن كان المبتدأ صريحاً في القسم كان حذف الخبر واجباً، نحو: أيمنُ الله لأفعلنّ. وإنْ كان المبتدأ غير صريح في القسم كان حذفه جائزاً نحو: عهدُ اللهِ لأفعلنّ.

الله، وكذلك سائرُها. والنصبُ أجودُ لأنّه أكثرُ ما سُمع عن العرب. قال امرؤ القيس في يمين:

فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي[1]

وقال غيره في أمانة:

إذا ما الخبزُ تأدِمُه بلحمٍ فذاكَ أمانةُ اللّهِ الثريدُ[2]

وأمّا عمرُك الله، فإنْ أدخلت اللام على «عمر» وجبَ الرفعُ لدلالة اللام على الابتداء، فتقول: لعمرُك إني لمنطلق. قال الله تعالى: ﴿لعمرُك إنّهم لفي سكرَتِهِمْ يَعْمَهون﴾[3]، فاللامُ لامُ الابتداء[4]، وعمرُ: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: لعمرُك قسمي. وإنْ حُذفت اللامُ وجبَ النصبُ في «عمر» خاصة[5]. ويكونُ نصبه على أنّه مفعول لفعل محذوف[6]، و«الله» منصوبٌ أيضاً مفعولٌ ثانٍ، فإذا قلت: عمرَك اللّهَ، فالتقديرُ: أسأل عمرَك اللّهَ. فأمّا من قال: إنّ «عمر» منصوب على المصدر فليس بواضح عندي، لأنه لو كان كذلك لبقي اسم الله تعالى منصوباً بغير ناصب، لأنّه لا يُستعمل إلا منصوباً وليس له ناصبٌ إلا الفعل المحذوف الذي نصبَ الاسمين جميعاً[7]. قال الشاعر:

---

(1) انظر ديوان امرئ القيس ٣٢. يروى برفع «يمين» ونصبه. أمّا الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف. وأمّا النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذفت الباء، وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف الفعل وبقي هذا الاسم منصوباً. وقيل: إنه منصوب بفعل مقدّر يصل إليه بنفسه، والتقدير: ألزم نفسي يمين الله. والبيت في الكتاب ٥٠٤/٣، واللمع ٢٤٤، والجمل ٧٣، والخصائص ٢٨٤/٢، والأصول ٤٣٤/١، والأمالي الشجرية ٣٦٩/١، والحلل ٩٩، والمقتضب ٣٢٦/٢، وابن يعيش ١١٠/٧، ومغني اللبيب ٨٣٤، والخزانة ٢٣٨/٩، وكشف المشكل ٥٧٥/١، والمساعد ٣٠٦/٢.

(2) لم يُعرف قائله، وقيل: وضعه النحويون. ويروى بنصب «أمانة» ورفعه. أما النصب فبفعل محذوف، وأمّا الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف. وهو في الكتاب ٦١/٣، والأصول ٤٣٣/١، وابن يعيش ٩٢/٩، وكشف المشكل ٥٧٦/١، واللسان (أدم).

(3) الحجر: ٧٢.

(4) وليست جواب قسم محذوف، لأن القسم لا يدخل على القسم.

(5) جعل ابن مالك نصبه جائزاً. المساعد ٣٠٩/٢.

(6) والتقدير: أحلف بعمر الله، ثم حذف الجار، فنصبه الفعل.

(7) للنحاة في هذه المسألة كلام مضطرب منتشر متكلّف كما يقول ابن عقيل. انظر المساعد ٣٠٤/٢.

أيُّها المنكِحُ الثريّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كيفَ يلتقيانِ؟[1]

فأمّا «أيْمُنُ» في مثل قولك: أيْمُنُ اللّهِ، ففيها قولان: عند البصريين أنها اسم[2] مفرد موضوع للقسم مشتق من اليُمْن، وألفُه ألفُ وصل. وعند الكوفيين أنه اسمٌ مجموعٌ ومفردُه يمين، ويقولون: إنّ كلَّ ما كان على وَزْنِ «أفْعُل» فهو جمعٌ مثل: أكْبُش وأفْلُس[3]. وفي «أيْمُن» ستُ لغاتٍ وهي: إيمُنُ اللَّهِ، بكسر الهمزة وفتحها. ولَيْمُنُ اللَّهِ، بقلب الهمزة لاماً. وايْمُ اللَّهِ[4]، بحذف النون. وهَيْمُ اللَّهِ[5]، بحذف النون وقلب الهمزة الأولى هاء. ومُنُ اللَّهِ[6]، بحذف الهمزة الأولى والياء بعدها. وما اللَّهِ، بحذف الهمزة والياء أيضاً وقلب النون ألفاً، وقلّ ما تستعمل في الكلام[7]. وأكثر استعمالها أيْمُنُ اللَّهِ وأيْمُ اللَّهِ. وقد رُوي بيتُ لِنُصَيْبٍ العبد باللام وهو قولُه:

فقالَ فريقُ القومِ لّما سألتُهم نَعَمْ وفريقٌ: لَيْمُنُ اللَّهِ ما ندري[8]

---

(١) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه ٤٣٨. وهو في الكامل ٥١٢/١، والخزانة ٢٨/٢، والشعر والشعراء ٥٥٨/٢، وابن يعيش ٩١/٩، وابن الشجري ٣٤٩/١، والمقتضب ٣٢٩/٢، وأمالي المرتضى ٣٤٨/١، وكشف المشكل ٥٧٨/١، واللسان (عمر). ويروى: كيف يجتمعان؟. والثريّا: هي بنت عبدالله ابن الحارث بن أميّة. وأمّا سهيل: فهو سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، تزوج الثريّا ونقلها إلى مصر.

(٢) وهو عند الزجاج والرماني حرف. المغني ١٣٦.

(٣) والرد عليهم من وجهين: الأول: أن همزة الجمع مقطوعة، وهذه موصولة والثاني: أن بعضهم يكسر همزته، وبعضهم يفتح الميم، و«إفْعَل» ليس في الجمع. المساعد ٣١٢/٢، ومغني اللبيب ١٣٦.

(٤) بكسر الهمزة وفتحها. الأولى نقلت عن سُليم، والثانية نقلت عن تميم. المساعد ٣١١/٢.

(٥) أنظر اللسان (يمن).

(٦) وربما قالوا: مَنَ اللهِ، ومِنِ اللهِ. نُقل ذلك عن الجوهري، اللسان (يمن).

(٧) وحكى الكسائي والأخفش مُ اللهِ، وحكى الهروي مَ الله. وربما كسروا الميم لأنها صارت حرفاً واحداً فيشبّهونها بالباء فيقولون: مِ اللهِ. انظر المساعد ٣١١/٢، واللسان (يمن).

(٨) انظر ديوان نصيب بن رباح ٩٤. والرواية المشهورة: لّما نشدتهم. وهو في الكتاب ٥٠٣/٣، وسر الصناعة ١١٥/١، والجمل ٧٣، والإنصاف ٤٧/١، والأصول ٤٣٤/١، والحلل ١٠٠، واللمع ٢٤٥، والمقتضب ٢٢٨/١، والمغني ١٣٧، والمنصف ٥٧/١، وكشف المشكل ٥٧٧/١، وابن يعيش ٣٥/٨، واللسان (يمن).

وهو على الوجهين: في الرفع مبتدأ وخبرُه محذوف[1]، والتقدير: أيمنُ الله قسمي، أو لازمة لي أو عليّ. أو النصب مفعولٌ لفعل محذوف[2]، والتقديرُ: ألزم نفسي أيْمُنَ الله.

فصل: وأما بكم يُجاب القسمُ؟ فهو يُجاب بأربعة أحرفٍ: بـ«إنّ» واللام في الإيجاب، و«ما» و«لا» في النفي[3]. تقول في حرفي الإيجاب: واللّهِ لأفعلنّ، وباللهِ إنّ زيداً لقائم. قالَ الله تعالى: ﴿**والعصرِ * إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ**﴾[4]. فإنْ كان جوابُ القسم باللام ودخل على الفعل المستقبل وجبَ تأكيدُ الفعل بنون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة. قال الله تعالى: ﴿**وتاللهِ لأكيدَنّ أصنامَكم**﴾[5]. وتقول في حرفي النفي: واللهِ ما جئتُ، وباللهِ لا عصيتُ اللهَ. قال الله تعالى: ﴿**واللهِ ربّنا ما كنّا مشركين**﴾[6]، وقال تعالى: ﴿**فلا وربِّك لا يُؤمنون حتى يُحكِّمُوكَ فيما شجر بينهم**﴾[7]. ويجوز حذفُ حرف النفي[8]، ولا يجوزُ حذفُ حرفي الإيجاب غالباً. وإنما قلنا: غالباً، احترازاً من جواب القسم في قوله تعالى: ﴿**والشمس وضحاها**﴾[9]. قيل: الجواب لام

(١) وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ. المقرب ١/٢٠٧.

(٢) أطبق الجمهور على رفعه، وجوّز ابن درستويه جرّه بواو القسم. انظر المساعد ٢/٣١٠، وجمل الزجاجي ٧٣، والمقرب ١/٢٠٧.

(٣) وكذلك «إنْ» نحو: والله إنْ زيدٌ قائمٌ.

(٤) العصر: ١، ٢.

(٥) الأنبياء: ٥٧.

(٦) الأنعام: ٢٣.

(٧) النساء: ٦٥.

(٨) ويكثر ذلك إذا كان المنفي فعلاً مضارعاً مجرداً من النون خوفاً من الإلباس. ويفهم من كلام المؤلف أن حرف النفي يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان «لا» أو «ما»، وهذا ما نصّ عليه ابن معطي في ألفيته، ويفهم من كلام ابن مالك في التسهيل. ونقل عن ابن الخباز أنه لم يرَ في كتب النحو إلا حذف «لا». انظر مغني اللبيب ٨٣٦، والتسهيل ١٥٢، والمساعد ٢/٣١٨.

(٩) الشمس: ١.

محذوفٌ من قوله: ﴿قد أفلح من زكاها﴾[1]، والتقدير: لقد[2]. واللهُ أعلمُ.
مثالُ حذف حرفِ النفي قوله تعالى: ﴿تاللهِ تفْتأُ تذكرُ يُوسفَ﴾[3]، والمعنى: تـاللهِ لا [4] تفْتـأ. وتقول: تـاللهِ أراك تدرس[5]، والمعنى: تـاللهِ مـا أراك تدرس[5].

فصل: وأمّا أحكامُ القسم فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع.فالواجبُ جرُّ الاسم المقسَمِ به بهذه الحروف كلّها[6]، ومن الواجب الإتيانُ بجواب القسم سواءً كان بحرفٍ أو بجملةٍ أو باسم مفرد. يقول القائل: والله ليفعلنّ، وعليه عهدُ اللَّهِ ليقومَنّ، ويمينُ اللهِ ليخرجَنَّ، وما شاكل ذلك. ولا يكون الجوابُ إلا حيثُ الفائدة.

فصل: وأمّا الجائزُ فيجوزُ أن تُظهرَ فعلَ القسم، وأن تُضمرَه، ويدلّ المعنى عليـه؛ فتقول: والله لأقـومَنَّ، وأقسمُ باللهِ لأقـومَنّ. قال الله تعـالى: ﴿والتينِ والـزيتون﴾[7]، فـأضْمَر الفعـلَ، وقال تعـالى: ﴿لا أُقْسِمُ بيـوم القيامَةِ﴾[8]، فأظهره. ويجوزُ أن يُحذفَ الجواب إذا كان نفياً كما تقدّم. ويجوزُ في تلك الأسماء المفردة الرفعُ مبتدأ، والخبرُ محـذوف، والنصبُ مفعولٌ لفعل

---

(١) الشمس: ٩.

(٢) قيل: حذفت اللام لأن الكلام طال، فصار طوله عوضاً منها. وقيل: الجواب محذوف، أيْ: والشمس وكذا وكذا لتبعثنّ. انظر القرطبي ٧٦/٢٠، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٨٨/٢.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) في المخطوطة: ما. أنظر معاني القرآن ٥٤/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/١.

(٥) في المخطوطة: أدرس. والصواب ما أثبتناه.

(٦) أيْ: بحروف القسم المذكورة في أول الباب.

(٧) التين: ١.

(٨) القيامة: ١.

محذوف. ويجوزُ أن يُحذف القسمُ إذا وَلِيَهُ الشرطُ خاصةً، ويكون جوابُ الشرط في القسم المحذوف، تقول: لأقومنّ إنْ قمتَ يا زيدُ، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير، والتقديرُ: إنْ قمتَ يا زيدُ فواللهِ لأقومَنّ. قال الله تعالى: ﴿لقد صدق الله رسولَه الرؤيا بالحق لتدخلُنّ المسجدَ الحرام إنْ شاء الله آمنين محلّقين رؤوسَكُمْ ومقصّرين﴾[1]، فاللامُ في قوله: لتدخلُنّ، جوابُ قسم محذوف، وإنْ شاء الله: شرط، والجواب: فاءٌ محذوفةٌ من القسم تقديره: إنْ شاء الله فوالله لتدخلُنّ المسجدَ الحرام. وكذلك [قوله تعالى]: ﴿كلاّ لئنْ لم يَنْتَهِ لنسفعَنْ بالناصية ناصية﴾[2]، وما شاكل ذلك. ويجوزُ أن يكونَ جوابُ القسم معنى متقدماً[3] من غير لفظ نحو قولك: جاء زيدٌ والله، فالجوابُ مقدّمٌ لأنّ الفائدة فيه، وكذلك إذا كان في حكم المقدّم نحو قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ﴾[4] إلى قوله: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدود﴾[5]، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

فصل: وأمّا الممتنعُ فهو ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن تدخلَ الواوُ على مضمر. ويمتنعُ أن تدخلَ التاءُ على غير اسم الله تعالى[6]. ويمتنع أن تدخلَ «مِنْ» على غير اسم الربِّ سبحانه. ويمتنعُ أن يُحذفَ جوابُ القسم إذا كان إيجاباً غالباً، احترازاً من الآية التي تقدّم ذكرُها[7]. فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

انقضت المجرورات. وهنا ابتداؤنا في ذكر المجزومات وبالله التوفيق

---

(١) الفتح: ٢٧.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) في المخطوطة: متقدم.

(٤) البروج: ١.

(٥) البروج: ٤. وجواب القسم محذوف دلّت عليه هذه الآية. قال الزمخشري: «كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأخدود». الكشاف ٧٢٩/٤.

(٦) وقد مرّ أنه يجوز دخولها على «رَبّ» مضافاً إلى الكعبة وإلى ياء المتكلم. وقد سمع قولهم: تالرحمن، وهو نادر.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاها﴾ الشمس: ٩.

فصل في عدد المجزومات

اعلم أنّ جميعَ المجزومات من الأفعال خمسة أصناف: مجزوماتُ نَفْي بـ «لمْ» وأخواتها، ومجزومات أمر باللام، ومجزومات نهي بـ «لا»، ومجزومات شرطٍ بـ «إنْ» وما حُمل عليها، ومجزومات جواب. وسنفردُ لمجزومات النفي والأمر والنهي باباً، ولمجزومات الشرط والجواب باباً: إنْ شاء الله تعالى.

باب حروف الجزمّ

وفوائدُه تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم حروفُ الجزم؟ وما معانيها؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا كم حروفُ الجزم؟ فهي خمسةُ أحرف وهي: لمْ ولّما ولامُ الأمر[١] و«لا» في النهي و«إنْ» الشرطية. وقد تكرر «لمْ» و«لـمّا» بإدخال ألف الاستفهام وواو الاستئناف وفائِهِ نحو قولك: ألمْ وألّما، وأفَلمْ وأفَلمّا، وأوَلمْ وأوَلمّا.

فصل: وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فمعنى «لمْ» و«لـمّا»: النفي، وهما يختصّان بنفي الماضي[٢]، و«لـمّا» أشدُّ نفياً من «لمْ»[٣]. وقيل: أصلها «لمْ ما»[٤] فركِّبَ الحرفان حرفاً مثل: إمّا وإلاّ[٥]. ومعنى اللامُ الأمرُ، وأكثر ما يختص بالغائب نحو قولك: ليقمْ زيد، وهو يختصُّ بالاستقبال، لأنّ الأمر والنهيَ لا يكونان إلا في المستقبلات. ومعنى «إنْ»: الشرطُ، وسنفردُ للشرط باباً عقيبَ هذا الباب إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وأمّا أحكامها فهي في واجب وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ هذه

---

(١) وتسمّى أيضاً لام الطلب، وهو أعم لدخول الدعاء، نحو: ليغفر الله لنا.

(٢) يختصان بالدخول على الفعل المضارع فتجزمانه وتنفيانه وتقلبانه ماضياً.

(٣) وتختلف عنها أيضاً بأن نفيها مستمر إلى الحال في حين أن نفي «لم» يحتمل الاتصال والانقطاع.

(٤) وهذا رأي الأكثرية. وعند بعضهم أنها بسيطة.

(٥) أصل الأولى: إنْ ما، وأصل الثانية: إنْ لا.

الحروف متى دخلت على الفعل المضارع وجـزمته حـذفتْ حركتَـه إنْ كان صحيحاً نحو: لم يضربْ، وحذفَتْ الحرفَ العليلَ من آخره إنْ كان معتلاً، سواءٌ كان ألفاً أو واواً أو ياء. ولا بدَّ من ضمّةٍ بعد [حذف] الواو تدلّ عليها، ومن فتحةٍ بعد الألف ومن كسرةٍ بعد الياء. وتحذف النون للجزم من فعل الاثنين والجميع والمؤنث. تقول في الجميع: لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ، ولم يقومـا ولم تقوما، ولم يقوموا ولم تقوموا، ولم تقومي يا امرأة، وما شاكل ذلك.

ومن الواجب أنْ يُحذف الحرف العليل إذا كان بعده حـرفٌ صحيحٌ مجزومٌ نحو قولك: لم يبعْ ولم يقُلْ ولم يسِرْ، وما شاكل ذلك. الأصـل: يبيعْ ويقول ويسيرْ، فحذفت حركة الحرف العليل لأنه يحتمل الحركة الثقيلة فبقيَ حرفُ العلّة ساكناً وبعده حرفٌ ساكنٌ، فحذفته، أعني حـرف العلّة، لالتقاء الساكنين.

فصل: والجائزُ أنْ يُستعمل لام الأمر للغائب والحاضر، وأكثر استعماله للغائب تقول: ليقمْ زيدٌ، ولتقُمْ أنت يا زيدُ[1]، وما شاكل ذلك. وقد رُوي أنه قُرِىء: ﴿**فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون**﴾[2]، بالتاء في (تفرحوا)[3]. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «ولتأخذوا مصافكم»[4]. ويجوز أن تعطف اللام على اللام فتسكّن الأخرى من اللامين وتكسرهـا، تقول: ليقمْ زيـدٌ وليقعدْ عمرو. قال الله تعالى: ﴿**ثمّ لْيقضوا تَفَثَهُمْ ولِيُوفُوا نذورَهم ولْيطوّفوا بالبيت العتيق**﴾[5]. أظنه يقرأ بسكون اللام وتحريكها بالكسر[6].

(١) وهذا قليل، يعني استعمال لام الأمر للحاضر، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(٢) يونس: ٥٨.

(٣) وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما روي. وكذلك هي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب. انظرْ الكشاف ٣٥٣/٢، والقرطبي ٣٥٤/٨.

(٤) انظر الهمع ٥٥/٢، والرضي ٢٥٢/٢، وابن يعيش ٤١/٧. ولم أجده في المعجم المفهرس.

(٥) الحج: ٢٩.

(٦) ذكر ابن مالك في التسهيل (٢٣٥) أن لام الأمر قد تسكّن بعد الواو والفاء وثمّ. وقد استشهد ابن=

ويجوز أن يُحذفَ حرفُ العلّة للجزم ويُردّ متولّداً من الحركة التي بعد ذلك الحرف، وأكثرُ ما يكون ذلك في رؤوس الآيات وفي ضرورة الشعر. قال الله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾[١]. قيل: إنّ «لا» للنهي وقد جزم بها الفعل وحذف الألف للجزم وردَّها متولدةً من الفتحة لتجانس رؤوس الآيات[٢].

وقال الشاعر:

هم الحماةُ إذا لم تحمَ مهنتهم ... هم الأساة إذا ما الجرح لم يُؤْسا[٣]

قيل: حذف الألف للجزم وردَّها متولّدةً من الفتحة لضرورة الشعر[٤].

والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن تعمل حروف الجزم وهي محذوفة[٥]. ويمتنعُ أن يتقدّم معمولُها عليها أبداً. ويمتنعُ أنْ يُفصَل بينها وبين الفعل بشيء لضعفها. ويمتنع أن تعملَ حروف الجزم في الفعل حتى تنقله من معنى إلى معنى. فـ «لَمْ ولّما» تنقلان الفعلَ من الإيجاب إلى النفي، ولامُ الأمر و«لا» في النهي و«إنْ» الشرطية تنقله من معنى الخبر إلى معنى الأمر والنهي والشرط. فافهمْ ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

واعلمْ أنّ الجزمَ في لغة العرب هو القطعُ. يُقال: جزمتُ الشيءَ، أيْ: قطعته[٦]. وله علامتان قد تقدّم الحديثُ عليهما وعليه في أبواب الإعراب والبناء فخذه من هنالك. والحمدُ لله ربّ العالمين.

= عقيل في شرحه للتسهيل بهذه الآية الكريمة، ثم قال: «وتسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك». المساعد ١٢٢/٣.

(١) الأعلى: ٦.

(٢) وقيل: الألف ناشئة عن إشباع الفتحة. وقيل: إنّ «لا» نافية، أيْ: فما تنسى. والله أعلم.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) ومثل هذا قول قيس بن زهير عند بعضهم:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زيادِ

(٥) يجوز حذف اللام للضرورة، كقول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومدّتي ... ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ

أصله: ليكنْ، فحذفت اللام للضرورة.

(٦) ومن هنا سمّيت أدوات الجزم بهذا الاسم، لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً.

عقد باب الشرط

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما الشرطُ؟ وكم أدواته؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما معانيها؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا الشرطُ فهو الإلـزام، لأنك تقـول: إنْ يقمْ أقمْ، فتلزمُ نفسك القيامَ إنْ ألزَمَهُ صاحبُك نفسَه. وقيل: الشرط ربطُ جملةٍ بجملة؛ لأنّ الشرطَ يطلبُ في الأصل الفعلين، والفعلان لا بـدَّ لهما من فـاعل، والفعـلُ والفاعل جملةٌ. فإذا قلت: إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ، فقد ترابَط الجملتان. وقيل: الشرط هو وقوعُ الشيء لوقوع مثله نحو قولك: إنْ يقمْ أقمْ، وامتناع وقوعِ الشيء لامتناع وقوع غيره نحو قولك: إنْ لمْ تقمْ لم أقمْ، أو وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره نحو قولك: إنْ يقمْ لم أقمْ، أو امتناع وقوع الشيء لوقوع غيره نحو قولك: إنْ لم يقمْ زيد يقمْ عمرو. ومعنى الشرط الإبهامُ.

فصل: وأما كم أدوات الشرط؟ فهي ثلاث[1] عشرة كلمة وهي: إنْ ومَنْ وما وأيّ ومهما وأينَ ومتى وأنّى وحيثما وإذْما وإذا ما وكيْفما على بعض الأقوال[2] وأمّا مفتوحة مشدّدة[3]. تقول فيها: إنْ تكرمني أكرمك، ومَنْ يقمْ أقمْ معه، وما تفعل أفعلْ، ومهما تصنعْ أصنعْ مثلَه، وأيَّ القوم تضربْ أضربْ،

(١) في المخطوطة: ثلاثة، وهو خطأ واضح.

(٢) الذين أجازوا ذلك صرحوا بأنه إنما أجازوه قياساً لأن ذلك لم يسمع. المساعد ١٣٩/٣.

(٣) ومنها أيضاً أيّان، وهي ظرف زمان كـ «متى»، وقلّما يجازى بها، ولم يحفظ سيبويه ذلك بها، والقياس يقتضي الجواز؛ لأن معنى متى وأيّان واحد. المساعد ١٣٥/٣.

وأينَ تقعدْ أقعدْ، ومتى تخرجْ أخرجْ، وأنّى تأتني أكرمْك، وحيثما تقعدْ أقعدْ، وإذْما تنطلقْ أنطلقْ، وإذا ما تذهبْ أتبعْك، وكيفما تصنعْ أصنعْ. فهذه الأدوات كلُّها تجزمُ الفعلين المستقبلين خاصةً إنْ وقعا. فإذا دخلتْ على ماضٍ لم تعملْ فيه شيئاً وكان معناه الاستقبال وحُكِمَ على موضعه بالجزم.

فأمّا «أمّا» المفتوحة فلا يُشرط بها إلا في الشعر خاصة[1] ولا يكون جوابها إلا فاءً متأخرةً، ولا يجوز حذف الفاء أبداً، واستعمالها[2] مفتوحة في الشرط قليلٌ جداً، ولم أسمعْ أحداً شرَط بها إلا في بيت واحدٍ، وفيه أيضاً خلافٌ وتأويلٌ وهو قوله:

أبا خُراشَةَ أمّا أنت ذا نشبٍ فإنّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبعُ[3]

قيل: إنّ «أمّا» شرط هاهنا، وأنت بمعنى: كنت، كأنه قال: أمّا كنت[4]. وقيل: إنّ «أمّا» ليست بشرطية، وأصله: أنْ ما كنت، و«أنْ» ناقصة مصدرية في موضع النصب مفعول من أجله تقديره: لأجل أن كنت ذا نشب فإنّ قوميَ لم

---

(١) هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد في الشعر وفي النثر. قال تعالى: ﴿فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربّهم وأمّا الذين كفروا فيقولون﴾ البقرة: ٢٦. وقال تعالى:﴿فأمّا اليتيم فلا تقهر * وأما السائل فلا تنهر * وأمّا بنعمة ربك فحدّث﴾ الضحى: ٩ ـ ١١ وهي تكون بمعنى «مهما»، فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالمعنى: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وقال بعضهم: حذف فعل الشرط وأداته وأقيمت «أمّا» مقامهما. انظر رصف المباني ١٨١، والمغني ٨٠.

(٢) في المخطوطة: واستعمالها.

(٣) هذا البيت للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/٢، والإنصاف ٧١/١، وابن الشجري ٣٤/١، والخزانة ١٣/٤، والمغني ٥٤، والمقرب ٢٥٩/١، وشواهد الإيضاح ٤٧٩، والإفصاح ٢٨٨، والاقتضاب ٥١، وابن يعيش ٩٩/٢، ورصف المباني ١٨٣، والشعر والشعراء ٣٤١، ومجمع الأمثال ٨٤/٢، واللسان (خرش، ضبع)، وكشف المشكل ٦٠٠/١. والرواية المشهورة: ذا نفر، بدلاً من: ذا نشب. وأبو خراشة: هو خفاف بن ندبة. والضبع: السنة المجدبة. ومعنى البيت: يا أبا خراشة إن كنت أنت وقومك كثيرو العدد، فإن قومي كثيرون موفورون لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة.

(٤) أظن أن المؤلف وقع في وهم، فلم يقل أحد أن «أمّا» شرطية، وإنما نقل عن ابن دريد وأبي حنيفة الدينوري أن رواية البيت: إمّا كنت ذا نفر، فتكون «إمّا» مكونة من «إنْ» الشرطية و«ما» الزائدة.

تأكلهم الضبع[1]. وأمّا «ذا» فهو منصوب على أنه خبر «كان» في الأصل. والضَّبعُ هي السنة ذاتُ الجدب والقحط. ومنهم مَنْ يروي البيت: أبا خراشة أمّا أنْتَ، وهو من: آب يؤوب.

واعلمْ أنّ أصلَ حروف الشرط «إنْ» والباقي محمول عليها. وقد تزاد على «إنْ» ما ولا، وتكتبان متصلتين، تقول: إمّا تذهبْ أذهبْ، وإلا تخرجْ أخرجْ. فإنْ شَرطتَ بـ«إمّا» جاز أن تؤكد الفعل بعدها بنون التوكيد الثقيلة. قال الله تعالى: ﴿وإمّا تخافَنَّ مِنْ قومٍ خيانةً﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فإمّا تريِنَّ مِنَ البِشرِ أحداً﴾[3]. هذه جملة أدوات الشرط قد ذكرتها لك ممثلة.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ أدواتُ الشرط؟ فعلى ثلاثة أقسام: حروفٌ وظروفٌ وأسماءٌ غيرُ حروف ولا ظروف. فالحروف: إنْ وإمّا وإلاّ[4] وأمّا المفتوحة. والظروف: أيْنَ ومتى وإذْما[5] وإذا ما وأنّى وحيثما[6]. والأسماء: مَنْ وما وأيّ ومهما[7] وكيفما على بعض الأقوال. وكلُّ هذه الأسماء مبنيّةٌ لأنها متضمّنة حرف الشرط وهو: إنْ، وما تضمّن المبنيَّ بُني كبنائه.

فصل: وأمّا معانيها: فمعنى «إنْ» و«أمّا» و«إلاّ» الشرطُ عامّاً في جميع المشروطات. ومعنى «مَنْ» الشرطُ في فعل مَنْ يعقلُ خاصةً. ومعنى «ما» الشرطُ في ما لا يعقل خاصة. ومعنى «أيّ» الشرط عاماً في جميع المشروطات مِن عاقل

---

(١) وهذا هو الصواب.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) أصل الأولى «إنْ» زيدت عليها «ما»، وأصل الثانية كذلك «إنْ» زيدت عليها «ما». فكان على المؤلف أن لا يذكرهما ويكتفي بذكر «إنْ».

(٥) هذه الأداة اختلف فيها. فمذهب سيبويه أنها حرف، ومذهب المبرد وابن السراج والفارسي أنها اسم ظرف زمان. المساعد ١٤١/٣، والصبان ١١/٤.

(٦) وأيّان، وهي ظرف زمان.

(٧) وعن ابن مالك أنّ «ما» و«مهما» قد تردان ظرفي زمان. انظر التسهيل ٢٣٦.

وغير عاقل لأنها متمكّنةٌ وفيها معنى الاستفهام. ومعنى «مهما» الشرطُ فيما لا يعقل خاصة أيضاً، وفيها خلاف، منهم مَن يقـول: هي حرف[1]، ومنهم من يقول: هي اسم واحد موضوع للشرط[2]، ومنهم من يقول: هي اسمان قد ركّبا اسماً واحداً، وأصلها: ماما، فكرهوا أنْ يجمعوا بين مثلين فقلبوا الألف الوسطى هاء[3]. ومنهم من يقول: الأصل مَهْ، اسم فعل، فزيد عليه «ما» كما تزاد على سائر أدوات الشرط[4]. والأصح أنها اسمٌ موضوعٌ للشرط. والدليلُ على أنّه اسمٌ أنّ الضميرَ يعودُ إليه وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[5]، فالهاءُ في «به» عائدةٌ على مهما. هذه معاني الأسماء.

فأمّا الظروفُ فأوّلها «أين»، ومعناها الشرط في المكان. و«متى» معناها الشرط في الزمان. و«أنّى» معناها الشرط أيضاً في المكان، لأنها عبـارة عن الجهة. وأمّا «إذا» فمعناها الشرط أيضاً في الزمان، في المستقبل، وكذلك «إذْ» في الماضي. وأمّا «حيثُ» فمعناها الشرطُ في المكان أيضاً. ولا يُشرط بـ«إذا وحيثُ وإذْ» إلا بعدَ أن يُضمَّ إلى كل واحد منها[6] «ما» لتقطعها عن الإضافة، تقول: إذا ما تقمْ أقمْ، وإذْما تخرجْ أخرجْ، وحيثما تقعدْ أقعدْ، قال الشاعر:

إذْ مـا أتيتَ عـلى الـرسـول فقـلْ لَـهُ ... حـقٌّ عليـكَ إذا اطـمـأنَّ المجلسُ[7]

---

(١) وينسب هذا القول للسهيلي وابن يسعون. مغني اللبيب ٤٣٥.

(٢) وهذا قول الجمهور. شرح التصريح ٢٤٨/٢.

(٣) وهذا قول الخليل، فـ «ما» الأولى شرطية، والثانية زائدة. المساعد ١٩٧/٣.

(٤) وهذا قول سيبويه. وبه قال الأخفش والزجاج والبغداديون، إلا أنّ «ما» عندهم شرطية. المرجع السابق.

(٥) الأعراف: ١٣٢.

(٦) في المخطوطة: منهما.

(٧) هذا البيت للعباس بن مرداس من قصيدة يمدح بها رسول الله ﷺ. ورواية الديوان: إمّا أتيت على النبيّ فقلْ له. والرواية المشهورة: حقّاً، منصوب على المصدر المؤكد به أو نعتاً لمصدر محذوف. والمقُول فيما بعد هذا البيت وهو قوله:

يـا خـير مـن ركـب المـطيّ ومـن مشى ... فـوق الـتراب إذا تـعـدّ الأنـفـس

انظر ديوان العباس بن مرداس ٧٢، والكتـاب ٥٧/٣، والمقتضب ٥٤٧/٢، والخصائص ١٣١/١،=

إلا في ضرورة الشعر فقد يجوز أن يُشرط بإذا بغير ما، وذلك في مثل قول الشاعر:

إذا قَصُـرَتْ أسيافُنـا كـانَ وصلُهـا خُـطانـا إلى أعـدائنـا فنُضـارِبِ[1]

فشَرَطَ بـ «إذا»، و«كان» هي الجواب، بدليل أنه عطف على موضعها بالجزم في قوله: فنضاربِ[2].

وأمّا كيفما فمعناها الشرطُ في الحال لأنك إذا قلت: كيفما تصنعْ أصنعْ، فالتقدير: على أيّ حال تصنعْ أصنعْ. وأمّا «أمّا» المفتوحة فقد تقدّم الحديثُ عليها، وذكرنا أنه لا يُشرط بها إلا في الشعر وأنّ جوابها لا يكون إلا بالفاء.

فصل: وأمّا أحكامُ هذا الباب فهي في واجبٍ وجائزٍ وممتنع. فالواجبُ أنّ هذه الأدواتِ كلّها متى دخلت على الفعلين المستقبلين جزمتهما بعد أنْ تنقلَ الفعلَ من الحال إلى الاستقبال ومن الإيجاب إلى الشرط. وقد اختلف في جزمها، فقال قومٌ: إن الجازم للفعلين جميعاً «إنْ» الشرطية[3]، وقال قومٌ: إنّ «إنْ» الشرطية جزمت فعل الشرط، وفعل الشرط جزم الجواب[4]. وقال قومٌ: الشرطُ جزمَ الجـواب والجوابُ جـزمَ الشرط[5] على حسب ما اختلفوا في المبتدأ والخبر. وأوّل الأقوال أصحُّهـا والله أعلم. ومن الواجب

= والكامل ١/٢٤٠، والجمل ٢١٦، وابن يعيش ٩٧/٤، ورصف المباني ٦٠، وكشف المشكل ٥٩٨/١، واللسان (أخذ).

(١) هذا البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ٤١، والكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٣/١، والجمل ٢١٧، والحلل ٧١، وابن يعيش ٩٧/٤، والشعر والشعراء ٣٢١. وقد ورد هذا البيت في شعر رويّه مرفوع، وقد وقع ذلك في قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي. انظر الخزانة ٢٦٣/٢، وحماسة أبي تمام ٣٧٦/١.

(٢) وحرّكها بالكسر لأجل القافية.

(٣) وهذا قول المحققين من البصريين. واختاره الجزوليّ وابن عصفور والأبديّ، وعزاه السيرافيّ إلى سيبويه. انظر المقرب ٢٧٣/١، والمساعد ١٥٢/٣.

(٤) وهذا قول الأخفش، واختاره ابن مالك في التسهيل ٢٣٧.

(٥) قيل: إن ابن جنّي نقل هذا عن الأخفش. شرح التصريح ٢٤٨/٢.

الإتيان بجواب الشرط مقدّماً أو مؤخراً[1]، ولا يكون الجوابُ إلا فعلاً أو فاء[2] فقط.

فصل: والجائزُ يشتملُ على اثنتي عشرة مسألة. منها: أنه يجوزُ أن يُجعل الفعلين، أعني فعل الشرط وجوابه، مستقبلين جميعاً[3]، وماضيين جميعاً[4]، وأحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً، سواءً كان شرطاً أو جواباً، فيجزم المستقبلُ شرطاً كان أو جواباً ويُتْرك الماضي على حاله. مثال الجميع: إنْ يقمْ زيد يقمْ عمـرو، وإنْ قمتَ قمتُ، وإنْ قمتَ أقمْ، وإنْ تقمْ قمتُ، وهـذا أضعف المسائل[5].

ومنها: أنه يجوز في «مَنْ» و«ما» و«أيّ» أنْ تجعلها شرطاً فتجزم بها الفعلين، وأنْ تجعلهنّ خبراً، أي: ناقصات[6] فترفع الفعلين بعامل معنوي، وأن تجعلَهُنَّ استفهاماً فترفعُ الأول بعامل معنوي وتجزم الثاني جواب شرط محذوف. وهذا مثالها جميعاً، تقول في الشرط: مَنْ يقمْ أقمْ، وما تفعلْ أفعلْ، وأيّ القوم تضربْ أضربْ. وتقولُ في الخبر: مَنْ تضربُ أضربُ، وما تفعلُ أفعـلُ، وأيّ القوم تضربُ أضربُ، وأيّهم يقومُ أقومُ معه. والتقدير: الذي تضربُ أضربُ، والذي تفعلُ أفعلُ، والذي يقومُ منهم أقومُ معه. وتقول في الاستفهام: مَنْ يقومُ

---

(١) مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم على أداة الشرط، وإن تقدم عليها شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه الجواب نفسه. أنظر الصبان ١٥/٤، والمساعد ١٦٣/٣.

(٢) وهي الفاء الواقعة في الجواب الذي لا يصلح أن يقع شرطاً، وفائدتها ربط الشرط بالجواب، ولذلك لا يجوز حذفها إلا للضرورة. وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار. انظر الأشموني ٥٨٨/٣.

(٣) وهو الأصل.

(٤) أيْ: لفظاً لا معنى؛ لأن أداة الشرط تقلب الماضي للاستقبال.

(٥) مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً مخصوص عند الجمهور بالضرورة. ومذهب الفراء وابن مالك جوازه في الاختيار. قال الأشموني: «وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: مَنْ يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له». شرح الأشموني ٥٨٥/٣.

(٦) أيْ: أسماء موصولة.

أقمْ معه؟ وما تفعلُ أفعلْ مثله؟ وأيّهم يخرجُ أخرجْ معه؟ والتقدير: مَنْ يقومُ؟ إنْ يقمْ أقمْ معه. وما تفعلُ؟ إنْ تفعلْ شيئاً أفعلْ مثله. وأيّهم يخرجُ؟ إنْ يخرجْ أخرجْ معه، وما شاكل ذلك.

ومنها أنه يجوز أن يُعطف على جواب الشرط بالواو[1]. فيجوزُ في المعطوف الجزم على اللفظ والرفع على القطع والنصب على الصرف بمعنى «أنْ»، وذلك في مثل قولك: مَنْ يكرمْني أكرمْه وأحسنْ إليه، وأحسنَ إليه، وأحسنُ إليه. والتقدير مع الرفع: وأنا أحسنُ إليه. والتقدير مع النصب: وأنْ أحسنَ إليه[2].

ومنها أنّه يجوزُ أن يُفصل بين فعل الشرط وبين الجواب بفعل مستقبل، فيجوزُ جزمُه على البدل من فعل الشرط، ويجوزُ رفعه بعامل معنوي، ويكون موضعه مع الرفع النصبَ حالاً. تقول في الجزم: منْ يأتني يكرمني أكرمْه، قال الشاعر:

متى تأتِنا تلمِمْ بنا في ديارنا ... تجدْ حطَباً جَزْلاً وناراً تأجّجا[3]

فجزم «تلممْ» بدلاً من «تأتنا»، والتقدير: متى تلممْ بنا. ولا يكون ذلك إلا إذا كان المعنى واحداً. ألا ترى أنّ الإتيان ضربٌ من الإلمام. فإنْ اختلف المعنى لم يكنْ إلا الرفعُ. تقول: متى تأتنا تضحك، لا يجوز جزم «تضحك» إلا على بدل الغلط، وهو ضعيف[4]، بل يكون «تضحك» مرفوعاً، وموضعه النصبُ

---

(١) وبالفاء أيضاً.

(٢) قال تعالى: ﴿وإنْ تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾ البقرة: ٢٨٤. قرىء بجزم (يغفر) على العطف، ورفعه على الاستئناف، ونصبه بإضمار «أنْ»، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما. وأقواها الوجه الأول وأضعفها الوجه الأخير. أنظر شرح شذور الذهب ٣٥١، والصبان ٢٤/٤.

(٣) قائل هذا البيت عبيد بن الحرّ كما في سرّ الصناعة ٦٧٨/٢. وهو في الكتاب ٨٦/٣ بدون نسبة، والمقتضب ٦٣/٢، والخزانة ٢٠٤/٥، وابن يعيش ٥٣/٧، والهمع ١٢٨/٢، وكشف المشكل ٢٧/٢. والشاهد فيه جزم «تلمم» لأنه بدل من «تأتنا»، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز ذلك.

(٤) قال سيبويه: «وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألْنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل =

على الحال، والتقديرُ: متى تأتنا ضاحكاً. وقوله في البيت: وناراً تأججا، الأصل: وناراً تأجّج، ولكنه أدخلَ نونَ التوكيد الخفيفة على الفعل ضرورةً في الشعر ثم وقف عليها بالألف. وتقول في الفعل المرفوع بعد فعل الشرط: مَنْ يأتني يكرمُني أحسنْ إليه، فـ«يكرمني» في موضع النصب على الحال، والتقدير: مَنْ يأتني مكرماً. قال الشاعر:

متى تـأتـه تَعْشـو إلى ضـوء نـارِه   تجدْ خيرَ نـارٍ عندها خـيرُ مُـوقِـدِ[1]

تقديره: متى تأتِه عاشياً.

ومنها: أنه يجوز أن تعطفَ بالجزم على جواب الشرط إذا كان بالفاء، فتقول: مَنْ يكرِمني فأكْرِمْهُ وأُحْسِنْ إليه. وإنما جُزم هذا عطفاً على أصل الجواب لأنه مجزوم. قال الله تعالى: ﴿**إنْ تُبدوا الصدقات فنعمَّا هي وإنْ تُخفُوها وتُؤْتُوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفرُ عنكم من سيِّئاتِكُمْ**﴾[2]، بجزم «نكفر» على قراءة نافع وحمزة والكسائي، عطفاً على قوله تعالى: (فنِعِمّا) لأنه موضع الجواب، أو على (فهو خيرٌ لكم)[3].

ومنها أنّه يجوزُ أن تُبدلَ من جواب الشرط فعلاً مجزوماً، تقول: مَنْ يأتني أُكْرِمْه أكْسِه ثوباً، قال الله تعالى: ﴿**ومَنْ يفعلْ ذلك يلقَ أثاماً يضاعفْ**

= الأول، لأن الأول الفعلُ الآخِرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه». الكتاب ٨٧/٣.

(١) هذا البيت للحطيئة من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر. وهو في ديوانه ١٦١، والكتاب ٨٦/٣، والجمل ٢١٤، والحلل ٢٨٦، والمقتضب ٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٧/٢، والخزانة ٧٤/٣، ٢١٠/٥، والأمالي الشجرية ٢٧٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، والملخص ١٥٤/١، وابن يعيش ٦٦/٢. والشاهد فيه رفع «تعشو» لوقوعه حالاً بين الشرط والجزاء.

(٢) البقرة: ٢٧١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونكفِّرُ» بالرفع. وقرأ ابن عامر وحفص «ويكفِّرُ» بالرفع وبالياء. انظر البحر المحيط ٣٢٥/٢.

(٣) قال سيبويه: «والرفع هنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء». الكتاب ٩٠/٣.

له العذابَ﴾[1]، فجزم (يضاعفْ) بدلاً من (يلقَ)[2].

ومنها: أنه يجوز أن يتقدّم جوابُ الشرط[3]، ويكون مرفوعاً، وذلك في مثل قولك: أكرمُك إنْ أكرمتني، وأنفعُك إنْ أطعمتني، وكذلك إن كان الجواب في نيّة التقديم، وأكثر ما يكون إذا كان في أوّل الكلام مبتدأً أو «إنّ» أو ما شابهها، وذلك في مثل قولك: أنا إنْ تكرِمْني أكرمُك، لأنّ التقدير: أنا أكرمُك إنْ أكرمتني[4]. قال الشاعرُ:

يـا أقـرعُ بـنَ حـابسٍ يـا أقـرعُ ... إنّـك إنْ يُصْـرَعْ أخـوك تُصْـرَعُ[5]

والتقدير: إنّك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك[6].

ومنها: أنّه يجوز أن تدخل الفاء في جواب الشرط فيكون مرفوعاً وذلك في مثل قول الله تعالى: ﴿فمن يؤمنْ بربّه فلا يخافُ بخْساً ولا رهقاً﴾[7].

ومنها: أنّه يجوز أن تُحذف الفاء في الجواب وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الشعر[8]. قال الشاعر:

---

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٢) لأن مضاعفة العذاب لقيّ الآثام. وقرئ بالرفع شاذاً على الاستئناف. إملاء ما منّ به الرحمن ١٦٥/٢.

(٣) هذا مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد والأخفش. أما البصريون فإنه لا يجوز عندهم تقدم جواب الشرط، فإذا تقدّم ما يشبه الجواب فهو دليل عليه، وليس إياه.

(٤) هذا تقدير سيبويه. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء. وقيل: إنْ كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. ويحسن رفع الجواب في هذه المسألة إذا كان الشرط ماضياً أو مضارعاً منفياً بلم. انظر الكتاب ٦٧/٣، والصبان ١٩/٤.

(٥) هذا البيت لجرير بن عبدالله البَجَليّ كما في الكتاب ٦٧/٣. وقيل: لعمرو بن خثارم البجلي، وهو في المقتضب ٧٢/٢، والكامل ١١٥/١، والمقرب ٢٧٥/١، والأصول ١٩٢/٢، والخزانة ٢٠/٨، وابن يعيش ١٥٨/٨، والإنصاف ٦٢٣/٢، وكشف المشكل ٦٠٧/١، وشرح عيون الإعراب ٢٤٨ ونسب لحصين بن قعقاع.

(٦) هذا تقدير سيبويه، وتقديره عند المبرد على حذف الفاء.

(٧) الجن: ١٣. والتقدير: فهو لا يخاف. والله أعلم.

(٨) أيْ: للضرورة.

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها   والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلان[1]

التقدير: فاللهُ يشكرُها. ويجوز تقديمُ الفاء وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فذكِّرْ إنْ نفعت الذكرى﴾[2]، والتقديرُ: إنْ نَفَعَتِ الذكرى فذكِّرْ.

ومنها: أنّه يجوز أن يكون جوابُ الشرط متعلِّقاً بشرط ثانٍ وذلك في مثل قولك: إنْ أخرجْ فمن يَلقني أكرمْه[3].

ومنها: أنّه يجوز أن تُجيب الشرطَ والاثنين والثلاثةَ وفوقَ ذلك بجواب واحد[4]. تقول: مَنْ يأتني إنْ يكرمْني إنْ يكنْ عندي شيء أحسنْ إليه.

ومنها: أنّه يجوزُ أنْ تعطفَ على فعل الشرط إذا كان ماضياً فعلاً مستقبلاً مجزوماً، تقول: إنْ قمت وتكرمْني أكرمْك. وكذلك إنْ كان الجواب فعلاً ماضياً جاز أن تعطف عليه بالجزم أيضاً، تقول: إنْ أكرمتني أكرمْتُكَ وأُحْسِنْ إليك.

فصل: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنعُ أنْ يعملَ في الشرط ما قبلَه إلا حرفُ الجرّ فإنه يجوز أن يعمل في الشرطيّات[5]. تقول: بمَنْ تمرّ أمرّ، وبما تخرجْ

---

(١) هذا البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وينسب لحسّان بن ثابت وليس في ديوانه، وروي لكعب بن مالك الأنصاري. وهو في الكتاب ٦٥/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٧/١، والخصائص ٢٨١/٢، وسرّ صناعة الإعراب، والمفصل ٣٢١، والمقرب ٢٧٦/١، والمحتسب ١٩٣/١، والمنصف ١١٨/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والأمالي الشجرية ٨٤/١، ومغني اللبيب ٨٠، وضرائر الشعر ١٦٠، والهمع ٦٠/٢، والمساعد ١٤٧/٣.

(٢) الأعلى: ٩.

(٣) إنْ توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما. وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾ محمد: ٣٦. وقيل: إن تواليا بعطف بالواو فالجواب لهما، أو بـ «أوْ» فالجواب لأحدهما، أوْ بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول. انظر الأشموني ٥٩٦/٣.

(٤) قال ابن عقيل: «والصحيح في مسألة توالي الشروط أن الجواب للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، وجواب الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه». المساعد ١٧٣/٣.

(٥) وكذلك الاسم المضاف نحو: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ.

أخرجْ. فأمّا قول الشاعر:

إنّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً ... يلْقَ فيها جآذراً وظباء[1]

فـ «مَنْ» هاهنا شرطية وليست اسم «إنّ»، وإنما اسمُ «إنّ» محذوفٌ وهو ضميرُ الشأن والقصة، والتقديرُ: إنّه من يدخل الكنيسة. ويمتنع أن يُجزَمَ جوابُ الشرط مع الفاء أو يُرفعَ إنْ حُذِفَت إلا إذا كان متقدّماً أو في حكم المقدّم كما تقدّم. ويمتنع أن تعملَ أدواتُ الشرط وهي محذوفةٌ، فأمّا إذا حُذف[2] فعلُ الشرط فيجوزُ[3] لدلالة حرف الشرط عليه وذلك في مثل قول الشاعر:

وارحلْ حيث رأيتَ الأرضَ واسعةً ... وانشرْ بها الطرفَ إنْ عَرْضاً وإنْ طولا[4]

والتقدير: إنْ شئت عرضاً وإنْ شئتَ طولاً فانشرْ. فافهم ذلك موفّقاً إنْ شاء الله تعالى.

* * *

انقضتْ جميعُ المعربات، وبانقضائها انقضى كتابُ الأصول ويتلوه كتاب الفروع.

---

(١) تقدّم في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٢) في المخطوطة: حذفت

(٣) أيْ: فيجوز أن يعمل.

(٤) لم اجد قائله فيما اطلعت عليه من مصادر

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد باب التثنية

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما التثنيةُ؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما المثنّى؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا التثنيةُ فهي ضمّك الشيء إلى مثله لتُعبِّر عنهما بلفظ واحد طلباً للاختصار، تقول في زيد وزيد: زيدان.

فصل: وأمّا على كم تنقسمُ التثنيةُ؟ فهي تنقسمُ على ثلاثة أقسام: تثنيةٌ في اللفظ والمعنى، وهي[١] مثل الزيدين والعمرين والرجلين وما أشبه ذلك. وتثنيةٌ في اللفظ دونَ المعنى وهي في كل اسمين غُلِّب أحدهما على الثاني وهي ألفاظٌ محصورة[٢] وهي قولهم: العُمران، في أبي بكر وعمر، والفرقدان في الشمس والقمر، والحَسَنان في الحسن والحسين، والأسودان في التمر والماء، والجديدان في الليل والنهار، وما شاكل ذلك. وتثنيةٌ في المعنى دون اللفظ وهي في كلِّ اسمٍ لفظُهُ لفظ الجمع وهو مضافٌ إلى ضمير التثنية نحو قوله تعالى: **﴿إنْ تتوبا إلى الله فقدْ صغَتْ قلوبُكُما﴾**[٣]، فقال: قلوبُكُما، وليس لهما إلا قلبان[٤]. وكذلك قوله سبحانه: **﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيْديَهما﴾**[٥]،

---

(١) في المخطوطة: وهو.

(٢) أيْ: مسموعة عن العرب.

(٣) التحريم: ٤.

(٤) قال العكبري: «وما ليس في الإنسان منه إلا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع، وجاز أن يجعل بلفظ التثنية. وقيل: إن وجهه أنّ التثنيةَ جَمْع». إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٦٤.

(٥) المائدة: ٣٨.

وما شاكل ذلك. ويجوز أن تقول في غير القرآن: يَدَيْهما وقَلْبَيْهما، ولكنّ اللغة الأولى أفصحُ. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

وَمَهْمَهَيْن قَذَفَيْن مَرْتَين ... ظَهْرَاهُما مثلُ ظُهور التُرسَيْن[1]

وأمّا المثنّى فهو الأسماءُ من ظاهر نحو الزيدين ومضمر نحو أنتما ومبهم نحو هذين. ولا يُثنّى قط اسم[2] من الأسماء المشكلة إلا الذي والتي فإنه يجوز تثنيتُها وجمعُها، تقول: اللذان والذين، واللتان واللاتي.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ المثنّى؟ فعلى ثلاثة أقسام: قسمٌ صحيحٌ، وهو مثل الزيدين والعَمْرين والهندَيْن والرجلَيْن وما شاكل ذلك. وقسمٌ معتلٌ مثل فتيَيْن وعَصَوَيْن وموسَيَيْن وعيسيَيْن وما شاكل ذلك. وقسمٌ مركّبٌ وهو مثلُ خمسة عَشْرَيْن وستّة عَشْرَيْن وذَوَيْ حضرموت وذَوَيْ تأبّط شرّاً وما شاكل ذلك.

فصل: ولكلّ قسمٍ من هذه الأقسام أحكامٌ نذكرها هاهنا إنْ شاء الله تعالى.

فصل في معرفة حكم المثنّى الصحيح: إذا كان الاسمُ المثنى صحيحاً ألحقتَهُ ألفاً رفعاً، وياءً نصباً وجرّاً، ونوناً مكسورةً في الأحوال الثلاث عِوَضاً من حركة الواحد وتنوينه نحو رجلين، أو من حركة الواحد دون تنوينه نحو الرجلين. وهذه النونُ لا يجوزُ حذفها إلا للإضافة لأنها عِوَضٌ من

---

(١) هذا الرجز لخطام المجاشعي، وقيل: لهميان بن قحافة. وهو في الكتاب ٤٨/٢، والجمل ٣١٣، والأمالي الشجرية ٢٠٣/٢، والخزانة ٣١٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٣، وضرائر الشعر ٢٥٠، والحلل ٣٦٤، وابن يعيش ١٥٥/٤، والإفصاح ٢١٢، والبصريات ٤٨٠، وكشف المشكل ٢٥٩/١. المَهْمَهُ: الفلاة، والمَرْتُ: المفازة التي لا تنبت شيئاً، والظهر: ما ارتفع من الأرض. يصف فلاتين لا نبتَ فيهما، وشبّهها بالترسين في الاستواء.

(٢) في المخطوطة: اسما.

التنوين، والتنوين يحذفُ للإضافة، تقول: هذان غلاما زيدٍ وكتابا محمدٍ، وما شاكل ذلك. وهذه النون لا تكون إلا مكسورةً للفرق والسَّبق والتعديل. أما السَّبقُ فلأنّ التثنية سبقت الجمعَ فالتقى فيها ساكنان وهما النونُ وما قبلها، فحرِّكت النونُ بالكسر لالتقائهما، وخُصَّ الحرفُ الصحيح بالحركة لأنّ حذفَ الأوّل يخلّ. وأمّا الفرقُ فليفرقَ بين التثنية والجمع. وأمّا التعديلُ فلأنّ قبلَ النون حرفاً ساكناً[١] وقبل الحرف الساكن فتحة، والسكون والفتح خفيفان، فلو زدت[٢] حرّكْتَ النون بالفتح لخرجت في اللفظ من خفيف إلى خفيف فلم يتعدل اللفظ، فلم يكن إلا أنك حرّكتَ النون بالكسر لتخرج من خفيف إلى ثقيل ليقع الفرق والتعديل[٣].

ويستوي في التثنية المذكّرُ والمؤنّث. فهذه أحكامُ الصحيح.

فصل في معرفة أحكام المثنّى المعتلّ: إذا كان الاسمُ المثنّى معتلاً لم يخلُ أن يكون منقوصاً أو مقصوراً. فإنْ كان منقوصاً لم يخلُ أن يكونَ منقوصاً خاصاً أو منقوصاً عامّاً. والمنقوصُ الخاصُّ هو السّتةُ الأسماء المعتلّة المضافة[٤]. والمنقوصُ العامُّ هو كلُّ اسم في آخره ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ. فإنْ كان خاصّاً ثنّيْتَه على لفظه إلا فاك فإنـك تقلب الواو ميـماً، تقول: أبـوان وأخوان وحموان وذوا مال وفمان. وإنْ كان الاسم المثنّى منقوصاً عامّاً ثَنَّيْتَهُ على لفظه فقلت: هذان قاضِيان ورأيتُ قاضيَيْن ومررت بقاضيَيْنِ، وما شاكل ذلك.

---

(١) في المخطوطة: حرف ساكن.

(٢) هذه الكلمة زائدة، لأن العبارة تستقيم بدونها.

(٣) هذا وقد تفتح نون المثنى بعد الياء، وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء، كقوله:

علـى أحـوذِيَّـيْنَ اسـتـقـلّت عـشـيـة ... فـما هـي إلا لـمـحـة وتـغـيـبُ

وقيل: لا تختص هذه اللغة بالياء، بل تكون مع الألف أيضاً، كقوله:

أعـرف مـنـهـا الجـيـد والـعـيـنـانـا ... ومـنـخـرَيْـنِ أشـبـهـا ظـبـيـانـا

(٤) أي: الأسماء السّتة.

فصل: وإنْ كانَ الاسمُ المثنّى مقصوراً لم يخلُ أنْ يكونَ ثلاثيّاً أو غير ثلاثي. فإنْ كان ثلاثياً مثل: قفا وفتى وعصا، قُلِبَتْ ألفه ياءً إنْ كان من ذوات الياء أو واواً إنْ كان من ذوات الواو. تقول في فتى ورحا: فتيان ورحيان. هذا في ذوات الياء، قال الله تعالى: ﴿ودخل مَعَهُ السِّجْنَ فتيان﴾[1]. وتقول في ذوات الواو: عَصَوان وقفَوان[2]. قال الشاعر:

على عصَوَيْها سابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ[3]

وأحْسَنُ ما يفرّقُ به بينَ ذوات الياء وذواتِ الواو بردّ فعل الاسم إلى ضمير المتكلم والمخاطب، فإنْ خرجتْ فيه الياء كُتِب الاسم مفرداً ومثنّى بالياء. وإنْ خرجتْ فيه الواوُ كُتِب الاسم مفرداً بالألف ومثنّى بالواو. فإذا قلت: فتَيْتُ يا زيد ورَحَيْتُ يا عمرو، قلت في الاسم: فتى وفتيان، ورحى ورحيان، وعلى هذا القياس ما ورد من هذا النوع. وتقول: عصَوْتُ زيداً بالعصا، وقَفَوْتَ عمراً، فتقول في الاسم: عصا وعصوان، وقفا وقَفَوان. وقد فرّقوا بين ذوات الياء وذوات الواو بأشياء كثيرة مذكورة في التصريف أعْرَضْنا عن ذكرها، إذِ الغرض الاختصار، وفيما ذكرنا تنبيهٌ على الأكثر.

فصل: وإن كان الاسم المثنَّى مقصوراً رباعياً فما فوق قُلِبتْ ألفُه ياءً على الإطلاق. تقول في موسى وعيسى: موسَيان وعيسَيان، وفي مَلْهى ومَرْمى:

---

(١) يوسف: ٣٦.

(٢) وكذلك تقلب الألف واواً في الثلاثي إذا كانت أصلاً ككونها في حرف أو شبهه نحو: ألا وإذا علمين فتقول: ألوان وإذوان، أو مجهولة أيْ: لا يُدرى عن أيّ شيء قلبت، نحو: خسا ـ بمعنى فرد، فتقول: خسَوان. أما نحو: بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أميلت لذا فإنها تقلب ياء. انظر المساعد ٥٩/١.

(٣) عجز بيت لذي الرمة وصدره:

فجاءت بنسج العنكبوت كأنه

وهو في ديوانه ٤٩٠، والكامل ٥٠/٢، واللسان (سبر)، وكشف المشكل ٢٦٣/١. السابرى: الثوب الرقيق الجيد، والعصوان: عرقوبا الدلو، ومشبرق: منخرق. والبيت في وصف تغيّر الماء وما يكون عليه من طول المكث.

مَلْهَيان ومَرْمَيان، وفي مستَدْعى ومَسْتَوْفى: مَسْتَدْعَيان ومستَوْفيـان. وعلى هـذا القياس هذا النوع[1].

فإنْ ثنَّيْتَ الاسم المهموزَ لم يخلُ أنْ تكونَ همزتُه أصليةً أو منقلبةً أو زائدةً أو ملحقة. فإنْ كانت أصليّةً تركتها على حالها في التثنية[2]، تقول في حنّاء: حناءان. فإنْ كانت منقلبةً من واو ردَدْتها إلى أصلها[3] فقلت في تثنية كساء: كساوان. وإن كانت زائدةً أو ملحقةً جازَ أن تقلبها واواً وأنْ تتركها على حالها[4]. فالزائدة في مثل: حمراء، والملحقة في مثل: حرباء. تقـول في التثنية: حمراوان وحمراءان، وحرباوان وحرباءان. وقس على كل نوع ما جاء من جنسه.

فصل في معرفة أحوال المثنّى المركّب: إذا كان الاسمُ المثنى مركباً لم يخلُ أن يكونَ مركّباً من جملة قد عمل بعضُها في بعض أو من جملة لم يعمل بعضُها في بعض، أو مركّباً من اسم وصَوْت. فإنْ كان الاسمُ مركّباً من جملة قد عمل بعضها في بعض نحو أنْ تسمِّيَ رجلاً «تأبّط شراً» أو «برَق نحرُه» أو «زيدٌ قائمٌ»، فإنْ أردت أن تثنّيه وجَبَ أنْ تجلبَ له «ذوا» في حالة الرفع و«ذَوَي» في حالة النصب والجر. تقول: هذان ذَوَا تأبّط شـراً، ورأيت ذَوَي تأبّط شراً، وكذلك ما جرى هذا المجرى. وإنْ كان الاسم مركّباً من جملة لم يعملْ بعضُها في بعض مثل: خمسة عشر وما شاكله، أو من اسم مع صوت مثل: سيبويه وما شاكله، جازَ أنْ تثنّيه على لفظه وأنْ تجلبَ له «ذوا» في

(١) شذّ من الرباعي قولهم لطرفي الألية: مذروان، والأصل مذريان؛ لأنه تثنية مذرى. ومن الخماسي قولهم: قهقران وخوزلان في تثنية قهقرى وخوزلى. انظر الأشموني ٦٥٩/٣.

(٢) وربما قلبت واواً، وقد سمع: قرّاوان ووضّاوان في تثنية قرّاء ووضّاء، وهـو ضعيف كما يقـول ابن عصفور. المقرب ٤٦/٢.

(٣) ويجوز إثباتها وقلبها ياء. والأحسن إثباتها ثم قلبها واواً ثم قلبها ياء. وهذه الأخيرة لغة فزارة حكاها أبو زيد. انظر المقرب ٤٦/٢، والمساعد ٦١/١، والأشموني ٦٦٢/٣.

(٤) لم يذكر سيبويه في الأولى إلا قلبها واواً، وأما في الثانية فذكر الوجهين. انظر الكتاب ٣٩١/٣.

حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب والجر، فتقول: هذان خمسة عشران وسيبوَيْهان، ورأيت خمسة عَشْرَيْن وسيبَوَيْهَيْن، وهذا ذَوَا خمسة عَشَرَ وذوا سيبويه، ورأيت ذَوَي خمسةَ عشرَ وذَوَي سيبويه. وقسْ على هذا ما جرى مجراه موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب الجمع

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما الجمعُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما المجموعُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا ما الجمعُ؟ فهو ضمّك الشيء إلى أكثر منه لتعبّرٍ عن الجميع بلفظ واحد طلباً للاختصار كما تقدّم في التثنية. تقول في زيد وزيد وزيد: الزيدون، فتعود الأسماءُ اسماً واحداً والكلمات كلمة واحدة.

فصل: وأمّا على كم ينقسم الجمع؟ فهو ينقسمُ على ثلاثة أقسام: جمعٌ في اللفظ والمعنى وهو في مثل قولك: الزيدُون والعمرون، في جمع زيد وعمرو، وكذلك ما جرى هذا المجرى. وجمعٌ في المعنى دونَ اللفظ وهو كلّ جمعٍ لا واحد له من لفظه نحو[1] خيل وإبل وغنم وما شاكل ذلك. وقد ألحقوا بهذا نحن وهم وأنتم. وجمعٌ في اللفظ دون المعنى وهو النوع الذي كان في التثنية في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿فقد صغَتْ قلوبُكُما﴾[2] و﴿فاقطعوا أيديَهُما﴾[3]، فقال: قلوب وأيدي، وليس لهما إلا قلبان ويدان، ولهذا كان جمعاً في اللفظ دون المعنى.

والمجموعُ هو الاسمُ الظاهر والمضمرُ والمبهم. ولا يجمعُ مشكل إلا الذي والتي كما تقدّم في التثنية.

---

(١) في المخطوطة: ونحو. وواضح أن الواو الزائدة.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) المائدة: ٣٨.

فصل: وأمّا على كم ينقسم المجموع؟ فهو ينقسمُ على قسمين: قسمٌ مجموعٌ لمذكّر، وقسمٌ مجموعٌ لمؤنّث. فالمجموع المذكّر ينقسمُ على قسمين: مسلّم ومكسّر. والمؤنَّث على وجهين مثله: مسلم ومكسّر. وعلى كل واحدٍ حديثٌ نذكره في الأحكام مفصّلاً إنْ شاء الله تعالى.

عقد في معرفة أحكام الجمع السالم

اعلم أن الجمع المسلّم ما سلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه. وكان على هجائين: مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون نحو: الزيدون، والعمرين. وله خمس شرائط: أن يكونَ مذكّراً علماً عاقلاً أو صفة لعاقل، وأن يكون معرباً بالحروف[1]. فالعلمُ المذكّر العاقلُ نحو الزيدين والعمرين. والذي هو صفةٌ لعاقلٍ نحو المسلمين والصائمين، وما شاكل ذلك. وأما قولهم: عشرون وثلاثون وما شاكل ذلك، وقولهم: عِزون وكِرون وقِلون[2]، وقولهم: قِنَّسْرِين[3] وعلّيون[4] وفلسطين وما شاكل ذلك، فهذه ليست[5] بمجموعة جمع السلامة على التحقيق لأنها غير عاقلة ولا صفة لمن يعقل، وحركاتها مختلفةٌ. وأصحُّ ما قيل فيها: إنها أسماء موضوعاتٌ للجمع مسموعاتٌ على هذه الصورة، وهي معربةٌ بالحروف تشبيهاً بالجمع المسلّم.

فإنْ كان الاسمُ المذكّر المجموعُ جمعَ السلامة صحيحاً ألحقته واواً رفعاً وياء نصباً وجرّاً ونوناً مفتوحة[6] في الأحوال الثلاثة عوضاً من حركة الواحد

---

(١) ويشترط له أيضاً عدم التركيب والخلوّ من تاء التأنيث، خلافاً للكوفيين وابن كيسان فإنهم أجازوا «طلحون»، قياساً على الجمع بالألف والتاء كالطلحات والحمزات. شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٢) عُزون: مفردها عِزة، وهي الفرقة من الناس. وقُلون: مفردها قُلة، وهي عودان يلعب بها الصبيان. وكُرون: مفردها كرة.

(٣) مدينة من مدن الشام تقع قرب حمص. فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ.

(٤) هو اسم لأعلى الجنة.

(٥) في المخطوطة: ليس.

(٦) وقد تكسر. ومما ورد منه قوله:

عرفنا جعفراً وبني أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرينِ

وتنوينه نحو زيدين ومسلمين، أو مِنْ حركته دونَ تنوينه نحو المسلمين، أو من حركته المقدّرة نحو موسِين[١] وعيسِين، وما شاكل ذلك.

فصل: ولا يجوزُ حذف هذه النون إلا للإضافة وهي محرّكةٌ لالتقاء الساكنين، وخُصَّت بالفتح طلباً للتعديل لأنّ قبلها ضمة وواوٌ وكسرةٌ وياءٌ وهما ثقيلان في النطق. فلو حُرِّكت النون بالكسر أو بالضم لثقُلَتِ الكلمة فعدّلت النطق بأن حرِّكت من ثقيل إلى خفيف، فهذا حكمُ الصحيح.

وإنْ كان الاسمُ المذكّرُ المجموعُ جمعَ السلامة معتلاً لم يخلُ أنْ يكون مقصوراً أو منقوصاً. فإنْ كان مقصوراً حُذِفتْ ألفُه على الإطلاق[٢]، تقول في مثل موسى وعيسى: موسَوْن وعيسَوْن. وإنّما حُذِفت الألفُ لالتقاء الساكنين وهما الألفُ وما بعدها من واوٍ وياء. قال الله تعالى: ﴿وإنّهم عندنا لَمِن المصطَفَيْنَ الأخْيار﴾[٣]. وإن كان منقوصاً حُذِفتْ أيضاً ياؤه على الإطلاق[٤]. تقول في قاضي وغازي: قاضون وغازون، وما شاكل ذلك. وكان الأصل فيه: قاضِيُون وغازِيُون، فثقلت الحركة على الياء فألقيتها عنها فبقيتْ ساكنة، فالتقى أيضاً ساكنان وهما الياءُ وما بعدَها من واوٍ أو ياء. فهذا حكمُ المعتلّ.

وإن كان الاسمُ المذكّر المجموُعُ جمعَ السلامة مركّباً لم يخلُ أنْ يكونَ مركّباً من جملة قد عمل بعضها في بعض مثل رجلٍ سمّيته: تأبط شراً، أو: زيدٌ قائم، أو: بَرَق نحْره[٥]. أو من جملة لم يعمل بعضها في بعض مثل رجلٍ سمّيته بخمسة عشر أو حضرموت[٦] وما شاكل ذلك. فإن كان الاسمُ المذكّر مركّباً من جملة قد عَمل بعضها في بعض وأردتَ أن تجمعَه وجبَ أن تجتلبَ له

---

(١) في المخطوطة: موسون.

(٢) ويفتح ما قبل علامتي الجمع، سواء كانت ألفه منقلبة أو زائدة.

(٣) ص: ٤٧.

(٤) ويضمّ ما قبل واو الجمع، ويكسر ما قبل يائه.

(٥) ويسمّى مركباً إسنادياً.

(٦) الأول يسمّى مركّباً عددياً، والثاني يسمّى مركباً مزجياً.

«ذوو» في حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب والجر، فتقول: هؤلاء ذوو تأبّط شراً، ورأيت ذوي تأبّط شراً، ومررت بذوي تأبّط شراً، وعلى هذا قياسُ ما جاء من هذا النوع[١]. وإنْ كان الاسمُ مركّباً من جملة لم يعملْ بعضها في بعض وأردتَ أن تجمعَه كنت مخيراً: إنْ شئت جمعْتَهُ على لفظه فقلت في جمع خمسة عشرَ: هؤلاء خمسة عشرون، ورأيت خمسة عشرين، ومررت بخمسة عشرين. وإنْ شئتَ اجتلبتَ له «ذوو» في حالة الرفع و«ذوي» في حالة النصب والجر فقلت؛ هؤلاء ذوو خمسة عشر، ورأيت ذوي خمسة عشرَ، وعلى هذا قياسُ ما ورد من هذا النوع.

وإنْ كان الاسمُ مركّباً من اسم مع صوت وأردتَ أن تجمعَهُ جمع السلامة كنتَ أيضاً مخيّراً، إنْ شئتَ جمعتَهُ على لفظه فقلت: هؤلاء سيبَوَيْهُون، ورأيت سيبَوَيْهِين، ومررت بسيبَوَيْهِين. وإنْ شئت اجتلبت له «ذوو» في حالة الرفع، و«ذوي» في حالة النصب والجر فقلت: هؤلاء ذوو سيبَوَيْه، ورأيتَ ذوي سيبَوَيْهِ، ومررت بذوي سيبَوَيْهِ، وعلى هذا القياس ما ورد من هذا النوع. فهذه أحكام الجمع المذكّر السالم.

---

(١) لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع.

عقد في معرفة أحكام الجمع المذكّر المكسر

واعلمْ أنّ الجمعَ المذكّر المكسر ما لم يسلمْ فيه نظمُ الواحد ولا بناؤه، وكان على هجاءٍ واحد نحو رجالٍ وجبالٍ وكتبٍ وأُسُدٍ وما شاكل ذلك. وله أربعُ شرائط: أنْ يتغيّر بزيادةٍ نحو جبلٍ وجبال، أو نقصان نحو كتابٍ وكتُبٍ وجرابٍ وجُرُبٍ، أو بتغيّر حركاتٍ نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ وعَمَدٍ وعُمْدٍ وما شاكل ذلك[1]. وأن يكونَ معرباً بالحركات دونَ الحروف. وقد يكونُ جمع التكسير في الثلاثي فيأتي على وزن «أفْعال» نحو: أحْبال وأفْلاس وأرْطال وأفْخاذ، جمع حَبْل وفَلْس ورَطْل وفخذ. ويأتي أيضاً على وزن فعول نحو: دُروب وكُعوب وسُيوف وفُلوس وبُيوت، جمع درْبٍ وكعْبٍ وسيْفٍ وفَلْسٍ في الكثرة وبَيْتٍ وما شاكل ذلك. وقد يأتي على وزن فِعال نحو رجال وحِبال وذِئاب في جمع: رجل وحبل وذئب وما شاكل ذلك[2]. وقد يـأتي على وزن فُعْـلان نحو: قعْـدان

(١) وقد يكون التغيير مقدّراً نحو: دِلاص وفُلك وهجان وشِمال ـ للخلقة. قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة. وزاد بعضهم عِفتان ـ وهو القويّ الجافي، وكذلك كِناز في قولهم: ناقة كِناز، ونوق كِناز. وإمام في قولهم: هذا إمام وهؤلاء إمام. ومذهب سيبويه أنّها جموع تكسير، فيقدّر زوال حركات المفرد وتبدّلها بحركات مشعرة بالجمع، فَفُلْك إذا كان مفرداً كقُفْل. وإذا كان جمعاً كبُدْنٍ. أمّا عند ابن مالك فإن هذه أسماء جموع مستغنياً عن تقدير التغيير. انظر الكتاب ٣/٦٣٩، والتسهيل ٢٦٧.

(٢) إذا كان الاسم الثلاثي على وزن «فَعْل» فجمع القلّة منه على وزن «أفْعُل» نحو: كَلْب وأكلُب. وجمع الكثرة على وزن «فِعال» نحو كلاب وكباش، و«فُعول» نحو بطون ونسور. وقد يجمع على «أفْعال» بدلاً من «أفعُل»، قال سيبويه: «وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد». الكتاب ٣/٥٦٨. وأمّا ما كان على وزن «فَعَل» فإن جمع القلّة منه على وزن «أفْعال» نحو: جمل وأجمال، وجمع الكثرة على وزن «فِعال وفُعول» نحو جمل وجمال، وأسَد وأسود.

وصرْدان وبعْران في جمع: قَعود وصُرَد وبعير.

وأوزان الثلاثي كثيرة[١] ليس هذا موضع ذكرها[٢]، إذ غرضنا في هذا الكتاب الاختصار. ولعلّنا نذكرُ طرفاً من الأوزان والتكسير في الجزء الثاني من كتاب المحيط إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وقد يكون الجمع المكسّر في الرباعي فيأتي على وزن فَعالِل نحو: جَعافِر وبَراثن[٣] وزبارِج[٤] وقماطِر[٥] وما شاكل ذلك. وكذلك جمع المكسّر في الخماسي جاء على هذا الوزن[٦] نحو فرازِد جمع فرزدق، وقراطِع جمع قِرْطَعْب[٧]، وقذاعِم جمع قُذَعْمِل[٨]. والأصل في هذا أنّ الاسمَ إذا كان خماسياً وأردت أن تجمعَه جمع التكسير حذفتَ آخر حرفٍ منه على الإطلاق فكان في الجمع بمنزلة الرباعيّ كما حذفت القافَ من فرزدق، والباء من قرطعب، واللام من قذعمل. فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله. هذه أحكامُ الجمع المذكر مسلّماً كان أو مكسّراً.

فصل: في معرفة أحكام الجمع المؤنث: اعلمْ أنّ الجمعَ المؤنّث،

---

(١) في المخطوطة: كثير.

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٧٠ ـ ٥٧٧، والتسهيل ٢٦٧.

(٣) مفردها بُرْثُن، وهو الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد.

(٤) جمع زبرج وهو السحاب الرقيق. وقيل: هو الزينة من وشي أو جوهر.

(٥) جمع قِمَطْر وهو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير.

(٦) قال ابن عقيل: «والحاصل في المسألة، أنّ الخماسيّ الأصول، يجمع بالواو والنون، والألف والتاء، إنْ وجد فيه شرط جواز ذلك، وإن لا يوجد، جيء بما يفهم الجمع، نحو: عندي كثير من السفرجل، أو جمع بالحذف كما سيأتي بيانه، نحو: سفارج، وقد يجمع كذلك، مع إمكان التصحيح نحو: فرازد». المساعد ٣/٣٩٦.

(٧) القرطعب: ما عليه قِرْطَعْبَة، أيْ: قطعة خرقة.

(٨) القذعمل: القصير الضخم من الإبل. والقذعملة الناقة القصيرة.

على وجهين: مسلم ومكسر. فالمسلم كلّ ما كان في آخره تاءٌ زائدة قبلها ألف[١]، نحو: مسلمات ومؤمنات وزينبات وفاطمات وشعرات وكسرات وعرفات، وما شاكل ذلك. والمكسّر غيرُ ذلك وهو ما لم يكنْ في آخره تاءٌ نحو جِفان وقِلال وتوار[٢] وغرف وصحف، وما شاكل ذلك.

فلا يخلو الاسم المؤنث من أن تكون فيه علامة تأنيث أو لا تكون. فإنْ لم تكنْ فيه علامة تأنيث وأردْتَ أن تجمعَه جمع السلامة ألحقته ألفاً وتاءً في آخره مكسورةً في حالة النصب والجرّ جميعاً نحو: زينبات وهندات، وما شاكل ذلك. وإنْ كانت فيه علامة لم تخلُ أن تكون تلك العلامة ألفاً أو همزةً أو تاء. فإن كانت ألفاً قلبتها ياء على الإطلاق[٣] نحو: حبليات وسكريات، وما شاكل ذلك. وإن كانت همزةً نحو: بيضاء وحمراء، وأردت أن تجمع هذا الاسم جمعَ السلامة جاز أن تقلب الهمزة واواً وهو الأصحُّ والأفصحُ، فتقول: بيضاوات وحمراوات وخضراوات. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ليس في الخضراوات الصدقة».[٤]. وإن شئت تركتَ الهمزة على حالها فتقول: حمراءات وصفراءات وخضراءات، وإن شئت قلبت الهمزة ياءً فقلت حمرايات وصفرايات وخضرايات، وأوّل اللغات أفصحُها[٥]. وإن كانت علامة التأنيث تاءً نحو: مسلمة ومؤمنة وفاطمة وشعرة وعنبة، وما شاكل ذلك، وأردتَ أن تجمع هذه الأسماء حذفتَ التاءَ من آخرها وجئتَ بألف وتاء في آخر الاسم فقلت: مسلمات ومؤمنات وفاطمات وشعرات وعنبات وما شاكل ذلك. وكان القياسُ مسلمتات ومؤمنتات، إلاّ أنّهم كرِهوا الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد.

---

(١) ويسمّى بالجمع المختوم بألف وتاء مزيدتين. وقد تكون هذه التسمية أنسب من تسميته بجمع المؤنث السالم؛ لأن المفرد فيه قد لا يسلم إذا جمع هذا الجمع نحو: جمْرة وجَمَرات.

(٢) هكذا في المخطوطة. ولم أجد هذا الجمع فيما اطلعت عليه من مصادر

(٣) الصحيح أن ألفه تقلب مثل قلبها إذا ثنّي، فقد تقلب واواً، تقول في جمع عصا وألا وإذا مُسمّى بهن إناث: عصوات وألوات وإذوات؛ لأنها في المثنى تقلب واواً. الأشموني ٣/٦٦٤.

(٤) الترمذي: زكاة ١٣. وانظر ابن يعيش ٥/٦١، والرضي ٢/١٨٧.

(٥) انظر المقرب ٢/٥٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٩، وابن يعيش ٥/٢١، والأشموني ٣/٦٦٤.

واعلمْ أن في جمع المؤنث السالم وفي جمع المكسّر وحركاتها جميعاً وأوزانها حديثٌ يطولُ شرحه، لو استقصينا عليه ههنا لخرجنا عن الغرض، وسنذكرُ ذلك في الجزء الثاني من المحيط إنْ شاء الله تعالى.

فصل: ويلحقُ في باب التثنية والجمع سؤالاتٌ في الألف والواو والنون. يُقال: لِمَ جيء بالألف في التثنية؟ ولِمَ خُصَّت بأنْ كانت علامة للرفع؟ ولِمَ جيء بالواو في الجمع المسلم؟ ولِمَ خُصَّت أيضاً بأن كانت علامةً للرفع؟ ولِمَ جيء بالنون فيهما جميعاً؟ ولِمَ خُصَّت بحركة الكسر مع المثنّى؟ ولِمَ خصَّت بحركة الفتح مع الجمع؟ وهذا الجوابُ وبالله التوفيق.

أمّا الألف فجيء بها في التثنية علامةً للتثنية وعلامةً للرفع وحرفَ الإعراب عند بعضهم ودليلاً على الإعراب عند بعض ونفسَ الإعراب عند آخرين[1]. وأمّا لِمَ خُصَّت بأن تكون علامةً للرفع؟ فلأنّها تكون مرفوعةً بمعنى الفاعل في قولك: قاما وقعدا، فنُقِلَتْ من كونها مرفوعةً إلى كونها علامةً للرفع.

وأمّا الواوُ فجيء بها في الجمع المسلم علامةً للجمع المسلم القليل[2] وعلامةً للرفع وحرف إعراب أو دليلاً على الإعراب أو نفس الإعراب على حسب الخلاف في الألف. وأمّا لِمَ خصَّت بأن تكون علامةً للرفع؟ فلأنها قد تكون مرفوعة بمعنى الفاعل أيضاً في مثل قولك: قاموا وقعدوا، فنُقِلت من كونها مرفوعةً إلى كونها علامة للرفع. وأمّا لِمَ جيء بالنون فيهما جميعاً؟ فعوضاً من الحركة والتنوين فيما لم يكن فيه ألف ولام نحو زيدين وعمرين، وزيدان وعمران ورجلان، وعوضاً من الحركة دونَ التنوين فيما كان فيه الألفُ واللام نحو: الرجلان والثوبان، والزيدين والمسلمين، وما شاكل ذلك، وعوضاً من

(١) مذهب سيبويه وأبي إسحق وابن السراج أن الألف والياء في المثنى حرفا إعراب. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها دليلان على الإعراب. وقيل: مذهب سيبويه أنها إعراب، وإلى ذلك ذهب الزيادي والفراء. والأول من هذه المذاهب المشهور من مذهب سيبويه. انظر ابن يعيش ١٤٠/٤.

(٢) فإنه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهو من أبنية القلّة فإنْ أطلق بإزاء الكثير فتجوّز.

الحركة المقدّرة دون التنوين فيما لا ينصرفُ نحو: موسَيان وعيسَيان، وموسَوْن وعيسَوْن، وما شاكل ذلك، هذا الاسم فيه الحركةُ دونَ التنوين لأنّه لا ينصرفُ، وعوضاً من التنوين الظاهر والحركة المقدّرة بعده في الاسم المقصور المنصرف في التثنية خاصة في مثل: فتى ورحى وعصا، تقول في تثنيته: فتيان ورحيان وعصوان. فالنون عوضٌ[١] من تنوينه الظاهر وحركته المقدّرة. وقد تكون النونُ عوضاً من الحرف في الناقصات والمبهمات نحو: هذان وهذين، واللذان واللذين والذين، النونُ في هذه الأسماء كلها عوضٌ[٢] من حرف محذوف لأنّه ليس فيها حركةٌ ولا تنوين. فإذا قلت: هذا، فالألف فيه أصليّة ثم تُلحقُه بعدها ألفاً أخرى أو ياءً على حسب كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فتجمع فيه حرفين ساكنين وهو لا يجوز، فتحذفُ أحدهما وتُبدلُ منه النون لأنها تدلُّ على التثنية[٣]. وكذلك اللذان واللذين فالحديثُ عليهما كالحديث على هذين. فتدبّر ذلك فهو من ألطف ما في هذا الباب. هذا جوابُ قولنا: لِمَ جيء بالتنوين؟. وأمّا لِمَ خصّت بأن تكون عوضاً من التنوين؟ فلأنّها هي التنوين في الحقيقة؛ لأن أصلَ التنوين أنْ يكون نوناً[٤] ساكنة. وقيل: خُصّت لما فيها من التغنين والترنين ولمشابهتها حروفَ المدّ واللين، والأول أصحُّ. وأمّا لِمَ حرِّكت النون؟ فلالتقاء الساكنين، وهما النونُ وما قبلها من واو أو ياء أو ألف. وأمّا لِمَ خُصّت بحركة الكسر مع التثنية وحركة الفتح مع الجمع فقد تقدّم الحديثُ عليه في البابين فخذْهُ من هنالك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

(١) في المخطوطة: عوضا.

(٢) في المخطوطة: عوضا.

(٣) اختلف النحويون في هذه التثنية. فذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين وإن كان الواحد لا حركة ولا تنوين فيه؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التمكن فقدّر فيه في التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منها. وذهب قوم آخرون إلى أن النون هنا عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين. وذهب آخرون إلى أن التثنية ليست صناعية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف، لأن أسماء الإشارة لا تصحّ تثنية شيء منها، لأن التثنية تأتي في النكرات وأسماء الإشارة لا يصحّ تنكيرها، وهذا هو الصواب كما يقول ابن يعيش. انظر شرح المفصل ١٢٧/٣.

(٤) في المخطوطة: نون.

عقد باب المعاني

وفوائدُه تشتملُ على أربع مسائل يقال فيها: ما المعاني؟ ولِمَ جيء بالمعاني؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا ما المعاني؟ فهي الأغراض التي دلَّت عليها الألفاظ. وهذا أحسنُ العبارات. وأمّا لِمَ جيء بها؟ فلتُخرِج الكلام من معنى الهذرِ إلى الفائدة، لأنّه لو كان الكلامُ وارداً لغير معنى لتعرَّى من الفائدة. وأمّا على كم تنقسمُ المعاني؟ فاختُلِفَ في قسمتها، فمنهم من جعلها ألوفاً، ومنهم من جعلها مئين، وجعلها بعضُهم عشرات، وبعضُهم قال: هي سبعةٌ، وقال آخرون: وهي ستّة، وقال آخرون: خمسة، وقال آخرون: ثلاثة، وقال بعضهم: خبرٌ واستخبار فقط. وأصحُّ الأقوال أنّها تسعةٌ وهي: خبرٌ واستخبار وأمرٌ ونهيٌ ودعاءٌ وتمنٍ ووعيدٌ ونداءٌ وقسَم.

فصل في معرفة الخبر: واعلمْ أنّ الخبر كلُّ لفظة تحتملُ الصدقَ والكذب، نحو أنْ يقول القائل: جاء زيد، فيمكن أن يكون زيدٌ قد جاء فيصدق في حديثه، ويمكن أنه لم يأتِ فيكذبُ في حديثه. والخبرُ ينقسمُ خمسة أقسامٍ: إيجاب[1] مثل: زيد قائم، وإنّ زيداً قائم، ونفيٍ[2] مثل: لم يقمْ زيدٌ،

---

(١) وهو ضربان: ضرب بحرف، وضرب بغير حرف، وقد مثّل المؤلف للضربين. وحروفه ستة: «إنّ» و«أنّ» في الأسماء، و«قد» والنونان في الأفعال، ولام الابتداء مع الاسم والفعل والحرف.

(٢) ولا يكون إلا بحرف أو ما يشبهه. وحروفه خمسة وهي: لا ولم ولّما وما ولنْ. أمّا ما يشبه حرف النفي فهو ليس.

وشرط مثل: إنْ يقمْ أقمْ، وتعجّب نحو قولك: ما أحسنَ زيداً، واستثناء نحو قولك: جاء الناسُ إلا زيداً. فهذه الأقسام كلها خبرٌ تحتملُ الصدقَ والكذبَ.

فصل في معرفة الاستخبار: واعلمْ أنّ الاستخبار هو الاستفهام، وهو كل لفظ يمكن أن نسألَ عنه بـ «هل» أو بهمزة الاستفهام أو بكلمة فيها معناهما[١]، تقول: هل أبوكَ محمد؟ أزيدٌ أخوك؟ والكلمة التي فيها معناهما مثل: مَنْ وما وأيّ وكمْ وكيفَ وأيْن ومتى وأيّان وأنّى، هذه كلها أدواتُ الاستفهام[٢]، فيها معنى «هل» والألف[٣]. فـ «مَنْ» سؤال عمّن يعقلُ، و«ما» سؤالٌ عمّا لا يعقلُ، و«أيّ» سؤال عمّن يعقل وعمّن لا يعقل[٤]، و«كمْ» سؤال عن العدد، و«كيف» سؤالٌ عن الحال، و«أيْن» سؤال عن مكان، و«متى» سؤال عن زمان، وكذلك «أيّان» سؤال عن زمان أيضاً، و«أنّى» سؤال عن جهة ومكان أيضاً. وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها قطّ إلا حروفُ الجرّ فيجوزُ أن تدخل عليها، فأمّا الأفعالُ وما شاكلها فلا يجوزُ أن تعملَ فيها مقدَّمةً عليها لأنّها استفهامٌ، والاستفهام له صدرُ الكلام، فلهذا لم يتقدّمه عامل.

فصل: والاستخبارُ ينقسمُ إلى ستة أقسام: استخبارٌ بمعنى التقرير وهو من الخالق إلى المخلوق نحو قوله تعالى: **﴿ألمْ تَرَ كيفَ فعلَ ربّك بأصحاب الفيل﴾**[٥]، وقوله تعالى: **﴿أرأيتَ الذي يكذّبُ بالدين﴾**[٦]. واستخبارٌ بمعنى التقريع نحو قوله تعالى: **﴿آلذكرين حرّمَ أم الأنْثيَيْن﴾**[٧]، أراد به: لم يحرِّمْ

---

(١) في المخطوطة: معناها.

(٢) الهمزة و«هل» حرفان. و«أين» و«أنّى» و«أيّان» و«متى» ظروف. و«مَنْ» و«ما» و«كيف» و«كم» و«أيّ» أسماء. وكلها مبنيّة باستثناء «أيّ».

(٣) أيْ: الهمزة.

(٤) وعن الزمان والمكان والحال والعدد، فهي تقع سؤالاً في كل شيء.

(٥) الفيل: ١.

(٦) الماعون: ١.

(٧) الأنعام: ١٤٣.

هذا ولا هذا فانقرِعوا عن التحريم. واستخبارٌ بمعنى التبكيت والتوقيف والتوبيخ نحو قوله تعالى: ﴿ألَمْ أعهدْ إليكمْ يا بني آدم﴾[1]، ﴿ألَمْ يأتِكُم رسلٌ منكُم﴾[2]. واستخبارٌ بمعنى الاستهزاء نحو قوله تعالى: ﴿أينَ شركاؤُكُمْ﴾[3]. واستخبارٌ بمعنى الموافقة نحو قوله تعالى: ﴿أأنْتَ قلتَ للناس اتخذوني وأمّي إلهين من دونِ الله﴾[4]. واستخبارٌ هو استفهامٌ حقيقيّ نحو قولك: ما اسمُك؟ وأينَ أبوك؟ وأينَ بيتُك؟ وهذا يختصّ بالمخلوقين دونَ الخالق.

فصل في معرفة الأمر: اعلمْ أنّ الأمرَ هو أنْ يقول القائلُ لمنْ يخاطبُه: افعلْ كذا يا زيدُ، إنْ كان حاضراً، أو ليفعلْ فلانٌ، إن كان غائباً. وهو ينقسم على تسعة أقسام: أمرٌ بمعنى الإلزام، وهو الأمرُ الحقيقيُّ الذي يستحقُّ بفعله المدح وبتركه الذمّ، وهو يكونُ من القادر خاصة نحو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتوا الزكاةَ﴾[5]، وما شاكل ذلك. والثاني: أمر بمعنى الطلب والاستغفار، وهو يكون من المقدور إلى القادر على وجه الترفّق نحو قوله تعالى: ﴿ربّنا اغفر لنا﴾[6]، ﴿اهدِنا الصراطَ المستقيم﴾[7]، وما شاكل ذلك. والثالثُ: أمر بمعنى الإباحة وهو فيما لا يُستحقّ بفعله مدحٌ ولا بتركه ذمّ، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فإذا قُضِيَت الصلاةُ فانتشروا في الأرض﴾[8]، وكذلك [قوله تعالى]: ﴿فانكحُوا ما طابَ لكم من النساء مَثْنى وثلاثَ ورُباع﴾[9]، فهذا كلُّه إباحةٌ وليس بواجب. والرابعُ: أمرٌ بمعنى النَّدْب وهو فيما يُستحقُّ بفعله المدحُ ولا يُستحقّ بتركه الذمُّ وهو في مثل قوله تعالى: ﴿وإذا حضرَ القسمة أولو القربى واليتامى والمساكينُ فارْزُقُوهمْ منه﴾[10]، وما شاكل ذلك، هذا ندبٌ غيرُ واجب. والخامسُ: أمرٌ بمعنى الاستهزاء وهو من

(1) يس: ٦٠.
(2) الأنعام: ١٣٠.
(3) الأنعام: ٢٢.
(4) المائدة: ١١٦.
(5) البقرة: ٤٣.
(6) آل عمران: ١٤٧.
(7) الفاتحة: ٦.
(8) الجمعة: ١٠.
(9) النساء: ٣.
(10) النساء: ٨.

القادر على وجه الاستخفاف نحو قوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمْ﴾[1]، وهم لا يقدرون على ذلك، وإنما استُهزِىء بهم. والسادسُ: أمرٌ بمعنى التهديد، وهو أيضاً لا يكون إلا من القادر وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿اعملُوا ما شِئْتم﴾[2]، فهذا وما شاكله تهديدٌ لأنّه لم يأمرهم تعالى بفعل المعاصي التي هُم يشاءون فعلها. والسابعُ: أمرٌ بمعنى التعجيز وهو في مثل قوله تعالى: ﴿فأتُوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه﴾[3]، وكذلك قولُه تعالى[4]. والثامنُ: أمرٌ بمعنى التوقيف نحو قوله تعالى: ﴿ذقْ إنك أنتَ العزيزُ الكريم﴾[5]، فأمره تعالى بأنْ يذوقَ العذابَ على وجه التوقيف على جزاء عمله وإلا فقد...[6] إلى أنْ يذوقَه وإنْ لم يأمرْهُ، وكذلك ما جرى هذا المجرى. والتاسعُ: أمرٌ بمعنى الخلقِ وهو لا يكون إلاّ من الباري سبحانه نحو قوله تعالى: ﴿إئتيا طَوْعاً أوْ كَرْهاً قالتا أتَيْنا طائعين﴾[7]، وكذلك قولُه تعالى: ﴿إنّما أمرُه إذا أرادَ شيْئاً أنْ يقولَ لَهُ كُنْ فيكون﴾[8]. فهذا كلُّه أمر بمعنى الخلق لأنّه راجعٌ إلى المعدوم[9].

فصل: فإنْ كان الأمرُ بفعل مضارعٍ وجبَ جزمُه باللام نحو: ليقمْ زيدٌ، وليغزُ عمرو. وإنْ كان بغير مضارع بُني آخره على الوقف إنْ كان

---

(١) الأنعام: ٩٣.

(٢) فصلت: ٤٠.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) هذه العبارة زائدة لا لزوم لها. أو أن هناك آية بعدها أتى بها المؤلف كمثال آخر للتعجيز ولكنها سقطت أثناء النسخ. والله أعلم.

(٥) الدخان: ٤٩.

(٦) كلمتان لم تتضح حروفها.

(٧) فصلت: ١١.

(٨) يس: ٨٢.

(٩) وهناك أمر بمعنى الإهانة والإخزاء كقوله تعالى: ﴿اخسأوا فيها ولا تُكَلّمون﴾ المؤمنون: ١٠٨. وأمر بمعنى الإرشاد كقوله تعالى: ﴿فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم﴾ النساء: ٦. أنظر كشف المشكل ١٤٤/٢.

صحيحاً نحو: اضربْ يا زيدُ، وإنْ كان في آخره حرفُ علّةٍ حذفته علامةً للبناء كما حذفتَه علامةً للإعراب، نحو قولك: ارمِ يا زيدُ، واغزُ يا عبدَالله، وما شاكل ذلك.

فصل في معرفة النهي: اعلمْ أنّ النهيَ هو أنْ يقولَ القائلُ لمنْ يخاطبه: لا تفعلْ يا زيدُ، إن كان حاضراً، ولا يخرجْ فلانٌ، إنْ كان غائباً. ولا يكون النهيُ إلا بفعلٍ مضارع مجزوم بلا. والنهيُ ينقسمُ على ثلاثة أقسام: الأولُ: نهيٌ بمعنى المنع، وهو النهيُ الحقيقيّ الذي يُستحقّ بتركه الثوابُ وبفعله العقاب نحو قوله تعالى: ﴿**ولا تَبْخَسُوا الناسَ أشْياءهُم**﴾[1]، ﴿**ولا تقتُلوا النفسَ التي حَرَّمَ الله إلا بالحق**﴾[2]، ﴿**ولا تعثَوْا في الأرض مُفْسِدين**﴾[3]، وما شاكل ذلك. والثاني: نهيٌ بمعنى الاستغفار وهو من المقدور عليه إلى القادر نحو قوله تعالى: ﴿**ربَّنا لا تؤاخِذْنا**﴾[4]، ﴿**ربَّنا ولا تحملْ علينا إصْراً كما حملته على الذين مِنْ قبلنا**﴾[5] وما شاكل ذلك. والثالث: نهي بمعنى التحذير نحو قولك: لا تدنُ مِنَ الأسد فيأكلك، ولا تشرب اللبنَ فيضرّك، فهذا نهيٌ بمعنى التحذير لأنّه لم يَنْهَهُ عن محرَّم.

فصل: والدعاءُ على وجهين: دعاءٌ للإنسان ودعاءٌ عليه. فالدعاءُ الذي له هو ما أتى بلفظ «سلام» وما جرى مَجْراه نحو قوله تعالى: ﴿**سلامٌ على المرسَلين**﴾[6]، ﴿**سلامٌ على نوحٍ في العالَمين**﴾[7] وما شاكل ذلك. والدعاءُ الذي عليه هو ما أتى بلفظ «ويل» وما جرى مَجْراه نحو قوله تعالى: ﴿**ويلٌ للمطففين**﴾[8]، ﴿**ويلٌ لكلِّ همزةٍ لُمزة**﴾[9] وما شاكل ذلك.

---

(١) هود: ٨٥.
(٢) الأنعام: ١٥١.
(٣) الشعراء: ١٨٣.
(٤) البقرة: ٢٨٦.
(٥) البقرة: ٢٨٦.
(٦) الصافات: ١٨١.
(٧) الصافات: ٧٩.
(٨) المطففين: ١.
(٩) الهمزة: ١.

والتمنّي أيضاً على وجهين: تمنٍّ بـ «ليت»، وتمنٍّ بـ «ألا» فـ«ليت» لا تدخلُ إلا على المعارف خاصة نحو قولك: ليتَ الله يغفرُ لي، وليت زيداً عندنا. و«ألا» لا تدخل إلا على النكرات نحو قولك: ألا ماءَ بارداً فنشربَه، ألا رجلَ فنحدِّثه، وما شاكل ذلك.

والوعيدُ على وجهين: صريحٌ وكناية. فالصريحُ نحو قوله تعالى: ﴿فمنْ شاءَ فليؤمِنْ ومَنْ شاء فليكفرْ إنّا اعتَدْنا للظالمين ناراً أحاطَ بهم سُرَادِقُها﴾[1] . والكنايةُ نحو قوله تعالى: ﴿أوْلى لك فأوْلى * ثم أوْلى لك فأوْلى﴾[2]، قيل: هذا وعيدٌ كنّاه اللّهُ تعالى. وقيل: إنّ أوْلى بمعنى: ويل، ووَيْلٌ وادٍ في جهنم يجتمعُ إليه صديدُ أهلِ النار وقيحهم ومصالاتهم[3] فيصيرُ كالبحر يجري بأهله، والله أعلم.

وأمّا النداءُ والقسمُ فقد تقدّم الحديثُ عليهما في بابيهما فخُذْه من هنالك موفّقاً إنْ شاء الله تعالى.

فصل: وأمّا أحكامُ المعاني فقد دخلتْ تحتَ قسمة مقسوماتها، ولم يبقَ من الأحكام إلاّ معرفةُ ما يُجابُ من المعاني وما لا يُجابُ وما يدخُلُه الصدقُ والكذبُ وما لا يدخلُه ذلك.

أمّا فيما يُجاب من المعاني، فالذي يجاب منها خمسة أنواع: أوّلها: الاستفهام، والثاني: الأمر، والثالث: النهي، والرابع: القسم، والخامس: التمني. فجوابُ الاستفهام بالجمل والمفردات، نحو أنْ يقولَ القائلُ: ما اسمُك؟ وأينَ بيتُك؟ فتقول: اسمي زيدٌ، وبيتي في مكان كذا وكذا، وكذلك ما شاكل هذا. والمفرداتُ في قول القائل: هل عندك شيء؟ فتقول: نعم أو أبداً أو لا، سواء كان المفرد اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

---

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) القيامة: ٣٤، ٣٥.

(٣) مفردها مُصالة وهو ما سال من أجسادهم

وأمّا الأمرُ والنهيُ والقسمُ والتمنّي فلا يكونُ جوابُها إلا بالحروف أو الأفعال خاصة، وقد تقدّم الحديث عليها في مواضعها من هذا الكتاب.

وأمّا الذي يجوزُ أنْ يدخلَ تحتَه الصدقُ والكذبُ فذلك الخبرُ وحدَه، يدخله الصدقُ والكذبُ من بين دعائم الكلام، وسائر المعاني ليس يدخل تحتها صدقٌ ولا كذبٌ، فافهم ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب ما لا ينصرف

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: كم العللُ المانعةُ من الصرف؟ وكم الأسماءُ التي لا تنصرفُ؟ ولِمَ مُنعت الصرفَ؟ وعلى كم تنقسمُ الأسماءُ التي لا تنصرفُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا كم العللُ المانعةُ من الصرف؟ فهي تسع، وقد جمعها ابنُ السرّاج في بيتين من الشعر فقال:

يكفُّ الصرفَ تعريفٌ ووزنٌ وتأنيثٌ وعدلٌ والجميعُ
وإعجامٌ وتركيبٌ ووصفٌ ومن فَعْلانَ أحرفه الفروعُ

هذه التسع العلل متى اجتمعَ في الاسم منها علّتان[1] فصاعداً مُنع الاسمُ من الصرف. والصرفُ هو أنْ يدخلَ الاسمَ جميعُ الإعراب وهو الرفعُ والنصبُ والجرّ لفظاً والتنوين ما لم يُضفْ أو تدخله الألفُ واللام، هذا هو الصرف.

فصل: وأمّا كم الأسماء التي لا تنصرف؟ فهي أربعةَ عشر نوعاً. الأوّل منها: كلُّ اسمٍ أعجميّ معرّف[2] نحو: ابراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وجبريل وميكائيل واسرافيل، وما شاكل ذلك من أسماء الأنبياء

(١) باستثناء ألف التأنيث الممدودة والمقصورة، فإن كل واحدة منها مانعة من الصرف بانفرادها. وكذلك صيغة منتهى الجموع كمساجد ومصابيح، وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

(٢) أيْ: علم. واشترط ابن مالك أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف. انظر التسهيل ٢١٩.

والملائكة صلوات الله عليهم جميعاً. وكذلك سائرُ الأسماء الأعجميّات المعرّفات. هذا النوعُ مَنَعه من الصرف علّتان وهما: العُجمةُ والتعريف.

والنوع الثاني منها: هو كلُّ اسم يكونُ معرفةً[١] مؤنّثاً بعلامة تأنيث وبغير علامة نحو: فاطمة وآسية مما فيه العلامة، وزينب وسعاد مما ليس فيه علامة. هذا النوع منعه من الصرف التعريفُ والتأنيث[٢].

والنوعُ الثالثُ منها: هو كلّ اسمٍ يكون معرفة[٣] وفيه وزن الفعل المستقبل نحو: أحمدَ وأسعدَ ويزيدَ ويشكرَ وتغلبَ، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل المستقبل. وإنما قلنا: المستقبل، احترازاً من الماضي، فإنّ ما كان على وزنه مصروف. ألا ترى أن جبلاً على وزن «فَعَل»، ورجُلاً على وزن «ظَرُف»، وكتِفاً على وزن شرِبَ وطرِبَ. وكذلك في الرباعي ما كان على وزن «فعلل» فهو مصروفٌ نحو: جعفر وسحبل[٤]، وما شاكل ذلك. وقد قيل: إنّ ما كان على وزن الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه لا ينصرف، وليس بمطّرِدٍ عندي هذا[٥].

---

(١) أي: يكون علماً.

(٢) العلم المؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً. أمّا العلم المؤنث تأنيثاً معنوياً فيشترط فيه أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو محرّك الوسط كسَقَر، لأن الحركة قامت مقام الحرف الرابع.

(٣) أي: علم.

(٤) في المخطوطة: سحلل، وهو تصحيف. والسحبل هو الكبير.

(٥) وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء، وضرب يكون في الأسماء والأفعال، إلا أنه يغلب في الأفعال، وضرب يكون في الأسماء والأفعال من غير غلبة لأحدهما. فالأول نحو: ضُرِبَ وضُورِبَ، فهذان بناءان يخصان الأفعال لأنه بناء ما لم يسمّ فاعله. فلو سمّيت بـ «ضُرب» أو «ضورب» لم ينصرف ذلك الاسم للتعريف ووزن الفعل. والضرب الثاني نحو: أفْكل ـ وهو اسم للرعدة، وأيدع ـ وهو صبغ، ويرمع ـ وهي حجارة دقاق، ويَعْمُل ـ وهو جمع يَعْملة وهي الناقة السريعة. فهذه الأبنية أغلب في الأفعال لأن في أولها هذه الزوائد، وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة. فإذا سُمّي بشيء منها لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل. والضرب الثالث نحو: ضَرَب وعَلِمَ وظَرُفَ. فلو سمّيت بواحد منها فإنه ينصرف لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة لأحدهما على الآخر. وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع ما سُمّي بشيء من ذلك. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١، والأشموني ٥٣٠/٢.

والنوعُ الرابعُ منها: ما يكونُ معرفةً وفيه الزيادة وذلك مثل: عُثمان ومَرْوان وعِمران، وما شاكل ذلك. هذا النوعُ منَعه من الصرف التعريفُ لأنّه علم، وزيادةُ الألفِ والنونِ في آخره، لأنّ أصلَ عُثمان من العثم وهو اندمال الجرح على فساد، ومروان من المرو[١]، وعمران من العمر. وسواء كان هذا الوزن على فَعْلان بفتح الفاء نحو: سلمان، أو فُعْلان بضمها: نحو عثمان، أو فِعلان بكسرها نحو: عِمران، أو فُعَيْلان بالتصغير، فإنّه لا ينصرف.

والنوعُ الخامسُ منها: هو ما يكونُ معرفةً مركّباً[٢] نحو: حضرموت وبَعْلَبَكّ ومعدي كرب ورامَ هُرْمُز، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريفُ لأنّه علم، والتركيبُ لكونه من اسمين. وللعرب فيه ثلاثة أقوال: منهم من يبني الاسمين جميعاً على الفتح[٣]، ويقولون: هو مبنيٌّ لتضمّنه حرف العطف، ويمنعه الصرف للعلتين[٤]. ومنهم من يبني الأول على الفتح[٥] ويجري الثاني مجرى ما لا ينصرف، يكون في موضع الرفع مضموماً بغير تنوين، وفي موضع النصب والجرّ مفتوحاً بغير تنوين أيضاً. ومنهم من يُعرب الأوّل بوجهِ الإعرابِ ويُضيفُه إلى الثاني ويصرفهما جميعاً[٦]. وأوّلُ الأقوال أصحُّها[٧]، والله أعلم.

والنوع السادس منها: هو كلُّ اسم يكون معرفة معدولاً من «فاعل» إلى

---

(١) المرو: هي حجارة بيض براقة تقدح منها النار، واحدتها مَرْوة.

(٢) أيْ: يكون علماً مركّباً تركيباً مزجياً. وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً، ونُزّل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها. وخرج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة، فلا يمنعان من الصرف مع العلمية ولا دونها.

(٣) ما لم يكن الأول معتلاً فيسكن، وذلك تشبيهاً بخمسة عشر. وأنكر بعضهم هذه اللغة، وأجازها بعضهم. انظر شرح الأشموني ٥٢٤/١، والمساعد ٣٣/٣.

(٤) وهما العلمية والتركيب.

(٥) ما لم يكن آخره ياء كمعدي كرب فيُبنى على السكون.

(٦) الصحيح أن ينظر إلى الثاني، فإنْ كان مما ينصرف صرفته وإنْ كان مما لا ينصرف لم تصرفه.

(٧) القول الثاني هو المشهور.

«فُعَل» نحو عُمَر وزُفَر[١] وقُثَم[٢]، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف التعريفُ والعدلُ من فاعل[٣]. فأمّا قولهم: غُرَف وحُفَر وسُفَر من المجموعات، وجُعَل وجُرَذ وصُرَد[٤] من الآحاد فهذه كلّها غير معدولةٍ من شيء فيجبُ صرفُها لأنّه لم تجتمع فيها علّتان يمنعانها من الصرف.

هذه السّتة الأولى لا تنصرف ما دامت معرفةً، فإذا نُكِّرت انصرفتْ لزوال إحدى العلّتين..

فصل: والنوعُ السابعُ منها: هو كلّ ما يكون في آخره ألفُ التأنيث الممدودة وهو صفةٌ نحو قولك: بيضاء وصفراء وحمراء، وما شاكل ذلك. هذا النوعُ منعه من الصرف التأنيثُ والصفة، وقِسْ عليه كلَّ مؤنثٍ صفةٍ مما مذكّره «أفعل»، لأنّ مذكّر بيضاء أبيض، وصفراء أصفر، وكذلك يُقاس هذا النوع.

والنوعُ الثامن منها: هو ما يكونُ مجموعاً وفي آخره ألفُ التأنيث. ويمنعه الجمعُ ولزومُ ألف التأنيث، وهو على وجهين: ممدودٌ ومقصورٌ. والممدود بوزن «أفْعِلاء» و«فُعَلاء» مثل: أنْبياء وأوْصياء وأوْلياء وفُقَهاء وظُرفاء وعُلماء، وما شاكل ذلك. والمقصورُ بوزن «فَعَالى» و«فَعْلى» نحو: سَكارى وغَضابى وصَرْعَى وقَتْلى، وما شاكل ذلك.

والنوعُ التاسعُ منها: هو ما يكون مؤنثاً مجموعاً. فمنعه من الصرف الجمعُ والتأنيثُ، وهو مثل: عَذارى وصَحارى وقضايا ومنايا، وما شاكل ذلك.

---

(١) هو الجمل الضخم، والرجل الشجاع.

(٢) هو الرجل المعطاء للخير.

(٣) قال الأشموني: «وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين، أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علّة واحدة، إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر: أن الأعلام يغلب عليها النقل، فجعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، ولم يجعل مرتجلاً، وكذا باقيها». شرح الأشموني ٥٣٥/٢.

(٤) هو طائر فوق العصافير.

والنوعُ العاشرُ منها: هو ما يكون في آخره ألفُ التأنيث المقصورة وهي صفةً نحو: سَكْرى وعَطْشى، وما شاكل ذلك مما مذكّره على وزن فَعْلان؛ لأنّك تقول في مذكر سكرى وعطشى: سَكْران وعطْشان. ويلحق بهذه نحو: سُفْلى وعُلْيا وكُبْرى وصُغْرى وذِكْرى وذِفرى[1]، وما شاكل ذلك مما فيه الصفة والتأنيث وليس مذكره «فَعْلان». ويلحق بهذا النوع أيضاً: جُمادى وحَبارى، غير أنّ جُمادى وحَبَارى ليس فيهما إلا التأنيث ولا صفة فيهما، وأحسب أنّه يمنعهما من الصرف التأنيث ولزوم التأنيث[2]، والله أعلم.

والنوع الحادي عشر منها: هو ما يكون فيه الصفة وزيادة الألف والنون في آخره، فيمنعه من الصرف الصفة والزيادة، وذلك في مثل قولك: سكران وعطشان وغضبان، وما شاكل ذلك[3]. وأما إذا قلت: حسّان وسّمان، اشتققتها من الحُسْن والسمن صرفتها لأنّ النون فيهما أصلية. وإن اشتققتهما من الحسّ وهو القطعُ والسّم لم تصرفهما لأنّ فيهما الصفة والزيادة.

والنوع الثاني عشر منها: هو ما يكونُ صفةً بوزن «أفْعل» فيمنعه من الصرف الوزن والصفة[4]، وهو على وجهين: صفةٌ تتبعها «مِنْ»، وصفةٌ لا تتبعها «مِنْ». فالصفةُ التي تتبعها «مِنْ» هي ما كانت راجعةً إلى أفعال الطباع نحو أن تقول: زيدٌ أكرمُ من عمرو وأشرفُ منه وأظرف منه، وما شاكل ذلك.

---

(١) وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير.

(٢) الصحيح أن هذه الأنواع التي ذكرها المؤلف في هذا الفصل، وهي: النوع السابع والثامن والتاسع والعاشر، المانع من صرفها ألف التأنيث دون النظر إلى اعتبارات أخرى؛ لأن ما فيه ألف التأنيث يمنع صرفه مطلقاً، سواء كانت مقصورة أم ممدودة، وسواء كان مصحوبها مفرداً أم جمعاً، اسماً أم صفة، لأن هذه الألف تزيد على تاء التأنيث قوة، فهي علّة تقوم مقام علّتين. والتأنيث اللازم هو الذي لا تزول علامته بحال، خلافاً لما فيه تاء التأنيث. انظر ابن يعيش ٥٩/١، والأشموني ٥٠٨/٢.

(٣) ويشترط في هذا النوع أن لا يقبل التاء، إمّا لأنّ مؤنثه «فعلى» كسكران، فإن مؤنثه سكرى، أو لكونه لا مؤنث له كلَحْيان.

(٤) ويشترط فيه أن لا يقبل التاء، إمّا لأن مؤنثه «فعلاء»، كأحمر وأخضر، أو «فُعْلى» كأفضل وأصغر. أو لكونه لا مؤنث له كأكْمَر وآدَر.

والصفةُ التي لا تتبعُها «مِنْ» هي ما كانت راجعةً إلى أفعال الألوان نحو: أحمر وأصفر وأبيض، وما شاكل ذلك. فهاتان الصفتان جميعاً لا تنصرفان.

والنوع الثالث عشر منها: هو ما يكونُ مجموعاً، في آخره ألفٌ ساكنة وبعدها حرفان أو ثلاثة[١]، نحو: دنانير ومساجد ودوابّ، وما شاكل ذلك. هذا النوع منعه من الصرف الجمعُ ونهاية الجمع، ومعنى نهاية الجمع: أنّ هذه الأسماء لا تنتهي إلى جمع غير هذا، وما عداها من الجموع ينتهي إلى غير ذلك الجمع. ألا ترى أنك تقول: ثياب في جمع ثوب، ثم تقول: أثواب، فتنتقل إلى جمع ثان. والأصلُ في هذا أنّ كلّ جمعٍ له مثالٌ في الآحاد فهو منصرف[٢]، ألا ترى أن رجالاً على وزن جِراب وكتاب فلهذا انصرف وما كان من جنسه، فتدبّر هذا تجد عَجَباً.

والنوع الرابع عشر [منها]: هو ما يكونُ من الأعداد وهو صفةٌ نحو: مَوْحَد وأُحاد، ومثنى وثُناء، ومَثْلَث وثُلاث، ومَرْبَع ورُبَاع، إلى أربعة مسموعٌ، وإلى عشرة مقيس[٣]. فهذا النوعُ يمنعه من الصرف العدل والصفة. قال الله تعالى: ﴿**أُولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُبَاع**﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿**فانكحوا ما طابَ لكم من النساء مَثْنى وثُلاثَ ورُباع**﴾[٥]. فهذه الثمانية الأنواع جميعاً لا تنصرف في معرفة ولا نكرة. وإنما قلنا: في معرفة ولا في نكرة، لأنّ الستة

---

(١) وهو الجمع الموازن لِـ «مفاعِل» أو «مفاعيل».

(٢) والجمع الذي ليس له نظيرٌ في الآحاد غير مصروف؛ لأنه صار بعدم النظير كأنه جمع مرتين. فإذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتلّ فأمره واضح. وإنْ كان معتلاً بالياء نحو جوارٍ وغواشٍ فإنه ينوّن في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين، نحو: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ. وفي هذا مذاهب، لا حاجة لذكرها هنا. انظر ابن يعيش ٦٣/١.

(٣) فيما لم يُسمع، فيه ثلاثة مذاهب، أحدها: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج. والثاني: لا يقاس، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب البصريين. والثالث: أنه يقاس على «فُعال» لا على «مَفْعل». ونقل عن أبي حيّان قوله: إنّ الوزنين من واحد إلى عشرة مسموعان، انظر شرح الأشموني ٥١١/٢.

(٤) فاطر: ١.

(٥) النساء: ٣.

الأنواع الأولى[١] تنصرف في النكرة ولا تنصرف في المعرفة،وهذه كلها نكرات وهي لا تنصرف فاحتملت ذكرَ التعريف وإنْ لم تكنْ معارف. فإنْ عُرِّف شيء منها بغير الألف واللام والإضافة مثل أنْ يكون علماً اجتمع فيه عللٌ ثلاث فازداد تأكيداً في أنّه لا ينصرف، فلهذا قلنا: إنّها لا تنصرفُ في معرفة ولا نكرة. فقد تبيّن لك بهذا أنّ الأسماء التي لا تنصرفُ تنقسمُ قسمين: قسم لا ينصرفُ في المعرفة، وينصرفُ في النكرة وهو الذي تكون إحدى علّتيه التعريف[٢] وهو السّتة الأنواع التي تقدّم ذكرها[٣]. تقول إذا نكّرت شيئاً منها: هذا ابراهيمُ وابراهيمٌ آخر، ورأيتُ ابراهيمَ وابراهيماً آخر، ومررت بابراهيمَ وابراهيمٍ آخر. فالأول لا ينصرف لأنّه معرفة، والثاني ينصرفُ لأنّه قد نكّر، وهذا التنوين يسمّى تنوين تنكير، وعلى هذا القياس سائر هذه. وقسمٌ لا ينصرفُ في معرفة ولا نكرة وهو الثمانيةُ الأنواع الأُخر. هذا معنى قولِنا في الترجمة: وعلى كمْ تنقسمُ الأسماءُ في الصرف؟

فصل: وأمّا لِمَ مُنعت هذه الأسماء الصرف؟ فلأنّه غَلب على أصلها علّتان فرعيّتان فأشْبَهَت الأفعال فمُنِعَت الجرَّ والتنوين كما مُنعتها الأفعال. وفي هذا حديث يطول ذكره أعرضنا عنه، إذ الغرض الاختصار[٤] والعلّتان الفرعيتان كالعجمة والتعريف، أو الوزن والصفة، أو الجمع والتأنيث. فالتعريفُ فرعٌ على التنكير، والعجمةُ فرعٌ على العربية. ونحن نذكر العلل المانعة ونبيّن أنّها فروعٌ على أصول لها. فأوّلها: التعريفُ وهو فرع على التنكير كما تقدّم، وإنّما كان فرعاً عليه لأنّ التنكير عامٌ والتعريف خاصّ. والوزنُ فرعٌ على الموزون، لأنّ الموزونَ قبْله. والتأنيثُ فرعٌ على التذكير، لأنّ المذكر أغلب.

(١) في المخطوطة: الأولة.

(٢) أيْ: العلميّة.

(٣) وهي: العلم الأعجمي، والعلم المؤنث، والعلم الذي فيه وزن الفعل، والعلم المختوم بألف ونون مزيدتين، والعلم المركب تركيباً مزجيّاً، والعلم المعدول. وإلى جانب ذلك العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة نحو: أرطى. وهذا النوع لم يذكره المؤلف.

(٤) انظر ابن يعيش ٥٩/١.

والعدلُ فرعٌ على المعدول لأنّ المعدول قَبْلَه. والجمعُ فرعٌ على المجموع، لأن الجمع تابعٌ. والعجمةُ فرعٌ على العربية، لأنّ العربية أغلب. والتركيبُ فرعٌ على المركب لأنه تابعٌ له أيضاً. والوصفُ فرعٌ على الموصوف لأنّ الموصوف الأصلُ والصفةُ تابعةٌ له. والزيادةُ فرع على المزيد عليه لكونه متقدّماً عليها. فهذه العللُ كلها فرعيّاتٌ متى اجتمعَ منها في الاسم اثنتان منعاه الصرف.

فصل: وأمّا الأحكامُ فهي في واجبٍ وجائز وممتنع. فالواجبُ أنّ الاسمَ إذا اجتمع فيه علّتان منعاه الجرَّ والتنوين. ومن الواجب أن يُتبعَ الاسمُ الذي لا ينصرف إذا كان مجروراً على موضعه دون لفظه. تقول: مررت بأحمدَ وزيدٍ، وما شاكل ذلك. ومِنَ الواجبِ أن تكونَ علامةُ الجرِّ فيه الفتحة لخفتها.

فصل: وأمّا الجائز فيجوز للشاعر إذا اضطرّ أنْ يصرفَ ما لا ينصرفُ وذلك في مثلِ قول حسّان بن ثابت:

وجبريلٌ أمينُ الله فينا ... وروحُ القُدسِ ليس له كِفَاءُ[1]

ويجوز أن يصغر الجمع والمعدول وما كان بوزن «أفعل» فيصرف ذلك، لأن التصغير قد أزال إحدى علّتيه، تقول في الجمع: هذه دنينيراتٌ، وتقول في المعدول: هذا مُوَيْحِدٌ ومُثَيْلِثٌ، وما شاكل ذلك. وتقول فيما كان على وزن «أفعل»: هذا أحيمرٌ، فإنْ صغّرت ما عدا هذه مما لا ينصرف لم يجزْ صرفه.

ويجوز أن تُدخلَ الألفَ واللام على الاسم الذي لا ينصرف وتُضيفَه فتصرفَه وتدخلَه الجرَّ، تقول: مررتُ بالمساجدِ ومساجدِك، وما شاكل ذلك.

ويجوز في كل اسم فيه علّتان وهو ثلاثي ساكن الأوسط أنْ تصرفَه

---

(١) انظر ديوان حسان ٧٥. والبيت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء ... إلى عذراء منزلها خلاء

وهو في القرطبي ٢٤/٢، ٣٧، واللسان (جبر)، وكشف المشكل ٤٨/٢. والشاهد فيه صرف «جبريل» وهو لا ينصرف لأنه علم أعجميّ للضرورة. وهذا من أحسن الضرورات لأنه ردّ إلى الأصل.

لخفّته، وأن لا تصرفه لاجتماع العلّتين وذلك في مثل: هِنْد ودَعْد، وما شاكل ذلك، ألا ترى أنّ فيهما المعرفةَ والتأنيث[1]. قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

لم تـتـلفـعْ بفضـلِ مِئْـزَرهـا دعـدٌ ولم تُـغْـذَ دعـدُ بـالـعُـلَبِ[2]

فصرفَ الأوّل ولم يصرف الثاني. ومن العرب من يستخفُّ صرفَ الجمع لغير ضرورة[3]، فيقول: رأيت دنانيراً ومساجداً، قال الله تعالى في قراءة بعضهم: ﴿وأكوابٍ كانت قواريراً * قواريراً﴾[4]، وقال الشاعر:

كـأنّ دنـانـيـراً عـلى قـسـماتهـم وإن كـان قـد شفَّ الـوجـوهَ لقـاءُ[5]

فصرفَ في الآية وفي البيت استخفافاً.

[فصل]: والممتنعُ ضدُّ الواجب. يمتنع أن يدخلَ لفظ الجرّ والتنوينَ ما لا ينصرف. ويمتنع أن يُتبع إذا كان مجروراً على لفظه. ويمتنع أن يمنعَ من الصرف علّةٌ واحدة[6]، فأما قولهم: التأنيثُ ولزومُ التأنيث، والجمعُ ونهاية الجمع

---

(١) ومثل ذلك: نوح وهود ولوط، فيجوز صرفها لخفتها، ويجوز عدم صرفها لأن فيها العلتين وهما: العجمة والتعريف.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه ٦٧. ويروى لعبدالله بن قيس الرقيات، انظر ملحقات ديوانه ١٧٨. وهو في الكتاب ٢٤١/٣ دون نسبة، والجمل ٢٢١، والخصائص ٦١/٣، والموشح ١٤٤، والاقتضاب ٣٦٧، والكامل ٢٥٨/١، والحلل ٢٩٤، ومجمع الأمثال ٣٦١/١، واللسان (دعد)، والأشموني ٥٢٧/٢. التلفُّع الالتحاف بالثوب، والفضل: الزيادة. والعُلَب: جمع علبة، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.

(٣) حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي. وسبب ذلك جمعهم له جمع سلامة، نحو: صواحبات. المساعد ٤٤/٣.

(٤) الإنسان: ١٥، ١٦. وهذه قراءة نافع والكسائي. فالصرف هنا للتناسب. الأشموني ٥٤٢/٢.

(٥) هذا البيت لمحرز بن مكعبر الضبّي. وهو في الحماسة للمرزوقي ١٤٥٧/٢، والاشتقاق لابن دريد ٦٢، واللسان (قسم)، وكشف المشكل ٤٩/٢، والقصائد السبع الطوال ٣٠٨، والكامل ٧١/١ ونسب فيه للمكعبر الضبّي، واسمه حريث بن عفوط.

(٦) وذلك في حال الاختيار والسعة.

فليس بعلّة واحدة بل اثنتان[١]. وقلَّ ما يمنع الاسمَ التأنيثُ ولزومُ التأنيث بغير علّةٍ ثالثة[٢]. فأمّا الجمعُ ونهايةُ الجمع فكثيرٌ ما يمنعان نحو: مساجد ودنانير ودوابّ وقناديل، فافهم ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

(١) لأن لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان، وكذلك هذا الجمع لّما لم يكن له نظير في الآحاد صار لعدم النظير كأنه جمع ثانياً. انظر ابن يعيش ١/٧١.

(٢) الصحيح كما ذكرنا سابقاً أن لزوم التأنيث وحده هو المانع من الصرف لأنه علّة تقوم مقام علّتين.

هذه أبواب المقصور والممدود

اعلم أنّ المقصورَ والممدودَ يحتملان حديثاً كثيراً وتقسيمات جمّة، وفيهما علمٌ واسع، وقلّما يحصى ذلك، وقد وضعت العلماءُ في معرفتهما كتباً كثيرة، ومصنفاتٍ مبسوطة. وأظنّ أنّ كلّ واحدٍ منهما يحتملُ كتاباً وحده؛ لأنّ كلامَ الناس أكثره داخلٌ تحتها ومداورة عليها. وسأذكر في كتابي هذا نتفاً منهما وزبداً مما يسهلُ حفظه ويكثر استعمالُه، وبالله التوفيق.

عقد باب الممدود

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على مسألتين يُقال فيهما: ما الممدودُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟

[فصل]: أمّا ما الممدودُ؟ فهو كلّ اسم في آخره ألفٌ ساكنة[(١)] بعدها همزةٌ نحو: سماء وحناء وكساء وحرباء، وما شاكل ذلك. وسواء كانت الهمزةُ أصليةً في مثل: قثّاء وحنّاء[(٢)]، أو منقلبةً نحو: سماء وكساء[(٣)]، أو ملحقة نحو: حرباء وزيزاء[(٤)]، وما شاكل ذلك، أو زائدةً للتأنيث نحو: خضراء وصفراء[(٥)]، وما شاكل ذلك، وزائدة أيضاً في الجمع المكسر نحو: أنبياء وأوصياء وظرفاء وعقلاء، وما شاكل ذلك. كلُّ هذه الأسماء وما جرى مجراها ممدود.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الممدودُ؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم مسموعٌ، وقسمٌ مقيس: وكل واحدٍ من هذين بحرٌ واسعٌ لو استقصينا على ذكره لخرجنا عن الغرض، ولكنا نذكرُ ما يسهلُ حفظُه ويكثُر استعماله.

---

(١) لا حاجة لأن يقول: ألف ساكنة، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة. والصواب أن يقول: ألف زائدة. ولو أن هذه العبارة الأخيرة فيها شيء من التقييد لأن هذه الألف قد تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: ماء وشاء، ولكن هذا الضرب قليل. انظر ابن يعيش ٣٨/٦.

(٢) لأنا نقول: أقثأت الأرضُ، وحنأت يدي.

(٣) فالهمزة في كساء بدل من الواو لأنه من الكسوة، وكذلك في سماء لأنه من السموّ.

(٤) لأن هذا ونحوه ملحق بسرداح وشملال.

(٥) الهمزة في نحو: خضراء وصفراء، بدل من ألف التأنيث في نحو: حبلى وعطشى، فهي ليست زائدة، وإنما هي منقلبة عن زائدة.

عقد باب الممدود

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على مسألتين يُقال فيهما: ما الممدودُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟

[فصل]: أمّا ما الممدودُ؟ فهو كلّ اسم في آخره ألفٌ ساكنة[1] بعدها همزةٌ نحو: سماء وحناء وكساء وحرباء، وما شاكل ذلك. وسواء كانت الهمزةُ أصليةً في مثل: قثّاء وحنّاء[2]، أو منقلبةً نحو: سماء وكساء[3]، أو ملحقة نحو: حرباء وزيزاء[4]، وما شاكل ذلك، أو زائدةً للتأنيث نحو: خضراء وصفراء[5]، وما شاكل ذلك، وزائدة أيضاً في الجمع المكسر نحو: أنبياء وأوصياء وظرفاء وعقلاء، وما شاكل ذلك. كلُّ هذه الأسماء وما جرى مجراها ممدود.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ الممدودُ؟ فهو ينقسم على قسمين: قسم مسموعٌ، وقسمٌ مقيس: وكل واحدٍ من هذين بحرٌ واسعٌ لو استقصينا على ذكره لخرجنا عن الغرض، ولكنا نذكرُ ما يسهلُ حفظُه ويكثُر استعماله.

---

(١) لا حاجة لأن يقول: ألف ساكنة، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة. والصواب أن يقول: ألف زائدة. ولو أن هذه العبارة الأخيرة فيها شيء من التقييد لأن هذه الألف قد تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: ماء وشاء، ولكن هذا الضرب قليل. انظر ابن يعيش ٣٨/٦.

(٢) لأنا نقول: أقثأت الأرضُ، وحنأت يدي.

(٣) فالهمزة في كساء بدل من الواو لأنه من الكسوة، وكذلك في سماء لأنه من السموّ.

(٤) لأن هذا ونحوه ملحق بسرداح وشملال.

(٥) الهمزة في نحو: خضراء وصفراء، بدل من ألف التأنيث في نحو: حبلى وعطشى، فهي ليست زائدة، وإنما هي منقلبة عن زائدة.

وأمّا الممدود المسموعُ فهو ينقسم على ثلاثة أقسام: قسمٌ مفتوحُ الأول، وقسمٌ مكسورُه، وقسمٌ مضمومُه. ونحن نذكر من كل قسم ألفاظاً كثيرة الاستعمال. فأمّا مفتوحُ الأوّل فهو مثل: الهَناء والنَّماء - الزيادة، والنقاء والسماء والعطاء والوَلاء - من العتق، والبَهاء - الزينة، والرَّفاء والفَضاء والوَضاء - الحُسن، والدَّهاء والقَواء - خلاء المنزل[1]، والداء والعَياء والخَفاء - من قولهم: بَرِح الخفاء[2]، والوَطاء - ضد الوعر، والذَّماء - بقية النفس، وقولهم: بَراكاء القتال[3] نحو قول الشاعر:

ولا يُنجي من الغمراتِ إلاّ بَراكاءُ القتالِ أو الفِرارُ[4]

وصَنْعاء ورَوْحاء وبَهْراء - من أسماء البلدان[5]، والقاصِعاء[6] والراهطاء[7] والسابياء[8] والنافقاء[9] والحَوْصلاء والداماء[10] والباقِلاء - مخفف، والبَداء - الرجوع في الرأي، وسَميراء[11] وقَرْبثاء[12] وجَلولاء[13]. فهذه الأسماء ممدودة لا يجوز قصرها أبداً إلا لضرورة الشعر لا غير، وهي

---

(١) المنزل القَواء: هو الذي لا أنيس به.

(٢) أيْ: وضح الأمر.

(٣) البراكاء: هو أن يبركوا بإبلهم، وينزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رجّالة.

(٤) هذا البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة مطلعها:

ألا بانَ الخليطُ ولم يُزاروا وقلبُكَ في الظعائنِ مستعارُ

وهو في ديوانه ٧٩، والجمهرة ٢٧٣/١، والمفضليات ٢٧٣/١، والخزانة ٥٠٦/٧، واللسان (برك)، وكشف المشكل ٢٣٣/٢، وابن يعيش ٥٠/٤.

(٥) أمّا صنعاء فمعروفة. وأمّا روحاء: فمكان قرب المدينة، وبهراء: حيٌّ من اليمن.

(٦) القاصِعاء: أحد بابي جحرة اليربوع.

(٧) الراهِطاء: من جحرة اليربوع التي يخرج منها التراب.

(٨) السابياء: النتاج.

(٩) النافِقاء: أحد بابي جحرة اليربوع.

(١٠) الداماء: البركة.

(١١) الذي في المعاجم سُميراء، بضم السين، اسم موضع.

(١٢) القربثاء: ضرب من التمر.

(١٣) يقال جبهة جلولاء، أيْ: واسعة. وسماء جلولاء، أيْ: مصحية لا سحاب فيها.

مسموعةً من غير تعليلٍ ولا قياس، وهي ثلاثةٌ وثلاثون اسماً.

فـأمّا مكسـور الأول فمنهـا: الجِـلاء ـ من جَـلْي السيف[1] واجتـلاء العروس[2]، والحِنّاء ،والفناء والولاء ـ الموالاة، والجِذاء ـ من المجاذاة[3]، والزِّناء وسِحاء القرطاس[4] والدِّماء ـ جمع دم، والطِّلاء ـ الخمر، والإناء ـ من الأوعية وسِواء وحِراء ـ جبل بمكة، والشتاء والكِبرياء والسيمياء[5] والخطِّيباء ـ وهي الخطبة، والخلِّيفاء ـ وهي الخلافة، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «لولا الخلِّيفاء لأذّنت»، والمِراء والرِّفاء ـ من قولهم: بالرِّفاء والبنين، وكذلـك صلاة العِشاء، وسيمياء الصالحين، وطِرمساء ـ من قولهم: ظلمة طِرْمساء[6]، وثِرْمداء ـ اسم موضع[7].

فصل: وأمّا مضمومُ الأول فمنها[8]: شُعَبَاء ـ اسم بلد[9]، وعُشَراء ـ اسم للدابة الحامل[10]، ونُفَساء ـ اسم للمرأة[11]، والقُوباء[12] والغُثاء ـ نحو قوله تعالى: ﴿فجعله غُثاء أحوى﴾[13]، والجُفاء ـ نحو قوله تعالى: ﴿فـأمّا

(١) أيْ: صقله.

(٢) أيْ: النظر إليها.

(٣) وهي القيام على أطراف الأصابع.

(٤) ما أخذ منه.

(٥) وهي السّمة.

(٦) أيْ: شديدة.

(٧) موضع أو ماء في ديار بني سعد. وثاؤه مفتوحة وليست مكسورة.

(٨) في المخطوطة: منها.

(٩) موضع في جبال طيئ ، وهو مقصور. قال جرير:

أعـبـداً حـلّ في شُـعَـبَـى غـريـبـا ... ألـؤمـاً لا أبـا لـك واغـترابـا

(١٠) التي مضى على حملها عشرة أشهر.

(١١) إذا وضعت.

(١٢) وهو الحزاز.

(١٣) الأعلى: ٥.

الزَّبَدُ فيذهبُ جُفاء﴾[١] ، والرُّخاء ـ الريحُ الليّنة نحو قوله تعالى: ﴿رُخاء حيثُ أصاب﴾[٢] ، والمُلاء ـ جمع مَلاءة، ورُواء الشيء ـ منظره، والعُنطياء ـ ذكر الجراد، والقُرفصاء، والمُطَيْطَاء ـ التبختر.

فصل: فأمّا الممدودُ المقيس فهو بابٌ واسعٌ قلَّما انحصرَ في كتاب، ولكنّا نذكر منه أوزاناً كثيرة الاستعمال محصورة بالأمثال إنْ شاء الله تعالى. وهو ينقسمُ قسمين: أسماء ومصادر. فالأسماء تنقسمُ على خمسة أصناف. الصنف الأول: كل اسم يكون جمعُه على وزن «أفْعلة» نحو: كِساء ورِداء ووِعاء وغِشاء وغِذاء، وما شاكل ذلك. هذه الأسماء كلها ممدودةٌ لأنّ جمعها: أكْسِية وأرْدية وأوْعِية وأغْشِية وأغْذِية، وقِسْ على هذا الباب ما جرى مجراه[٣]. والصنفُ الثاني: ما كان على «فَعْلاء» وهو صفةٌ لمؤنّث ومذكّره على «أفْعَل» نحو: حمراء وبيضاء وصفراء، وما شاكل ذلك. والصنف الثالث: ما جاء على وزن «فُعَلاء» و«أفْعِلاء» وهو جمعُ «فعيل»[٤] نحو قولك: فُقَهاء وعُلَماء وظُرفاء وأنبياء وأوْصياء، وقِسْ على هذا ما جرى مجراه نحو: الكُبَراء والحُلَماء والعُقلاء والجُهلاء، وما شاكل ذلك. قال الله تعالى: ﴿وما كان لَهُمْ من دون الله من أوْلياء﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عبادِه العلماءُ﴾[٦]، وقال سبحانه: ﴿ذُريّةٌ ضُعَفاء﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿خُلفاء الأرضِ﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿وقَتْلَهُمْ الأنبياء بغيرِ حقّ﴾[٩] الصنفُ الرابعُ: ما كان جمعاً لـ «فَعْلَة» غالباً

(١) الرعد: ١٧.

(٢) ص: ٣٦.

(٣) مثل: الحذاء والفناء والغطاء واللِّحاء والرِّشاء.

(٤) أو جمع فاعل.

(٥) هود: ٢٠.

(٦) فاطر: ٢٨.

(٧) البقرة: ٢٦٦.

(٨) النمل: ٦٢.

(٩) آل عمران: ١٨١.

نحو: شِكاء - جمع شَكْوَة[١]، ورَكاء - جمع رَكْوَة[٢]، وعَراء - جمع عَرْوَة[٣]، وما شاكل ذلك. وقلنا: كل مصدر غالباً، احترازاً من قرى - جمع قرية، فإنه وَرَدَ مقصوراً[٤]. والصنفُ الخامسُ: جمع كلّ اسم آخره حرفٌ عليل سواء كان الحرف ياءً أو واواً، وسواءٌ كان الحرفُ العليلُ محذوفاً أو موجوداً أو مخفّفاً أو مشدّداً. فإنّ جمعه ممدوداً، أعني الجمع المكسَّر نحو: الآباء والأبناء والأحْماء[٥] والأهْناء[٦] والأشْياء والأنْواء[٧] والأفْياء[٨] والأنْحاء[٩] والظِباء والدِلاء[١٠] والأضْواء. هذه كلّها ممدودةٌ لأنها جمع اسمٍ معتلّ الآخر. وقِسْ على هذا ما جرى مجراه موفّقاً إنْ شاء الله تعالى. هذه الأصناف كلّها ممدودةٌ بالقياس.

فصل: وأمّا المصادر الممدودة فهي على ضربين: مصادرُ ممدودةٌ بزيادة، ومصادرُ بغير زيادة. فالمصادرُ بالزيادة هي مصادرُ كلّ فعل معتلّ اللامِ من الرباعي والخماسي والسّداسي. فمصدرُ الرباعي نحو: ألقى إلقاء، وألهى إلهاء، وأومى إيماء، وقس على هذا ما جرى مجراه. ومصادرُ السداسي نحو: استدعى استدعاء، واستلقى استلقاء، واستعطى استعطاء، وقسْ على هذا ما جرى مجراه.

---

(١) وهي جلد الرضيع، وهو للبن.

(٢) وهي إناء صغير من جلد يشرب فيها الماء.

(٣) وهو الأسد.

(٤) كل مصدر: هاتان الكلمتان زائدتان، لأنه لم يذكرهما في هذا الصنف، ولا في الأصناف السابقة، ثم هو يتحدث عن الأسماء وليس عن المصادر.

(٥) جمعُ حمٍ، وهو قريب الزوج كالأخ والأب.

(٦) جمع هنٍ، وهو الشيء، ويكنى به عن عورة الإنسان، وفي الحديث: «مَنْ تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا».

(٧) جمع نَوْءٍ، وهو سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيبه من المشرق. وكانت العرب تضيف الأمطار والرياح إلى الساقط منها، وقيل: إلى الطالع منها.

(٨) جمع فَيء، وهو الظلّ.

(٩) جمع نِحْيٍ، وهو وعاء للسّمْن.

(١٠) جمع دَلْو.

فأمّا المصادرُ التي هي ممدودةٌ بغير زيادة فهي المصادرُ التي من الثلاثي التي هي بمعنى الأصوات نحو: الدعاء والبكاء والنداء والرُّغاء - وهو صوت الناقة، والثُّغاء - وهو صوتُ الشاة، والعُواء - وهو صوتُ الذئب، والضُّواء - وهو صوت الكلب، والضُّغاء - وهو صوت الثعلب. وعلى هذا قياس ما ورد من هذا النوع.

فأمّا مصادر سائر الأفعال الثلاثية فهي غير محصورة. منها ما يكـون مقصوراً، ومنها ما يكون ممدوداً. وهي باب واسع لا معنى لذكرها هاهنا، وقد قدّمنا ما فيه كفاية. فما انقاس لك منها فقِسْ وما لم ينقسْ فارجعْ به إلى السماع موفّقاً إنْ شاء الله تعالى.

عقد باب المقصور الذي لا يجوز مدّه

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على ثلاث مسائل يُقال فيها: ما المقصورُ؟ ولِمَ سُمِّي مقصوراً؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟

فصل: أمّا ما المقصور؟ فهو كلّ اسم في آخره ألفٌ ساكنة[1] قبلها فتحةٌ سواءً كانت الألفُ أصليّة[2] أو منقلبة[3] أو زائدةً للتأنيث[4]. فالأصليّة في مثل: موسى وعيسى، والمنقلبة في مثل: فتى ورحى وعصا، والزائدة للتأنيث في مثل: سَكْرى وحُبْلى، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا لِمَ سُمّي المقصورُ مقصوراً؟ فلأنّه قُصِرَ عن المدّ والإعراب فصار بمنزلة المحبوس الممنوع.

وأمّا على كم ينقسمُ المقصورُ؟ فعلى قسمين: قسمٌ مسموع، وقسمٌ مقيس.

---

(١) قال ابن يعيش: «وقال بعضهم ألف ساكنة. ومن المعلوم أن الألف لا تكون إلا ساكنة، لكن احترز عن الهمزة المتحركة نحو ما ذكرناه من قولنا: رشأ وخطأ. وقال بعضهم: ألف مفردة، كأنه احترز عن الممدود من نحو حمراء وصفراء؛ فإن في آخر هذا القبيل ألفين، إحداهما للتأنيث زائدة بمنزلتها في سكرى، والأخرى قبلها للمد. وهذا كله لا حاجة إليه، لأن قولنا: ألف، كاف في تعريف المقصور، لأن مثل خطأ وحمراء ليس آخرها ألفاً إنما هي همزة. وليس الاعتبار بالخط، إنما الاعتبار باللفظ». شرح المفصل ٣٧/٦.

(٢) الألف لا تكون أصليّة مطلقاً في اسم متمكّن.

(٣) ويكون انقلابها إمّا عن واو أو ياء.

(٤) الزائدة تأتي ملحقة نحو أرطى، وتأتي للتأنيث نحو جمادى، وتأتي لغير إلحاق ولا تأنيث بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها. انظر ابن يعيش ٣٧/٦.

فالقسمُ المسموعُ نذكر منه ألفاظاً يكثر استعمالها ويسهل حفظها، وهي تنقسم على ثلاثة أقسام: قسمٌ مفتوحُ الأول، وقسمٌ مضمومه، وقسمٌ مكسورُه. فالمفتوحُ الأول مثل: الطَّوى ـ وهو الجوع، والقَذَى في العين، والخَنا ـ وهو الفحش، والشَّجا ـ وهو الحزن، والمَدَى ـ وهو الغاية، والصَّدى ـ وهو طائر[1]، والصَّدى ـ وهو العطش، والنَّوى ـ وهو البعد، والضَّنى ـ وهو المرض، والضَّوى ـ وهو الهزال، والوَنى ـ وهو التعب، والتَّوى ـ وهو الهلاك، وسَلَى الناقة[2]، والذَّرى من قولهم: فلانٌ في ذَرى فلان[3]، والأسى ـ وهو الحزن، والنَّدى ـ وهو الكرم، والنَّدى ـ وهو التراب الرطب[4]، وقولهم: رَهَبوتى خيرٌ من رَحَموتى[5]، وسَمْحى ـ وهي الناقة السريعة، وحجوجى ـ وهو الطويل، والدَّلَنظى ـ وهو الغليظ، والشَّنْفرى ـ شاعر، وضوطرى ـ اسم ذمّ، ومن أسماء المشي: القَهْقرى والخَيْزَرى[6] والرتكى[7] والخَوْزَلى[8] والمَرطى[9]. ومن أسماء البلدان خَيْبَرى ـ وادي معروف، ومنه قولهم: حمّى خَيْبَرى فإنّه خَيْسرى[10]؛ هذه الأسماء كلها مقصورةٌ تكتب بالياء. والعَصا والقَفا وقطا ـ جمع قطاة، والقرَا ـ وهو الظهر، والصَّفا ـ وهو الميل، والقَنا ـ وهو عيدان الرماح، واللَّها ـ جمع لهاة[11]، والفَلا ـ وهو جمع فلاة، والغَضا ـ شجر. هذه أيضاً أسماءٌ مقصورةٌ تكتبُ بالألف. هذا في مفتوح الأول.

---

(١) هو ذكر البوم.

(٢) هي جلدة رقيقة يكون فيها الولد. وهو من الناس المشيمة.

(٣) أيْ: في كنفه وستره.

(٤) والندى أيضاً المطر والبلل

(٥) أيْ: الرهبة خير من الرحمة.

(٦) مشية بتفكك.

(٧) يقال: رتك البعير، أيْ: قارب خطوه.

(٨) مشية في تثاقل.

(٩) ضرب من العدو.

(١٠) أيْ: خسارة.

(١١) وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

فصل: فأمّا مكسور الأول فهو نحو: عيسى والحِجى ـ وهو العَقْل، والمِعَى ـ وهو واحد الأمعاء، ومِنى ـ وهو الوادي بمكة، وقِرى الضيف، وسِوى في قوله [تعالى]: ﴿مكاناً سوى﴾(١)، وكذلك سِوى التي بمعنى غير، ورجل رِضى، والرِّفقى من أسماء المشي، والجِرِشّى ـ وهي النفس، وهذا في مكسور الأول.

وأمّا مضمومُ الأول فهو نحو: موسى وطُوى ـ وهو اسم وادٍ بالشام، وهو الذي كلّم الله فيه موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿إنّك بالوادِ المقدّس طُوَى﴾(٢) . والنُّهى ـ وهو العقل من قوله تعالى: ﴿إنّ في ذلك لآياتٍ لأُولي النُّهى﴾(٣) ، وسُرى الليل، والعُلى، والقُرى ـ جمع قرية، وسُوى ـ لغة في سِوى، والسُّها ـ وهو الكذب والباطل، والثُّريا، والمُطَيْطى(٤) ـ موضع، والمُرَيْطى ـ جلدة أسفل البطن، وكذلك السُّرَّيْطى(٥)، وخُلَّيْطى من قولهم: هم في خُلَّيْطى(٦)، والخُرَيْفَى ـ وهو عظم الورك، والشُّقَّارى ـ وهو نبت معروف. وهذا في مضموم الأول، وأكثر هذه الأسماء تكتبُ بالياء.

فصل: وأمّا المقصورُ المقيسُ فهو بابٌ واسعٌ أيضاً، ولكنّا نذكر منه أوزاناً كثيرة الاستعمال محصورةً بالأمثال. وهو ينقسمُ على قسمين: أسماءٌ ومصادر. فالأسماء ستّةُ أصناف: الصنف الأول: ما أتى على وزن فُعْلى ـ مضمومُ الأول ساكنُ الثاني نحو: كُبْرى وصُغْرى ودُنيا وأُخْرى وعُلْيا وبُشْرى، وقس على هذا ما ورد عليك من جنسه. والصنف الثاني: ما أتى على وزن فَعْلى ـ مفتوحُ الأول ساكنُ الثاني، بشرط أنْ لا يكونَ لوناً، سواءٌ كان لمفردٍ أو لجمع

(١) طه: ٥٨.

(٢) طه: ١٢.

(٣) طه: ٥٤.

(٤) المُطيطى: التبختر ومدّ اليدين بالمشي.

(٥) السرّيطى: الذي يأخذ الدَّين ويبتلعه.

(٦) أيْ: في اختلاط.

نحـو: سَكْرى وغَضْبى وعَـطْشى من المفردات، وصَرْعى وقَتْـلى وأَسْرى من المجموعات. فهذه الأسماء وما جرى مجراها مقصورةٌ إلا اسمين شاذّين، فقد وردا ممدودين وهما: عَذْراء وصَحْراء. والصنف الثالثُ: ما أتى على وزن فِعْلى - مكسورُ الأول ساكنُ الثاني مثل: ذِكْرى وشِعْرى[1] وذِفْرى وكِسْرى، وقس على هذا ما شاكله. والصنفُ الرابع: مـا كان جمعـاً لفُعْلة - بضم الفاء، أو لفِعْلة - بكسرها نحو: مُدى وعُرى وكُنى في جمع مُدْية وعُرْوة وكُنْيَـة، ولِحى وحِلَى جمع لِحْيَة وحِلْية، وما شاكل ذلك. والصنفُ الخامسُ: ما أتى على وزن «أفْعل» في الصفات[2] أوْ على وزن «مَفْعَل» في أسماء المفعولين. مثال الصنفين جميعاً: أحْوى وأقْنى[3] وأعشى وأعْمى وأدْنى وأقْصى وأهْدى وأشقى، وما شاكل ذلك. ومُعْطى ومَوْلى ومُصْطفى ومُجْتَبَى ومُسْتَدْعى، وما شاكل ذلك. هذه كلها مقصورة. والصنفُ السادس: ما جاء على وزن «فُعالى» و«فَعَالى» - بضم الفاء وفتحها، سواءً كان لمفرد أو مجموع نحو: حُبارى وجُمادى من مضموم الفاء المفرد، وفُرادى وسُكارى من المضموم المجموع، وعَذارى ومَهـارى وعَطايـا ومَنايا وقَمارى وقَضايا، وما شـاكل ذلـك من مفتوح الأول المجمـوع. هذه الأسماء كلها مقصورة.

فصل: وأمّا المقصورُ من المصادر فهو كلُّ مصدرٍ صدَرَ من فعل معتلِّ اللام بشرط أن يكونَ في أوّل المصدر ميمٌ زائدةٌ فإنّه يكون مقصوراً سواءً كان من ثلاثي أو من رباعي أو من خماسي أو من سداسي مثل: مَرْمى ومَغْزى ومَرْعى ومُرْتَقى ومُرْتَمى ومُسْتشْفى ومُسْتَدعى، وما شاكل ذلك. هـذه المصادر كلها وما جرى مجراها مقصورة.

---

(١) اسم كوكب.

(٢) أيْ: في أسماء الفاعلين.

(٣) القنا: احديداب في الأنف. يقال: رجل أقْنَى الأنف. والحوّة: سمرة الشفة، يقال: رجل أحوى وامرأة حواء.

وأمّا مصادرُ الفعل الثلاثي التي ليس في أولها ميمٌ فهي غيرُ محصورة لأنّه قد يأتي منها المصدرُ ممدوداً ومقصوراً. فالمقصـورُ مثل: الهُـدى والرِضى والعَمى. والممدود مثل: النَّماء والبَقَاء والفَناء، وما شاكل ذلك. فما أشكل عليك من هذه فارجعْ به إلى السماع.

فأمّا الأفعالُ فكلُّ فعلٍ صحيح العينِ معتلِّ اللام بالألف فهو مقصورٌ نحو: دعا وغزا ورمى وتلا، وما شاكل ذلك. وسواءٌ كان هذا الفعل ثلاثياً أو فوق الثلاثي فإنّه مقصور. وكلّ فعلٍ معتلِّ العين بالألف وبعد الألف همزةٌ فإنه ممدود نحو: شاءَ وساءَ ونَاء وفاء ـ إذا رجع، وما شاكل ذلك.

عقد في معرفة ما يمدّ فيكون له معنى ويقصر فيكون له معنى ثان واللفظ واحد

وهذا البابُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ مفتوحُ الأول، وقسمٌ مضمومُه، وقسمٌ مكسورُه.

فصل: في ذكر مفتوح الأول: فمن ذلك العَراء المكان الخالي، [ممدود]، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْناه بالعَـراء وهو سَقيم﴾[1]، والعَـرى فناء الدار، مقصور. والحَياء من الاستحياء، ممدود، وكذلك حياءُ الدابة والحَيَا الغيث، مقصور. والخَلاءُ ـ من الخلوة، ممدود، والخَلَى الحشيشُ الرطبُ، مقصور. والجَلاء ـ من إجلاء القوم من بلدهم، ممدود، وعليه قولُ الله تعالى: ﴿ولَوْلا أنْ كَتَبَ الله عليهم الجلاءَ لعَذَّبَهُمْ﴾[2]، وجَلا في قولهم: ابنُ جلا، من أسماء القمر، وقيل: هو اسم لقَرْن الشمس، مقصور. قال الشاعر:

أنـا ابـنُ جَـلاَ وطَـلاَّعُ الـثـنـايـا ... متى أضـعِ العِـمـامـةَ تـعـرفـوني[3]

(١) الصافات: ١٤٥.

(٢) الحشر: ٣.

(٣) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي. وهو في الكتاب ٣/٢٠٧، والمقرب ١/٢٨٣، والخزانة ١/٢٥٥، ومجالس ثعلب ١/١٧٦، ومغني اللبيب ٢١٢، والكامل ١/١٨٧، وابن يعيش ١/٦١، ومعاهد التنصيص ١/٣١٩، والمعاني الكبير ١/٥٣٠، والشعر والشعراء ٦٤٣، والأصمعيات ١٧، وكشف المشكل ٢/٢٤٧، والأشموني ٢/٥٣١. الجلا: هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس. وقد وقع الخلاف بين عيسى بن عمر وسيبويه في هذه الكلمة. فعند عيسى أن «جلا» علم غير منصرف لأنه منقول من الفعل دون ضميره، وسيبويه يرى أنه جملة محكية.

والجِواءُ اسمُ موضعٍ[1]، ممدود، والجِوى داءٌ في البطن، مقصور. والثَّراء كثرةُ المال، ممدود، والثَّرى التراب مقصور. والهواءُ من الجوّ، ممدود، والهوى هوى النفس، مقصور. والعَشاءُ من العشيّ، ممدود، والعَشَا في العين، مقصور. والسَّناء من المجد، ممدود، وسَنَى البرقِ، مقصور، قال الله تعالى: ﴿يكادُ سَنَى بَرْقِهِ يذهبُ بالأَبْصَارِ﴾[2]. والصَّفاء من المصافاة، ممدود، والصَّفا الصخرُ، مقصور. والرَّجاءُ ضدُّ اليأس، ممدود، والرَّجا رجا البئر[3]، مقصور. والبَراءُ من المباراة، ممدود، والبَرَى الترابُ، مقصور. والفَتَاء من حداثة السنّ، ممدود، والفَتَى واحدُ الفتيان، مقصور، قال الشاعر في الاسمين جميعاً:

إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً فقدْ ذهبَ البشاشةُ والفتاءُ[4]

والفناء ذهابُ الشيء، ممدود، والفنَا نبت يُقال له: عنبُ الثعلب، مقصور. ومنه قولُ الشاعر:

كأنّ فُتاتَ العِهْنِ في كل منزل نَزَلْنَ به حب الفَنا لم يحطَّم[5]

والحَفاءُ سيرُك بلا نعلٍ، ممدود، والحَفى وهو القدمُ نفسه، مقصور. والجَداء هو الإغناء من قولهم: وما يُجْدي عنك لديّ، ممدود، والجَدَى وهو العطيّةُ، مقصور. والذَّكاءُ العقلُ، ممدود، والذَّكى من النار، مقصور. والنَّساءُ النَّسيئةُ، ممدود، والنَّسَا عرقٌ في باطن الفخذ، مقصور. والعَفاء من الإعفاء، ممدود، وكذلك من عَفاءِ الدار وهو خلاؤها، والعَفا ولدُ الحمار، مقصور. والوراءُ ضدُّ الأمام، ممدود، والوَرَى اسم الخلق، مقصور. والدواءُ الذي يُتداوى به، ممدود، والدَّوى وهو الرجلُ العييُّ، مقصور. هذا في المفتوح الأول.

---

(1) قال عنترة:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

(2) النور: ٤٣.

(3) أي: ناحيته.

(4) سبق في باب التمييز.

(5) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى. وهو في شرح ديوانه ١٢، والكامل ٩٢/٢، واللسان (فتت)، وكشف المشكل ٤٦١/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٠.

فصل: في مكسور الأول: الصِّلاءُ وهو النارُ، ممدود، والصِّلى وهو المصدرُ من الاصطلاء، مقصور. والغِناء من الصوت، ممدود، والغِنى ضدّ الفقر، مقصور. والعِداء الموالاةُ بين الشيئين ممدود، وكأنه من أسماء الأضداد، والله أعلم، وفيه قال امرؤ القيس:

فعادى عِداءً بين ثورٍ ونَعْجةٍ دِراكاً ولم يُنْضَحْ بماءٍ فَيُغْسَلِ[١]

فسَّره بعضُهم بمعنى الموالاة، والعِدى جمع عدوّ، مقصور. واللِّواء لواءُ الأمير، ممدود، واللِّوى موضعٌ معروف، مقصور، وكذلك لِوى الرمل[٢]. والصِّباء من الشوق، ممدود، والصِّبى من الصغر، مقصور. والإناء من الآنية، ممدود، والإنى فراغُ الشيء، مقصور، ومنه قوله تعالى: ﴿غيرَ ناظرينَ إناهُ﴾[٣]. فهذا في مكسور الأول.

فأمّا مضمومُ الأول فهو قليلٌ غيرُ مستعمل في لُغة العرب، ولم أسمعْ منه إلا مثالين وهما: النُّهاء اسم للزجاج، ممدود، والنُّهى العقلُ، مقصور. والرُّواء حسنُ المنظر، ممدود، والرُّؤى مأخوذٌ من الأحلام، مقصور[٤].

وهذا فصل في معرفة ما يجوز مدّه وقصره والمعنى واحد واللفظ واحد فمن ذلك الدَّهْناء[٥] ـ السعة والهيجاء[٦] والفِدى والحِمى والربى والسِّقاء والكَرَى والبُكى[٧]، والأناء[٨] من الساعات، وسَواء لغة في سِوى، والقَلا ـ

(١) البيت في ديوانه ٢٢، والإنصاف ٢/٧٥١، والمعاني ١/١٢، وجمهرة أشعار العرب ١/٢٦٩، وكشف المشكل ٢/٢٥٠.

(٢) لوى الرمل: المكان الذي يسترق فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد.

(٣) الأحزاب: ٥٣.

(٤) ومنه الدُّماء الصورةُ الحسنة، ممدود، والدُّمى جمعُ دُمية، مقصور.

(٥) الدهناء: موضع ببلاد تميم.

(٦) وهي الحرب.

(٧) فهو من الحزن مقصور ومن الصوت ممدود. قال حسّان بن ثابت:

بكت عيني وحق لها بكاها وما يغني البكاء ولا العويل

(٨) قال الحطيئة:

وأنيت العَشاء إلى سهيل أو الشّعرى فطال بي الأناء

البغض، وماءٌ رِوى، والعَلْياء. ومن حروف المعجم: الباء والتاء والثاء والحاء والخاء والفاء والهاء والطاء والظاء والياء[1]. هذه الأسماءُ كلها وردَ السماعُ بمدّها وقصرِها، فلا بأس في المدّ ولا في القصر. وقد بقيَ أسماءٌ تابعةٌ لها لم أتيقَنْ سماعي لها فأورِدُها هاهنا. فافهمْ ما أوْرَدْتُ في هذا الباب موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

(١) والراء أيضاً.

عقد باب النّسب[١]

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما النَّسبُ؟ وما المنسوبُ؟ وعلى كم ينقسمُ النَّسبُ؟ وعلى كم ينقسمُ المنسوبُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا النسب؟ فهو وصفُ الاسم المنسوب وتخصّصه بأنْ تُضيفَه إلى ستة أشياء: إلى القبيلةِ والمذهب والجنس والصَّنْعة والبلد والعادة. تقول في النسب إلى القبيلة: هذا رجلٌ قحطانيٌّ وهمْدانيٌّ وحِمْيَريّ. ومثال النّسب إلى المذهب: رجلٌ زيْديّ وشافعيّ وحنفيّ[٢]. وإلى الجنس: حبشيّ وزِنْجيّ وروميّ. وإلى الصنعة: حريريّ وسرائجيّ فيمن يعملُ الحريرَ والسرائـج، ومنه قـول العرب: هذا رجلٌ حَنْثيٌّ، يريدون به الحدّاد. ويلحقُ بهذه النسبة إلى فنّ من فنون العِلْم لأنّه بمنزلة الصنعة وذلك في مثل قولك: شَرْعِيّ ونَحْويّ وفَرَضيّ[٣] وما شاكل ذلك. ومثال النّسب إلى البلد رجل مكيّ ومَدَني وبغداديّ، ويلحق بهذه النسبةُ إلى الجهات كالمشرق والمغرب والقبلة وعَدَن وتهـامة، تقـول في النسبة إليها: مشرقيّ ومغربيّ وقبْليّ وعَـدنيّ وتِهاميّ. وتقـول في النسبة إلى العادة: هذا رجل صوفيّ، لكثرة لباسه الصوف، وعادته بـه، وكذلـك خمريّ، لكثرة عادته لشرب الخمر، وكـذلك رجـلٌ سلطانيّ، لكثرة عـادته لمجـالسةِ السلطان، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

---

(١) ويسمّى أيضاً باب الإضافة، وقـد سمّاه سيبـويه بـالتسميتين. انـظر الكتاب ٣٣٥/٣، والأشمـوني ٧٢٥/٣.

(٢) في المخطوطة: حنيفي.

(٣) نسبة إلى الفرائض.

فصل: وأمّا ما المنسوبُ؟ فهو الاسم الظاهـرُ خاصّـةً دونَ المضمر والمبهم، ودون سائر المبنيات، فإنّ هذه كلها لا يجوزُ نسبتُها. والأصلُ في هذا أنه لا يُنسب إلا ما كان يصيرُ مشتقّاً في التقدير إذا نُسب لأن الاسم المنسوبَ لا يكونُ إلا نعتاً لكونه مشتقّاً في التقدير، وتلك الأسماءُ المبنيّةُ لو نُسبتْ لم يُعرفْ لها اشتقاق.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ النّسب؟ فهو ينقسمُ على قسمين: قسم مسموعٌ وقسم مقيس. فالقسمُ المسموعُ ما زِيد عليه أو نَقصَ منه أو تغيّرت حركاتُه. فالذي زيد عليه مثل نسبتهم إلى صَنْعاء ورَوحاء وبهراء، يقولـون: صنعانيّ وبهرانيّ وروحانيّ، فهذه الأسماءُ زِيد فيها النون، وكان الأصلُ صنعائيّ بغير نون، وقد قيل: بدلٌ من الهمزة، ولكنْ غلبَ السماعُ حتى 'طُرح الأصل وصار لا يجوز. ومن الزيادة قولهم في النسب إلى «عليّ» عليه السلام: عَلَويّ، زيد فيه الواوُ على بعض الأقوال، وكانَ الأصلُ عليّيّ بياءين، وكذلك نسبتهم إلى الريّ رازيّ.

والذي نقص منه مثل نسبتهم إلى درابجرد ـ اسم مدينة يقـولون في النسبة إليها: دراوزديّ، بحذف الباء والجيم [والراء] وزيادة الـواو والزاي. وكذلك نسبتهم إلى البادية بَدَويّ، وإلى العالية عَلَويّ أيضاً، بحذف الألف من الاسمين جميعاً وقُلبت الياءُ واواً، وكذلـك كرسيّ وبَخْتيّ حـذفوا منـه الياء الأصليّة وعوّضوا منها ياءَ النَّسب.

وأمّا الذي تغيّرت حركاته في النسب فمثل نسبتهم إلى الدَّهْر دُهْريّ، بضم الـدال، وكان الأصـلُ فتْحها. وكـذلك نسبتُهم إلى أمس إمسيّ بكسر الهمزة، وكان الأصلُ فتْحها. وكذلك نسبتُهم إلى مصر المعروفة مَصْريّ، بفتح الميم، وكان الأصل كَسْرها ولكنْ فتحوها ليفرق بين النسبة إليها والنسبة إلى مصر من الأمصار. وكذلك نسبتُهم إلى البصرة بِصْريّ، بكسر البـاء، وكان الأصـل فتحها ولكن كسروهـا ليفرق بـين النسبـة إليهـا وإلى بَصْرة من

البصرات. وكذلك نسبتُهم إلى الإبل إبَليّ بفتح الباء، وكان الأصل كَسْرَها ولكنهم فتحوها لأنْ لا يجمع بين ثلاث كسرات متواليات، ومنهم مَنْ لا يفتحها ويتركها مكسورة على حالها. فهذا النّسب المسموع.

وأمّا النّسب المقيسُ فهو أنْ يُتركَ الاسمُ على حاله، وتزيدَ في آخره ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها سواءً قلّت الحروفُ أو كَثُرتْ نحو: زيديّ وعمريّ وهِنْدُوانيّ وزَعْفرانيّ وفرزدقيّ وجعفريّ، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ الاسمُ المنسوبُ؟ فهو ينقسمُ على قسمين: مذكّر ومؤنّث. والمذكر ينقسمُ على ثلاثة أقسام: صحيحٌ ومعتلّ ومركّب. فإنْ كان الاسمُ المنسوبُ صحيحاً، أعني صحيحَ الآخر، ألحقته ياء النسب في آخره مشدّدةً مكسورٌ ما قبلها كما تقدّم. وإنْ كان معتلاً لم يخلُ أنْ يكون مقصوراً أو منقوصاً. فإنْ كان الاسم المنسوبُ مقصوراً قُلبتْ ألفُه في النّسب واواً سواء كانت الألف من ذوات الياء أو من ذوات الواو، وسواء كان الاسم المقصور ثلاثياً أو رباعياً[1] فما فوقه[2]؛ فإن ألفه تُقلب واواً، تقول: فتَوِيّ وعَصَوِيّ ومَلْهويّ ومَغْزَوِيّ ومُوسَوِيّ وعيسَوِيّ، وما شاكل ذلك. وإنْ كان الاسمُ المنسوبُ منقوصاً لم يخلُ أنْ يكونَ منقوصاً عامّاً أوْ منقوصاً خاصّاً. فإنْ كان الاسمُ منقوصاً عامّاً وأردت أن تنسبه حذَفْتَ ياءَه على الإطلاق[3] فقلت:

(١) يشترط في الرباعي أن لا تكون ألفه للتأنيث، لأن الأحسن حذف ألف التأنيث. وقد تحذف الألف الرابعة إذا كانت أصلية كملهى، أو ملحقة كعلقى، تقول: ملْهِيّ وعلقيّ. ولكن الأشهر والأجود قلبها واواً، لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل. ويجب حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجَمزَى، لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة. انظر شرح الشافية للرضي ٣٩/٢، والمساعد ٣٥٨/٣.

(٢) سوّى المؤلف هنا بين المقصور الثلاثي والرباعي وما فوقه في قلب الألف واواً، والمتفق عليه أن ألف الخماسي وما فوقه تحذف مطلقاً، منقلبة كانت أو غيرها، للاستثقال، تقول في مصطفى: مصطفيّ. إلا أن تكون الألف خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدّد فإن يونس يجوّز فيها القلب والحذف، وسيبويه يوجب فيها الحذف. فعلى مذهبه تقول في مثنّى: مثنّيّ، وعلى مذهب يونس: مثنّيّ ومثنَّوِيّ. انظر الكتاب ٣٥٦/٣، وشرح الشافية ٤٠/٢.

(٣) مقتضى الكلام في هذه المسألة أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة وكان المنسوب إليه متحرك الثاني فلا =

قاضيّ وغازيّ وراميّ، بحذف الياء، وتأتي بياء النّسب مشدّدة[1]. وإنْ كان منقوصاً خاصاً رددتَ إليه ما ذهبَ منه من حروف الاعتلال. والمنقوص الخاصُّ هو السّتةُ الأسماء المعتلّة المضافة، تقولُ إذا نسبتها: أبويّ في أب، وأخويّ في أخ، وحمويّ في حم، وباقيها على هذا القياس. وكذلك إنْ كان الاسمُ من حرفين وقد حُذف منه حرفُ عليل فإنك تردُّ المحذوفَ وذلك مثل: يد ودم، تقول إذا نسبت: يَدْيِيّ ودَمْيِيّ[2]، وما شاكل هذا يجري مجراه.

وإن كان الاسمُ المنسوبُ مركّباً من اسمين جازَ لك فيه ثلاثة أوجهٍ: إنْ شئت نسبت إلى الاسمين جميعاً[3]، وإنْ شئت نسبت إلى الأول منهما[4]، وإن

= بدّ من حذفها، وكذلك إذا كان الثاني ساكناً عند سيبويه والخليل. أما إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها. وإذا كانت الياء ثالثة قلبت واواً لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولاها، وتجعل الكسرة فتحة. وأجاز بعضهم قلب الياء واواً إذا كانت رابعة، وأنشدوا:

فكيف لنا بالشرب إنْ لم يكن لنا دراهمُ عند الحانويّ ولا نقدُ

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت. انظر شرح الشافية ٤٤/٢، والأشموني ٧٢٨/٣.

(١) لم يتعرض المؤلف إلى ما آخره ياء مشددة. فهذه الياء إمّا أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة فأكثر. فإنْ كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء، بل تفتح الياء الأولى ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كانت الياء الأولى أصلية بقيت كما هي وقلبت الثانية واواً، تقول في النسبة إلى حيّ: حَيَويّ. وإنْ كانت الياء الأولى في الأصل واواً ردّدتها إلى أصلها، فتقول في النسبة إلى طيّ: طَوَويّ. وإذا كانت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية واواً، تقول في النسبة إلى شجيّ: شجويّ. أمّا إذا كانت مسبوقة بثلاثة حروف فأكثر وجب حذفها بلا تفصيل، تقول في النسبة إلى كرسيّ وشافعيّ: كرسيّ وشافعيّ، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير. انظر أوضح المسالك ٢١٦/٤، وشرح الشافية ٥٤/٢، والأشموني ٧٣٠/٣.

(٢) ما ذكره المؤلف في النسبة إلى يد ودم هو مذهب الأخفش. أمّا سيبويه والجمهور فإنهم يقولون: يدويّ ودمويّ، وهذا هو الصحيح لأن السماع ورد به. ويقال: إن الأخفش رجع إلى مذهب سيبويه. شرح الأشموني ٧٤٠/٣.

(٣) أجازه قوم منهم أبو حاتم قياساً على قول الشاعر:

تزوجتها راميّة هُرمزيّة بفضلة ما أعطى الأمير من الرّزق

(٤) وهذا الوجه مقيس اتفاقاً. وأجاز الجرميّ النّسب إلى الثاني منهما.

شئت ركّبْت منها اسماً واحداً ونسبتَ إليه[1]. تقول إذا نسبت إلى الاسمين جميعاً: هذا عبديٌّ شمسيٌّ في عبد شمس، وعبديٌّ قيسيٌّ في عبد قيس، وحضريٌّ موتيٌّ في حضرموت، وما شاكل ذلك. وتقول إذا نسبت إلى الأول منهما: هذا عبديٌّ وحضريٌّ، وما شاكل ذلك. وتقول إذا ركّبت منهما اسماً واحداً ونسبت إليه: عبشميٌّ وعبقسيٌّ وحضرميّ في حضرموت، قال الشاعر في ذلك:

وتضحكُ منّي حرّةٌ عبشميّة كأنْ لم ترَ قبلي أسيراً يمانيا[2]

فإنْ أردت أن تنسبَ إلى اسم كُنية نحو أبي بكر وأبي عمرو وما شاكل ذلك نسبت إلى الثاني من الاسمين لا غير[3]، تقول في أبي بكر: بكريّ، وفي أبي عمرو: عمْريّ، وما شاكل ذلك. وإنْ نسبتَ إلى جمع نَسبتَ إلى واحده سواء كان مسلّماً أو مكسّراً[4].

وإن كان الاسمُ المنسوبُ مؤنّثاً لم يخلُ أنْ تكونَ فيه علامةُ تأنيثٍ أو لا تكون. فإنْ لم تكنْ فيه علامةُ تأنيثٍ نَسَبْتَ إليه على لفظه فقلتَ في مثل زينب وجُمْل وهند وسُعاد: زينبيّ وجُمْليّ وهنديّ وسُعاديّ، وما شاكل ذلك. فإنْ كانت فيه علامة تأنيث لم يخلُ أنْ تكون تلك العلامةُ تاءً أو ألفاً أو همزة. فإنْ كانت علامةُ التأنيث تاءً وأَرَدْتَ أن تنسبَ إلى ذلك الاسم المؤنّث حذفْتَ التاء فقلت

(١) ونصّ ابن الحاجب وتبعه الرضي على أن جميع المركبات ينسب إلى صدرها. انظر شرح الشافية ٧١/٢.

(٢) هذا البيت لعبد يغوث الحارثي. والرواية المشهورة: شيخة عبشميّة. وهو في الجمل ٢٥٦، وسر الصناعة ٧٦/١، والمسائل العسكريات ٢٦٤، والمفضليات ١٥٨، والمغني ٣٦٦، والإفصاح ١٧٠، والحلل ٣٣٩، وابن يعيش ٩٧/٥، وأمالي اليزيدي ٦٧، واللسان (هذذ)، وكشف المشكل ٥٤/٢.

(٣) وكذلك إذا كان الأول علماً بالغلبة كابن عباس وابن الزبير، تقول في النسبة إليهما: عبّاسيّ، وزُبيريّ.

(٤) هذا إذا كان جمعاً له واحد قياسي. أمّا إذا كان جمعاً له واحد غير قياسي فبعضهم ينسبه إلى لفظه كمحاسنيّ، وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حُسْنيّ. وأمّا اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فالنسبة إلى لفظيهما، تقول إذا نسبت إلى تمر ورهط: تمريّ ورهطيّ. وكذلك ما سمّي به من الجموع كأنمار ومدائن فإنه ينسب إلى لفظه، تقول فيهما: أنماريّ، ومدائنيّ. وأيضاً الجمع الذي غلب فجرى مجرى العلم ينسب إلى لفظه، كقولهم في الأنصار: أنصاريّ. انظر شرح الشافية ٧٨/٢، والأشموني ٧٤٣/٣.

في النسب إلى فاطمة: فاطميّ، وإلى عائشة: عائشيّ، وإلى طلحة: طلحيّ، وعلى هذا القياس كل مؤنّث تكونُ علامةُ تأنيثه تاء[١]. وإنْ كانت علامةُ التأنيث ألفاً[٢] وأرَدْتَ أن تنسبَ إلى الاسم المؤنث قلبت ألفه واواً فقلت في النّسب إلى حُبْلى: حُبْلويّ، وإلى سَكْرَى: سكرويّ، وإلى....[٣]، وما شاكل هذا يجري مجراه، وقد أجاز بعضهم حذف الألف فقلت: حُبْلِيّ وسكرِيّ، والأول أجود[٤]. وإنْ كانت علامةُ التأنيث همزةً وأردتَ أن تنسبَ إلى الاسم المؤنث جازَ لك في الهمزة وجهان: إنْ شِئْتَ قلبتها واواً فقلت في مثل حمراء وصفراء وسماء: حمراويّ وصفراويّ وسماويّ، وإنْ شئت تركت الهمزةَ على حالها ونسبت إلى الاسم على حاله[٥]، فقلت: حمرائي وصفرائي وسمائي، وسواء كانت الهمـزة منقلبةً أو ملحقةً أو زائدةً فإنه يجوزُ فيه الوجهان جميعاً[٦]. فأما إذا كانت الهمزة أصلية في المذكّر وجب أن تنسب إلى الاسم على حاله فتقول: حنّائيّ وقثائيّ في النّسب إلى حنّاء وقثاء، وما شاكلها[٧] .

فصل: وأمّا أحكامُ النّسب فقد دخلت تحتَ تفصيل الحديث. ومِن

---

(١) والعلّة في حذف هذه التاء لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة مثلاً. وأمّا قول بعضهم: درهم خليفتيّ، فلحن، والصواب خَلَفيّ. أنظر المساعد ٣/٣٥٥، والأشموني ٣/٧٢٥.

(٢) أيْ: ألف التأنيث المقصورة.

(٣) كلمتان لم تتضح حروفهما.

(٤) إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعداً حذفت وجهاً واحداً، كقولك في حبارى: حُبارِيّ. وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة، كقولك في جمزَى: جَمَزِيّ، أمّا إذا كان ثانيه ساكناً فيجوز حذفها ويجوز قلبها واواً، كقولك في حُبْلى: حبْليّ وحُبْلوَيّ، وبعضهم يقول: حُبْلاوِيّ، والأرجح عند ابن هشام الحذف، وكذلك عند ابن مالك كما يقول الأشموني، وقد رجح ذلك الرضي. انظر أوضح المسالك ٤/٢٢٧، وشرح الأشموني ٣/٧٢٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٩.

(٥) وهذا قليل رديء، نقله أبو حاتم. ونص الرضي على وجوب قلبها واواً. انظر شرح الشافية ٢/٥٥، والمساعد ٣/٣٥٨.

(٦) أما المنقلبة أو الملحقة فكما ذكر المؤلف يجوز فيها الوجهان، تقول في كساء وعلباء: كسائي وعلبائي، وكساوي وعلباوي. وأما الزائدة وهي للتأنيث فيجب قلبها واواً.

(٧) اجاز ابن مالك بقاءها على حالها وقلبها، ولكنه ذكر أن الأجود بقاؤها وعدم قلبها. التسهيل ٢٦١.

أحكام النّسب الواجب والجائز والممتنع. فالواجبُ تشديدُ ياء النّسب ليفرق بينها وبين ياء النفس. ويجبُ أن يكونَ ما قبلها مكسوراً لأنّ الياء تطلبُ ما قبلها أنْ يكونَ مكسوراً. ومن الواجب أنْ تكونَ في آخر الاسم ويكونَ الإعراب فيها وما قبلها مبنيٌّ على الكسر، وهذا خلافُ العربية أن يكونَ الإعراب في الحروف التي ليست من أصل الأسماء كياء النَّسب وتاء التأنيث وهمزة التأنيث، هذهِ حروفٌ يكونُ الإعرابُ فيها.

واعلم أنّ الاسمَ المنسوبَ قد استفادَ أحكاماً ستّةً غيرَ ما كان عليه، منها: أنه صار مشتقاً بعد أنْ كان جامداً. ومنها: أنّه صار نكرةً بعد أن كان معرفةً فيما كان أصلُه التعريف كالأعلام وما شاكلها من المعارف. ومنها: أنه صار صفةً بعد أن كان موصوفاً. ومنها: أنّه صار محتملاً للضمير بعد أن كان غير مُحتملٍ له. ومنها: أنّ الإعرابَ انتقل منه إلى حرفَ النّسب الذي زيد فيه، ألا ترى أنكِ تقول: هذا زيدٌ، فالإعراب على دال زيد، ثم تقول في النسب: زيديّ، فينتقل الإعراب على الياء وتبقى الدال مبنيّةً على الكسر. ومنها: أن الألف التي كان أصلُها ياءً في المقصورات تقلب واواً نحو: فتويّ ومَوْلويّ، وما شاكل ذلك. فإذا قلت: هذا رجل زيْديّ ورجل فتَويّ فقد اجتمعت هذه الأحكام.

فصل: وأمّا الجائزُ فقد ذُكر في أثناء الحديث، كالذي ذكرنا أنه يجوز في المركّب وفي المؤنّث إذا كان علامة تأنيثه تاءً أو همزة. ومن الجائز حذفُ الياء من قريْش وثَقيف في النّسب وإثباتها، تقول: رجلٌ قريشيٌّ وقُرَشِيٌّ، وثقيفيٌّ وثَقَفِيّ[1]، وكذلك في النسبة إلى الطبيعة طبيعيّ[2] وطبعيّ. ومن الجائز

(١) القياس عدم الحذف، ويقتصر على المسموع منه فقط نحو سُلَميّ في سُليم، وهُذَليّ في هُذيل. وقد أجاز المبرد ذلك قياساً. ونقل عن السيرافي قوله: إنّ الحذف في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جداً في لغة الحجاز. المساعد ٣٦٨/٣.

(٢) وهذا أيضاً شاذ، والقياس حذف الياء.

نسبتُهم إلى كبير الجُمَّة[1] جُمَّانيّ، وإلى طويل الرقبة رَقَبَانيّ[2]، وإلى اليمن والشام يمانيّ وشاميّ بالتشديد وإثبات الياء، ويماني ويمانٍ وشامي وشامٍ بالتخفيف وحذفها.

والممتنعُ ضدُّ الأحكام الواجبة. يمتنعُ تخفيفُ ياء النسب. ويمتنعُ أنْ يُرجعَ بالنّسب المسموع إلى المقيس لأنّ ذلك قد صار أصلاً للعرب وكثُر استعمالُهم له. فافهم ذلك إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) وهي مجتمع شعر الرأس.

(٢) ليس هذا بالقياس، بل هو مسموع. وإذا سمّيت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس، فتقول: جُمّي، ورَقبيّ. شرح الشافية ٢/٨٤.

عقد باب التصغير

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما التصغيرُ؟ وكمْ أوزانُه؟ وما المصغّرُ؟ وعلى كم ينقسمُ؟ وما أحكامُ الجميع؟

فصل: أمّا ما التصغير؟ فهو تقليلُ الكثير وتحقيرُ العظيم وتقريبُ البعيد وإدناءُ الحبيب من القلب. أمّا تقليل الكثير فهو مثل قولك: نُصَيْفٌ وبُعَيْضٌ، وما شاكل ذلك. وأمّا تحقيرُ العظيم فهو مثلُ قولك: جُبَيلٌ وجُميل، وما شاكل ذلك. وأمّا تقريبُ البعيد فهو مثلُ قولك: رحيله و....[1] وما شاكل ذلك. وأمّا إدناء الحبيب من النفسِ فهو مثلُ قولِك: أُبيّ وأُخيّ، وما شاكل ذلك[2].

فصل: وأمّا كمْ أوزانُ التصغير؟ فلهُ ثلاثةُ أوزان وهي: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيل. فأمّا فُعيلٌ فهو لتصغير الثلاثي نحو فُلَيْسٍ وكُبَيْشٍ وبُوَيْبٍ وثُوَيْبٍ وما شاكل ذلك. وأمّا فُعَيْعِلٌ فهو لتصغير الرباعيّ نحو قولك: دُرَيهِمٍ وجُعَيْفِرٍ وما شاكل ذلك. ويلحقُ بذلك الخماسيّ الذي ليس فيه زيادةٌ نحو فرزدقٍ

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة.

(٢) وذكر الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: «كُنيف ملئ علماً». وقول الشاعر:

فويق جُبيل شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكلّ وتعملا

وردّ البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه. انظر شرح الأشموني ٣/٧٠٧، وشرح الشافية ١/١٩١.

وجَحْمَرَشٍ[١] وقِرْطَعْب، إذا أردت تصغير هذه الأسماء حذفتَ آخر حرفٍ منها[٢]، وصار تصغيرُ الخماسي مثلَ تصغير الرباعي على وزن فُعَيْعِل نحو فُريزِدٍ وجُحَيْمِرٍ وقُرَيْطِع، وما شاكل ذلك[٣]. وأما فُعَيعيل فهو تصغيرُ الخماسي[٤] بزيادة نحو مِنْديل وسِرْبال ومَنْصور وقِنْديل ودينار، تقول إذا صغّرتَ هذه الأسماءَ: مُنَيْدِيلٌ وسُرَيْبيلٌ ومُنَيْصيرٌ وقُنَيْدِيلٌ ودُنَيْنِيرٌ وما شاكل ذلك. فأمّا ما كان سداسيّاً وفيه حروفٌ زوائد فهو يرجعُ تصغيرُه إلى مثل وزن الثلاثيّ لأنّ الثلاثيّ له أصل، والتصغيرُ والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، فإذا أردتَ أنْ تصغّر مستَخرجاً ومستدرجاً ومستوهباً ومستوعباً قلت: مُخَيْرِجٌ ومُدَيْرِجٌ ومُوَيْهِبٌ ومُوَيْعِبٌ على وزن تصغير الثلاثي سواء، لأنّ الميمَ والسينَ والتاءَ زوائد.

فصل: وأمّا ما المصغَّرُ؟ فهو ثلاثة أصنافٍ من الأسماء فقط وهي: الظاهراتُ والمبهماتُ والناقصات[٥]. تقول إذا صغّرت مُبهماً أو ناقصاً: ذَيّا وتَيّا[٦] واللَّتَيَّا واللَّذَيُّون[٧] في تصغير ذا وتا والتي والذين. كل ذلك بفتح أول الاسم خلافاً لتصغير الظاهرات لأنّ تصغيرها بضم أوّل الاسم.

---

(١) الجحمرش من النساء والإبل: الكبيرة السن.

(٢) لأن الكلمة ثقيلة بالأصول الخمسة، فإذا زيد عليها ياء التصغير زادت ثقلاً. شرح الشافية ٢٠٤/١.

(٣) ونقل عن الأخفش أنه سمع «سُفَيْرِجَل»، يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة أن يحذف حرف أصلي. وحكى سيبويه مثل هذا عن الخليل، قال: «وقال الخليل: لو كنت محقّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سفيرِجْلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دُنينيرٌ. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب». الكتاب ٤١٨/٣، وانظر شرح الشافية ٢٠٥/١.

(٤) بشرط أن يكون الحرف الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء. فإن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة، وإن كان واواً أو ألفاً قلباً ياءين لانكسار ما قبلهما وسكونهما.

(٥) إنما صغرت المبهمات والناقصات لشبهها بالأسماء المتمكّنة في أنها توصف وأنه يوصف بها.

(٦) والأصل: ذَيَيّا وتَيَيّا ـ بثلاث ياءات، حذفوا واحدة منها للتخفيف، وأجمعوا على فتح الذال والتاء.

(٧) سيبويه يضمّ الياء، والأخفش والمبرد يفتحانها. ولم يرجح ابن مالك أيّاً من القولين. انظر المساعد ٥٢٤/٣.

فصل: وأمّا على كمْ ينقسمُ المصغّرُ؟ فهو ينقسمُ على قسمين: مذكّرٌ ومؤنّث. فإنْ كان الاسمُ المصغّر مذكراً لم يخلُ أنْ يكون صحيحاً أو معتلاً. فإنْ كان صحيحاً صغّرته على لفظه فقلت: فُليسٌ ودُريهمٌ، وما شاكل ذلك. وإنْ كان معتلاً لم يخلُ أنْ يكونَ معتلَّ الفاء أو العين أو اللام. فإنْ كان معتلَّ الفاء كان كالصحيح سواء، تقول: وُعَيْدٌ ووُهَيْبٌ، في تصغير وَعْد ووَهْب. وإنْ كان معتلَّ العين بالواو أو بالياء صغّرته على لفظه أيضاً فقلت في ثوب: ثُوَيْبٌ، وفي بَيْت: بُيَيْتٌ[1]. وإنْ كان معتلَّ العينِ بالألف قلبت الألف واواً إن كان من ذوات الواو، فقلت في تصغير باب: بُوَيْب، لأنّ أصلَ الألف واو، لأنّ الواوَ تخرجُ في الجمع وردِّ الفعل إلى النَفْس نحو: أبْواب وبَوَّبْتُ. وإنْ كانت الألفُ من ذوات الياء قلبتها ياء أيضاً في التصغير فقلت في ناب: نُيَيْب[2]، لأنّ أصلَ الألف ياءٌ، لأنّ الياءَ تخرج في الجمع وفي الفعل نحو: أنْياب ونَيَّب السبعُ فلاناً. وإن كان الاسمُ معتلَّ اللام بالألف وأردتَ أنْ تصغّره قلبتَ الألفَ ياءً وأدغمتها في ياء التصغير، وسواءً كانت الألفُ منقلبةً من ياء أو من واو فإنّها تُقلبُ ياءً وتدغمُ في ياء التصغير، تقول: فُتيٌّ وقُفيٌّ في تصغير فتىً وقفا، وما شاكل هذا يجري مجراه. وإنْ كان الاسمُ المصغّر على وزن «فِعَال» بكسر الفاء وفتحها نحو قَذَال[3] وقِتال وجِراب وكِتاب فإنك تقلبُ الألف فيه ياءً وتدغمُ الياءَ في ياء التصغير فتقول: قُذيّل وقُتيّل وجُريّب وكُتيّب. وكذلك إذا كان المصغّر على وزن فَعول أو فعيل، فإنك تقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء كما عملت فيما كان على وزن «فِعال»، فتقول في تصغير قَعود: قُعَيِّد، وسَفّود[4]: سُفَيِّد، وفي تصغير قَتيل: قُتَيِّل، وقَريب: قُرَيِّب. وإنْ كان المصغّر على وزن «فاعِل» قلبت ألفه

---

(١) وإن كانت الياء منقلبة عن همزة ترد إلى أصلها، فتقول في تصغير ذيب: ذؤيب.

(٢) قال ابن عقيل: «فتقول عند الكوفيين في ناب للسِّنّ: نُييب ونُوَيب، وعند البصريين: نُييب لا غيره. المساعد ٤٩٨/٣. وقال سيبويه: «ومن العرب من يقول في ناب: نُويب، فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم». الكتاب ٤٦٢/٣.

(٣) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٤) السفّود: الحديدة التي يشوى عليها اللحم.

واواً على الإطلاق فقلتَ في تصغير ضارب: ضُوَيْرِب، وراكب: رُوَيْكِب، وعالم: عُوَيْلِم، وما شاكل ذلك. وإن كان الاسمُ المصغَّر مقصوراً رباعيًا فما فوق الرباعيّ عاد في التصغير منقوصاً، تقول في تصغير مَلْهى ومَوْلى: مُلَيْه ومُوَيْل، وكذلك مَرْمَى ومَسْعى ومُصطفى ومُستدعى إذا صُغِّرت هذه الأسماء عادتْ منقوصةً وجرى عليها حكمُ المنقوص.

فصل: وإنْ كان الاسمُ المصغَّر مؤنثاً لم يخلُ أنْ تكونَ فيه علامةُ للتأنيث أو لا تكون. فإنْ لم تكنْ فيه علامةٌ للتأنيث نظرتَ: فإنْ كان على حرفين رددتَ إليه ما ذهبَ منه وألحقته هاءً علامةً للتأنيث فقلت في تصغير يد: يُديّة. وإنْ كان المؤنث على ثلاثة أحرف وليس فيه علامةٌ للتأنيث ألحقته أيضاً هاءً علامةً للتأنيث فقلتَ في تصغير شمس: شُمَيْسة، وفي عين: عُيَيْنة، وفي عصا: عُصيّة، وما شاكل ذلك، إلا حَرْباً ودِرْعاً وسوقاً، فإن هذه الأسماء صُغِّرت بغير هاء سماعاً عن العرب فقالوا في تصغيرها: ودُرَيْع وحُرَيْب وسُوَيق[1]. فإن كان الاسم المؤنث رباعياً وليس فيه علامة للتأنيث صغرته على لفظه فقلت في تصغير زينب: زُيَيْنب، وفي عقرب: عُقَيْرب. وإنْ كان الاسمُ مؤنثاً بعلامةٍ صغَّرته على لفظه وتركت العلامة على حالها، فقلت في تصغير فاطمة: فُوَيْطمة، وفي تصغير حُبْلى: حُبَيْلى[2]، وفي تصغير حمراء: حُمَيْراء[3]. وإن صغرت جمعاً مذكراً عاقلاً رددته إلى التسليم سواء كان

(١) وذكر سيبويه أيضاً الناب وهي المسنة من الإبل، والفرس لوقوعه على المذكر والمؤنث، وذكر الجرميّ العُرْس، وذكر غيرهما العَرَب، والذّودَ وهي ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل، والضّحى. انظر الكتاب ٤٨٣/٣، وشرح الشافية ٢٤١/١، والأشموني ٧٢٠/٣.

(٢) وإذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً حُذفت، فتقول في قرقرى: قُرَيْقِر. وإذا كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز العكس، فتقول في حبارى: حُبَيْرى، وحُبَيِّر، قلبت المدة ياء ثم أدغمت ياء التصغير فيها. شرح الأشموني ٧١٣/٣، والمساعد ٥١٥/٣.

(٣) ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولاء ـ مما ثالثه حرف مدّ، أنه يحذف الواو والألف والياء فيقول في تصغيرها: جُلَيْلاء. وأمّا=

مكسراً أو مسلّماً، تقول في تصغير ضُرّاب: ضُوَيْرِبون، ورُكّاب: رُوَيْكبون. وكذلك إنْ كان المصغر مؤنثاً مجموعاً جمع التكسير فإنك تردّه إلى التسليم، تقول في تصغير فواطم وربايب: فُوَيْطِمات ورُبَيْبِيات، وما شاكل ذلك. وإنْ كان الاسمُ المجموع مما لا يعقل نُظِر، فإنْ كان على وزن مفاعل أو فعالل[1] فإنه يرجعُ به في التصغير إلى وزن جمع المؤنّث السالم، تقولُ في تصغير مخارج: مُخَيرجات، ومراكب: مُرَيْكبات، ودَراهم: دُرَيْهمات، وما شاكل ذلك. وإن لم يكن الاسمُ المجموعُ على هذا الوزن[2] رددته في التصغير إلى جمع القلّة[3]، تقولُ في تصغير جبال: أُجَيْبال، وفي تصغير فُلوس: أُفَيْلس، وفي تصغير كِباش: أُكَيْبش.

ومن شواذّ التصغير قولُهم: مُغَيْرِبانٌ، في تصغير المغرب، وأُصَيْلالٌ[4] في تصغير أصيل، قال النابغة:

وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أسائِلُها ... عيّتْ جواباً وما بالربع من أحد[5]

= المبرّد فإنه يبقي الواو والألف والياء في مثل ذلك، لأنه يسوّى بين ألف التأنيث وتائه. وحجة سيبويه أن ألف التأنيث الممدودة شبيهة بهاء التأنيث من قبل عدم سقوطها وتقدير انفصالها بوجه ما. إذن فلا بدّ من اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في نحو جلولاء، لأنها كألف حبارى الأولى. انظر الكتاب ٣/٤٤٠، والأشموني ٣/٧١٢، والمساعد ٣/٥٠٦.

(١) أيْ: يكون جمعه في القلّة والكثرة سواء مثل دراهم قليلة وكثيرة.

(٢) أيْ: كان له جمعان: قليل وكثير مثل فلوس وأفلس.

(٣) ويجوز ردّ جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك ثم جمعه بالألف والتاء فتقول في جبال: جُبَيلات. شرح الشافية ١/٢٦٦.

(٤) قال الرضي: «وأصيلان شاذ أيضاً، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه كما ذكرنا، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلاً، وأصيلال شاذ على شاذ، والقياس أُصيّلات» شرح الشافية ١/٢٧٧. فشذوذه من ناحيتين: من ناحية تصغيره، ومن ناحية إبدال نونه لاماً. وأنكر الأشموني أن يكون أُصيلان تصغير أصلان، جمع أصيل وإنما هو من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها. شرح الأشموني ٣/٧٢٣.

(٥) أنظر ديوانه ٣٠ وفيه: أصيلانا. وهو في الكتاب ٢/٣٢١، والخزانة ٣/٤٠٣، والجمل ٢٣٦، واللمع ١٢٢، والحلل ٣١٨، والمقتضب ٤/٤١٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٨، والإنصاف ١/١٧٠، والأصول ١/٣٥٥، وابن يعيش ٨/١٢٩، ورصف المباني ٣٢٤، وشواهد الإيضاح ١٩١، وكشف المشكل ٢/٦٧.

وأُنَيْسان في تصغير إنْسان، وأُبَيْلال في تصغير إبل. وقد جاءت أيضاً أسماءٌ لم تُسمعْ إلا بلفظ التصغير وهي خارجةٌ عن معنى التحقير والتعظيم والإدناء والتقريب، وهي مثلُ قولهم: الثُّريا والسُّكَيْتُ والكُمَيْتُ والمُهَيْمِنُ والمُبَيْقِرُ[1] والمُبَيْطِرُ[2] والسُّرَيْطى والمُرَيْطى والبُطَيْنُ ـ اسم النجم المعروف، والمُسَيْطر، وفي القرآن الكريم: ﴿ومُهَيْمِناً عليه﴾[3] و﴿لستَ عليهم بمُسَيْطِر﴾[4].

فصل: وأمّا أحكامُ التصغير فقد ذكرنا أكثرها في أثناء الباب. ومن أحكامه الواجبُ والجائزُ والممتنع. فالواجبُ ضمُّ أوّل الاسم المصغر غالباً، وفتحُ ثانيه، وتسكينُ ياء التصغير، وكسرُ ما بعدها إن كان بعدها حرفان فصاعداً نحو: دُرَيْهِمات وجُعَيْفِر، وما شاكل ذلك. فإنْ كان ما بعدها حرفٌ واحدٌ جرى عليه الإعراب، وإنْ كان بعدها ألفٌ ونونٌ تُركت الألفُ على حالها نحو سُكَيْران وعُطَيْشان. وقلنا: يجبُ ضمُّ أول الاسم غالباً، احترازاً من المبهمات والناقصات فإنّ أوّلها مفتوحٌ في التصغير كما تقدّم، تقول: تَيّا وذَيّا، واللَّتَيّا واللَّذَيّا. قال الشاعر:

ألا قُلْ لِتَيّا قبل مِرَّتِها اسلَمي   تحيّةَ مشتاقٍ إليها مُتَيَّمُ[5]

ولا حديث في الجائز. وأمّا الممتنعُ فهو ضدُّ الواجب. يمتنعُ أنْ يُفْتَحَ أوّلُ الاسمِ الظاهر المصغّر. ويمتنعُ أنْ يصغّرَ ما كان على وزن مِفْعال وفِعْلال على لفظه، بل تُقلبُ الألف ياء، تقول في تصغير مِفْتاح: مُفَيْتيح، ومِسْمار: مُسَيْمير، وسِرْبال: سُرَيْبيل، وسِرْوال: سُرَيْويل، وما شاكل ذلك. ولا يجوز مُفَيْتاح ولا مُسَيْمار ولا سُرَيْبال ولا سُرَيْوال، فافهم ذلك.

---

(١) يقال: بَيْقر الفرس، إذا خام بيده كما يصفن برجله.

(٢) هو معالج الدواب.

(٣) المائدة: ٤٨.

(٤) الغاشية: ٢٢.

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة للأعشى يهجو بها عمير بن عبدالله بن المنذر، وهو في ديوانه ٢٠٠، والجمل ٢٥١، ورصف المباني ٣١، واللسان (مرر)، والحلل ٣٣٥. المِرّة: القوّة وشدة العقل.

عقد باب الأفعال المؤكدة بالنونين: الثقيلة والخفيفة

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على ثلاث مسائل يُقال فيها: كم الأفعالُ التي تؤكَّدُ بالنونين؟ وعلى كم تنقسمُ؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا كم الأفعالُ التي تؤكَّدُ بالنونين؟ فهي خمسةُ أفعال، وهي: فعلُ الأمر والنهي والاستفهام[١] وجوابُ القسم[٢] وفعلُ الشرط بعد «إمّا» خاصة[٣]. مثالُ الأمر: اضربَنّ يا زيدُ. ومثال النهي: لا تقومَنَّ يا عمروُ، قال الله تعالى: ﴿ولا تقولَنّ لشيء إنّي فاعلٌ ذلك غداً إلا أنْ يشاءَ اللَّهُ﴾[٤].

ومثال الاستفهام: هل تذهبَنَّ يا عبدَالله، قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلةً بجنب الغضى أُزجي القِلاصَ النواجيا[٥]

ومثالُ جواب القسم: بالله ليحاسبَنَّك الله، قال الله تعالى: ﴿فوَرَبِّكَ

(١) أيْ المضارع الواقع بعد النهي والاستفهام، سواء كان الاستفهام بالحرف أو بالاسم، خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم، وخص ذلك بالهمزة وهل. انظر همع الهوامع ٧٨/٢.

(٢) أيْ: المضارع الواقع جواباً للقسم، وله شروط، وتوكيد الفعل في هذه الحالة يكون واجباً.

(٣) أيْ: المضارع الواقع شرطاً لأنْ الشرطيّة المؤكّدة بـ «ما» الزائدة.

(٤) الكهف: ٢٣.

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة لمالك بن الريب التميمي يرثي فيها نفسه. وهو في الخزانة ٢٠٣/٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٥٩/٢، وأمالي اليزيدي ٣٩. الغضى: شجر ينبت في الرمل. وأزجي: أسوق. والقلاص: جمع القُلُص، والقُلُص جمع القَلوص، وهي الشابّة من النوق.

لنَحْشُرَنَّهم﴾[١]. ومثالُ الشرط بإمّا: إمّا تذهبَنّ فموفّقٌ إنْ شاء الله. قال الله تعالى: ﴿وإمّا تَخافَنّ من قوم خيانَةً فـانبذْ إليهم على سَـواء﴾[٢]، وقال سبحانه: ﴿فإمّا تَرَيِنّ من البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمنِ صوماً﴾[٣]. هذه أصل ما يؤكد من الأفعال[٤].

فصل: وأمّا على [كم] تنقسمُ الأفعالُ المؤكَّدة؟ فعلى قسمين: صحيح ومعتل. فإن كان الفعلُ المؤكَّد صحيحاً فتحتَ ما قبل النون في فعل المذكّر المفرد نحو قولك: اضربَنّ يا زيدُ، وهل تقومَنَّ يا عمرُو، وكسرتَ ما قبلها من فعل المفرد المؤنّث نحو: هل تقومِنّ[٥] يا هندُ، ولا تخرجِنَّ يا جُمْلُ، وضَممتَ ما قبلها في فعل الجمع المذكر نحو قولك: هل تقومُنّ[٦] يا رجالُ. فإنْ كان الفعلُ مثنّىً أو جمعَ مؤنث وجبَ أن تأتيَ بالألف قبلها[٧]، تقول: اضربانِّ يا زيدان، وسواء كان الفعلُ المثنى لمذكّر أو لمؤنث. وتقول في الجمع المؤنث: اضرِبْنانّ يا نساء. وعلى هذا قياسُ الأفعال الصحيحة المؤكّدة، سواء كان التأكيدُ بالنون الثقيلة أو الخفيفة.

فصل: فإن كان الفعلُ المؤكّد معتلاً لم يخلُ أنْ يكونَ معتلَّ الفاء أو

---

(١) مريم: ٦٨.

(٢) الأنفال: ٥٨.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) ومما يؤكد بالتنوين أيضاً المضارع الواقع بعد العرض والتمنّي. فمثال العرض قول الشاعر:

هـلاّ تُمـنّـنْ بـوعـد غـير مخـلفـة ... كـما عـهـدتُـكِ في أيّـام ذي سـلم

ومثال التمّني قول الآخر:

فـليـتـكِ يـوم المـلتـقـى تَـرَيِـنَّـني ... لـكي تـعـلمـي أني امـرؤ بـك هـائـمُ

(٥) أصله: هل تقومينّ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

(٦) أصله: هل تقومونّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(٧) وكذلك وجب التوكيد بالنون الثقيلة، لأن الخفيفة لا تقع بعد الألف، وفاقاً لسيبويه والبصريين، وخلافاً ليونس والكوفيين، لأن فيه التقاء الساكنين على غير حدّه. وقد صرّح سيبويه بذلك بقوله: «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم». الكتاب ٥٢٧/٣.

العين أو اللام. فإنْ كان معتلَّ الفاء كان من قبيل الصحيح. وإنْ كان معتلَّ العين أثبتَّ حرفَ علّته فقلتَ: لتقولَنَّ ولتبيعنّ، وما شاكل ذلك. وإن كان معتلَّ اللام أثبتَّ حرفَ علّته في فعل المفرد المذكر خاصةً وفي فعل الاثنين سواء كان لمذكّر أو لمؤنّث أو في فعل جماعة المؤنّث خاصة. تقول في فعل المفرد المذكر: اغْزُوَنّ يا زيد وارْمِيَنّ يا عبدالله. وفي فعل الاثنين: اغزُوانِّ وارمِيانِّ. وفي فعل جماعة المؤنث: اغزُوْنانّ وارمِيْنانّ يا نساء. ويجب أن تُقلبَ الألفُ في هذه الأفعال ياءً، تقول: لترضَيَنّ يا زيدُ ولتخشَيَنّ الله يا عمرُو، وكذلك سائرها. وإنْ كان الفعلُ لجماعة مذكّرين وكان معتلاً لم يخلُ أن يكونَ معتلَّ اللام بالياء أو بالألف. فإن كان معتلَّ اللامَ بالياء حذفتها ولم تُبق دليلاً فقلتَ: ارمُنّ يا رجالُ. وكان الأصل: ارْمِيُونّ، فجاءت الياء متحركة بالضمة وهي بين كسرة وواو فحذفتها لالتقاء الساكنين وهما الياءُ بعد أنْ أُلقيت حركتُها إلى الميم قبلها وسُلبت حركةُ الميم، والواو، ثم التقى بعد ذلك ساكنان وهما الواو والنون المدغمة في نون التأكيد لأن نون التأكيد مشدّدة من حرفين، الأوّلُ ساكنٌ مدغَمٌ في الثاني، فحُذِفت الواوُ أيضاً لالتقاء الساكنين وعادت الميمُ التي قبل الواو المحذوفة مضمومةً لتدلَّ على الواو المحذوفة، ولا دليلَ على الياء لأنّ الواوَ أحقُّ بالدلالة لكونها اسماً فاعلاً. وما شاكل هذا يجري مجراه في القياس.

وإنْ كان فعلُ الجماعة المذكّرين معتلَّ اللام بالألف حذفتَ الألفَ وأبقيتَ قبلها الفتحةَ تدلُّ عليها وأتيتَ بواو الضمير محركةً بالضم لالتقاء الساكنين في مثل: يُدْعى ويَخْشى [تقول]: لَيُدْعَوُنَّ وليخشَوُنّ الله. ولا يجوز أن تقولَ: تدعُنّ وتخشُنّ، لأنّ في هذا الفعل حرفين محذوفين وهما الواوُ والألفُ ولا بدّ من دليل عليهما؛ فلو فتحتَ ما قبلَ النون لكانت الفتحةُ دليلاً على الألف ولا دليل على الواو، ولو ضممتَ ما قبلها لكانت الضمةُ دليلاً على الواو ولا دليلَ على الألف، فلم يبقَ إلا أن تثبتَ الواو متحركةً بالضم، لأنّ العربَ لا تحذفُ الواوَ والألفَ إلا وقبلها ما يدلّ عليها. فالفتحةُ تدلُّ على الألف، والضمةُ تدلُّ على الواو، بخلاف الياء فإنها تحذف ولا يبقى عليها دليل، وهذا

مطرد في التصريف، ألا ترى أنك تقول: ارْمُوا وامْشُوا، وأصله: ارمِيُوا، فتحذفُ الياء وتضمُّ ما قبل الواو، ولا يبقى دليل على الياء. قال الله تعالى: ﴿رضيَ الله عنهم ورَضُوا عنه﴾[١]، وقال تعالى: ﴿حتى يُعْطُوا الجزيةَ عن يدٍ﴾[٢]، وكان الأصل: رَضِيُوا عنه، وحتى يُعْطِيُوا، فحذفتَ الياء ولم تُبقِ عليها دليلاً. فإذا قلت: لتخشَوُنَّ الله، فإنما حذفتَ الألفَ لالتقاء الساكنين، والساكنان الألفُ والواوُ في الأصل، لأنّ أصلَها السكون، أعني الواوَ، فلما حذفتَ الألفَ التقى بعدها أيضاً ساكنان وهما الواوُ والنونُ الساكنة المدغمة في نون التأكيد، فحرّكت الواو لالتقاء الساكنين لأنّ حذفها كان يخلّ[٣]، وخُصّت بحركة الضم لأنّها لو حرّكت بالفتح أشْبَه فعلَ الجماعة فعلَ الواحد المذكّر، ولو حرّكت بالكسر أشْبهَ فعلُ الجماعة أيضاً فعلَ المفرد المؤنّث، وكلاهما لا يجوزُ في أصول التصريف ولا في المعنى، فلم يبقَ إلا تحريكُ الواو بالضمّ ليصحَّ التعليل. قال الله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسِكم﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿لترَوُنّها عينَ اليقين﴾[٥].

فصل: وإن كان الفعلُ المؤكّد لمؤنّثٍ مفردٍ وكان معتلَّ اللام حذفتَ حرفَ علّته وياء التأنيث وأبْقَيْتَ الكسرة تدلُّ على الياء المحذوفة[٦]، فقلتَ: ارمِنّ يا هند، وهل تغزنّ يا دعد. وإنما حذفت حرفَ العلّة لالتقاء الساكنين وهما حرفُ العلّة وياء التأنيث، ثم حذفتَ ياء التأنيث لالتقاء الساكنين أيضاً

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) التوبة: ٢٩.

(٣) لأنها فاعل.

(٤) آل عمران: ١٨٦.

(٥) التكاثر: ٧.

(٦) هذا إذا كان معتلاً بالواو أو الياء، أمّا إذا كان معتلاً بالألف بقيتْ ياءُ المخاطبة مفتوحاً ما قبلها، وكُسرت لدفع التقاء الساكنين. فتقول: هل ترضَينّ يا هند؟ وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: اخشَينّ يا دعد، فتقول: اخشَنَّ يا دعد. وقال ابن مالك عنها: إنها لغة طائية، وإنّ حذفها بعد كسرة لغة فزارية. انظر التسهيل ٢١٦.

وهما ياءُ التأنيث والنونُ المدغمةُ في نون التأكيد الثقيلة أو الياء والنون الخفيفة إنْ كانت لأنها ساكنةٌ في الأصل.

فصل: وأمّا أحكامُ هذه الأفعال المؤكّدة فهي في واجبٍ وجائز وممتنع. فالواجبُ أنْ تكونَ هذه الأفعالُ المؤكّدة كلُّها مستقبلةً صريحة[١]. ومن الواجب أن يكونَ ما قبل النون مفتوحاً في فعل المذكر المفرد نحو: هل تقومَنّ يا زيدُ؟ وإنما وجبَ فتحُ ما قبلها مع هذا الفعل لأنّه لو كان مضموماً لأشْبَه فعلَ الجماعة المذكّرين نحو: تقومُنّ يا رجال. ولو كان مكسوراً لأشبه فعل المفرد المؤنّث نحو: تقومِنّ يا هند. ومن الواجب أن يكونَ ما قبل نون التأكيد مضموماً مع فعل الجماعة المذكّرين، وإنما وجب ذلك لأنه لو كان ما قبلها مفتوحاً لأشْبه فعلَ المفرد المذكّر، ولو كان مكسوراً لأشْبه فعلَ المفرد المؤنّث. ومن الواجب أنْ يكونَ ما قبل نون التأكيد مكسوراً مع فعل المفرد المؤنث، وإنما وجب لأنه لو كان مفتوحاً لأشْبه فعل المفرد المذكّر، ولو كان مضموماً لأشبه فعلَ الجماعة المذكّرين، فقد اختصّ كل صنفٍ بحركة يستقيمُ معها الكلام. ومن الواجب أنْ يكونَ قبل نون التأكيد ألف في فعل الاثنين نحو: اضربانّ يا زيدان، وإنما وجب ذلك لأنه لولا الألف لاستوى المفرد والمثنّى لأنك تقول: اضرِبَنّ، وفي المثنى: اضربانّ، فإذا حذفتَ الألفَ لم يبقَ بين الفعلين فرق. ومن الواجب أن يكون قبل نون التأكيد ألف وقبل الألف نونٌ في فعل جماعة المؤنث نحو قولك: اضرِبْنانّ، فلو حذفتَ الألفَ لوجب أن تدغمَ النونَ في النون، ولو أدغمتَ لأشبه فعلَ المذكّر[٢]، ولو حذفتَ النونَ التي قبل

(١) فالفعل الماضي لا يؤكد بالنونين أبداً. وأمّا قوله ﷺ : «فإمّا أدركنّ أحد فليأتِ النهرَ الذي يراه ناراً» وقول الشاعر:

دامَنّ سعدُكِ لو رحمت متيَّماً ... لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

فهذان الفعلان مستقبلان معنى.

(٢) هذا إذا كانت نون التوكيد خفيفة على مذهب من يجيز وقوعها بعد الألف وهم يونس والكوفيون. أما إذا كانت النون ثقيلة فإن ذلك يمتنع لتوالي ثلاث نونات، لأن النون الثقيلة نونان.

الألف لأشبَهَ فعلُ جماعة المؤنّث فعل المثنى لأنّك كنت تقولُ: اضربانّ، وذلك ممتنع، فتدبّر هذا التعليل فهو من ألطف ما في هذا الباب.

ومن الواجب أنْ تكونَ هذه الأفعال المؤكّدة مبنيّةً في اللفظ لا يتبيّن فيها إعراب[١]، وإنما بُنيتْ لوجهين: أحدُهما: أنها قد خرجتْ عن مضارعة اسم الفاعل بالزيادة والنقصان وتغيّر الحركات، ألا ترى أنـك تقولُ: هـل تقومَنّ، وتقولُ في اسم الفاعل: ضارب، فلا يبقى بينهـما مضارعـةٌ من قبل الزيادة وتغيّر الحركات. والوجهُ الثاني الذي لأجله بُنيتْ هذه الأفعال: أنّ نونَ التأكيد قد حُكم[٢] على آخرها فصارتْ تطالب ما قبلها أنْ يكونَ مفتوحاً مع فعل المفرد المذكّر ومضموماً مع فعل الجمع المذكّر ومكسوراً مع فعل المفـرد المؤنّث، وفي التثنية والجمع المؤنّث لا بدّ من ألف قبلها، فقد صار الفعلُ في كل نوع مستمراً معهما ـ أعني نوني التأكيد ـ على حالة واحدة، والشيء إذا كان مستمراً على حالة واحدة بُني كما بُني ما اتصل بياء النفْسِ لَما كان ما قبل الياء مكسوراً[٣].

فصل: وأمّا الجائزُ فيجوزُ أن تؤكّد بأيّ النونين شئت، إمّا الثقيلة وإمّا الخفيفة. فإنْ أكّدت بالثقيلة ثبتتْ وصلاً ووقفاً. وإنْ أكدت بالخفيفة ثبتتْ

---

(١) ما لم يسند الفعل إلى ضمير ذي لين: ألف أو واو أو ياء، فإنه في هذه الحالة معرب لانتفاء علّة البناء وهي التركيب، لأن العرب لا يركبون ثلاثة أشياء. وقد خالف في ذلك الأخفش والزجاج ومَنْ تبعهما فقد حكموا ببنائه مطلقاً. انظر المساعد ٦٧٢/٢. والظاهر أن المؤلف قد تبع الأخفش والزجاج في الحكم ببناء الفعل المتصل بنوني التوكيد مطلقاً.

(٢) في المخطوطة: حكمت.

(٣) هناك أمران لا بدّ من التنبيه عليهما، أولهما: أنّ علّة بناء الفعل المؤكد بالنون التركيب، ولذلك إذا أسند إلى أحد الضمائر الثلاثة: الألف والواو والياء، أعرب، لزوال التركيب؛ لأنه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد. والأمر الثاني: أن المؤلف ذكر أن ما اتصل بياء الإضافة مبني، وإلى هذا ذهب الجرجاني وابن الخشاب. والصحيح أنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهذا مذهب الجمهور، وذهب ابن جني إلى أنه لا معرب ولا مبني. انظر شرح الأشموني ٣٣٢/٢.

وصلاً ولم تثبتْ وقفاً بل تحذفُ ويعودُ الفعل على حالـه الأولى إنْ معرباً فمعربٌ وإنْ مبنيّاً فمبنيٌّ إلا في فعل المفرد المذكّر[١] فإنها إذا وقفْتَ عليها تكتب ألفاً لأنها بمنزلة التنوين في الأسماء[٢]، والتنوين إذا وقفت عليه مع النصب كتبته ألفاً نحو: يا زيد اخرجا، ويا عمرو انطلقا، وكان الأصل: انطلقنْ واخرجَنْ، فلما وقفتَ عليها قلبتَها ألفاً، وعلى هذا المعنى فسّر بعضُهم قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا في جهنّم﴾[٣] وقال: أصله: ألقينْ، لمفرد مذكر[٤]، قال امرؤ القيس:

قِفــا نبـكِ من ذكــرى حبيبٍ ومنـزلٍ بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخـول فحومَـلِ[٥]

فقال: قفا، وهـو يخاطب واحـداً، وأصله: قفنْ[٦]، ومن كلام العـرب[٧]: يا حَرَسيُّ[٨] اضربا عنقه، وخلّيا عنه. ومنهم مَنْ يجيز قلبَ النون الخفيفة ألفاً في الوصل والوقف ويقولُ: الآيةُ والروايةُ وصلٌ لا وقف.

---

(١) أيْ: إذا وقعت بعد فتحة. أما إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذٍ أن يردّ ما حذف في الوصل لأجلها من واو أو ياء، فتقول في الوصل: اضربُنْ يا قوم اضربِنْ يا هند، والأصل: اضربون واضربين، فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين فتقول: اضربوا واضربي.

(٢) قال سيبويه: «إن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة، والتنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراه في الوقف». الكتاب ٥٢١/٣.

(٣) ق: ٢٤.

(٤) فيكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٥) أنظر ديوانه ٨، وهو في الكتاب ٢٠٥/٤، والأصول ٣٨٥/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢، والبصريات ٨٠٤، وسر الصناعة ٥٠١/٢، وجمهرة أشعار العرب ٢٤٤/١، والإفصاح ٣٢٣، وكشف المشكل ١٠٧/٢، والهمع ١٢٩/٢، وابن يعيش ١٥/٤، والخزانة ٦/١١. اللّوى: ما التوى من الرمل. والدخول وحومل: مكانان، وقيل: بَلدان بالشام.

(٦) وقيل: إنه مثنى حقيقة خطاباً لصاحبيه. وقيل: إنه خطاب لرفيق واحد، والألف للتثنية، لأن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين.

(٧) حكي عن الحجاج أنه قال ذلك. الخزانة ١٨/١١.

(٨) حَرَسيّ: مفرد، جمعُه حَرَسٌ، كما تقول: زنجيّ، مفرد زنج.

فصل: وأمّا الممتنعُ فهو ضدُّ الواجب. يمتنعُ أن يؤكّد شيء من الأفعال سوى هذه الخمسة التي تقدّم ذكرُها، فأمّا قولهم: بعينٍ ما أرَيَنَّك، وبألمٍ ما تُخْتَنِنَّهُ[1]، وقول الشاعر:

فـلا مَـلِكٌ مـا يُـدْرِكَنَّـك سَـعْـيُـه ولا سـوقَـةٌ مـا يمدحنَّـك بـاطـلا[2]

فهذا شاذّ لا يُقاس عليه لأنّه أكّد فعل الخبر، وتأكيدُ فعل الخبر غيرُ جائز إلا جواب الشرط[3] والقسم[4] وحدهما، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله.

(١) من أمثال العرب. معنى الأول: اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك البطء. ومعنى الثاني: لا يكون الختان إلا بألم، أيْ: لا يُدرك الخير ولا يُفعل المعروف إلا باحتمال مشقة. انظر مجمع الأمثال ١٠٧/١، والكتاب ٥١٧/٣، والمقتضب ١٥/٣، والملخص ١٤٢/١، وكشف المشكل ١٠٨/٢، وابن يعيش ٥/٩.

(٢) هذا البيت لحُجْر بن خالد من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر. وهو في حماسة أبي تمام ٢٩٩/٢، والحيوان ٥٨/٣، وكشف المشكل ١٠٨/٢.

(٣) كقول الشاعر:

فـمـهـمـا تـشـأ مـنـه فـزارة تـعـطكـم ومـهـمـا تـشـأ مـنـه فـزارة تمـنـعـا

وهو قليل في الشعر، قال سيبويه: «شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب». الكتاب ٥١٥/٣.

(٤) قال سيبويه: «وقد يقولون: أقسمت لَمّا لم تفعلنّ؛ لأن ذا طلب، فصار كقولك: لا تفعلنّ». الكتاب ٥١٦/٣.

عقد باب العدد

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يُقال فيها: على كم ينقسمُ العدد؟ وعلى كم ينقسمُ المعدود؟ وما أحكام الجميع؟

فصل: أمّا على كم ينقسمُ العدد؟ فعلى قسمين: صريحٌ وكناية. فالصريحُ هو عددُ الآحادِ والعشراتِ والمئين والألوف، وسُمّي صريحاً لأنّ المعدود محصورٌ والإعراب صحيح والمعنى مستقيم. والكناية في العدد هو ما أُتي بكلمة تدل على معنى العدد دونَ لفظه، وهو خمسةُ ألفاظ: كَمْ، وكذا، وكذا كذا، وكذا وكذا[1]، وكأيّن. وسُمّي كنايةً لأنّه يدلُّ على العدد بالمعنى لا باللفظ.

فصل: وأمّا على كم ينقسمُ المعدودُ؟ فعلى قسمين: مذكر ومؤنّث، أعني العدد الصريح. فإذا عدَدْتَ مذكّراً قلتَ فيه: واحد اثنان ثلاثة، بالهاء إلى العشرة وجوباً. وإذا عددت مؤنّثاً قلتَ فيه: واحد ثنتان[2] ثلاث، بغير الهاء إلى العشرة وجوباً، إلاّ أنّك إذا وصلت إلى ثمان جاز لك وجهان: أنْ تجريَه مجرى الاسم المنقوص فتلحقَهُ الياء وتُجري عليه حكمَ الاسم المنقوص فتقول: هذه ثماني نسوةٍ ومررت بثماني نسوةٍ ورأيت ثمانيَ نسوة، وإذا كان هكذا جاز

(١) في المخطوطة: كذي وكذي.

(٢) يجوز أن تقول: اثنتان، وثنتان.

لك أن لا تُصرِفَه لأنّ فيه التأنيث والجمع[1]، وجاز لك أن تصرفه لأنّ جمعه ليس بصريح، هذا وجه. والثاني: أنْ تجعلَه اسماً صحيحاً معرباً بالحركات في حال الرفع والنصب والجر، ويكون الإعرابُ على النون فتقول: هذه ثمانُ نسوةٍ ورأيت ثمان نسوة وعجبت من ثمان نسوةٍ. والوجهُ الأول أجودُ لأنّه ورد في أشعار العرب أكثرُ استعمالاً، أعني أنّه بمنزلة المنقوص المنصرف، وفي ذلك قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً ... وثمانِ عَشْرَةَ واثنتين وأرْبَعا[2]

فأجراه مجرى المنقوص المنصرف. هذا في أعداد الآحاد، فإذا بلغتَ إلى العَشَرات أثبتَّ الهاءَ في عشرة المذكّر وحذفتها من عشرة المؤنّث، تقول: عندي عشرةُ رجالٍ وعشرُ نساء. فإذا ركّبتَ العددَ من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشر قلت: عندي أحدَ عشرَ رجلاً، بستّ فتحات متواليات في عدد المذكّر خاصة إلا اثني عشَرَ فإنّك تعربُه في الرفع بالألف وفي النصب والجر بالياء، سواءً كان لمذكّر أو لمؤنّث تقول: عندي اثنا عَشَرَ رجلاً واثنتا عشرَةَ امرأة، ورأيت اثني عشرَ رجلاً واثنتي عشرة امرأة، قال الله تعالى: ﴿فانفجرتْ منه اثنَتَا عَشْرَة عيناً﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ اثني عشَرَ نقيباً﴾[4]. فأمّا أحَدَ عشرَ ومن ثلاثة عشَرَ إلى تسعة عشرَ فمبنيٌّ على الفتح لتضمّنه حرفَ العطف، قال تعالى: ﴿عليها تسعةَ عشر﴾[5]، وقال تعالى: ﴿إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً﴾[6]. فإذا انتهيتَ إلى ثماني عشرَ أجريْتَهُ على ذلك القياس في الحديث المتقدّم، إنْ

(١) إذا منع من الصرف فالمانع من صرفه أنه على صيغة منتهى الجموع دون اعتبار التأنيث، لأن هناك أسماء تمنع من الصرف لهذه العلة دون أن تكون مؤنثة كمساجد ومفاتيح.

(٢) البيت ليس في ديوانه. وهو في المقرب ٣٠٩/١، والاقتضاب ٣٦٥، والأشموني ٦٢٧/٣، وكشف المشكل ٧٠/٢.

(٣) البقرة: ٦٠.

(٤) المائدة: ١٢.

(٥) المدثر: ٣٠.

(٦) يوسف: ٤.

شئت أجريته مجرى المنقوص، وإنْ شئتَ أعربته وجعلتَ الإعرابَ على النون. فأمّا «أحد» فإنْ أردْتَ به المذكّر فتحتَ الألفَ[1] وإن أردت به المؤنث كسرتها، تقول: عندي أحدَ عشر رجلاً وإحدى عشْرَة امرأة بكسرة وزيادة الألف في آخـر الاسم علامـةً للتأنيث. ويجـوزُ لك تسكـينُ الشين من عشرة المؤنّث وتحريكُها بالفتح والكسر، والفتحُ أجود. وهذا في العشَرات، فإذا انتهيت إلى العشرين أعربْتَ وأجريْتَـه مجرى الجمـع المسلّم، من العشرين إلى التسعين، بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر. ومنهم مَنْ يُجريه مجرى المفردات ويعربه بالحركات في آخره، ويقولُ: هـذه عشرونٌ ورأيت عشريناً ومررت بعشرينٍ، ويحتج بقول الشاعر:

لا بارَك الله في بضعٍ وستينِ[2]

بكسرِ النون، وقولِ الآخر:

وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ[3]

---

(1) أيْ: الهمزة.

(2) هذا عجز بيت مجهول القائل وصدره:

أقول حين أرى كعباً ولحيته

وبعده:

مـن السـنـين تملأهـا بـلا حـسـب ولا حـيـاء ولا عـقـل ولا ديـنِ

وهو في كشف المشكل ٢٧٣/١، واللسان (بضع)، والأشباه والنظائر ١٤٢/٤. هذا وإعراب عشرين وبابه بالحركات قياساً على ستين في هذا البيت ضعيف؛ لأن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف فيما حذفت لامه كسنة وعضة. وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أن هناك وجهاً آخر في هذا البيت وهو أن يكون «ستين» معرباً بالياء وتكون النون زائدة لفظاً وحكماً عن مقدّر بها الثبوت وتكون الضرورة قادته إلى الإتيان بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء الساكنين.

(3) هذا عجز بيت لسحيم الرياحي، وصدره:

وماذا يدّري الشعراء مني

ويروى: رأس الأربعين. وهو في المقتضب ٣٣٢/٣، والكامل ٤١٣/١، والمسائل العضديات ١٠٦، وسر الصناعة ٦٢٧/٢، ومجالس ثعلب ١٧٦/١، والخزانة ٦١/٨، وضرائر الشعر ٢٠٢، وابن يعيش ١١/٥، والأشباه والنظائر ١٤٢/٤، والموشح ٢١، وكشف المشكل ٧٢/٢. ويجوز أن يكون قوله: الأربعين، مجروراً وعلامة جرّه الياء، وقد كسرت النون على لغة من يجيز كسر نون الجمع بعد الياء في الشعر.

والأوّلُ أجودُ وأكثرُ استعمالاً، أعني كونَه بمنزلة الجمع المسلم. وكلُّ ما عطفت من العقود من العشرين إلى التسعين فهو معرب، تقول: عندي خمسةٌ وعشرون ديناراً، ورأيتُ سبعةً وستين غلاماً، وما شاكل ذلك. ويستوي في العقود من العشرين إلى التسعين المذكّر والمؤنث تقول: عندي عشرونَ رجلاً وعشرونَ امرأة، وكذلك سائرُها.

فصل: فإذا بلغْتَ المائة أنّثتَ العددَ لأنّك تعدُّ المائة، والمائةُ مؤنّثة، تقول: عندي مائةُ رجلٍ ومائتا رجلٍ. وثلاثمائة رجلٍ وأربعمائة دينار، وما شاكل ذلك، بحذف الهاء من الثلاث إلى العشر كما فعلت في الآحاد. وإذا بلغت إلى الألف ذكّرت العدد لأنك تعدُّ الألفَ والألفُ مذكّر، تقول: عندي ألفُ دينارٍ، وألفا دينار، وثلاثةُ آلافِ جاريةٍ، وخمسةُ آلافِ غلامٍ، وما شاكل ذلك، بإثبات الهاء من الثلاثة إلى العشرة كما فعلتَ في الآحاد، هذا كلُّه في العدد الصحيح.

واعلمْ أنّ الاسمَ المفردَ المعدودَ موقوفٌ لا وقفَ بناءٍ ولكنْ وقف استراحةٍ بين العددين، فإذا قلتَ: واحد اثنان ثلاثهْ أربعهْ، جاز أن يكون الاسم الأول مرفوعاً على أنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره: هذا واحد، وهذان اثنان، وهأولى[2] ثلاثة، وما شاكل ذلك. ويجوزُ أن يكونَ الاسمُ منصوباً على أنّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: أعدُّ واحداً، وأعدُّ اثنين، وأعدّ ثلاثه، وما شاكل ذلك.

فصل: وأما كناية العدد فهي بخمسة ألفاظ كما تقدّم وهي: كم، وكذا، وكذا كذا، وكذا وكذا، وكأين. فأمّا «كم» فهي كنايةٌ عن العدد الكثير والقليل، وهي[3] تنقسم قسمين: استفهامية وخبرية. فإنْ كانت استفهامية

---

(١) في المخطوطة: بحذف.

(٢) هكذا في المخطوطة. ويجوز أنه جاء به مقصوراً على لغة بني تميم.

(٣) في المخطوطة: وهو.

نصبْتَ ما بعدها على التمييز[1] إنْ كان نكرةً نحو قولك: كم غلاماً ملكت فالتقديرُ: أعشرون غلاماً ملكت؟ و«كم» في موضع الرفع مبتدأ عند الخليل وفي موضع النصب والرفع فاعلٌ أو مفعولٌ عند سيبويه إذا وقعَ بعدها فعل. فإذا قلت: كم غلاماً لقيني؟ فهي هاهنا بمنزلة الفاعل عند سيبويه، وإذا قلت: كم غلاماً لقيته؟ فهي هاهنا بمنزلة المفعول عنده أيضاً[2]، وهي عند الخليل مبتدأ في الوجهين.

فأمّا الخبريّة فلا يكونُ ما بعدها إلا مجروراً[3] نحو قولك: كم رجلٍ لَقِيَني. وفي جرّه ثلاثة أقوال: أحدُها أنّ «كم» بمعنى «رُبَّ» فهي تجرُّ بمعناها بدليل أنها لا تدخلُ إلا على نكرة مثل «رُبّ»، ولا تقعُ إلا في أوّل الكلام مثل «رُبّ»، ولا تتعلّق إلا بما قبلها مثل «رُبّ»، وهذا قولٌ حسنٌ وأنا أذهب إليه[4]. والثاني: أنّ المجرور بعدها بالإضافة[5]، وهذا قولٌ غير واضح لأنّ المبنيّات لا تُضاف، ودليلٌ آخر وهو أنّه لو كان مجروراً بالإضافة لجاز أن يُضاف «كم» إلى المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر وغير ذلك، وذلك فيها ممتنعٌ لأنها لا تدخل في الخبر إلا على نكرة. والثالث: أن المجرور بعدها بـ «مِنْ» وهي محذوفة[6]، فإذا قلتَ: كم رجلٍ عندك، فالتقدير على هذا: كم من رجلٍ،

---

(١) بالنسبة لنصب تمييز «كم» الاستفهامية فيه ثلاثة مذاهب، الأول: أنه لازم مطلقاً. والثاني: أنه ليس لازماً، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبرية، وإلى هذا ذهب الفراء والزجاج. والثالث: أنه لازم إن لم يدخل عليها حرف جر، وراجح على الجرّ إنْ دخل عليها حرف، ولم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا دخل عليها حرف جر. انظر الكتاب ١٦٠/٢، والأشموني ٦٣٣/٣.

(٢) قال سيبويه: «وكم رجلاً أتاك؟ أقوى من كم أتاك رجلاً؟ وكم ههنا فاعلة. وكم رجلاً ضربت؟ أقوى من كم ضربت رجلاً؟ وكم ههنا مفعولة». الكتاب ١٥٩/٢.

(٣) سواء كان جمعاً أو مفرداً، ولكن الأفصح أن يكون مفرداً.

(٤) يبدو أن المؤلف قد ذهب هذا المذهب بناء على ما قاله سيبويه فقد قال: «واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربّ، لأن المعنى واحد». الكتاب ١٦١/٢.

(٥) وهذا هو الصحيح، إذ لا مانع منه كما يقول الأشموني. وإلى هذا ذهب سيبويه وغيره من النحاة. انظر الكتاب ١٦١/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢، وشرح الأشموني ٦٣٥/٣.

(٦) وهذا قول الفراء. وإنما جوّز عمل الجار المحذوف ههنا وإنْ كان في غير هذا الموضع نادراً لكثرة دخول مِنْ على مميّز كم الخبرية نحو قوله تعالى: ﴿كم من قرية﴾ الأعراف: ٤.

وهذا القول أيضاً سقيمٌ لأنّ حروف الجرّ لا تعمل وهي محذوفة، فلم يبقَ إلا أنّها في التحقيق بمعنى «رُبَّ». فإذا كانت بمعنى «رُبَّ» لم يجزْ أن يُفصل بينها وبين المجرور، لا يجوزُ أن تقول: كم اليوم رجلٍ لقيني، بالجرّ[1]. فإن فصلتَ نصبتَ الذي كان مجروراً على التمييز تشبيهاً بما وقع بعد الاستفهامية، فتقول: كم اليومَ رجلاً لقيني.

ويجوز أن ترفعَ النكرة بعد «كم» في الخبر على أنها مبتدأ، وتكون «كم» بمعنى الظرف ومجرورها محذوف، تقول: كم رجلٌ لقيني، والتقدير: كم مرة رجلٌ لقيني، وقد رُوي بيتُ الفرزدق نصباً وجراً ورفعاً وهو قوله:

كم عمـةٍ لـك يـا جـريـرُ وخـالـة فـدعـاء قَـدْ حَلَبَتْ علـيّ عِشَـاري[2]

النصب على التمييز وهي استفهامية[3]، والجرّ على أنها خبريّة بمعنى «ربّ»، [والرفع على أنها خبرية] وفيها معنى الظرف، ومجرورها محذوفٌ والمرفوعُ بعدها مبتدأ كما تقدّم[4]. ويجوز الجرّ مع الفصل في الخبرية في الشعر خاصة[5]، قال الشاعر:

---

(١) يجوز هذا عند الفراء لأن الجرّ عنده بـ«مِنْ» مقدّرة.

(٢) انظر ديوانه ٣٦١/١، وفيه: كم خالة لك يا جرير وعمة. وهو في الكتاب ٧٢/٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، وسر الصناعة ٣٣١/١، والخزانة ٤٥٨/٦، والأصول ٣١٨/١، واللمع ٢٠٧، والجمل ١٣٧، والإفصاح ٢٢٢، والمغني ٢٤٥، وابن يعيش ١٣٣/٤، والمقرب ٣١٢/١، والحلل ١٧٩، وشرح الأشموني ٦٣٣/٣، وكشف المشكل ٧٦/٢، وهمع الهوامع ٢٥٤/١. الفدعاء: المعوجة الرسغ، أو التي أصابها زيغ في القدم من كثرة المشي . والعشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر.

(٣) ويكون استفهام تهكم، أيْ: أخبرني يا جرير بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يخدمنني فقد نسيته. وقيل: إن لغة تميم نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفرداً، وعلى هذا تكون خبرية وليست استفهامية. وعلى هذين الوجهين تكون «كم» مبتدأ، خبره: قد حلبت.

(٤) قال الأشموني: «وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ وإنْ كان نكرة لأنها قد وصفت بـ«لك» وبفدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة كما حذفت «لك» من صفة خالة مدلولاً عليها بـ«لك» الأولى، والخبر: قد حلبت. ولا بدّ من تقدير «قد حلبت» أخرى، لأن المخبر عنه حينئذٍ متعدد لفظاً ومعنى» ٦٣٤/٣.

(٥) أجاز يونس الفصل بينهما في السعة بالظرف والمجرور.

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العلا ... وبخيلٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهْ[1]

ورُوي هذا البيت أيضاً برفع مقرف ونصبه وجرّه[2] على ما تقدّم في بيت الفرزدق. وفي «كم» حديث طويل قد نبّهنا على أكثره.

فصل: فأمّا «كذا» فهي كناية عن عدد الآحاد من الثلاثة إلى العشرة وعن آحاد العقود وآحاد المئين والألوف خاصة[3]. فإذا قلت: عندي كذا رجال، فأقلُّ هذا العدد ثلاثةٌ وأكثرُه عشرة[4]. وإذا قلت: عندي كذا رجلاً، فأقلُّ هذا العدد عشرون وأكثرُه تسعون. وكذلك المائين والألوف، إذا قلت: عندي كذا مائين وألوف، فأقلّ هذا العدد ثلاثمائة وثلاثة [الآف] وأكثره عشرُ مائة وعشرة آلاف. وإذا قلت: عندي كذا مائة وكذا ألفاً، فهذا كنايةٌ عن العقود، فأقلّ هذا العدد عشرون مائة وعشرون ألفاً، وأكثره تسعون مائة وتسعون ألفاً.

فصل: فأمّا «كذا كذا» مركبة من اسمين، فهي[5] كنايةٌ عن العدد

---

(١) هذا البيت لأنس بن زنيم الكنانيّ، وينسب أيضاً لعبدالله بن كريز، ولأبي الأسود وليس في ديوانه. والرواية المشهورة: وكريم بخله قد وضعه. وهو في الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والأصول ٣٢٠/١، والإنصاف ٣٠٣/١، والمقرب ٣١٣/١، والجمل ١٣٦، وابن يعيش ١٣٢/٤، والحلل ١٧٧، وضرائر الشعر ١٣، وكشف المشكل ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٦٣٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢. المقرف: النذل اللئيم أبوه.

(٢) فالرفع على أنه مبتدأ مع ظرفية «كم»، وخبره: نال العلا. والنصب على التمييز لقبح جرّه مع الفصل. أما الجرّ فواضح. وعلى هذين الوجهين، أعني النصب والجر، تكون «كم» في موضع الابتداء. وقد احتج الكوفيون بهذا البيت على أنه يجوز أن يأتي تمييز «كم» الخبرية مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور. وقد أنكر ابن الأنباري روايتي النصب والجر، وقال: إن الرواية الصحيحة مقرف، على أنه مبتدأ وما بعده خبر. أنظر الإنصاف ٣٠٧/١.

(٣) هناك أمران لا بد من التنبيه عليهما، الأول: أنه يقلّ ورود «كذا» مفرداً ومكرراً بلا واو. والثاني: أنه يجب نصب تمييزها، فإنه لا يجوز جرّه بـ«مِنْ» اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين. انظر شرح الأشموني ٦٣٨/٣.

(٤) وذلك قياساً على العدد الصريح.

(٥) في المخطوطة: فهو.

المركّب من أحد عشر إلى تسعة عشر. فإذا قلت: عندي كذا كذا درهماً، فالتقدير: عندي أحد عشر أو اثنا عشر أو ثلاثة عشرَ، وما شاكل ذلك.

وأمّا «كذا وكذا» بالعطف[1] فهي[2] كناية عن العدد المعطوف من واحدٍ وعشرين إلى تسعة وتسعين، فإذا قلتَ: عندي كذا وكذا، فالتقدير: عندي أحدٌ وعشرون أو خمسةٌ وعشرون، وما شاكل ذلك، إلى التسعة والتسعين[3].

وأمّا «كأيّنْ» فهي كناية عن العدد القليل والكثير[4]، ولا بدّ من «مِنْ» بعدها في اللفظ[5]، وهي زائدة في المعنى، والمجرور بعدها منصوب في المعنى على التمييز، فإذا قلت: كأيّنٍ من رجل لقيني، فالتقديرُ: كأيّن رجلاً لقيني، قال الله تعالى: ﴿وكأيّنْ من نبيّ قاتلَ معهُ رِبّيّون كثير﴾[6]، وقال سبحانه: ﴿وكأيّنْ من دابةٍ لا تحملُ رزقَها﴾[7]، والتقدير: وكأينْ نبيّاً وكأينْ دابةً.

---

(١) ولم يذكر سيبويه إلا هذا. الكتاب ١٧٠/٣.

(٢) في المخطوطة: فهو.

(٣) ما ذكره المؤلف في هذا الفصل والفصل الذي سبقه من تفصيلات في «كذا» و«كذا كذا» و«كذا وكذا» هو مذهب الكوفيين. وقد وافقهم على هذه التفصيلات المبرّد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور. انظر المقرب ٣١٤/١، وشرح الأشموني ٦٣٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠١/٢.

(٤) إفادتها للكثير هو الغالب لأن معناها معنى رُبّ كما يقول سيبويه (١٧١/٢). وقد تفيد الاستفهام وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلوا بقول أُبيّ بن كعب لابن مسعود: «كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال: ثلاثاً وسبعين. انظر شرح الأشموني ٦٣٧/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠١/٢.

(٥) الصحيح أن «مِنْ» تقع بعدها غالباً، ولا يكون ذلك لازماً خلافاً لابن عصفور، قال سيبويه: «إلا أنّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع منْ». الكتاب ١٧٠/٢، وقال ابن عصفور: «إلا أن تمييزها يلزمه مِنْ». المقرب ٣١٣/١. ويرد قول ابن عصفور قول الشاعر:

اطرد اليأس بالرجاء فكائنْ ... آلماً حُمّ يسره بعد عُسرِ

وقول الآخر:

وكائنْ لنا فضلاً عليكم ومنّة ... قديماً ولا تدرون ما منّ منعمُ

وإنما ألزموها «مِنْ» لأنها توكيد كما يقول سيبويه، فجعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام.

(٦) آل عمران: ١٤٦.

(٧) العنكبوت: ٦٠.

ومنهم من يقول: هي بمعنى: كم[١]. ومنهم من يقول: الكاف فيها كاف التشبيه و«أيّ» اسم منوَّن فلما كثر استعماله كتب التنوين نوناً متصلة، وأصل الاسم «أيّ»، ويجوز تخفيفه كما قال الشاعر:

وكـأينْ تـرى من صـامتٍ لـك مُعْجِبٍ ... زيـادَتُـهُ أو نَـقْـصُـهُ في الـتَّـكـلُّم[٢]

ومن النحويين من ألحق التاريخ بهذا الباب، وسنفرد له فصلاً هاهنا إن شاء الله تعالى.

فصل في التاريخ: اعلم أن التاريخ لا يكون إلا بـالليالي دون الأيـام. وإنّما كان بالليالي لأنّ أوّلَ الشهر ليلةٌ، وأوّلُ السنة ليلة. والليلُ أصلُ النهار لقوله تعالى: ﴿وآيةٌ لهُمُ الليلُ نسلخُ منه النهارَ﴾[٣]. والتاريخُ هو تعيـينُ الزمان الذي وقعَ فيه الأمرُ الموجِبُ للتاريخ. فإذا أرّختَ لم يكن إلا بالليالي، تقول: وقع ذلك للَيْلةٍ خلتْ ولِلَيْلتَين خلتا، ولثلاثٍ خَلَوْن. الأصحُّ أن تقولَ: لليلةٍ خلتْ ولِلَيْلتَين خلتا، ولثلاثِ خَلَوْن. الأصحُّ أن تقولَ: لليلةٍ خلت، إلى آخر ليلةٍ في الشهر، فقلتَ: وقع ذلك أو كتب أو كان سَلْخ شهر كذا وكذا. ومنهم من يقول: وقع ذلك لليلةٍ خلت ولليلتين ولثلاث ولعشر خلون، إلى أن يصل نصف الشهر، وقال بعد ذلك: وقع ذلك لليلةٍ بقيتْ ولليلتين بقيتا ولعشر بقين إلى أن يقولَ: لليلةٍ بقيت[٤]. والتاريخ الأولُ أجود، لأنه لا يأمن أنْ

---

(١) مذهب سيبويه أنها بمعنى رُبَّ.

(٢) نسب قوم هذا البيت لزهير بن أبي سلمى في جملة أبيات أربعة يضيفونها إلى معلقته، وبعده:

لسـان الفـتى نصـف ونصـف فـؤاده ... فـلم يـبـق إلا صـورة الـلحـم والـدم

وليست هذه الأبيات في رواية الأعلم ولا الخطيب.

وينسب لبشر بن منقذ كما في البيان والتبيين ١/١٧٠، وهو في سر الصناعة ١/٣٠٧ دون نسبة، وكذلك في كشف المشكل ٢/٧٥.

(٣) يس: ٣٧.

(٤) عبارة المؤلف هنا فيها شيء من الاضطراب، والأحسن أن يقول: وقال بعد ذلك: وقع ذلك لأربع عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين، ولليلتين بقيتا، إلى أن يقول: لليلة بقيت.

يكونَ الشهرُ تسعاً وعشرين ليلة[1]. وهذا إذا أرّخ وقال: خلت وخلون، إلى آخر الشهر، استقام التاريخ.

ويجوز أن يؤرّخ بالساعات والدَّرَج والدقائق والشعائر والوجوه والثواني والثوالث[2]، وهذا لا يكونُ إلا عند من يعرفُ النجومَ والحساب.

ويجوز أن نؤرِّخ فنذكر الساعةَ واليومَ والشهرَ والسنة فنقول: وقع ذلك أو كُتب الكتابُ أو كان ذلك في أول ساعة من ساعات يوم كذا لليلةٍ خلتْ أو لليلتين خلتا أو لعشرٍ خلوْنَ من شهر كذا من شهور سنة كذا وكذا من سنيّ هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فأمّا من كان يعرفُ الحسابَ والنجومَ فيجوزُ له أن يؤرّخ بالوجوه والدقائق والشعائر والثوالث والثواني، وقلّ مَنْ يستعمل هذا.

ويجوز أن نؤرّخَ بغرّةالشهر وسَلْخه فنقول: كتب غرّة شهر كذا ومنسلخ أو سَلْخ شهر كذا.

ولا يجوز أن نؤرّخ بوقوع فعل من الأفعال. لا يجوزُ أنْ نقولَ: كُتب ذلك لمراحِ الحاج ولا لحصاد الزرع ولا لمهبّ ريح كذا، وما شاكل ذلك.

واعلم أنّ اللامَ في قولك:وكُتِب لعشرٍ أو لخمسٍ[3] خلوْنَ، بمعنى: بَعْد، لأنّ التقديرَ: وكُتب بَعْد عشرٍ خلوْن. وإذا قلت: وكُتب لعشرٍ أو لخمسٍ أو لستٍّ بقين، كان بمعنى: قبل، لأنّ التقدير: وكُتب قبلَ خمسٍ بقين. فافهم ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) التاريخ الأول هو تاريخ النحويين، والتاريخ الثاني هو تاريخ اللغويين. فالأول أقيس لما ذكر المؤلف، والثاني أوسع، وعليه أكثر الكتاب. انظر كشف المشكل ٧٩/٢.

(٢) الساعة ثلاثة وجوه، والوجه عشر درج، والدرجة دقائق، والدقيقة شعائر، والشعيرة ثوانٍ، والثانية ثوالث. انظر كشف المشكل ٧٨/٢.

(٣) في المخطوطة: خمس

عقد باب الألفات

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين يُقال فيها: كم الألفات؟ وما أحكامها؟

فصل: أمّا كمْ الألفات؟ فهي تقربُ من ستّين ألفاً، بعضُها لا فائدة في ذكره، وبعضها قد ذكرناه في أثناء هـذا الكتاب كـألفِ الاستفهام وألف النـداء وألف المضارعـة وألفِ الضمير وألف التثنيـة وألف الإعـراب وألف الإلحاق المتولدة من الفتحة وألفِ النقـل التي تُعدّي الفعـل اللازم والألفِ الزائدة في فعل المؤنث المجموع المؤكد نحو: اضربنان يا نساء. هذه كلّها قد ذكرناها وأحكامها في الأبواب فلا معنى لذكرها هاهنا، وبعضها لم يتقدّم له ذكر مستوفى ولا حكمٌ مشروحٍ ونحن نذكرُه هاهنا إن شاء الله تعالى، وذلك ثلاثُ ألفاتٍ: ألفُ الوصلِ وألفُ القطع وألفُ الأصل.

فصل في ذكر ألف الوصل: وفيه مسألتان يُقال فيها: أين تكونُ ألفُ الوصل؟ وما أحكامُها؟ أمّا أين تكون ألفُ الوصل؟ فهي تكونُ في الأسماء والأفعال ومع حرف واحد من الحروف على خلاف في ذلك الحرف. فالأسماء التي تكونُ فيها ألفُ الوصل عشرة أسماء وهي: اسمٌ وابنٌ وابنةٌ [وابنمٌ] وامرؤٌ وامرأةٌ واثنان واثنتـان واسْتٌ وأيْمن[1] عند الأكـثر، ومصدر الفعـل الخماسيّ والسداسيّ نحو قولك: اقتدرَ اقتداراً واستخرج استخراجاً. هذه الأسماء كلها

(١) ايمن المخصوص بالقسم، فألفه عند البصريين للوصل، فهو مفرد. وعند الكوفيين ألفه للقطع لأنه عندهم جمع يمين. الأشموني ٤/٢٧٦.

الألفُ في أولها ألفُ الوصل بدليل أنها تسقط في اللفظ إذا ابتدئ بغيرها نحو قولك: بسم الله، والمال لابنك، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا الأفعالُ التي تكونُ فيها ألفُ الوصـل فهي تكونُ في الفعل الثلاثي إذا صيغ للأمر نحو قولك: اضربْ، اذهبْ، اخرجْ، وما شاكل ذلك. وفي الفعل الخماسي[1] إذا صيغ للخبر والأمر أيضاً نحو قولك: انطلق زيدٌ واقتدرَ عمرو، وانطلقْ يا زيدُ واقتدرْ يا عمرو، واستخرجَ زيدٌ واسترقَدَ عمرو، واستخرجْ يا زيدُ واسترقدْ يا عمروُ. وهذه الألفُ في هذه الأفعال ألفُ وصل ولا تكون في شيء من الأفعال إلا في هذه الأمثال فقط.

وأقربُ من هذا أنّ كل فعل كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً فالألف التي تدخلُ عليه من أوّله ألفُ وصل. ألا ترى أنك تقول: يضرب ويخـرج ويذهب ويستخرج وينطلق ويقتدر، فحرف المضارعة مفتوح في جميع ذلك.

وأما الحرفُ الذي يكونُ معه ألفُ الوصل فهو لامُ التعريف وحدَه عند سيبويه[2] نحو: الرجل والغلام. والخليلُ يقول: بل الألف واللام حرفٌ واحدٌ مركّب. فهذه المواضع التي تكون فيها ألفُ الوصل.

فصل: وأمّا أحكامُها، فحكمها في الأسماء: أنْ تثبتَ إذا ابتدأتَ بها لفظاً وخطاً، تقول: ابنٌ واسم، وما شاكل ذلك. وحكمها أن تكونَ في الأسماء كلها مكسورة[3]. ومن حكمها أنها تسقط لفظاً وتبقى خطاً إذا ابتدأت بغيرها نحو قولك: باسم الله، والمال لابنك، وما شاكل ذلك. ومن حكمها أنها تسقط

---

(١) والفعل السداسي أيضاً.

(٢) فاللام وحدها حرف تعريف، والهمزة للوصل. قال: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس». الكتاب ١٤٧/٤

(٣) ما عدا ايمن فإنها تفتح معه.

لفظاً وخطاً إذا دخلتْ عليها ألفُ الاستفهام نحو قولك: أسمك محمدٌ؟ أبنك زيدٌ؟ أنطلقت يا زيدُ؟ قال الله تعالى: ﴿أتّخذتم عند الله عهداً﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿أصْطفى البناتِ على البنين﴾[(٢)]. ومن حكمها أنها تكون مكسورة مع فعل الأمر الثلاثي نحو: اضربْ واذهبْ يا زيدُ، ومع جميع الأسماء إلا ألف ايمن فإنها مفتوحة. ويجوز ضمها مع الفعل إذا كان ما قبل آخر الفعل مضموماً نحو قولك: اخرُجْ، ادخلْ، وما شاكل ذلك. ومن حكمها أنها تثبتُ مع لام المعرفة لفظاً وخطاً مفتوحة وإنْ دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك: آلرجل عندك؟ آلثوب عليك؟ قال الله تعالى: ﴿آلله أذِنَ لكُمْ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿آلله خير﴾[(٤)]. وإنما وجب هذا ليفرقَ بين الاستفهام والخبر. ومن حكمها أن تُحذفَ لفظاً وخطاً مع لام المعرفة إذا دخل عليها لام الجر خاصة، نحو قولك: لله درّك، قال الله تعالى: ﴿لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ﴾[(٥)]. فهذه أحكامُ ألفِ الوصل.

فصل في ذكر ألف القطع: وفيه مسؤلتان يُقال فيهما: أينَ تكونُ ألفُ القطع؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا أين تكونُ؟ فهي تكون [في] الأسماء والأفعال والحروف. فهي تكون في الأسماء فيما عدا تلك العشرة التي تقدّم ذكرها في ذكر ألف الوصل. وقد تكون ـ أعني ألف القطع ـ في الأسماء مضمومة نحو: أُمّ وأُخت، ومفتوحةً نحو: أخ، ومكسورةً نحو: إبراهيم وإسماعيل، وما شاكل ذلك.

وأمّا أينَ تكون في الأفعال؟ فهي تكونُ في كل فعل رباعيّ وهي في

(١) البقرة: ٨٠.

(٢) الصافات: ١٥٣.

(٣) يونس: ٥٩.

(٤) النمل: ٥٩.

(٥) الروم: ٤.

أول حروفه نحو: أكْرَمَ وأعْطى وأوْعد وأرْفد وأسْرى، وما شاكل ذلك. وأقرب من هذا أن نقول: كلّ فعل كان حرف المضارعة منه مضموماً فألفه ألفُ قطع. وألفُ المضارعة التي للمُخبر عن نفسه ألفُ قطع أينما وُجدت نحو: أقومُ وأقول وأنطلق وأستخرج، وما شاكل ذلك. وأمّا أين تكونُ ألفُ القطع في الحروف؟ فكلُّ ألف كانت في أول الحرف فهي ألفُ قطع نحو: أنْ وأمْ وإلى وأما، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا حكمُ ألف القطع فحكمها أنْ تثبت لفظاً وخطاً ابتداءً ووصلاً. ومن حكمها أنها إذا دخلتْ عليها ألف الاستفهام جاز فيها ثلاثةُ أوجه: أحدها: إثبات الألفين جميعاً بغير مدّ نحو قولـك: أأنت زيدٌ؟ أأبـوك محمدٌ؟ والثاني: إثبات الهمزتين جميعاً بمدة بينهما تسمّى همزة بينَ بينَ نحو قولك: آأنتَ قمتَ؟ آأبوك محمد؟ وقد رُوي قوله تعالى: ﴿**آأنت قلت للنـاس**﴾[1]. والثالث: توهينُ ألفِ الاستفهام وحذفُها وإثباتُ ألفِ القطع نحو قولك: أبوك محمدٌ؟ أنت زيد؟ وقد قُرئَ أيضاً [قوله تعالى]: ﴿**أنت قلتَ**﴾، وهذا أقلُّ الوجوه استعمالاً وأكثرُها بالخبر إشكالاً.

فصل في ذكر ألف الأصل: وأمّا ألفُ الأصل فهي في الأسماء والأفعال. وفي الحروف خلاف، منهم من يقولُ: ألفاتُها ألفاتُ أصل، ومنهم من يقول: بل هي ألفاتُ قطع لأنّ ألفَ الأصل ما تثبت في الوزن، والحروف لا توزن. هذا في الألفات التي في أوائل الحروف. فأما إذا كانت الألفُ في أوسط الحرف أو في آخره فهي ألفُ أصلٍ لا محالة نحو: حتى وإلى، وما شاكل ذلك.

فصل: واعلم أنّ ألفَ الأصل ما تثبتُ في الوزن فاءً أو عيناً أو لاماً

---

(١) المائدة: ١١٦.

في الأسماء والأفعال. ومعنى ثبوتها في الوزن: أنها تكون مقابلةً للفاء أو للعين أو اللام. وألفُ الأصل تثبت في جميع ما يُصرّف من الفعل من ماضٍ ومستقبل وحال ونهي واسم فاعل واسم مصدر[1] واسم مفعول وظرف زمان ومكان نحو: أكل يأكل، وهو مأكول، وأكلاً، ومأكل فيه. ولا تحذف قط إلا من الأمر نحو قولك: كلْ يا زيدُ، وما شاكل ذلك.

واعلم أنّ ألفَ القطع تثبتُ في الفعل الماضي والأمر والمصدر، وتُحذف من المستقبل والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والظرفين من الزمان والمكان. تقولُ في ثبوتها: أَعْلَمَ زيدٌ وأَعْلِمْ يا زيدُ إعلاماً، فهي ثابتةٌ هاهنا. وتقول: يُعلم فهو معلِمٌ ومُعلَمٌ ومعلَمٌ فيه. وسُمِّيت ألفُ قطع لأنّ الكلمةَ معها مقطوعةٌ عما قبلها. وكذلك ألفُ الوصل سُمِّيت بذلك لأنّ الكلمةَ معها متّصلةٌ بما قبلها غيرُ مقطوعة عما قبلها. وقيل: لكونها يُتوصّلُ بها إلى النطق بالحرف الساكن بعدها، فافهم ذلك.

(١) أراد المصدر؛ لأن ما مثّل به مصدراً وليس اسم مصدر. وقد درج المؤلف على مثل هذا الاستعمال.

عقد باب اشتغال الفعل عن الاسم بضميره

إذا اشتغَلَ الفعـلُ عن الاسم بضمـيره[1] جـاز في الاسم الـرفـع والنصب[2]. الرفعُ على أنه مبتدأ والجملة بعده خبرٌ عنه[3]، والنصبُ على أنّه مفعولٌ لفعل محذوف دلّ عليه الفعـلُ الظاهـر[4]. فإذا قلتَ: زيـدٌ ضربته ـ بالرفع، فالتقديرُ: زيدٌ ضاربٌ له أنت. وإذا قلتَ: زيداً ضربتـه، فالتقـديرُ: ضربتَ زيداً ضربته، والفعلُ الثاني تأكيد[5] للأول أو بدلٌ منه[6].

هذا أصلٌ مستمرٌ إلا في موضعين، فإنَّ موضعاً اختصّ بالرفع فلا يجوز معه النصبُ، وموضعاً اختصّ بالنصب فلا يجوزُ معه الرفع.

أمّا الموضعُ الذي اختص بالرفع ولا يجوزُ معه النصب فهو الاسم إذا كان مخبراً عنه[7] نحو قولك: زيدٌ رجلٌ ضربته، لا يجوزُ هاهنا نصب «زيد» أبداً. ومثله: زيدٌ رجلٌ ما ضربته، وما شاكل ذلك[8]. هذا لا يجوز فيه نصب

---

(١) حقيقة الاشتغال كما ذكرها ابن عصفور: «هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه». المقرب ٨٧/١.

(٢) الرفع راجح لسلامته من التقدير، والنصب مرجوح لاحتياجه إلى التقدير.

(٣) والجملة حينئذٍ اسمية.

(٤) والجملة حينئذٍ فعلية.

(٥) في المخطوطة: تأكيداً.

(٦) مذهب الشلوبين أنه عطف بيان أو بدل. والمشهور أنه تفسير له. انظر المغني ٥٢٦، والمساعد ٤٩/٢.

(٧) يبدو لي أن بعد هذه الكلمة كلاماً ساقطاً، لأن العبارة غير مستقيمة، والصواب أن يقول: إذا كان مخبراً عنه بمفرد ووقع الفعل صفة للمبتدأ أو الخبر.

(٨) ويجب الرفع أيضاً إذا كان الفعل صلة أو مضافاً إليه. أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كـ «إذا» =

«زيد». قال الشاعر في مثل ذلك:

أبحتَ حمى تِهامةَ بعدَ نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ(١)

فرفع شيئاً لما كان مُخْبِراً عنه بقوله: حميت وبمستباح(٢).

وأمّا الموضعُ الذي اختصّ بالنصب فلا يجوزُ معه الرفعُ فهو ما أتى بعد فعل وكان فيه حرف نَسَق وكان الفعلُ الذي بعد الاسم مخالفاً للفعل الذي قبله وذلك في مثل قولك: أُخْرِجَ زيدٌ وعمراً خلفته، والتقدير: أُخْرِجَ زيدٌ وخلفتَ عمراً خلفته. هذا لا يجوزُ فيه إلا النصب لأنّ حرفَ النسق يدلّ على الفعل دلالةً قوية(٣). وقد وَرَدَ مثلُ ذلك في القرآن الكريم وفي أشعار العرب: قال الله تعالى: ﴿أأنتم أشدُّ خَلْقاً أم السماءُ بناها﴾(٤)، ثم قال بعد ذلك: ﴿وما الأرضَ بعد ذلك دَحاها﴾(٥)، بنصب «الأرض»، مفعول لفعل محذوف تقديره: ودحا الأرضَ دحاها، ولو رفعه عطفاً على السماء لاختلَّ المعنى من قِبَل أنّه يكون التقدير: وبنى الأرضَ، والبناءُ لا يكون عند العرب إلا فيما كان ذا سَقْف. ومثلُ ذلك قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رحمته والظالمين أعدَّ لَهُمْ عذاباً أليماً﴾(٦) فنصب «الظالمين»، مفعول لفعل محذوف،

الفجائية، أو قبل ما لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض و«ما» التعجبية ولام الابتداء و«ما» النافية.

(١) هذا البيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ومطلعها:

أتصحو أم فؤادك غير صاحِ ... عشية همّ صحبك بالرواحِ

وهو في الديوان ٧٦، والكتاب ٨٧/١، وسرّ الصناعة ٤٠٢/١، ومغني اللبيب ٦٥٣، وأمالي ابن الشجري ٥/١، ٧٨، وكشف المشكل ١٢٣/٢. والشاهد فيه رفع «شيء» لأنه أخبر عنه بمفرد ووقع الفعل وهو «حميت» صفة للمبتدأ.

(٢) لم يخبر عنه بـ «حميت» وإنما أخبر عنه بمستباح، و«حميت» صفة لشيء الذي هو مبتدأ.

(٣) هذه الحالة التي ذكرها المؤلف يترجح فيها النصب ولا يجب وأمّا الحالة التي يجب فيها النصب فهي إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كأدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات التحضيض وأدوات الشرط، إلا أن الشرط والاستفهام لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر. أوضح المسالك ٥/٢.

(٤) النازعات: ٢٧.

(٥) النازعات: ٣٠.

(٦) الإنسان: ٣١.

والتقدير: يُدخل مَنْ يشاء في رحمته ويعذّب الظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً. فلو نصب الظالمين عطفاً على «مَنْ» لاختلَّ المعنى من قِبَل أنّه يكون التقدير: يُدخلُ مَنْ يشاءُ في رحمته ويُدخل الظالمين في رحمته، وذلك لا يجوز. وقال الشاعرُ في مثل ذلك:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا ... أملكُ رأسَ البعير إنْ نفرا
والذئبَ أخشاهُ إنْ مررتُ به ... وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا[1]

فنصب الذئب مفعول لفعل محذوف يدل عليه الفعل الظاهر تقديره: وأخشى الذئب أخشاه. فهذا لا يجوز فيه إلا النصب لدلالة حرف النسق على الفعل العامل[2]. فأما مَنْ قدّر الواو بواو الاستئناف فهو يجيز الرفع على الابتداء، وذلك ضعيف عندي جداً.

واعلم أنه إذا كان بعد الاسم استفهامٌ أو أمرٌ أو نهيٌ أو نفيٌ أو شرط فالأجودُ النصب بتقدير فعل محذوف لدلالة هذه المعاني على الأفعال، ويجوز الرفع على الابتداء، وذلك في مثل قولك: زيداً هل ضربته؟ وزيداً اضربْه، وعبدالله لا تهنْه، وعمراً ما ضربته، وبكراً إنْ تكرمْه يكرمْك، والتقدير: هل ضربتَ زيداً ضربته؟ واضربْ بكراً اضربْه، ولا تهنْ عبدَالله لا تهنْه، وما ضربتَ عمراً [ما] ضربته، وإنْ تكرمْ زيداً [إنْ] تكرمْه يكرمْك. فالنصبُ بالفعل الأول والثاني تأكيدٌ[3] أو بدلٌ منه، والرفع في جميع ذلك جائزٌ على

(١) هذان البيتان للربيع بن ضبع الفزاريّ. انظر الكتاب ٨٩/١، والجمل ٤٠، وأمالي المترضي ١٨٥/١، والمسائل العضديات ٧٣، وابن يعيش ١٠٥/٧، وأمالي القالي ١٨٥/٢، وجمهرة أشعار العرب ٢٩٥/١، والحلل ٣٧، والنوادر ١٥٩. ومعنى البيتين: أنه لشدة كبره قد ضعف عن حمل السلاح وصار لا يقدر على قيادة البعير إذا ركبه، ويخاف الذئب والرياح والأمطار. والشاهد فيه قوله: والذئب، فيجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل، والاختيار النصب.

(٢) الصحيح أن النصب يترجح ولا يجب.

(٣) في المخطوطة: تأكيداً.

الابتداء، وأنا استحسن الرفعَ مع النفي ما لا استحسن النصب[1]. فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى

(١) إذا كان النفي بحرف نفي لا يختص نحو: ما زيداً ضربته ولا بكراً قتلته، فالنصب راجح عند ابن مالك واختار ذلك ابن عصفور وزعم أنه مذهب الجمهور. وقيل: إن الرفع أرجح، وقيل: هما سواء. أمّا إذا كان النفي بحرف نفي لا يختص فالرفع على الابتداء أرجح من النصب عند ابن مالك، خلافاً لأبي محمد بن السيد. أمّا إذا كان النفي بـ «ليس» فإن الاسم الذي يليها يرفع بها، فحينئذٍ لا تكون المسألة من باب الاشتغال. انظر التسهيل ٨١، والمساعد ٤١٦/١.

عقد باب ما يجوز قلبه من الفاعل والمفعول وما لا يجوز

اعلمْ أنّ العربَ مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إلا أنّه قد وَرَدَ في لغة العرب قلبُ الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً. وجملةُ الأمر أنْ نقولَ: كلُّ اسمين يصلحُ أنْ يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً مرةً ومفعولاً مرةً أخرى ويحلّ أحدهما محلَّ الثاني نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، لا يجوزُ فيهما القلبُ أبداً خشيةَ الالتباس، لأن كلَّ واحدٍ يجوز أن يكونَ فاعلاً وأن يكونَ مفعولاً. ألا ترى أنه يجوز أنْ نقول: ضرب زيدٌ عمراً وضرب عمروٌ زيداً، ولا يمنعُ من ذلك مانع. ومتى كان أحد الاسمين لا يصلح أن يكون إلا فاعلاً والثاني لا يصلح أن يكون إلا مفعولاً جاز أن ينقلب الفاعل مفعولاً عند الاضطرار. وقد سُمع شيءٌ من كلام العرب لغير اضطرار، فمن ذلك قول الأخطل:

مثلُ القنافذِ هدّاجون قد بلغتْ ... نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ[1]

فرفع هجراً على أنّه فاعلٌ مقلوب، وإلا فأصلُه النصبُ على أنه مفعول لـ «بلغت» والفاعل سوءات، فلما كان لا يخلّ ولا يشكلُ جاز القلبُ لضرورة

(١) انظر شرح ديوان الأخطل ١٧٨، وفيه: على العيارات هدّاجون. وهو في الجمل ٢٠٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤، ومجاز القرآن ٣٩/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٤٩، والكامل ٣٠٢/١، والمحتسب ١١٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٧/١، والأصول ٤٦٤/٣، والملخص ٢٨٦/١، ومغني اللبيب ٩١٧، وضرائر الشعر ٢٦٨، وإيضاح الشعر ١٢٥، واللسان (نجر)، والحلل ٢٧٦، ورصف المباني ٣٩٠، وكشف المشكل ٢٩٦/١. هداجون: يمشون في ضعف. والقنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان صغير يغطي جسمه شوك يخرج ليلاً للبحث عن أكله.

الشعر، والقافيةُ مرفوعة بدليل قوله:

أمّـا كليبُ بـنُ يـربـوعٍ فليس لهـا ... عنـدَ التـفـاخـرِ إيـرادٌ ولا صـدرُ

ومن ذلك قولُ الآخر:

غـداةَ أحـلّتْ لابـنِ أصْـرَمَ طعنـةً ... حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ[1]

فرفع «عبيطات» على أنه فاعلٌ مقلوب وأصلُه النصب مفعولٌ لـ «أحلّت» والطعنةُ في الأصل مرفوعةٌ على أنها فاعلةٌ محلّةٌ للعبيطات والخمرِ على رأي من يُجيز التداوي بالخمر من أصحاب أبي حنيفة. ومن ذلك قول الآخر:

قـد سـالَمَ الحيّـاتُ منـه القَـدَمـا ... الأُفْعُـوَانَ والشّـجـاعَ الشَّـجْعَـمَا[2]

فالحيّات فاعلٌ من جهة، مفعول من أخرى. كذلك القدم مفعولٌ من جهة، وفاعلٌ من أخرى، لأنّ ما سالم الحيّات فقد سالَمَتْهُ، فكلٌّ واحدٍ منها مسالِمٌ ومسالَمٌ. ومثل هذا قولُ الآخر:

---

(١) هذا البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢٥٤/١، والكامل ٣٠٣/١، والإنصاف ١٨٧/١، والجمل ٢٠٤، وابن يعيش ٣٢/١، والحلل ٢٧٩، وكشف المشكل ٢٩٦/١. العبيطات: جمع عبيطة، وهي اللحم الطري. والسدائف: جمع سديف، وهو السنام. وكان حصين بن أصرم قد قُتل له قريب، فحرّم على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتله، فلما طعنه وقتله أحلّت له الخمر وأحل له أكل اللحم. ويروى هذا البيت على وجهين: الأول، بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» و«الخمر». والثاني: برفع «طعنة» ونصب «عبيطات» ورفع «الخمر». وتوجيه الرواية الأولى، وهي التي أرادها المؤلف، أن تكون «طعنة» مفعول به في اللفظ، وإن كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات» فاعل في اللفظ وإن كان مفعولاً به في المعنى، و«الخمر» معطوف على عبيطات، فيكون الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً على طريقة: خرق الثوبُ المسمار. أما الرواية الثانية فأحسن ما قيل فيها: إنّ «طعنة» فاعل «أحلّت» و«عبيطات» مفعول به، و«الخمر» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: وحلّت الخمر.

(٢) اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه ٢٨٧/١ لعبد بني عبس، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر ١٠٧ لأبي حناء الفقعسي، ونُسب في اللسان (شجعم، ضمز) لمساور بن هند العنسي، ونسب في الكامل ٢٤١/٣ للعمانيّ وهو محمد بن ذؤيب. وفي العقد الفريد ٣٦٧/٥ نسب للعتّابي، وهو في ملحقات ديوان العجاج ٣٣٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١١/٣، والمقتضب ٢٨٣/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، والأصول ٤٧٣/٣، والجمل ٢٠٥، والإفصاح ٣٣٧، وسرّ الصناعة ٤٣١/١، والمبهج ١٢٢، والمسائل العسكريات ٢٨١، والحلل ٢٨٥، والمغني ٩١٧، ورصف المباني ٣٠٧. الأفعوان: الذكر من الأفاعي. والشجاع: ضرب من الحيات، والشجعم: الطويل. يصف رجلاً بخشونة القدمين، فالحيّات لا تؤثر فيها.

أفنى تِـلادي ومـا جَمَّعْـتُ من نَـشَـبٍ قـرعُ القـواقيـز أفـواهُ الأبـاريقِ[1]

برفع «أفواه» ونصبه، على معنى أنّ كلّ واحد من «القواقيز» و«أفواه» فاعلٌ من جهة ومفعولٌ من أخرى، لأنّ ما قرع القواقيز فقد قَرَعَتْه. ومن ذلك قولهم: أُدخل زيدٌ القبرَ وأُدخل القبرُ زيداً، إنْ شئت جعلتَ القبرَ منصوباً وهو الأصل فيه، وإنْ شئت قلبته مرفوعاً لّما كان لا يشكل على أحد أنّ القبر لا يدْخلُ في زيد قط. فهذا مما يجوزُ قلبُه. ومن ذلك قولهم: عُرِض الحوضُ على الدابة وعُرضت الدابةُ على الحوض. ومن ذلك قولهم: أُدخلت القلنسوةُ رأسي وأُدخل رأسي القلنسوةَ. هذه الرواياتُ الثلاثُ مما يجوزُ فيه القلبُ وإنْ لم يكن في الكلام ذكرٌ للفاعل بل الكلُّ مفعول. ومن جملة ما يكون مقلوباً غير مختلّ قولُه تعالى: ﴿وجعلنا السماءَ سقفاً محفوظاً﴾[2]، والمعنى: سقفـاً حافظاً. وكذلك قوله تعالى: ﴿حجاباً مستوراً﴾[3]، والمعنى: حجاجاً سـاتراً، قلبَ الفاعلَ هاهنا مفعولاً. فافهم ذلك.

وهذه مسائل، مسألةٌ من أهم ما يُورد في باب الفاعل والمفعول وباب ما لم يُسَمّ فاعله لم يتقدّمْ لها ذكرٌ في كتابنا هذا أحببنا ذكرَها هاهنا.

مسألة: قولُه تعالى: ﴿يُسبّح لهُ فيها بالغُدوّ والآصالِ رجالٌ لا تُلهيهم تجارةٌ ولا بَيْعٌ﴾[4]. منْ قرأ (يُسبِّح) بكسر الباء جعل رجالاً فاعلاً

---

(1) هذا البيت للأُقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن عبدالله. وهو في المقتضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٣٠/١، والحلل ١٥٨، واللمع ٢٥٨، ومغني اللبيب ٦٩٤، والشعر والشعراء ٥٦١، وكشف المشكل ٩٥/٢. التلاد: المال القديم. والنشب: المال الثابت. والقواقيز: جمع قاقوزة، وهي قدح أو كأس، ويقال: إنها معربة. ويروى هذا البيت برفع «أفواه» وبنصبه؛ فمن رفع فقد جعل «قرع» مصدراً مضافاً إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله، ومن نصب فقد جعل «قرع» مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم أتى بعد ذلك بمفعوله. والوجهان صحيحان من ناحية المعنى.

(2) الأنبياء: ٣٢.

(3) الإسراء: ٤٥.

(4) النور: ٣٦.

له، ومن قرأ (يُسبَّح) بفتح الباء[1]، على أنه فعل ما لم يُسمَّ فاعله جعل رجالاً فاعلاً لفعل محذوف، كأنّ قائلاً قال: مَنْ يسبِّح؟ قال: يسبِّح رجال. وكذلك قوله تعالى: ﴿زيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤُهم﴾[2]. مَنْ قرأ (زيَّن) بفتح الزاي[3]، نصب قتلاً على أنه مفعول ورفع «شركاء» على أنه فاعل لـ «زيّن»، ومَنْ قرأ (زُيّن) بضم الزاي[4]، على أنه فعل ما لم يسمّ فاعلُه رفع قتلاً على أنه مفعولٌ أقيم مقام الفاعل ورفع «شركاؤهم» على أنه فاعلٌ لفعل محذوف، مثل التقدير الأول سواء، كأنّ قائلاً قال: مَنْ زَيَّنه؟ قال: زَيَّنه شركاؤُهم[5]. وعلى هذا التقدير قولُ الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومُخْتبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ[6]

لّما قال: لِيُبْكَ يزيدُ، كأنّ قائلاً قال: مَنْ يَبْكيه؟ قال: يَبْكيه ضارعٌ. وهذا يسمّى مرفوع التبيين. فأمّا البيتان المرويان وهما قولُه:

هيهاتَ قدْ سَفِهَتْ أميّةُ رَأْيَها ... واستجهلتْ علماؤُها حلماؤُها

حرب تشاجر بينهم بتناجز ... قد كفّرت آباؤها أبناؤها[7]

---

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر. القرطبي ٩٢/٧.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) وهي قراءة الجمهور وأهل الحرمين والكوفة والبصرة. القرطبي ٩١/٧.

(٤) وهي قراءة الحسن. القرطبي ٩١/٧.

(٥) ويجوز أن يكون «شركاؤهم» مرفوعاً بالمصدر الذي هو قتل، فيكون قد أضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بالفاعل.

(٦) هذا البيت للحارث بن نُهيك النهشلي، ونسب في الخزانة ٣٠٣/١ لنهشل بن حري. وهو في الكتاب ٢٨٨/١، واللمع ١٦٠/١، والأصول ٤٧٤/٣، والخصائص ٣٥٣/٢، والمحتسب ٢٣٠/١، والمقتضب ٢٧١/٣، وابن يعيش ٨٠/١، والمغني ٨٠٧، والشعر والشعراء ٩٩، والاقتضاب ٤٢٠، والإفصاح ١٤٠، وشواهد الإيضاح ٩٤، واللسان (طيح) وكشف المشكل ٩٨/٢، وشرح الأشموني ١٧١/١.

(٧) هذان البيتان للفرزدق، وهما في ديوانه ٨. ويروى البيت الأول: واستجهلت سفهاؤها حلماؤها، فاستجهلت حلماءَها سفهاؤها، واستجهلت سفهاؤها حلماؤها، وهيهات قد جهلت. والرواية المشهورة للشطر الأول من البيت الثاني هي: حرب تردّد بينهم بتناجز. انظر مجالس ثعلب ٥٧/١، والمقرب ١٣٠/١، وضرائر الشعر ٢١٤، والإفصاح ٧٦، واللسان (كفر)، وكشف المشكل ٩٩/٢.

وجهُ السؤال في قوله: علماؤها حلماؤها، وفي قوله: قد كفّرت آباؤها أبناؤها. فعلماؤها في البيت الأول فاعل لـ «استجهلت»، وحلماؤها بدل من أميّة وهو بدل البعض من الكل، والتقديرُ: قد سفهت حلماؤها أميّة واستجهلت علماؤها[١]، أيْ: صارت جهلةً بعد أن كانت عِلْماً. وآباؤها في البيت الثاني فاعل للمصدر وهو «تناجز» لأنه منوّن، والمصدر إذا نُوّن رفع بعده الفاعل، و«أبناؤها» فاعل لـ «كفّرت»، ومعنى «كفّرت»: لبست الدروع وآلات الحرب، مأخوذ من التكفير وهو التغطية، والتقدير: حربٌ تشاجر بينهم بتناجزٍ آباؤُها، أيْ: بأن يتناجز آباؤها وقد كفّرت أبناؤُها. وقولُ الشاعر:

ولـو وَلَـدَتْ قُـفـيـرةُ جِـرْوَ كـلـبٍ ... لَـسُـبَّ بـذلـك الجـرْوِ الكلابـا[٢]

وفي هذا البيت ثلاثُ مسائل: منها: أنْ يُقال: أين المفعول الذي يُقام مقام الفاعل لـ «سُبّ»؟ وبمَ ينتصبُ قولُه: الكلابا؟ وبِمَ انتصب جرو؟ أما المفعول الذي يُقام مقام الفاعل لـ «سُبّ» فهو المصدر من «سبّ». وأما الكلاب فهو منصوب على أنه مفعول لـ «ولدت». وأمّا «جرو كلب» فهو منصوب على أنه منادى مضاف، وحرفُ النداء محذوف، والتقديرُ: ولو ولدت قُفيرة الكلابَ يا جروَ كلبٍ لسُبّ السبَّ بذلك الجرو[٣]، وهذا مبالغةٌ في الهجاء.

---

(١) وعلى هذا الوجه يلزم التقديم والتأخير في البيت.

(٢) هذا البيت لجرير، ولم يرد في ديوانه. وهو في الخصائص ٣٩٧/١، والهمع ١٦٢/١، وابن الشجري ٢١٥/٢، وابن يعيش ٧٥/٧، والإفصاح ٩٣، واللسان (قفر) وقفيرة: اسم أم الفرزدق.

(٣) ونقل ابن الحاجب في أماليه (٤٣٦) عن أبي إسحق الزجاج أن التقدير: ولو ولدت قفيرة الكلابا يا جرو كلب لسبّ بذلك السبّ الجروُ.

عقد في باب إعمال الفعلين اللذين يعطف أحدهما على الثاني(١)

إذا أتيت بفعلين وعطفت(٢) أحدَهما على الثاني أعملتَ أيَّهما شئت في الظاهر، وإلا فهما جميعاً لا بدَّ أن يعملا إمّا في الظاهر وإمّا في المضمر. وأهلُ البصرة يختارون إعمال الفعل الثاني في الظاهر لأنّه أقربُ إليه، فتقول على قول البصريين: ضربني وضربتُ زيداً، فزيدٌ مفعولٌ لـ «ضربت» وفاعل «ضربني» مقدّرٌ فيه يعود إلى زيد وإنْ تأخّر لأنّه في نيّة التقديم، قال الله تعالى: ﴿آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً﴾(٣)، فنصب «قطراً» بـ «أفرغ»، ومفعول «آتوني» محذوفٌ مقدَّرٌ لأنّه فضلة والفضلةُ يجوزُ حذفها، ولو نصبه بـ «آتوني» لقال: آتوني أفرغه عليه قطراً، لأنّ التقديرَ كان على هذا: آتوني قِطراً أفرغه عليه، ومثلُ هذا قولُ الشاعر:

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَهُ وعَزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها(٤)

فنصب غريمَه بـ «وفّى»، ولو كان مفعولاً لـ «قضى» لقال: قضى كلُّ ذي

(١) وهو باب التنازع. وحقيقته أن يتقدم فعلان متصرفان أو ما يشبههما، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من ناحية المعنى.

(٢) ليس شرطاً أن يعطف أحدهما على الآخر.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) هذا البيت لكثيّر عزة، وهو في ديوانه ١٤٣، والإفصاح ٣٥٧، والشعر والشعراء ٥١٠، وابن يعيش ٨/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، والأشموني ٢٠٣/١، والمساعد ٤٥١/١، والإنصاف ٩٠/١، وكشف المشكل ١٢٩/٢.

دين غريمَه فوقّاه[1]. وسواءً أعملتَ الفعلَ في المفعول أو في الفاعل الظاهرين، قال الشاعرُ في إعمال الفعل في الفاعل الظاهر:

ولكنّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني ... بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ[2]

فرفع «بنو» على أنه فاعل لـ «سبّني»، ولو جعله معمولاً لـ «سببت» لنصبه ولقال: ولكنّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسبّوني بني عبد شمس، على مذهب البصريين في إعمال الفعل الثاني. وسواءً أتيت بفعلين متعدِّيين إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أو إلى اثنين الثاني بحرف جر أو كانا لازمين فإنك تعمل الثاني منهما في الظاهر. ويستعمل ذلك في المفرد والمثنى والمجموع والمؤنث، بصيغة الماضي والمستقبل والحال والأمر والنهي. وتقدِّمُ ما أخّرتَ وتؤخِّر ما قدّمتَ، فينبغي لك أنْ تروّضَ نفسَك في استخراج القياس، فإنْ فعلتَ أطللتَ على مقدار ألف مسألة، كلُّ واحدةٍ غيرُ الأخرى، والقياسُ ينبؤك عن ذلك. هذا على مذهب البصريين واختيارهم في إعمال الثاني.

فصل: وأهلُ الكوفة يختارون إعمالَ الفعلِ الأولِ لأنه الأصلُ والأولُ في الذكر، والثاني تابعٌ له، فيقولون: ضربتُ وضربَني زيداً، نصبت زيداً بـ «ضربت» وهو الأول. ولو أعملت الثاني لرفعتَ زيداً ولأضمرت في «ضربت»

---

(1) لم يجز كثير من العلماء التنازع في هذا البيت، ومن هؤلاء ابن مالك، فقد اشترط في المتنازع فيه أن يكون غير سببيّ مرفوع. فيكون السببيّ وهو «غريمها» مبتدأ، والعاملان قبله خبران، أو «ممطول» خبر و«معنّى» صفة له أو حال من ضميره. وممن منع أن يكون هذا البيت من باب التنازع أبو الحسن بن خروف والشلوبين وابن هشام. أمّا الذين أجازوه فإنهم لم يشترطوا ما اشترطه ابن مالك. انظر التسهيل ٨٦، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، والمساعد ٤٥١/١.

(2) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٣٠٠/٢، وفيه: ولكنّ عدلاً. وهو في الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٤/٤، والإنصاف ٨٧/١، وابن يعيش ٧٨/١، والجمل ١١٥، والاقتضاب ٣٦٥، والحلل ١٤٢، واللسان (نصف)، وكشف المشكل ١٢٩/٢. النصف: الإنصاف. يصف الشاعر شرفه فلا أحد كفء له في مسابّة ومفاخرة إلا من قريش. وقوله: بنو عبد شمس من مناف وهاشم، ليس مستقيماً، لأن هاشماً ليس ابن عبد شمس وإنما هو ابن عبد مناف. ويستقيم إن عُطف «هاشم» على «عبد شمس».

مفعولاً[1]، ولقلت: ضربته وضربني زيد، ولعدت إلى قول البصريين. والمرادُ بإعمال الفعل الأول[2] أيضاً عند أهل الكوفة أنْ تعملَهُ في الاسم الظاهر سواءٌ كان فاعلاً أو مفعولاً كما تقدّم. وقولُ الكوفيين أقلُّ استعمالاً، لأنّ قولَ البصريين أرجحُ منه. ولم أعلمْ بشيء من قول الكوفيين في القرآن الكريم. فأمّا الشعرُ فقد وردَ فيه، وهو قليل، قال امرؤُ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المالِ[3]

فرفع قليلاً فاعلاً لـ «كفى»، ولو أعمل الثاني وهو «أطلب» لنصب قليلاً وجعله مفعولاً له [4]. وقال آخر في مثل ذلك:

وكان يقولُ لَوْ وقعَ اليقينا[5]

فأعمل الأولَ وهو «يقول» ونصب به اليقين، ولو أعمل الثاني لرفع اليقينَ فاعلاً له، فافهم ذلك.

وسواء أتيت ـ أيضاً على مذهب قول الكوفيين ـ بفعلين متعدّيين إلى

---

(١) ويجب حذفه عند الجمهور. وأمّا قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودِّ

فهو عندهم ضرورة. أوضح المسالك ٢/٢٠٤.

(٢) في المخطوطة: الثاني.

(٣) انظر ديوانه ٣٩، وفيه: فلو. وهو في الكتاب ١/٧٩، والمقتضب ٤/٧٦، والخزانة ١/٣٢٧، والإنصاف ١/٩٢، والخصائص ٢/٣٨٧، والمقرب ١/١٦١، والإفصاح ٣١٣، والهمع ٢/١١٠، وابن يعيش ١/٧٨، وشواهد الإيضاح ٩١، وشرح الأشموني ١/٢٠١، وكشف المشكل ٢/١٣١.

(٤) الصحيح أن هذا البيت ليس من باب التنازع، لأن الثاني لم يطلب «قليل»، فلو طلبه لفسد المعنى، لأن المراد: لو كنت أسعى لأقرب معيشة وأدناها لكفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك. قال سيبويه: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصبَ فسد المعنى». الكتاب ١/٧٩.

(٥) عجز بيت لعديّ بن زيد من قصيدة قالها في قصة الزباء، وصدره:

فطاوع أمرهم وعصى قصيرا

انظر ديوانه ١٨٢ وفيه: وكان يقول لو تبع اليقينا. وهو في كشف المشكل ٢/١٣٢، وشعراء النصرانية ٤/٤٦٨.

واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أو إلى اثنين الثاني بحرف جر أو إلى واحد بحرف جر أو كانا لازمين فإنك تُعملُ الفعلَ الأولَ في الظاهر، وتستعملُ ذلك في المفرد مذكراً أو مؤنثاً، وفي المثنى والمجموع، بصيغة الماضي والمستقبل والحال والأمر والنهي، فينبغي لك أن تروّض نفسَك في استخراج القياس، فإنك إنْ فعلت أيضاً أطَلْتَ على مثل ما أطللت في قول البصريين من المسائل، والقياس ينبؤك عن ذلك.

ويجوز لك أن تأتيَ بثلاثة أفعال وأربعة وخمسة وأكثر من ذلك، وتعطفَ بعضها على بعض، وأنْ تجعلَ شيئاً لازماً وشيئاً متعدّياً، وأنْ تجعلَ بعضها بحرف جر وبعضها بغير حرف، وبعضها لازماً.

مسألة: فإذا قلت: اللهمّ صلّ على محمدٍ وعلى آلِ محمد كما صلّيت وباركتَ ورحمتَ ابراهيمَ وآلَ ابراهيم، جاز أن تعملَ أيّ الأفعال الثلاثة شئت في الظاهر وأنْ تعمل كلّها. فإذا قلت: كما صلّيت وباركتَ ورحمته عليه على إبراهيم، أعملت الأول وهو «صلّيت»، والتقدير: كما صلّيت على ابراهيم وباركت عليه ورحمته. فإذا قلت: كما صلّيت على ابراهيمَ وباركتَ عليه ورحمته على ابراهيم، أعملتَ الأوسط وهو «باركت»، والتقدير: كما صلّيتَ وباركت على ابراهيم ورحمته. وإذا قلت: كما صلّيت وباركتَ ورحمتَ ابراهيمَ، أعملتَ الآخر وهو «رحمت». وكذلك إذا أتيت بلازمين جازَ لك أنْ تُعملَ أيّهما شئت في الظاهر فتقول: قامَ وقعدَ زيد، قامَ وقعدَ الزيدان، قام وقعد الزيدون، على إعمال الثاني ويقدّر للأول فاعلٌ ضرورة وإنْ لم يكن يعود إلى مذكور. والأحسنُ عندي أنْ يُجعلَ فيه ضميرٌ يستترُ في المفرد ويبرزُ في التثنية والجمع وهو يعودُ إلى «زيد» بعده وإن كان متأخراً فهو في نيّة التقديم[1]، فتقول: قامَ

---

(١) وهذا مذهب البصريين، فإنهم يضمرونه إذا كان مرفوعاً لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو: نعم رجلاً، وفي هذا الباب نحو قول الشاعر:

جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني ... لغير جميلٍ من خليلي مُهملُ=

وقعدَ زيدٌ، وقاما وقعدَ الزيدان، وقاموا وقعدَ الزيدون؛ لأنك إذا قلت: قام وقعد الزيدون، بقي الفعل الأول بغير فاعل؛ لأنك إنْ أردت تضمر فيه لم يعد الضميرُ إلى مذكور، ولو جعلته بغير فاعل لانتقض الأصلُ وهو قولهم: ولا بدّ لكل فعل من فاعل إمّا مظهراً وإمّا مضمراً، ولا فاعلَ لهذا الفعلِ على هذا القول المتقدّم. وقد أجازَهُ بعضُهم[1]، وأنا استقبحه لِما قدّمت من الاحتجاج.

واعلم أنه لا بد للفعلين جميعاً من فاعلين إمّا مظهرين وإمّا مضمرين. فإنْ ظهر فاعلُ أحدهما فالثاني في فاعله مضمر فيه لا محالة. فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى.

=أمّا إذا كان منصوباً، فقيل: يضمر مقدّماً في باب «ظنّ» و«كان» وقيل: يحذف، لأنه حذف لدليل. وأمّا إن كان العامل من غير بابي «ظن» و«كان» فيجب حذف المنصوب نحو: ضربت وضربني زيد، وقيل: يجوز إضماره. انظر أوضح المسالك ٢/٢٠٦.

(١) وهم الكسائي وهشام والسهيلي، فقد أوجبوا حذفه تمسكاً بقول الشاعر علقمة بن عبدة:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذّت نبلَهُم وكَليبُ

فلم يقل: تعفّقوا، ولا: أرادوا، لأنه أعمل الثاني في لفظ المعمول، وأعمل الأول في ضميره وحذفه.

عقد باب الهمزة

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين يُقال فيهما: على كمْ تنقسمُ الهمزةُ؟ وما أحكامُها؟

فصل: أمّا على كم تنقسم؟ فعلى أربعة أقسام: أصليّة وزائدة ومنقلبة وملحقة. أمّا الأصليّةُ فهي ما كانت تثبتُ في التصريف[١] نحو: خبّاً وقيّاً، وما شاكل ذلك. هذه الهمزةُ أصليّةٌ لأنّها تثبتُ في التصريف، فتقول: خبّأت وتخبّأت، وقيّأت وهو مقيّأ.

وأما الزائدةُ فهي التي تُزاد للتأنيث في الصفات[٢] نحو: حمراء وصفراء وبيضاء وخضراء، وما شاكل ذلك. هذه الهمزةُ زائدةٌ لأنّ الأسماءَ مأخوذةٌ من: الحُمرة والصُفرة والبياض والخُضرة.

وأمّا المنقلبةُ فهي في: سماء ورداء، وما شاكل ذلك. هذه الهمزةُ منقلبةٌ من واو وياء. فالهمزة في سماء وما شاكلها مثل: دعاء ورجاء ـ على لغة من مدّه ـ منقلبةٌ من واو لأنه مأخوذٌ من: يسمو ويدعو ويرجو، وما شاكلِ ذلك. والهمزةُ في رداء وما شاكله مثل عطاء وغطاء منقلبةٌ من ياء لأنّ أصلَه من: أعطيت وارتديت وتغطيت، وما شاكل ذلك[٣].

(١) فقد تكون فاء الكلمة نحو: أكل وأمر، وقد تكون عينها نحو: فأس ورأس، وقد تكون لامها نحو: حناء وقثاء.

(٢) ليس فقط للتأنيث، فقد تزاد لغيره، والتحقيق أن يقال: هي كل همزة وقعت أولاً قبل فاء الكلمة نحو: أحمر وأخضر، أو بعد لامها نحو: حمراء أو صفراء، وقد تقع وسطاً نحو: شمْأل، ولكن هذا قليل.

(٣) الهمزة المنقلبة هي: كل همزة وقعت لاماً للكلمة وأصلها الواو أو الياء، وقد تقع عيناً للكلمة نحو: سائل وقائل، وقد تقع فاء نحو: إشاح، الأصل: وشاح.

وأما الملحقة فهي ما ألحقت بالاسم المؤنث علامة لتأنيثه أيضاً، وهي بمنزلة الأصلية، وهي في مثل زَيْزاء وحِرباء وفيفاء، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا أحكامُ الهمزة فلها أحكامٌ كثيرة. منها: أنها إذا كانت في أول الكلمة كُتبتْ ألفاً سواءً كانت مفتوحة أو مضمومةً أو مكسورة نحو: أبٍ وأخ وأمّ وأخت وإبل وإبراهيم، وما شاكل ذلك.

ومن حكمها: أنّها إذا كانت وسطاً لم يخلُ ما قبلها أنْ يكونَ متحركاً أو ساكناً. فإن كان متحركاً لم يخلُ أن يكون متحركاً بالضم أو بالفتح أو بالكسر. فإنْ كان متحركاً بالضم وكانت ساكنة كتبت واواً وذلك في مثل سُؤْرٌ[1]. فإنْ انفتح ما قبلها كُتبتْ ألفاً نحو: رأس. وإن انكسر ما قبلها كتبت[2] ياء نحو: بئر وذئب، وما شاكل ذلك. هذا إذا سُكنت وتحرك ما قبلها. فإنْ تحركت بالفتح وانفتح ما قبلها كتبت[2] ألفاً نحو قولك: سَأَل وزَأَر، وما شاكل ذلك. وإنْ تحركت بالضم وانضم ما قبلها كتبت واواً نحو قولك: رُؤُوس وكُؤُوس، وما شاكل ذلك. فإنْ تحركت بالكسر وما قبلها مكسورٌ كتبت[2] ياء نحو مستقرئين ومستهزئين، وما شاكل ذلك. فإنْ تحركت بالفتح وانضمّ ما قبلها كُتبت واواً نحو قولك: جُؤَن - جمع جؤنة[3]. وإنْ تحركت بالكسر وانكسر ما قبلها أو انفتح كُتبت ياءً نحو: سَئِمَ الرجلُ، وبِئَرٌ - جمع بئر، وما شاكل ذلك. وإنْ تحركت بالضم وانفتح ما قبلها كُتبت واواً أيضاً نحو قولك: لَؤُم الرجلُ - من اللؤم، وما شاكل ذلك. وكذلك إنْ انضمّت وانكسر ما قبلها كتبت واواً أيضاً نحو قولك: يستقرئون ويستهزئون، وما شاكل ذلك. فإنْ كان ما قبلها ساكناً وهي متحركة كتَبتها واواً إذا كانت مضمومةً نحو: ارْؤُسْ زيداً يا رجل، أيْ: اضربْ رأسَه، وياءً إذا كانت مكسورةً نحو قولك: استلْئِمْ[4] للحرب يا

(١) السُّؤْرُ: هو إبقاء الشيء من الشراب في قعر الإناء.

(٢) في المخطوطة: قلبت.

(٣) الجؤنة: سفط مغشّى بجلد لطيب العطار.

(٤) أي: البس ما عندك من عدة الحرب كالرمح والسيف.

عبدالله، وألفاً إذا كانت مفتوحةً نحو قولك: اسأل الله الجنة. ومن الكتّاب مَنْ لا يكتبُ لها صورةً إذا كانت مفتوحة وما قبلها ساكن نحو: اسَلْ[1] ومَسْلَة. ومنهم مَنْ يـوهّنها في هـذا ويحذفهـا ويحتجُّ بقـول الله تعـالى: ﴿سَـلْ بني اسرائيل﴾[2]. فهذه أحكامُها إذا كانت وسطاً.

فصل: فأما أحكامها إذا كانت متأخرةً، فلا تخلو إمّا أنْ يكونَ ما قبلها متحركاً أو ساكناً. فإنْ كان متحركاً بالضمة كُتبتْ واواً نحو: هذا امرؤٌ، وإنْ كان متحركاً بالفتح كتبت ألفاً نحو قولك: رأيتَ امرأ، وإنْ كان متحركاً بالكسر كتبت ياءً نحو قولك: مررت بامرئٍ، وما شاكل هذا يجري مجراه. ومن الكتّاب مَنْ لا يصوّرُ لها صورةً هاهنا ويكتبُ لها علامةً منفصلة مثل الياء المقطوعة.

فإنْ كانت الهمزةُ آخراً وأضفت الاسمَ الذي هي فيه كتبتها واواً مع الضم أيضاً نحو قولك: هذا جزاؤُك، وألفاً مع الفتح نحو: رأيت جزاءك، وياءً مع الكسر نحو: مررت بجزائك؛ لأنّها هاهنا بمنزلـة المتوسـطة لحق الاتصال بالإضافة، فجرى عليها حكم المتوسطة. فإن كانت الهمزة آخراً والذي قبلها ساكنٌ لم يكنْ لها صورةٌ متّصلةٌ غير علامةٍ منفصلةٍ مثل الياء المقطوعة وذلك في مثل جُزْءٍ[3] ودِفْءٍ وخَبْءٍ[4] ووَطْء، وما شاكل ذلك.

---

(١) في المخطوطة: سلْ.

(٢) البقرة: ٢١١.

(٣) في المخطوطة: جزو، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) بعدها في المخطوطة: وما. والظاهر أن الناسخ كان يريد أن يكتب: وما شاكل ذلك، غير أنه عدل عن ذلك عندما رأى أنه قد بقيت كلمة أخرى قبل هذه العبارة وهي: وطء.

عقد في باب التنوين

وفوائدُه تشتملُ على خمس مسائل يُقال فيها: ما التنوينُ؟ ولِمَ جيء به؟ وعلى كمْ ينقسمُ؟ وممّ يُحذفُ؟ وما أحكامُه؟

فصل: أما التنوينُ فهو نونٌ ساكنةٌ في الأصل تتبع الاسمَ بعد أن تكمل حروفُه وحركاته. ولا يقعُ إلا بعد الحركات بمنزلة النون في اللفظ دونَ الخط، ولهذا عوّضوا منه نوناً في التثنية والجمع.

فصل: وأمّا لِمَ جيء به؟ فلثلاثة فروق: فرقاً بين ما ينصرفُ وبين ما لا ينصرف، فما ينصرفُ يدخلُه التنوينُ علامةً لتمكّنه، وما لا ينصرفُ لا يدخلُه تنوينٌ لشبهه بالفعل. وفرقاً بين المفرد والمضاف، فالمفردُ يدخله التنوينُ أيضاً لتمكّنه، والمضافُ لا يدخله التنوينُ أيضاً، لأنّ التنوين دليلُ التنكيرِ والانفصالِ غالباً، والإضافةُ دليلُ التعريف والاتّصال غالباً، والكلمة الواحدة لا تكون معرفةً منكرةً متصلةً منفصلةً في حالة واحدة[1]. وقلنا: غالباً ـ أولاً، احترازاً من تنوين الأعلام فإنه غيرُ منكّر لها. وقلنا: غالباً ـ آخراً، احترازاً من إضافة النكرة إلى النكرة فإنّ هذه الإضافة لا تعرّف. وقيل: لأن التنوين زائد والإضافة زائدة ولا يجتمع في الكلمة زائدان، فتصير مستغرقة بالزوائد. وقيل: لأنّ التنوينَ تابعٌ للكلمة بعد كمالها والمضافُ والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهذا وجه حسن[1]. والفرق الثالث: أنه جيء به فرقاً بين الاسم

(١) انظر كشف المشكل ١٩٧/٢.

والفعل. فالاسمُ ينوَّن والفعلُ لا ينوَّن لثقِله ولقلة تمكنه.

[فصل]: وأمّا على كم ينقسمُ التنوين؟ فهو ينقسمُ على ستّة أقسام: أحدها: تنوينُ التمكين[1]، وهو تنوينُ الأسماء المعربة الذي يجري معها رفعاً ونصباً وخفضاً، نحو قولك: هذا زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، وما شاكل ذلك. والثاني: تنوينُ التنكير، وهو ما كان في المبنيّات[2] إشعاراً بتنكيرها، وفيما لا ينصرفُ حتى دخلَه فنكّره فانصرف، نحو قولِك في المبنيّات: صهٍ ومهٍ وإيهٍ وأفٍ، قال الله تعالى: ﴿ولا تقل لهما أفٍ ولا تنْهَرْهُما﴾[3]، وكذلك سيبويه[4] وعمرويه، إذا نكّرتها، وما أشبه ذلك. هذا التنوين في الأسماء وهي على حالها مبنية. وتقول فيما لا ينصرف إذا نكرته: هذا إبراهيمُ وابراهيمٌ آخر، ورأيت إبراهيمَ وإبراهيماً آخر، وعجبت من ابراهيمَ وإبراهيمٍ آخر. فالأول لا ينصرفُ لأنّ التعريفَ والعجمةُ باقيان فيه، والثاني منصرفٌ لزوال التعريف ودخول التنكير بالتنوين، وهذا لا يكونُ إلا فيما كان إحدى علّتيه التعريف نحو أحمد وعثمان وفاطمة وعمر، وما شاكل ذلك.

والثالث: تنوينُ عوضٍ من جملة[5]، وأكثر ما يكون في الظروف نحو يومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وليلتئذٍ، وما شاكل ذلك. ومعنى كونه عوضاً عن جملة

---

(١) ويسمّى أيضاً تنوين الأمكنيّة، وتنوين التمكّن. وسمِّي بذلك لأنه لحق الاسم ليدلّ على خفته وتمكّنه في باب الاسمية.

(٢) في بعضها.

(٣) الإسراء: ٢٣.

(٤) تقول: سيبويهِ ـ بغير تنوين ـ إذا أردت معيّناً، فإذا أردت غير معيّن قلت: سيبويهٍ.

(٥) وقد يكون عوضاً عن حرف، خلافاً لبعضهم، وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواشٍ، عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، هذا مذهب سيبويه والجمهور. وقيل: إنّ من تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة، وهو تنوين «كل» و«بعض»، عوضاً عما يضافان إليه. انظر الكتاب ٣١/٣، وشرح الأشموني ١٣/١.

أنه كان قبله جملةٌ يجب إعادتها، فلما [حذفت] ناب منابها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**فإذا بَرِقَ البصرُ * وخَسَفَ القمرُ * وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ * يقولُ الإنسانُ يومئذٍ أيْنَ المفرُّ**﴾[١]، وكان الأصلُ أن يُقال: يقولُ الإنسان يومَ برِقَ البصرُ وخَسفَ القمرُ وجُمع الشمسُ والقمرُ أين المفر، فحذفت هذه الجملة ونابَ التنوينُ منابها. وكذلك قوله تعالى: ﴿**إذا زُلْزِلَت الأرضُ زِلْزالها * وأخْرجت الأرضُ أثقالَها * وقال الإنسانُ ما لها * يومئذٍ تُحدِّث أخبارها**﴾[٢]، وكان الأصل: يومَ تُزلزلُ الأرضُ زِلزالها وتُخرجُ الأرضُ أثقالَها ويقولُ الإنسانُ ما لها تُحدِّث أخبارها، وهذا مستمر فاعرفه.

والرابعُ: تنوينُ مقابلةٍ في الجمع المؤنَّث المسلم وفيما سُمّي به. فالجمع المسلم نحو مسلمات ومؤمنات ـ جمع مسلمة ومؤمنة. والذي سُمّي به نحو عرفات ـ اسم موضع، ومضمرات ومبهمات وناقصات ـ جمع مذكر وهو: مضمر ومبهم وناقص، وما شاكل ذلك. هذه لّما سُمّيت بجمع المؤنّث السالم جرى عليها حكمُ ذلك الجمع. ومعنى قولنا: تنوينُ مقابلةٍ أنّ هذا التنوين مقابل للنون في جمع المذكر السالم نحو مسلمين ومؤمنين وما شاكل ذلك[٣].

والخامسُ: تنوينُ إشعار بالصرف دونَ التمكين وهو في المقصورات المنصرفة وفي المنقوص في حال رفعه وجرّه. مثالُه في المقصورات: فتى وملهى ومغزى، وما شاكل ذلك. هذا التنوينُ تنوينُ إشعارٍ بصرف هذا الاسم وليس بتنوين التمكين والإعراب، لأنه لو كان تنوين التمكين والإعراب لكانت الحركاتُ مختلفاتٍ والاسمُ غير محرّك فلم يبقَ إلا أنه تنوينُ إشعارٍ بالصرف.

---

(١) القيامة: ٧ ـ ١٠.

(٢) الزلزلة: ١ ـ ٤.

(٣) أنكر بعض العلماء هذا النوع، وقالوا: إن التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين تمكّن، وليس كلامهم بشيء لثبوته فيما لا ينصرف منه، وهو ما سمّي به مؤنث كأذرعات وعرفات. وذهب الربعيّ والزمخشري إلى أن هذا التنوين للصرف. وهو عند الرضي للصرف والتمكن. انظر شرح الأشموني ١٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٤/١.

ومثالُه في المنقوصات: هذا قاضٍ وغازٍ، ومررت بقاضٍ وغازٍ. هذا التنوينُ أيضاً إشعارٌ بصرف الاسم، ولا يجوز أن يكونَ تنوين عوضٍ عن الياء المحذوفة لأنها حُذفت لأجله، والشيءُ لا يعوض مما حُذف لأجله، ألا ترى أنك تقول: هذا قاضيٌ، فتثقل الحركةُ على الياء، فتحذفها منها لثقلها واعتلالِ الياء فتبقى الياءُ ساكنةً والتنوينُ بعدها بمنزلة النون الساكنة فيلتقي ساكنان فتحذفُ الياء لالتقائهما، فيكون حذفُ الياء ضرورةً للتعليل. ويجوزُ أن يكونَ هذا التنوينُ تنوينَ الإعراب والتمكين لأنه على حاله في التقدير.

والسادسُ: تنوينُ الترنّم، وله ثلاث شرائط: أنْ لا يكونَ إلا في الشعر فقط، وأنْ لا يكونَ إلا في القوافي فقط، وأنْ لا يكونَ إلا في قافية منصوبة فقط، وذلك في مثلِ قولِ العجّاج:

يا صاحِ هلْ تعرفُ رَبْعاً مكرسا
قال: نعم أعرفُه، وأَبْلَسا
وانهمرتْ عيناه من فَرْطِ الأسا(١)

وهم يُدْخلون هذا التنوينَ على الاسم والفعل والظاهر والمضمر وعلى ما فيه الألف واللام. ألا ترى أنّه قال: أعرفه وأبلسا، فأدخله على الفعل الماضي، ثم قال: وانهمرتْ عيناه من فرط الأسا، فأدخله على ما فيه الألف واللام. ثم قال رؤبة:

قدْ كادَ من طول البلى أن يمصحا(٢)

---

(١) انظر ديوان العجاج ـ مجموع أشعار العرب ٣١، والخصائص ١/٣٦٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٣٥، والكامل ١/٣٦٠، والمنصف ١/١٢٨، وكشف المشكل ٢/٢٠١. ويروى: رسماً، بدلاً من «ربعاً»، وانحلبت، بدلاً من «انهمرت». المكرس: الذي فيه الكرس وهو أبعار الإبل وأبوالها يتلبد بعضها على بعض في الدار. وأبلسَ: سكَتَ غمًّا، مأخوذ من الإبلاس وهو الانكسار والحزن.
(٢) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

فأدخله على الفعل المستقبل. وَ[قال]:

يا أَبَتَا عَلّك أوْ عَسَاكا[١]

فأدخله على المضمر. ولم أسمعْ بهذا التنوين إلا في الأراجيز خاصة[٢].

فصل: وأمّا مِمَّ يُحذف التنوين؟ فهو يُحذف من عَشْرة أصناف: أوّلها: الذي يدخله الألفُ واللامُ مثل الرجلِ والغلام. وإنّما حُذف من هذا الاسم ولم يُجمع بينه وبين الألف واللام لأنّ الألف واللام للتعريف والتنوين للتنكير، وهو لا يجتمع في الكلمة الواحدة تعريفٌ وتنكير، وقيل: لأنّ الألفَ واللامَ زائدان والتنوين زائد، ولا يجتمع في الكلمة زائدان، فتصير مستغرقةً بالزوائد. والثاني: المضاف، وقد تقدّم الحديث عليه. والثالثُ: الذي لا ينصرف، وقد تحدثنا عليه في باب ما لا ينصرف. والرابعُ: الاسمُ الذي يوقف عليه نحو: رأيت زيداً. ويعوّض منه ألف في حال النصب ولا يعوّض منه شيء في الرفع والجر. والخامسُ: المنادى المفردُ المعرفة المبنيُّ على الضم. وإنما مُنع التنوين لأنه أشبه المبني، فلو نُوّن لكان معرباً صريحاً بالرفع، وليس من المنادى شيء مرفوع. والسادس: المبنيُّ مع «لا»[٣] لأنّه أشْبَهَ المبنيّات أيضاً. والسابعُ: المركّب نحو

---

(١) هذا الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، وقبله:

تقول بنتي قد أنى إناكا

وهو في الكتاب ٣٧٥/٢، والخصائص ٩٦/٢، والمسائل العضديات ٦٦، وسرّ الصناعة ٤٠٦/١، والخزانة ٣٦٢/٥، ٣٦٧، وإيضاح الشعر ١٩، والمقتضب ٧١/٣، ومغني اللبيب ٢٠١، وابن يعيش ١٢٠/٣، والملخص ٦٤١/١، وكشف المشكل ٢٠٣/٢ ومعنى هذا الرجز والذي قبله: قد حان وقت رحيلك، لعلّك تجد رزقاً.

(٢) وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيّدة، وسُمّي غالياً لأنه زيادة على الوزن، وذلك في مثل قول الشاعر:

قالت بنات العمّ يا سلمى وإنْنْ ... كان فقيراً معدماً قالت وإنْنْ

وأنكر ابن هشام تنوين الترنم والتنوين الغالي، وقال: إنهما نونان زيدتا في الوقف، وثبوتهما مع أل وفي الفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف دليل على أنهما ليسا من أنواع التنوين. انظر أوضح المسالك ١٦/١.

(٣) وهي «لا» النافية للجنس، والمبني معها هو اسمها إذا كان مفرداً نحو: لا رجلَ في الدار.

خمسة عشر وستة عشر لأنـه في حكم المبنيّ أيضاً لتضمّنـه حرفَ العـطف. والثامنُ: المعدولات مثل حَذام وقَطام، لأنه بمنزلة المبنيّ للعدل. والتاسعُ: العلَم إذا نُعت بابن، فإنّ التنوين يُحذَف منه استخفافاً عند بعضهم نحو قولك: هذا زيدُ بنُ عبدالله، وبعضهم يقول: حذفه لالتقاء الساكنين، وهما التنوينُ والباء في ابن. فأمّا ألفُ ابن فهي ألفُ وصـل تسقط في اللفظ إذا ابتُدىء بغـيرها. وبعضهم يكسُر التنوينَ لالتقاء الساكنين فيقول: هذا زيـدٍ بن عمرو، وهـو ضعيف. والعاشر: كلُّ ما قطع عن الإضافة وتضمّنها، فإنه لا يجوز أن يدخلَهُ التنوينُ لِيُعْلَمَ أنه متضمّن للإضافة نحو قبل وبعد وأمام وقدام وعَوْض، وما شاكل ذلك.

فصل: وأمّا أحكامُ التنوين فقد ذكرنا أكثرها. ومن أحكامه الواجبُ والجائزُ والممتنع. فالواجبُ تنوينُ الاسم المنفصل عن الإضافة المنصرف نحو زيدٍ وعمرو وهند وبكر، وما شاكل ذلك. والجائزُ أن يُوقفَ على هذا الاسم ويُحذف التنوين. فالوقف جائز وحَذْف التنوين معه واجبٌ عند العرب لأنها لا تبتدئ كلامها بساكن، ولا تقف على متحرك بتنوين. والممتنعُ ضدُّ الأحكام الواجبة. يمتنع أن يُجمع بين الألف واللام والتنوين، أو بين الإضافة والتنوين، أو تنوين ما لا ينصرف في تعريفه، أو أن تنوَّن الأفعال إلا في الترنم كما تقدّم.

فصل: ولّما ذكرت لك التعريف والتنكير هاهنا أحببت أن أذكرَ لكَ عقداً في المعارف والنكرات.

عقد باب المعارف والنكرات

اعلمْ أنّ التعريفَ والتنكير لا يكون إلا في الأسماء خاصة. واعلم أنّ الأسماء تنقسم في التعريف والتنكير ثلاثة أقسام: قسمٌ معرفةٌ ولا يتنكر، وقسمٌ نكرةٌ لا يتعرف، وقسم يتعرّف مرةً ويتنكّر أخرى.

فالقسمُ الأول الذي هو معرفةٌ لا يتنكّر خمسةُ أصنافٍ وهي: المضمرات والأعلام والمبهمات[1] وما دخله الألف واللام وما أُضيف إلى واحد من هذه الأقسام. وأعرفُ المعارف المضمرات، وبعدها الأعلام، وبعدها المبهمات، وبعدها ما دخله الألفُ واللام، وبعدها المضافُ إلى هذه الأربعة. واعلمْ أنّ تعريفَ هذه الأسماء لا ينقسمُ إلا ما دخله الألف واللام فإن تعريفه ينقسم على أربعة أقسام: أولها: تعريفُ عهدٍ وهو فيما لم يكن له جنس ثانٍ مثل اسم الله تعالى ومثل الكعبة ومثل العصا ـ عصا موسى عليه السلام، فهذا تعريفُ عهدٍ لأنه لم يعهدْ إلا ذاتاً واحدةً لا أخرى تشبهها أبداً. والثاني: تعريف جنس وهو فيما كان عامّاً في ذوات شتّى، وهو مثلُ الإبلِ والبَقر والغنم والرجال والنساء، وما شاكل ذلك. والثالثُ: تعريفُ حضورٍ وهو فيما كان قربَكَ وأردت تعريفَه للمخاطب نحو: رأيتُ هذا الرجل، وركبت هذا الحصان، وأنت تريد ما يليك في الحضرة. والرابعُ: تعريفُ التفخيم، ومعناه التعظيمُ، ولا يكون إلا في الأعلام نحو قولك: الحسنُ والحسينُ والقاسم والحارث والمبارك، وما شاكل ذلك؛ فهذه

(١) أي: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. علماً أن المؤلف ذكر الأسماء الموصولة باسم الناقصات وذلك في باب الاسم المشكل في أول الكتاب.

الأسماء كان أصلها التعريف لأنها أعلام فزدت[١] أُدخلت الألف واللام فازدادت تعريفاً وتعظيماً بخلاف ما كانت عليه. وقد تدخل الألفُ واللامُ على الاسم وتكونان بمعنى: الذي والتي، ويكونُ الاسمُ معهما لفظه لفظُ التعريف وليس بمعرّف في الحقيقة، وذلك لا يكون إلا في اسم الفاعل واسم المفعول اللذين بمعنى الحال والاستقبال نحو: هذا الضارب والمضروب، وهذه الضاربة والمضروبة، والتقدير: هذا الذي ضَرَب وهذه التي ضُرِبَتْ. ويلحق بهذه الصفةُ المشبّهةُ باسم الفاعل نحو: الحسن الوجه.

واعلمْ أنّ في هذه المعارف الخمس أقوالاً واحتجاجات واختلافات، اختصرنا إيرادها هاهنا، إذ قد ذكرنا ما نحتاج إليه، ولأنّ في ذكرها بعضَ تطويلٍ ولا فائدة تحته، فهذا القسمُ الذي هو معرفةٌ لا يتنكّر.

فصل: وأمّا القسمُ الذي هو نكرةٌ ولا يتعرّف فهو نوعان: نوعٌ من المبنيّات، ونوعٌ من المعربات. فالذي من المبنيّات كالاستفهاميات والشرطيات والظروف التي هي غير متمكّنة، فإنّ هذه كلَّها غيرُ معرفة نحو مَنْ وما وأيّ وكمْ وكيفَ وإذْ وإذا وأيْنَ، وما شاكل ذلك، هذه كلّها وما شاكلها نكراتٌ لا تتعرف. والنوعُ الذي من المعربات هي أسماءٌ مخصوصةٌ مثل حَسْب وشَرع[٢] وتِرْب ولِدَة وشِبْه وكفء وضرب وغير، فهذه كلّها نكراتٌ لا تتعرّف وإنْ أضيفت إلى معرفة، وتُنعتُ بها النكراتُ نحو: مررت برجلٍ مثلِكَ وتِربِكَ ولِدَتِكَ، وباقيها على هذا القياس في أنها مضافةٌ إلى المضمر وهي غيرُ معرفة، أعني في كونها مضافة. فأمّا إذا خرجت عن هذه الحال وأُدخلَ عليها الألفُ واللام تعرّفت بها.

---

(١) هذه الكلمة زائدة لأن الكلام يستقيم بدونها.

(٢) يقال: الناس في هذا الأمر شرع، أيْ: سواء. يحرّك ويسكّن، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع. اللسان (شرع).

فصل: وأمّا القسمُ الذي يجوزُ تعريفُه وتنكيرُه فهو كل نكرة شائعة في جنسها، إنْ أُدخلت عليها الألفُ واللام أو أضفتها إلى معرفة تعرّفت نحو غلامٍ والغلام وغلامِك، فإنْ شئت نوّنتها أو أضفتها إلى نكرةٍ فبقيتْ نكرة على حالها نحو: هذا غلامٌ وغلامُ سفرٍ، وهذا رجلٌ ورجلُ جهادٍ، وما شاكل ذلك.

واعلمْ أنّ النكرات مرتبة، فبعضُها أنكرُ من بعض. فأنكـرُ النكراتِ «شيءٌ» لأنه عامّ للقديم والمحدثِ والموجود والمعدوم والجسم والعرض وغير ذلك. وبعده «أحدٌ» لأنّه يعمّ العاقلين، الملائكة والجن والإنس، وبعده جسم. ثم هي على الترتيب كالمعارف، ما كان أعمَّ فهو أنكرُ كما أنّ ما كان أخصَّ فهو أعرف. وقد وردَ في كلام العرب نكراتٌ فأجروها مجرى المعارف، وصار تعريفُها مثل تعريف العلميّـة، وهي[1] مثل ابنِ دايـةٍ ـ اسم للغراب[2]، ومثـل سامّ أبرصَ ـ اسم للّزق، ومثل ابن لَبون وابنِ مخاض للمعروف من الإبل[3]، وكلُّ ما جرى هذا المجرى من الأسماء جاز تعريفُه. ومثل أسماء البلدان كصنعاء وزبيد ومكّة ويـثرب وما شـاكل ذلـك، فإنّ هـذه معرّفـةٌ تعريفـاً كتعريف العلمية[4].

واعلم أن في باب المعرفة والنكرة حديثاً يطول وقد نبّهنا على أهمّـه وأكثره نفعاً، فافهمه موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

* * *

---

(١) في المخطوطة: وهو.

(٢) كنّي بذلك لأنه يقع على داية البعير.

(٣) ليس ابن لبون وابن مخاض كما ذكر المؤلف، بل نكرة، لأنها تدخلها الألف واللام. قال جرير:

وابـن الـلبـون إذا مـا لُـزَّ في قَـرَنٍ ... لم يستطع صـولـةَ البـزلِ القنـاعيسِ

وقال الفرزدق:

وجـدنـا نهشـلاً فـضَـلتْ فـقـيـمـاً ... كفضل ابن المخاضِ على الفصيلِ

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة. انظر الكتاب ٢/٩٧.

(٤) الصحيح أن هذه أعلام، فتعريفها بالعلمية.

عقد في باب الحكاية[1]

اعلمْ أنّ الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أقسام: حكايةٌ للمعارف، وحكايةٌ للنكرات، وحكايةُ الجمل.

فصل: فحكايةُ المعارف بـ «مَنْ»، وإعادة اللفظ على أيّ حال كانَ من رفع ونصب وجرّ. فإذا قال قائلٌ: جاء عبدُالله، قلت أنت: مَنْ عبدُالله؟ بالرفع. وإذا قال: رأيتُ عبدَالله، قلت: مَنْ عبدَالله؟ بالنصب. وإذا قال: مررتُ بعبدِالله، قلت: مَنْ عبدِالله؟ بالجر، وكذلك ما جرى هذا المجرى من المعارف[2].

وأمّا حكايةُ النكرات فهي بـ «مَنْ» و«أيّ» وحدها. فإذا حكيتَ نكرة لم يخلُ أنْ يكونَ ممن يعقلُ أو مما لا يعقل، فإنْ كان ممنْ يعقلُ حكيتها بـ «مَنْ» وألحقت «مَنْ» واواً في حال الرفع وألفاً في حال النصب وياءً في حال الجر. فإذا قال قائلٌ: جاء رجلٌ، قلت أنت: منو؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: منا؟ وإذا قال: مررت برجلٍ، قلت: مني؟ ويجوز أن تحكي به المؤنث فتلحقه تاء التأنيث وحدها بعد النون بغير واو ولا ياء ولا ألف. فإذا قال: جاءتني امرأة، قلت: مَنَهْ؟ وفي النصب: مَنَهْ؟ وفي الجر: مَنَهْ[3]؟، وإذا كانت النكرةُ مما لا يعقلُ

(١) الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف هو لغة أهل الحجاز، أمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال، ولغتهم أقيس كما يقول سيبويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢، والمساعد ٢٦٣/٣.

(٣) وذلك بفتح النون وقلب التاء هاء. وقد يقال: مَنْتْ، بإسكان النون وسلامة التاء. وفي جمع المؤنث=

حكيتها بـ «أيّ». فإذا قال قائلٌ: جاء حمارٌ، قلت: أيٌّ؟ وإذا قال: رأيتُ حماراً، قلت: أيّاً؟ وإذا قال: مررتُ بحمار، قلت: أيٍّ؟. وتعربُ أيّاً بوجوه الإعراب. فإن جمعت بين مَنْ يعقلُ وبين ما لا يعقل جئت بـ «مَنْ» لَمنْ يعقلُ و«أيّ» لما لا يعقل. فإذا قال: جاء رجلٌ وحمار، قلت: منو وأيٌّ؟ وعلى هذا تقيس في سائر المسائل في النكرات. ويجوزُ أن تجمعَ في الحكاية على وزن جمع المؤنث السالم وتجعله في حال النصب بكسر التاء فتقول: مَنَاتٍ وأيّاتٍ. وكذلك التثنية والجمعُ يجوز أن تجمع مثل جمع السلامة وإنْ لم يكن مسلّماً. ويجوز أن تثنّي بالألف والياء في حالة الرفع والجر، فتقول إذا قال: جاءني رجلان وامرأتان ورجال: مَنانِ ومَنَيْنِ ومَنْتان ومَنْتَيْنِ ومَنُونَ ومَنِينَ، هذا قد سمع عن العرب. وهذا في حكاية النكرات.

وأما حكايـة الجمل فهي إعـادة اللفظ بحالـه بغير ذكـر «مَنْ» ولا «أيّ»[1]. فإذا قال بعضهم: جاء زيدٌ، قلت: قال: جاء زيدٌ. وإذا قال: رأيتُ زيداً منطلقاً، قلت: قال: رأيتُ زيداً منطلقاً، وعلى هذا تقيس. وسواء كـان الكلامُ معرباً أو ملحوناً فإنّك تحكيه على حالـه، لو أنـه قال: جـاء زيداً ـ بالنصب، لقلت: قال: جاء زيداً. وقد رُوي عن بعضهم أنّه قال: إنّ قولـه تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[2] حكاية عن قول فرعون لعنه الله، وإنّ كلامَ فرعونَ ملحونٌ، فحكاية الله تعالى على ما نطقَ به. وقيل: إنّ الآية على لغة قومٍ من العرب يُعْربون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وقيل: إنهم بُنو سُلَيْم. وهذا بيت فيه معنى الحكاية وهو لذي الرمة، قال:

سمعتُ النـاسُ ينتجعـونَ غَيْثـاً   فـقلتُ لِصَيْـدَحَ: انْـتَجعي بـلالا[3]

= السالم يقال: مَنَاتْ. انظر الأشموني ٣/٦٤١. وقد جعل ابن عقيل التأنيث والتذكير في هذا سواء، قال: «فتقول: منو، منا، مني، في التذكير والتأنيث مطلقاً». المساعد ٣/٢٦٢.

(١) وحكاية الجملة ضربان: حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب؛ فالملفوظ نحو: وقالوا: الحمدُ لله، والمكتوب نحو قوله: قرأت في ورقة محمدٌ رسول الله، ﷺ.

(٢) طه: ٦٣. وقد مرّت في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٣) البيت في ديـوانه ٥٢٨، والجمـل ٣٢٩، وسرّ الصناعـة ١/٢٣٢، والمقتضب ٤/١٠، والحلل ٣٨٧،=

قيل: إنّ الناسَ مرفوعٌ على الابتداء و«ينتجعون» خبرهُ، وفيه معنى الحكاية، كأنه يريد: سمعتُ قولَ الناس: الناسُ ينتجعون غيثاً، فحذف مفعول «سمعت» وهو قول.

واعلمْ أنّه يجوزُ أنْ تحكيَ المعانيَ دونَ الألفاظ، فإذا فعلتَ ذلك جئتَ باسم منصوب، ونَصبُهُ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوف. فإذا قال قائل: أشهدُ أنّ محمداً رسولُ الله قلتَ له: قلتَ حقاً، والتقديرُ: قلت قولاً حقاً. وإذا قال قائل: ليس البعثُ حقاً، قلت له: قلتَ باطلاً، والتقديرُ: قلت قولاً باطلاً، وعلى هذا قياس ما جرى هذا المجرى.

واعلمْ أنك إنْ جئت بواو العطف مع «مَنْ» وجبَ أنْ ترفعَ ما بعد «مَنْ» في جميع الأحوال[1]، فإذا قلت: رأيت زيداً، قلت: وَمَنْ زيدٌ؟ وإذا قال: مررتُ بزيدٍ؟ قلت: ومَنْ زيدٌ؟ وعلى هذا قياسُ ما وردَ عليك، فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

= والكامل ١/١٦٧، ١٦٨، والإفصاح ٣٣٠، والموشح ٢٨١، واللسان (صدح، نجع)، ومجمع الأمثال ٢/٣٦٣، وكشف المشكل ٢/٢٢١. يروى بنصب «الناس» على أنها مفعول به، ويروى برفعها على الحكاية. وبلال: هو بلال بن بردة، أمير البصرة. وصيدح: ناقة الشاعر. وينتجعون: يقصدون ويطلبون.

(١) لأن الحكاية بطلت، فتكون «مَنْ» خبراً مقدّماً، ويكون ما بعدها مبتدأ مؤخراً. وكذلك لو نُعت أو عطف، لم يجزْ إلا الرفع، فإذا قال: رأيت زيداً الكريمَ، قلت: مَنْ زيدٌ الكريمُ؟ وإذا قال: مررتُ بزيدٍ وبكرٍ، قلت: مَنْ زيدٌ وبكرٌ؟ وأجاز أبو علي الفارسي الحكاية في النعت والمنعوت، وزعم أنه أخذه من كلام سيبويه. وذهب قوم إلى أن المعطوف والمعطوف عليه يحكيان إذا كانا مما يحكى، فتقول: مَنْ زيداً وعمراً؟ لمن قال: ضربت زيداً وعمراً. وإنْ كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على المتقدم منهما، وأتبعته الآخر. فإذا قال: رأيت صاحب عمرو وزيداً، قلت: مَنْ صاحبُ عمرو وزيدٌ؟ بدون حكاية، وإنْ عكس حكيت. ومثل ذلك يقال في: رأيت رجلاً وزيداً، ورأيت زيداً ورجلاً، فيحكى في الثاني، ولا يحكى في الأول. انظر الكتاب ٢/٤١٤، والمساعد ٣/٢٦٧.

عقد في معرفة ما يجوز للشاعر إذا اضطر

اعلمْ أنّ الشاعر ربّما يضطر إلى إثبات قافيةٍ أو إلى استقامة وزن الشعر فيرتكبُ أشياء لا يجدْ منها بداً وإنْ كان الصوابُ غيرها، ولكن ذلك يكون ضرورة. فإذا عرفتَ ذلك فالضرورات ثلاثون ضرورة. وهي تنقسم على وجهين: ضرورةٌ مستعملة غيرُ مستقبحة، وضرورةٌ قليلةُ الاستعمالِ مستقبحة.

فالضرورةُ المستعملة التي هي غير مستقبحة خمسةَ عشرَ. أحدها: صرفُ ما لا ينصرف لأنه يردّه إلى أصله[1]، وذلك في مثل قول حسان بن ثابت:

وجبريلٌ أمينُ الله فينا ... وروحُ القُدسِ ليس لَهُ كِفاءُ[2]

فصرفَ «جبريل» وهو لا ينصرف. والثاني: قصرُ الممدود لأن المدّ فرع على القصر[3]، وذلك في مثل قول الشاعر وهو سوادُ بنُ عدّي[4]:

ففعلتُ ذلك كالمغارِ فأصْبَحَتْ ... مني الحفيظةُ والحيا قَدْ أعْقَبَا[5]

(١) وهذا خاص بالشعر، وهو أكثر من أن يحصى. وزعم أبو الحسن الأخفش أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي مثل ذلك. والصحيح أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب كما يقول ابن عصفور، وأمّا سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر. انظر ضرائر الشعر ٢٥.

(٢) سبق في باب ما لا ينصرف.

(٣) والنحويون مجمعون على جوازه، لأنه يرد الاسم إلى أصله، وذلك بحذف الزائد منه. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً، فلا يجوز عنده قصر حمراء وصفراء، وأشباههما. ضرائر الشعر ١١٨.

(٤) وهو ابن الشاعر الجاهلي المعروف عديّ بن زيد.

(٥) البيت في كشف المشكل ٢/٥٢٩، ولم أجده في مصدر آخر.

فقصر «الحيا»، وهو ممدود. الثالثُ: حذف «أنْ» من خبر عسى لأنّ صلتها تدلُّ عليها[1]، وذلك في مثل قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب[2]

وكان الأصل: أن يكونَ وراءَه فرج. والرابعُ: إثبات «أنْ» في خبر «كاد» لأنّ المعنى مستقيم، و«كاد وعسى» من أفعال المقاربة، وذلك في مثل قول الشاعر:

قدْ كادَ من طول البلى أنْ يَمْصَحَا[3]

الخامس: إشباعُ الحركاتِ حتى تولّد منها الحروف، فتُشْبعُ الضمةُ فتتولّد منها واوٌ، وذلك في مثل قول الشاعر:

مِنْ حيثما سلكوا أدنو فأنظُورُ[4]

---

(١) وهذا مذهب الفارسي وجمهور البصريين. وظاهر كلام سيبويه أنه جائز في الكلام، ولا يختص بالشعر. وقال الفارسي: الأكثر الاقتران ولا يلزم. انظر الكتاب ١٥٨/٣، وضرائر الشعر ١٥٣، والمساعد ٢٩٧/١.

(٢) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٣) سبق في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٤) صدر بيت لإبراهيم بن هرمة شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وعجزه: وأنني حيثما يثني الهوى بصري

وقبله:

الله يعلم أنّا في تلفّتنا يوم الفراق إلى إخواننا صُورُ

والرواية المشهورة للشطر المستشهد به: أدنو، بدلاً من: أثني، وهذه الرواية التي ذكرها المؤلف هي رواية ابن جني، والمعنى: أثني عنقي فأنظر نحوهم. ورُوي أيضاً «حوثما» بدلاً من «حيثما» في الشطر الأول والثاني. ورَوى ابن جني في سرّ الصناعة والخصائص والمبهج «يسري» بدلاً من يثني في البيت الثاني. ورواه ابن الأعرابي وابن منظور «يشري». ومعنى «يسري»: يلقي، وهو من «سريت». و«يشري» مضارع أشرى، يقال: شرى البرق، إذا زاد لمعانه، وشرى زمام الناقة: إذا كثر اضطرابه، وشرى الرجل، إذا لجّ في الأمر. انظر ملحقات شعر ابن هرمة ٢٣٩، وسرّ الصناعة ٢٦/١، ٣٣٨، والإنصاف ٢٤/١، والخصائص ٣١٦/٢، والمبهج ١٩٨، والخزانة ١٢١/١، وأمالي ابن الشجري ٢٢١/١، وأسرار العربية ٤٥، والمحتسب ٢٥٩/١، والممتع ١٥٦/١، واللسان (شري)، وكشف المشكل ٢٤٤/١.

والأصلُ: أثني فانظُر. وتُشبَعُ الفتحة حتى تتولّد منها ألفٌ، وذلك في مثل قول الشاعر:

همُ الأساةُ إذا ما الجرحُ لم يؤسا[1]

أراد: لم يؤسَ. وقال آخر:

وأنتَ مِن الغوايةِ حينَ تُدْعى ... ومن ذمّ الرِّجالِ بمُنْتَزاحِ[2]

أراد: بمُنْتَزَحٍ، فأشبعَ حركة الزاي حتى تولّدَتْ منها الألف. وقد ورد مثل ذلك في التنزيل لغير ضرورة، قال الله تعالى: ﴿وتظنُّون بالله الظُّنُونا﴾[3]، وقال: ﴿فأضلّونا السبيلا﴾[4]. وتُشْبعُ الكسرةُ فتتولّد منها الياء، وذلك في مثل قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ ... نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريف[5]

أراد الدراهمَ والصيارف. والسادسُ: الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالحروف[6] والظروف خاصة، ففصلُ الظروف في مثل قول الشاعر:

طبّاخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ[7]

---

(١) سبق في باب حروف الجزم

(٢) هذا البيت لإبراهيم بن هرمة، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو من كلمة يرثي فيها ابنه. والرواية المشهورة: وأنت من الغوائل، وهي نوازل الدهر. ولم يرو: من الغواية، إلا المؤلف وصاحب كشف المشكل. انظر شعر ابن هرمة ٩٢، والخصائص ٤٢/١، والأمالي الشجرية ١٢٢/١، والإنصاف ٢٥/١، والمحتسب ١٦٦/١، واللسان (نزح)، وكشف المشكل ٥٣١/٢.

(٣) الأحزاب: ١٠.

(٤) الأحزاب: ٦٧.

(٥) سبق في باب الحرف، وقد ورد هنا وهناك بشكل مضطرب، فأثبته كما في الديوان والمصادر التي ورد فيها.

(٦) أي: حروف الجرّ، والمراد الجار والمجرور.

(٧) هذا الرجز لجبّار بن جَزْء كما في ديوان الشماخ ٣٨٩، وقبله:

رُبَّ ابنِ عمّ لِسُلَيمى مُشْمَعِلْ ... أروعَ في السَّفَرِ وفي الحيِّ غَزِلْ

وهو في الكتاب ١٧٧/١، ونسبه سيبويه للشماخ، والكامل ١٦٥/١، ونسبه المبرد أيضاً للشماخ،=

فجرّ زاداً بإضافة طباخ، وفصل بينهما بساعات، وهو منصوب على الظرف[1]. وفصلُ الحروف في مثل قول ذي الرمّة:

كـأنّ أصـواتَ مـن إيغـالِهـنّ بنـا   أواخِـرِ المَيْس أصواتُ الفـراريـج[2]

فجرّ «أواخر» بإضافة «أصوات» وفصل بقوله: من إيغالهنّ بنا، والتقديرُ: كأنّ أصوات أواخرِ الميْسِ من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفراريج. والسابعُ: إسكانُ الواو والياء في حال النصب، فإسكانُ الواو في مثل قول عامر بن الطفيل الغَنَويّ:

ومـا سـوّدتـني عـامـرٌ عـن وراثـةٍ   أبى الـلّهُ أنْ أسمـوْ بـأمٍّ ولا أبِ[3]

فسكّن الواو في «أسمو» وهو منصوب بأنْ. ومثالُ إسكان الياء قولُ الآخر:

كـأنّ أيْـديهِـنّ في الـقـاعِ الـقَـرِقْ   أيـدي عـذارى يتعـاطَيْنَ الـوَرِقْ[4]

والخزانة ٢٣٣/٤، وشواهد الإيضاح ١٦٧، والبحر المحيط ٢٢/١، والملخص ٣٧٤/١، وكشف المشكل ٤١٦/١. وجبّار بن جزء قائل هذا البيت هو ابن أخي الشماخ، ومن هنا جاء الوهم في نسبته للشماخ. والمشمعلّ: الجادّ في الأمر الخفيف. والكرى: النعاس. والكَسِل: الكسلان. والمعنى: إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخر الليل وغلبةِ النعاس عليهم كفاهم ذلك وشمّر في خدمتهم.

(١) ويروى أيضاً بنصب «زاد» على أنه مفعول به لـ«طبّاخ». و«ساعات» كان في الأصل مفعولاً فيه، فاتسع فيه فألحق بالمفعول به وأضيف إليه طبّاخ. ولّما أضيف الطبّاخ إلى الساعات اتّساعاً عدّي إلى الزاد، لأنه المفعول به في الحقيقة. فعلى رواية النصب تكون كسرة «ساعات» كسرة جرّ، وعلى رواية الجرّ تكون الكسرة فيه نائبة عن الفتحة وهو منصوب لأنه ظرف.

(٢) البيت في ديوانه ١٠٥، وفي الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٦/٤، والأصول ٤٠٣/١، والخصائص ٤٠٤/٢، والإفصاح ١٢٨، وسرّ الصناعة ١٠/١، والإنصاف ٤٣٣/٢، والخزانة ١٠٨/٤، وضرائر الشعر ١٩١، وابن يعيش ٣٠١/١، والموشح ٢٩٢، وكشف المشكل ٥٣٤/٢، واللسان (ميس). الإيغال: المضيّ. والمَيْس: خشب الرحل. ومعنى البيت: أنه من شدة السير يخرج من الرحل أصوات مثل أصوات الفراريج، لأن بعضه يحكّ بعضاً.

(٣) البيت في ديوانه ٢٨، والخصائص ٣٤٢/٢، والكامل ١٣٨/١، والشعر والشعراء ٣٣٦، ومغني اللبيب ٨٨٧، وكشف المشكل ٥٣٥/٢. وعامر بن الطفيل هو: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، وهو ابن عم الشاعر لبيد، وكان فارس قيس.

(٤) ينسب هذا الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، وفيه: أيدي جوارٍ، والخزانة ٣٤٧/٨، والكامل=

فسكّن الياء في «أيديهن» وهو منصوب بكأنّ. والثامنُ: حذفُ الياء من الاسم المنقوص في حال نصبه تشبيهاً بالرفع والجر في مثل قول الشاعر:

ولــو أنّ واشٍ بــالمـديــنــة داره   وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[1]

وكان أصلُه واشياً. والتاسعُ: أنْ يُجعلَ اسم «كان» نكرةً والخبر معرفة، وذلك في مثل قولِ حسان بن ثابت الأنصاري:

كـأنّ سـبـيئـةً مـن بـيـتِ رأسٍ   يكـونُ مـزاجهـا عـسـلٌ ومـاءُ[2]

وكذلك قولُ الحطيئة:

قـفي قـبـلَ التـفـرُّقِ يـا ضُبـاعـا   ولا يَـكُ مـوقفٌ منـك الـوَدَاعـا[3]

٢/٤٠، والخصائص ٣٠٦/١، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/١، والإفصاح ٣٦٩، واللسان (قرق)، وكشف المشكل ٥٣٥/٢. القاع: هو المكان المستوي. والقَرِق: الأملس. والضمير في أيديهنّ للإبل. والوَرِق: الدراهم. ويتعاطين: يناول بعضهن بعضاً. والرجز في وصف إبل سريعة السير.

(١) هذا البيت لمجنون ليلى من قصيدة مشهورة له مطلعها:

تـذكـرت لـيـلى والسـنـين الخـواليـا   وأيـام لا نـخشى عـلى الـلهـو نـاهـيـا

وهو في ديوانه ٢٩٤، وفيه: فلو أن واشٍ باليمامة داره، والإفصاح ٢٥٦، والشعر والشعراء ٥٧٢، والمساعد ٣٧/١، وكشف المشكل ٣٦/٢.

(٢) البيت من قصيدة له هجا بها أبا سفيان قبل فتح مكة، ومدح الرسول ﷺ . انظر ديوانه ٧١، وفيه: كأنّ خبيئة، وفي بعض المصادر: كأن سلافة. وهو في الكتاب ٤٩/١، والكامل ١٠٧/١، والمقتضب ٩٢/٤، والمحتسب ٢٧٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، ومغني اللبيب ٥٩١، والخزانة ٢٢٤/٩، والجمل ٤٦، وعبث الوليد ١٢٤، والإفصاح ٦٢، وضرائر الشعر ٢٩٦، والأصول ٦٧/١، والحلل ٤٦، واللسان (سبأ). السبيئة: الخمر المشتراة. وبيت رأس: قرية بالشام من ناحية الأردن كانت الخمور تباع فيها. ورُوي البيت برفع «مزاجها» و«عسل» على أنها جملة من مبتدأ وخبر، وعلى هذا يكون اسم «يكون» ضمير الشأن، أو أنها تكون زائدة. والرواية التي ذكرها المؤلف هي رواية سيبويه.

(٣) هذا البيت للقطامي واسمه عُمير بن شييم من بني تغلب، وليس كما ذكر المؤلف للحطيئة. وهو مطلع قصيدة مدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي، وكان بنو أسد قد أسروه يوم الخابور، وأرادوا قتله، فمنعهم زُفَر وحماه، وكساه، وأعطاه مائة ناقة، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها. وضباعة: هي بنت زفر. انظر ديوان القطامي ٣١، والكتاب ٢٤٣/٢، والأصول ٨٣/١، والمقتضب ٩٤/٤، واللمع ٨٧، والجمل ٤٦، وضرائر الشعر ٢٩٦، والحلل ٥١، وابن يعيش ٩١/٧، والخزانة ٣٦٧/٢، وعبث الوليد ١٠٨، والملخص ٤٧٧/١، وكشف المشكل ٥٣٩/٢.

فجعل مزاجها والوداعَ خبرين، وهما معرفتان، وجعل عسلاً وموقفاً اسمين، وهما نكرتان. والعاشرُ: تنوينُ المنادى المفرد المعرفة في الرفع على مذهب الخليل، وذلك في مثل قول الشاعر:

ضَرَبتْ صَدْرَها إليّ وقالتْ: يا عديٌّ لقدْ وقَتْك الأواقي[1]

وتنوينُه أيضاً بالنصب على رأي أبي عمرو، وذلك في مثل قول الشاعر:

سلامُ الله يا مطراً عليها وليسَ عليكَ يا مطرُ السلامُ[2]

الحادي عشر: تذكيرُ المؤنث وتأنيثُ المذكّر إذا كانا غير حقيقيين[3]. فتذكيرُ المؤنث في مثل قول الشاعر:

فلا مزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقلَ إبقالَها[4]

فقال: أبقل، وأصلُه: ولا أرضَ أبقلتْ[5]. ومثال تأنيثِ المذكّر قول الآخر:

وتشْرَقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ[6]

(١) سبق الكلام عنه في باب النداء.

(٢) سبق الكلام عنه في باب النداء.

(٣) وذلك حملاً على المعنى.

(٤) هذا البيت لعامر بن جوين الطائي، كان سيداً شاعراً فارساً شريفاً. وهو أحد الخلعاء الفتّاك، وقد تبرأ قومه من جرائره. ويقال: إنه عاش مائتي عام. والبيت في الكتاب ٤٦/٢، والخصائص ٤١١/٢، والمقرب ٣٠٣/١، والخزانة ٤٥/١، والكامل ٥٤٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، وضرائر الشعر ٢٧٥، والمحتسب ١١٢/٢، والمغني ٨٦٠، وابن يعيش ٩٤/٥، والأصول ٤١٣/٢، وكشف المشكل ٥٣٨/٢. المزنة: القطعة من السحاب. والودق: المطر. يصف الشاعر أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من المطر.

(٥) والذي سوّغ هذه الضرورة أن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها.

(٦) هذا البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٥٢/١، ومغني اللبيب ٦٦٧، والمقتضب ١٩٧/٤، والخزانة ١٠٦/٥، والخصائص ٤١٧/٢، والإفصاح ٢١٧، والكامل ٤٤٠/١، والأصول ٤٧٨/٣، وكشف المشكل ٥٣٨/٢، واللسان (صدر). ومعنى البيت: يعود عليك مكروه ما أشعت عني من القول.

فأنّثَ صدراً وهو مذكّر[1]. الثاني عشر: حذف ضميرِ الشأن والقصة من «إنّ» نحو قول الشاعر:

إنّ من يدخل الكنيسةَ يوماً ... يلقَ فيها جآذراً وظباء[2]

وكان الأصل: إنه[3]. الثالث عشر: حذفُ الفاءِ من جواب الشرط إذا كان ما بعدها اسماً[4]، وذلك في مثل قول الشاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلان[5]

تقديره: فاللّهُ. الرابع عشر: النصبُ بالفاء في غير جوابٍ[6]، حملاً على فاءِ الجواب، وذلك في مثل قول الشاعر:

سأتركُ منزلي لبني تميم ... وألحقُ بالعراق فأستريحا[7]

الخامس عشر: إثباتُ ما لا يجوزُ إلا في النداء في غيرِ النداء، وذلك في مثل قول الحطيئة:

أطوّفُ ما أطوّفُ ثم آوي ... إلى بيت قعيدتُه لكاعِ[8]

---

(١) والذي سوّغ ذلك إضافة «صدر» إلى القناة وهي مؤنث، فكأنه اكتسب التأنيث منها.

(٢) تقدم في باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

(٣) قال ابن عصفور: «ولا يجوز أن يكون مَنْ اسم إنّ، لأنها اسم شرط، وأسماء الشرط لا يتقدمها عامل إلا الخافض، بشرط أن يكون معمولاً لفعل الشرط، نحو قولك: بِمَنْ تمرر أمرر». ضرائر الشعر ١٧٨.

(٤) أو كان ما بعدها فعلاً مرفوعاً، لأنه بمنزلة الاسم.

(٥) تقدم في باب الشرط.

(٦) أي: في غير الأجوبة الثمانية وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء.

(٧) هذا البيت للمغيرة بن حبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التيمي، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. قال البغدادي في الخزانة ٥٢٤/٨: «وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه» والرواية المشهورة: وألحق بالحجاز. وهو في الكتاب ٣٩/٣ بدون نسبة، والمقتضب ٢٤/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وابن الشجري ٢٧٩/١، والمقرب ٢٦٣/١، وضرائر الشعر ٢٨٤، والأصول ١٨٢/٢، والمغني ٢٣٢، وشواهد الإيضاح ٢٥١، والإفصاح ١٨٤، وكشف المشكل ٥٣٦/٢.

(٨) تقدّم في باب النداء.

فجاء بلكاع في غير النداء. هذه خمس عشرة ضرورةً وردَتْ عن العرب وليستْ بمستقبحةٍ استقباحاً كاستقباح ما بعدها من الضرورات.

فصل: وأمّا الضرورة التي هي قليلةُ الاستعمالِ مستقبحةٌ فهي أيضاً خمسةَ عشرَ نوعاً. أحدُها: قطعُ ألفِ الوصل نحو قول الشاعر:

ظلمت نصفَ إسمها هي دنيا وآخره[1]

فحرّك ألف «اسم» ونطق بها، وكان أصلُها أن تحذف في النطق. والثاني: وصلُ ألفِ القطع، وذلك في مثل قولِ الشاعر حيثُ يقول:

فقالتْ وما همّت برجعِ جوابنا بل انتَ أتيتَ الدهرَ إلا تصرّعا[2]

فحذف ألفَ «أنت» في اللفظ وكان الأصل أن ينطقَ بها. والثالثُ: مدُّ المقصورِ[3]، وذلك في مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

إنما الفقرُ والغناءُ من الله فهذا يُعطى وهذا يُحدُّ[4]

فمدّ الغنى و[كان] أصلُه مقصوراً[5]. والرابعُ: تأكيدُ الأفعالِ المستقبلةِ بنونَي التأكيد في الخبر في مثل قول الشاعر:

فلا مَلِكٌ ما يُدْرِكَنَّك سَعْيُهُ ولا سوقَةٌ ما يمدحنّك باطلا[6]

---

(١) ينسب هذا البيت لأكثر من واحد. فقد نسب في الاشتقاق (١٨) للأصمعي. ونسب لأبي عيينه المهلبي، انظر شعره ٢٢١، جمع وتحقيق صلاح الفرطوسي - رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٧٣. وجاء في ديوان أبي العتاهية (٢٢١):

سرقوا نصف اسمها فهي دنيا وآخره

(٢) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في حماسة أبي تمام ٩٦/٢، وكشف المشكل ٥٤٣/٢.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز. الإنصاف ٧٤٥/٢.

(٤) تبع المؤلف صاحب كشف المشكل في نسبة هذا البيت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو في الإنصاف ٧٤٧/٢ دون نسبة.

(٥) ويقال: إنّ إنشاد البيت بفتح الغين والمدّ، والغَنَاء: الكفاية.

(٦) تقدم في باب الأفعال المؤكدة بالنونين.

وكذلك في قول بعضهم: «بألم ما تُخْتِنَنَّهُ وبعينٍ ما أرَيَنَّك»[1]. فأكّد ما لا يجوزُ تأكيده، لأن نوني التأكيد لا يُؤكَّد بهما من الأفعال إلا الأمرُ والنهيُ والاستفهامُ وجوابُ القسم والشرط بإمّا[2]. الخامسُ: الترخيم في غير النداء، وذلك في مثل قول الشاعر:

أبو حَنَشٍ ينعّمنا وطَلْقٌ وعبّادٌ وآونة أثالا[3]

فقال: أثالا، وأصله: أثالة، فحذف الهاء ترخيماً. وفي البيت قول آخر وهو أن أثالاً غير مرخم، وهو منصوبٌ عطفاً على النون والألف في «ينعّمنا»[4]. والسادسُ: الجرُّ بالمجاورة في مثل قول امرئ القيس:

كأنّ ثبيراً في عرانين وَبْلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[5]

السابع: نقصُ الجموع عن أوْزانها، وذلك في مثل قول الشاعر:

أُعدّه لمصمئلاتِ الأُمُرْ[6]

وكان أصلُه الأُمور، فحذفَ الواو. والثامنُ: حذفُ الألف والياء من آخر

---

(١) من أمثال العرب، وقد تقدم في باب الأفعال المؤكدة بالنونين.

(٢) وكذلك المضارع الواقع بعد أداة عرض أو تمنّ.

(٣) هذا البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر مخضرم، انظر شعره ١٢٩، والرواية فيه:

أبو حنش يؤرقنا وطلق وعمّار وآونةً أثالا

ويروى: يؤرقني. ورواية المؤلف: وعبّاد، بدلاً من: وعمّار، هي رواية ابن جني. وأمّا «ينعّمنا» فلم أجد في المصادر التي ذكرت هذا البيت هذه الرواية، ولعلّ المؤلف اطلع على ما لم نطّلع عليه، وقد يكون ذلك خطأ من الناسخ، والله أعلم. والبيت في الكتاب ٣٤٣/٢، والإنصاف ٣٥٤/١، والخصائص ٣٧٨/٢، والبصريات ٧٧٤، وابن الشجري ٩٢/٢. وأبو حنش وطلق وعمار: جماعة من قوم الشاعر كانوا قد لحقوا بالشام، فصار يراهم في النوم إذا أتى عليه الليل.

(٤) وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة، وإنما هو أثال، ونصبه على تقدير: يذكّرني آونة أثالاً. الإنصاف ٣٥٥/١.

(٥) تقدم في فصل معرفة مجرور المجاورة.

(٦) شطر بيت من الرجز لم أعثر على قائله، وهو في كشف المشكل ٥٤٦/٢، ولم يذكره مصدر آخر. والمصمئلات: الدواهي، مفردها: مصمئلة.

الاسم بغير علة، فحذفُ الألفِ في مثل قول الشاعر حيثُ يقول:

فـقَـبـيـلٌ مـن لُـكَـيْـزٍ شـاهـدٌ رهطُ ابن مَرجومٍ ورهطُ ابن المعلّ[1]

وكان أصله المعلّى، وحذفُ الياء في مثل قول الآخر:

كـنـواحِ ريشِ حـمـامـةٍ نـجـديّـة ومَسَحْنَ بـاللهـواتِ عصفَ الإثْمِـدِ[2]

أراد كنواحي. والتاسعُ: ردّ الفعلِ المستقبلِ إلى البناء، وهو من أقبحها، وذلك في مثل قول امرئ القيس:

اليـومَ أشـربْ غـيرَ مستحقبٍ إثـمـاً مـن الله ولا واغـلِ[3]

---

(١) ينسب هذا البيت للبيد كما في الكتاب ١٨٨/٤، وشرح الشافية ٢٠٧/٤، وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢، وليس في ديوانه. وانظر الخصائص ٢٩٣/٢، والممتع ٦٢٢/٢، والمسائل العسكرية ٢٠٣، والهمع ٢٠٦/٢، واللسان (رجم). والرواية المشهورة: رهط مرجوم. وأمّا رواية المؤلف، أعني: رهط ابن مرجوم، فهي رواية السيوطي في الهمع. القَبيل: العريف والكفيل، وقيل: معناه القبيلة. ولكيز: هو أبو قبيلة، وهو لكيز بن أفصى بن عبد القيس. وشاهد: حاضر، وبه روي أيضاً. ومرجوم: لقب رجل من العرب. وقيل: مرجوم وابن المعلّ سيدان من لكيز.

(٢) هذا البيت لخُفاف بن نَدْبَة، وهو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد، وندبة أمه. شاعر مخضرم، وهو أحد أغربة العرب، لأنه كان أسود حالكاً. والرواية المشهورة لهذا البيت:

ومسحتِ باللّثتينِ عصفَ الإثمدِ

وهو في الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٥٦/٣، وضرائر الشعر ١٢٠، والإنصاف ٥٤٦/٢، وسرّ الصناعة ٧٧٢/٢، والمغني ١١٣، وابن يعيش ١٤٠/٣، والموشح ١٤٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٩. اللهوات: جمع اللّهاة، وهي التي تكون مطبقة في أقصى سقف الفم، وأنا أضعّف رواية المؤلف لهذه الكلمة؛ لأن معنى البيت لا يستقيم بها، ولأنه لم يذكرها أحد مما روى هذا البيت. والإثمد: حجر الكحل، وعصف الإثمد: ما سحق منه، وهو من «عصفت الريح»، إذا هبّت بشدة. يصف الشاعر في هذا البيت شفتي امرأة، وقد شبههما بنواحي ريش تلك الحمامة في الرقة واللطف. وخص الحمامة النجديّة لأنه يريد الحمام الورق وهي تألف الجبال.

(٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وفيه: أُسقى، والكتاب ٢٠٤/٤، والمقرب ٢٠٤/٢، والخصائص ٧٤/١، والكامل ٢٠٢/١، والأصول ٣٦٤/٢، وابن يعيش ٤٨/١، والبحر المحيط ٢٠٦/١، والمحتسب ١١٠/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥، والشعر والشعراء ٩٨، والأصمعيات ١٣٠، والنوادر ٣١٤، وشواهد الإيضاح ٢٥٦، واللسان (وغل، حقب). الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ. وغير مستحقب: غير مكتسب.

ويروى: فأشرب[1]، فبنى «أشرب» على الوقف رجوعاً إلى الأصل. العاشرُ: إظهارُ التضعيف، وذلك في مثلِ قول بعضهم:

الحمدُ لله العلي الأَجْلَلِ[2]

الحادي عشر: توهينُ همزة «إنّ» وقلبها هاءً وإدخال لامِ الابتداء، وذلك في مثل قول الشاعر:

أرجّي حياةً بعد تسعين حجة   لَهَنّي لا في مطمعٍ لطموعِ[3]

الثاني عشر: الفصلُ بين الصلة والموصول بالنداء خاصةً، وذلك في مثلِ قول الفرزدق:

نكَنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصْطَحِبانِ[4]

والتقدير: نُكنْ مثلَ مَنْ يصطحبان يا ذئبُ. الثالث عشر: تأخيرُ الاستفهام إلى آخر الكلام، وذلك في مثل قول جميل:

بثينةَ شأْنُها سلبتْ فؤادي   بلا ذنبٍ أتيتُ به سَلاما[5]

---

(١) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وكذلك رواية: اليوم أسقى.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده:

الواسع الفضل الوَهُوبِ المجزلِ

وهو في الخصائص ٨٧/٣، والمسائل العضديات ٤٤، والمقرب ١٥٧/٢، والموشح ١٤٨، والمنصف ٣٣٩/١، والممتع ٦٤٩/٢، والخزانة ٣٩٠/٢، والمقتضب ١٤٢/١، والأشموني ٨٩٣/٣، وكشف المشكل ٥٤٦/٢. والشاهد فك الإدغام في «الأجلل» للضرورة، والأفصح الأجلّ.

(٣) نسب المبرد هذا البيت في كتابه الفاضل (٧٠) للزبير، والرواية فيه: أرجي شباباً. وهو في كشف المشكل ٣٥٩/١ دون نسبة.

(٤) البيت بتمامه:

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونُني   نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئب يصطحبان

هذه رواية سيبويه والشنتمري، والرواية المشهورة: تَعَشَّ فإنْ عاهدتني. وهو في ديوانه ٣٢٩/٢، والكتاب ٤١٦/٢، والجمل ٣٦٦، والكامل ٣٠١/١، والمقتضب ٢٩٥/٢، والأصول ٣٩٧/٢، والخصائص ٤٢٢/٢، وابن الشجري ٣٠٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١١١/٢، وابن يعيش ١٣٢/٢، والهمع ٨٧/١.

(٥) لم أجده في ديوانه. وهو في كشف المشكل ١٥٥/٢.

قيل: إنّ بثينةَ منصوبٌ مفعولٌ لـ «سلا» في آخر البيت، و«ما» استفهامية في نية التقديم، وهي خبرُ المبتدأ وهو شأنها، والتقدير: سلا بثينةَ، ما شأنها سلبتْ فؤادي بلا جرم أتيتُ به[1]؟ الرابع عشر: الفرارُ من الكسرِ والضمِ إلى الوقف، وذلك في مثل قول الشاعر:

وإنْ أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازلٌ … من الإبْلِ دَبْرَتْ صفحتاهُ وكاهِلُهْ[2]

فقال: كما ضَجْرَ ـ بسكون الجيم، وأصله: كما ضَجِرَ ـ بالكسر، وكذلك الإبْل، أصلُه الإبِلُ، و«دَبْرَتْ» أصله: دَبَرَتْ. ومثال الفرار من الضم إلى الوقف في مثل[3] قول الآخر:

اصْدُقْ بقولك تنجُ بالصدق … ولو كانَ فيه ضَرْبَةُ العنْقِ[4]

فقال: العنْق ـ بسكون النون، وأصلُه العنُق ـ بضمّها. الخامس عشر: الفصلُ بين المبتدأ والخبر والنعت والمنعوت، وقد جمعهما الفرزدق في بيتٍ واحدٍ وهو قولُه:

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكاً … أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يُقارِبُهْ[5]

فمثل: مبتدأ، وخبره: حيّ، وقد فَصل بينهما بقوله: في الناس إلا مملكاً

(١) وهناك تخريج آخر ذكره صاحب كشف المشكل (٢/١٥٥) وهو أن تكون «بثينة» مبتدأ، وشأنها بدل اشتمال منه، و«سلبت» في موضع رفع خبره، كأنه قال: شأنها سلبُ فؤادي. و«سلاماً» منصوب على المصدر، ومعناه: متاركة، تتركني، وأتركها.

(٢) لم ينسبه أحد لقائل. وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧، والكامل ١٥٢/٢، وكشف المشكل ٥٤٠/٢. ورواية ابن يعيش للشطر الثاني: من الأُدْم دبرتْ صفحتاه وغاربهْ

الأدم: جمع آدم، والآدم من الإبل الشديد البياض، وقيل: هو الأبيض الأسود المقلتين. والبازل: السن تخرج عند بزول الناقة، وذلك في العام التاسع من عمرها. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٣) الجار والمجرور: في مثل، الكلام يستقيم بدونه.

(٤) لم أعثر على قائله، وهو في كشف المشكل ٥٤١/٢، دون نسبة.

(٥) البيت في ديوانه ١٠٨، والكامل ٣٠/١، والخصائص ١٤٦/١، والأصول ٤٦٧/٣، وضرائر الشعر ٢١٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٣٣، والمعاني الكبير ٥٠٦/١، والموشح ١٥٢، والبصريات ٤٤١، وكشف المشكل ٤٣٨/٢، واللسان (ملك).

أبو أمه. ثم أبو في قوله: أبو أمه، مبتدأ ثانٍ وخبرُه أبوه في آخر البيت، وقد فصلَ بينهما بقوله: أبوه. وفي البيت تقديم وتأخير، وهذا تقديره: وما مثله حيّ يقاربه في الناس إلا مملكاً أبو أمه أبوه، يريدُ أنّه خالُه الذي أبو أمه أبوه وهو المملّك، فافهمْ ذلك. فهذه أيضاً خمس عشرة[1] ضرورةً غير مستحسنةٍ،وقد وردتْ عن العرب.

واعلمْ أنّ الضروراتِ ربّما تزيدُ على هذه، ولكنْ قد ذكرتُ لك الأكثرَ والذي يحتملُه هذا الكتابُ، فافهمه موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

(١) في المخطوطة: خمسة عشر.

عقد في باب حروف الاعتلال[1]

اعلمْ أنّ حروفَ الاعتلال ثلاثةٌ، وهي: الواوُ والياءُ والألف[2]. ثم هي تنقسمُ على وجهين: معللةٌ لا تحتملُ الحركةَ الثقيلة، وغير معللةٍ تحتملُ الحركة الثقيلة. فالمعلّلة التي لا تحتملُ الحركة الثقيلة هي كلُّ واوٍ ساكنةٌ من أصل الكلمة قبلها ضمة مثل: يغزُو ويدعُو، وكلُّ ألفٍ سـاكنةٌ من أصـل الكلمة مفتوحٌ ما قبلها نحو: يرضى ويخشى وفتًى وعصا، وما شاكل ذلك، وكلُّ ياءٍ ساكنةٌ مكسورٌ ما قبلها مثل: يرمي ويعطي ويوفِي، وما شاكل ذلك. هذه المعلّلة التي لا تحتملُ الحركةَ الثقيلةَ كالضمة والكسرة.

فصل: والتي هي غيرُ معلّلةٍ وهي تحتملُ الحركةَ الثقيلة، هي كلّ واوٍ وياءٍ سكِّن ما قبلهما أو كانا مشددين. مثـالُ السكون: نحـوٌ وظبيٌ، ومثالُ التشديد: جوٌّ وضوٌّ، وما شاكل ذلك. وأمّا الألفُ إنْ كانت من أصل الكلمة لم تكن إلا معلّلة لأنها لا يُسَكَّنُ ما قبلها قطّ، ولا يكون إلا مفتوحاً، ولا يجوزُ تشديدها؛ فلهذا لا تكون إلا حرفَ علّةٍ متى كانت من أصل الكلمة. وهذه عشر مسائل في الواو والياء والألف:

مسألة: كلّ ألفٍ علّةٍ منقلبة من واو أو من ياء، في الاسم والفعل سواء[3]. فالتي هي منقلبةٌ من الواو في مثـل: قال، أصلُه قـوَلَ، على وزن

(١) يقال: الإعلال والاعتلال، ومعناه التغيير.

(٢) سمّيت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغيّرها.

(٣) لا تقلب الواو والياء ألفاً إلا بشروط، وهذه الشروط هي: أن يتحركا، وأن تكون الحركة أصلية، وأن=

«فَعَل»، بتحريك العين؛ فلمّا تحركت الواوُ وانفتح ما قبلها قُلِبتْ ألفاً فقلتَ: قال. وهذا أصلٌ مستمرٌ في أنّ كل واوٍ تحركتْ بالفتح وانفتح ما قبلها فإنّها تُقلبُ ألفاً، وقِسْ على ذلك: قامَ وصامَ ورامَ وكان، وما شاكل ذلك مما عَيْنُه واو[1]. والألفُ التي هي منقلبةٌ من ياء في مثل: سارَ وباعَ وكالَ ومال، أصلُه: سَيَر وبَيَع ـ بفتح الياء، على وزن «فَعَل». فلمّا تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها قُلبتْ ألفاً فقلت: باع. وهذا أصل مستمر في أنّ كل ياء تحركت[2] بالفتح وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً[3]، وقس على ذلك ما جرى مجراه.

مسألة: وكلُّ واو وياءٍ تحرّكا بالفتح وسكنَ ما قبلهما قُلبا ألفاً أيضاً. وذلك في مثل قولِكَ: أَطَعْتُ وأَقَمْتُ، أصله: أَطْيَعْتُ وأَقْوَمْتُ، لأنّه مأخوذ من: يُطيع، ومن: يَقوم، فلما تحرّكت الواو بالفتح وما قبلها ساكن قلبت ألفاً لتواخي الفتحة والسكون في الخفة، فما قُلبت ألفاً التقى ساكنان، وهما: الألفُ وما بعدها من أيّ الحروف كان، وإنما وجب أن يسكّن ما بعدها لأنّه متصلٌ بضمير الفاعل المذكّر، فلو حرّكْتَ لأشبَهَ المؤنّث واختلَّ المعنى، فلمّا التقى هذان الساكنان حذفْتَ الأولَ منهما وهو الألفُ، ولهذا لو تحرك ما بعد الألف لما

= يكون ما قبلهما مفتوحاً، وأن يتحرك ما بعدهما إنْ كانتا عينين، وأن لا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وألا تكونا عيناً لـ «فَعِل» الذي الوصف منه على «أفعل» كـ «هَيِف» فهو أهيف، ولا عيناً لمصدر هذا الفعل، وألا تكون الواو عيناً لِـ «افتعل» الدالّ على التشارك في الفعل كـ «اجتوروا» بمعنى: تجاوروا. شرح الأشموني ٨٥٤/٣.

(١) ويستثنى من ذلك ما كان في آخره زيادة تخص الأسماء، وذلك نحو: جَوَلان ونَزَوان؛ لأنه بتلك الزيادة بَعُد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وما أعلّ من ذلك عدّ شاذاً، نحو: داران وماهان. هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أن الإعلال هو القياس. وأمّا نحو: حَوَكة وخَوَنة فشاذ بالاتفاق، ومثله القَوَد، ورَوَح ـ جمع رائح، وعَفَوَة ـ جمع عفو وهو الجحش. انظر شرح الأشموني ٨٥٨/٣، وشرح الشافية ١٠٠/٣، والمقرب ١٨٨/٢.

(٢) في المخطوطة: ما تحرك.

(٣) ويستثنى من ذلك سَيَلان وطَيَران ونحوه مما في آخره زيادة تخص الأسماء. ومما شذّ في هذا الباب الصَّيَد، والجَيَدُ ـ وهو طويل العنق، وغَيَب ـ جمع غائب.

حُذِفَتْ، وذلك في مثل قولـك: أطاعَتْ وأقـامَتْ[1]، وكذلـك في مثل: أتَيْتُ وأبَيْتُ[2]، والحالُ واحدٌ والتعليلُ سواء.

مسألة: وكلُّ واوٍ وياءٍ تحركا [3] وانفتح ما قبلهما قُلبا ألفاً، سواءٌ في الفعل أو في الاسم، وذلك في مثل قولك: فتى وعصا ـ من الأسماء، فألفُ فتى منقلبةٌ من الياء؛ لأنه مأخوذٌ من تصريفه كالفِتْيَة، وكقولك: فَتَيْت، فتظهرُ الياء. وألفُ عصا منقلبةٌ من الواو؛ لأنه[4] مأخوذٌ من العَصوِ وهو الضربُ بالعصا، لا من المعصية. وفي الفعل مثل: رَمى ودَعا، فألفُ «رمى» منقلبةٌ من ياء؛ لأنه مأخوذٌ من الرَّمْي، وألفُ «دعا» منقلبةٌ من واو؛ لأنه مأخوذٌ من الدَعْوَةِ ومِنْ «يدعو»، وقِسْ على كل نوع ما جرى مجراه[5].

مسألة: وكلُّ واوٍ جاءت في أوّل الكلمة مكسورة[6] وجب أن تُنْقل حركتها إلى ما بعدها[7]، ثم تُحذف الواوُ لثقلها واعتلالها[8] مـا لم يُخلّ أو يُشكل، وذلك في مثل قولك: عِدَةٌ وزِنَةٌ وجِبَةٌ وهِبَةٌ، وما شاكل ذلك، أصله:

---

(١) فالأصل: أطْيَعَتْ وأقْوَمَتْ.

(٢) أصلها: أتْيَيْت وأبْيَيْتُ، قلبت الياء ألفاً، وفتح ما قبلها لِيُناسِبَها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) في المخطوطة: سكنا، وهو خطأ واضح.

(٤) في المخطوطة: ولأنه.

(٥) هذا إذا لم يكن بعدهما موجب للفتح، وذلك احتراز من نحو: غَـزَوا ورميا، وتـرضَيَان وتغـزُوَان، وعَصَوان ورَحَوَان؛ فإن ألف الضمير في «غزوا ويرضيان» وألف التثنية في «عصوان» ورَحَيان» إنما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء، فردت الألف إلى أصلها من الواو والياء؛ إذ لو لم ترد لوقع لَبْسٌ بين المثنى في الماضي والمفرد، وبين مثنى المضارع ومثنى الاسم بالمفرد عند سقوط النون. انظر شرح الشافية ١٥٧/٣.

(٦) أيْ: في أول المصدر الكائن على وزن «فِعْل» نحو: عدة، فإن أصله وِعْدٌ على وزن فِعْل؛ فحذفت فاؤه حملاً على المضارع، ونقلت حركتها إلى العين، وعوّضوا منها تاء التأنيث، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما، وتعويض التاء هنا لازم، وأجاز بعضهم حذفها للإضافة. انظر شرح الأشموني ٨٨٤/٣.

(٧) في المخطوطة: قبلها، وهو خطأ واضح؛ لأنه لا شيء قبلها.

(٨) اعتلالها بالتسكين، فلما سكنت، ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف.

وعدةٌ ووزْنَةٌ ووجْبَةٌ ووهْبَةٌ؛ لأنه مأخوذٌ من الوعْد والوزْن والوجوب والوهْب.

مسألة: كلُّ واو وياء اجتمعا وقد سُبق أحدُهما بالسكون وجبَ أن تُقلب الواوُ ياءً وتدغم الياء في الياء وتصيرَ ياءً مشدّدةً، سواء سبقت الواو أو[1] الياء، وذلك في مثل سيِّد وميِّت وطيِّب وصيِّت وطيٍّ[2] وكيٍّ[3] وما شاكل ذلك. أصلُه: سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ وطَيْوِبٌ وصيْـوِت، لأنه عـلى وزن «فَيْعِل». وطيّ وكيّ[4] أصلُه: طوْي وكوْي[5] ، لأنه على وزن «فَعْل»، وقِسْ على ذلك ما جرى مجراه نحو: أضحيّة وأمنيّة وغنيّ وطليّ[6] وعليّ وما شاكل ذلك. فإنْ اجتمعت الواو والياء وقد سُبق أحدُهما بالسكون وكان الإدغامُ يخلّ بالاسم تُرِك على حاله ولم يُدغمْ، وذلك في مثل حَيْوان ومَيْوان وحَيْوَة[7]، وما شاكل ذلك.

مسألة: وكلُّ واوٍ وقعتْ بين حرفٍ من حروف المضارعة وكسْرةٍ[8] وجبَ حذْفها في التصريف وذلك في مثل قولك: يَلِدُ ويَعِدُ ويَزِن، أصله: يَوْلِدُ ويَوْعِدُ ويَوْزِنُ. ويضع ويَدَعُ ويَهَبُ أصلُه: يَوْضَع ويَوْدَع ويَوْهَبُ. والدليلُ على أنّ أصله بالواو أنّ الواوَ تثبتُ في ماضيه وفي مصدره وسائر ما تصرّف منه؛

---

(١) في المخطوطة: وَ.

(٢) في المخطوطة: وطيّاً، وهو خطأ؛ لأنها معطوفة على مجرور.

(٣) في المخطوطة: وكيّاً، وهو خطأ؛ لأنها معطوفة على مجرور.

(٤) في المخطوطة: وطيّاً وكيّاً.

(٥) في المخطوطة: طوْياً وكوْياً.

(٦) في المخطوطة: طلليّ.

(٧) قال سيبويه: «كما قالوا: رجاء بن حَيْوَة». الكتاب ٣/ ٣٢٠ وأما ميوان فلم أجدها.

(٨) سواء كانت الكسرة ظاهرة كـ «يَعِدُ»، أو مقدّرة كـ «يَقَع»؛ لأن الأصل فيه كسر العين؛ إذ ماضيه «فَعَل» بالفتح، فقياس مضارعه «يَفْعِلُ» بالكسر، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً؛ فكانت الكسرة فيه مقدّرة. شرح الأشموني ٣/ ٨٨٥.

لأنك تقولُ: وَلَد ووَعَد ووَهَبَ ووَزَن ووَضَع ووَدَع[١]، وما شاكل ذلك. وهذا لا يكون إلا فيما كان على وزن «فعَل يفعِل» بفتح العينَ في الماضي وكسرها في المستقبل، وفيما كان على وزن «فعَل يفعَل» بفتح العين في الماضي والمستقبل. فأمّا إذا كان الفعل على وزن «فَعِل يفعَلُ» بكسر العين الماضي وفتحها في المستقبل لم يجزْ حذفُ الواوِ أبداً، وذلك في مثل: وجِل يَوْجَل، وكذلك إذا كان الفعل على وزن «فعُل يفعُل» لم يجزْ حذفُ الواو أيضاً، وذلك في مثل قولك: وضُؤ يَوْضُؤ. وحذف الواو لا يكون إلا مع أحرف المضارعة الأربعة بشرط أن تكونَ مفتوحة، فإنْ كانت مضمومةً في فعل ما لم يسمّ فاعله ثبتت الواوُ نحو: يُولَدُ ويُوهَبُ، وما شاكل ذلك. ويجوزُ أن تُحذَفَ الواوُ إذا وقعت بعد ألف الوصل لمشابهة ألف الوصل ألف المضارعة، وأكثر ما يكونُ ذلك في فعل الأمر نحو قولك: قُوا أنفسكم وعُوا كلامكم، والتقديرُ: أوْقِيُوا أنفسكم وأوْعِيُوا كلامكم، حُذفت[٢] الواو لِما قدّمْتُ من أنّها وقعتْ بين ألف وكسرة ثم حُذِفت ألفُ الوصل استغناءً عنها بحركة ما بعدها ثم حُذفت حركة الياء الأخرى فبقيتْ ساكنةً، وبعدها الواوُ ساكنة؛ فحذفَتْ الياءُ لالتقاء الساكنين، وقُلبت الكسرةُ التي قبل الواو وضمةً؛ لأنّ الواوَ تطالبُ ما قبلها أنْ يكونَ مضموماً. وهذا أصلُ مستمرٌ في كلّ واوٍ وياءٍ اجتمعا وقدْ سُبق أحدُهما بالحركة أنّ الأول منهما تُحذفُ حركتُه ويحذفُ بعدها. وقس عليه: قاضون وغازون ورضوا وعموا[٣]، وما شاكل ذلك.

مسألة: واعلمْ أنّ الياءَ إذا وقعتْ في أوّل الفعل لا يجوزُ حذفُها في شيء من التصريف بل تثبتُ في جميع ما تصرّف من الفعل من ماضٍ

(١) بعدها في المخطوطة: ووهب، ويلاحظ أنها مكررة.

(٢) في المخطوطة: يحذف.

(٣) أصلها: قاضِيُون وغازِيُون ورَضِيُوا وعَمِيُوا.

ومستقبل وأمرٍ ونهيٍ واسم فاعل واسم مفعول واسم مصدر[1]، وذلك في مثل قولك: يَئِسَ، يَيْأَسُ[2]، يأساً، فهو يائس، فايأسْ يا زيدُ، إلا في اسم المفعول وفي النهي فإنها تقلب واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وذلك في مثل قولك: مُوئِس، ولا تُوئِسْ يا زيد، وما شاكل ذلك يجري مجراه مثل: يَعِرُ يَيْعَرُ[3]، فافهم ذلك.

مسألة: وكلّ واو[4] وقعتْ بين حرف من حروف المضارعة أيضاً وبين تاء الافتعال وجب أن تقلب تاء، ثم تدغم في التاء لتواخيهما وتقارُب مخرجَيهما، وذلك في مثل قولك: تَتَّزِنُ وتَتَّعِدُ[5]، وما شاكل ذلك، أصله بالواو من قولك: وزَن ووَعَد. وكذلك إنْ وقعت في فعل الأمر بعد ألف الوصل نحو: اتَّزِنْ واتَّعِدْ، فإنها تحذف أيضاً[6].

مسألة: وكلُّ ياءٍ سكنتْ وانضمَّ ما قبلها وجبَ أن تَقلبها واواً،

---

(١) أيْ: المصدر، بدليل تمثيله له بقوله: يأساً، واليأسُ مصدر وليس اسم مصدر. وقد لوحظ أن المؤلف كثيراً ما يذكر اسم المصدر ويقصد به المصدر.

(٢) وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين هما: يَسَرَ البعير يَسِرُه - من اليَسْرِ، ويَئِسَ يَئِسُ، وهما شاذان. شرح الشافية ٩١/٣.

(٣) أيْ: صاح يصيح.

(٤) وكذلك الياء، وقد أغفلها المؤلف ولم يذكرها.

(٥) أصل «تتّزن» : تَوْتَزِن، وأصل «تتّعد»: تَوْتَعِد.

(٦) تتلخص هذه المسألة في أنه إذا كان فاء الافتعال واواً أو ياء وجب قلبها تاء، وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول؛ لعسر النطق بالواو أو الياء مع التاء؛ لأنها من الحروف المجهورة والتاء من الحروف المهموسة. مثال ذلك في الواو: اتّزان، واتّزن، ويَتّزنُ، واتّزنْ، ومتّزِنٌ، ومتّزَنٌ، والأصل: اوْتِزان، واوْتَزَن، يَوْتَزِنُ، واوْتَزِنْ، ومُوْتَزِنٌ، ومُوْتَزَنٌ. ومثاله في اليـاء: اتّسار، واتّسر، ويَتّسِرُ، واتّسِرْ، ومتّسِرٌ، ومتّسَرٌ. والأصل: ايْتِسارٌ، وايْتَسَرَ، ويَيْتَسِرُ، وايْتَسِرْ، ومُيْتَسِرٌ، ومُيْتَسَرٌ. وهناك قوم من أهـل الحجاز يتركون هذا الإبدال، ويجعلون الفاء على حسب الحركات قبلها؛ فيقولـون: ايْتَصَل يـاتَصِلُ فهـو مُوتَصِلٌ. انظر الأشموني ٨٧٢/٣، وشرح الشافية ٨٣/٣.

وذلك في مثل قولك: مُوسر ومُوقن، وما شاكل ذلك، أصلُه من: أيْقَنَ وأيْسَر[1].
وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى.

مسألة: وكلُّ واوٍ سكنتْ وانكسر ما قبلها وجبَ أن تقلبَها ياءً، وذلك في مثل قولك: مِيعاد ومِيقات، وما شاكل ذلك، أصله من الوعد والوقت ـ بالواو[2]، فلما سكنت وانكسر ما قبلها قُلبتْ ياء؛ لأنّ الكسْرة تطالبُ الياءَ، والضمة تطالب الواو.

مسألة: وقد حُذفت الياء والواوُ من آخر الاسم الثاني استخفافاً وسماعاً[3]، وذلك في مثل يدٍ ودمٍ وغدٍ، وما شاكل ذلك، وأصلُه يَدْيٌ ودَمْيٌ وغَدْوٌ، فحذفوا حركةَ الحرفين ـ أعني الواوَ والياءَ، فبقيا ساكنين وبعدها التنوين ساكنٌ، فحُذِف[4] الحرفُ الأول لالتقاءِ الساكنين. وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى مثل أبٍ وأخٍ وحمٍ[5]، وما شاكل ذلك. ولما ذكرْتُ التقاءَ الساكنين أحْبَبْتُ أنْ أذكرَ لك فصلاً كافياً هاهنا إنْ شاء الله تعالى.

فصل في معرفة التقاء الساكنين: اعلمْ أنّ الساكنين لا يخلوان أنْ يكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإنْ كانا في كلمة واحدةٍ حذفْتَ الأولَ منهما ما لم يخلّ حذفُه، وذلك في مثل قولك: قاضون وغازون، وما شاكل ذلك؛ حُذفت الياء هاهنا من هذين الاسمين. فإنْ كان حذفُ الأول يخلُّ حرَّكْتَ الثاني، وذلك في مثل قولك: الزيْدُون والعمْرُونَ، والزيدِينَ والعَمْرينَ، وما شاكل ذلك، حُرّكتِ النونُ لالتقاء الساكنين وهما النون وما قبلها؛ لأنك لو

(١) فأصل موقن: مُيْقِنٌ، وأصل موسر: مُيْسِرٌ.
(٢) أصل ميعاد: مِوْعاد، وأصل ميقات: مِوْقات.
(٣) أيْ: ليست لعلّة قياسيّة، ولهذا دار الإعراب على آخر ما بقي.
(٤) في المخطوطة: فحذفت.
(٥) أصلها: أبوٌ وأخوٌ وحموٌ.

حذفتَ ما قبلَ النون لأخلّ بالاسم، ألا ترى أنك لو حذفت الواو من قولك: الزيدون، لبقيَ الزيدن، وذلك ممتنع.

فصل: فإنْ كانَ الساكنان من كلمتين حذفْتَ الأولَ منهما لفظاً لا خطاً فقلت: فتى القومِ، وعصا الرجل. الساكنان هاهنا الألف في فتى وعصا واللام في القوم والرجل، وقد حُذِفَت الألف في اللفظ، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

فإنْ كان حذفُ الأول يخلّ حرّكْتَهُ، وذلك في مثل قولك: قُمِ اليومَ، ولم يخرجِ الرجلُ، وما شاكل ذلك. الساكنان هاهنا الميمُ والجيمُ في: قمْ ويخرجْ، واللام في اليوم والرجل. فلو حَذَفْتَ الأولَ منهما لأخلّ حذفُه بالكلام خللاً عظيماً.

واعلمْ أنّ كلَّ ما قابلَ الفاءَ والعينَ واللامَ في وزنِ الأسماء والأفعالِ جميعاً فهو أصل، وما لمْ يقابِلْها فهو زائدٌ على الإطلاق. فإذا قلتَ: ضَرَبَ، فوزنُه: فَعَل، أصول. وإذا قلت: دَحْرَجَ، فهو مثلُه أصـول، لأنه عـلى وزن «فَعْلَلَ»، وكذلك في الأسماء جَبَلٌ وجَعْفَرٌ، وما شاكل ذلك. وإذا قلت: انْطَلَقَ، فوزنُهُ: انْفَعَلَ، فالألفُ والنونُ زائدان لأنهما قابلا مثلهما، وكذلـك إذا قلت: اسْتَخْرَجَ أو مُسْتَخْرِجٌ، فالوزن: اسْتَفْعَلَ أو مُسْتَفْعِلٌ، فـالألفُ والسينُ والميمُ والتاءُ زوائد لأنهن قابلن مثلهن. وعلى هذا قياسُ سائرِ الأسماءِ والأفعالِ. فافهمْ ذلك موفقاً إنْ شاء الله تعالى.

تمّ الكتاب بحمد الله ومنه وعونه ولطفه وتأييده
والحمد لله وحده وصلواته على رسوله
سيدنا محمد النبي وعلى آله
الأكرمين وسلامه ورحمته وبركاته
وتحياته

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
الحجرات		
ولا تجهروا له بالقول	٢	٢٦٨
ألقيا في جهنم	٢٤	٣٧٤
النجم		
وما ينطق عن الهوى	٣	٢٦٩
القمر		
وحملناه على ذات ألواح ودسر	١٣	١٤٦
فهل من مدّكر	١٥	٢٥٩
وما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر	٥٠	٦٥
الواقعة		
عرباً أتراباً	٣٧	٧٥
أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون	٦٤	٦٥
الحديد		
ولقد أرسلنا رسلنا	٢٥	٦٨
لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩	٦٧
المجادلة		
ما هنّ أمهاتهم	٢	١٣٥

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
القرة	٢١٤	حتى يقولَ	حتى يقولُ	٢٤٧
البقرة	٢٧١	ويكفِّرُ عنكم	ونكفِّرْ	٢٩٩
النساء	١	والأرحامَ	والأرحامِ	١٦٥
النساء	٥٣	فإذن لا يؤتون	فإذن لا يؤتوا	٢٤٥
المائدة	١١٦	أأنت قلت	أنت قلت	٣٨٩
الأنعام	١٣٧	زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم	زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم	٣٩٨
يونس	٢٨	أنتم وشركاؤكم	أنتم وشركاءَكم	١٨٢
يونس	٥٨	فليفرحوا	فلتفرحوا	٢٩٠
هود	١١١	وإنَّ كُلاًّ لَّما	وإنْ كلاًّ لَمَا	١٢٩
الإسراء	٧٦	وإذن لا يلبثون	وإذن لا يلبثوا	٢٤٥
الحج	٢٩	ثم لْيَقْضوا تفثهم وَلْيوفوا نذورهم وَلْيطوَّفوا	ثم لِيقضوا تَفثهم ولِيوفوا نذورهم ولِيطوّفوا	٢٩٠
النور	٣٦	يُسبِّح له فيها	يُسَبَّح له فيها	٣٩٧
يس	٨٢	كُنْ فيكونُ	كن فيكونَ	٢٥٠
الزخرف	٧٧	يا مالكُ ليقضِ	يا مالِ ليقضِ	١٩٠
الطارق	٤	إنْ كلُّ نفس لَّما	إنّ كلَّ نفس لَما	١٢٩

ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة وأقوال الصحابة

رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال

خامساً: فهرس الأشعار والأرجاز

التاء

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يغمدُ	الكامل	الطرمّاح	٢٦
الإثمدِ	الكامل	خفاف بن ندبة	٤٢٩
أحدِ	الطويل	النابغة الذبياني	٣٦٦
موقدِ	الطويل	الحطيئة	٢٩٩
أسودِ	الطويل	دريد بن الصمّة	٢٥٤
مفتأدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٢٣
بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٨٣
وحدِهِ	الرجز	دكَيْن الفقيمي	١٤٧
فقدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٢٦
برجدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٦٢

الراء

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الأُمرْ	الرجز	—	٤٢٨
نفرا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٩٣
المطرا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٩٣
جعفرا	الطويل	النابغة الجعدي	١٨٣
قفرا	الطويل	ذو الرمة	١٢٢
زورِ	الوافر	—	٢٥٤
هجرُ	البسيط	الأخطل	٣٩٥
الجآذرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٢٣
الفرارُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٣٤٠
ناصر	الطويل	الكميت	٢٠٤
عمرُ	البسيط	جرير	١٩٩
جارُ	الرجز	—	١٩١
نارُ	البسيط	—	١٨٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
فأنظورُ	البسيط	ابن هرمة	٤٢١
الخمرُ	الطويل	الفرزدق	٣٩٦
الكبرُ	البسيط	الأخطل	١٨٨
الغادرُ	الكامل	—	٦٦
الشرّ	البسيط	—	١٨
فجارِ	الكامل	النابغة الذبياني	٣٦
الجزرِ	الكامل	خرنق بنت بدر بن هفان	١٤٧
الأزرِ	الكامل	خرنق بنت بدر بن هفان	١٤٧، ٢٣٢
تدري	الطويل	نصيب بن رباح	٢٨٤
عشاري	الكامل	الفرزدق	٣٨١
جائر	الرجز	—	١٦٤

السين

يؤسا	البسيط	—	٢٩١، ٤٢٢
مكرسا	الرجز	العجاج	٤١١
أبلسا	الرجز	العجاج	٤١١
الأسى	الرجز	العجاج	٤١١
المجلسُ	الطويل	العباس بن مرداس	٢٩٥
العيسُ	الرجز	رؤبة أو جران العود	٢٦٣
بيأسِ	الكامل	الفرزدق	١٩١

الضاد

إباض	الرجز	رؤبة	٢١٣

(١) ورحمة الله السلامُ

(٢) يا مطرٌ السلامُ

سادساً: فهرس الأعلام

سابعاً: فهرس الأماكن والقبائل والجماعات

ثامناً: فهرس اللغة

خ

د

ذ

ر

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

تاسعاً: قائمة المصادر والمراجع

١ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بمصر ـ الطبعة الرابعة ١٩٦٣ م

٢ ـ أساس البلاغة للزمخشري. مطبعة دار الكتب. الطبعة الثانية ١٩٧٢ م

٣ ـ أسرا العربية لابن الأنباري ـ تحقيق محمد بهجت البيطار. دمشق. ١٩٥٧ م

٤ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي. حققه طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م

٥ ـ الاشتقاق لابن دريد. حققه عبد السلام هارون. مؤسسة الخانجي بمصر. ١٩٥٨ م

٦ ـ الأصمعيات. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. الطبعة الخامسة.

٧ ـ الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة.

٨ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. مطبعة العاني. بغداد.

٩ ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. القاهرة. ١٩٦٣ م

١٠ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة ١٩٨٤ م

١١ ـ الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي. تحقيق سعيد الأفغاني. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٧٤ م

١٢ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. دار الجيل. بيروت. ١٩٧٣ م
١٣ ـ أمالي ابن الحاجب. رسالة دكتوراه. د. فخر قداره. جامعة الأزهر. ١٩٨٣ م
١٤ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت
١٥ ـ أمالي القالي لأبي علي البغدادي. دار الفكر. بيروت.
١٦ ـ أمالي المرتضي للشريف المرتضي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة.
١٧ ـ أمالي اليزيدي لأبي عبدالله محمد العباس اليـزيدي. عـالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
١٨ ـ إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري. تصحيح وتحقيق ابراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر. الطبعة الثانية ١٩٦٩ م
١٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م
٢٠ ـ أوضح المسالك لابن هاشم. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر ـ بيروت
٢١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق عمر محيي الـدين عبد الحميد. دار الفكر ـ بيروت
٢٢ ـ إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي. تحقيق د. حسن هنداوي دار القلم، دمشق. دار العلوم والثقافة، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م
٢٣ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق حسن شاذلي فرهود. القاهـرة ١٩٦٩ م
٢٤ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي. مطبة العاني. بغداد ـ ١٩٨٢ م
٢٥ ـ البحر المحيط لأبي حيان. مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ
٢٦ ـ البصريات لأبي علي الفارسي. تحقتيق الدكتور محمد الشاطر مطبعة المـدني بمصر ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥ م

٢٧ - بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. عيسى الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٦٤ م
٢٨ - البيان والتبيين للجاحظ. دار الفكر للجميع. ١٩٦٨ م
٢٩ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. دار المعارف بمصر.
٣٠ - تاريخ اليمن، المسمّى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد لعمارة اليمني. حققه وعلق عليه محمد الأكوع. القاهرة. مطبعة السعادة - الطبعة الثانية ١٩٧٦ م
٣١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨ م.
٣٢ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الثانية ١٩٥٩ م
٣٣ - كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. موسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م
٣٤ - الجمل في النحو للزجاجي. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م
٣٥ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي - الرياض. ١٩٨١ م
٣٦ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
٣٧ - الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق الدكتور مصطفى إمام - مكتبة المتنبي بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٩ م
٣٨ - كتاب الحيوان للجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م
٣٩ - خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون.
٤٠ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. ١٩٥٦ م
٤١ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. تحقيق محمد عبده عزام. الطبعة الثالثة - دار المعارف.
٤٢ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٤ م

٤٣ ـ ديوان الأعشى. تحقيق فوزي عطوي. الشركة اللبنانية للكتاب. بيروت
٤٤ ـ ديوان أعشى همدان وأخباره. تحقيق التدكتور حسن عيسى أبو ياسين ـ دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٧٣ م
٤٥ ـ ديوان أبي العتاهية. دار صادر، دار بيروت ١٩٦٤ م
٤٦ ـ ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بمصر.
٤٧ ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. تحقيق الدكتورعزة حسن ـ دمشق ١٩٦٠ م
٤٨ ـ ديوان جرير. تحقيق الدكتور نعمان أمين طه ـ دار المعارف بمصر
٤٩ ـ ديوان حسان بن ثابت. تحقيق دكتور سيد حنفي حسنين. مراجعة جسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.
٥٠ ـ ديوان الحطيئة. تحقيق نعمان أمين طه. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٩٥٨ م
٥١ ـ ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميمني ـ الدار القومية للطباعة. القاهرة.
٥٢ ـ ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ـ الطبعة الثانية ١٩٦٤ م
٥٣ ـ ديوان الشماخ. حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ـ دار المعارف بمصر.
٥٤ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى. حققه كرم البستاني ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٦٤ م
٥٥ ـ ديوان طرفة بن العبد البكري. مطبعة برطند ١٩٠٠ م
٥٦ ـ ديوان الطرماح. تحقيق التدكتور عزة حسن ـ دمشق ١٩٦٨ م
٥٧ ـ ديوان عامر بن الطفيل. دار صادر، دار بيروت ١٩٦٣ م
٥٨ ـ ديوان العباس بن مرداس. تحقيق يحيى الجبوري ـ بغداد ١٩٦٨.
٥٩ ـ ديوان عبدالله بن رواحة. تحقيق الدكتور وليد قصاب ـ دار العلوم ١٩٨٢ م
٦٠ ـ ديوان عبيد بن الأبرص ـ دار صادر، دار بيروت ١٩٦٤ م
٦١ ـ ديوان عبدالله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر، دار بيروت ١٩٥٨ م
٦٢ ـ ديوان العجاج. تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس ـ دمشق.
٦٣ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ دار صادر ـ بيروت.

٦٤ - ديوان الفرزدق - دار صادر، دار بيروت ١٩٦٦

٦٥ - ديوان القطامي. تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م

٦٦ - ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. مكتبة دار العروبة. القاهرة ١٩٦٢ م

٦٧ - ديوان لبيد بن أبي ربيعة - دار صادر بيروت ١٩٦٦ م.

٦٨ - ديوان كثير عزة. جمعة وشرحه الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة بيروت ١٩٧١ م

٦٩ - ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج مكتبة مصر.

٧٠ - ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق عبد الجبوري وخليل ابراهيم العطية - بغداد ١٩٧٠ م

٧١ - ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٢ هـ

٧٢ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر - بيروت.

٧٣ - ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥ م

٧٤ - رصيف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد المالقي. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم. دمشق. الطبعة الثانية ١٩٨٥ م

٧٥ - الزهرة لأبي بكر محمد بن داود الأصفهاني - تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ونوري حمود القيسي. دار الحرية. بغداد ١٩٧٤ م.

٧٦ - سر الصناعة لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداوي - دار القلم، دمشق - دار المنارة، بيروت.

٧٧ - سنن الترمذي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ.

٧٨ - سنن ابن ماجه. حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي.

٧٩ - سنن النسائي، شركة مكتبة مصطفى الحلبي بمصر. الطبعة الأولى ١٩٦٤ م.

٨٠ - السيرة النبوية لابن هشام. حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. مؤسسة علوم القرآن. بيروت.

٨١ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الريح هاشم. القاهرة ١٩٧٥ م.
٨٢ - شرح أدب الكاتب للجواليقي. مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠ هـ
٨٣ - شرح الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية.
٨٤ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
٨٥ - شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٨٢ م.
٨٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر. الطبعة الثامنة ١٩٦٠ م
٨٧ - شرح ديوان الأخطل، تحقيق إيليّا سليم الحاوي. دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م
٨٨ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
٨٩ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني ثعلب - دار الكتب المصرية ١٩٤٤ م.
٩٠ - شرح شواهد الإيضاح لابن بدّي. تقديم وتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش. مراجعة الدكتور محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٨٥ م
٩١ - شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضل المجاشعي. حققه وقدم له الدكتور حنا جميل حداد - مكتبة المنار - الأردن.
٩٢ - شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري. تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٦٣ م.
٩٣ - شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
٩٤ - شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت.
٩٥ - شرح المعلقات العشر للتبريزي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبح بمصر.

٩٦ - شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت - مكتبة المثنى، القاهرة.
٩٧ - شرح هاشميات الكميت. تحقيق الدكتور داوود سلوم ونوري حمودي القيسي. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
٩٨ - شعر ابراهيم بن هرمة. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق. مطبعة دار الحياة ١٩٦٩ م.
٩٩ - شعر أبي عيينة المهلبي. جمع وتحقيق صلاح الفرطوسي. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة ١٩٧٣ م.
١٠٠ - شعر الأحوص - جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له الدكتور شوقي ضيف. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م.
١٠١ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي. تحقيق الدكتور حسين عطوان - دمشق.
١٠٢ - شعر عمرو بن شأس الأسدي. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. مطبعة الآداب في النجف. العراق.
١٠٣ - شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه وحققه مطاع الطربيشي - دمشق ١٩٧٤ م.
١٠٤ - شعر النابغة الجعدي - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق. الطبعة الأولى ١٩٦٤ م.
١٠٥ - شعر نصيب بن رباح. جمع وتقديم داود سلوم - بغداد - مكتبة الأندلس ١٩٦٨ م.
١٠٦ - الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار المعارف ١٩٦٦ م.
١٠٧ - صحيح البخاري. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.
١٠٨ - ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد ابراهيم محمد - دار الأندلس بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٤ م.
١٠٩ - عبث الوليد لأبي العلاء المعري. دمشق ١٩٣٦ م.
١١٠ - العقد الفريد لابن عبد ربه. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٧٣ م.

١١١ ـ كتاب الفاضل للمبرد. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب.
١١٢ ـ قيس ولبنى. شعر ودراسة. جمع وتحقيق وشرح دكتور حسين نصار ـ دار مصر للطباعة.
١١٣ ـ الكامل في اللغة والآداب للمبرد. تحقيق نعيم زرزور وتغاريد بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
١١٤ ـ الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون.
١١٥ ـ الكشاف للزمخشري ـ دار الفكر. بيروت.
١١٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان. دمشق ١٩٧٤ م.
١١٧ ـ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة. تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، بغداد ١٩٨٤ م.
١١٨ ـ لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.
١١٩ ـ اللمع في العربية لابن جني. تحقيق حامد الضامن ـ عالم الكتب. بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥ م.
١٢٠ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني. تحقيق المنجي الكعبي. الدار التونسية ١٩٧١ م.
١٢١ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق ـ دار المنارة، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
١٢٢ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة. تحقيق الدكتور محمد فؤاد شركين. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٠ م.
١٢٣ ـ مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف. الطبعة الثانية.
١٢٤ ـ المحتسب لابن جني. الجزء الأول تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦ هـ. الجزء الثاني تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٩ هـ.

١٢٥ ـ مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة. بيروت ١٩٥٥ م.
١٢٦ ـ مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. ليبسيغ. ١٩٠٣ م.
١٢٧ ـ المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي. دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي. بغداد ١٩٨٣ م.
١٢٨ ـ المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني. القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.
١٢٩ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي حامد المنصوري. عالم الكتب، مكتبة النهضة. بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
١٣٠ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك. تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٠ م.
١٣١ ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب. تحقيق حاتم الضامن. منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٧٥ م.
١٣٢ ـ مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبدالله الحبشي.
١٣٣ ـ معاني القرآن للفراء. عالم الكتب. بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.
١٣٤ ـ كتاب المعاني لابن قتيبة ـ دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
١٣٥ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر. بيروت ١٩٥٥ م.
١٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي. بيروت.
١٣٧ ـ مغنى اللبيب لابن هشام. حققه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. راجعه سعيد الأفغاني. دار الفكر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م.
١٣٨ ـ المفصل للزمخشري ـ دار الجيل. بيروت.
١٣٩ ـ المفضليات. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. الطبعة السادسة.
١٤٠ ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم مرجان. بغداد ١٩٨٢ م.

١٤١ ـ المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى ١٩٧١ م.
١٤٢ ـ المقصور والممدود للفراء ـ حققه وشرحه ماجد الذهبي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.
١٤٣ ـ المقتضب للمبرد. تحقيق محمد الخالق عضيمة ـ القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
١٤٤ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.
١٤٥ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ـ دار المعرفة بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
١٤٦ ـ المنصف شرح تصريف المازني لابن جني. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين. القاهرة ١٩٥٤ م.
١٤٧ ـ الموشح لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني. تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار نهضة مصر ١٩٦٥ م.
١٤٨ ـ نشأة النحو لمحمد الطنطاوي. تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي. دار المعارف ١٩٦٩ م.
١٤٩ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٦٧ م.
١٥٠ ـ همه الهوامع للسيوطي. دار المعرفة. بيروت.

عاشراً: فهرس الموضوعات

الفهارس العامة